



٢٩٦٥

الثاني

٢١٦٦
ن . ن

نور العين في اصلاح جامع الفصولين لابن قاضي
سماونة ، تاليف نشانجي زاده ، محمد بن
أحمد - ١٠٣١ هـ . كتب سنة ١٢٨٧ هـ .

٢ ج في مجلدين (٢٨٧+٢٨٣ ق) ٢٥ س ٢٣ ر ٥٦٦ سم

٢٩٦٥ ز نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

الأزهرية ٢: ٢٩٢
كشف الظنون ١ : ٥٦٦

١- المخاصمات ، الفقه أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج- مختصر جامع الفصولين

الحيز الثاني من نور العين
في اصول جامع
المصولين

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات
جامعة الرياض

ف ٦٦٤
٥٩١٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
نور العين من اصول جامع المصولين ١٩٦٥
م. بن أحمد التوقيعي، م. بن أحمد بن أحمد
١٤٨٧ هـ
تاريخ النسخ
عدد الأوراق ٢٨٣ م - القياس ٥٨٤٥
١٧,٢
ملاحظات
ن. ن

الفصل الحادي والثلاثون
في بيع المنصوب والمرهون والتاجر وبيع الارض المدفوعة
مزارعة وكرم دفع مساقاة وفيه ما يلزم بيع الزرع وما يلزم
الزرع في ارض الغير باسره وبدونه والزرع في ارض غصبها وفيه
بيع الثمار على الاشجار ونحو ذلك للمالك بيع الغصب لو له
بيته او اقر غاصبه والالم يخرج في ظاهر الرواية وروي جواز
الا ان المشتري حق الفسخ لو لم يعلم بالغصب لا لو علم كمن اشتري
رهنا واستاجر له الفسخ او الزرع الى الفراغ لو لم يعلم ولو علم
ليس له الفسخ شحى باع ملك غيره فشره من ماله وسلم
الى المشتري فالبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب
ملكه على بيعه فلو باع الغاصب ما غصبه ثم ضمنه المالك جاز
بيعه اما لو شره من ماله او وهبه او ورثه منه لا ينفذ بيعه
قبل ان الغصب سبب الملك عند الخمان شحى باع ما غصبه
فان ضمنه المالك فتمت يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه فتمت يوم
البيع ففان الغاصب ملكه يوم ضمانه فلم يجز بيعه قبله يقول
المفسر تضمن قيمته يوم الغصب انما يتعين اذا كان المنصوب
قيما كمرور وحيوان وعدريات متفاوتة ان لو كان مثليا
ككامل وموزون وعدري متقارب يجب المثل فان انقطع المثل
فقيمته يوم الخصومة عند الامام وعندس يوم الغصب وعند
محمد يوم الانقطاع كما سياتي تفصيله في اوائل فصل
الضمانات فصط ولو ضمنه ماله جاز بيعه لا لو شره من ماله
ان هذا املاك بات طرقي على ملك موقوف فيجعله ولم يفصل
بين قيمته وقيمه وهكذا في عات الفنا ويحل المشتري بالخيار
لو جاز او باع ثم لم يبيع لم يجز وكذا المشتري من المكره ولو
فعله الغاصب ثم ضمن القيمة نفذ بيعه لا غنقه ولو قبله المشتري

من غاصب ثم اجاز ماله بيع غاصبه لم يجز الشرا واساعتقه
فلم يجز قياسا وهو قول محمد وعندنا نفذ استحقاقا فصط
باع ما غصب ثم شره باقل مما باع يكون فسخا للبيع الاول
والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولما ملكه ولو استاجر رجلا
ليحفظ هذا الشيء بكذا فظهر بعد مدة انه سلك الغير ينبغي
ان لا يجب اجرا ماضي ولو اجره غاصبه ثم اجاز ماله في
المدة فعندس اجرا ماضي ونقي لما ملكه وعند محمد اجرا ماضي
لما ملكه واجرا ماضي للغاصب لانه العاقد وعليه هذا الخلاف
لو اجره ثم استحق في المدة واجاز المستحق اجارته محب
اجرا رضا غصبها فقال المالك اجرتها فقال الموجه غصبها
ملك واجرتها صدق رب الارض ولو يني في ارض غصبها فاجر
بيت فقال رب الارض امرتك ان تبني وتوصره وقال الموجه
غصبت منك وبنيت واجرت تقسم الاجرة على قيمة الارض
وقيمة البناء فحظ البنا للغاصب وحظ الارض لربها ففسخ غاصب
الغاصب لو باع ما غصب واخذ ثمنه ليس للغاصب الاول
اجارته ولا اخذ ثمنه ان ليس بمالك فالكه يضمن ايا ما شا
رر رمر ربيع الغاصب موقوف على اجارة المالك فان اقر به
الغاصب تم البيع وان جحد وللغصب وللغصب منه بيته
فكذلك ح سحاصب الغاصب يبري برده على الغاصب الاول
وكذا بر قيمته عليه لو هلك ان القيمة معين عمده بيع الرهن
والتاجر وما في مزارعة الغير يتوقف على اجارة المتهن
والتاجر والمزارع ولو فسخ الاجارة والمزارعة وادي
الدين لزبه التليم الى المشتري يفسخ بان بيع الرهن لم ينفذ
في حق المتهن وليس للمراهن والرفق حق الفسخ كبيع الموجه
وللتاجر فسخ في ظاهر الرواية خه فيه روايتان وينبغي

بانه لا يملك فسمه قاضي خان هو الصحيح بتر في شرارهن
ومستاجر يتخير المشتري ولو عالما به عند حرم كما استحقاق
وعند ساجاهل لا عالما كيب وظاهر الرواية قولهما في بيعهما
موقوف على اجازة مرتتهن ومستاجر في اصح الروايات
الا ان مرتتهن يملك نقض البيع واجازة والمستاجر يملك
الاجازة لا النقض سمي المستاجر بملكه ايضا لافي ظاهر الرواية
وروي عن س ان المستاجر لا يملك ولا الاجازة فنقض بيعه
سرد في ظاهر الرواية اي للمستاجر رده وهو الصحيح كبيع
الرهن وروي عن الامام ان لم الفسخ والاجازة في كل من
المستاجر حتى انقضت الاجارة بينهما نقض البيع السابق
وكذا المرتتهن ان لم يفسخ البيع حتى قضى له دينه وفك الرهن
نقض البيع وليس لراهن وموجر ان يفسخا البيع فلو اجاز
المستاجر البيع فنقض ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله
البيع بلا ان المستاجر فنقض في حق الباع والمشتري لا في حق
المستاجر فلو سقط حق المستاجر عمل ذلك البيع ولا حاجة
الي التعديد هو الصحيح ولو اجاز المستاجر فنقض في حق الباع
ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله ان رضاه بالبيع يعتبر
لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده وعن بعضهم انه لو باع وسلم
واجازها المستاجر بطل حق حبسه ولو اجاز البيع لا التسليم
لا يبطل حق حبسه سمي باع الراهن الرهن ثم باعه من اخر فنقض
ما اجازة المرتتهن ولو تكرر بيع الموجر فاجاز المستاجر الثاني
نقض الاول باع الرهن راهنه بلا ان مرتتهن ثم باعه من
المرتتهن جاز البيع من المرتتهن وينقض البيع الاول وكذا الموجر
لو باع المستاجر من رجل بلا ان المستاجر جاز البيع من
المستاجر وهو نقض البيع الاول في لو اجر ثم اجر توقف

الثاني على المستاجر الاول ان يبطل بطل بخلاف البيع فانه
لو بطل لا يبطل ان الاجارة تقع على النفعة وهي للمستاجر الاول
والبيع يقع على عين لا يملكه المستاجر الاول الا ان له حقا
فاذا زال حقه فنقض البيع ولو اجاز المستاجر الاول الاجارة
الثانية صححت الثانية والاجارة للاول لا للمالك بخلاف البيع
لان لو اجاز فبطل للمالك وبالاجارة لا يفسخ عند الاول
فلو مضت مدة الثانية وهي اقل من الاولى فللاول ان ينتفع
حتى تم المدة ولو سوانتقضي المدة من جميعا ورهن الموصر جاز
بينه وبين مرتتهن وللمستاجر حبسه وبيع الراهن جاز في
حق مرتتهن ايضا اذا جاز فنقض رهن مكانه ان لم يحكم المبدل
الكل في سمي وفيه ليس للمرتتهن بيع الرهن فلو باعه توقف
على ماله ان اجازة جاز ونقض رهن والا فللاول ان
يبطله ويعينه رهنا ولم تخز الاجارة بعد تلفه في يد المشتري
فالراهن ضمن ايها شئ فلو ضمن مرتتهن جاز البيع ونقض
رهن له والضمان رهن وقيل انما يجوز البيع بتضمن مرتتهن
لو سلم الرهن الي المشتري اولا ثم باعه اما لو باع ثم سلم
لم يجوز ويرجع باضمن على المشتري ان سبب ملكه تاخر عن
البيع كالمو باع شيئا بلا ان ماله ثم سراه من ماله لم ينقض
البيع الاول كذا هنا الا في ظاهر الرواية قال يجوز البيع بتضمن
المرتتهن ولم يفصل ولو ضمن المشتري بطل البيع وضمانه رهن
ويرجع المشتري بثمنه وكذا يصير الثمن رهنا في صورة الاجارة
بخلاف اجارة الاجارة فان الرهن يبطل وليس له على الاجارة
سبيل في لو باع الراهن او المرتتهن الرهن باذن الاخر
مخبر من ان يكون رهنا ويكون الثمن رهنا كان العين
فبعضه المشتري اولا ولو باعه العدل يخرج من كونه رهنا

فتمن رهن ولو لم يقبض الثمن عدة مرتين قال لراهن به الرهن
من فلان فباعه الراهن من غيره لم يجز ولو قال الساجر
لوجهه بعه من فلان جاز ببيع من غيره شيء مرتين اجر بلا
اذن رهنه لم يجز فلو هلك في يد الساجر فالرهن ان شاء
ضمن مرتين قيمة وقت تسليمه الى الساجر فيكون رهنا
ولا يرجع المرتين بما ضمن على الساجر ولكن يرجع عليه
باجرة انتفاعه الى وقت الهلاك ولا يطيب له وان شأ ضمن
الساجر فيرجع بما ضمن على المرتين ان عثره ولا يلزم الاجرة
ولو استرده المرتين صار رهنا كما كان كدفع عاد الى الوفاق
والاجرة لا تطيب له اجرة رهنه بلا اذن مرتين لم يجز وله
ابطاله ولو اجرة احدهما باذن الاخر او بدونه ثم جاز وبطل
الرهن وللرهن اجرة للعاقدة قبضة ولا يعود رهنا بمضي مدة
الاجارة وكذا لو استاجر مرتين جاز وبطل الرهن لو جردت
الاجارة بهلك امانته لو لم يجسه رهنه بعد مضي مدة الاجارة
رهنه مرتين بلا اذن رهنه لم يجز وللراهن ابطاله ولو هلك
فالرهن الاقل لو شأ ضمن الاول وصحانه رهن في يد الثاني
بدين الضامن ان ملكه بضمانه فكان رهن ملك نفسه ولو ضمن
الثاني فضانه رهن عند الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع
الثاني على الاول بما ضمن وبدينه ولو رهنه الاول باذن الراهن
صح الرهن الثاني وبطل الاول فصا ركان المرتين الاول
استجار مال الراهن الاول للرهن فله ح باع الوجه فصح
ساجره وجا اليه وزاد في مال الاجارة وجرد عقد الاجارة
تعد البيع قال الساجر للموخر مال اجارة يده والشري
للبيع بها ثمن بازده فقال الموخر والباع هلا بد لهم ينفع

العقد وعلى ساجر قال لوجهه في الاجارة الطولية مال اجاره
نده فقال روبا شد تنفع في الاجارة يقول الحقير قوله هلا على
وزن علا كلة ايجاب بالفارسية معناه نعم فصط طلب الساجر
مال الاجارة دليل الفسخ حتى لو قال لوجهه نعم ينفع ولو قال
زمان بده يجب ان ينفع ولو احوال ببعض مال الاجارة بلا
سبق طلب قبل ينفع ولو قال للموخر مال اجارة خود بكير فقال
هلا لا ينفع كوجر قال بعد طلب الساجر وبه افي بعضهم
وافي بعضهم بانه لا ينفع بخلاف الساجر ولو قال لوجهه
اين خانه بمن مي فرد شي فقال نعم لا ينفع بخلاف قوله للساجر
اين خانه را بخلان مي فروشم فقال ساجر فوش ينفع
ان لو لم ينفع لا يتمكن من بيعه بغية الساجر فلا يعيد الرضا
به وفي المسئلة الاولى يتحقق البيع الا محضته فافترقا موخر
قال لساجر اين خانه را مي فروشم قبل لا ينفع مالم يبع
الساجر ولو قال لوجهه مال اجاره بده در انيم تا نقد كنيم
قبل لا ينفع وكذا لو قال بيارم او قال روبا شد ولو قال
طلب كنيم الرضا نعم بدهم لا ينفع ولو قال لساجر مال
اجاره خود بكير مزاج بشر فقال توداني قال بعضهم ينفع
لو نوي الفسخ والا فلا فحين الشري وقالو قال لبا يبع
زمين بنوماندنم خواه كروكن خواه فروس زمان دارم ترا لم
ينفع بس مرتين سلم الرهن الي رهنه لبيع قبل لا يصح
استرداده ان بطل الرهن والاصح بقا الرهن لانه كان عارية
واعارته من رهنه لا يبطل الرهن ولكن يبطل ضمانه حتى يهلك
امانة في تلك الحالة لزوال يد الاستيفاء عدة في البيع الموقوف
لو قال لا اجيز بطل البيع بخلاف ساجر قال لا اجيز بيع الموخر
ثم اجاز جاز وهذا يدل على ان المرتين لو قال لا اجيز بيع

الرهن بطل البيع قال اجرتك هذا عند ابدركم ثم اجره اليوم
 من اراضي ثلاثة ايام في الغد فللادول فسخ الثانية في رواية
 لا في رواية وبه ينفي هذا الواجازه مضافا الي غده ثم اجره فخرنا
 فلواجر مضافا ثم باع من غيره ادوهم تغذ تصرفه في رواية
 لا في رواية وبه ينفي وبطل الاجارة لا في رواية قاضي خان
 ادعي عليه رجل اعارة عين وادعي عليه اخر سرائرها
 منه قاضي المدعي عليه للمستاجر فللمدعي الشرا تخليفه علي
 البيع لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت
 عيافا ولو اجره ثم باع من اخر لزم البيع في حق الموصر فلوانكر
 بيعه يحلف رجلان ارجيا اجارة واقرا المدعي عليه لاحدها
 ليس للاخر تخليف المدعي عليه لان اجارة احدهما لما ثبتت
 باقراره صار كانه اجره ثم اجره فلا تصح الثانية بيع ارض وزرع
 وفي رواية بيع الارض يتوقف على المزراع من ايهما كان البذر
 فلواجازه فلا اجر له من لو اجازته يكون كلا النصبين
 للشريكي لو فيها غلة ولو لم يجر البيع وكذا الكرم سواء ظهر
 ثماره اولا وقيل على التفصيل لو البذر للمزراع يجوز في حقه
 ولو لرب الارض وقد زرع لم يجر ولو كان الارض فارغة يجوز
 وكذا الكرم قبل ان يظهر ثماره جاز وبه افتي بعضهم فقط
 لو البذر للمزراع لم يخرج في حقه ان الارض مستأجرة ولو للمالك
 تغذ لو لم يزرع اذا المزراع اجر له ولو زرع ولم يثبت بعد لم يغذ
 لتعلق حقه ولو لم يزرع لكن كرس الارض وصرف ثمارها وغير
 ذلك تغذ في ظاهر الرواية وقيل لا والاصح جواب الكتاب
 وبيع الكرم لا يغذ في حق العامل عمل ادلاعه ولو البذر
 للمزراع لم يجر بلا اجازته له لو بعده وفي الكرم قبل ظهور
 الثمر يجوز فلواجر نصيب من المزراع والبذر للمالك ولم يثبت

لا يثبت

لا يثبت للمزراع من الثمن ولو للمزراع ولم يثبت فللمزراع حصة
 البذر قيمته مبدورا في الارض وفي كرم وتخلل لولم يخرج منه
 فلا يثبت للعامل فلواجر مع نصيب نفسه من الزرع وقد ثبت
 او خرج الثمر واجازته المزراع ونصيب المزراع فيه قائم
 ولو لم يثبت ولم يخرج الثمر والبذر للمالك لا يثبت للمزراع
 ولو باع في هذا كله بدارضي المزراع لو تغذ فكذا ذلك ولو بلا
 عذر فللمزراع ابطال البيع فحق باع ارضا مزروعة اما ان
 باع برضي المزراع او بدونه واما ان ثبت الزرع اولا والبذر
 لرب الارض فلا يثبت للمزراع ارض او المزراع تصويرها ثمانية
 وللزراع نقص ارضها وهي في الميراث ونغذ في ارضها وهي
 في ارضي فلواجر برضاه ولم يثبت فلوا البذر لرب الارض فلا
 يثبت للمزراع من الثمن ان حقه بعد النبات لا قبله ولو للمزراع
 فله قيمة بذره مزروعا اذ ذلك ملكه ولو ثابتا فنصيب المزراع
 فيه قائم كان البذر له او لرب الارض باع ارضه المذروعة
 مع نصيب من الزرع فللطلب الشريي تسليم البيع وفقد
 البيع ولو قال انا امكث حتى يستجسد الزرع جاز ولا يتصدق
 الشريي بشئ من الزرع لانه زاد في ارضه وكذا لو باع دارا
 اجرها فقال الشريي انا امكث حتى تتم الاجارة جاز ولو
 طلب التسليم في الحال في الحال فقد البيع صل باع ارضا
 فيها زرع بقل يتوقف على المزراع لانه مستأجر للارض
 فلولم يجره لا ينسخ البيع ويخبر الشريي من ترجه وفسخ
 لعجز الباي عن التسليم فلوا جاز جاز فطس باع ارضا
 بلا زرع فلوا جاز المزراع تغذ لولم يجر ولا يخبر الشريي
 في ظاهر الرواية لا يجوز بدارضي المزراع فلولم يجر فللشريي
 نقصه لا للبايع ارض فيها زرع فباعها بدونه او عكس

جاز وكذا لو باع نصفها بدون ولو باع نصفه بدونها لم يجز الا
 ان يكون بينه وبين الاكار فيبيع الاكار حظه من رب الارض
 فيجوز ولو باع رب الارض حظه من الاكار لم يجز هذا هو البند
 لرب الارض فلو لا ذلك لكان ينبغي ان يجوز ولو باع نصفها بنصف
 جاز قاضي خان باع ارضه بلا عذر قبل القا بذر فيها لو البذر
 له جاز بيعه وللشري من الاكار من الزراعة ولو من المزارع
 لا ينفذ البيع على المزارع فلا ينفع المشتري من الزراعة ان
 هو مستاجر للارض ومن اجرا رصا ثم باعها لا ينفذ بيعه في حق
 ستاجره وكذا هنادي ارضه مزارعة فزرعها العامل ونبت
 ثم باع الارض برضى العامل جاز ويقسم الثمن على الارض والزرع
 فنصيب الارض لربها فقط ونصيب الزرع يتقسم بين رب
 الارض والمزارع لانه بدل ملكهما ولو باع الارض بعد الزرع
 قبل النبات بان المزارع جاز ايضا والارض ح الزرع للشري
 ويقسم الثمن على قيمة الارض مبذورة وغير مبذورة فالقيمة
 الثانية للبائع فقط وفضل ما بين القيمتين يكون بين البائع
 والمزارع هذا في البيع برضى المزارع فلو باع بلا رضاه
 وبعد نبات الزرع يتوقف على اجازة المزارع ان لو باعها
 بعد النبات وهو محبوس بدين لا وقاله الا من ثمنها لم يجز
 بلا رضا المزارع ففي البيع بلا عذر او لم ان يتوقف وان
 باع بلا رضاه وبلا عذر بعد القا البذر وقبل النبات يتوقف
 على اجازة العامل كان البذر للعامل او لرب الارض اذا كانت
 بينهما شركة بالقا البذر فيتوقف على اجازة شريكه ان اجاز
 جاز وان لم يجز ولم يفسخ حتى ادرك الزرع او مضت مدة
 الزراعة فان باع الارض بزرعها فللمشري اخذ الارض ونصف
 الزرع حصتها من الثمن يتقسم الثمن على الارض كالو باعها

ابتدا

ابتدا كما مر هذا اذا كان البائع الزرع في البيع فان لم يدرك
 لا يدخل فيه الزرع وكذا لو باع الارض بكل حق هو لها او غيرها
 لا يدخل الزرع وعن ح وس لو باعها بحقوقها وسرافقها يدخل
 الزرع والنشر ولو قال بكل قليل او كثير هو فيها او منها يدخل فيه
 الزرع والنشر من باع نصف زرع مشترك من شركه جاز في
 ظاهر الرواية وعن محمد لا يجوز حصص باع مزارع حظه من الزرع
 من رب الارض او من غيره لم يجز وفيه بيع حظه من رب الارض
 او غيره جاز بعد النبات لا قبله عدة بيع المزارع حظه من رب
 الارض او غيره جاز لا على بلا ارض وما بقي من الاعمال
 من سقي وغيره ينبغي ان لا يسقط من المزارع ما رامت مدة
 المزارعة باقية ح له قطن في ارض ادرك بعضه فباع مائة
 من قطنها جاز لو ادرك اكثره فالافلا فزرع كله له فباع
 نصفه بلا ارض جاز لو مدركا والا لا تصرف لم يتناول البيع
 ففسد كبيع جذع في سقف فلولم يفسخ حتى ادرك الزرع
 ينقلب جاز الزوال المانع ويعلم من هذا الكثير من المسائل
 وكذا زرع مشترك بين اثنين او ثلاثة باع احدهم حظه من شريكه
 او من غيره لم يجز غير مدرك وينقلب جاز اذا ادرك ولو
 مدركا وقت البيع جاز وكذا القطن وسائر انواع الزرع لو
 باع نصفه او حظه بلا ارض اما لو باع النصف الزرع مع نصف
 الارض من شركه وغيره وهو لم يدرك بغير رضا شريكه
 جاز ان ارض بينهما فيها قطن في ارض رجل فباع احدها نصيبه
 من شركه او من غيره قبل ادراكه لم يجز كزرع مشترك ولو
 كان القطن بين الاكار ورب الارض فيبيع الاكار نصيبه من
 رب الارض يجوز لا على حسه لم يجز بيع نصيبه من الزرع
 وهو قبل قد شري نصيب احدها من البناء بلا ارض لم يجز قد

باع نصيبه بدارني الاخر حتى لم يخرج نغيا للضرر من الاخر فلو
 باع الاخر نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري ينقلب البيع جازيا
 وزال الضرر عنه بيع نصف زرع انما لا يجوز لولرب الارض
 حق القرار بان زرع بحق ولم يكن له حق القرار بان تعدي
 في الزراعة لكونه غاصبا جاز بيع النصف ان يستحق عليه
 قلمه ويستحق القلم كقلمه حقيقة وفيه يجوز بيع نصفه فكذا هذا
 وكذا بيع نصف بنا بدارني جاز متعديا في البناء لو محققا و
 هذا مما يحفظ جد اظه ان الم يترك الثمر او الزرع لم يخرج بيع
 نصف بدارني العاصل والمزارع حص لا يدخل الزرع في بيع
 الارض نبت اولاه لا يدخل لو لم ينبت لانه مورد فيه
 كناع ولونبت ولم يصرفه قيمة قيل يدخل وقيل لا وهذا بناء
 علي اختلاف في جواز بيعه قبل ان تناله الماشاة والمناجل
 حسن لونبت ولم يصرفه قيمة اولم ينبت قيل لا يدخل والصواب
 دخوله فقط الصواب دخوله تبعاً نص عليه في شئني وذكر في كتاب
 لو لم ينبت وحل لو عفن البذر والا فلا فلو سقاه المشتري
 حتى ادرت فهو متبرع فيما فعل ولو كان للبايع بخلاف العفن
 لان هرافسد في الارض لم يخرج بيعه منفردا فصار كجزء من
 الارض فدخل في البيع وكذا لونبت ولا قيمة له خصص افي ابو
 بكر ان تمرا وزرعاً لا قيمة لهما دخلا ان لم يخرج بيعه منفردا
 شئني باع كرميا بانيا او وافي او ان دور الثمر قيل يدخل
 الثمر تبعاً وهو الصواب اذا الثمر لم يظهر او ظهر ولكن لا قيمة
 له فصار كحادث بعد البيع وقيل لا يدخل بدارني لو موجودا
 وقت البيع حسن آخر في الزرع في ارض الغير باذن او بدونه
 وما يناسبه من حال الزرع المشترك ونحوه يزرع ارضا
 باذن ربها فاراد ربها اخراجها ليس له ذلك فلو قال انا

اعطيك

اعطيك نفقتك وبذرك واخرجك قبل خروج الزرع لم
 يخرج ولو اصاب على ذلك جاز ولو زرع بدارني يجزى بالقلم
 ان نبت الا ان يرصني المزارع باخذ بذر من رب الارض
 فقط اراد رب الارض ان يعطي المزارع بذره ونفقة ويخرج
 من الشركة ورصني به المزارع جاز لو اطلع الزرع والافلا
 شئني زرع ارض غيره بدارني فقال لربها ارفع اليه بذر
 واكون لك اكارا والزرع بيننا فدفع اليه مثل بذره فالزرع
 كله لرب الارض وللزارع ارضه قاصداً فان ارض بينهما
 زرعها كلها احدهما بدارني شركه قال محمد ان طلع الزرع
 فتراضيا علي ان يعطي غير المزارع للزارع نصف بذره ويكون
 الزرع بينهما نصفين جاز ولو تراضيا قبل نبات الزرع لم يخرج
 وان كان قد نبت فاراد من لم يزرع ان يقلع الزرع يقسم
 الارض بينهما نصفين فا اصاب من لم يزرع يقلع ما فيه من
 زرع ويضمن له المزارع ما حصل لارضه من نقصان القلم
 زرعها وزرعها ثم اشرك غيره فيها جاز لو اشركه في زرع
 فقط قت قال س لو غصبها وزرعها فلنبت جاز بها فهو
 محير ترك بذره فيها باهر مثل او ضمن البذر للغاصب وجيز
 روي هشام عن محمد لو غصبها فزرعها لم اقتحمها قبل النبات
 قرب الارض محير تركه حتى ينبت ثم يقول اقلع زرعك وان شا
 اعطاه ما زاد البذر فيها فتقوم وفيها بذر وبذر فاعطاه
 فضل ما بينهما وروي المعلى عن س انه يعطيه مثل بذره
 فقط والخيار ان يضمن قيمة بذره مذكروعا في ارض غيره
 وهو ان تقوم سرروعة بذر حبيب قلمه وغير سرروعة
 فالفضل قيمة بذر زرع في ارض غيره وفيه غصب ارضا فزرعها
 فلم يرها ان يامر الغاصب بتفريقها فلو ابي فلم يرها ان يفعل
 ما لو رفع الي الحاكم لفعله قال س يرد به قلمه بنفسه ولو لم يخرج

المالك حتى ارثك الزرع فهو للغاصب وللمالك ان يرجع
بنقصان ارضه كذا ان وسيل صط عن غصبها وزرع فيها
قطنا فاشرا الارض ربحها وزرع شيئا اخر هل يضمن ربحها
للفاغب شيئا اجاب لا يضمن ان فعل ما لو رغب الي الحاكم
لفعله ومن زرع ارض غيره بلا امره يجب الثلث او الربع
علي ما هو معروف تلك القرية وفي رواية كتاب المزارعة
اجاب علي السعدي وسيل شي در دهمي مهور دست
كم غله بكار بذر خصه سني سنة بك جهار يك من همد
كسي بزر وجه تعدي كشت غله واجب شود يا في اجاب
شود فقط زرع الاكار سنين بعد يعني مدة المزارعة جواب
الكتاب انه لا يكون مزارعة فالزرع كله للكار وعليه تصدق
ما فضل من بذره واجر مثل عمله وهكذا كانوا يعتنون بخلاص
وقيل يكون مزارعة وقيل لو كانت الارض معدة للمزارعة
بان كان ربحها لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك علي
المزارعة فلم يربحها حصته علي ما هو معروف اهل تلك القرية
لكن انما يحمل علي هذا لو لم يعلم وقت الزراعة انه زرعتها
غصبا صريحا او دلالة او علي تاويل فان من اجر ارض غيره
بلا اذنه ولم يجر ربحها وقد زرعتها المستاجر فالزرع كله
للمستاجر لا علي المزارعة وان كانت الارض معدة للمزارعة
الا في الوقت يجب فيه الحصة او الاجر باي جهة زرعتها او سكنها
اعدت للمزارعة اولا وعلي هذا استقر فتوي عامة المتأخرين
يقول الحقير صري في فصل مسائل الوقت نقلا عن لفظه ان يفتي
بضمان المبالغ في الوقت ومال اليتيم والمعد للغة انتهى
فليتأمل فيما هو الصواب صلك شراها مع زرع لم يدر
ثم تناسخا فالزرع للشري اذا العقد ورد علي التفصيل
لا علي الحب فلا يبرر الغصب علي الحب سئل شي لم ارض

فعل

فقال لقوم معينين هر كه اين سال درين زمين جيري بكار
ويجتم بتم غله سرا بود رسيه ادر افر ربحها القوم بذرهم
فرب الارض ياخذ النصف اولا اجاب في قيل له لو لم تصح
هذه للمزارعة شرعلة زميني واجب شود يا في اجاب
شود چون بزر وجه اجارة كشت با شد غصب ارضا
وزرعها ونبت فللمالك ان يامر الغاصب بقلعه فلو اجب
فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى ارثك الزرع فهو
للفاغب وللمالك يضمن نقصان ارضه مي زرعتها بغير اذنه
يجبر بالقلعه اذ انبت نصف بذر ارضه برفيد راض شمير افصار
ستهلكا بر الاول فلو كانت ارضه براضه ورا في الحال يعني
تقوم الارض بذرة وغيره بذرة فيضمن الفضل وبصير البر
ملك الثاني ولو شاصر حتى يميز البر من الشمر فيوسر بقلعه
الشمر ولو لم يفعل شي من ذلك حتى استخصد فالبر للمالك
والشمر للمالك ولو سقاها ربحها حين بزرها الثاني فنبت
فالزرع كله لرب الارض وعليه الشمر لصاحبه يقول الحقير
الظاهر ان المراد من التميمير مثل اصل بذر الشمر لا الشمر
الذي نبت كالا يخفي وجهه قال وكذا لو غصب ارضا فزرعها
ثم زرع اخر فالزرع كله للثاني ويضمن الاول مثل بذره
ونقصان الارض علي الاول فغصب ارضا فدفعها مزارعة
فالزرع بين الراغب والمزارع فلو اجاز المالك قبل النبات
جاز وله حصة الغاصب من الزرع والغاصب يتولي قبضه
ذلك وضمن المزارع نقصان الارض الي وقت الاجارة
ولو اجاز بعدما نبت وصارت له قيمة فالزرع كله للغاصب
ويتصدق بقيمة ما قبل الاجارة الي الاجارة بعدما رفع
من ذلك نقصان الارض الي وقت الاجارة وبعض مسائل
زرع ارض الغير يا في الا تفاع بشرك في فصل الضمانات

بيع ثمر علي شجر ويحوز ذلك ببيع الثمر علي الشجر ثلاثة انواع
 الاول ببيع غير منتفع به بان لا يصلح للاكل ولا لعلف الدواب
 فقليل جاز وقيل لا وصلة جوارزه وفاقا ببيع مع الاوراق
 بان ببيع الكشري مثلا في او ايل ما يخرج من ورده مع اوراقه
 فيحوز البيع في الكشري تبعا ويجعل كان الكل ورق فيحوز
 في الكل الثاني ببيع بعد ما يصلح للانتفاع لكن لم يتناه عظم
 فلو باع مطلقا او وسط القطع جاز ولو وسط الترتل
 فد وفيما جاز لو تركه برضاه طاب له الزيادة وكذا لو
 استاجر الشجر ان الاجارة تبطل لعدم العرف والحاجة فيبقى
 محرز الاذن فتطبخ بخلاف ما شري زرعها فاستاجر ارضه
 الى الارراك فان الزيادة لا تطبخ ان الاجارة فاسدة
 فلم يكن في حكم العدم فيفسدها ان يضمه فاورثه خينا
 بخلاف الباطلة فانها لعدم بقاء ان محرز من الفساد فلا
 خيب الثالث ببيع بعد تنالي عظمه فلو باع مطلقا او بشرط
 القلع جاز ولو وسط الترتل لم يحز قياسا وهو قول وسر
 وجازا سخاا وهو قول م قال لانه اذا تنالي عظمه
 ياخذ النضيج من الشمس واللوز من القمر والطم من الكواكب
 الكل من فقط وفيه شري ثمر قبل اذراكه يحرر الشري
 بقطعه في الحال وكذا الزرع ولو اراد ترك الزرع الي
 الارراك يستاجر الارض الى مدة يعلم اذراكه فيها حد جاز
 ببيع ثمر ظهر ولم يصير منتفعا به هو الصحيح ونهي النبي عليه
 السلام عن بيع الثمر حتى يبده واصلاحه والمراد بالبدو
 الظهور وصلوه للانتفاع حالا وما لا وقيل لم يحز قبل بدو
 صلاحه والاول اصح وعليه المشتري قطعها حالا تفريفا
 لملك البايع هذا اذا اشراه مطلقا ووسط القطع ولو وسط
 تركه علي الشجر فسد لانه لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك

ملك الغير او هو صفة في صفة وهي اعارة او اجارة في بيع
 هداية لم يخرج ببيعة استثناء ابطال معلوم منها لان
 الباقي بعد الاستثناء مجهول بخلاف استثناء شجر معين ان
 الباقي معلوم بالشاهدة قالوا هذا علي رواية اما علي
 ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز ان الحاصل ان ما جازا بمراد
 العقود عليه منفرد اجاز استثناءه من العقد وبيع قفيز من
 صبرة جاز فكذا استثناءه بخلاف الاستثناء بالحمل واطراف
 الحيوان ان لا يجوز ببيع فكذا استثناءه ويجوز ببيع الحنطة
 في سبلها والباقي في فقرة الاول وكذا الارز والسمسم
 واللوز والجوز والفتق في قشوره الاولى فقط شري ثمار
 بستان علي ما هو العرف وبعضها خرج لا بعضها لم يخرج في ظاهر
 المذهب وكان يحز ببيعة جوارزه في الثمر والبازنجان والبطيخ
 وغير ذلك وزعم انه مردي عن اصحابنا وكذا عن بعضهم
 انه كان يفتي بجوارزه ويقول اجعل الموجود اصلا في البيع
 والحادث بعده تبعا ولذا شرط كون الخارج اكثر من الحادث
 ان الاقل تبعا لكثير بلا عكس وروي عن محمد انه جاز ببيع
 اللوز علي الاشجار ومعلوم ان اللوز لا يخرج جملة قال
 شيخ الاصح عندي انه لا يجوز ان المصير الي هذا انما يكون
 عند الضرورة ولا ضرورة هنا لجواز بيع اصول هذه الاشيا
 مع ثمارها فيها يتولد علي ملكه نص عليه القذوي فلولم يرخص
 البايع ببيع الاشجار فليست ثمارها موجودة بكل الثمن
 ويجعل الباقي فيحصل مرادها بهذا الطريق فينبذ لا حاجة
 الي بيع المدوم حصص مثل بعضهم ممن شري كرمات في انواع
 الثمر بعضها مدرك لا بعضها قال لو شراها جملة جاز ولو
 فيها لافية له وهو اقل لانه يبيع الاكثر حصصا عن شري

الانزال قال ماله اولئك فيه جاز بيمه استحقاقا وما لا
قيمة له حال الخوخ ورمات ونحوها لم يجز بيمه حالا والهيئة
ان يبيع المشتري ماله قيمة ويبيع له مالا قيمة له فاذا ادرك
يتاوله المشتري على وجه الا باءة متى لم يوجد بعضه
بعد بعض كبطيخ وبارنجان يجوز بيع ما ظهر منه لا ما لم يظهر
والوجه بيع الاصل بما فيه باع ثم كرم وادرك من كل نوع
شيئ وسطر تركه حتى البيع والسط وان لم يجعل لتركه
اجلا معلوما حتى جاز عنده ولو بد اصلاح بعضها وتعارف
بعضها ولو يتاخر ادراك بعضها كثيرا جاز البيع لاق العيب
ان بعضه قد يدرك في الشئ ولا يوجد في الخل هذه التفاوت
مق باع ثم ادرك راسه محوصرم وتناح جاز لا في ضوخ
وكثري الا اذا ادرك بعضها فجوز فيما ادرك لا فيما لم
يدرك على تلك الشجر ولو يتاخر ادرك بعضه وباع الموصوف
فقط ولو لم يأخذ المشتري حتى خرج شيئ اخر فسد البيع
لاضطلاع المبيع بغيره يقول الخفير في الفرق بين التناح وبين
الخوخ والمكثري نظر ان لا يظهر له وجه اصلاح والله اعلم
لواثر اخر قبل التخلية ولم يجز بينهما فسد البيع لاولا ثم
بعدها فلهما شريكان وصدق المشتري في الزيادة ولو شري
خوخا او كثري قبل النضج قال ابو جعفر لم يجز الا ان ينضج فيستيق
البعض فجوز كما قال سبيع الغلبق وبعضها روي يجوز
ويجعل البعض تبعا للبعض فقط شري انزال كرم بعضها
نضج لا بعضها فالصحيح انه يجوز سواء نضج بعض كل نوع او
بعض الانواع وبعضه في وهذا الوبايع الكل فلو باع النصف
والبعض في لم يجز وكذا لو شري كبا بينهما فباع احدها نصيبه
والبعض او الكل في لم يجز هذا الوبايع من اجني فلو من

كريم

شريكه افني السعدي انه لم يجز وبعضهم قالوا لو باع العامل
من رب الكرم جاز لا على كرمه كرم بينهما باع احدها
خطة من نزل وهو محصرم لم يجز كرمه مشترك في وفد
البيع اذا طلب المشتري القطع ولو لم يطلبه حتى ادركت
لم يبطل البيع حتى لم يجز بيمه وهو محصرم وان لو جاز لكان
له ان يطالب شريكه بالقسمه فينضج شري شيئا ينمو
ساعة فاعية قال الامام الفضلي لم يجز لو ينمو من اسفله
كصوف وورق فختلط المبيع بغيره الا الكراث ولو ينمو من
اسفله للمعامل وفيه قال لا ضربت منك بعت منكم
عنب هذا الكرم كل وقر بكذا فلو كان وقره معلوما عندهم
والعنب جنس واحد ينبغي جوازه في وقر واحد عند الامام
وفي الكل عند سوسم وجعلوا هذه المسئلة كصبرة البر ولو
عنب الكرم اجناس قال ينبغي ان لا يجوز البيع في شئ عنده
الامام ويجوز عندها في الكل وينبغي بقولهما تبسيرا على
الناس ايضا اختلغوا في بيع الاشياء التي يواربها التراب
من النبات كجوز وبصل وكراث ونحوه فقال الامام والشافعي
واحد لا يجوز ذلك الا ان يقطع ويأخذ وقال مالك يجوز
بيع ذلك كله اذا علمت اصوله او دلت عليه فروعه وتناهي
طيه فسط شري عنب كرم على انه الف من فاز اهو
تسوية فله شري اخذ بايمه خمسة مائة من من الثمن
قالوا وعلى قياس قول الامام يفسد البيع في الباقي روي
هذا عن الامام وبه افني ج وقال شيخ صم المقدي في وجد
شيئ هزاز من انكور اذين زر يتوافر وضم جاز لو نوعا
واحد اكبيع البر من نوع واحد ولو من نوعين لم يجز شري
نصف ما في هذا الكرم من العنب على انه خمسة مائة من جاز

لو وجدته كذلك فتوسط جاز وجده بذلك الوزن أو اقل واكثر
عن قال بعثك هذا الكرم يقع على الارض ولو كان فيه تمر ينظر
ان كان الثمن ثمن التمر فهو على التمر ولو ثمن الارض والاشجار
فهو عليها جاز له فطن في ارض ادرك بعضها فباع مائة
من من قطرها جاز لو ادرك اكثره والا فلا حتى لو في الارض
مائة من القطن فباع منها مائة من فلو ادرك منها مائة
من او اكثر جاز البيع والا فلا قال صاحب جامع الفصولين
اقول فيه نظر ان يقتضي اصل المذكوران المدرك لو اكثر من
خمسائة من ينبغي ان يجوز ان المدرك اكثر من غيره وقوله
والا فلا يقتضي ان لا يجوز لو اقل من ستمائة من وبينهما
تدافع والله اعلم وعلى هذا لو باع الف من من عن هذا
الكرم والعنب مدرك في الكل نوع واحد جاز يقول الحقير
لاندفعه اصلا ان المراد بالاكثريه في قوله لو ادرك اكثره
هو ان يكون المدرك قدر الباقي ونصفه تخمينيا كما افاده
قوله لو كان ستمائة من او اكثر بعد قوله فلو في الارض الف
من الخ وليس المراد ان يكون اكثر من الباقي ولو قدر ايسر
كما توهم القرض ان في معرفته تفسير بل تعدر بخلاف
القدر الكثير كما لا يخفى على ذي فهم غير ان هذا يدخل في بيع
الارض كل شجر للتأبيد فلو غرسا ينقل لم يدخل في بيع
الارض حصص قال بعضهم كل شئ يزيد في نفسه كالافصان
يجوز بيعه بلا اصله وكل ما يزيد من اصله لم يجز افراده
بالبيع من اصله كما لا يخفى فتم شري فصلا قبل ان يصير
متقاعا به اختلف في جوازه ولو بعد ما اصله لعل الدواب
جاز لو اطلق البيع او شرط الفلح وقد ولو شرط تركه
ان لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير ان هو صفقة

في صفقة وهو اعادة او اعادة في بيع جفت شري فصلا ولم
يقضه حتى صار حيا بطل البيع عند اي حقيقه لا عند اي يرف
ح باع حشيش ارضه فلو ثبت بانه كسبها لاجل الحشيش
جاز لا لو ثبت بنفسه لانه مباح لا مملوك شخص لم يجز بيع
كل ما من ارضه ولا ما من يرضه او نهزه لقوله عليه السلام الناس
شركاء في ثلاث الماء والكلى والنار فلم يكن الباع اولى من الشري
للمشركه ولانه على اصل الاباحه فالم يجز له لم يجز بيعه كصيد
في ارضه وكلاهما ان ما هو على اصل الاباحه لا يملك بالحيارة
وكذا لو ساق ما الى ارضه حتى لحقه مؤنة فخرج الكلال لم يجز لم
بيعه ان سوق الماء ليس بحيارة للكل فيبقى على اصل الاباحه
وهذا على خلاف ما مر في ح والله اعلم الفصل
الثاني والثلاثون في انواع الضمانات الواجبة وتفاصيل كيفياتها
وفي تضمن الامين برادة الضمين ضمان الامر وفي ضمان امره باخذ
مال الغير ضمن الاخذ لا الامر ان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح
الامر لم يضمن الامر ضمن الامر لو سلطانا لا لغيره ان امر السلطان
اكرهه ان المأمور يعلم عادة انه يعاقبه ان لم يمثل امره بخلاف
غير السلطان فضمن السلطان لا مأموره فتصح ادعوى علي
الضامن لا غيره ذكر محمد في سبر ان مجزى امر السلطان ليس
باكرهه لولا تخاف منه المأمور ولو لم يمثل امره وفيه من الناس
من جعل مجزى امره اكرهه ولو لم يخف منه المأمور لو لم يمثل عده
خرف في ثوبه بامر غيره ضمن المخرف لا الامر والذي يضمن بالامر
السلطان او الوالي ان اسرقه فثن ادعى ضمانا على امرائه
امر قلنا فاخذ منه كذا اتهم الدعوى على الامر لو سلطانا
والا فلا لان امر السلطان اكرهه فانه يعاقبه لو لم يمثل امره
واما امر غيره فليس باكرهه بل مجزى امر ولا امر بما لا يملكه

الامر لغو فضمن المامور لا الامر قال صاحب جامع الفصولين
بعد ذكر هذه المسئلة في الفصل السادس اقول ينبغي ان
يكون امر المولى كامر السلطان في صحة الدعوى عليه كما سياتي
في فصل الضمانات وكذا ياتي فيه انه يضمن من امره باتلاف
سأل رجل فليتامل فتن اذعي ضامنا علي المامور صرح ان كان
امره غير السلطان بناء على قول الامام لا علي قول من كان
سياق بعد اسطر قاضي خان الاكره لا يتحقق الا من السلطان
عند الامام وعندها يتحقق من كل متغلب بقدر علي تحقيق ما هذه
به وعليه الفتوى وان غاب المكره عن نظر من اكرهه يزول الاكره
وتقضى امر السلطان بلا تهديد يكون اكرها وعندها لو المامور
يعلم انه لو لم يفعل ما امره به يفعل به ما يفعل السلطان كان
امره اكرها وان اكرهه بوعيد قيد او حبس علي قتل سلم
ففعول لا يصح الاكره وعمل القاتل القصاص في قولهم وان
اكره يقتل او اتلاف عضو ففعل قال في بصرى الاكره ويجب
القصاص علي المكره دون المامور قال في بصرى الاكره ولا
قصاص علي احد وعلي الامر رية المقتول في ماله من ثلاث
سين وقال في الاكره باطل ويجب القصاص علي المامور
وفي فتاوي قاضي خان ايضا الاكره بوعيد حبس او قيد
يظهر في الاقوال خروج واجارة وافرار وهبة وصدقة وابرار
الغريم من الدين ونحو ذلك فلا يصح منه هذه التصرفات ولا
يظهر في الافعال حتى لو اكرهه بوعيد قيد او حبس علي ان
يخرج ماله في الماء او النار او يدفع ماله في فلان ففعل المامور
بذلك لا يكون مكرها والاكره بوعيد قتل او اتلاف عضو
يظهر في الاقوال والافعال جميعا وقرر الاكره اما ملجي
يفسد الاختيار كما لو كان باتلاف نفسه او عضوه وغير ملجي

لا يفسد

لا يفده لو حبس او قيد مديدين او ضرب شديد بخلاف
حبس يوم او قيد يوم او ضرب غير شديد الا الذي جاءه مختارات
اولذي ضعف قاضي خان صرح بالامر صبيها يقتل رجل فقتله
فالدية علي عاقلة الصبي ثم يرجعون علي عاقلة الامر علم الصبي
بفساد الامر ولم يعلم ولو امر صبيها بقتل انسان فقتله
فالدية علي عاقلة القاتل بلا رجوع علي عاقلة الامر ولو امر
صبي بالغا بقتل شخص فقتل المامور لا يضمن الصبي ولو امر بالغا
بالفا ضمن القاتل ولا شيء علي الامر عبدا دون امر صبيها
بتحريق ثوب انسان او ارسا صبيها في حاجة فغضب الصبي
قال الامام يضمن الامر ولو امره بقتل رجل ففعل لا يضمن
الامر انتهى يقول الحقوقي الاشباه والنظائر الامر لا يضمن
بالامر الا في ست مسائل الاولى ان كان الامر سلطانا
والثانية ان كان مولى المامور الثالثة ان كان ابا للمامور
الرابعة ان كان المامور عبد المغير الا اذا امر باتلاف
مال سيده فله ضمان علي الامر الخامسة ان كان المامور
صبي والامر بالغا السادسة اذا امره بحفر بئر في حايطة
المغير فالضمان علي الحافر ويرجع به علي الامر انتهى يقول الحقوقي
والسابعة صاحب حانوت امر اجير له ليرسل الما في طريق
المكين ففعل وعطب به انسان عن من يضمن الامر ولو
امر بالوضو فتوضي كان الضمان علي الاجير لان منفعة الوضو تكون
للمتوضي ومنفعة الارسال تكون للامر كما ذكر في اضلال جارة
من قاضي خان وفيه من الجنايات لو امر اجيرا او سقا برسل
فنازل كانه وعطب به انسان ضمن الامر لا الضمان انتهى
والثامنة لو امر اخرا ببيع هذه الشاة فذبحها ثم ظهر انها
لعينه يضمن المامور ويرجع علي الامر كما في جنايات الهداية

صان الساعي وفي عدة سعي الى سلطان ظالم حتى عزم حلا
 فلو جئت نحو ان كان يوزيه وعجز عن رفعه الا بسعيه او فاسقا
 لا يتبع بالامر بالمعروف ففي ثلثه لم يضمن الساعي في سعي
 الى سلطان ظالم ان يفلان مال كثيرا او وجد كنزا او اصاب
 ميراثا او عنده مال فلان الغايب او امر يريد التجوهر باهلي
 او امر قهر في او ظلمي فلو كان السلطان ممن ياخذ المال
 بهذه الاسباب ضمن لو كان كاذبا وكذا لو كان صارقا الا انه
 غير متظلم وغير محتسب في ذلك لم يضمن المضروب لو سعي
 في السعاية الموجبة للضمان ان يتكلم بكذب يكون سببا
 لاخذ المال منه او لا يكون مراده بالصدق اقامة المسبة
 كالوقال عند السلطان انه وجد مال وقد وجدته فهذا يوجب
 الضمان اذ الظاهر ان السلطان ياخذ منه المال بهذا السبب
 فقط لو سعي ببلد زب اصلا ضمن كذا اختاره المتأخرون
 انه لو سعي الى سلطان ففرقه روي عن بعض علمائنا انهم
 افتوا بجناح الساعي وبعضهم قال لو اشهر السلطان
 بتفريم من سعي اليه ضمن والا فلا ونحن لا نقضي به فانه خلاف
 اصول اصحابنا اذ السعي سبب محض للاهلاك اذ السلطان
 يفرقه اختيارا لا طبعيا لكن لكل الامر الي القاضي اذ الموضع مجتهد
 فيه اسببكي را ولا غ كرفت خداوند اسبب كيري را نور
 اسبب خود را خلاص كرد فقيل اجاب شين انه يضمن ولو كانت
 الرواية بخلافه وهي انه المودع لو دل سارقا على الوديعة
 ضمن لا التزامه الحفظ بخلاف غير المودع فاعتبرها بمثله
 السعاية بلاحق عدة قال وجد فلان كنز او لقطه فظهر
 كذبه لو السلطان عاين لا يفرم بثل هذه السعاية او قد
 يفرم وقد لا يفرم برعي الساعي ولو وقع في قلبه انه يجي الي

امراته او امرته فرفع الي السلطان ففرقه فظهر كذبه لم يضمن الساعي
 عندها وعند محمد ضمن وبه يعني ثلثه السعاية في زماننا
 قد قال عند السلطان ان فلان فرساجيدا او امرته صيده
 والسلطان ياخذ فاخذ ضمن ولو كان الساعي قاضيا بعد
 عتقه وسواضر الساعي عند السلطان او عند غيره لو كان
 ذلك الغير محال بقدر على اخذ المال منه ويعجز عن دفعه ضمن
 الساعي شري شيا فقيل له شريته ثمن عال فسي الشري
 البايغ عند ظالم فاضره ضمن لو كان بالاولى صاد قاض الجاني لو امر
 العوان بالاذن فبالاعتبار الظاهر ضمن الاخذ الجاني وباعتبار
 الساعي ضمن الجاني فليتامل فيه عند الفتوي في الفتوي على ان
 الاخذ ضمن على كل حال ثم لو دفع الماخوذ الي امره يرجع عليه
 لا لو تلف عنده ولو انفقته فمقتضية الامر بامره فهو كما مور
 بالانفاق من مال نفسه في حاجة الامر وقيل رجع لو شرط الرجوع
 وقيل لا صح انه يرجع شرط اولا ط المختار ان الجاني لا يضمن
 واما الجاني لو راى العوان بيت رب المال او بيت شريكه
 ولم يامر شيئا حتى اخذ العوان المال او اخذ من بيته رهنا بالمال
 المطلوب لا جمل ملكه وضاع الرهن فالجاني والشريك لم يضمن
 بلا شبهة اذ لم يوجد منه امر ولا حصل ورفع العوان ممكن بطريقه
 بخلاف بخلاف دفع السلطان يقول الحقير قوله الجاني لا يضمن
 محال لما مر من اختيار المتأخرين تضمن الساعي بلاحق وقوله
 دفع العوان ممكن بناء على قول الامام في ان الاكره لا يتحقق
 الا من السلطان وقد مر قبل الحكيمه نقل عن قاضي خات
 ان الفتوي على قولهما في انه يتحقق من كل تغلب قار على
 ايتاع ما هدره به فليتامل فيها هو الصواب فقط مرري

ازخازنكي جيزدي بر داشت و كد كرو فلما ان تضمين
الجاني السرتهن لو كان السرتهن طابعا ارغى عليه سرقة وقدم
الي السلطان بطلب منه ضرب به حتى بقر فصر باسرة او سرتهن
وجسه قاف فصد السطح لينفلت فقطقات وقد غرم
في هذا الامر فظهرت السرقة علي يد غيره فللورثة اخذ مدعي
السرقة بديته مورثهم وبغرامة اراها الي السلطان غصب
قن ونحوه وفي قتل اسرقنا با باق او قال له اقتل نفسك ففعل
ضمن فحيمه ولو امره بالتلاف سال مولاه فالتف لم يضمن الامراء
باسره با باق وقتل صار غاصبا اذا استولى في ذلك الفعل
اما بالا سر بالتلاف سال مولاه لم يصير غاصبا لما لم يبل غاصبا
لغنه وهو لم يهلك واما المتلف قال المولي بفعل قنه قال
صاحب جاب الفصولين اقول في فقط مسألة تدل علي
خلافه وهي لو امر قن غيره بالتلاف سال رجل بغرم مولاه ثم برض
علي امره لانه صار مستوليا للقرن فصار غاصبا ويمكن الجواب
بانه لا ضمان علي القن ولا علي مولاه في اتلاف سال مولاه فلا
رجوع علي الامر بخلاف اتلاف سال غيره المولي ويمكن ان
يكون في المسئلة روايتان فان قيل يدل ايضا علي ان الامر
بضمن وان لم يكن سلطانا ومولي وقد مر خلافه فالجواب
ان السراية هو الضمان الالبته اي الذي هو بطريق الاكره
بدلالة ان المباشرة لا يضمن ثمة بخلاف ما نحن فيه فافترقا
والله اعلم قد غلامي را كرفت وخواجه را خبرا وكنه ترديدك
ست يا ذا غلام كرميحت لا يضمن بنده بكي كرميحت وبنده
ويكرمي را بر خود بر وينده بر بنده حاضر شد ينبغي ان لا
يملك مولي الغايب مطالبة الحاضر بقيمة قنه ويجبر مولي

الحاضر علي بيمه لضمان قيمة الغايب لانه اتلاف فعلي من استحال
قن الغير كغصبه فيضمن لو هلك من ذلك الحبل ولو اورد قنا
فبعثه المودع في حاجته صار غاصبا ولو بينهما قن استخذه
احدهما بغيره الاخر فانت في خدمته لم يضمن وفي الدابة يضمن
تضمن القن ايضا منك لا يضمن في تصرف واسته شركته كالاستخدام
ولو لم يحل له وطها حتى في شركة الاسلاك لم يجز لاحد الشريكين
ان يتصرف في نصيب الاخر الا باذنه وكل منهما فيه كما جني ط استعمل
قنا او امته لغيره فابق حال الاستعمال ضمن كغاصب فتصط
استعمل قن او امته لغيره فابق حال الاستعمال ضمن كغاصب فتصط
استعمل قن غيره ضمن سواء علم انه قن الغير او لا فبنته رار
الابق استعماله في حاجته في الطريق ثم ابق منه يضمن قال صاحب
جاب الفصولين هذا يشير الي انه يضمن وان ابق بعد ما فرغ
من استعماله ويمكن ان يعلل بانه لما استعمله ظهر انه اخذه
لنفسه فلا يبرأ الا برده الي مالكه بخلاف المودع فان يده
مستفارة بايداع المالك فبالوفاق يعود الي يد المالك هي
بخلاف الا بق فقط قال اني صر فاستعملني فاستعمله في عمل
نفسه فهلك ثم ظهر انه قن ضمن علم اولا ولو استعمله في عمل
غيره لا يضمن اذ لا يصير غاصبا كقولك لقن غيره ارتق الشجرة
وانشأ الشرائع لنا كلف فقط لم يضمن الامر ولو قال لنا كلمة
انت وانا فني خ انه ينبغي ان يضمن قيمة كلمة اذا استعمل
كلمة في شفاعة كذا في حاشيته بعض كتب الذخيرة وفيها استعمل
قن غيره فهلك بعد ما فرغ من استعماله ينبغي ان يكون كغصب
دابة من الاصطبل ثم رده اليه لا الي المالك فيه روايتين
في رواية يبرأ لا في رواية يقول الحقير يبرأ عند زفر لا عند
غيره كذا في فتاوي قاضي خان قال وكذا قن استعمله في غيبة

مولاه ولوا ستمله في حضرة مولاه فالم يره علي مولاه لا يبر
كغصب من يد المالك غصب قناعة مال مولاه يصير غاصبا
للمال فلوا بق فغاصبه ضمن المال وفيه ضلك غصب صرا
عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولوقنا ضمن ثوبه ايضا
تبعاً به استخردم فن غبزه بلاد امره ضمن هلك في تلك الخدمة
او غيرها كترك بكرة كرفت يا زار دست كرجحت اكفون
حينئذ ي كد يد كد ابن كوا بن كثير كفت كد من ازارم زها
كردش لوا شهد عند الاخذ انه اخذ ما لكها صدق بيمينه ولولم
يشهد ضمن يقول الحفيرو في فتاوي قاضي خان لو استهلك
علي رجل جارية مقيمة ضمن قيمتها غير مقيمة وفي الخلاصة لو
استهلك انا فضة وعليه ثايل فعليه قيمة ان لم يكن للثايل
روس ولو قتل فاضته او حماسة تفرق فعليه قيمتها مفرقة
ولو كانت حماسة تحي من وسط لا يضمن قيمتها علي تلك الصفة
وكذا في الحماسة الطيارة يضمن قيمتها غير طيارة وكذا الجارية
ان كانت حسنة الصوت لكنها لا تضي فهي علي حسن الصوت
وفي القنية التي هرة في بيت حمام الفير فلم تجد مخزجا فقتلت
الحمام با سرها وهي طيارة بل يصح حده كاد ر عوس وانها
غالية القيمة عند من يصيرونها يضمن قيمتها علي هذه الصفة
الجناية علي الصبي والجناية من الصبي علي غيره فص غصب
من صبي شيئا ثم رده عليه صح لو كان الصبي من اهل الحفظ
والا فلا كرف سرج عن ظهر دابة ثم اعادته الي ظهرها
فانه لا يصح ولوا استهلك الغاصب فدفع الي الصبي صح لو
ما ذونا في النجارة والا فلا وكذا في الثمن المنصوب منه
في وضع سكين في يد صبي فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر
به فانت ضمن اشباه دفع الي صبي سكيناً ليكلمه فوقع

عليه

عليه فخرج ضمن الدافع في صبي قائم علي سطح فصاح به رجل
وفزع الصبي فوق ومات ضمن عاقلة الصالح رية وكذا صبي
علي طريق فرت به دابة فصاح بها رجل فوصيته الدابة فانت
ضمن عاقلة الصالح رية يقول الحفيرو في فتاوي قاضي خان
رجل راى صبيا علي حائط او شجرة فصاح به الرجل او قال
وقال له قم فوقع الصبي ومات ضمن القاتل رية ولو قال لا تقع
فوقع ومات لا يضمن وفيها ايضا رجل دفع الي صبي عصيا وشبا
من السلاح وقال امسك لي فعطب به الصبي فذنته علي الدافع
ولولم يقل امسك لي فعطب به الصبي اختلف فيه المشايخ اتمى
وفي الخلاصة اعطي صبيا سلاحاً ليك فعطب الصبي نجح
رية علي عاقلة القطي ولولم يقل امسك المختار رية يضمن
وكذا لو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانفض ثمارها فصعد
وسقط ضمن الامر من قال لصبي هجر اصعد هذه الشجرة
فاشترى ثمرها فصعد فقط نجح علي عاقلة الامر وكذا
لو امره بحمل شئ او كسر حطب بلا اذن وليه ولولم يقل لم
بل قال اصعد هذا واشترى ثمنك او نحو فقط ومات
قبل الاذن والخيار هو الصالح في صبي بال علي سطح فزل من
السياط واصاب ثوبا فافسده ضمن الصبي حتى يبعث صبيا
الي حاجة بلا اذن اهله فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع
ومات ضمن ح لانه صار غاصبا باستئانه في حاجته بلا اذن
اهل الصغير عن غصب حرا صغيرا ضمن الا ان مات حقا انفع
فلو عرق او صرف او قتل قاتل ضمن مائة من غصب صبيا حرا
فات في يده فياة او جحي لم يضمن ولو عقره سبع او نهشته
حيه او اصابته ضائعة فات فعلي عاقلة الغاصب الدية ولو
قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب وجيز من غصب صبيا حرا فقتل

عنده او اصابه حجر او نكتته حية او اقرس سح او سقط من
حائط ضمن دية ولو قتل نفسه او مات لم يضمن بقول الخبير
عدم الضمان في قتل الصبي نفسه بخلاف ما مر انما من النية
ولعل المسئلة اختلافيه او احدا ما في هذين الكتابين سهوا
والله اعلم قاضي خان من عصب صبيا وقربه الي الممالك فذلك
فديته علي الفاصب ان كان حرا ولو عصب صبياً فقتل الصبي او الكلب
سبع او سقط من حائط ضمن الفاصب وان مات من مرض او جرح
لا يضمن الفاصب ان رمي صبي سهما فاصاب عين انسان
غرم الصبي لاجواه ولو لمال له فطرة الي بسرة قال انما وجب
في ماله ان لا يري للعجم عاقلة وهو يقول العاقلة للعرب لانهم
يتناصرون عن ادخل صبياً او سلمى عليه او ناعيا في بيته فسقط
البيت قال محمد ضمن في الاول والثاني والثالث مجتمعة حمل صبياً
علي رابه وقال له اسكها لي فسقط عنها ومات فديته علي
عاقلة الحامل سواء كان الصبي ممن برء كك مثله او لا او سقط
بعد ما سارت او قبله وكان يستمسك علي الدابة او لا ركب
دابة فحمل صبياً مع نفسه فسقط الصبي ومات فديته علي عاقلة
الحامل بزم حمل صبياً علي دابة كان هذا المثلث فان سقط
وهي واقفة او سارت بنفسها ضمنه عاقلة الحامل لانه صار
بسرلة صاحب العلة وان ساقها الصبي وهو جريحاً بصرها انتقم
السب بهذه المسألة الحادثة صح وفي حاشية بعض كتب
الذخيرة لو امر صبياً بالتلاف مال رجل ضمن الصبي ثم رجع علي
امره وكذا امر قن الغير بذلك كما مر فحين كودكي دستور يكي
براندستور ديك هلاك كمر ضمن الصبي اشباه لا يضمن
الصبي بالنصب فلو عصب صبياً فمات عنده لم يضمن مطلقاً
الا ان انقله الي ارض سبعة الي مكان الويا او الحمي

وفي الخاتمة عصب صبياً ففاب عن يده يجلس حتي يجي بالصبي
او يعلم انه مات ولو وضع الصبي حي خذه برضاه لم يضمن مما في
الخاتمة لانه ما عصبه لان العصب هو الاخذ قهراً وفي المثلث سقط
عن محمد فحين خذ بنت رجل او امراته واخرجهما من شمله قال
يجلس ابدا حتي ياتي بها او يعلم موتها وفيه رجل زوج بنته من
رجل وذهبت ولا يدري اين ذهبت لا يجبر الزوج علي الطلب
انتهى ولو قطع طرف صبي لم يعلم هيمته ففيه حكومة عدل لانه
دفع سكيناً الي صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره
فالدية علي عاقلة الصبي ويرحمون بها علي الدافع وكذا لو
امر صبياً بقتل انسان فقتله ولو امر صبياً بالوقوع من شجرة
فوقع ضمن دية وفي الخاتمة صبي ابن سبع سنين سقط من سطح
او غرق في الماء الا شئ علي والديه لانه ممن يحفظ نفسه وان
كان لا يفعل او اصغر سناً قالوا علي والديه او من هو في حجره
الكفارة لترك الحفظ وقيل ليس علي والديه شئ الا الاستغفار
هو الصحيح الا ان يسقط من يده فعليه الكفارة حمل صبياً علي
دابة فسيرها الصبي فاوطات انساناً فقتلته فالدية علي
عاقلة الصبي فان كان الصبي لا يستمسك عليها فهدر رراكب
حمل مع صبياً فقتلت الدابة انساناً فان كان الصبي لا يستمسك
فالدية علي عاقلة الرجل فقط والا فعلي عاقلة قاضي خان
عبد حمل صبياً حراً علي دابة فوقع الصبي منها ومات فديته علي
رقبة العبد يدفعه للولي بها او يعدي لانه سبب هلاكه والعبد
يضمن بالجناية تسبباً كان او مباشر ولو كان العبد مع الصبي
علي الدابة فسا قاعليها فاوطات انساناً ومات فعلي عاقلة
الصبي نصف الدية وعلي عاقلة العبد نصفها ولو ان حراً كبيراً

حمل عبد صغيرا علي رابته ومثله بصرف الدابة وبسبك
عليها ثم اسره ان يسير عليها فاوطات انسان ومات فدية
في رقبته المبدل لانه لما سبر الدابة فقد انقطع فعلي الاول في حكم
الاتلاف فبواخذ مولى العبد بالدفع والفداء ثم يرجع المولى
علي الامر لانه استعمل عبد الغير فصار غاصبا فان الحق غرامة
يرجعها علي الناصب غصب من لا يعقل كسكران ونايم
فضم سكران ذهاب العقل وقع ثوبه في الطريق فاخذه
رجل ليحفظه لم يضمن ولو كان تحت راسه والسنة مجالها
او في كنه دراهم فزفرها ضمن جس اخراج خاتم نايم من اصبعه
فرده الي اصبعه في هذا النوم بري ولو استيقظ ثم نام فرده
لم يبرأ اذ وجب رده الي استيقظ فلا يبرأ بنايم فتح لو رده
في هذا النوم الي خصره ضمن لو رده الي اصبع اخرب
او الي كنه او غير ذلك ولو اخذ من كم نايم دراهم ثم ردها الي
كه فهو كخاتم وكذا الخف كذا في كنه وفي فسط غصب شيئا
من الصاحب ثم رده عليه وهو سكران بري لا يواخذ وهو
بغطان فرده عليه بري ولو رده الي مكانه وهو نايم اعتبر من
النوبة الاولى واعتبر محمد المجلس فلور قبل تحوله من مكانه
بري لا يواخذ الا بالرد علي صاحبه السبب والدلالة وفي
قوله تعلق برجل وخاصة فسقط من التعلق به شيء فضاغ
ضمن التعلق قاضي خان وينبغي كون الجواب مفصلا لو سقط
بقرب من صاحب المال بحيث يراه ويمكن اخذه لا يضمن قو
هدم بيت نفسه فانه يدم به بيت جاره لم يضمن اذ لم يتعد
عن ضرب رجل فسقط الضرر وبشيئا عليه وسقط منه
شيئ قال محمد يضمن ما معه وما عليه من مال وثياب

لانه ستهلك قنينة ضربه فسقط ومات ضمن ماله وثيابه
اذا ضاعت ضربه فاعني عليه ولم يمكن الهراغ فاخذ ثوبه لا يضمن
فترقت امرأة اذن امرأة اخري في المحاصمة فسقط القرط
فضاع لم يضمن رالفاه في حوض او نهر ومعه دراهم فسقطت
في الماء لو سقطت عند الغايه ضمن لانه بفعله لا لو سقطت وقت
خروجه عن المالا لانه بفعله ما لكها فشر من ظالم فاخذه رجل
فادركه الظالم وغرسه او طبله ظالم ليقبض منه جناية فذا رجل
فاخذ ماله في قيا من محمد يضمن الاخذ والادال للمسه لا علي
قول الامام وبه يعني قد فر من سلطان او اضتي فاخذه رجل
او دل عليه حتى اخذ فعن محمد لا يضمن الاخذ والادال في ظاهر
الرواية واكر استحقاق كنيته برقياس قول المشايخ درسمات
روزي باشد شكلي مد يونه الي الوالي بانه لا يعطي حقه فغرمه
لا يضمن الدارين ولو اخذ المديون من يد الدارين حتى هرب لا يضمن
ولكن يجره الامام قاضي خان خرق صك رجل او درقر صاه
تكلوا فيا يجب عليه واصح ما قيل انه يضمن قيمة الصك مكتوبا
قال لغيره كل هذا الطعام فانه طيب فالكه فاذا هو مسوم
فات لا يضمن منية سقي انسانا شيئا مسوما فعليه التعذر
فلاصة رجل سقي رجلا سمما فات فلو اجرا يجارا يجب
الدية وان رفع اليه لشربه فشرب ومات لا يجب الدية
بل يجب من دية من اخذ رجلا فدخله بيتا حتى مات
فيه جوعا او عطشا لم يضمن علي الاصح فلاصة اخذ رجلا
فدخله بيتا وسد بابا حتى مات جوعا او عطشا الفتوي
علي قول الامام انه لا يضمن قاضي خان حبس انسان
وطين عليه الباب حتى مات فيه جوعا قال محمد يعاقب الرجل
وتجب الدية علي عاقلته ذالقي رجلا في الماء فات فلو غرق
من ساعته ضمن دية لا لو سح ساعة ثم غرق فلاصة غرق

صبياء او بالغاً في البحر لا قصاص عليه عند الامام وعندهما يجب
 القصاص والحجر العظيم على هذا الخلاف ادخلنا ما اوصي
 او مغي عليه في بيته فقط عليه البيت ضمن في الصبي والمعتوه
 دون النائم وفي التجريد لو القاه من جبل او سطح لا قصاص
 فيه عندنا وعندهما يجب وفي المشتقي رجل قط رجل وطرحه
 فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا رية ولكن يعزرو ويحبس حتى
 يموت وعند الامام عليه الدية ولو قط صبياء او القاه في الشمس
 او في يوم بارد حتى مات فعلي عاقلة الدية انتهى قوله فقط
 معناه شديده ورجله وفي الخلاصة ايضا رجلان في بيت
 ليس معهما احد ووجد احدهما مقتولا قال س اضمنه الدية
 وقال محمد لا اضمنه لعله قتل نفسه فظن قال له اسلك هذا الطريق
 فانه امن فملكه فاخذه للصوم لا يضمن ولو قال لو تخوفنا
 واخذنا لك فاننا ضامن والمسئلة مجالها ضمن فصارت الاصل
 ان المفرور انما يرجع على الفار لو حصل المفرور في ضمن
 المعاوضة او ضمن الفار صفة السلامة للمفرو فصار كقول
 الطحان لسرب البراجعة في الدلو فجعله فيه فذهب من الثقب
 الى الماء وكان الطحان عالماً به يضمن ان غمره في ضمن المعتد وهو
 يقتضي السلامة ط ما ذكر في الجواب في قوله فان اخذ مالك
 فاننا ضامن مخالف لما ذكره القدوري ان من قال لغيره من غصبك
 من الناس او من بايعت من الناس فاننا ضامن لذلك فهو
 باطل يقول الحقير لا مخالفة اصلاً والقياس مع الفارق لان عدم
 النقصان في مسئلة القدوري من جهة عدم التفريق فيها بخلاف
 ما نحن فيه فافترقا والمحجب من غفلة صاحب المحيط انه
 في الفضل والزكاة بحر محيط فسد اخرج ثوباً من راس شخص
 فوضعه في ستر لاضر فضاغ ضمن لو تفاوتا في الحرز والا فلا
 عدة شق زق رهن سائل قال او قطع رجل قنديل

فني امثال ضمن وفاقا ولو فتح باب قفص او اصطبل فخرج
 ما فيه او حل قيد من فابعد وفتح الزق والسمن جاسد فذا ب
 وخرج لم يضمن فقط يضمن الثمن عند محمد لو كان الثمن ذاهب
 السقل والا فلا اذ للثمن عزيمة ح فقط في سمن جاسد ذاب
 انما لا يضمن لو لم يبق له اما لو نقل الى موضع اخر ضمن صغر في كل
 ما كان الغالب فيه اللبث لم يضمن تفتح باب قفص وحل قيد
 قن وفيما كان الغالب فيه عدم اللبث ضمن كشق الزق وقطع
 حل القنديل وكان الصغار يقول يضمن في الكل فك قال
 الامام في نحو حل رباط دابة وقيد قن وفتح باب قفص او
 اصطبل لم يضمن وقفاً ولا وقال محمد يضمن قاله برب
 لو وقف والضمن وهو قول الشافعي ولو فتح باب دار فسرق
 اخر منه متاعاً لم يضمن الفاتح سرق عقيب الفتح او بعده وكذا
 لو حل رباط دابة او فتح باب قفص فاخذ الدابة او الطير
 لم يضمن الفاتح وفاقا والمودع لو فتح باب قفص او حل قيد
 قن ضمن وفاقا وقف او لا لا التزامه الحفظ لانه لو دل على
 الوردية ضمن لا غيرها ولو غرطيره عمدا ضمن لا لو بداه عمدا وان
 رن سته ولو فتح زق سمن او ريس فخرج ضمن لا لو وقف
 ساعة ثم سال قال سمن ضمن على كل حال اذ ما في الزق
 من السبلات لا يستمكن بنفسها وانما يملكها شيء اخر
 فازاخره فكانه اراقها بخلاف دابة فانها تخرج باختيار
 صبي لو ما في الزق جاسد فاذا به الشمس لم يضمن والصحيح
 هو الاول يعني قوله لا لو وقف ساعة الى اخره اذ من طبع
 السبلات ان يسيل فاذا وقف ثم سال علم ان معنى اخر اخرج
 مثل اذابة الشمس او وقع عليه شيء فخره اما اذا سال
 من ساعة فكان اراقه الجملة في موقع حل سفينة مربوطة

في يوم رجب ان ثبت بعد الحمل اقل العليل ثم سارت وقرنت
لا يضمن وفي قسده نقب حابطا وغاب فدخل من رجلا
فسرق لا يضمن الناقب وبه يفتي لانه متشب ولسارق
ما سرق قال بعضهم ضمن استباه ومن القواعد الفقهية انه
ان اجمع السبب والبياض صنيف الحكم الى المباشر فلا
ضمان علي حافر بئر تعديا بما تلف بالقائمه ولا علي من رل
سارقا علي مال غيره فسرقة ولا علي من قال تزوجها فانها
حرة فظهر بعد الولادة بانها امه ولا علي من رفع الي صبي
اله جراحة ليمكك فقتل به نفسه وخرجه عنها ما يبل
منها الولد المودع سارقا علي الوديعة فانه يضمن لثلاث
الحفظ ومنها لو قال ولها تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة
انها امه ولا علي من رفع الي صبي جراحة ليمكك فقتل به نفسه
ومنها قال وكيلها ذلك ثم انها امه رجع المفروض بقيمة الولد
علي الولي والوكيل ومنها رل محرم حلالا علي صيد فقتل
وجب الجزا علي الدال بشرط المذكور في محله لان الة
الامن بخلاف الدلالة علي صيد الحرم فانها لا تجب شيئا
لبقائنية المكان بعدها ومنها الافتا بتضمن الساعي
وهو قول المتأخرين لغلبة السعاة ومنها لو دفع الي صبي سكيناً
ليمكك فوقع عليه فخرجه ضمن الدافع وفي حفر البئر قال الولي
سقط الصبي في البئر وقال الحافر اسقط نفسه فالقول للحافر
كذا في التوضيح يقول المفروض كون القول للحافر هو ما سياتي
في ضمان حفر البئر نقلا عن قاضي خان من قوله ان الظاهر
ان البصير يرى موضع قدمه وان كان الظاهر ان احدا
لا يوقع نفسه فبالسلك لا يجب الضمان انتهى فسد حل
قطار ابل لم يضمن ان لم ينصب ابلا ولو انفتح زرق فربه

يجز

رجل فلولم ياخذه برمي ولو اخذه ثم تركه ضمن لو ما لكه
غايبا لا لو حاضرا وكذا الوراي ما وقع من كم رجل يبي قال
محمد يضمن دابة فتح بابها وذهبت قال الغضلي هذا خلاف
جواب الاصل ولو كانت مربوطة والباب معلق فيلسها
رجل وفتح الباب اضر ضمن الفاع وكذا الغنم ضلك فتح فم
بيرة وتركه كذلك حتي اخذ منه اضر لا يضمن الفاع قد
اكره علي الدلالة علي مقاع فدل علي محل فيه متاع له ولغيره
فاخذ الكل لا يضمن سواء كان المكركه مورعا او لا بيات
الفصب وفي جن الفصب عبارة عن ابتاع الفعل فيما
يمكن فعله غير اذن مالكه علي وجه يتعلق به الضمان اما
من غير فعل في المحل لا يصير غاصبا حتي لو وضع رجلا من دخول
بيته او لم يمكنه من اخذ ماله لم يصير غاصبا ولو وضع المالك
عن المواسي لم يضمن ولو وضعها منه ضمن خلاصة الفصب
فعل في العين حتي لا يتحقق غصب العقار عند حوس
هداية الفصب لغة اخذ شئ الغير بالغلب وشرا اخذ
مال متقوم محترم بلا اذن مالكه بوجه يزيل يده فاخذ
قن وحمل دابة غصب رونا الجلوس علي باط ثم لو وضع
العلم فكم المائم والمفروض والافضمان بلا انتم ان الخطا مرفوع
وجيز الفصب الموجب للفراة شرعا اخذ مال متقوم
محترم قابل للنقل والتحويل علي وجه يتضمن تفويت
يد المالك عندها وعند محمد قبول النقل والتحويل ليس
بشرط فالعقار لا يضمن بالفصب عندها وعند محمد
قبول النقل والتحويل ليس بشرط فالعقار لا يضمن
بالفصب عندها وعند محمد يضمن قاضي خان نام علي
فراش احد او جلس علي باط لا يكون غصبا ان عند

١٩

عنصب المنقول لا يفتق بدون النقل والتحويل فلا يضمن
ان الم يهلك بفعله وكذا لو استاجر ارض غيره بجنطة فزرعها
جنطة وحصدها واداسها ففقد الاخرى بجنطة الاخرى فملك
الجنطة في موضعها لا يضمن الاخر ان الم يحولها عن محلها
بس حال بينه وبين املاكه حتى تلفت لم يضمن ولو فعل
ذلك في المنقول ضمن منعه عن سقي زرع حتى فسده زرع
لا يضمن سد ما ازرع غيره حتى هلك الا ان يضمن عده
رفع قنسوة من راس رجل فوضعها على راس اخر فطرحها
فصاعت ان كان يراي من صاحبها وامكنه رفعها من
ذلك الموضع لا يضمن الطارح والارض والسارق كالطارح
ان في الاول يصير راد الى المالك لا في الثاني ومنه يعلم
حكم التعلق وسقوط شيء من ماله في وقت قنسوة
المصلي من راسه فنهاها رجل بحيث يناله المصلي لم يضمن
ولو بحيث لا يناله ضمن او رعه ثيابا فجعل المورع ثوبه
فيها ثم طلب الوديعة ربه فادفع الكل اليه فربها يضمن
ثوب المورع اذ من اخذ ثيابا على انه له ولم يكن له
ضمنه ففرض من اتلف ثيابه ولايته اتلاف بعضه ولو
يسر الا يضمن كفارا حرق بعض ما في دار الحرب من
صطب ومخوه جنابة الدواب وفي سج التي في الطريق
حية ومخوها فلذغ ضمن الملقى الا ان يتحول الحية
من ذلك الموضع قاصي خان ضمن الملقى ما اصابته الحية
حتى تزول الحية عن ذلك المكان رجل ارسل دابة اوكلها
او طيرا فالتف مال انسان في فورة ضمن المرسل في الدابة
لو كان ساقها لا في الطير والكلب عند محمد وعند س انه
ضمن في الكل سمي بخل علي قوم فقعه كلهم لم يضمنوا

ان الم يوجد منهم اغراوا مثلا جسي لكلب عقور بعض
كل من يمر عليه فعرض رجلا ضمن لو تقدموا عليه والا فلا
كما يط مايل قاله ينبغي ان لا يضمن لو لم يوجد من ماله
اشلا واغرا خلاصه اغرا كلبا صني عرض رجلا لا يضمن الغري
كالوارسل طير وعند س يضمن سوا قاده او ساقه
او لا كالرسال بهيمة وعند س لو قاده او ساقه ضمن والا
فلا وبه اخذ الطحاوي والفتوي علي قول س وقال
بعضهم لو الكلب معلم لا يشترط سوقة ويضمن مطلقا ولو
غيره يعلم يشترط سوقة قاصي خان ارسل كلبا الى ساة
ان وقف ثم ذهب وقتل الساة لا يضمن وان ذهب
في فورة ارسله وقتل لا يضمن ان لم يبقه وعند س يضمن
والشايخ اخذوا بقوله ارسل كلبا فاصاب في فورة
انسانا فقتله او شرق ثيابه ضمن المرسل لانه ما دام
في فورة فكما انه خلفه اغري كلبه علي رجل فعرضه وسرق
ثيابه لا يضمن عند الامام وعند س يضمن وبه يفتي ارسل
كلبه الى صيد ولم يبقه فاصاب رجلا لا يضمن في الروايات
الظاهرة وعليها الاعتماد وجيز ارسل كلبا فاصاب
في فورة ثيابه او اغري كلبا علي رجل فقعه وسرق ثيابه
لو ساقه بان كان خلفه ضمن لا لو لم يبقه وفي الزيادة
لو ارسل بهيمة ولم يبقه فاصابت في فورها ثيابه يضمن
وعليه الفتوي ان الارسال بمنزلة السوق فان عطفت
بمينا او شملا فان كان لها طريق اخر لا يضمن المرسل
وان لم يكن ضمن ولو وقفت ثم سارت لم يضمن فان
ردها ولم ترتد مضت في وجهها ضمن الراد التي هرة
الى حمامة او دجاجة فاكلتها ضمن لو اخذتها برمييه والفايه
لا يوجد ويضمن باثلا كلبه لانه باغرايه يصير النة

لعقده فكانه ضربه بحمد سيفه حتى سحر قتل حماما
لم يضمن لقوله عليه الصلاة والسلام جرح العجا جبار
اي هدر فصار بكدابة افست زرعا فضع الكلب
المعلم لحراسته او ماشية او صيد ونحوها جاز بيعه ويغرم
متلفه بيع القر جابر علي رواية الحسن عن الامام
وكذا عند محمد كلب معلم والشهور عن الامام جاز
بيع الاسد فعلي هذا ضمن متلفها شيئا تلفت رابته شيئا
ليللا او نهرا لم يضمن لو لم يبقها او لم يقدحها قاضي خان
انفقت رابته ليللا او نهرا لم يضمن لو لم يبقها او لم
يقدحها قاضي خان انفقت رابته ليللا او نهرا من غير ارسال
فاست زرعا لم يضمن لان فعل العجا هدر عن غم تلف
زرعا ضمن لو سابقا والا فلا وكذا ثور وحمار ع
راع قار الغنم قريبا من الزرع بحيث لو شات تناولت
ضمن الراع الزرع تاتار خانية سيل شرج من شاة
رجل اكلت غزل حاليك قال ان كان ذلك ليللا يضمن
ولو بانها رابته يضمن وهو قول اهل المدينة قال اصحابنا
لا يجب الضمان سواء فعله ليللا او كلبها راعه اوقف
رابته في سوق الدواب فالتفت شيئا لم يضمن ولو اوقفها
علي باب السلطان او باب المسجد ضمن الا ان جعل الامام
للمسلمين موقعا يقفون فيه رواهم فلا يضمن قاضي خان
اوقف رابته في السوق فلو كان السوق موقعا لا يقف
الدابة للبيع فاقفها فيه ان عينوا ذلك باذن السلطان
فما عطي به لا يضمن ولو بلا اذن ضمن اذا السلطان اذا اذن
بذلك يخرج ذلك المحل من كونه طريقا اهل السفن
اوقفوها علي الشط فبات سفينة واصابت سفينة
فكسرتها فضاها علي صاحب السفينة الجائئة فان

انكسرت الجائئة لم يضمن صاحب الواقعة لان السلطان
اذن لا رباب السفن بايقافها علي الشط فلا يكون
فعلهم تعديا اوقف رابته في ملك غيره وربطها بحالت
في رباطها فالتفت شيئا ضمن في اي مكان ما دامت في
رباطها الي ستمهي حبلها اربط رابته في الطريق ثم باعها
فقال للسري خلتك واياها فاقبضها كان ذلك قبضا
فان جئت الدابة في رباطها فالضمان علي الباع وان جالت
في رباطها عن موضعها عالم محل الرباط وتثقل عن موضعها
فقبل ذلك كل ما تلف بهما ضمن الباع اوقف رابتهما في
الطريق فتفترت احديهما وهربت واصابت الاخرى لا يضمن
صاحب الهاربة لزوال جنائته ولو تلف الهاربة بالاحري
فضماني الهاربة علي صاحب الاحري قد يكره بركي مهمان
شد وحرر ار راشت يكون احد خر حود را درين زر
رهاكي دارين هر كساده خرش را بخر وچ كرا كراي اذن
مالك زررها كراست ضمن قاضي خان اوقف رابته في
الطريق ولم يشدها فارت و التفت شيئا لم يضمن لانه
ان لم يسكها تكون كالمنفلتة ولو اوقفها في الطريق فوطئت
شيئا بيدها او رجلها ضمن ولو ضربت بيدها او راشت او بالث
وهي تسير اوضح لعاب فيها او سال عرقها فافسد شيئا
لم يضمن وان اوقفها في غير ملكه فافست شيئا ضمن مطلقا
ولو في ملكه لم يضمن مطلقا وكذا لو في ملك بينه وبين غيره
ربط رابته علي باب دار استاجرها فضربت اشياء
او هدمت حايطا لم يضمن اذ ربطها علي الباب من مراقف
الدار ولو فعله المالك في دار اجرها ضمن الا اذا نقل باذن
المتاجر ولو عارية والمسئلة بحالها لا يضمن اذ بعد الاعارة

يبقى للمبر ولأية ربط دابة حتى ضمن الراكب في طريق العامة
 ما وطلت دابته وما أصابت يديها أو رجلها أو رأسها أو كبدت
 أي عصت بمقدم أسنانها أو وضعت أي ضربت يديها شيئا
 إذا لا حراز من هذه الأشياء ممكن فلو حدثت في السير في
 ملكه لم يضمن لأنه غير متعدي لا في وطني شيئا وهو ركبها ولو
 في ملك غيره فلو يادنه كان كملكه والأضمن ما تلف بطلت
 ولم يضمن الراكب في الطريق ما نتجت برجلها أو ذنبها سائرة
 إذا لا يمكن الاعتزاز عنها سيرها حتى لو أوقفها في الطريق
 ضمن لا لو عطب بآرائت أو بالث في الطريق سائرة أو أوقفها
 له فلو أوقفها لغيره ضمن لأنه متعدي بالاعتفاف في الأتي موضع إذا
 من قبل الامام بآيافها فيه وان أصابت يديها أو رجلها حصاة
 أو نواة أو أثارت غبارا أو حجر صغيرا فقتلها أو أفسد
 ثوبا لا يضمن لتعذر الاعتزاز وبالكبير يضمن درر غرر الراكب
 والسابق والعايد والريفي أو طالت دابته سواء هدأه
 السابق ضامن لما أصابت يديها أو رجلها والعايد ضامن
 لما أصابت يديها دون رجلها والمراد النخعة كذا ذكره القنوري
 في مختصره واليه مال بعض المشايخ وقال أكثرهم السابق
 لا يضمن النخعة أيضا وإن كان سيرها أن ليس علي رجلها
 ما يمنعها به فلا يمكن التمسك عنه بخلاف الكدم لا مكانه كجها
 بلجاسها وبهذا ينطق أكثر النسخ وهو الأصح وفي الجاس الصغير
 وكل شي ضمن الراكب ضمنه السابق والعايد إلا أن علي الراكب
 الكفارة فيما أو طالت دابته يديها أو رجلها أو صرسان السمات
 بخلاف السابق والعايد ولو اجتمع ركب وسابق قبل لا يضمن
 السابق ما أو طالت الدابة وقيل الضمان عليهما يقول القنوري
 والثاني هو المذكور في فتاوي قاضي خان ولعله هو الأصح

والله أعلم خلاصة كل شي ضمن الراكب ضمنه السابق والعايد
 وما لا يضمنه لا يضمنه درر غرر ضمن عاقلة كل حر فارس أو راجل
 رية الأخران اصطد ما خطا وما تأسه ولو كانا من غير العرب
 فالدية في مالهم إذا عاقلة للجم انتهى يقول القنوري في الأصل
 والأجنحة للمولي الشهير بكال باك زاده وهما شرط آخر
 مذكور في الفتاوي الظهيرية وهوان يقع كل واحد منهما علي
 قفاه إذا ووقع كل منهما علي وجهه فلا يضمن علي واحد منهما وإن
 وقع أحدهما علي قفاه والأخر علي وجهه فدم الذي وقع علي
 وجهه هدر ووسط آخر مذكور في المحيط وهوان لا يكونا
 عامدين في الاصطدام إذا لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف
 الدية للأخر انتهى وفي البرازية بعد قوله قدم الواقع علي
 وجهه هدر ورية الأخر علي عاقلة صاحبه يعني بالصاحب من
 وقع علي وجهه مختار ولو تخاذ بها حبلا فانتقطع ومات فأت
 وفعلا علي ظهرها قدمها هدر وإن علي وجهيهما فعلي عاقلة
 كل واحد دية الأخر وإن اختلفا فدية الواقع علي وجهه علي
 عاقلة الواقع علي ظهره وإن قطع الأخر الحبل فماتا فديتهما علي
 عاقلة يقول القنوري وهكذا ذكر في الخلاصة والخيرة نقلنا
 عن المستفي لكن في فتاوي قاضي خان في محل منه أنه ليس علي
 القاطع شيئا لأنه قصد الصلح دون الهلاك وفيها في آخر
 كتاب المنيات منديل أو حبل طرفاه في يد رجلين يتجاذبان
 فقطعهما من فوق علي قفاهما يضمن القاطع ريتهما وقيمة الحبل
 ولو وقع علي وجههما قال محمد فذلك لا يكون من قطع الحبل
 ولو وقع علي قفاهما ذكر ابن رستم أنه لا ضمان علي قاطع
 الحبل فضلك جمع به فرسه فاصطدم أسنانا فأت لو كان
 لا يقدر علي منع يبر إلا أن سيره لا يضاف إليه عده وجهه

في كرم دابة افدت كرمه فحسبها فربها لکن ضمن ولو اخرجها
وساقها ضمن لا لو لم يسبقها وكذا لو اخرجها عن زرع الغير
قاضي خان وجد في زرع دابة فساقتها مقدار ما يخرجها
عن ملكه لا يضمنها فان ساقها ورا ذلك القدر يضمن بنفس
السوق وزاد الدوسي ان ساقها في موضع يامن فيها لا يضمن
والصحيح ما مر من ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها ورا ذلك
فان ساقها بعد اخرجها عن ملكه صار غاصبا ضامنا حسن
لو ساقها الي مكان يامن فيها على زرع لم يضمن كانه اخرجها
من زرع وقال اكثر مشايخنا يضمن وبه بقيت وجدها
في زرع فحمل عليها فاسرعت ضمن ما اصابته وكذا لو تبعها
كثيرا بعد ما اخرجها وزهبت ضمن ولو اخرجها اجني قال
نصير رجوا ان لا يضمن وعن بعضهم يضمن قاضي خان وان
ساقها ليردها على صاحبها فعطت في الطريق فانكسر رجلها
لا يضمن ولو لم يخرجها بل امر صاحبها باخراجها فافدت شيئا
في اخرجها قال الفقيه لا يضمن المخرج لا اخرجها بالاذن ولو
اخرجها في زرع ولم يامر باخراجها فافدت شيئا ضمن قال
ابونصر في الوجه الاول يضمن صاحبها لوجود السوق منه وصاحب
الزرع لم يرض بالفناء وانما طلب منه الصيانة خلاصه راع
وجد في السرح بقره فطردوها قدر ما تخرج من سرجه لا يضمن
وجد في مربيته دابة فاخرجها فضاعت او هلكت ضمن قيمتها
له شاه رجل دكان الراس فدخل رب الشاة الدكان
ليخرجها فكسرت الشاة قدر الراس يضمن قاضي خان ضرب
دابة راكب او تخسرها بل امر راكب فضربت بيدها او رجلها
او نحت او كدمت او صدمت انسانا في فورها ضمن الناحي
لا راكب ولو كان الضرب او النحر بامر راكب فالدية

عليها

عليها جميعا ولا يضمن الناحي هنا ما لا يضمنه راكب من نحية
الرجل والذنب وغير ذلك تخس دابة لها سابق وقد بلا اذن
احدهما فنحت شخصا ضمن الناحي وحده ان السابق والعايد
لا يضمنان النفع ولو تخس بامر احدهما فلا ضمان على احدهما
ولو تخسها بلا امره فوثبت في فورها والعت راكب ضمن
الناحي ولو نحت الناحي فقتله كان هدر اقا دابة فقط
شيئ مما عليها على شخص فقتله او سقط على الطريق فضر به
شخص ومات ضمن ولو مسم سابق ضمنا ولا يضمن السابق
والعايد في ملكه الا في وطئت الدابة بيدها او رجلها درر غرر
ضمن قايده قطار وطئ بعير من رجلان وماسم سابق في
جانب الابل ضمنا اما اذا توسط بين الابل واخذ بذيها واحد
منها ضمن وحده ما عطب بما هو خلفه ويضمنان بما هو قداسه قتل
بعير ربط على قطار سائر بلا علم قايده رجلا ضمن عاقلة
العايد الدية ورجعوا بها على عاقلة الربط فلوربط والعطار
واقف ضمنا عاقلة العايد بلا رجوع كذا اذا علم العايد قاضي
خان قار قطار في الطريق فاوطا اول القطار واخره بيد او رجل
او صدم ضمن العايد ما عطب به ولو مسم سابق فالضمان عليهما
وما افدت بنحية رجل وذنب فعلى السابق خاصة ولو مسمها
سابق ثالث يسوق وسط القطار فاصاب مما هو خلف
هذا السابق وما بين يديه من شيء فهو عليهم ثلاثا لانه
قايده وسابق رجل توسط القطار احيانا وتاخر احيانا
وتقدم احيانا فهو كالسابق اذا سبق قد يتاخر وقد تقدم
يعتول الحقير قوله فعلى السابق فيه نظر لانه وان كان موافقا
لقول القدوري لكنه مخالف لما اختاره اكثر المشايخ وهو الاصح
نقلا وعقلا كما يخبرهم مما سبق قبل ورقة نقلا عن الهداية

علي ان قوله هذا مخالف لقوله والسابق والفايد لا يضمنان
النفع كما مر قبل نصف صحيفة نقل عنه والله اعلم فقط وضع
ثوباً في دار رجل فرماه رب الدار فافسده ضمن اما لو اخل
دابة في دار غيره فاضربها رب الدار لم يضمن اذ الدابة تضر
بالدار فله رفع الضرر بالاضراب بخلاف الثوب ولو وجد
دابة في مربطه فاضربها ضمن يقول الحنفية ظاهره مخالف
لما سرائف من مسئلة ادخالها الدار ووجه التوفيق ما ذكر
في النزاع ان الربط محل الدابة لا الدار فافترقا قاضي خان
اذن لغيره ان يدخل دابة فعمط دابة شيئا ضمن الداخل
ولو كان الداخل سابقا او فايد لا يضمن يقول الحنفية بشكل
هذا الفرق بما مر قبل ورقة من قوله والراكب والسابق
والفايد في اوطات الدابة سواء وبما مر هناك ايضا عن
المخلاة ان كل شئ ضمنه الراكب ضمنه السابق والفايد
وما لا يضمنه لا يضمنه ولم يظهر وجه الفرق هنا والله اعلم
ند ربطا حماريهما في موضع فمض احد الحمارين الاضراء فمض
لؤلؤهما ولاية الربط جف ضمن لو كان ذلك في الطريق العلم
او في محل ليس لهما ولاية الربط فيه ولا يضمن لولم يكن طريقا
او ملكا لاحد بعد ان يكون في المكان سعة قاضي خان ولو
كان الربط ملكا للرباط الاول ضمن له الثاني ما افسد
حماره ولو ملكا للثاني لا يضمن هو الاول فقط ارسل دابة
في سرعي سباح فارسل اخر دابة فمض الثانية الاولى ضمن
لو عضها على الفور والا فلا ولو كان ذلك في مربط واحد
لم يضمن صاحب الربط قاضي خان ويضمن الاخر الجانية علي
الدواب وفي الاصطبل بينهما ولكل واحد منهما بغية فشد
فيه احدهما بقرة صاحبه لكيلا تضرب بقرة البقرة وتختنق

بالجمل وماتت لم يضمن ولم ينقلها عن مكانها خص غصب مربطها
وشد فيه دابة فاضربها مالكها ضمن خلاصه وجد في مربطه دابة
فاضربها فاكلها ذئب اوضاعت ضمن قيمتها فقط اخذ دابة
احد ثم ارسلها ولم يحولها من مكانها ضمن عندس لا عندم
قاضي خان قال الناطقي ركب دابة غيره بلا انسه ثم نزل فماتت
يضمن في رواية الاصل وعن س لا يضمن وعنه انه يضمن قال
الصحيح ان علي قول من لا يضمن ما لم يحولها عن مكانها ركب
دابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها ضمن عندس وعند زفر
لا يضمن ذكرب دابة بلا ان يضمن ساقها او لم يسبقها في ظاهر
الرواية وفي رواية ضمن لو ساقها يد قار دابة غيره او ساقها
او حمل عليها شيئا او ركبها ضمن هلك في تلك الخدمة او غيرها
خص اخذ حمار غيره بلا ان فاستعمل ثم رده الي محل اخذه
وكان معه جمل فاكله ذئب ضمن لو ساق الجمل معها لا لو لم
يتعرض بشئ بان ساق الام فاستاق الجمل معها ذاهبا
وجائيا فقط بعث برجل بقرة الي البقار فجاهاها وقال بعثها
فلان اليك فقال البقار اذهب بها الي مالكها فاني لا اقبلها
فذهب بها فمهلك ضمن البقار لانه لما جاهاها الي البقار انتهى
الامر فصار اسينا وليس للمودع ان يودع قال صاحب جامع
الفصولين اقول فيه نظر ان لم يقبل ويمكن ان يجاب بما يفهم
مما ذكر في فقط ان من وضع ثوبا في دار رجل فرماه رب
الدار فافسده ضمن بخلاف ما لو اخل دابة في دار الغير
واضربها رب الدار اذ الدابة تضر بالدار فله رفع الضرر
بالاضراب اما الثوب فلا يضرها فاضراج الثوب اتلاف
فقط بعثه الي ما شئتم فركب دابة الباعث بري لو بينهما
انباط في مثل ذلك ولا يضمن صبي في عين شاة قيمة

النقص وفي حمار دخل وفرس وسفرة جزار وجزوره اي
ابله ربع القيمة وان لم يحمل نصفه كجمل وفصيل والدجاجة
كالشاة قطع اذن رابته او بعضها او ذنبها ضمن النقص
عده قطع احدي قوائمها فلولم تكن مأكولة اللحم ضمن جميع القيمة
ولو مأكولة سلمها اليه وضمنه تمام القيمة او امسكها لو ضمنه
النقصان عن قال ح رجه الله لو اهلك حمارا او بئلا بقطع
يده او بذبحه ضمنه وسلم اليه او امسكه ولا شيء له وبه يعني
ولو ضرب رابته ففرت فهو كقطع يدها هذ ذج شاة غيره
تخير المالك ضمنه قيمتها وسلمها اليه او اخذها وضمنه النقصان
وكذا الجزور وكذا الوقط يدها وهذا في ظاهر الرواية يقول
الحقير قوله وضمنه النقصان مخالف لما مر قبله من واحد
انه لا شيء له في صورة الامساك فليتنازل شيء قطع طرف
فنضمنه المالك قيمته وسلم اليه او اخذه وضمنه النقصان
بخلاف الدابة ان لو امسكها فلا شيء له والعرف ان الادمي
لا يكون مستهلكا بقطع طرفه بخلاف الحيران ولو فقا عين
حمار قال الامام ضمنه كل القيمة وسلم ولا يضمن النقصان
مع امساك الجثة قص ذج شاة لا يبرحي حياتها لم يضمن
استحسانا سواء كان راعيا او اجنبيا وفي فرس وجمل يعني
بضمين الاجنبي وانما يضمن قيمة فرس وحمار لا يبرحي حياتها
راع او بقار ذج بئلا او حمارا لم يضمن فظم خاف علي
شاة قد يجرها ضمن قيمتها يوم الذبح قال ح انما يضمن لو برحي
حياتها لا لو تيقن موتها اذا مر بحفظها وزجرها حفظ والاجنبي
ضمنها يقول الحقير لم يل قوله ولا اجنبي ضمنها بناء على القياس
ان قد مر اننا ان لا يضمن استحسانا قد لو اختلفا صدق
المالك والبيته علي الذابح انها لم يبرحي حياتها ص الاحكام

التي لا يثبت الاذن بها دلالة وتسمي السائل الاستحسانية
كثيرة منها ذج شاة قصاب شذها للذبح لا لولم يذبحها ومنها
ذج اضحية غيره في ايامها بلا اذنه جاز استحسانا و يبر الذابح
اذ اعان لما عين ذكر مسئلة الاضحية في عامة الكتب مطلقة
وقيدت بما لو اضمحها للذبح ومنها وضع قدر علي كائون
فيه لحم ووضع حطب تحتها فاوقد النار رجل فطبخ يبر ومنها
جعل برة في روضق وربط الحمار وساقه رجل فطحنه يبر
ومنها سقط حمل في الطريق فحمله رجل بلا اذن ربه فقتل
الدابة يبر ومنها حصل جرة نقر فاعان رجل علي الرفعة فالتكث
يبر اصلك ومنها سد الزرع لسقي ففتح رجل فوهة الارض
فقاها يبر ومنها مزارع زرع الارض بذر ربه ولم يثبت
حتى سقاها ربه بلا امره فالتكث بينهما لانه لما هياه للقي
والزربية صار مستعينا بكل من قام به فاذن دلالة وكذا لو
سقاها اجنبي والمسئلة بحالها طوم من جسده ما ذكر في صل
ان من احضر ففلة ليهدم داره فهدم اضر بلا اذنه يبر استحسانا
ان الاصل في جنسها ان كل عمل لا يتفاوت فيه الناس يثبت
الاستعانة فيه بكل احد دلالة وما يتفاوت فيه الناس لا يثبت
الاستعانة بكل احد كالو ذج شاة وعلقها للسليخ فلحقها
رجل ضمن السليخ يقول الحقير ومن السائل الاستحسانية
من احرم عن رقيقته المعني عليه في الطريق كما سياتي في حج المبري
ذ المستاجر لا يملك ان يبعث الدابة الي السرح ولو فعل ضمن
وقيل لو جري العرف بالبعث لم ذلك والا فلا ص للمستاجر
ان يوجرو بعير ويورع والبعث الي السرح ايداع فملكه يقول
الحقير قوله والبعث الي السرح ايداع محل نظر كما لا يخفى اللهم
الا ان يبرار به جثتها بانسان عده بقر المالك بيد الكارة فبعثه

الى السرح لا يضمن هو ولا الراعي وبقر المارية والاجارة علي
 هذا وقد اضطربت روايات الشايج في هذه المسئلة فينتي
 بها ان المربع يحفظ الوردية كحفظ مال نفسه وهو يحفظ
 بقره بالبعث الي السرح فكذلك بقر الوردية ولو ترك البقر
 براع اختلف الشايج فيه ويقتي بانه لا يضمن يقول الحنفية وفي
 القنية وثب من حايط في الطريق فنقرت الدابة والعقت
 حرة وليس عليها وهلك لا يضمن وكذا لو صاح علي رابة
 فنقرت والعقت حملها وهلك وقال بها الدين الاسمي بما
 يضمن الواجب والصاح قيمة الهالك ضمان الضرب وفي
 الخلاصة لو ضرب بالوسط ووالي الضربات حتى مات لا يجب
 القصاص عندنا قاضي خان استأجر رابته ليركبها وجرحها
 وماتت لو ضرب في موضع معتاد ضربا معتادا لا يضمن وفاقا
 ولو بلدا امر بها ولو ضربها ضربا غير معتاد ضمن وفاقا ضربها
 في الموضع المعتاد ضمن عند الامام لا عندها ومن استأجر العبد
 لا يضربه الا باذن مولاه وفاقا ومستعمل الدابة يضمن وفاقا
 الا اذا ضرب باذن ربها والزوج لو ضرب امرأته بشئ لمعتاد
 او لا والاب لو ضرب ابنته فان ضمن كل ربيته في قول الامام
 سواء ضرب معتادا او لا وعندها لا يضمن في المعتاد والوصي
 لو ضرب اليتيم ضمن عند الامام كالاب وعندها لا يضمن كالاب
 اذا ضربه تاديبا او تعليم ولا يرثه وقال سن لا يضمن ويرثه
 خلاصة الاب لو ضرب ابنته تاديبا فان لا يرث منه ويضمن
 عند الامام وعند سن لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة
 عندها درغرر من حد او عزر فان قدس هدر لا ما فعل
 به انما هو بامر الشرع فيكون نسوبا الي الامر فكا منه
 مات حنفا انفع الا امرأة عزرها زوجها لا امر شرعي

فانت

فانت لا يكون دمه هدر لان تاديبه مباح فيتعيد بشرط
 السلامة اذ عت علي زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه
 بقره وكذا العلم اذا ضرب الصبي ضربا فاحشا بقره كذا في
 جمع الفتاوي يقول الحنفية وفي فتاوي قاضي خان لو ضرب
 المعلم او الاستاذ الصبي او التلميذ بامر الاب فان لا يضمن
 انتهى وفي الوجيز وفي ابن سماعة عن س قاضي راي الغزير
 مائة ففزر رجلا مائة فان قال لا ضمنه لانه قد ورد الاثر
 ان اكرما عزره مائة فان زاد علي مائة فان فنصف
 الدية علي بيت المال ما يحدث في الطريق وفي من وضع
 في طريق لا يملك شيئا فنلف به شئ ضمن ولو زال ذلك الشئ
 الي موضع اخر فنلف به شيء واضعه فقط الاصل ان كل موضع
 كان للواضع حق الوضع فيه بري علي كل حال ولو لم يكن له حق
 الوضع ضمن لو لم يزل من محل وضعه لا بعد ما زال عنه بمنزلة
 كوضع حرة في الطريق ثم وضع اخر حرة اخرى في الطريق فتدحرجت
 احدها علي الاخرى فانكسرت قال سن ضمن كل منهما حرة
 الاخر وعندها يضمن صاحب الحرة القارة في محلها قيمة الزايلة
 عن موضعها لما مر فلو دحرجتها الرجح عن مكانها فانلف شيئا
 بري بخلاف التدحرجة بنفسها وفيها لا يضمن من تدحرجت
 حرة له زال جنايته توضع حرة علي حايط فانلفت بوقوعها
 شيئا لم يضمن اذا انقطع اثر فعله لوضعه وهو غير متعدي هذا الوجه
 فلا ضمان اليه التلف ولو وصل حولا في الطريق فوقع علي شئ
 فانلف ضمن لانه اثر فعله ولو عثر احد بذلك المحل ضمن الواضع
 ايضا لانه لم ينقطع اثر فعله قنية اصابته العجلة صبيفا فكسرت
 رجله وصاحبها ركب عليها وقال كنت نائما فعليه ارش الكسر
 وضع خابته علي باب دكانه في رجل بوقر حمار شوك فصدمتها

بغته وهو يقول اليك اليك فكسرها قبل ضمن وقبل ضمن
لو علم ذلك والافلا فواصاب الما في الطريق شيئا ضمن لادن
بوصف السلامة يقول الحقير وفي الفتاوي الصغرى مرجح
عليه حطب وهو يقول اليك الا ان المخاطب لم يسمع ذلك حتى
اصاب ثوبه وتخرف بضمن وان سمع الا انه لم يتبها لو التقي لضيق
المس فكذلك ولو امسكه ولم يتبع لا يضمن قال قاضي خان ولا
يرق بين هذا وبين الاصل وغيره وضع شيئا في الطريق للبيع
فقلع به شئ بري لو قعد بادن السلطان والاصم زالني
فشراني الطريق فزلعت به رابته ضمن ان لم يوزن فيه
ومن فعل فعلا لم يوزن فيه ضمن ما تولد منه فلو تعلق ثوبه
بقفل حانوت رجل بري لو كان القفل في ملكه لا في غيره ملكه
وهنا شئ اخر وهو انه لو تخرف ثوبه بحجر بري مالك
القفل قاضي خان وضع شيئا في الطريق فنفت منه رابته رجل
فاتلفت شيئا لا يضمن الواضع اذ لم يصحبها الموضوع في الطريق
وضع في الطريق شيئا او بني فيه بنا او اخرج من حائط جديعا
او صخرة شاخصة او اسرع سيرا او ظلة او كنيفا فمطب
به انسان او دابة كان ضامنا فان عثر بها احد في الطريق
رجل فوق علي اخر فاما ضمنهما المحدث ولو عثر رجل شيئا
من ذلك عن موضعه فمطب به احد ضمن المستحى لا المحدث
قال الامام لكل من اصحاب طريق غير نافذ وضع حطب
وربط دابة وتوصي فيه فان عطب به احد لا يضمن وان بني
فيه بنا او صخر ببرافط احد ضمن ولكل صاحب دار الانتفاع
ببنائه من القاطنين وحطب وربط دابة وبنا مكان
وتنور بشرط السلامة ولو التقي في سكة غير نافذة من

هو من اهل السكة حطب او طينا او ترابا او رسل فيها مالا
يضمن قال الامام جواهر زاده ان احدث في سكة غير نافذة
مالا يكون من جملة السكنى فقلع به احد ضمن المحدث سوى
حصته واذا احدث ما هو من السكنى كوضع متاع وربط دابة
لا يضمن اذ هو له ان يفعله رابين رجلين احدث احدهما فيها
ما ذكر جازكا لو سكن يقول الحقير وفي الخلاصة لو وضع حشبة
في سكة غير نافذة او رسل الما فمطب به انسان لم يضمن وفي
الفتاوي انه يضمن مطلقا وفي باب النول الما يضمن اذ ارسل
كل الطريق وفي باب السنين ان لم يره بضمن وان لا يراه لا يضمن
قال وعليه الفتوى انتهى وفي فتاوي قاضي خان اخرج
سيرا على الطريق فمطب علي احد فقتله ان اصابه الطرف
الذي في الحائط لم يضمن لانه وضع ذلك الطرف في ملكه
فلا تقدي والاصابة الطرف الخارج من الحائط ضمن لانه
متعد شغل به الطريق وان لم يعلم ايها اصاب لا شئ قايما
للك وضمن النصف استحقاقا وجيزا وكذا الواصا به
طرفا السرايا قاضي خان كس الطريق فمطب بموضع كس
شئ لا يضمن اذ لم يحدث شيئا وانما كس كيلا يتضرر المارة
بالغبار وجيز كس الطريق وجمع الكناية في موضع من الطريق
فتعلق فيه انسان ضمن قاضي خان وضع في الطريق حشبا
او حجر او حديد افرت به دابة بلا سوق احد فمطبت ضمن
واضع الحطب ونحوه وضع حشبة في الطريق فرت به دابة
بلا سوق احد فمطبت ضمن لو الحشبة كبيرة ووطا عليها
لا وصغيرة لا ووطا عليها وضع حشبة في الطريق وباعها لرجل
وبري اليه منها فتركها الشري في مكانها فمطب بها شئ
ضمن البايح لا الشري اذ البايح هو المستعدي في الوضع وفروجهما

عن ملكه لا يفيد وكذا من استرع جناح من داره الى الطريق
فباع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله ضمن بايع الدار فقد
انسان في مفازة او نصب فيها ضيعة فمرا به انسان لا يضمن
القاعد والناصب وضمن لو كان ذلك في الطريق وفيه من
موضع اخر الباس شر ضامن وان لم يتعد ولم يتعد والنسب
لا يضمن الا ان يتعدى ولورمي سهما الي هدف في ملكه فاصاب
انسانا ضمن ولو حفر بيرا في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه
وفي غير ملكه ضمنه ولو سقط انسان من حائط على انسان
في الطريق فقتله كان ضامنا رية المقتول بمنزلة نائم انقلب
على انسان فقتله فانه يكون ضامنا وان مات الساقط
بين كان في الطريق فان كان ذلك ما شيا في الطريق فلا ضمان
عليه لانه غير متعمد في الشيء في الطريق فلا يمكن الا حصر
عن سقوط غيره عليه وان كان ذلك الرجل واقفا في الطريق
قاعدا او قائما او نائما كان رية الساقط عليه لانه متعمد
في الوقوف في الطريق والعقود والنوم فيكون ضامنا لما تلف
به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعمدا
في تلف الوقوف والتعمود في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل
ان مات الاسفل به في الاحوال كلها لان الاعلى مباح
قتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كان
نام في ملكه فانتقل على انسان فقتله كان ضامنا لانه مباح
قتله انتهى وفي الهداية لورمي شخص بظنية صيد فاذا هدد
ارمى او ضربا فاذا هو مسلم وجبت الدية ومن شتم علي
رجل بخلع ليل او نهارا او شتم عشي ليل في مصر او نهارا
في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه غمدا فلا شيء عليه
انتهى وفي الاصلاح وان شتم عليه عشي نهارا في مصر فقتله

قتل به انتهى وفي النية ولو شتم المجنون على غيره سلاحا او الصبي
فقتله المشهور عليه فعليه الدية في ماله ضمان خرق وكسر
وفي فوجلس على ثوب واحد وهو لا يعلم حتى قام فتخرق ثوبه
من جلوسه ضمن نصف النقص وكذا في مكعب تخرق بوضع
رجل غير صاحبه وصاحبه لا يعلم قاضي خان وانما كان علي
الجالس نصف النقصان لان التخرق حصل عقيب فعله وفعل
رب الثوب وليس احدها باضافة ذلك اليه اولى من الاخر فيضامن
اليهما فلو عصى يد اخر فترزع يده من قم العاص فكسر من العاص
ومرحت يده هدر السن لانه مضطر في شراعه يده وارسل يده على
العاص لانه الجاني وهذا بخلاف ثوب رفعه فاحذه ما لكه
فتخاذا فتخرق ضمن نصف قيمة الثوب ان لا يصبر على العصى ويكسر
صبر هذا الى الدفع الى العاصي فتخرق بفعله ما فتضمن القيمة ولو
رب الثوب يحفظ ثوبه فد الثوب رجل فتخرق ضمن كل قيمته
قاضي خان نمك ثوب رجل فحذبت المالك ثوبه فتخرق ضمن
التمسك نصف الخرق اراد اخذ ثوب دفعه الى قصار فتمسك
به القصار فحذبه المالك فعلى القصار نصف الخرق حايك
نعم ثوبا فتعلق المالك بثوبه لياخذه وابي الحايك ان يدفع
حتى ياخذ الاخر فتخرق الثوب في يده ما لكه لا يضمن الحايك
ولو تخرق من مدها فعليه نصف الخرق جف تثبت بثوب
وحذبه من يده ما لكه فتخرق ضمن كل القيمة ولو حذبه من
يد المثبت ضمن نصف القيمة فمن اخذ يد رجل فد الرجل
يده فشلت فلو اخذه للتحية بري لا لو اخذه للعص لانه مضطر
في المد بس غصبه وبه فده ما لكه والغاصب لا يعلم انه
المالك فتخرق بري ان تخرق من يد المالك ولو قال المالك
ري ثوبي فابي الغاصب فد المالك مد الا يمد مثله من شدة

فخرق برى الفاصب كخرق بكين ولو مد امتعار فاضن
 الفاصب نصف القيمة لانه من جنايتهما ولو كان الثوب ملكا
 للاسرة فذه رجل مدايد مثله او لا فعليه كل القيمة اذا تخرق
 بضاف الى مده لان بسبب قاضي خان خرقا ثوبا خرقا
 سيرا فقال له مالك رد علي ثوبي فاني وترك عنده لا يضمن
 الخارق الا نقص الخرق كسر عي رجل او خرق ثوبه ضمن
 النقصان لو خسر الكسبان صار العاصطيا او وقدا
 لا يتفع به منفعه العاصطيا خرق الثوب فلم ان يضمن
 القيمة والخرق الفاضل عند البعض ما ينقص اكثر من نصف
 القيمة ولو شق الثوب نصفين بخير ربه ضمن النقصان
 او ترك الثوب عليه وضمنه فقيمة هداية خرق ثوب غيره
 خرقا يسرا ضمن نقصانه والثوب لما كنه ولو خرقا كبيرا يبطل
 عامة منافعه فلما لك ان يضمنه كل القيمة لانه استهلكه
 فكما انه اصرقه ومعناه ترك الثوب عليه وان شا اخذ الثوب
 وضمنه النقصان ثم اشارة الكتاب الى ان الفاضل ما يبطل
 به عامة المنافع والصحيح انه ما يغوت به بعض العين وبعض
 المنفعة ويبقى بعضها واليسير ما لا يغوت به شئ من المنفعة
 وانما يدخل فيه النقصان لان محمدا جعل في الاصل قطع الثوب
 نقصان فاحشا والفايت به بعض المنافع يقول الحقير وفي
 فتاوي قاضي خان ارباب السفن اذا اوقفوا السفن على
 الشط فجات سفينة فاصابت السفينة الواقعة كل من
 ضمان الواقعة على السفينة الجائية فان انكسرت الجائية
 لا يضمن الواقعة لان الامام اذن لارباب السفن بايقافها
 على الشط فلا يكون فعلهم تعديا ما يحصل بنا ورج
 وفي مق او قد نارا في ارض بلا اذن مالكها ضمن ما اصرقته

في مكان او قدت فيه لا ما اصرقته في مكان اخر تعدت اليه وخرق
 بين ما و نارا اذ لو اسال ما الى ملكه فسال الى ارض غيره
 وتلف شيئا هناك بخلاف النار اذ طبع النار الخمود والتعدي
 يكون بفعل ربح ونحوه فلم يضاف الي فعل الموقد وطبع الماء
 السيلان فالالتلاف يضاف الي فعله ومن شاي من فصل
 بانه لو اوقد في يوم الريح عالما بان تهب بها الى مال غيره
 فثلفه ضمن ولو ارسل الماء الى ارض نفسه عالما بان ارضه تحمل
 ذلك لا يضمن لكن اصحابنا اطلقوا الجواب كما مر بقا او قد
 نارا فاحترقت دار جاره لم يضمن لو اوقد نارا بوقد مثله
 شئ لم يضمن مطلقا ان بني تنورا او كانوا في دار استاجرها
 واصرقت بعض بيوت الجيران او بعض الدار لم يضمن المستاجر
 فعل ذلك بان المالك اولا لانه انتفاع بظاهر الدار على
 وجه لا يغير هيئة الباقي الى النقصان فلو اوقد فيه المستاجر
 نارا لا يوقد مثله في التنور ضمن فتت اصرقت شوكتا او نارا
 في ارضه فذهبت الريح شرارات الى ارض جاره واصرقت
 زرعه لو تعدي النار من ارض الجار على وجه لا يصل اليه الشرر
 عادة لم يضمن لانه حصل بفعل النار وانه هدر ولو يقرب
 من ارضه على وجه يصل اليه الشرر عالما بان ارضه لا يقدار
 في ملك نفسه لكن بشرط السلامة فقط او قد تنوره والقي
 فيه خطبا لا يحتمل التنور فاحترقت بيته وبيت جاره ضمن فسط
 او قد نارا في ملكه يوم الريح ليحترق فاحترق الخيش وشر
 النار الى الاكداس فاحترقت لو كانت الريح تهب اليها جانب
 الاكداس ضمن والا فلا خلاصة وقعت حجرة من يده على الطريق
 ثم من الارض اصاب ثوب انسان فاحترقت يضمن استاجر
 ارضا فاحرق الحصاد فاحترق كدس غيره لا يضمن قاضي خان
 وضع في الطريق مجرا فاحترق به شئ ضمن وان حركته الريح

فذهب به الى موضع اخر ثم احرق به شئ لا يضمن لانه لما تحول
 عن ذلك المحل نسخ حكم الفعل الاول وهذا اذا لم يكن
 رجيا فان كان رجا ضمن لانه علم حينئذ في الطريق ان
 السرج تذهب به الى محل اخر فيضاف اليه فيضمن قال شمس
 الائمة السرخسي اذا وضع جمرة في الطريق في يوم رجا يضمن
 وذكر شمس الائمة الحلواني اذا وضع جمرة في الطريق او امر
 بنار في ملكه انه لا يضمن لان جنايته قد زالت احرق حصايد
 ارضه فذهب النار الى ارض جار فاحرقت زرع لا يضمن
 الا ان علم انه لو حرقها لتعدي النار الى زرع جاره اذا لو
 علم ذلك صار قاصدا احرق زرع جاره قالوا لو كان زرع
 جاره بعيدا من حصايد و كان يامن ان لا يحرق زرع جاره
 ولا يصير شيا من ناره الا سورا فحمل السرج ناره الى زرع
 جاره فاحرقت زرع وكدره لا يضمن ولو كان زرع جاره
 قريبا من ارضه فان كان الزرعان ملتصقين او قريبا من
 الالتفاف علي وجه متصل ناره الى زرع جاره ضمن موقد
 النار زرع الجار وكذا رجل له قطن في ارضه وارض جاره
 ملاصقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه الى جانب
 ذلك القطن ويعلم ان مثل هذه النار تحرق هذا القطن
 فاحرقته ضمن الموقد القطن لانه اذا كان عالما ان ناره تعدي
 الى القطن كان قاصدا احرقه احرق عثبا في ارضه او حصاة
 او اجمة فخرجت النار الى ارض غيره واحرقته شيا لا يضمن
 ان هو تصرف في ملكه قبل هذه اذا كانت الرياح ساكنة
 حين اوقد النار اما لو كان في يوم رجا ويعلم ان السرج
 تذهب بالنار الى ارض جاره ضمن استكانا ولو اوقد
 نارا في دارة او تنوره لا يضمن ما احرق به فقط مرنار
 في ملكه او ملك غيره فاحرق ثوب رجل بشراره وقعت منها

قال

قال محمد بن الفضل ضمن ان لم يتخلل بين حمل النار والوقوع
 على مثل الثوب واسطة فيضاف اليه حتى لو هبت الريح والقها
 على الثوب لم يضمن ان لم يصف اليه كذا في النوادر عن شمس
 قال بعضهم لو مر بنار في موضع لم يحرق المرو فووقت شرارة
 والقها السرج لا يضمن ولو لم يكن له حق المرو فلو وقعت منه
 الشرارة يضمن ولو هبت به السرج لا يضمن وهذا اظهر وجه
 يعني يقول الحقير وفي القنية امر صبياليا في له بالنار من باع
 فلان فجاها وسقطت منه على صبيش وتعدت الى الكدس
 فاحرق يضمن الصبي ويرجع به على الامر فقط طارت شرارة
 من ضرب الحداد فاحرق ثوب ماري الطريق يضمن الحداد
 قاضي خان ولو قتل رجلا او قتل عينه او احرق ثوبه او قتل دابة
 فضا من تلف بذلك من المال والدابة في مال الحداد ودية
 القتل والعين على عاقلة لان ما طار من رق الحداد وضربه
 كجناية بيده لا عن قصد ولو لم يدق الحداد لكن احتملت الريح
 بعض النار عن كبره او جديده الحماية واضربه الى الطريق فقتلت
 انسانا او احرق ثوبا او قتل دابة كان هدر او لو هبت الريح
 بولته رجل او وقعت على قارورة غيره فانكسرت لا يضمنها
 صاحب القارورة رجل له هدف في دارة فرمى الى الهدف فجاور
 سهمه فافد شيا في دار رجل او قتل نفسا فالضمان والدية
 على الرامي ما يجعل بالما وفي فقط سقي ارضه فتعدي الى ارض
 جاره فلو اجري الماء في ارضه بحيث لا يستقر الا في ارض جاره
 ضمن ولو بحيث تعدي الى جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكر
 والاحكام ولم يفعل ضمن ويكون كاشهاد على حابط ما يمل
 ولو يتقدم لم يضمن ولو ارضه صعودا وارض جاره هبوطا يعلم انه
 لو سقي ارضه تعدي الى جاره ضمن ويوسر موضع السناة

قاضي خان حتى يصير ما غا ويمنع عن السقي قبل وضع المساة
وفي الفصل الاول لا يمنع عن السقي بقول الحقير يعني بالفصل
الاول صورة عدم التقدم وفي الخلاصة في كتاب الشرب
وان لم تكن ارضه في صعدة وارض جاره في قهبط لا يمنع قال
والمذكور في عامة الكتب انه اذا سقي غير معتاد ضمن وان كان
معتادا لا ضمن انتهى وفي فتاوي قاضي خان سقي ارضه
فخرج الماشية الي غيرها فافسد متاعا او زرع او كرايا لا ضمن
لانه متصرف في ملكه فباح له مطلقا ولو صب ما في ملكه
وضرع من صبه الي ملك غيره فافسد شيئا لا ضمن قيا سا
لتصرفه في ملكه ومن الشايخ من قال ان اصب في ملكه عالما
انه يتعدى الي ارض غيره ضمن لان الماسال فاذا كانت
يعلم عند الصب انه يسيل الي ملك جاره ضمن كما لو صب الماء
في ميزابه وتحت الميزاب متاع غيره ففسده كان ضامنا
ولو في ارضه ثقب او حفر فار ان علم به ولم يده حتى فسدت
ارض جاره ضمن وان لم يعلم لم ضمن وذكر الناطقي ان سقي
ارض نفسه فخرج الماء الي ارض غيره لا ضمن ولو صب الماء في ارضه
صبا وخرج من ارضه الي ارض غيره ضمن فقط سقي ارضه
من نهر العامة وكان على النهر انها رصغار مفتوحة فوهاتها
فدخل الماء فيها وفسد بذلك ارض قوم قال ط ضمن ان كان
اجري الماء فيها بنفسه سقي اجري الماء في النهر ما لا يحتمل النهر
فدخل راس شخص لغير ثقب ضمن ما تلف ولو دخل من حجرة لواله
لما دخل والحج في لم ضمن انشق النهر وضرب بعض الارض
لا يخذون بضم ان الارض قاضي خان احتفر نهرا في ملكه
فقطب به انسان او دابة لا ضمن وكذا لو جعل عليه جسرا
ولو صغر في غير ملكه فهو كما يبر ضمن وكذا لو جعل عليه جسرا

وعن سانه لا ضمن واذا احدث الجسر في غير ملكه اذا كانت
بحيث لا يتضرر به غيره لانه محتسب ينتفع الناس بها احدثه
وفي ظاهر الرواية ضمن الا اذا افعله باذن الامام وان شئ
على جسره انسان متعديا فاحسب به لا ضمن ولو صغر نهرا
في غير ملكه فاشق منه ما واغرق ارضا او قرية ضمن لانه
اسال الماء الي غير ملكه فيضمن ولو صغر في ملكه لا ضمن لانه
باح له مطلقا فخر سقي ارضه وفيها ثقب يضر بارض جاره
ويفسد زرعها ولا يوقف على ذلك قال حكمة حكم حابط
ما بل فلو تقدم فاحصر جدارك ضمن فقط سقي ارضه
وارسل الماء في النهر حتى جا وزارضه وقد كان طريق رجل اسفل
منه في النهر شرابا قال الماء عن النهر واغرق قصر ضمن من
احدث في النهر لا من ارسل الماء لوله حق في النهر سقي لم ضمن
المرسل لوله حق فيه ولم يبرق ما حدث فيه سقي ارضه فاشق
الما من ارضه فافسد ارض جاره او زرع لم ضمن ولو ارسل
الماء فافسده ضمن بقول الحقير وفي القنية حدودا مشتركة
بين الجيران على راسه رافق ويفتحه كل واحد من الشرا وسقي
ارضه ويده عقيب السقي به حرت عمارتهم فتركهم احدهم
مفتوحا بعد السقي حتى غرقت ارض بعضهم لا ضمن لما كان
حق الفتح والسقي راسما في الطريق فقط به انسان
او دابة ذكر في الكتاب انه ضمن مطلقا وهذا في الدابة مطلق
وفي الانسان موول بانه لو رشح كل الطريق بحيث لا يجد فيه
ممر او لو تعدي برشته ضمن والا فلا بان رشح كالعادة لدفع
الغبار اذ ليس بجناية ولو راي سابق الدابة الما قد رس فاقربها
لم ضمن الراس ولو لم يره او كان بالليل ضمن كذا في بعضهم
صط فقط رشح فيه رجل في رجل بجوارين له فقدم صاحبها

الي احدى ياقوده فتبع الاخر فزلق فلو كان رب الحمار سابقا
لم يضمن ان التلث بها فان السوق قاضي فان رشح الطريق
فقط به انسان ضمن هذا اذا رشح كل الطريق فلو رشح
بعضه وراى انسان من قبل رشح ولم يعلم بالرشح ضمن وان
مرعاه لم يضمن هكذا قال مشايخنا وفي الكتاب اوجب
الضمان على الراش مطلقا وان مر به رابة فمطبت يضمن على
كل حال امر غيره برشح فانه كأنه فرشح فمطبت به انسان
ضمن الا سرا لا الراش وحارس السوق اذا رشح يضمن لما
مطبت به على كل حال هذا كله في الطريق العام اما في سكة
غير نافذة اذا رشح فيها من هو من اهل السكة لا يضمن وجيز
رشح بعض الطريق او توفي به ولم يعلم المار بالرشح بان
كان اعني او مر في الدليل فمتر به ومات ضمن وان علم لا يضمن
وفيه ايضا روي عن عمر رضي الله عنه انه قضى على من صب
الماء الحار على راس انسان حتى ذهب سمه وبصره وعقله
وشعره بارتعاب ربات ولو مات من ذلك لم يجب الاربية واحدة
رصب ما في الطريق فاجمده فزلق به انسان او تراب ثم انزلق
ضمن نفس ربي الثلج في الطريق فقط عليه انسان ضمن وكذا
لو رماه في ممر الدواب لاذن في الالتقاط بشرط السلامة وكذا في
سكة نافذة اما في غير النافذة فلو رماه فيها لصحاب الدور
فهلك انسان لم يضمنوا ذكر في قضاة الصحيح انه لا يضمن في
النافذة وغيرها حصب ما في الزرابي عا لما ان تحته متاع فنبذ
به ضمن لا لو لم يعلم ضمان حفر البئر وفي فقط حفر بيرا وغطي
راسها فزلق اخر الفطام ضمن الاول طه فلو كسرها او لا تراب
او طين او ما يكس به مثله ضمن الثاني ولو كسرها بالا يكس
به البئر كبر فزلق ونحوها ضمن الاول حفر بيرا في ارض غيره

ضمن النقصان وقال بعضهم يومر بكبس لا نقصان وكذا من حفر
في فناء قوم ولو حفر في ملك رجل ضمن النقصان فحفر حفرة
او بيرا في ارض غيره لا يومر بكبس ولو قاله بعضهم في حفر بيرا
في ملكه فطمرها رجل بترابها تقوم بحفورة وغير محفورة فيغرم
فضل ما بينهما ولو طرح فيها ترابا اجر على اضراره فو حفر بيرا
في دار غصبه ورضي به المالك واراد الغاصب العلم بمنع كما عندنا
لو طرح ترابا رضي به ماله ضف نزع ما ببر رجل حتى يست
لم يضمن ان ماله البئر لا يملك الما ولو صب ما من الحب يومر بالملء
لانه ملكه والمما مثلي خلاصة حفر بيرا في الطريق فوقع فيها انسان
ومات جوعا او عطشا او غما قال الامام الاضهان علي الحافر
وقال محمد يضمن في الكل وقال ساس ان مات بمحاضن وان مات
جوعا فلا كذا في التجريد قاضي خان حفر بيرا في مغارة في محل ليس
بمراىان بل اذن الامام فوقع فيها احد لا يضمن ولو في الطريق
او في غيره حفر بيرا في محل محتاج اليه الناس ضمن لما عطي به
ان حفره بل اذن الامام حفر بيرا في الطريق فالتقي فيها انسان
نفسه عمد الا يضمن الحافر حفر بيرا في الطريق في رجل اخر
وحفر منها طابقة من اسفلها فوقع فيها انسان ضمن الاول
قتا وبه اخذ محمد وضمن كلا الحافرين استحقاقا حفر
بيرا في الطريق وسقط عليها انسان ومات فقال الحافران اني
نفسنا وكذبت الورثة فالقول للحافر في قول ساس اخر وهو
قول محمد اذ الظاهر ان البصير يرى موضع قدمه وان كان
الظاهر ان احدا لا يوقع نفسه فبالسك لا يجب الضمان
حفر بيرا في سوق العامة فمطبت به شيء لو حفر باذن الامام
لا يضمن والا يضمن ضمان الكهنة وفي طه هدم جدار غيره لم
يجبر على بنايه فخير المالك ضمنه قيمة والنقص للمهدم واخذ

نقصه وضمنه قيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قد بعا الا يومر بالامارة
ولو جديا يومر حدم حايط مسجد يومر بالسيوية ولا يقضي
بالنقصان ولو هدم جدار رجل ضمن النقصان ز هدم بيت
نفسه والتي ترا بالكثير الزرع جدار بينه وبين جاره ووضع
فوقه لبنا كثيرا فانهدم الحايط فلو اللين سر جاعلي الحايط
متصلا به بحيث دخل الوهن في الحايط من ثقله يضمن فليس
هدم جدار جاره ثم يبي لو المهدوم من تراب ثم بناه من تراب
كما هو او من خشب فبناه بخشب بري لا لو بناه بخشب اخر
ان الخشب ليس بمثل فلما اعادة للاول فقط لو هدمه فلو
كان من خشب لزمه قيمته ولو من طين فلو عتقا فكذلك ولو
جديا يومر باعارته كما كان يقول الحقير وفي زر النقص يواخذ
في هدم الحايط بالبناء بالنقصان وفي المحيط يواخذ بالقيمة
وقيل بالبناء خلاصه هدم داره فانهدم بذلك منزل جاره
لا يضمن وقع حريق في محلة فهدم انسان دار غيره بلا اذن
صاحبها وبلا اذن السلطان ضمن استهلاك الشجر وغيره
من زرع وبنا فقط قطع شجر كرم ضمن قيمته لانه غير مثلي فيقوم
الكرم بالشجر وبدونه فالفضل قيمته فالمالك يحجز ضمنه
تلك القيمة ودفع الى شجار المقطوعة او اسكرها وضمن نقصان
تلك القيمة ذكرنا كذا ثم قال لو كانت قيمة الا شجار مقطوعة
وغير مقطوعة سواء بري وفيه قطع شجرة غيره فاقطع من
ستان ودار يلزمه من نقصانها وما قطع من الارض يلزمه
قيمة الخطب ان تلك شجرة من ضيعة ولم ينقص شيئا من قيمة
الضيعة قيل يجب قيمة الشجرة مقطوعة وقيل قيمتها ثابتة جفت
قطع شجر رجل يقوم الارض بالشجر وبدونه فيلزم ما بينهما
وكذا الزرع فقط شجرة جوز اخذت جوزا صغلا رطبة
فالتفها رجل ضمن نقصان الشجرة لا تلك الجوزات ولو لم

يكن

يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا يضمن بالاتلاف لا على الشجر
لكن اتلافها على الشجرة يمكن نقصانها في الشجرة فتقوم الشجرة
بها وبدونها وضمن فضل ما بينهما وكذا شجرة نورت فقطها
رجل حتى تناثرت نورها من قطع غصن شجرة وفيها قليل
لو شال ضمن نقصان الشجرة جميعا والغصن للمالك سرا وضمنه
نقصانها الا قد را الغصن والغصن لرب الشجرة وكذا بنا ونقص
وتراب يقول الحقير وفي القيمة قطع اغصان شجرة غير ان
كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فالنقصان
شجر قطع غصنا فبنت مكانه اخر لا يبرأ وكذا زرع وبقل يس
غصب ثالثة صغيرة في مالكه فادركت في ارضه فلرب الثالثة قيمتها
لا قيمة الخلة عندنا اذا الخلة صارت ثعلا لا ارضه فقط احرق
كدسا قال محمد لو قيمة البر في سبيله اكثر ضمن مثل البر وعليه
قيمة الجبل ولو غصب كدسا فبنته ثم برهن المالك على غصبه
فله البر وقيمة الكل يقول الحقير الجبل مثلثة الجيم قصب الزرع
از احصد كذا في القاموس فليس غصب ارضا فيها زرع ثابت
وهو قصيل فهلك او يمس لم يضمن اذا لا يخلو ان له حكم عقار
او منقول فالعقار لا يضمن بغصب والمنقول لا يضمن بنقل ولم
يوجد وكذا لو غصب وفيه اشجار فبنت لا يضمن الا اشجار
لما سر من هدم بيتا ضمن قيمته مبنيا لا قيمة العرصة لانها قائمة
والغصب لا يجرى في العقار غصب العقار وفي محي غصب
العقار لا يضمن عند الامام وسن اذ يصير غاصبا لم تنفعه
لا رقبته والمنفعة ليست بمال ولا له شيء مالك العقار عن
الانتفاع فلا يضمن بنفسه كالموسع المالك حتى هلك ماله
لا يضمن خلاصه الغصب فقل في العين حتى لا يتحقق غصب
العقار عند الامام وسن فظن في غصب العقار والدور

المذكورة ومنافع الوقف يعني بزمان فقط سري دار او سكنها
ثم يظهر انها وقف او للصغير فعليه اجر المثل صيانة لمال الوقف
والصغير درر غرر المنافع كركوب رابطة وركوب سكي دار واستقدام
مملوك لا يضمن بغيره واتفق بل يضمن ما ينقص باستعماله
فغيره النقصان الا ان يكون المصوب وقفا او مال يتيم فان
منافعتها تضمن كذا في الحارثية وغيرها صورة غصب المنافع ان
يغصب عبد امثلا ويكسبه ستمرا ولا يستعمله ثم يبرده علي سيده
وصورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبد ستمرا ثم يبرده علي
سيده كذا في الحارثي لظ لا يضمن منافع الغصب في ظاهرا رواية
ويغني بضان في الوقف ومال يتيم والمعد للغة يعني يجب
اجرا مثل يقول الحقير قوله والمعد للغة فيه نظر لانه قد مر
في مسایل بيع ارض وزرع نقله عن فقط اجرا رضى غيره بلا
انه ولم يجز ربها وقد زرعتها المتاجر فالزراع كله للناظر
لا علي المزارعة وان كانت الارض حدة للمزارعة الا في
الوقف يجب فيه الحصة او اجرا ياتي جهة زرعها او سكنها
اعدت للمزارعة او لا وعلي هذا استقر فقوي المتأخرين
انتهى والله اعلم بالصواب عنده لو كان غير منقول فانهدم
بافه سماوية او جاسيل فذهب بالبناء وشجاره او غلب
سبل علي ارض فبقيت تحت الارض لا يضمن عند الامام وسى
واجمعوا انه لو تلف شئ بسكنه يضمن ولو قطع الا شجار
ضمن فلو قطعها اضر او هدم البناء ضمن لا الغاصب كبقى
المعار يضمن بالرجوع عن الشهادة في لو شهدوا علي رجل
بالدار ثم رجعا بعد الحكم ضمنا وقيل انما ضمنا اذا اتلفا علي
المالك ملكه يقول الحقير وفي الاشباه والنظائر المعار
لا يضمن الا في مسایل ان اجمده الورع واذا باع الغاصب

وسم

وسمك واذ ارجع الشهود بعد القضا وزدت رابعة وهي
ما اذا كان المعار وقفا فانه يغني بضان كما ذكره في جاسع
الفصولين نقله عن فتاوي طهير الدين اسحاق وبعض سائل
الغصب المعار ذكرت فيه في جنس الزرع باذن وبغصب في
الفصل السابق فليكن نظرية انشا المركب وفي عدة افسد
تاليف حصير لو امكن اعمارة امر به كن فرق سما قاضي خان
ان امكن اعمارة امر به كما كان وان لم يمكن سلم اليه المقنوض
واخذ منه حصة الحصير صحيحا وكذا في الفعل وكل ما يمكن
اعمارة علي ما كان فقط فتق قضا يقوم تحيطا ومفتوقا
فضمن وكذا لو زرع باب دار عن موضعها وبال في بر ما
للموضوع اصل سري احد وكذا كل ما كان مركبا لو نقص تاليفه
او صب ما في تنور محمي في آتلف احد مصراعي باب او اخذ
زوجهي خف فلي لك ان يدفع اليه الاخر ويضمنه قيمتها رد المصوب
وكيفية ضمانه هداية علي الغاصب رد العين ما دام قائما فلو
هلك فعليه مثله لو كان مثليا مكمل وموزون وعدري متفارب
فان لم يقدر علي مثله فعليه قيمته يوم الخصومة عند الامام ويوم
الغصب عند سى ويوم الانقطاع عندم وما لا مثله فعليه قيمته
يوم غصبه درر غرر وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه والقيمي
كمروض وحيوانات وعدديات متفاوتة فلو ادعي الغاصب
هلاك المصوب حبسه الحاكم حتى يعلم ان المصوب لو بقي لظهر
ثم قضى عليه بالبدل عدة في غصب غير المثلي واتلافه ينبغي ان
تذكر قيمته يوم الغصب في ظاهرا رواية وفي رواية بخير لما للث
بين ان يضمنه قيمته يوم غصبه او يوم اتلافه فلا بد من بيان
قيمه اي الدين وفي غصب القيمي تجب قيمته يوم غصبه او يوم
اتلافه ومن اتلف القيمي فعليه قيمته يوم غصبه ج المصوب

لوقايما ياخذها سالكه مثليا اولا في كل الوجوه الا ان كانت
قيمة بدل الخصومة اقل من قيمته بدل الغصب فحينئذ له خيار
ثلاث رضى به او انتظر او اخذ قيمة مكان الغصب يوم الخصومة
ان التفاوت حصل لمعنى من الغاصب وهو نقله الى هذا المكان
فيمخر بخلاف ما لقيمة في بلد الغصب وقد انتفى السعر حيث
لا يتخير اذ النقصان لم يحصل بفعل الغاصب بل راجع الى رغبات
الناس فلا يضمن ولو هالكه فالقيمة للمالك قيمة بلد الغصب
يوم الخصومة وفي المثل لو تولى اوى القيمة في البلدين يطالب
برد مثله وبرا برء مثله اذ لا ضرر على احدهما ولو قيمة بلد الخصومة
اقل فللمالك خيارات ثلاث كما سر ولو قيمة بلد الخصومة اكثر
فالغاصب مخير اعطاه المثل او قيمة الغصب يوم الخصومة اذ
المالك لا ينفق الرد الا في مكان الغصب فلو اصرم الغاصب
سلم المثل على التعيين يتضرر به ان يلزمه زيادة قيمة لا يتحققها
المالك فخير الغاصب بين اعطاء المثل حالا واعطاء القيمة في
مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير فله ذلك ففلى هذا
ينبغي ان يذكر في دعوى القدرى سوى التقدير مكان الغصب
حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة فلو ادعى انه غصب منه كذا
برا وبين الشرايط ان يذكر مكان الغصب وجيز في الشئ
لو غصبه راءهم او دناير فالمالك ياخذها منه حيث وجدها
ولا ياخذ قيمتها وان اختلفا السعر مختارات بوسر الغاصب برء
تلك الدراهم او لدناير او برء مثلهما اذ لا تفاوت فيهما بين
البلدين وجيز وفي الشئ لو غصب عينا فلقية في بلد اخر
ان كانت قيمتها في ذلك المكان مثل قيمتها في مكان الغصب
او اكثر ليس للمالك الا اخذ عينيها وان كانت قيمتها اقل تخير
المالك اخذ القيمة على سعر مكان الغصب او قيمته حيث غصب

او انتظر

او انتظر حتى ياخذ مثله حيث غصب قاصي خان وان كانت قيمتها اقل
فالملك مخير ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء
انتظر حتى ياخذ الغصب في بلد الغصب ولو وجد الغصب في بلد
الغصب وقد انتقص سعره فانه ياخذها لاقية يوم غصبه ولو هلك
الغصب وهو مثلي فان كان سعر بلد الخصومة مثل سعر بلد الغصب
او اكثر فانه يبرأ برء المثل ولو اقل فالملك مخير اخذ قيمة العين
في مكان الغصب وقت الغصب او انتظر ولو كان السعر في بلد
الخصومة اكثر تخير الغاصب اعطاه مثله في بلد الخصومة او قيمته
حيث غصب الا ان يرضى المالك بالتأخير ولو كان قيمة المالكين
سواء فللمالك مطالبة المثل وعن سر رجل غصب حنطة بمكة وصلها
الى بغداد فعليه قيمتها بمكة ولو غصب غلاما بمكة في ربه الى بغداد
لو صاحبه مكي فعليه قيمته ولو غير مكي اخذ غلامه حيث غصب برا
له حمل وموتة فالقيمة في بلد اخر فيه البراءة او اعلا وروي
عن الامام لو كان الغصب قايما في يده سلمه لوقيته في البلدين
سواء وفي هذا البلد اكثر ولو اقل طالبة بقيمة مكان الغصب
واخذ الغصب او انتظر ليس له في محل الغصب ولو لم يكن قايما
بيده وقيمة في بلد الغصب اكثر خيرا للمالك اخذ مثله لو مثليا او قيمة
يوم غصبه او انتظر لياخذها ببلد غصبه ولو قيمة اقل خيرا للغاصب
اعطى مثله او قيمة ببلد غصبه ولو قيمة البلدين سواء فللمالك
اخذ مثله قط غصب شاة فسميت فذبحها ضمن قيمتها يوم غصب
ختم غصب امه قيمتها الف حتى زادت زيادة متصلة فصارت
قيمتها الفين فباعها بتخير المالك ضمن الغاصب قيمتها يوم غصبه
وهي الف وضمن المشتري قيمتها يوم قبضه وهي الفان وله ان
يضمن الباقى قيمتها الفين عندها لا عند الامام ذكر صر غصب
دابة قيمتها عشرة فرات حتى صارت قيمتها اربعين فالتلفها

٢٥

الفاصل فعند الامام يضمن قيمته يوم غصبه لا يوم اتلافه وعندها
له ان يضمن يوم غصبه او يوم اتلافه او يوم بيعه وتسلم ثم قال
وهذا فاسد لان اثبات الخيار بين الاقل من المال والكثير
في حق شخص واحد باطل قال صاحب جامع الفصولين اقول
يمكن ان يجاب بان القيمة قد تكون في يوم الغصب اكثر وقد
تكون يوم البيع والاتلاف اكثر فتخيرها باعتبار ذلك مفيد
صحيح ففرضه بنا هذه القاعدة الكلية التي يعرف بها جواب
الصورة المذكورة وغيرها لا جواب هذه الصورة خاصة
وبدل عليه قوله او يوم بيعه وتسلم ان لا يبيع في الصورة والله
اعلم بقول المختار في جوابه نوع ضبط والظاهر ان مراده من
الخيار في قوله فيتخير انه يضمن بالاكتر من قيم تلك الايام الثلاثة
بلا احتمال التضمن بالاقل ويؤيد هذا التوجيه ما قال صاحب
الوجيز غصب جارية ساوي الفا فرارت عنده حتى ساوت
الفين فباعها وسلمها وهلك عند المشتري فلما لك ان
يضمن الفاص الف درهم فقط عند الامام وعند سائر
بضمه الفين قيمتها يوم القبض والشر انتهى ويظهر من هذا
ان قول المجيب ان لا يبيع في الصورة المذكورة محل نظر لان
اتلاف الفاص بيع صورة البيع المذكورة في الوجيز اذ الفاص
لما باع المضروب واخرجه من يده فكانه اتلفه واستهلكه
والله اعلم غاصب الفاص اذ ارد على الاول بري ولو هلك
في يده فادري القيمة الى الفاص بري ايضا فليس للمالك
ان يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين هذا الوجهان قبض
الاول معروف بنية او بتصدق المالك سواء قبض بحكم
او بدونه اما لو اقر الفاص بذلك صدق في حق نفسه لا في
حق المالك والمالك مخير يضمن لهما شاء فاشترى باع غاصب

الفاصل واخذ منه ليس للفاصل الاول اخذ الثمن منه ان ليس
بمالك ولا نايه وليس له اجازة البيع صل لو اختار المالك
تضمن احدها لا يملك تركه وتضمن الاخر نص للمالك ان
يضمن كل منهما نصف قيمته قد اضمن احدها يبر الاخر اما
لو اختار تضمين احدها فهل يبر الاخر حتى لو هلك المال على
من اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان ج المالك لو قال
للفاصل اوردتلك المضروب لا يبر الا لم يوجد الا يبر والا مر
بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان الضمان كما لو خالف المودع ضمن
ولو كان العقد قابلا به وكل المالك الفاصل بيع ما غصبه
منه فباعه لم يبر ما لم يسله وكذا لو باع ما ملكه لا يبر ما لم يسله
ج ج الفاصل بما غصب الى مالكه فلم يقبله ما ملكه فحمله الفاصل
الى بيته بري ولم يضمن ولو وضع بين يديه فلم يقبله فحمله الى
بيته ضمن وهو الاصح والفرق ان في الصورة الثانية يتم السر
بوضعه وان لم يقبله فاذا حمله بعده الى بيته غصبه ثانيا بخلاف
ما اذا اجابه فلم يضع بين يديه اذ لم يتم الرد فقط غصب ثوبا
او دراهم وهي باقية بعينها فابراه منها تحير اما ان فلوها لكته
فهو ابراعن الفاص الفاص لو اتي بقيمة الغصب المتلف
فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضي حتى يامر
بالقبول فيبر او قال نصير كما نوا يقولون في الغصب والوديعة
ان اوضع بين يدي المالك برالا في الدين حتى يضع في يده
او في حجره او قبضه رب الدين فلو رماه الفاصل في حجر المالك
بري ولو لم يعلم المالك انه ثوبه فوضعه في حجره فرماه فرفعه
اخر قيل يخاف ان لا يبر ويقتى بانه يبر اذ رد عليه عين ما له جس
وضع المضروب بين يدي مالكه بري وان لم توجد حقيقة القبض
وكذا المودع بخلاف ما لو اتلفه غصبا او وديعة في القيمة

لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض قاضي خان لو كان المنصوب
مستحقا فاعطى الفاضل ما لك قيمته فلم يقبلها ولم يرفع الفاضل
الامر الى القاضي ووضعها بين يدي المالك لا يبرأ وان وضعها
في يد المالك وفي حجره يبرأ وخير غضب من صبي شيئا ثم رده عليه
لم يعقل الاخذ والا عطا يبرأ والا فلا غضب رابته ثم ردها الي
ربها فلم يقبضها بل تركها حتى ضاعت برمي كمن اخذ من يد لا ثم رماه
الي ما لك فلم ياخذه بل تركه فضايع بري ولو باعه بامر القاضي
بري كبيع ما امر ما لك خذ اطعم الفاضل المنصوب ما لك او كساه
اياه بري ولو لم يعلم به المالك خلافا للثاني واجمعوا انه
لو وهبه له وسلمه او باعه منه وهو لا يعلم بري سري واجمعوا انه
لو كان برافطه وخبره واظلم ما لك او قرا فبذره وسقاه
اياه او كساه باساقطه وخاطه وكساه اياه لم يبرأ اذ ملكه زال
بما فعل حتى ليس ثوب غيره بل امره حال غيبته ثم رده الي
مكانه لا يبرأ وهو الصحيح في اخذ ثوبا من بيته بل امره فلبسه
فرداه الي بيته بري استخانا وكذا لو اخذ رابته من ردها ثم ردها
الي مكانها بري فلو اخذها من يدها لكها غصبا ثم ردها الي دار
المالك وربطها علي معلقها ولم يجد المالك ولا خادمه ضمن
خ غضب رابته رجل من اصطبله ثم ردها الي الاصطبل لا الي
المالك يبرأ في رواية لا في رواية وكذا قن استعمله في غيبة
مولاة ولو استعمله في حضرة مولاة فالمرء عليه مولاة لم يبرأ
كغصب من يد المالك وضع لا يبرأ الفاضل برده رابته غصبا
الي قن يقوم بخدتها وكوالي قن لا يقوم بخدتها او الي منزل
ما لكها لو اصطبل لا يبرأ بالولي قاضي خان غضب رابته ثم
ردها الي مرتبط المالك لا يبرأ وقال زفر يبرأ في غضب

قنا فقال ما لك لفا صبه اذهب به الي موضع كذا فذهب
به فملك في الطريق ضمن وكذا لو استاجر الفاضل لخدمته لا يبرأ
فصنعت طشت غيره وهو مما يباع وزنا بخير ما لك امسك
الطشت ولا شيء له او رفعت واخذ قيمته سليما وكذا كل انا
مصنوع ولا يباع وزنا كسيف كسره ضمن نقصانه ولو ا تلف
المكسور اخر ضمن عديدا مثله وسيل صطاع من كسر قفصه
قال لو يباع وزنا لم يضمن ولو يباع عذر ضمن النقصان
وخير اختلف المالك والفاضل في عين المنصوب او صفته
او قيمته وقت غضبه فالقول للفاضل وخير بينه الا ان يبرهن
المالك للزيادة رر رر رر فبيته الفاضل اولى بعدم وبينة المالك
اولي عند س قاضي خان قال رب الارض غصبتها من بيته وقال
ذ واليد غصبتها بخير بيته ثم احدثت البنات وجرها فبيته الفاضل
اولي غضب سفينة فوجدها المالك في وسط البحر فانه لا يستردها
من الفاضل ولكن يواجرها منه الي الساحل وكذا رابته غصبت
اذ اوجدها ما لكها مع الفاضل في المفازة لا يستردها منه
ولكن يواجرها منه الي الماس ما ينقطع به حق المالك غضب
مالا وغيره فزال اسمه كذبح شاة وطبخها او شها وطحن بر
او زرع وجعل حد يد سيفا وبناعلي خشبة او اختلط المنصوب
بملك الفاضل ولم يتميز اصلا كاختلط بره بغيره او شعره بشعره
اولم يتميز الا بخرج كاختلط بره بشعره او بالعكس ضمنه الفاضل
وملكه بلا حل قبل رضي المالك اما با د ابد له او ب ابرايه او ضمن
القاضي خلاصة جملة ما يوجب الملك بالضم ان اغمره الفاضل
عن حاله خمسة عشر غضب كرها باساقطه وخاطه قصا
ثم غضب حد يد افضاغه انا ثم اوصاغه سيفا اوصاغه
سكينا فعليه مثله بقول الحقير لعل صان الثل في غضب

الحد يد خاصة اذا التوب قيمي لا مثلي كما سبنا في بعد ورقة والله
 اعلم ^{هـ} غصب حنطة فطحنها فعليه مثلها ^٦ غصب خشبة
 فاركلها في بناءه فعليه القيمة ^٧ غصب لها فطحنه مرة يضمن
 المثل او القيمة علي الروايتين ^٨ غصب شاة فذبحها وسلمها
 وجعلها اربا اربا ملكها وعليه قيمتها ^٩ غصب رابية
 فقطع يدها او رجلها ملكها بقيمتها صحيحة ^{١٠} غصب حيا
 فذره في ارضه ^{١١} غصب عصيرا فصار خمرا ^{١٢} غصب
 خمرا فخللها ^{١٣} غصب غزلا فحجم ^{١٤} غصب قطنا
 ففركه ^{١٥} غصب دقيقا فخره ^{١٦} غصب بياضا
 فكتبه او بيضة فحضرها تحت رحابة وجيز لو غصب سيرا فقصه
 او ثالة فابنتها او خشيته فجعلها بابا او اجرا او لبنا فبني به
 اساس حائط ونحو ذلك ينقطع به حق المالك عن العين ويضمن
 الغاصب مثله لو مثلها او قيمته لو قيميا وحمله مالا يوجب الملك
 فيه خمسة عشر ايضا ^{١٧} اذا قطع ثوب غيره ^{١٨} غصب شاة
 فذبحها وسلمها يسترد المالك ويضمنه النقصان او ترك
 واخذ قيمتها حية يقول الحقوقي الوجيز لو غصب شاة فذبحها
 او سلمها ولم يشدها او ثوبا فقطعه ولم يخطه تخير المالك
 ضمنه قيمته او ضمنه نقصانه انتهى ^{١٩} غصب قلب فقتله فكسره
 اخذه المالك مكسورا ولا شيء له او تركه واخذ قيمة القلب
 من الذهب وان كانه القلب زهبا يضمنه قيمته بالدرهم ^{٢٠}
 غصب نقرة فضة فسبكها ياخذها صاحبها وكذا الوضربها
 دراهم عند الامام يقول الحقوقي الهداية لو غصب فضة
 او ذهبا فضر بها دراهم او درنا سير او انية لم يزل ملك مالها
 عند الامام فياخذها ولا شيء للغاصب وعليه مثلها انتهى
^{هـ} غصب ثوبا فصبغ ياخذ ماله ويعطيه ما زاد الصبغ

وكذا

وكذا الوهب الربيع بثوب رجل والقتة في صبح الغير ^٦ غصب
 عبدا فابق بحيرة ماله سكن وبيع او رفع الي القاضي حتى
 يضمنه غصب غزلا فسداه ^٧ غصب محلوجا فندفه ^٨ غصب
 قطنا فخلجه ^٩ غصب رقيقا او سويقا فلته بسمن ^{١٠} غصب
 ارضا فبني فيها او زرع او غرس ^{١١} غصب لبنا فطحنه نصيره
^{١٢} غصب خمر افترده ^{١٣} غصب لها فجعلها اربا اربا ^{١٤} غصب
 دراهم او درنا سير فكسرها ^{١٥} غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه
 يستند الي وقت الغصب وصدق بيمينه ان لم يبرهن ملكه للزيادة
 فان ظهر الغصب وقيمته اكثر وقد ضمن بيمينه اخذه ماله ورد
 عوضه واصل النقصان ولو ضمن بقول ماله او بيته او بنكول الغاصب
 فهو له ولا ضار للمالك الزوايد المتصلة بالغصب كسمن
 وصن والنقصان كولد ومثرا لا يضمن الا بتعد او منع بعد طلب
 المالك لانه امانة وحكمها هذا النافع لا تضمن بغصب والتلاف
 بل يضمن ما نقص باستعماله فيفترق النقصان الا ان يكون
 الغصب وبقا او مال يتيم فان منافعها تضمن فويحي حايط
 ارض غصبها من تراب مفصوب لاسبيل على النقص ان لو نقص
 صار ترابا لم يكن حصص بني حايط في كرم غيره بل امره من
 تراب رب الكرم فلوله قيمة للتراب فالحايط لرب الكرم
 والباقي سبرع ولوله قيمة فالحايط للباقي وضمن قيمة التراب
 ولو غسل ثوبا غصبه فللمالك اخذه بلا شيء وكذا حيوان
 يبرع عند غاصبه وزادت قيمته وجريج راواه غاصبه فبرأ وارض
 فيها زرع او تخيل فبقي واشفق عليه لانه ما احدث عليه عيبا
 مستقوما وانما اظهر اصله او نمي ملكه ولو ثوبا فقطعه فللمالك
 اخذه وكذا الوخللا فشق جذوعا لانه تفرغ في الاجزا الجملة من هده
 وفي عده وفي كل موضع ينقطع حق المالك فالمالك احق بذلك

الشيء من الفرس حتى يأخذ حقه فلو صنع فهو من مال ما لكه
 ولم يكن كرهن متى غصب ساحة فرس فيها اوسى قبل له اقلع
 الفرس والبناء ورد الارض فلو نقصت الارض بالقلم فلي لك
 ان يضمن قيمتها مقلوعا ويملكها زياي وكيفية معرفة القيمة مقلوعا
 ان تقوم الارض وبها بنا او شجر استحق قلم اي اسبق قلعه
 وتقوم وحدها ليس فيها بنا ولا شجر فيضمن فضل ما بينهما
 كذا قالوا وهذا ليس بضمان لقيمة مقلوعا بل هو ضمان
 بقيمة قابلا استحق القلم وانما يكون ضمانا لقيمة مقلوعا
 ان لو قوم البناء او الفرس مقلوعا موضوعا في الارض بان
 يقدر الفرس طبعا والبناء اجرا او لبنا او حجارة مكومة علي
 الارض فتقوم وحده من غير ان يضم الي الارض فيضمن له قيمة
 الحطب او الحجارة المكومة دون المبنية درر غربي في ارض
 غيره او غرس قلعا وردت ولما لهما ان يضمن له قيمتها ان
 نقصت فتقوم بدونهما او مع احدهما مستحق القلم فيضمن
 الفضل فان قيمة البناء والشجر المستحق القلم اقل من قيمته
 مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت منها اجرة القلم كان الباقي
 قيمة الشجر المستحق القلم فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة
 الشجر المقلوع عشرة واجرة القلم درهم بنى تسعة دراهم فالارض
 مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة
 ز غصب ارضا فبني فيها لوقية البناء اكثر من قيمة الارض يمتلك
 الغاصب الارض بقيمتها وليس للمالك اخذ الارض الا اذا كانت
 قيمة البناء اقل كذا عن الكرخي قال والمراد مما ذكر في الكتاب
 هذا وزعم ان هذا هو المذهب عدة بعض المشايخ افتوا
 بقول الكرخي فانه حسن ونحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا
 لاشياخنا فانهم كانوا لا يميزون جواب الكتاب بقول الحنابلة

صورة عدم انقطاع ملك المالك هو المذكور وحده في الجاح
 الصغير والهداية والخلاصة وعامة المتن لكن اختير في سراج
 الهداية وبغيرها قول الكرخي ولعل الاول قياسا والثاني
 استحسان وهو الاول لما ذكر القاضي في فتاواه ان لصاحب اكثر
 المالكين ان يمتلك الارض بقيمة ونظايرة كثيرة كدابة ابتعت
 لؤلؤة فلو قيمة اللؤلؤة اكثر فله بها ان يمتلك الدابة بقيمتها
 وكدابة ادخلت راسها في قدر رجل ولم يمكن اخراجها الا بكسر
 القدر لوقيتها اكثر من قيمته فله بها ان يمتلك بقيمتها انتهى ثم
 يقول الحنابلة ولم يفرضوا الصورة استواء قيمتي البناء والعرضة
 وبغيرهم حكمها مما ذكره قاضي خان في مسئلة ادخال خنثى الساج
 المفصولة ان قيمتها لو استويا واصطلح صاحبها على شيئين جاز وان
 شازعها البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما ط
 شهد انه غصب راره هذا وادخله في بناءه قضى عليه بالقسم
 بيان مثلي وقيمي وفي شحني كل كيل ووزني غير مصوغ وعددي
 متقارب كفلوس وبض وصور وخواها مثليات وكل حيوان
 وزرعي وعددي متفاوت كرهان وسفرجل ووزني مصوغ
 قيميات متى في الكيل والوزن والعددي المتقارب يجب المثل
 وفيما عداها يجب القيمة مختارات كل كيل ووزني وعددي
 متقارب كوز ووز وبض وكثري وشش وخوخ وتفاع
 واجاص وفروزل وعصير وفطن وصوف وما مثلي وكل ما
 يتفاوت احاره في القيمة من العدديات فهو قيمي كقشا وبطيخ
 وغيرهما صر ليس كل مكمل وكل وزون مثليا انما المثلي منها
 ما هو متقارب اما المتفاوت فليس مثلي فكان الكيل والوزن
 والعددي سوا قال وفي الذريعات يجب ان يكون كذلك حتى
 العددي المتقارب كله مثلي ككيل وعددا ووزنا وما لا تتفاوت

احارده في القيمة فهو عدري متقارب ليس بمثلثي وماتتفاوت
انواعه لا احارده كتابان فهو متفاوت وطلحة تفسير العدري
المتقارب علي ما نقل عن س هو ما اختلف احارده في القيمة
واتفق اجناسه كبطيخ وسفرجل ونحوها لانك ترى بطيخا
بدرهم وبطيخا بدينار وما اتفق احاده واختلف اجناسه
فهو عدري متقارب كوز وبهين عددرا ونحوها وترفع
الجهالة بذكر النوع والعدد لانك لا ترى بهينة شتر يبدل
وبهينة بغلس فش الخاس فيبي ولو وزينا شحمي الصحيح
ان الخاس والصغير مثليات شفي الحديد والرصاص والصفر
كل واحد منها جنس لم يميز التفاضل في بيعه وهذا دل على
انه مثلي في الخبز قيمي مع انه وزني لتفاوته فاحشا فلا يجعل
مثليا في ضمان العدو وان ولو اعتبر مثليا في جواز السلم في الخبز
قيمي مع انه وزني في ظاهر الرواية اذ يتفاوت في طبع وطول
وعرض ورقته وغلط ضحك الجبن مثلي مع اللحم قيمي عند
الامام مثلي عندها يقول الفقير لعل بني قولها هذا اجل كل
موزون مثليا كما سرقلا عن شحمي والله اعلم فقط اللحم يضمن
بالقيمة لو طبخوا اجماعا وكذا نيا هو الصحيح ثم اللحم يضمن بالمثلي
خلقه وفي شروح الطحاوي كل موزون مثلي وهذا يقتضي
كون اللحم والعنب والفزل مثليا ذكره السرخسي شفي ثا النخل
كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام
التمر بالتمر مثلا بمثل وامامية الثمار فكل نوع من الشجر جنس
يخالف ثمره النوع الاضرب والعنب مثلي وكذا الزيت جنس واحد
كما في عمارة الفتاوي فقط الماء قيمي عند الامام والعنب قيمي
والما قيمي او مثلي ذكر في فقهه ذكر س عن الامام ان المالا كمال
ولا يوزن وقال الطحاوي معناه لا يباع بمضه ببعض متفاضلا

وعن محمد ان الماسكيل لا يبي ضيفته ان كون الشئ كيليا او وزنيا
يرجع الي العادة لو لم يكن في نص الشارع والماليس كيليا
او وزنيا عادة فالحق بالميس كيليا ووزني مختارا ان
الماسكلي واللحم والعنب يختلف فيه قول الخليل والمصير والديق
والنخالة والجص والنورة والقطن والصوف وغزله والنين
وانواعه مثلي قص الكتان ولا يرسم والحنا الياسه والشم
والصفر كلها مثلي واختلف في الحمد فش الحامد مثلي مع وس
القيمي بسط وثياب وحصر وجواري وامثالها وخطب
وضب وقصب واوراق اشجار وسرقين وادم وصرم
وجلود وابرة ورياحين رطبة ويقول وعصفور ومان وسفرجل
وقثا وقثد وطحس وصابون وكخبين وشكر وكل موزونين
اضلطا ولا يمكن التمييز بينهما فخرج من كونه مثليا وصار قيميا
الاستفاعة بمشرك وفيه ضمان احد الشريكين صنع في استعمال
فن مشترك بلذا ان شريكه يصير غاصبا علي رواية ابن هشام
عن محمد ولا يصير غاصبا علي رواية ابن رستم ايضا وفي الدابة
المشتركة يصير غاصبا علي الروايتين مواش بينهما فغاب احدها
فدفع الاخر الي الراعي ضمن نصيب شريكه لانه موزع يمكنه ان يرفع
الامر الي القاضي ليصحب قويا يحفظه قاضي فان لم يجر صرف احد
شريكه الملك في الشريك بغير اذن شريكه تصرفا ينضر به
شريكه غاب احد الشريكين وله قن فلهما ضرا استخدام حصته
وفي رابطة مشتركة لا يربكها احدها ان الناس يتفاوتون في الركوب
فلم يكن الغايب راضيا به وفي استخدام قن وسكني دار لا تتفاوت
الناس فكان الغايب راضيا بفعل شريكه ص دار بينهما فغاب
احدها يسكن الحاضر بقدر حصته ولا يسكنها غيره وقيل يخلي بينه
وبينها لولا خضم يجرها وياخذ نصيبه من الاجرة ويقف حصته

شريكه فلو وجده والا يتصدق ويستخدم القن ولا يركب الدابة
 ان يحرم بلاملك وفي الرحي لو احتاج الى اداة او بنا اقامها
 ويرجع في الفلحة فحق سكن مشتركة بغية شريكه لا يلزمه اصر
 حصته ولو معدة للاستغلال اذ الدار المشتركة في حق السكني
 وما هو من تراج السكني يحمل محلوكة لكل واحد من الشريكين
 على سبيل الكمال اذ لو لم تحمل كذلك لم يكن لهما من دخول وقعود
 ووضع متاع فيبطل منافع ملكها وهو لم يحجز ولما كان كذلك
 صار الحاضر ساكن في ملك نفسه فلا اجر وعملت المسئلة
 في دانه يمكن بتاويل الملك فلا اجر قاضي خان رابين
 حاضر وغائب فلو نصيب كل منهما مقرر عن الارض ليس للحاضر
 ان يكن في نصيب الغائب لكن القاضي ان خاف خرابه
 بوجره ويترك اجرة للغائب وفي غير المقسومة للحاضر ان
 يكن قدر حصته ومن محمد له ان يكن كل الدار اذ اضيف
 عليه الخراب لو لم يكن وما كان على الراهن اذ اراه مرتنه
 بلا اذن الراهن فهو شريع وكذا لو ادى الراهن ما يجب على
 مرتنه وان ادى احدى ما على صاحبه بامر القاضي
 يرجع عليه وروي عن الامام في راهن غائب انفق مرتنه
 باس القاضي انه يرجع عليه ولو حاضر الا يرجع وقال س يرجع
 والفتوي على ان الراهن لو حاضر او ابى ان ينفق فامر القاضي
 المرتنه بالانفاق فانفق يرجع على الراهن ومسايل الشركة
 ينبغي ان تكون على هذا القياس حتى ارض او كرم بين حاضر
 وغائب او بين بالغ وبين يرضع الامر للقاضي فان لم يرفع
 الحاضر ففي الارض لو زرع حصته يطيب له وفي الكرم يقوم
 عليه فان ادرن الثمر يبيع وياخذ حصته ويوقف حصته الغائب
 فاذا حضر بغير اجاز البع واخذ الثمن او ضمن القيمة قال محمد

لو اخذ الحاضر حصته من الثمر فاكلها جاز ويحفظ حصته الغائب
 فاذا حضر فاكلها وان لم يحضر فهو مكلفه قالت وهذا احتج
 وبه ياخذ قاضي خان وان ادى الحاضر خراج الارض فهو شريع
 في حصته شريكه لانه قضى ديه بلا امره بلا اضطرار ان يقدر على
 رفع الامر الى القاضي ليا امره بذلك من ارض بينهما زرع احدها
 كلها تقسم الارض بينهما فواقعه في نصيبه اقرحانه وما وقع في
 نصيب شريكه امر بقلعه طر وضمن نقصان الارض هذا ان لم يترك
 الزرع فلو ادرن او قرب يضمن الزرع لشريكه نقصان نصف
 الارض لو انتقصت لانه غاصب نصيب شريكه من وعزم لو غاب
 احدها فله شريكه ان يزرع نصف الارض ولو اراد الزراعة في
 اليوم الثاني زرع نصفها كان زرعه طر وكذا الوصيات احدها فلم ي
 ان يزرع كما مر في ويقتضي بانه لو علم ان الزرع ينفع الارض ولا
 ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فله ان ينفع بكل
 الارض مثل تلك المدة ارض الغائب في ثلثه دلالة ولو علم ان
 الزرع ينقصها او الترك ينقصها ويريد ها قوة فليس للحاضر
 ان يزرع فيها شيئا ان الرضا لم يثبت هناك في فقط يقول الحقير
 لعل المراد انه لا يزرع في كل الارض لعدم ثبوت الرضا لانه
 لا يزرع اصلا اذ النصف حقه فلا مانع له من الزرع له فيه والله
 اعلم عن عن محمد ارض بينهما بني فيها احدها وقال الاخر ارفع
 بئان قال اقسمة بينهما فواقعه من البنا في نصيب من لم يبن
 يرفع او يرضيه بقيمة قاضي خان ارض بينهما زرع احدها كلها
 بلا امر شريكه قال م ان طلع الزرع فتراضيا عليه على ان يعطي
 غير الزرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصيبين جاز
 لا لو تراضيا قبل ان يثبت الزرع وان ثبت فاراد من لم يزرع
 ان يطلع الزرع يقسم الارض بينهما نصيبين فاذا اصاب من لم يزرع

يقطع ما فيه من الزرع ويضمن الزرع ما حصل لارضه من نقصان
القلع فقط ارض بين ورثة زرعها بعضهم بذر مشترك بينهم
بازن الباقيين لو كبار او بازن الوصي لو صغارا فالغلة على
الشركة ولو زرع من بذر نفسه فالغلة له فقط زرع مشترك
ادرك فخصه احدها بلا اذن شركه فذلك ينبغي ان يضمن حصته
شركه صرع ارضا بينه وبين غيره هل لشركه ان يطالبه
بربع او ثلث حصته نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اوجب بانه
لا يملك ذلك ولكن لا يفرم نقصان نصيبه من الارض لو انتقصت
حصته عن محمد طعام او دراهم مشتركة بينهما غاب احدها فاخذ
الحاضر نصيبه ارجوان لا بأس به فوكيلي ادوزني بين حاضر
وغائب او باع وصبي فاخذ الحاضر او اوفاه نصيبه فانما ينقد
قسمته بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والصبي فله هلك ما بقي قبل
ان يصل الي الغائب او الصبي هلك عليهما وبعض سائل الانتفاع
بشرك باق في الفصل الخامس والثلاثين في سائل التصرفات
في اعيان مشتركة صحان المأمور وفي قصص رفعه الى اخرها مقيد
بسلطة وقال اذهب به الي بيتك هذه السلعة فذهب
به بلا سلطة فابعد القن لا يضمن اذا مر شيئين وقد اتى
باخذها يقول الحفيو وناسبه كما مر في فضل الامر باليد في سائل
العطف بالواو انه اذا علق شيئين بشرطين لا يوجد ما لم يوجد
كلاهما لكنه يشكك باسقاطي بعد اسطرانه لو خالف في شرط
مقيد ضمن والظاهر ان ذهاب القن بالسلطة به مقيد خوفا
من اباة والله اعلم فقط بمقتضى الي ما شئت فركب المبعوث راسه
الباعث بري لو بينهما انبساط في مثل ذلك والا يضمن جس
اعاره حماره وقال خذ عذره وسقط كذلك ولا تخل عنه فانه
لا يسكن الا هكذا فقال ثم فبعد ساعة حل عذره فاسرع

في الشيء

في الشيء فقط ضمن اذا خالف شرط مفيد افغصب اعطاه
درهما لينقذه فغره فانكسر برمي لوامره بغره والا ضمن
وكذا الواراه قوسا فده فانكسر فثنين بكري راسا لادركه
بخلان كسر حوت خط يستاني بدعي فرفعه يلا حظ ضمن بكري
ساعينهم راكبه يسر فلان اسائه نه رر خانه خود نه ر صتي
هالك ذكر في بر ما يدل على انه لا يضمن ان قال لواء عطى رجلا
قلب فضة فقال له رهنه لي عند فلان بمشقة وقيمة مشرون فاستك
الما سور عنده واعطاه مشقة وقال رهنه كما قلت ولم يقل رهنه
عنده اضر فذلك القلب عنده فلو تصادقا على ذلك يرجع بالمشقة
وكان امينا في القلب اذا رهن من نفسه لم يحجز فكذا امين امره
ان يورع عند اضر فلم يفعل او امره ببيع فلم يبع فلا يصير به
مخالفا ورجع عليه بالمشقة اذا اقرضه وهو مقرب فقصط قال له
بعت منك دمي بكذا فقتله بقاء لا لو قال له اقتلني فقتله لا به
اطلاقا فادسهته وهو هدر في اصح الروايتين عند الامام ويجب
الدية في ماله في رواية ولو قال اقطع يدي او اقتل فتي فقتله
لم يجب شيئا اجماعا اذا اطراف كالا سوال قصه الامر وقعت
بخاري ان رجلا قال ارمي السهم الي حتى اخذه فرماه اليه
بامره فاصاب عينه فذهب قال في لم يضمن كانه قال اجبن
علي فحني عليه لم يضمن وكذا اثنى بعض المشايخ وقاسوا على
ما قال اقطع يدي وقال صط الكلام في وجوب القود اما لا
شك انه يجب الدية في ماله ان ذكر في الكتاب لو تضارب بالوكز
وقال له بالفارسية شئت زون فذهبت عين احدهما يقال
لو امكن لانه عمدان وقال كل منهما للاضراره ده وكذا الوبارز
في خانك على وجه التعليم والملاعبة فاصابت الخشبة في عينه
فذهبت تعاد لو امكن صحان الدلال وفي قصص رفعه ثوبه الي

دلال ليبيع فاسوه رب حانوت بختن معلوم وقال احضر
صاحبه لا عطيه الثمن فذهب وعاد ولم يجد الثوب في الحانوت
ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول لا بل تركته عندك
صدق بيمينه لانه امين وامار رب الحانوت فلو اتفق انه
اخذ رب الحانوت ليشر به باسمي بالثمن فقد دخل في ضمانه
فلا يبر الجهر دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفق على ثمن لم يضمن
اذا المقبوض على سوم الشرا انما يضمن لو اتفق على ثمن فنية
لا يجب ضمان السوم الا بذكر الثمن قبيل هو قول سن ويكفي
عند محمد ان يبيل قلبها حتى دفع الي دلال ليبيع فدفع الدلال
الي رجل على سوم الشرا ثم نسبه لم يضمن وهذا اذا كان له المالك
بالدفع للسوم اذا لم يدر في الدفع اما ان كان له فيه
يضمن جف عرضا لدلال على رب حانوت وتركه عنده فرب
رب الحانوت وذهب المتاع لم يضمن الدلال في الصحيح لانه اسر
لا يدمنه في السعي من ضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع
قاصي خان ضمن الدلال ان ليس له ان يترك العين عند غيره
لكن يرضى وياخذ العين الا ان يكون الدلال تليد رب الدكان
بيع اتفق الناس في مكانه او مكان هو في مكانه في لا يضمن
الدلال في دفعه الدلال الي من استام منه لينظر اليه ويشترى
فذهب به ولم يظفر به الدلال قالوا لم يضمن لان في هذا الدفع
عادة قال وعندي انه انما لا يضمن لو لم يفارقه اما لو فارق
يضمن كما لو اودعه اجنبيا او تركه عند من يريد الشرا طلت
المبيع رجل من الدلال بداراهم معلومة فوضعه عند طالب ثم قال
الطالب ضاع سي او وقع سي ضمن الطالب قيمته لاخذه على سوم
الشرا بعد بيان الثمن قالوا ولا يضمن على الدلال وهذا لو ما زونا
بالدفع الي من يريد الشرا قبل البيع فلو لم يكن ما زونا ضمن

قنية دلال دفع ثوبا الي ظالم لا يمكن استرداده منه ولا اخذ الثمن
يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك قاضي خان قال الدلال وقع
الثوب من يدي وصانع ولا ادرى كيف ضاع لم يضمن ولو قال
لا ادرى في اي حانوت وضعت ضمن دفع جوهر اليبيعه فقال
القاضي ان اريها تاجر الا اعرف قيمتها فصانع قبل ان يبريه
ان ضاع او سقط محركة يضمن وان سرق منه او مزاحته اصابته
من غيره لا يضمن دلال بيده ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق
من فدفعه الدلال الي من اعطاه اياه بري عن الضمان لانه مودع
القاصب اذا رد المصوب على غاصب يبر فقطظ دلال معروف
بيده ثوب تبين انه مسروق فقال ردته علي من اخذته منه يبر
كقاصب اذا رد علي المصوب من بري ذ انما يبر الواثبات
رده بحجة عده كقاصب القاصب اذا قال ردته علي القاصب
صدق بيمينه لانه منها ضمان الوكيل وعدم ضمانه وفي فقطظ
بيع وكيل دفع المبيع الي رجل ليعرضه علي من احب فهرب بالمبيع
او هلك عنده قيل لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن وقال
بعضهم لو كان من دفع اليه امينا لم يضمن للرضا به عارة وكيل
الشرا لو اخذ علي سوم الشرا ولم يرض الوكيل ورده علي الوكيل
فهلك في يده فلو اخذه بعد بيان الثمن ضمن الوكيل ورجعه علي
موكله لو امره بالاخذ علي سوم الشرا او الا فلا يرجع ان الاسر
بالشرا لم يكن اسرا يجتص علي سوم الشرا عده وكيل بيع
استأجر رجلا والمسئلة مجالها لم يضمن وقيل ضمن وهو
المختار فقطظ وكيل بيع قال بعته من رجل لا اعرفه وسلمته
ولم اقدر عليه ضمن بخلاف ما لو دفع رجل الي وكيله شيئا وقال
ادفعه الي من يصلحه فدفعه ولم يعلم الي من دفع لم يضمن كن وضع
الوديعة في بيته ونسيها وقد هلك لم يضمن عن قبض ربون

غيره وكالة فهو ورثة عند الكل فلو سافر به او خلفه في اهله
او وصفه عند من في عياله لا يضمن ولو اورد غيرهم ضمن قطع
وكيل بيع سافر بما امر ببيع ضمن سحجي وكالة بيعه في
المصر فاحرجه من المصر وباعه ضمن استخانا ولم يجز بغيره
على الاسر لتقيد الوكالة بالمصر فخالف باخراجه وكيل بيع
خالف بان استولى او يدفع الثوب اليه فصار ليقصر حتى
صار ضامنا فلو عار الي الوفاق يرا كورع والوكالة باقية
في بيعه هذه اسر تملكه بيع وتسلم الثمن الي فلان فباع واشك
التمن لم يضمن ان الوكيل لم يملكه انما ما شرع به رفع الي اضر
الفاقال ارفع اليوم الي فلان فلم يدفع لا يضمن اذ لم يملك ذلك
وجيز وكيل بيع خالف يتوقف على اجازة موكله ووكيل الشرا
لو خالف ينفذ الشرا عليه قال به بخيار فباعه باثا لم يجز ولو
قال به نسيئة او قال لا تبع الا نسيئة فباع نقدا جاز ودرر
صح اخذ الوكيل رهنا او كفلا بالتمن فلا يضمن ان ضاع الرهن
في يده او نوى ما على الوكيل فهو وكيل البيع لو اقال او احتال
او ابرا او حط او وهب خلاصة او تجوز فهو صح عندها وضمن
لموكله لا عند من والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا
ح الوكيل بالسلم لو قبض اذون مما شرط صح وضمن لموكله
ما شرط عند الامام ومحمد وكذا لو ابراه عن السلم او وهبه
قبل قبضه اوقاله او احتال به صح وضمن عندها ولم يجز عند
من وعليه وكيل البيع لو فضل ذلك بالتمن واجمعوا ان الثمن
لوعينا فهو هبة الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يجز وكذا النقد
بعد قبضه بما ثلث السلم فصط وكيل بيع قبض رهنا وتجوز بها
صح عليه فيضمن لموكله مثل رايه لو علم وقت قبضه قاضي خان
وكيل بيع عليه لشريه دين يصير الثمن قصاصا بما على

الوكيل

الوكيل ويضمن لموكله عند الامام ومحمد وعند من لا يصير قصاصا
ولو لم يسلم البيع حتى هلك في يده بطل القصاص ولا ضمان على
الوكيل اذ بالهالك قبل التسليم الفسخ البيع من الاصل فصلا
كان لم يكن ولو لم يشريه دين على الموكل فالتمن يصير قصاصا
على الموكل وفاقا موكل قال لو كليه بيع ما صنعت شيئا فهو
جائز بملك الحوالة وفاقا والاقالة على خلاف مروكذا لو
ابرا المشتري الوكيل من الثمن صح عندها ويضمن وهذا العلم يقبض
التمن فلو قبضه لا يملك حطا واقالة وفي فتاوي قاضي خان ايضا
وكيل شرا قبض الثمن عن موكله قبل شرايه فملك عنده يكون
امانة سواء هلك قبل شرايه او بعده وان قبضه من موكله بعد
شرايه يملك مضمونا عليه وكيل بيع باع ثم اقر ان موكله قبض
التمن من المشتري فالقول له بيمينه ويبرأ المشتري عن الثمن
فان حلف الوكيل لا ضمان عليه وان نكل للموكل قاضي خان وكيل
بيع باع ووكيل غيره قبض ثمنه وهلك عند قابضة قال الامام
ضمنه الوكيل لا القابض اذ هو عند الامام كورع المودع وكله بشرا
ثوب سماء فشره وغاب وامر اجنبيا بقبضه من بايعه فقبض
الاجنبى وهلك عنده قال محمد يضمن الوكيل لانه اوردته عند القابض
قال لغيره مع قتي هذا بشره فباعه بلا شهور جاز ولو قال
لا تبع الا بشهر فباعه بلا شهور لم يجز وكله ببيع برهن ثقة
فباعه بلا رهن لم يجز الا ان يبيعه برهن يساويه ولو قال به
برهن قليل القيمة جاز عند الامام لا عندها الا بنقصان يتفان
فيه الناس ولو قال به من فلان بكفيل ثقة فباع بلا كفيل لم يجز
ولو قال به وكذا كفلا او قال به وكذا رهنا لا يجوز الا كذلك
ولو قال الوكيل لم يا مربي بذلك فالقول للاسراء الاستفاد
منه وكيل بيع سافر بما وكل له قبضه وكالة بملك فاحرجه

منه ضمن وان اطلقت فاخرجه فلو محال حمل ومونة ضمن والافلا
 يضمن ان لم يكن له بد من السفر لم يضمن ايضا عند الامام وقال
 محمد ضمن وقال ابو يوسف ان طال السفر ضمن والافلا هذا
 لو الطريق امن فلو مخوفا وله بد من السفر ضمن وفاقا وكذا الاب
 والوصي ولو لا بد له من السفر ان سافر بنفسه فقط ضمن ولو
 باهله لم يضمن هداية قال لاخر امرتك ببيعك بنقد فبعته بنسيئة
 وقال الماسور امرتني ببيع ولم يقل شيئا فالقول للمصرف فقط
 رجلان دفعا زكاتها الى رجل يورثي عنهما فخلط الماسور ماله
 فتصدق ضمن الوكيل وكذا الوفي يد رجل اوقاف مختلفة فخلط
 اسواها وابتلي العلى والصلح بمثله فاذا ادي بصير موديا
 من مال نفسه ولا يجزئهم عن زكوتهم والمخلص في هذا ان
 يامر الفقرا او لا بذلك ليصير وكيله عنهم بقبضة قبضه خالط
 ماله ماله فلا يضمن ط الوكيل باردين لو خلط مال موكله
 بمال نفسه ففضي به دين موكله كان متبرعا في الاداء ويضمن
 لموكله ما اخذ منه فنية الوكيل باداء دين صرف مال موكله الى
 دين نفسه ثم فضي دين موكله من مال نفسه ضمن وكان متبرعا
 ص وكلمه بايداع قنه زيدا فقال له اودعك فلان هذا فقيل
 ثم رده علي الوكيل فالمالك يضمن ايها شاذ لم يامر بالرد
 فيصير كرده الي اجني قيل هذا اعلى خلاف مودع المودع يبرأ
 القابض عند الامام هذا اعلى الوفاق اذ الرد فسخ وهو لا يملك
 فلو قال الوكيل فلان ان يستخدمه او يدفعه الي فلان فقيل
 فملك العن يبرأ الوكيل ولو كذب ويضمن المودع والماسير الوكيل
 لانه مشتركان قيل هذا يضمن بالضرورة قلنا العزور انما يتمكن
 في العقد ولا عقبة بينهما حتى يصير عذورا من جهته وسياق
 مسئلة يذكر فيها ضمان الرسول في ضمان القصار نقلنا

عن ج وعن غيره ضمان المودع وعدم ضمانه ضح المودع لو شرط
 شرط مفيد من كل وجه يتقيد به اكد النهي او لا فلو حفظها في
 غير دار عينها قيل يضمن ولو اصرز مملعين وقيل لا لو اصرز وقيل
 لا لو سوا او اصرز ولو اكد بالنهي وقيل ضمن لو لم يجمع الي وضعها
 في دار اخرى لا لو احتاج اذ التمين بلفواح اذ لا يطالب منه
 حفظ ماله بطريق لا يقدر عليه وكذا الوقال لا شافرا لودع
 فافرضها ضمن لو لا ضرورة لاي ضرورة ولو شرط شرط
 يفيد من وجه لاس وجه تقيد به ان اكد والافلا فان عين
 بيتا من دار فحفظ في بيت اخر منها قيل لو اكد بالنهي كقول له
 لا تحفظ الا في هذا البيت ضمن لا لو لم يؤكد وقيل لا يضمن لو اصرز
 وهما سوا ولو اكد وقيل لا يضمن مطلقا اذ البيتان قداما يتفاوتان
 في الحرز ولو قال احفظ في هذا البيت لاني ذلك فحفظ في بيت
 ثاني عنه قيل ضمن وقيل لا لو مثله ولو شرط شرط لا يفيد اصلا
 لفا اكد او لا تعين صدوق في بيت ولو قال احفظها بيدك
 ولا تضعها من يدك لفا ولو قال ضع في كسك فوضع في
 صندوق لم يضمن اودعه مالا فقال لا تدفعه لو احدهما حتى يجتمع
 فدفعه لو احدهما نصيبه ضمن قياسا وبه قال الامام لا استحسان
 وبه اخذا قاضي خان قال محمد ضمن في القياس وبه قال الامام
 ان لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة وفي
 الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف فان دفع المودع الي
 احدهم واراد ان يخرج نفسه من الضمان قالوا فالحيلة ان يقول
 للطالب احضر خصمك حتى ادفع اليك ولا يقرب بالدفع الي الاول
 اودعه شيئا وقال لا تضع في حائضك فانه مخوف فوضع فيه
 فسرق منه بالليل ان لم يكن له محل اخر منه لم يضمن والا ضمن
 ضح قال لا تدفع الي امرائك او ابنك فدفع ضمن لو لم يضمن

بان كانه عيال سوي المنهي عنهم والا فلا ولوقال لا تدفع
الي من في عيالك فان لم يجد بدا بان لم يكن له بيت حصين
لم يضمن بدفع اليهم ولو شيئا يسيرا في البيوت فقال
لا تدفع الي زوجتك فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع الي ابنتي
الي غلامك فدفع لم يضمن ولو قال لا تخرجها من المصرا فخرج
بها ضمن ان الحفظ في المصرا يبلغ فيقيد الا ان يضطر او يخاف
التلف فلو امكنه الحفظ في المصرا بان يترك ثمنه في المصرا
الماور ضمن ساقر بها اما اذا احتاج الي نقل المثل او لم يكن
له عيال فافر بها لا يضمن وهذه الوعين المكان ولو قال احفظ
هذه اولى يزد عليه فافر فلو الطريق مخوف ضمن اجماعا
والا فلا كما ورد في ساقر بها الصبي والطريق مخوف والا لا
وهذا كله لو لم يكن للموذية حمل وموتة ولو كان وقد امر بحفظها
مطلقا فلولاه بد من السفر وعجز عن حفظها في مصرا ورعه
فيه لا يضمن وفاقا ولو لم بد من السفر فكذلك عنه الاسام
قرى او بعيدا وعن سضمن في الحالين والمودع ليس له
السفر بها لتعيين مكان العقد للحفظ هداية للمودع ان يسافر
بالموذية ولو لم حمل وموتة درر غرر للمودع ان يسافر بها ان
امن الطريق ولم ينه المودع عن السفر فان لم يامن او نهاه
فضاعت ضمن قاضي خان المودع لو سقط شي من يده علي
الموذية يضمن صنف قال المودع سقطت الموذية او سقطت اذن من
لم يضمن ولو قال اسقطت او يملككم يضمن كذا ان وطعنوا
ان مجرد الاسقاط ليس بسبب ضمان اذ لو اسقطها فرفعها
ولم يبرح حتى هلكت يبرأ فلهنا لا يضمن بمجرد قوله اسقطت
بل يشترط ان يقول اسقطت وتركته او اسقطت وذهبت
او اسقطت في الما ونحوه وقالوا في قوله اسقطت او يملككم

ينبغي الضمان للسقوط بتقصيره في السر او في جعلها في محل
لا يملكها فيكون كمال وذكر انه ينبغي ان لا يضمن بمجرد قوله
اسقطت او يملككم اذ لا تفرق العامة بين سقطت واسقطت
كذا يستاد ويكندم خلاصه قال الشيخ الاسام ظهر الدين
لا يضمن في كلا الوصيين اذ المودع لا يضمن بالاسقاط اذ لم
الموذية ولم يذهب وعليه الفتوى لو قال لا ادري اضمنتها
ام لا يضمن بالاسقاط ولو قال لا ادري اضمنتها ام لا
لا يضمن ولو قال ضاعت فالتقوله ولو قال لم يذهب من مالي
شي لا يضمن ولو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت اختلف
فيه التاخرين والاصح انه لا يضمن ولو قال بعثتها وقبضت منها
لا يضمن لم يقل دفعها اليه ولو قال وضعتها بين يدي
وقت وسميتها فضاعت يضمن ولو قال وضعتها ما بين
يدي في داري والباقي بحاله لو ما لا يحفظ في عرصة الدار
كسرة ذهب ونحوها يضمن والا فلا ولو قال لا ادري وضعتها
في داري او في موضع اخر ضمن لو قال دفعتها في داري او كرمي
ونسيت مكانها لا يضمن لو لمها باب ولو قال دفعتها في موضع
اخر ونسيت مكانها ضمن صنف وقيل لا قاضي خان قال
وضعتها في داري فنسيت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في
مكان حصين فنسيت الموضع ضمن لانه جهل الاسانه كالمومات
بجهل الصنف وقيل لا يضمن كقوله ذهبت ولا ادري كيف ذهبت
ولو قال لا ادري دفنت في داري او في موضع اخر ضمن ولو لم بين
مكان الدفن ولكنه قال سرق من مكان دفنت فيه لم يضمن
عدة لو دفنها في الارض يبرأ لو جعل هناك علامة والا فلا وفي
المخازن ضمن مطلقا ولو دفنها في الكرم يبرأ الوصينا بان كان
له باب مغلق ولو وضعتها بلا دفن برى لو موضعها لا بدخل

فيه احد لا ان توجت المصوب نحو في مفازة فدفنها حذرا
فلا رجع لم يظفر بحمل دفنه لو امكنه ان يجعل فيه علامة ولم
يفعل ضمن وكذا لو امكنه العود قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد
ثم جاء ولم يجد لها لوردها باذن ربها فظف وضمها زمان الغنمة
في بيت ضارب ضمنه لو وضمها على الارض لا لوردها نام وضمها
تحت راسه او جنبه يبري وكذا بوضع بين يديه في الصبي قالوا
ير في الفصل الثاني لو نام قاعدا ولو مضطجعا ضمن في الحضر
لا في السفر عده يبر الوقاعد الا لو واضعها جنبه على الارض
وفي السفر لا ضمن ولو مضطجعا جعل ثياب الوردية تحت جنبه
لو قصد به الترفه ضمن لا للحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه يبر
مطلقا جعل راس الوردية في خفه في الامين لا في اليسر
لانها في الامين على شرف سقوط عند ركوبه وقيل يبر مطلقا
وكذا لو مضطجعا في طرف كعبه او عمامته وكذا لو شدها في سديله
ووضع في كعبه يبر ولو القاها في جيبه ولم يقع فيه وهو يظن
انها وقعت فيه لا ضمن خلاصة ضمن ولو دخل الحمام وهب
في جيبه وتركه في الساكورة فسرق قيل ضمن قاضي خان
جعلها في جيبه وحضر مجلس فسرق فضاغت بعد ما سكر
سرقه او سقط او نحوها قيل لا ضمن لانه حفظها في محل
يحفظ مال نفسه وقيل هذا اذا لم يزل عقله اما ان ال
فلو بحيث لا يمكنه حفظ ماله ضمن لانه عجز عن الحفظ بنفسه
فينصير نصيبها او مورثا غيره قصور سميت راسين نهاريان
در ساق موره ضمن لا في الكعب والجيب ولو وضعها في كعبه
او شدها في التكة ينبغي ان لا ضمن عده لو كانت ثيابا من
الصوف وردها غايب وخاف المورع عليها الفار يبر فيها
الي القاضي ولو لم يرفع ولم يحتمل لدفع ذلك لم ضمن خلاصة

وان لم يرفع لا ضمن ان الحفظ على قدر ما امر به جسي اخذها اجني
والمورع يراه ويسكت ضمن لو امكنه منه ولم يمنع لاولم يمكنه
لخوفه من ضربه ان ضحك المورع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم
يكن في الدار احد ولم يكن المورع في مكان يسع جس الداهل
عده دفع خفه الي خفاف ليصله فترك الخفاف في مكانه ليلا
فسرق يبري لو في الدكان حافظ او في السوق حارس والا
ضمن ذلك ان ظ يفتي بالبراة مطلقا وقيل لو كان العرف
ان يترك الاشياء في الحيوانت بلا حارس ولا حافظ يبر الا لو
العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدار والحانوت مفتوحا
فلو سرقهم كذلك يبر ولو علق شبكه او نحوها على الدكان
وذهب في اليوم ليس بتضييع والرواية محفوظة فيما لو ترك
حاليك ثوبا في بعضه والفزل في بيت الطراز ولم يكن ثمة
حافظ ولا حافظ في السوق يبر رابط رابطة الوردية على
باب داره وداخل الدار بحيث لو يراها يبري لا لو لم يرها
لو في المصرو ولو في القري لم ضمن ولو ربطها في الكرم او في راس
البطيخة وذهب قيل لو غاب عن بصره ضمن وقيل يعتبر العرف
في هذا واجنا سه عده جعلها في الكرم فلو حايطة بحيث
لا يبري المارة ما في الكرم لا ضمن اذا اغلق الباب والا يضمن
قطا سوقي قام الي الصلاة وفيه ودايع لم يضمن لانه غير مضيع
از جبرانه يحفظونه وليس هذا بايداع المورع الي غيره ليقال
لا يجوز لكنه مورع لم يضييعه ذكره من ما يدل على الضمان
فلنا مل عند القنوي قصص ضحك الي الجماعة وترك باب
مكانه مفتوحا واجلس في بابها بنا صغيرا له لو الصبي يعقل
الحفظ يبري والضمن فقط يبري علي كل حال اذا تركها في الحرار
ولم يضعه فوق قام عن المجلس وترك كتابه فذهب القوم وتركوه

فلو قام واحد بعد واحد ضمن اخرهم ولو قاموا جميعا ضمنوا قاضي
 خان رجل جاء ووضع ثوبه عند جالس في موضع ولم يقل للجالس
 احفظ ولم يقبل الجالس ولم يرد كان مورعا حتى لو ضيعه ضمن
 لا جاء ثوب الي رجل فقال هذا اوريعة عندك ولم يقل الاضربا
 فذهب رب الثوب ثم ذهب الرجل وترك الثوب هناك ضمن
 لانه وجد منه القبول عرفا ولو وضع الثوب وسكت الواض ولم يقل
 شيئا والباقي بحاله ضمن ايضا لو قال لا اقبل الوريعة والباقي
 بحاله اذ القبول عرفا لا يثبت عند الردي صريحا قال صاحب جامع
 الفصولين اقول بل هذا ان البقار لا يصير مورعا في بقرة من
 بقرها اليه فقال البقار للرسول اذهب بها الي ربها فاني لا اقبلها
 فذهب بها فينبغي ان لا يضمن البقار وقد مر خلافه في الجناية علي
 الدواب من هذا الفصل يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي ان الرسول
 لما اتى بالبقرة الي البقار خرج عن حكم الرسالة وصار اجنيا فلما
 قال البقار ردها علي مالكها صار كانه ردها الي اجني او ردها
 مع اجني فلذا يضمن بخلاف مسئلة الثوب فالقياس مع الغارف
 والعجب انه كيف حقي علي المولي المحقق ولو مر ما ذكرناه ما ذكر
 في جامع النصولين في فصل الاحكام وقد مر ذكره هنا في مسائل
 ضمان الوكيل نقلا عن حسن وكله بايدي قنه زيدا فقال او ر علي
 فلان هذا اقبله ثم رده علي الوكيل فالمالك يضمن ايها شي اذا لم يامر
 بالرد فصار كرده الي اجني انتهى ويؤيده اكثر من ذلك ما سياتي
 بعد ثلاثة صحايف نقلا عن حسن من قوله ان الوكيل حين اضاف
 اليه يداع الي موكله فقد جعل نفسه رسولا وبنتليج الرسالة
 خرج من بين فصار اجنيا في استدراك الوريعة انتهى ويؤيده
 ايضا ما مر في الجناية علي الدواب وسياتي في ضمان البقار
 نقلا عن فسط من قوله لانه لما جابها الي البقار انتهى الا مر

فصار البقار مورعا وليس له ان يورع هو والله اعلم بالصواب
 لا ولو قال لا اقبل حتى لم يصير مورعا وترك الثوب ربه وذهب
 فرقه من لم يقبل وارخل بيته ينبغي ان يضمن لانه لما لم يثبت الايداع
 صار غاصبا برقه يقول الحقير فيه اشكلا وهو ان النصب شرعا
 وهو اخذ شيئا بحيث يضمن ان لا تريد المالك ولم يوجد هنا
 ان رقه الثوب هنا انما هو لقصد النفع للمالك لا لقصد الضرر
 عليه بل ترك المالك ثوبه ايداعا ثانيا ورفع من لم يقبل قبول
 الوريعة ضمنا بعد عدم قبوله صريحا فالظاهر ان لا يضمن وانه
 اعلم ان رجل غاب عن منزله فقال له الاجني لوني منزلك شيئا
 واخذ منه المفتاح فلما رجع المورع الي بيته لم يجد الوريعة لم يضمن
 ان رفع المفتاح الي اجني ليس بجعل للبيت في يده او دعه كيا
 فيه راعاه ولم يرضها عليه ثم ادعي الزيادة او اودعه زنيلا
 فيه اشياء ثم ادعي انه كان فيه قدوم ضاع منه وقال المورع لا ادري
 ما كان فيه يبرأ فيه بلا يمين حتى يدعي الجناية فيثبت ويراد حلف
 والا يضمن قاضي خان لا يمين عليه ولا ضمان حتى يدعي عليه المورع
 النضيب او الجناية ويحوز ذلك شيئا مرض رابعة الوريعة فامر
 المورع رجلا فعالجها فمهلك من ذلك ضمن المالك ايها شي
 فلو ضمن المورع لا يرجع علي المعالج ولو ضمن المعالج رجع علي
 المورع علم انها للغير ولا الا ان قال المورع ليست لي ولم يامر
 بذلك لا يرجع له المورع بل رجلا علي الوريعة فاما يضمن
 لو لم يمنع عن الاخذ اما لو منع فآخذه علي كره منه لم يضمن عدة
 المورع لو حفظها في حرز ليس فيه مال ضمن والمراد حرز غيره
 اما لو استاجر بيتا لنفسه وحفظها فيه لم يضمن ولو لم يكن
 فيه ماله ثم مورع استاجر بيتا في مصر او رقه فيه وامر زها
 فيه وسافر وتركها فيه لم يضمن فقط ارسل رابعة الوريعة في الصرا

هل يضمن لارواية لها في الكتب فقليل يضمن لتقديم بارساله
وقيل لا يضمن ان لو مات في الوصل لم يضمن كذا هذا بخلاف
ما لو ضاعت او اكلها زيبا يضمن للتضييع فيه وضعه الورقة وثيا به
في شرطه من الغسل وليس ثيا به ونسي الورقة ضمن وكذا
لو سرق من النفس في الما ضمن خلاصه مودعان اقتسام
ورقة للمنفذ وهي مما قسم او نهاياها للمنفذ فيما لا يقسم
لا يضمنان ولو نهاياها فيما يقسم فقبض احد في كله ضمن نصفه
الشريك الذي سلم اليه صاحبه عند الامام ولا يضمن القابض
لانه مودع المودع وعندها لا يضمنان اعتبارا بما لا يقسم قاضي
خان دفع الي رجل الف درهم وقال ارفعها الي فلان بالري
فات الدافع فدفع المودع المال الي رجل ليدفعه الي فلان
بالري فاخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصي الميت
فلو كان الدافع صيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاضر
في عياله فلا يضمن ح ز قضي المودع دين مودعه بالورقة
ضمن في الصحيح تانار حاشية المودع لو شرط الاضر للمودع
علي حفظ الورقة صح صان المودع بكسر الدال اي رب
الورقة قاضي خان مودع جعل في ثياب الورقة ثوبا لنفسه
فلما جاء المودع طالبا للورقة دفعها المودع اليه ونسي ثوبه
في ثياب الورقة فضاع الثوب عند رب الورقة ضمن رب
الورقة لانه اخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه لا يكون
عذرا يقول الحقي ينفى ان تعيد هذه المسئلة بما لو اخذ رب
الورقة ثيا به غير عالم بكون ثوب المودع فيها ثم علم بذلك
وضاع عنده ان لو لم يعلم بما فيها اصلا وضاع وهو غير عالم
به ينبغي ان لا يضمن ان لا سب للضمان اصله لا يخفى فالظاهر
ان قوله فالجهل يكون فيه عذرا ليس علي اطلاقه والله اعلم

من يضمن بالدفع ومن لا يضمن صح المودع دفع الورقة الي من
في عياله كما سرائه وولده ووالديه واجره ساكنة او شاهدة
لا يضمنه ومن في عياله ان يضمنها عندهم في عياله وللمودع
ان يضع عندهم يعول والمودع لو دفعها الي من في عياله ربه
قيل ضمن وقيل لا وتفسير من في عياله ان يسكن معه كلان
في نفقة اولاد العبرة للمساكنة الا في حق زوج وزوجه وولد
صغير وقت فلا يضمن بدفع الي احدهم وان لم يكن في عياله ونفقة
وسكنه بان يكون في محلة اخرى وهو لا ينفق عليه لكن
يشترط كون الولد قادر علي الحفظ ولودعه الي من يجب عليه
نفقته كل شهر ضمن فليس هذا كمن في عياله وابواه كاجني حتى
يشترط كونها في عياله خلاصه ومن محلة العيال عبده وامته
وفي شرح الطحاوي تفسير العيال ان يسكن اليه ويجري
نفقته عليه قاضي خان للمودع دفعها الي من في عياله ان لم يكن
العيال منها يخاف منه علي الورقة وفي تفسير من في عياله
في هذا الحكم ان يكون ساكن معه كلان في نفقته اولاد
الابن اذا كان ساكن مع ابويه ولم يكن في نفقتهما فخرجوا وتركوا
المزول علي الابن فضاعت الورقة لا يضمن الابوان وكذا لو
دفعها المرأة الي زوجها لا ضمان عليها هداية حفظها المودع
بغير من في عياله او ادعها عندهم ضمن الا ان يقع في داره
حرقا فلها الي جاره او يكون سفينة يخاف الغرق فليقبلها
الي سفينة اخرى ثم غاب وخلف اسرته في بيته وفيه راج
بري لو كانت اماته وعلم الزوج بذلك عدة وضع الورقة
في دار رجل لا يسكن معه ضمن لانه اودع غيره ذ استاجر رجلا
ليعمل له ثيا له حمل وموت الي موضع ليدفعه الي رجل فوجد الرجل
غائبا فترك الحمل عند رجل ليوصله الي ذلك الرجل ينبغي

ان لا يضمن فلو وجد الرجل ولكنه لم يقبل يدفع الي القاضي
 ولو طلب منه القاضي ولم يدفع لا يجبر عدة دفعها الي اجنبي
 فاجاز المالك دفعه خرج المودع من البين فكان دفعه الي
 المالك ذ مودع راكعت من ساع مبروم و ربيعة تو بهما به
 وهم كفت بره وراذ وزفت و ربيعة را ابن هسانه كفت
 لم يضمن الاول فصط رجل الهام ووضع دراهم المودعة ثيابي
 بين يدي الثيابي قال في ضمن لا يداع المودع وقال ضط لا يضمن
 لانه ايداع ضمنى وانما يضمن بايداع قصدي فقه دفعها الي امراته
 ثم طلقها او مضت عدتها فلم يستردها قال ضط ضمن ان يجب
 عليه الاسترداد كما ذكره في حريق وقعه في دار المودع فدفعتها
 الي اجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يستردها ضمن فكذا
 هنا ولا بد ان لا يداع عقد غير لازم وكان لبقائه حكم الابدان وقال
 لا يضمن ان المودع انما يضمن بالدفع وحين دفعه كان غير مضمون
 عليه فلا يضمن عليه يقول الحقير هذا الدليل على ان المبتاح حكم
 الابدان فلو دفع المودعة الي اجنبي ابتداء ضمن فكذا ان المبتاح حكم
 في تلك المسئلة خصوصاً في مسئلة الحريق فان الثابت بالضرورة
 يتقدر بقدرها فبعد زوال الحريق ارتفعت الضرورة فلو لم يستردها
 من الاجنبي فكانه اودعها اياه ابتداء فالصواب ان يضمن في كلتا
 المسلتين كما ذكره صط والله اعلم عدة لا يضمن بدفعها الي
 جاره لضرورة كحريق قال في هذا الموضع يجد بد امن الدفع الي
 اجنبي امالوا مكنه الدفع الي من في عياله ضمن بدفعها الي اجنبي
 فلهذا الواط الحريق بالمسئل والا ضمن بدفعها الي اجنبي
 عدة امراة حضرته الوفاة فدفعها الي جاره لم تضمن لو لم
 يكن عند وفاتها احد ممن في عياله خلاصه دفعها المودع الي
 اجنبي فملك عند الثاني ان لم يغادره الاول فلا ضمان عليهما

وان فارقه ضمن الاول لا الثاني عند الامام وعندها يضمن ايها
 شا لكن لو ضمن الاول لا يرجع علي الثاني ولو ضمن الثاني يرجع
 علي الاول قاضي خان وهو مودع الفاضل سوا عشرة اشيا
 ان املكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل قبضه ولا بعدة
 منها المودع لا يملك الا يداع الي اجنبي ومنها المبرم لا يملك
 الرهن بل اذن رهنه فلو ضل وهلك عند الثاني فالرهن يضمن
 ايها شا قيمته رهنه فلو ضمن الاول لا يرجع علي احد ولو ضمن
 الثاني يرجع هو علي الاول ومنها وكيل البيع لا يملك بملك غيره
 لو لم يقبل الموكل العمل براك فان وكل غيره فباع الثاني بحضرة
 الاول واجاز الاول بيعه جاز والافلا وان قال له موكله اعمل فيه
 براك فوكله غيره جاز وليس للثاني توكيل غيره ولو قال له الاول
 اعمل فيه براك ومنها لو استأجر دابة لبركها نفسه لا يواجهها
 غيره لا للمركوب ولا للمحمل وكذا لو استأجر ثوباً ليلبس لا يواجهه
 غيره ومنها لو استأجر دابة للمركوب او ثوباً ليلبس لا يعيرها
 غيره ومنها رجل اخذ ارضاً وبذرا ليرزقها ولم يقبل رزقها له
 اعمل براك فيها لا يدفعها الي غيره مزارعة علي كل حال ومنها
 المضارب لا يدفع الي غيره مضاربة فان قال له اعمل براك كان
 له ان يضارب ويشارك شركة عنان ولا يملك المفاوضة
 وله ان يستبضع ومنها المستبضع لا يملك الا بضاعه فان استبضع
 وهلك فله رب المال ضمن ايها شا وان سلم ومصل الربح
 فملكه لرب المال والمستبضع والاب والوصي والقاضي لا يملكون
 الا يداع صم امر رجلاً بدفعها الي فلان فاته وقال ان فلانا
 استودعك هذا فقبله ثم رده علي الوكيل فلما لك تضمن ايها
 شا ان الوكيل حين اضاف الايداع الي موكله فقد جعل نفسه
 رهسولاً وبتبليج الرسالة خرج من البين فصار اجنبياً استردها

قال له سلطان جابر لم تدفعها الي جبتك شهر اضر بك
ضربا او اطوف بك في الناس فلور فقها اليه ضمن لا لو قال
اقطع يدك او رجلك او اضر بك خمسين سوفا اذلا يجوز
دفعها الاكوف تلف النفس او العضو فوجد في الثاني لا الاول
ولو هدره بالتلاف ماله لو لم يدفعها فالمسئلة واقعة الفتوي
فذكر ان السلطان لو طلب من الوصي بعض مال اليتيم وهدره
فلو خاف على نفسه القتل او تلف عضوه فدفع لم يضمن ولو
خاف الحبس او القيد او ان يأخذ ماله ويبقى قدر الكفاية
ضمن ولو خاف اخذ كل ماله لم يضمن مال اليتيم وهذا كله لو
دفع الوصي اما لو كان السلطان هو الاخذ لم يضمن الوصي
ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق فيه مع ادعى الرد والهلاك
وادعى ربهما الاتلاف فالقول للمودع ولو برهنه تقبل بيئته
ايضا وقيل تقبل بيئته المالك لانه ثبت النقص ولو ادعى
دفعها الي اجني لضرورة كمرق ونحوه لا يصدق الابينة عند
الامام وسن وفي الشقي لو علم انه وقع المرقق في بيته يقبل
قوله والا فلا ولو قال ادعها عند اجني ثم ردها علي فملكيت
عندي وكذب ربهما ضمن الا ان يبرهن اذا قر بوجوب النقص
عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الابينة وكذا لو قال بعثت
بها اليك مع اجني ورهبا ينكر ذلك وكذا لو دفعها الي رسول
ربهما فانكر ربهما الرسالة ضمن ولم يبرهه المودع على الرسول
لو صدقه انه رسول ولم يضمن له الرسول ضمان الدرك الا
ان يكون المدفع قايما في ربه ولو قال ردته بيدي او بيد من
في عيالي صدق بيمينه ولو اقر المودع انه استعمله ثم ردها الي
مكانه لا يصدق قال لاصل ان المودع لو خالف ثم عاد الي الوفاق
انما يبر الوصية المالك في العود لا لو كذب الا ان يبرهن علي

العدد بخلاف ما لو مجدها او منعهام اقر لا يبر الا بالرد علي
المالك والستاجر والمستعير لو خالف ثم عاد الا يبر والمرتين
كالودع ووكيل البيع لو خالف بان استعمل القن ثم عاد وباعه
جاره كوكيل حفظ واجارة واستجاره ولو خالف مضارب او استنصر
ودفع المال لينفعه في حاجته ثم عاد مضارب او مستنصرا
ومستاجرا لاداة لو نوي ان لا يبردها او المستعير ثم ندم ندم
لو كان سايرا عند النية ضمن لو هلك بعد النية اما لو كان
واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد امينا وشريك عنائ
او معاوضة لو خالف ثم عاد امينا ولو سامورا بحفظ شهر
فضي شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الي الحفظ ضمن
ان عاد والاسري الحفظ قد زال مجمع الغتاوي كل امين خالف ثم
عاد الي الوفاق عاد امينا كما كان الا المستعير والمستاجر
فانهما بغير ضمانين ضم قال له ربهما ارفعها الي فلان فقال
المودع دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفع الي وقال ربهما
لم تدفع اليه فالقول للمودع في حق برائه لا في حق اجاب
الضمان علي المدفع اليه امه ربهما بصرفها الي دين ربهما فقل
صرفت فانكر ربهما صدق المودع في براءة نفسه علي رب الدين
حتى يبقى الدين علي رب الوديعة كما كان طلبها ربهما في ايام
الغنة فقال المودع لاصل اليها الساعة فاغير علي تلك الناقية
فقال المودع اغير علي ورجعتك فلو كان المودع عاجزا عن
ردها حين طلبها ربهما لبعدها او لضيق الوقت صدق ولم
يضمن والا ضمن ولم يصدق قال صاحب جامع الفصولين اقول
سياتي انه لو طلبها ربهما وقال المودع لا يمكن احضارها الا ان
يكون ابتداء ايداع الي اخره فعلي هذا ينبغي ان لا يضمن هنا
ايضا فالاصل انه ينبغي ان يحدد المسئلة حكما صل رجل

وكل رجل بغير ربيعة فقال المودع دفعته الي الموكيل او الي وكيل
 صدق وكيل بغير ربيعة قال له المودع دفعته اليك وانكر الوكيل
 صدق المودع في حق دفعه الصمان عن نفسه لا في حق ايجاب الصمان
 علي الوكيل قاضي خان ارعيا علي رجل ربيعة فقال المودع
 لا ادري ايكما اودعنيها يحلف لكل منهما انه ما اودعه عنده فان
 نكل اعطي الوديعة لهما وضمن لهما مثلها لانه اتلفها بالتجسس
 قال المودع لرسولها بعثتها اليك مع رسولي وسمي بعض من
 في عياله صدق بيمينه كما في قوله ردونها عليك وكذا لو قال بعد
 موت ربه ارددت علي الوصي صدق بيمينه قال للطالب استوي
 الغافضات وقال كذبت بل غصبته مني فالقول للمستودع
 ولم يضمن ولو قال اخذتها منك وبيعة وقال الطالب بل
 غصبته مني ولو قال الطالب اقرضتكها قرضا وقال المطلوب
 بل وضعتها عندي وبيعة او قال اخذتها منك وبيعة وقضاعت
 يصدق ولم يضمن يقول الفقير وجه الفرق بين مسئلتين دعوي
 الغصب والقرض غرض رقيق بالتأمل الحاصل حقيق فتدبر
 والله ولي التوفيق وفيه اربعة رجل اربع رجل الف درهم
 وللدافع عليه الف درهم ايضا فاختلعا بعد ايام فقال الطالب
 اخذت الوديعة منك والدين باق عليك وقال المستودع
 اعطيت القرض وصنعت الوديعة فالقول للمستودع ولا شيء
 عليه لانه هو لدافع رجل برهن علي مودع ان رب الوديعة
 وكله بقبضها منه ووقت لذلك وقتا ثم المودع برهن ابنه
 عزل عن الوكالة تقبل بيته رجل ارسل رجلا لقبض
 حقه من مديونه فقال المديون دفعت الي الرسول وصدق
 الرسول وقال دفعت المال الي المرسل والمرسل ينكر وصوله
 اليه فالقول للمرسل بيمينه ولو قال كنت في السفينة ففرقت

فنازل الوديعة ان لا يصدق الا بيمينه انتهى يقول الفقير
 وفي الهداية من قال لا اخذت منك الف درهم وبيعة نهلك
 وقال الاخر لا بل اخذتها غصبا فهو ضامن وان قال اعصبتها
 لم يضمن والعصبة في هذا كالاخذ والدفع كالا عطا ولو قال منك
 وبيعة فقال لا بل قرضا يكون القول للمقر وان قال هذه الف
 كانت وبيعة لم يضمن فلان فاخذتها فقال فلان هو لي فانه ياخذ
 منه انتهى وفي المجمع اقران هذا العبد فلان ثم قال لبل او غيره
 فلان اضر او اعارني وادعي كل منهما ان العبد له فضي به
 للاول سواء قال هذا موصولا او منصوصا فان دفعه الي الاول
 بقضالم يضمن للثاني شيئا عندس وقال م يضمن ولو دفع
 اليه بغير قضا ضمن للثاني اتفاقا انتهى وفي الحقايق الخلاف
 في الاقرار المقيد بالوديعة والعارية اما في الاقرار المطلق بان
 قال هذا فلان بل فلان ووقع الاول بقضالا يضمن للثاني
 بالاتفاق وفي الوجه لو قال اقرضتني اس او سلمت الي
 او استودعني ثم قال لم قبض يصدق توصولا او منصوصا ولو
 قال دفعت الي او انقذتني فلم اقبضه لا يصدق عندس وقال
 يصدق لو توصولا لا منصوصا وفي الحقايق لو قال حل بيني و
 بينها ولم اقبض يصدق اجماعا وكذا اقرضني او دعني وضع عندي
 اعطاني عدة قال المودع لرسولها وهبتها لي او سميتها مني وكذب
 ربه لا يضمن في قال تلفت منذ عشرة ايام وبرهن ربه انها كانت
 عنده منذ يومين فقال المودع وجدتها فتلفت يقبل ولم يضمن
 ولو قال اوليست عندي وبيعة ثم وجدتها فتلفت ضمن
 طلب الوديعة وما يتعلق بها صح ردها الي بيت المودع او الي
 من في عياله قيل بضمن وبه يعني ان لم يرخص بغيره وقيل لا يضمن
 وبه يعني ان الرد الي من في عياله المالك رد الي المالك من وجه لا من

وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف العاصب
 والمسئلة مجالها فانه لا يبرأ اذا الضمان ثمة لكان واجبا فلا يبرأ
 بشك خلاصة ردها الى منزل ربها اذ الي احد ممن في عيال ربها
 فضاقت في التجريد انه يضمن بخلاف العارية وفي الجاسع
 الكبير لا يضمن كما في العارية وعليه الفتوى قاضي خا
 دفعها الي من يقول المودع لا يضمن ولو الي عيال المودع ذكر
 القدوري والفتية بوالديث وشمس الامة السرخسي انه يضمن
 وذكر الامام الفضلي في شرح الجاسع الكبير انه لا يضمن اذ الرد
 الي عيال المالك رد اليه من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب
 بشك بعثها المودع علي يد ابنه الكبير الذي ليس في عياله الي
 صاحبها فهلك يضمن ولو الابن الصغير الا انه ليس في
 عياله لا يضمن اذ الابن الصغير ولو لم يكن في عيال الاب
 لكن تدبره الي ابيه فلا يضمن بالدفع اليه كما لو بعثها مع عبده
 الذي اصره من غيره فانه لا يضمن ولو كان العبد في عيال المستاجر
 سكن مع صاحبه بعثها مع ابنه وهو ليس في عياله ضمن ولو بالفا
 والا فلا ولو طلبها ربها فقال المودع لا يمكنني احضارها الان
 فتركها ورجعه فهذا ابتداء اذ اعزله بطلبه وتركه صار
 مورعا ابتداء قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
 ابتداء اذ لو صدقه المودع والا فينبغي ان لا يجعل تركها
 ابتداء علي ما سر من مسئلة الطلب ايام الفتنة ولو طلبها
 وكيل ربها والمسئلة مجالها ضمن اذ الترتك من المالك ابتداء
 ابتداء من وكيله فيضمن لو لم يدفع مع القدرة علي الدفع
 لنفسه خلاصة طلبها ربها فقال المودع لا يمكنني احضارها
 الان فتركها وذهب عن رضى فهلك لا يضمن لانه لما ذهب

فقد اثبت الايداع وان تركها عن غير رضى يضمن كغير طلب العارية
 فقال المستعير نعم ارفعها وفطحنه حتى شهر لم يسرق من
 المستعير ان كان عاجزا وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا
 فان اظهر المعير السخط والكره في الارسال يضمن المستعير
 وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك
 وان صرح بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب ولم
 يرد حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة لا يضمن ولو موقوفة
 فضي الوقت ولم يرد حتى يقول الخبير وعليه هذا التفصيل يكون
 ما في صفة في بيان مسئلة طلب رب الوديعة وربيته واظهار
 المودع المعجز عن ردها فاضرا يحتاج الي ضم قيود مهمته ذكرها
 صاحب الخلاصة فافهم والله اعلم ان طلب المعير العارية فقال
 المستعير نعم ارفعها اليك ثم قال تلفت فلو كان يبرجوان مجدها
 لم يضمن ولو ايسر منها وبع هذا اودعه ثم اخبر بالتلف ضمن وكذا
 الوديعة قال شمس هذا التفصيل خلافا لظاهر الرواية
 ان نص في الكتاب انه لو وعده بالرد ثم اخبر بالتلف ضمن للمتناقض
 ص طلبها رسول ربها فقال المودع لا ارفعها الا الي من جا
 بها ولم يدفع الي رسول ضمن لو صدقه لا لو كذبه انه رسول
 قال وفيه نظر بدليل ان المودع لو صدق انه وكيل يقبضها
 لا يبر برفعها اليه وفرق بينهما بان الرسول ينطق علي راس
 رساله بخلاف الوكيل يقول الخبير فعلي هذا الفرق ينزف النظر
 ويصح ما تركن هذا الفرق مخالف لظاهر المذهب كما سيأتي
 بعدا سطر خلاصة جا الرسول وطلبها فقال المودع لا ارفع الا
 الي من جا بها ولم يدفع فسرقت يضمن علي رواية سن وفي
 ظاهر المذهب لا يضمن قال كرهها اذا حثت اليك من يقبض
 منك فارفع اليه فبعث بعد ايام فطلبها المبعوث فلم يدفع اليه

حتى ضاعت ضمن لانه بالبيع صار غاصبا الا ان اكد به انه رسول
وليس للمالك ان يقبض وريقة عبده ما ذونا او محجورا
سالم محظرو ويظهر انها من كسبه ان يحتمل انه مال الغير وريقة
فان ظهر انه للعبد بالبيعة فحينئذ ياخذ قاضي خان سوا
كان علي العبد دين او لا يصح قال ربهما ادفعها الي قني هذا فطلبها
قنه فابي او قال عند اضمن قال له ربهما سرا من اخبرك بعلامة
كذا فارفع اليه فاخر رجل بتلك العلامة فلم يصدق ولم يدفع
فلو هلكت الوريقة لم يضمن ان يتصور ان ياتي غير رسول
بتلك العلامة قال له ربه احملها الي اليوم فقال نعم ولم يحمل
حتى معي اليوم وهلكت لم يضمن ان الواجب عليه التحلية
لا حملها اليه فتنزع بقوله فلا يجبر عليه طلبها ربهما فقال المودع
اعطيتكمها فقال بعد ايام لم اعطكمها ولكن تلفت ضمن ولم
يصدق للتناقض قاضي خان وقيل لا يضمن والصحيح انه
يضمن ولو قال ربهما هلكت عندي ثم قال ردتها عليك
ضمن ولم يصدق ايضا للتناقض قال له اذا جاءك اخي
فرد لها اليه فليجأ قال المودع عد الي بعد ساعة لا دفعها
اليك فليجأ قال انها كانت هلكت لا يصدق لانه تناقض
فيضمن وقال الاسام الغضلي لو طلبها ربهما فقال المودع طلبها
عند اطلبها عند افعال قد ضاعت روي عن اصحابنا انه يستل
حتى ضاعت لو قال بعد اقراره لا يضمن ولو قال هلكا نسيت
ضايعة وقت اقراره لا يقبل لانه تناقض فيضمن لان قوله
اطلبها عند انما يقال للثني القابم صح طلبها ربهما فقال المودع
انفقها علي اهلك بامرئ وصدقه الادل في الاسر والافاق
وكذا به ربهما ضمن دفعها الي ربهما فاستخفت لم يضمن لرد علي

من اخذ منه وكذا الكل امانة وعصب ولو قال ربهما ادفعها الي فلان
فدفعها فاستخفت ضمن ان لم ير علي من اخذ منه وللمستخفت
ان يضمن اي الثلاثة شأ ردها الي وارث ربهما وفي الشركة
دين ضمن للمقر ما اودع وغنا به فبهم ابنه ان اباه مات ولا
وارث له واخذ الوريقة ثم جابوه ضمن ابنه او شأ هدية
لا المودع ولو كان غصبا ضمن كل منهم يقول الحنفية الظاهر انه
يضمن ابنه يضمن ابا شأ منهم لا انه يضمنهم جميعا لانه غير جابر في
التبعية تقصير كالاخي علي متاسل خير خلاصة غاب ربهما ولا
يدري اهي هوام ميت بمكها المودع ابد حتى يعلم موته ووارثه
فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق بر علي الورثة وان
كان يدفع الي وصي الميت استمال الوريقة وما يتعلق
باستمالها صح تختم بجائز المودعة قبل ضمن في المختصلا في
غيره يائله المرتين ويضمن المرأة مطلقا لانه استمال
منها اخذ المودع دراهم الوريقة او بعضها لينفق فلم ينفق
وردها في مكانها بري ولو انفق بعضها ضمنه لا الباقي ولو
خلط بها مثل ما انفق ضمن الكل لو لم يتميز ما خلط لا لو يتميز
بعلمة او شذوذة خلطها المودع بماله ولم يتميز ضمنها ولو
اضلقت بلا فله شاركه ولو خلط اجنبي او من في عيال المودع
بمال المودع وضمن الخالط كبيرا او صغيرا ولا يضمن ابوه لا جله
انفقها من في عيال المودع ضمن المتلف صغيرا او كبيرا او قنا هجر
لا المودع انفق بعض دراهم الوريقة ورد بعضها فلو حلف انه لم
يجبس شيئا لم يجث ان الذي انفق صار دينا في الذمة فلم يكن
حاسبا قاضي خان انفق كيس الوريقة واضلقت دراهمها
بدراهم المودع لا يضمن والمختلط شرك بينهما بقدر ملكها
فلو هلك بعضها بعد ذلك هلك من مالهما جميعا ويقسم

الباقي بينهما علي ما كان تارة خاتمة اودع عند رجل عبد اقبته
 المودع في حاجته صار غاصبا فجور الوديعة طلبها ربه
 فجد المودع ثم ادعي الرد او الهلاك لا يصدق فيضمن ولو قال
 ليس له علي شئ ثم ادعي رد او هلاك لا يسمع فلا يضمن ولو
 جردها في وجه ربه بان قتل له ماحال وريعة فلان فقال
 ليس له عندي وريعة او جردها في وجه مالكها لا بناء علي
 طلب ربه بل بان قال ماحال وديعتي لشكره علي الحفظ
 فقال ليس لك عندي وريعة فبواب الفصلين واحد
 عند الامام لا عند س قاضي خان قال الامام السرخسي
 في هاتين المسئلتين خلاف بين س و زفر علي قول زفر يضمن
 وعلي قول س لا يضمن فيهما صح جردها المودع او ربهما والآخر
 يدعي ثم اقر الماحد بعود الايداع والمودع انما لا يبري اذا
 جرد ثم اقر لو كان المودع عزله بان طلب وريعة قاضي
 خان جردها ثم برهن علي هلاكها قبل الجرد وان قال ليس
 لك عندي وريعة تقبل بينة ولا يضمن اما لو قال سئيت
 في الجرد او غلطت ثم برهن انه دفعها الي ربه قبل الجرد بري
 طلبها ربه فجد المودع فبرهن ربه ان ادعي كذا فبرهن
 المودع انما ضاعت عنده لا يقبل ويضمن وكذا لو برهن انها
 كانت قبل الجرد وفي المنتقي جردها ثم ادعي رد هاجد المودع
 وبرهن تقبل بينة ولو برهن انه رد هاجد المودع وقال
 انما غلطت في الجرد او سئيت او ظننت اني ردت حين
 رفعت الي وانا صادق في قولي هذا اقبلت بينة في قياس قول
 ح وس طلبها ربه فقال المودع لم تورعني شيئا ثم قال
 بل اورعني ولكنها هلكت يضمن خلاصة وفي المنتقي جردها
 ثم ادعي انه رد هاجد ذلك وبرهن تقبل ولو برهن انه

رد هاجد المودع وقال غلطت او سئيت او ظننت اني رفعت
 فانا صادق في قولي ولم يستورعني تقبل بينة ايضا في قياس
 قول ح وس وفي الفتاوي جرد الوديعة عند غير المالك لا يوجب
 الضمان اذا هلك كذا روي عن س وفي المنتقي جردها في
 وجه العدو بحيث يخاف عليها التلف ان اقر ثم هلكت لا يضمن
 كذا روي عن س يقول الحقير يفهم من المسئلة الاخرة انها لو
 هلكت بلا سبق اقراره يضمن وفيه نظر لان ما سرائنا في
 مسئلة الفتاوي يقتضي ان لا يضمن ولو هلكت بلا اقراره و
 الظاهر انه هو الصواب كالا يخفي علي روي الالباب عدة
 جردها ثم اخبرها بعينها فلو اقر بها وقال لربها هذه وريعتك
 اقبضا وقال ربه راعها عندك فلو تركها عنده وهو قادر
 علي اخذه بري وهي وريعة ولو كان لعجزه عن اخذها لم يبرأ
 فكن جردها فلو نقلها من مكان كانت فيه حال المودع ضمن والا
 فلا فلو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه خلاصة
 لو جردها انما يضمن ان انقلها عن موضعها التي كانت فيه
 حال جردها وهلكت وان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقي
 اذا كانت الوديعة او العارية مما يحول يضمن بالمجود وان لم
 يحولها عدة جردها وبرهن ربه علي قيمتها يوم المجود يقضي
 بقيمتها يوم المجود ولو لم يعلم ذلك يقضي بقيمتها يوم الايداع
 يعني لو ائبت الايداع خلاصة اودع الف درهم عند رجل
 فانكر المودع ثم اودع المنكر الف درهم عند المودع له ان
 ياخذها بالالف التي صارت ديناً عليه بالمجود ولو كانت
 بخلاف جرحه ليس له ان ياخذها عندنا وما ذكر من سائل
 المجود كله في المنقول واما في العقار فلا يضمن عند الامام
 وقال شمس الاية الحلواني فيه روايتان عن الامام وس

الشايع من قال في العقار يمن بالمجود بالاجماع انتهى
 وقدم في غصب العقار من هذا الفصل بيان ما يمن
 به العقار وما لا يمن موت المودع مجهلا لومات المودع
 مجهلا يمن يعني لومات ولم يبين حال الوديعة اما اذا عرفها
 الوارث والمودع يعلم انه يعرف فات لم يمن فلو قال
 الوارث انا علمتها وانكر الطالب لو فرها بان كانت كذا
 وكذا وقد هلك صدق لكونها عنده كذا عدة وفيه قال
 ربها مات المودع مجهلا وقال ورثته كانت قايمة يوم موت
 المودع ومعرفة ثم هلك بعد موته صدق ربها هو الصحيح
 اذ الوديعة صارت ربنا في الزكاة في الظاهر فلا يصدق
 الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته او تلفت في حياته
 لا يصدقون بل لا يثبت بموته مجهلا فيقر الضمان في الزكاة ولو
 برهنوا ان المودع قال في حياته ردها قبل ان يثبت بيمينه
 كالثابت ببيان مات وقال ورثته ردها في حياته فلو سمع
 من المودع ردها صدق الورثة بيمينهم علي علمهم ولو لم يسمع
 منه لا يصدقون ثم مات المودع ولا يدري الوديعة بيمينها
 صار ربنا في ماله وكذا كل شئ اصل امانه وكذا المتاجر
 يمن بموته مجهلا يجمع الفتاوى مودع ومضارب ويستتبع
 ويستعير وكل من في يده المال امانة ان امات قبل البيان
 ولا يعرف الامانة جبينها فانه يكون ربنا عليه في تركته
 حيث استهلك الوديعة بالتجسس ولا يصدق ورثته علي
 الهلاك او التسليم الي المالك ولو عين المال حال حياته
 او اعلم به يكون امانة في يد وصيه او وارثه كما كان في يده
 ويصدق ان علي الهلاك او التسليم كما يصدق الميت حال
 حياته معط قال لربها ردت بقضها ثم مات المودع صدق

ربها فيما اخذ من الوديعة بيمينه اذ هي صارت ربنا عليه من
 حيث الظاهر فيصدق ربها في القدر المأخوذ قاضي خان مات
 المودع فقال رب الوديعة مات مجهلا لها فصارت ربنا في
 تركته وقالت ورثته كانت قايمة بعد موته فعلي قياس قول
 اصحابنا يجب ان يكون القول للطالب ويجب الضمان في الزكاة
 وعلي قياس قول س يجب ان يكون القول للورثة مع اليمين
 اذ الوارث قائم مقام مورثه رجل تناول مال انسان
 بلا امره في حياته ثم رده الي ورثته بعد موته يبرأ من الدين
 ويبقى حق الميت في ظلمته اياه ولا يرجي له الخروج عنها الا
 بالتوبة والاستغفار للميت والدعائه انتهى وقد مر ذكره من
 يمن بموته مجهلا ومن لا يمن في اواخر الفصل السادس
 والعشرين نقل عن الشنقي وقاضي خان خلاصة مضارب قال
 قبل موته ادعت مال المضاربة فلانا الصيرفي ثم مات
 لا شئ عليه ولا علي ورثته ولو قال الصيرفي ما اوردني شيا
 فالقول قوله بيمينه ولا شئ عليه ولا علي الورثة ولومات
 الصيرفي قبل ان يقول شيا ولا يعلم ان المضارب دفعه الي
 الصيرفي الا بقوله لا يصدق علي الصيرفي وان دفعها الي
 الصيرفي بيمينه او اقراره الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات
 الصيرفي ولم يبينه كان دينا في مال الصيرفي ولا شئ علي
 المودع ولومات المضارب والصيرفي هي فقال ردها
 عليه في حياته فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا علي الميت
 ضمان المستعير وما يملكه وما لا يملكه هداية العارية امانة
 ان هلك في يده المستعير بلا تعدل يمن قاضي خان للمعير ان
 سرق العارية ويرجع فيها شئ كانت الاعارة مطلقة او
 موقفة لانها غير لازمة تحت رات العارية تعار عندنا في الاعارة

51

المطلقة ان كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل ولا توجه
ولو اختلف في ايداعها قصدا والاصح انه يصح وعليه الفتوي
والمستاجر يوجر فيها لا يختلف فيه باختلاف المستعمل ويعار
ويؤجر ولا يرهن والرهن لا يرهن ولا يعار ولا يوجر ولا يؤجر
الا باتفاق الراهن والمرتهن خلاصة العارية لا توجه ولا ترهن
وبدون التهمي تعار فيها لا يتفاوت كدار وارض لا فيما يتفاوت
اما لو نهاه المير عن الدفع الى الغير لا يعار مطلقا وفي الوردية
اختلاف فقال مشايخ العراق العارية تؤجر وبه اخذ الغني
ابو الليث والصدور الشهيد وقال بعضهم لا تؤجر زبلي واكثر
المشايخ علي انها تؤجر قال الامام ظهير الدين الرازي في
وعليه الفتوي خلاصة والوردية لا تعار ولا توجه ولا ترهن
فان فعل شيئا من ذلك ضمن والمستاجر يوجر ويعار ويؤجر
ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان يرهن يقول الحنفية نظرا لانه
قد مر اتفاقا في مختارات النوازل لصاحب الهداية ان
المستاجر لا يرهن اللهم الا ان يكون في المسئلة روايات
او سقطت كلمة لامن عبارة ان يرهن في الخلاصة سهوا من
قلم الناسخ لا يقال لعل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي
ان يرهن هو الرهن لا المستاجر لانا نقول لا مجال لذلك
الا احتمال لانه ذكر في الخلاصة ايضا في كتاب الرهن ان
الراهن لا يرهن قاضي خان في العارية المطلقة للمستجير
ان يغير غيره سواء كانت العارية مما تتفاوت الناس في
الانتفاع به كركوب رابته ولبس ثوب او لا يتفاوت كحمل رابته
وسكنى دار صح للمستجير ان يغير لو اطلقت العارية سواء
كانت عارية شيئا يتفاوت فيه الناس او لا فلو استعار
رابته للركوب واللبس ولو تفاوتت الناس فيهما ولكن المنا

بغير لو لم يركب او لم يلبس بنفسه اما لو ركب او لبس بنفسه
فيلزم ان يغير وقيل لا وكذا لو اركب او لبس غيره اولا ثم اراد
ان يركب او يلبس بنفسه فعلى خلاف مر في اعادة مطلقة
ولو مقيدة فله العارية فيما لا يتفاوت الانتفاع به لا في
التفاوت ولو استعار رابته ليحمل عليها بنفسه او شيئا ليس
او قنا لخدمه فله العارية لعدم التفاوت ولو ثوبا ليلبسه
او رابته ليركبها بنفسه فليس له العارية لو تفاوت استعماله
وقيده والا بخير ما لم يفرغ وفي الصحيح لا يغير في متفاوت
استعماله ولو مطلقا لتعينه ولو فرغ لم يجز مطلقا لبقا به
سواء هداية العارية على اربعة اوجه اهداها ان تكون
مطلقة في الوقت والانتفاع وللمستجير فيه ان ينتفع به في اي
نوع شاء في اي وقت شاء عملا بالاطلاق الثاني ان تكون
مقيدة فيهما وليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملا بالتقييد
الا ان كان خلافا الى مثل ذلك او الى خبر من الثالث ان
تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والراي
عكسه وليس له ان يجاوز ما سماه فلو استعار رابته ولم
يسم شيئا له ان يحمل ويغير غيره للحمل ان الحمل لا يتفاوت
وله ان يركب ويغير غيره ولو اركب مختلف لانه لما اطلق
فله ان يعين حتى لو ركب بنفسه فله ان يركب غيره لانه تعين
ركوبه ولو اركبه غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فعله
ضمن لانه تعين الاركاب يقول الحنفية في وجوب الضمان اختلاف
بحاسبي بعد سطرين قاضي خان استعار رابته للركوب
او ثوبا لللبس ولم يذكر الراكب واللبس فله ان يغيرها غيره
ويكون ذلك تعيينا للراكب واللبس فان ركب هو بعد ذلك
او لبس قال الامام البرزوي اذهلك بعضنا وقال الامام

السرخسي والامام جواهر زاده لا يضمن اعمار شيئا وقال لا تدفع
 الى غيرك فدفع فهلك عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر ضمن
 المستعير لانه رفع بلا اذن وقال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف
 الناس في الانتفاع به لا يضمن درر غرر المستعير لو اجر العارية
 او رهنها فهلك ضمن المير ولا يرجع المستعير على احد او ضمن
 المير المستاجر ويرجع المستاجر على المورع ان لم يعلم انه عارية
 معه وان علم فلا يرجع عنه رجلان يكتنان في بيت واحد
 كل واحد يكتن في زاوية منه فاستفاد احدهما من صاحبه
 شيئا وطالبه المير بالرد فقال المستعير وضعت في الطاق الذي
 في زاويتك وانكر المير والبيت في ايديهما لم يضمن قتب طلب
 من رجل شيئا عارية فقال المالك اعطيك عند اقل كان
 الفد اخذه المستعير بلا اذن في من ضمن وفي من لا قاضي خان
 استعار رجل من رجل شيئا فقال له المير اعطيك عندا فغنى
 الفد جا واخذ من بيته عند غيبته واستعمل فهلك في يده ضمن
 لانه اخذه بلا اذن ولو استعار من رجل شيئا عندا فاجابه
 المالك بنعم في المستعير عندا ولم يجد المالك فاخذ المورع
 من بيته واستعمل فهلك لا يضمن لانه اخذ المورع من بيته
 عندا وقد كان المالك اجابه بنعم عندا وفي الاول وعد له
 الاعطاء وما اعاره وفي صورة قوله نعم لو جاب ولم يجد المير فاخذ
 الدابة من امراته واستعملها فهلك يكون ضامنا ان ليس
 لنا اعادة الدواب وانما الهن ما كان من متاع البيت
 يقول الحنفية في بعد عشرة اسطر في صح انها لا تضمن
 وبما في عقبيه عن الخلاصة انها تضمن مع المستعير والله اعلم
 بالصواب خلاصة قال لا ضمان في دابتك فهلك فقال
 ربه بل غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها ولو قال ركبها يضمن

لانه اقرب سبب الضمان ولو قال اجرتها فالقول للمالك بيمينه
 لانها اتفقا على ان الركوب كان باذنه وهو يدعي عليه الاجر
 وهو يكره يقول الحنفية ولو قال اخذت دابتك عارية وقال
 ربه بل غصبتها يضمن ان يضمن قيا ساعلي مامر فيما يصدق
 فيه المورع وما لا يصدق من سئل عن عوي المالك الفص
 نقله عن قاضي خان قال وهذا بخلاف عين هلك في يد رجل
 فقال وهبتها لي وقال ربه بل غصبتها يضمن ولو هلك المستعار
 بعد الاستعمال في رجل وادعي انه كان له واثبت بالجملة فان
 شاعن المستحق المستعير ثم هو لا يرجع على المير وان
 شاعن المير فلا يرجع على المستعير وفي الاجارة اذا ضمن
 المستاجر فالمتاجر يرجع على المورع واعطاه الاجر
 ان الموضع الذي هلك فيه والمورع كالعارية فيه اختلف
 المير والمستعير في الايام او المكان او فيما يحمل صدق المير
 بيمينه ولو تصرف المستعير وادعي الاذن وحججه المير ضمن
 المستعير الا ان يبرهن خلاصة قال لا ضمان في ثوبك
 فان ضاع فاناله ضامن لا يضمن صح اسرارة اعمار شيئا
 من متاع البيت بلا اذن زوجها لو مما يكون في يدها عارة لم تضمن
 ولو من غيره يضمن خلاصة لو كان شيئا مما يكون في ايديهن
 عارة فلا ضمان على احد اما في الفرش او الثوب فيضمن المستعير
 والمرأة عنه رجل بيته باذنه فاخذ انا النظر اليه فوقع لا يضمن
 ولو اخذه بلا اذنه بخلاف ما لو دخل سرقا ببيع فيه الا ان
 فاخذ انا بلا اذن فوقع ضمن جف ساوم قد حال للشر فقال
 اربي قد حلت هذا فدفع اليه فوقع منه على الفداح فالكسر
 القدح واقداح اخر يضمن الا قداح الا قدح ساوم ان استعمل
 فقضاء الحمام فوقع من يده واخذ فقضاء يشر فوقع لا يضمن

٥٨

لانه ما دون قاضي خان قيل هذا ان لم يقع من سوء اسأله
فلو منه يضمن يد استعار افا سا او قد وما ليكسره صطبا
فوضع في بيته فتلف بلا تقصير ضمن لانه اذن بكسر الخطب
لا بوضعه في بيته وقيل لا يضمن صاح المستعير ان اوضح العارية
بين يديه ونام مضطجعا ضمن في حضر لا في سفر ولو نام فقطع
رجل معقور الدابة من يده لم يضمن في سفر او حضر ولو مد المعقور
من يده ضمن لو نام مضطجعا في الحضر والا فلا اعارة الدواب
وفيها ما يلحق الخالقة للمالك وفي صحة استعار دابة او حاجرها
لتسبب جنازة فلي نزل للصلاة دفعها الي رجل لم يصلي لم يضمن وصار
الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى قاضي خان استعار
الدابة فحضرت الصلاة فدفعها الي غيره لم يضمن فضا عت
ان اشترط المستعير في عارية ركوب نفسه ضمن لانه
لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك الايداع وان لم يشترط
لا يضمن لانه يملك الاعارة في هذا الوجه فملك الايداع وذكر
محمد في السير المستعير ان اوردع الي من ليس في عياله كان ضامنا
فص عن محمد دفعها الي رجل لم يملكها حتى يصلي ضمن بشرط لو
شرط ركوب نفسه والا فلا يزل في السكة عن دابة اعارة
او اجارة ورجل المسجد ليصلي فخلت عنها ضمن ومنهم من قال
ضمن علي كل حال واطلاق محمد يدل عليه وبه يعني خلاصه
وقيل لو ربطها ثم دخل لا يضمن والاصح انه يضمن شحني لان
بدخوله المسجد ضيعها ان غيبها عن بصره ويؤيده ما قال محمد
عقب هذه المسئلة نزل عنها في الصبح ليصلي فاسكها
فانفلتت لم يضمن ان لم يغيبها وعلى هذا لو دخل بيته وتركها
في اسكة ضمن ربطها او لا ان غيبها عن بصره فلو تصور
ان يدخل مسجد او بيتا ولم يغيبها عن بصره لا يضمن وبه

ينفي فقط فظهر ان الاعتبار ان لا يغيبها عن بصره حصص سلمها
الي رجل يسلمها الي ربهها ضمن قالت هذا الوسيط الانتفاع
بنفسه اما لو اطلق فلا ضمان ان العارية توضع يقول الحقير
هذا علي قول اكثر المشايخ وعند بعضهم يضمن ولو اطلق
ان العارية لا توضع عندهم كما مر تفصيله قبل ثلاث صحايف
شحي المستعير والمستاجر لو خالفنا ثم عار الي الوفاق بضمنان
ولا يبران وعليه الفتوى استعار ثورا قيمته خمسون يستوله
فقربه مع ثور قيمته مائة يبري لو كان الناس يفعلون مثل ذلك
والا ضمن استعار ثورا ليكرب ارضا معينة فكرب ارضا ضمن
اذا الاراضي متفاوتة رخاوة وصلابة قال صاحب جامع الفصولين
اقول ينبغي ان لا يضمن لو كرب مثل معينة او ارضي منها كما لو
استعار دابة للمحمل وسمي نوعا في الف لا يضمن لو حمل مثل
السمي او اخف منه كما سيجي جوع رد ثورا استعارها الي بقار
او الي سرعي كان المبر بركة فيه ويرمي بكونه فيه وحده بلا
حافظ لم يضمن اعار حماره وقال خذ عذاره ولا تخل عنه
فخالف ضمن وقد مر في ضمان الماسورا استعارها ليركبها الي
ناحية فاخرها الي نهر للسقي وهي غير تلك الناحية ضمن عده
استعمل ثورا وفرغ ولم يحل خيله فذهب الي المرح وتخييق
به ضمن قسم ربط حمار العارية بحبل فاخنيق لم يضمن استعار
دابة الي موضع فملك بها طريقا ليس بالمجادة ضمن ولو عين
طريقا فملك الطريق اضر لو استويا لم يضمن ولو بعد او غير
ملوك او محوفا ضمن قت استعارها الي مكان ففي اي طريق
ذهب لا يضمن بعد ان كان طريقا يسلكه الناس ان لم يبين طريقا
ولو سلك طريقا لا يسلكه الناس الي ذلك المكان ضمن ان مطلق
الاذن ينصرف الي التعريف شحي استعار حمارا فقال لي حمارا ان

في الاصطبل خذ احدها ايها شئت فاخذ احدها لا يضمن ولو
قال خذ احدها واذهب به فاخذ احدها لا يضمن ولو قال خذ
احدها واذهب به فاخذ احدها والباقي بحاله ضمن كذا عدة
وفي ط الاستقارة وبعثت له لياقيا به فركبه فيه فهلك ضمن القن
ويباع فيه حاله بخلاف قن محجور تلف وريعة قبلها بلا اذن
سواه يد جازل الي مستعير وقال اني استعيرت ذابته عندك
من ربهما فلان قاسري بقبضها فصدقه ودفعتها ثم انكر المستعير
امر به بذلك ضمن المستعير ولا يرجع عليه القابض اذ صدقه فلو
كذبه او لم يصدقه او سرق عليه الضمان فانه يرجع قال وكل
تصرف هو سبب الضمان لو ادعي المستعير انه فعله باذن المير
وكذبه المير ضمن المستعير الا ان يبرهن علي الاذن يد استقارها
الي الدليل وتلفت قبل الدليل يبرأ ولو تلف في اليوم الثاني ضمن
قال بعضهم انما يضمن اذا انتفع بها في اليوم حتى يصير غاصبا
والا فلا يضمن كودع امسك الوديعة بعد مضي المدة بان قال
له ربهما اخفظ وديعتي اليوم فهلك في اليوم الثاني لم يضمن
وقال بعضهم ضمن علي كل حال واطلاق محمد في الكتاب
يدل عليه وبه يعني شئ وهم فرقوا بين العارية والوديعة بان
المستعير انما امسك العين بعد مضي المدة لنفسه فيضمن بخلاف
المودع وفرق بان رد العارية علي المستعير بعد مضي المدة وكان
المالك قال له رد فان لم يرد فقد امتنع بمطالبة المالك
فضمن بخلاف المودع اذ الرد علي ربهما لا علي المودع فقط
استقارها الي مكان كذا فله ان يذهب ويحيي ويبيعها من
غيره فلو لم يسم موضعها لم يضر ارجاعها من المير وفيه للمستعير
ان يركب ذابته العارية في الرجوع بخلاف المستاجر يقول

الظفر

المعير هذا مقتضى القياس لما سياتي بعد ثلاثة اوراق نقلا عن
عدة ان المستاجر لو ركبها في الرجوع يبرأ استقارها لا لو حمل
عليها فتن استقارها شهرا فهو علي المير وكذا في اعاره
خادم واجارته ومصحى له بالخدمة ذعن من استقار ذابته
او ثوبا حتى وقع علي استعمال في المير ثم خرج بها عن المير
فان استعملها ضمن وان لم يستعملها ففي الثوب لا يضمن لانه
حافظ له خالص المير وضمن في الذابته لانها بمجرب الخروج يهين
معرضة للتلف فكون اضرارها تضيقا له معني ولو استعار مجهدا
او قسطا وهو في المير فافترقه لم يضمن ولو سلفا فافر
به ضمن قت تلت العارية في يد المستعير فلو انعقد مطلق او
موقت وتلفت في المدة يبرأ لو تلفت في الاستعمال او في غيره
ولو موقتا وتلفت بعد المدة يضمن اذا امسكها بعد المضي بلا
اذن فصار غاصبا بخلاف المستاجر بعد مضي المدة اذ مؤنة
الرد علي المالك فلم يوجد من المستاجر منعه يصير به غاصبا
هذا اذا لم يبين جهة الانتفاع اما لو عين فهذا اعلي ثلاثة
اوجه الاول ان يخالف في المعني بان استقارها لا يحمل عليها
عشرة مخاتيم من هذا البر فحمل عشرة مخاتيم من براخر لم يضمن
لان مثل هذا التقييد غير مفيد الثاني ان يخالف في الجنس
بان استقارها لا يحمل عليها عشرة اقفزة فحمل عشرة اقفزة
شعر ضمن قياسا ان خالف في الجنس لا استقارها لانه اخف
في الخلف الي خير حتى لو سمي مقدار من البر وزنا فحمل عليها مثل
وزنه شعر ضمن اذ ياخذ من ظهر الدابة اكثر مما ياخذ البر
وكذا لو استقارها لا يحمل برا فحمل خطبا او نبتا او قطنا بذلك
الوزن ضمن لما سرو وكذا لو حمل حديد او حجارة او اجرا بوزن البر
ضمن لانه مما يدق ظهرها فيكون اضر خلصه لو سمي مقدارا

من بر فحمل عليها من شعير مثل ذلك بالوزن ضمن لان للتقيد به
 فائدة ان الشعير ياخذ من ظهر الدابة اكثر مما ياخذ البقر فصار
 كالو حمل عليها مثل وزنه تينا كذا في النهاية معزوا الى البسوط
 ثم قال ذكر شيخ الاسلام في سره انه لا يضمن قال وهو الصحيح
 لان ضرر الشعير في حق الدابة عند استوائهما وزنا اخف من
 ضرر البر لانه ياخذ من ظهر الدابة اكثر مما ياخذ البر فيكون
 اخف عليها بالانسياط قال وبه كان يعني الصدر الشهيد زبكي
 استعارها ليجعل عليها عشرة مخاتيم شعير فحمل عشرة مخاتيم
 بر فهلك ضمن قيمة الدابة قت الثالث ان يخالف في القدر
 بان استعارها ليجعل عليها عشرة مخاتيم بر فحمل خمسة عشر
 محتوما فلو علم انها لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها
 للتلاف ولو علم انها تطيق ضمن ثلثها توزعيا للضمان علي
 قدر ما رذن وغيره بخلاف ما لو امر رجل بضرب قنعة عشرة
 اسواط فضربه احد عشر سوطا فأت ضمن نصف القيمة ان
 المعتبر في القتل عدد الجناة لا عدد الجنايات وهذا لان
 قليل الجراحة في القتل مهلك والكثير في غير القتل غير مهلك
 بخلاف ما لو استعار ثورا يطحن به عشرة مخاتيم بر فطحن
 احد عشر فهلك ضمن كل القيمة لانه لما طحن العشرة انتهى
 الاذن فبعده استعمالها بلا اذن فغصب بخلاف الحمل لان
 حمل الكل بوجدة واحدة وهو في البعض ما دون وفي البعض
 يخالف فتوزع الضمان استعارها الى مكان مسمى في اوزة فعاد
 اليه ضمن الي ان بردها على مالكها قيل هذا الواستعارها ذاهبا
 لاجائيا اما لو ذاهبا واجائيا بر او هذا القابل يسوي بين
 سودع ومستعير واستاجر لو خالفوا ثم عادوا الى الوفاق
 بروا لو كانت مدة الايداع والعارية والاجارة باقية ومنهم

من قاله لا يبر في العارية ما لم يردّها الى ربها سواء استعارها
 ذاهبا فقط او ذاهبا واجائيا وهذا القابل يقول المستعير
 والمستاجر لو خالفا ثم عاد الى ايران بخلاف خالف ثم عاد والقول
 الاول اصح يقول الحقير بل الثاني اصح ان قد سبق نقله عن
 شني ان المستعير والمستاجر لو خالفا ثم عاد لا يبران وعليه
 الفتوي ويؤيده ما سياتي بعد سطر نقله عن ز وبعد اسطر
 عن كنب شني فافهم والله اعلم ان بعضهم قالوا لا يبر مطلقا
 وبعضهم قالوا يبر الواستاجر او استعار ذاهبا واجائيا واليه
 مال حسن وغيره من شايع زماننا افتوا بانه لا يبر الا بالمورد
 رر غرر قال في الهداية الاول اصح يعني عدم البراة وقال
 في الحا في الثاني اصح هداية استاجرها الى محل في اوزرها
 الى محل اخر ثم ردها الى الاول فهلك ضمنها وكذا العارية
 قيل هذا ان استاجرها ذاهبا لاجائيا ينتهي العقد بالوصول
 الى الاول فلا تنصير بالمورد وردة اليه ما لكها معني اما ان
 استاجرها ذاهبا واجائيا تكون كودع خالف في المورد بعة
 ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب مجري على الاطلاق والفرق
 ان المورد مأمور بالحفظ مقصودا فبقى الامر بالحفظ بعد المورد
 الى الوفاق فحصل الرد اليه نايب المالك وفي الاجارة والاعارة
 يصير الحفظ مأمورا به تعالى لا استعمال لا مقصودا فاذا انقطع
 الاستعمال لا يبقى هو نايبا فلا يبر بالمورد وهذا اصح يحج استاجرها
 الى مكان سماه فتعداه فهلك ضمن لانه خالف فصار غاصبا
 فلو عاد الى المسمى فهلك لم يبر مطلقا في ظاهر الرواية وقيل
 هذا فيما استاجرها ذاهبا لاجائيا وفي رواية النوار روقال
 زفر يبري لانه امين خالف ثم وافق فيبري كالمورد خلاصه
 استاجرها الى محل سماه في اوزة ثم رجع فهلك فعند الامام

في قوله الاخر ضمن مالم يدفها الي ربها وهو قولها وهو اختيار
 السرخسي وكذا العارية بخلاف مودع خالف ثم وافق حيث
 لا ضمن وقيل لا فرق بين وديعة واجارة اذا الوديعة مطلقة
 اما الاجارة فليذهب دون الا ياب حتى لو استاجرها زاهبا
 وجائلا لا ضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح وبين الوديعة
 والاجارة فرق يقول الحقير هذا الفرق هو ما سرق في هذه الصحيفة
 من الهداية قاضي خان استاجر للركوب الي الكوفة فجاوز
 عنها قدر مالا يحتاج فيه الناس وركبها في تلك الزيادة اولا
 ثم ردها الي الكوفة بضمنها مالم يردّها الي ربها حتى لو هلك
 في طريق البلدة بضمن قيمتها ولا تقطع عنه الاجرة وهذا
 عند الامام في قوله الاخر وهو قولها سمي لودع الي
 مكان غير السمي ضمن ولو اقصر منه وكذا لو اسكنها في بيته
 ولم يذهب الي السمي ضمن قاضي خان لانه اعارها للذهاب
 لا للاسكان في البيت يقول الحقير يرد علي هاتين السئلتين
 اشكال وهوان المخالفة فيهما الي ضرب لا الي شرط فلان الظاهر
 ان لا ضمن فيما واصل في المسئلة الثانية روايتين ان قد ذكر
 في يد انه لو استاجر قدوم الكسر الخطب فوضعه في بيته
 فتلن بلا تقصير قيل ضمن وقيل لا شيء والمكث المعتاد
 عمه وكذا الاجارة بخلاف ما لو استعارها مطلقا او لحمل
 براحملا الاضربا ان استعار ثورا لكرب ارضه فلم يكرب
 فغطت ضمن وكذا الاجارة طلب العارية وما يتعلق بردها
 صح لو كانت العارية موقفة فاسكنها بعد الوقت مع امكن
 الرضخ وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء
 نوقت رضا او دلالة حتى ان استعار قدوم الكسر خطبا
 فكسر فاسكن ضمن ولو لم يوقت وفيها جزئي بعارية

دار كفت كناية از چهارمي روز مدارد و صها و روز اين
 خبر بيارتايج روز داشت خرم و قيمه روز بنم ضامن شود
 وفيها ردها من مع في عياله بري للمعرف وفي الوديعة قولان
 يقول الحقير والفتوي علي انه يبر في الوديعة ايضا كما سرق في رد
 الوديعة قال لو رد الدابة علي قن ربها وهو يقوم عليها يبر
 وكذا امن لا يقوم عليها في الصحيح ولو ردها الي بيت ربها او صطبل
 بري ولو رد الوديعة علي قن ربها ضمن سواء قام عليها اولا
 هو الصحيح وقت جا خازم المعير فذفع اليه المستعير ثم انكر الا مر
 لم ضمن المستعير ان الرد علي خازم المعير كره علي المعير هداية
 ردها المعير الي اصطبل ربها ضمن قياسا اذ ما ردها الي
 ربها بل ضيقها ويرى استحسانا لانه اتي بتليم متعارف
 اذ رد العواري الي دار المالك معتاد الكالة البيت ولو ردها
 الي ربها فربها يبر ردها الي الربط خلاصه ردها مع عبده او اجيره
 يبر كما في الوديعة وكذا لو ردها الي عبد ربها او اجيره او الي من
 في عياله ولو رد دابة غصصها الي عبد يقوم عليها قال الصدر الشهيد
 لم يذكر هذا في الاصل وقال شاخنا يجب ان يبر او في الجاح
 الصغير للامام قاضي خان السارق والغاصب لا يبر ان
 بالرد الي منزل ربها او مربطه او اجيره او عبده مالم يبر ردها الي
 المالك وجيز في المنتقي لو اخذ ثوب رجل بلا امره من بيته
 او دابة من اصطبله ثم ردها الي بيته وهلك لم ضمن يقول
 الحقير فظهر من هذا او مما سر من الخلاصة ان مسئلة الغصب
 خلافيه والله اعلم ودر غرر ردها المستعير ولو مع عبده او اجيره
 شاهرة او مسانمة لا مساومة الي اصطبل ربها تسليم كردها
 مع عبد المعير مطلقا او اجيره كما مر لو كان المستعار غير نفيس
 صح لو كانت العارية عقد جوهرا او شيئا نفيا ضمن يدفع

الى قن المير واجيره وجيز لانه لم تجر العادة بدفعها الي هولاء
وكذا المستاجر صرح والرهن كوديعة والاجارة كعارية في
احوال الرد والمستاجر او المستعير لو خالف ثم وافق لم يرد لها
الي من في عيال المير ينبغي ان لا يبرأ علي ما عليه الفتوى
في انه لا يبري بالعود الي الوفاق ولورد العارية في اجبي
ضمن اذ صار مورد ما بفراغه والمودع لا يملك ذلك قاضي خان
غصب رابة ثم ردها الي سربط ربهها لا يبرأ وقال زفر بيرا
ولوركب رابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها يضمن عند سي
لا عند زفر ولو اخذ لقطة ليعرفها ثم اعادها الي محل اخذها
منه يبرأ فلو هلك لا يضمن ولم يفصل في الكتاب بين ما لو
يجول عن ذلك المحل ثم اعاده اليه وبينه لم يجول وذكر
الحاكم الجليل تاويله اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول
لا يبرأ اليه مال الفقيه ابو جعفر هذا اذا اخذها ليعرفها
فلو اخذها لياكلها ثم اعادها لا يبرأ ما لم يرد لها الي ربهها خلاص
برهن انه رد العارية وبرهن المير انها هلكت بعد ما جاوز
المكان المسمى فبينت المير ولي طلب المير العارية فلم يرد لها
المستعير حتى هلكت ضمن ولو قال رعاها عندي فتركها فمهلك
لا يضمن وفيها ايضا رجل قال لاضر اخذت منك هذا الثوب
عارية وقال الاخر اخذت مني بغيرا فاقول قول الاخذ وهذا
ان لم يملك اما ان البس وهلك يضمن ن طلب المير
العارية فقال المستعير نعم ادفعها اليك ثم قال تلفت فلو كان
يرجوان يجدها لم يضمن ولو البس منها وجه هذا وعده ثم
اخذ بالتلف ضمن وكذا الوديعة قال جسن هذا التفصيل
خلاف ظاهر الرواية اذ نص في الكتاب انه لو وعده بالرد ثم
اخذ بالتلف ضمن للتناقض طلبها المير ففرط المستعير

في الدفع

في الدفع فملك ضمن لو كان قادرا علي الرد وقت الطلب والا
فلا ولو قال نعم ارفع وفرط حتى يصني شهر ثم سرقت فان
كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لم يضمن وان كان قادرا
واظهر المير كراهته لاساكنه ضمن وكذا لو لم يظهر لارضاه
ولا سخط خلاصه لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح
بارضا بان قال لا بأس لا يضمن ولو كانت العارية موقفة
ففي الوقت ولو لم يرض ضمن ضمان الشاهد يقول الحقروني
الوجيز لو شهد علي رجل بالف درهم حاله وقضى به اثم اقام
المتضي عليه البيه ابراه ضمن الشاهد ولو شهد في الماضي
لا يضمن ان انتهى وغيرها من كتب الفقه سائل كثيرة من باب
ضمان الشاهد مذكورة كلها في باب الرجوع عن الشهادة في
كتاب الشهادة فلينظر هناك فانها مفصلة مدلة مهمة
ضمان المرتين وعدم ضمانه وبيان ما يملكه وما لا يملكه صح
الرهن كوديعة وكل فعل لا يفرم به المودع لا يفرم به المرتين
الا ان الوديعة لا تضمن بالتلف بخلاف الرهن اذ يعتن بالدين
وكل فعل يفرم به المودع يفرم به المرتين ثم الوديعة لا تعار
ولا تودع ولا توجر فكذا الرهن وله حفظ بمن في عياله لا الانتفاع
به بلا اذنه فلو هلك في حال استعمال ضمن كله ولو جدد فوافه
وقبل شروع في استعماله قدر بالدين ولو انتفع به باذن
فهلك في حالة الاستعمال يملك امانته وليس للمرتين بيعه
ورهنه واجارته واعارته ولو فعله يصير متعديا ولا يبطل به
حق الرهن هداية واذا تعدي المرتين في الرهن ضمن ضمان
الفصص بجميع قيمته لان الزيادة علي قدر الدين امانة
والامانة تضمن بالتعدي مختارات الرهن لا يرهن ولا
يعار ولا يوجر ولا يودع الا باتفاق الراهن والمرتين

قاضي خان الرهن باي دين كان جابر رهن عند رجل ثوبا
وقال للمرته ان لم اعطك مالك الي كذا وكذا فهو رهن بمالك
علي ما قال محمد لا يجوز ذلك حتى ركنها المرتهن ليردها
علي ربه فهلك في الطريق لم يضمن لو سلمته من ركنها
ولا يصدق الابينة علي سلمتها بسا مرتهن خالف
ثم عاد الي الوفاق فهو رهن علي حاله فلو ادعي الوفاق
وكذبه رهنه يصدق رهنه اذا قسب الضمان مرماه
في ضمان المودع فقط رهن اجاز مرتهن ان يورع الرهن
او يبيع او يواجره فلو ادعي فهو رهن كما كان ولو اعاره
واجازه خرج من ضمانه والمرتهن ان يعيده رهنه في
الاعارة لا الاجارة والاجر للرهن ولو رهنه باذن رهنه
مخرج من رهن الاول مرضيه في ما يبيع الرهن جس
تحت به المرتهن باذن فلفق فالتدين باق اذا خاتم صار
عارية خرج من الرهنه ولو اضرجه من اصبه ثم هلك هلك
بالدين بالعود فقط ليس للمرتهن ان يسافر بالرهن
في هذا عندس ومعه المرتهن لو سافر بالرهن اذا انتقل
عن البلد لم يضمن وكذا العدل الذي في الرهن قال صم
ما في العدة يخالف ما ذكر في فتاوي القاضيين قال صاحب
جامع الفصولين اقول يحتمل ان ما ذكر في العدة قول الامام
وما ذكر الي اخره قول صاحبين فله اشكال فحين مرتهن
اعار الرهن فهلك في يد المستعير ضمن سواء هلك حاله الاستعمال
او في غير هاتح النقص والزيادة في السعر لا يغير حكم الرهن
والعبرة بقيمة يوم قبضه فلو رهن قنا قيمته الف بالف ثم
استفاد الرهن ثم رده عليه بقيمة خمسمائة فهلك هلك
بكل الدين ولو كان مكانه غصب فعلي الغاصب قيمة حين

غصب ثانيا كل شئ ضمن غصبا ضمن لو رهنه يذهب منه
بحسبه وكل شئ لا ضمن في الغصب لا ضمن في الرهن
فلو غصب قنا شابا فشاخ ضمن النقصان ويذهب بحسبه
لو رهنه ولو رهن قنا فابق سقط الدين فلو وجد عار
رهنه وسقط من الدين بحسبه لو كان اول اباقة ولو ابق
قبل ذلك لا ينقص من الدين شئ ولو رهن قنا فابق وجعل
القاضي بما فيه ثم ظهر الفتن قال س هو رهن كما كان وقال
رفر هو رهن للمرتهن كغاصب ضمن القيمة رفع الي اخره ثوبين
وقال خذ ايهما شئت رهنه بدين فاخذها قضاعا لا يذهب
من الدين شئ كرجل رهنه علي اخره ثوبين رهنه فادفع اليه
الديون مائة فقال خذ منها عشرين فضاعت قبل الاخذ فهي
من مال الدافع دينه باق قاضي خان ولو دفع اليه ثوبين
وقال خذ احدها رهنه بدينك فاخذها وقيمتها سوا قال
محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين مجع الفتاوي
رهن عند اخره ثوبين اربعة درهما عشرة دراهم فوقع
السوس فيه فافسده حتى صارت قيمة عشرة دراهم يدفع
الرهن الي المرتهن درهين ونصف وياخذ الفرق ولا شئ
عليه غير ذلك لان كل الفرق كان مرهونا بكل الدين وصار
كل ربع مرهونا بربع الدين وربع الدين رهنه ونصف
فانقسم الدين علي اربعة اسهم والفرق علي اربعة اسهم
وقد هلك ثلثة ارباع الفرق وهو ثلثون درهما وربع
ربعة وهو عشرة دراهم فلذلك سقط عن الدين ثلثة ارباع
وهو سبعة دراهم ونصف وبقي ربع وهو درهتان ونصف
فيقسم الدين علي الرهن فيسقط منه بقدر الهالك من
الرهن ويبقي بقدر ما بقي من الرهن وهو ربع عشرة دراهم

فبقي من الدين ربعه ايضا وهو درهمان ونصف درهم
لو هلك الرهن ضمن المرتهن بالاقل من قيمته ومن الدين
لو استويا سقط دينه ولو قيمته اكثر فالفضل امانة ولو
اقل سقط من الدين قدره وضمن بدعوى الهلاك بلا بينة
للمرتهن طلب دينه من راهنه وحسبه به وجسد رهنه
بعد الفسخ حتى يقبض دينه او يبريه لو طلب دينه ولو في غير
بلد العقد امر باحضار الرهن ولو لم يكن حمل ومؤنة فان احضر
سلم الراهن الدين ثم المرتهن الرهن قاضي خان كما في البيع
حيث يوسر المشتري تسليم الثمن اولاد درهمين ولو لم يحمل
ومؤنة سلم الدين بلا احضار الرهن ولكن للمراهن ان
يحلف بالله ما هلك الرهن ولا يكلف مرتتهن معه رهنه
ان يمكن الراهن من بيع الرهن ليقضي دينه ولا من قضى بعض
دينه ان يلم بعض رهنه حتى يقبض البقية ويحفظ الرهن
بنفسه وعياله كزوجته وولده وخادمه واجرة مشاهرة
او مائة سكنون معه ان البرة للباكية لا للنفقة فلو
دفعت امرأة الى زوجها لا تضمن ضمن بحفظ غيرها وبتعديده
صرحوا وبأيداعه وفيه ايضا استوفى المرتهن كل دينه
او بعضه بان يبا الرهن او با يفا مشرع او بشرائه عيناه
او صلحه عنه كل عين او احواله مرتتهن بدينه على اخر فملك
الرهن في يد المرتهن هلك بالدين ورد المرتهن ما قبض
الي من ادي وجعلت الحوالة الزيادة نص في الرهن لا في الدين
خلاصه وعند من يجوز في الدين ايضا يعني يصير رهنا بكل
الدينين عنده درهمين استعار شيئا لرهن جاز ويرهنه
بما شاء وان عين المعير تقيد بما عينه من قدر اوجنس و
مرتتهن وبلد فان خالف ضمن المعير المستعير ويتم الرهن

او ضمن المرتهن ويرجع بما ضمن ودينه على الراهن وان وافق
بان رهنه بقدر ما اسره وهلك الرهن عند المرتهن استوفى
المرتهن كل دينه لو قيمته كالدين او اكثر ووجب مثل الدين
للمعير على المستعير وبعض دينه لو قيمته اقل وباقي الدين على
الراهن للمرتهن لو افترقه المعير ويرجع المعير على الراهن بما ادي
ان ساوي الدين القيمة ولو اكثر يكون في الزيادة متبرعا فلا
يرجع بذلك القدر ولو اقل لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن
ولو هلك الرهن عند الراهن قبل فك رهنه او بعد فكه لا يضمن
ولو تصرف فيه من قبل لانه امين خالف ثم وافق قاضي خان
مديون اعطى رايه شيئا وقال اسكه حتى اعطيك مالك قال
الامام هو رهن وقال من هو وديعه لا رهن ولو قال اسكه
بمالك فهو رهن وفاقا اراد ان يرهن شيئا الى رجل فقال
له الرجل اخذه علي انه ان ضاع ضاع بلا شيء فقال الراهن
نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال
رهن عند رجل شيئا من غير ان يكون عليه دين وقال ارجع اليك
واخذ منك شيئا فضاع الثوب عند المرتهن قال من يعطيه
المرتهن ما شاء عند الامام وكذا عندنا وجيز اختلف في
قيمة الرهن بعد هلكه فالقول للمرتهن والبينة للمراهن قال
المرتهن اخذت المال وردت الرهن وانكر الراهن الرد وهرهنا
فالبينة بينة الراهن بخلاف ما لو برهن الفاضل على رد
المقصوب وبرهن المالك على الهلاك فبينة الفاضل اولى
قال الراهن رهنتك هذا العين وقبضتها مني والعين قائمة في
يد المرتهن وهو ينكر او قال بل رهنتني عينا اخري فالقول والبينة
للمرتهن ولو العين هالكة فالبينة للمراهن لو قيمته ما يدعيه الراهن
قاضي خان اختلفا فقال الراهن هلك الرهن عندك وقال

المرتهن قبضته متى بعد الرهن وهلك عندك فالقول للمرتهن
ببينة والبينة بينة ولو قال المرتهن هلك عندك الرهن قبل
ان قبضه فالقول له والبينة للمرتهن ولو قال المرتهن رهنتي
هذين الثوبين وقبضتهما فقال الراهن رهنت احدهما فالقول
للمرتهن والبينة للمرتهن رجل عليه الف فزعه شيئا ثم اخلفا
فقال الراهن رهنته خمسمائة وقال المرتهن بالف فالقول
للمرتهن ولو ادعى الراهن الرهن وقال المرتهن بخمسمائة
والرهن قائم يساوي الف اخلفا وتراد فان هلك الرهن
قبل التحالف فالقول للمرتهن لانه يتكرر بارة سقوط الدين
ضمن الاستاجر وعدم ضمانه وما يملكه وما لا يملكه صح كل
ما يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وكل
ما لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر كركب
استاجر دابة فله ان يوجره ويمر ويورع وهذا انما
يستقيم فيما لا يتفلت فيه الناس اما اذا استاجرها لركوب
نفسه فليس له ان يركب غيره وقد سمي باسمه في ضمان المستجير
صح استاجر حمارا من كسش الي بخاري فعجز الحمار في الطريق
وما لكه بخاري فامر المكري رجلا ليفق على الحمار كل يوم
فذر معلوما وسمي له اجرا الي ان يصل الي ماله فامسكه
الاجر اياها وانفق عليه فهلك الحمار في يده قالوا لو اكتراه
لركوب نفسه ضمن ان ليس له ان يغير ولا ان يوجره فحينئذ ليس
له الا يداع ايضا ولو اكتراه ولم يسم الركب يرا اذله ان يغير
ويوجره فله الا يداع خلاصة استاجرها ففجزت في الطريق
عن المني فذهب وتركها فضاعت لا يضمن وكذا لو كان رها
عها ولم يكن المستاجر معه فرضت في الطريق فتركها الموجه
مع المتاع وذهب فضاع المتاع لا يضمن الموجه كذا اتي

القاضي الامام في السلتين قت رجل مائة في البارية فلصاحبه
ان يبيع دابته ومتاعه ويحمل الثمن الي اهله ففش ستر كرا
درراه مائة ودربراسان باشيدن نه وكسي بسنت
ان ان ماله كنه بوي دهد بقاضي دهدا كرا قاضي بنود يكسي
ديكر دهد لا يضمن عند بعضهم وبه يفتي للضرورة والبلوي
ياثله العارية عدة استاجر حمارا الي بخاري فعجز فتركه فضاع
لم يضمن ولو كان مع الحمار ماله ولم يكن رب المتاع معه فرض
الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع لم يضمن للضرورة والعذر
ولو عجز الحمار او عجز عن المني فباعه المستاجر وهلك ثمنه
في الطريق لو كان في موضع لا يصل الي الحاكم ليامره ببيع يرا
ولو امكن ذلك او استطاع اسكه او رده اعني ضمن قيمته
استاجر حمارا وحمل عليه وله حمارا ففقط حماره في الطريق
فاشتغل به فذهب الحمار المستاجر وهلك فلوجب له ان يبيع
الذي اهب به ملك حماره او متاعه لم يضمن استدلالا بما ذكر
في ان الامين اعني يضمن بترك الحفظ بلا عذر ولو بقدر فلا
يضمن حتى لو نذرت بقرة من السرح وتركه الاجير لكيلا يضيع الباقي
فهلك الذي نذير وفيه للمستاجر حماران فاشتغل
بحمل احدهما فضاع الاخر فلو غاب عن بصره ضمن قال صاحب
جامع الفصولين اقول هذا فيما لا ضرورة في الاشتغال بحمل
احدهما فغاب الاخر بلا ضرورة بخلاف ما من سئل سقوط
الحمار فقط استاجرها وتركها علي باب المنزل ضمن لو غاب
عن بصره حين دخل والا فلا الا في موضع لا يبعد هذا القدر
من الذهاب تضيقا بان كان في سكة غير نافذة وان يكون
في القرى مرجسه في العارية صف ربط المستاجر علي
باب بيته ثم خرج ولم يجده ضمن لو غاب عن بصره من غير فصل

ولوا وقف للصلاة فذهب او انتهى رجل فان راه ينتهب او
يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن ترك المظنم القدرة او خوف
زهاب المال يبيح قطع الصلاة ولو درها خلاصه ولو كانت
الصلاة فرضا وكذا لو كان في جوف او غايط او حديث مع غيره
فذهبت ان غابت عن بصره وضاعت ضمن ترك استاجرها رجلا
ليحفظها فهلك في يد الاجير ضمن الاستاجر لو سطر ركوبه
بنفسه والا فلا ان ليس له ان يبيع حينئذ من اجني اما لو سطر
فله الا يداع ولو ضل في الطريق فتركه ولم يطلبه فذهب منه
بميت لا يشعر وهو حافظ له يبرأ في تركه الطلب فان علم
فطلبه ولم يظفر به لم يضمن وكذا في ترك الطلب ان كانت
ابا عن وجوده لو طلبه بقرب في حوالى مكان ضل فيه اما
لو ذهب وهو يراه ولم يضمن يبرأ به لو غاب عن بصره لتقصيره
في حفظه لعدم المنع وعلى هذا الوجه ابي الحجاز واشتدل بشرا
الخبز فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا فلا قاضي خان المعتبر
ان لا يقيها عن نظره لانه ان اغيبها عن نظره لا يكون حافظا
لها وان ربطها بشئ عدة لوركبها المستاجر في رجوعه يبرأ
استحسانا لا لو حمل عليها يقول الحنفية قد سرق قبل ثلاثة اوراق
قتلا من فقط ان ليس للمستاجر ان يركبها في الرجوع ولعمل
وجه التوفيق وهو ان هذا استحسان وذلك قياس والله
اعلم ترك استاجر ليحمل عليه براء الى بيته يوما الى الليل ففعل
وكان يركبه كلما يرجع فهلك قبل ضمن ترك الاستاجر له الحمل
لأنه ركوب ففصب به وقيل لا استحسانا ان العرف كذا فكان
ان دلالة قاضي خان قال الفقيه ابو الليث لا يضمن لاعادة
الناس الركوب في هذا المحل حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم
يضمن خلاصه لوركبها في حال رجوعه عن القصد لا يضمن وهو

بلاذن ربه لان ذلك مستعار قال القاضي الامام والركوب
يضمن كالحمل وكذا في الدابة المستفارة اذ اركبها في حالة
الرجوع وفيها بعد ورقة المستكرى لا يركب في الرجوع وفي
العارة يركب المستجير فلو ان المستاجر ركب في رجوعه
هل يضمن ان اعطيت قال الفقيه ابو الليث لا يضمن استحسانا
وكذا في الدابة المستفارة اما لو حمل عليها شيئا ضمن ترك استاجر
سري ليحمل عليه البر الى البلد ففعل فوضع عليه في الرجوع الي
بيته فقبر بلع بلاذن فرض فمات ضمن لنفسه ولا اجر اذ اجر
والضمان لا يجتمعان قال صاحب جامع القصولين اقول علي
ما مر من العرف في جواز الركوب عند الرجوع ان كان الحمل
عليه في الرجوع مستعارا ايضا ينبغي ان لا يضمن بالحمل ايضا
انتهى وفيه ولو سلم الحمار فله به اجر ما سمي فقط ان لا اجر
للفا صلب ولو ارضى مالكه كان ضرا استاجره الي مكان معلوم
فاضرا في الطريق خصوصا فلم يلتفت فاخذه للمصوص وذهبوا
بالحمار فلو كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا
الجره واهم واموالهم يبرأ ولا يضمن للتضييع بخلاف الاول
المستاجر لا يملك ان يبعث الدابة الى السرح ولو فعل ضمن
وقيل لو جري العرف بالبعث فله ذلك والا فلا ص للمستاجر
ان يوجه ويبرأ ويورد والبعث الى السرح ايداع فيملكه
يقول الحنفية قوله والبعث الى السرح ايداع محل نظر اللهم
الا ان يراد به البعث مع شخصي در غير وجه استيجار ثوب
للمس ودابة للركوب وحمل ان بين اللابس والراكب
والحمل فان لم يبين فالاجارة فاسدة فان عم بان قال
علي ان تلبس او تركب من ثا او تحمل ما ثا والبس
واركب واحمل ما ثا لكن اذ اركب بنفسه او اركب احدا

ليس له ان يركب غيره لانه تعين مراد من الاصل فصار كانه
نصر على ركوبه ابتداء وان خصص بلبس وراكب وحمل
في الفرض لانه متعدد ~~فقط~~ لا يختلف بالاستعمل جمل التقييد
قاضي خان استاجرها للحمل ولم يبين الحمل فسدت الاجارة
فان لم ينتضها حتى حمل عليها شيئا او ركبها هوا وركب غيره
جازت ويصير كانه استاجرها لذلك فلو فعل بعده شيئا
بخالف الاول ضمن للعقب خلاصة استاجر ارضا للزراعة
ولم يبين ما يزرع او قدر ليطعم ولم يبين ما يطعم فسدت
الاجارة استاجرها الى مكان كذا فذهب الى مكان اخر فمات
او هلك فلا اجر عليه في استاجرها الى بلدة فان ارخله
فله ان ياتي بها الى منزله استجرها لذهب الى
مكان كذا فركبها في مصر في حواجه يكون مخالفا فلو هلك
من ركوبه ضمن استاجرها لركبها فاسكرها ولم يركب او استاجرها
لركبها خارج مصر الى مكان معلوم فاسكرها في مصر ضمن ولا
اجر ولو استاجرها لركبها في مصر يوما الى الليل فاسكرها
ولم يركب لم يضمن وعليه الاجر خلاصة استاجر ثوبا ليلبه
ويذهب الى مكان كذا فلم يذهب ولبسه في منزله فهو مخالف
ولا اجر قال الفقيه ابو الليث يجب الاجر هاهنا لانه خلاف
الي خير ولو هلك لم يضمن بخلاف الدابة ان الاجارة فيها
لا تحوز بلا بيان المكان وفي الثوب يحتاج الى بيان الوقت
قاضي خان استاجرها لشيء فلانا فحبسها من الغدوق
الى الظهر ثم بد الفلان ان لا يخرج فردها فلو كان حبسها
علي قدر العادة لا يضمن ولا اجر عليه ولو اكرس من العادة
ضمن ثم في الشيء انما تصح الاجارة لو عين موضعا والا فلا
تصح ان استاجرها من بلد الى بلد فاسكرها في بيته فهلك

فلو اسكرها قد ركبها كوالناس ليهوا بايامهم يبرأ ويجب
الاجر ولو اسكرها اكثر من ذلك ضمن في استاجرها
الى مكان ذاهبا وجائيا علي ان يرجع في يومه ورجع
في الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع ان خالف
فيه فيضمن ما تلف قاضي خان استاجرها لركبها اليوم بدرهم
فركبها غدا لا يجب شي وقيل علي قول س يلزم ردها كركب
دابة لسيرة فسخ فصار عليها سبعة فسخ كان عليه
الاجر المسمى للفسخ ونها زاد يكون غاصبا ولا اجر عليه
وان ارخصي المستجر صاحب الدابة بشيء كان افضل استاجرها
للمركوب الى الكوفة فيا وزعها قدر ما لا يباع فيه الناس
وركبها في تلك الزيادة او لا ثم ردها الى الكوفة ضمن ما لم
يردها الى منزل ربه فلو هلك في طريق الكوفة ضمن قيمتها
ولا يسقط شي من الاجرة في قول الامام اخرا وهو قولهما
وكان الامام يقول ولا ان اردها الى الكوفة بري ثم قال
لا بري بان التمتع والتعدي وكذا المستعير بخلاف الموضع وقال
بعضهم بري الكل عن الضمان بان التمتع والتعدي وقال بعضهم
ان استاجرها ذاهبا وجائيا يبرأ وكذا المستعير وان
استاجرها ذاهبا وجائيا لا يبرأ علي كل حال الا الموضع او
يقول الفقير وقد مر تفصيلهم يناسب هذه المسئلة في
اعارة الدواب نقلا عن الهداية والخلاصة وغيرها فليظفر
ثمة رد المستاجر وما يتعلق به من اسك المستاجر
بعد مضي المدة او تركه في دار غيره ضمن ان الرديج عليه ح
وكذا تركه في دار الغير تنصيح شي لو لم يرد لها بعد مضي المدة
ضمن يد ليس للمستاجر رده علي موجه ولا علي الموجه اخذه
ولو اسكره لم يضمن وليس هذا الكارئة فان استاجر في مكان

في المصراها وجائيا فعليه ان ياتي به الى ذلك المكان
 الذي قبضه فيه فلو اسكنه في بيته ضمن ولو قال الموصر
 اركب من هذا المكان وارجع الي بيتي فليس عليه رده الي
 بيت موصره عن رده المستاجر فلهلك في الطريق لم يضمن
 كودع ولو بلغه ان مالكه في بلد اخر فاقه اليه ضمن ان عليه
 الرد الي محل استاجره فيه في المستاجر لو رد الدابة مع
 اجني ضمن جن قال الامام كل مال له مؤنة كرجي اليه ففلي
 الموصر رده لا علي المستاجر وما لا حمل له كتاب ودية ففلي
 المستاجر رده خلاصه ركبها المستاجر في الرجوع فلهلك
 لا يضمن استخانا وكذا في دابة الاستفارة ولو حمل عليها
 شي ضمن ولو ساقها ليردها فلهلك لا يثني عليه بق لا يجب
 علي المستاجر رده بعد المدة بل عليه رفع اليد وحكي عن
 زجب عليه رده وهو احد قول الشافعي ولنا انه عقد
 يقصد به المنفعة بدل فلا يجب علي العاقد رده بعد رفع
 العقد اصله نكاح الامة ان اطلقت او تقول هذا عقد فيه
 عوض فاذا ارتفع العقد مؤنته علي مالكه اصل البيع ان اتقا يلا
 فلو سوا علي الرهن او ثوب القبة الربيع ذكر في انهما غمر
 ملين ص اجرقنا اودابة و فرغ المستاجر مؤنة الرد علي
 ربهما قاني استخرجت من معانيه وبه يفتي مالم يبين خلافه
 كف استاجر دابة او مال له مؤنة و شرط الرد علي المستاجر
 تفد الاجارة لانه شرط لا يقتضي العقد لان مؤنة الرد
 علي الموصر لا المستاجر وبه افي في ذكر طه انها لا تفد
 لان شرط الرد كزيادة في الاجر وبه افي صط وعلي هذا
 الخلاف لو شرط اعلاف الدواب علي المستاجر كذا كفت
 وفي ان استاجر قد لا يملكها علي حمار نفسه فترق

الحمار وانكسر القدر لو طبق الحمار حملها يبرأ والا ضمن قبل
 له ان كان رده علي الموصر فلو لم يضمن قال العامة ان المستاجر
 يحمل الي الموصر فلذا لم يضمن مؤنات الرد وفي ص مونة
 رد المستاجر والوديعة علي مالكها وفي الرهن قيل علي الرهن
 وقيل علي الرهن يقول الحقير الاول هو الصحيح لانه هو
 المذكور في فتاوي قاضي خان والخلاصة والله اعلم قال
 ومونة رد العارية والغصب علي المستعير والغاصب ومونة
 رد البيع فاسد ابعد الفسخ علي القابض ومونة رد البيع
 بعيب او بخيار روية او شرط علي الشري ولو تقا يلا
 البيع ففلي الباع رد مؤنة بيع له حمل ومونة الرد في الاجير
 المشترك كقصار وصباغ وشاح علي الاجير ان الرد نقض
 القبض فيجب علي من له منفعة القبض وهي هناك للاجير
 ان له العين وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير
 من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما اجرقنا اودابة فان
 الرد علي المالك ان له العين وللمستاجر المنفعة وذكر في ضمان
 النسخ ان مؤنة الرد علي الاجير المشترك ام لا فيه اختلاف
 فلو شرطت علي المالك فانها عليه خالف في طريق او
 في رفيق في استاجر حماريا او حمالا يحمل عليه طعنا في
 طريق كذا فلك طريقا اخر يملكه الناس فهلك المتاع
 ذكر رب انه لا يضمن قالوا هذا لو تقارب الطريقان اما
 لو تقاربا فاشا في طول او قصر وسهولة وصعوبة يضمن
 عدة لو اتحدوا في السلوك ولكن احدهما ابعد بحيث يتفاوت
 ضمن خلاصه عين الموصر طريقا فلك المستاجر طريقا اخر
 لو يملكه الناس لا يضمن فان بلغه فله الاجر وفي الفتاوي زاد
 علي هذا قال اذا استويا الطريقان في السلوك لا يضمن

ولو احدها اجد بحيث يتفاوت الناس طولاً وعرضاً وسهولة
وصعوبة ضمن وان حمل في العجز ضمن وان كان سلكه الناس
وان ابلغ يجب الاجر في العجز وغيره ذلك عين الموصر طريقاً
على استاجر فلك طريقاً اضرباً وبيعاً في الامر يرا لالو
لم يكن امياً ويجب الاجر لو سلم ولو عين الرفقة فذهب بلا
رفيق لو كان الطريق مخوفاً لا سلكه الناس الا برفقة ضمن
لا لو سلكوا بلا رفقة ولا خوف وياقي شئ منه في ما يبل
ضمن الحمل من موصر قال مستاجر ارجع مع المهر فرج مع
غير اخر لم يضمن ان لم يعين غير او هذا يشير الى انه لو عين
رفقة فذهب برفقة اخرى ينبغي ان يضمن يقول الفقير في
اطلاقه نظر اذ الظاهر ان لا يضمن فيما اذا كانت الرفقة الثانية
اكثر من الاولى لكون المخالفة الى خير والله اعلم ثم اجروا استاجر
رجلاً ليذهب معه وقال له ارجع مع المير فبلغوا المقصد ورجع
المير وتخلف الاجير واستعمل الحمار اياماً في عمل نفسه ثم رجع
مع غير اخر فاعبر على الحمار ضمن الاجير اذ خالف حين استعمله
والاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عيذاً امام ولو لم يستعمله يبرأ
ان قال مع المير مطلقاً وقد فعل في رفع حمل الى مكان لم يحمله
الي مكان كذا وشرط ان يبرأ بلا فضا عت الدابة مع
الحمل بلا تضيق يبرأ عند الامام لا عند غيرها خالف في حمل
او في ركوب ز استاجره للمحمل فله ان يركبه ولو لم يركوب
ليس له ان يحمل عليه ولو حمل لا يستحق الاجر ويضمن بهلاكه
لان اسم الحمل يطلق على الركوب يقال حمل فلان على رابته
او اركبه واسم الركوب لا يطلق على الحمل فلا يقال ركب
فلان رابته اذا حمل عليها استاجر لحمل عليها عشرة
مخاتيم بر فحمل احد عشر قلعة به بعد ما بلغ المقصد فعليه

تمام الاجر وضمن جزاً من احد عشر جزاً من قيمة الدابة وناوليل
المسئلة بوجهين احدهما ان يطبق الزيادة ويسير مع الحمل
اما ان لم يطبق ضمن كل القيمة والثاني ان يحمل احد عشر مخوماً
رفعة واحدة فلو حمل عشرة ثم واحدة وهلك ضمن كلها لو حمل
الحادي عشر على مكان حمل عليه عشرة اما لو حمل في مكان
اخر جئناك بفراك برا او بجند ضمن قدر الزيادة بخلاف
مالوا استاجر ثوراً يطحن به عشرة مخاتيم بر فطحن احد عشر
فتلف او ليكر ب بر جريباً فكر ب جريباً ونصفاً فهلك ضمن
كل القيمة اذ الطحن يكون شيئاً فشيئاً فطحن عشرة انتهى المقصد
فهو في الزيادة مخالف من كل وجه فضمن كلها واما الحمل فيكون
رفعة واحدة وبعض الحمل ما دون فيه فلا يضمن بقدره خلاصة
استاجرها لحمل عليها عشرة مخاتيم بر فزاد ضمن قدر ما زاد
ولو يطحن عليها عشرة فطحن احد عشر فهلك ضمن كل قيمتها
ثم استاجر ابلاً على ان يحمل كل بعير مائة رطل فحمل مائة
وضمن ثم اتي الحمار بابل فاضره المستاجر ان ليس في كل
حمل الا مائة رطل فحمل الحمار الى المقصد وهلك بعض ابله
يبرأ المستاجر اذ الحمار هو الذي حمل فيقال له ينبغي ان تزن
اولاً قاضي خان استاجر بعيراً للحمل فحمل البعير في العرف
هو الواسق وهو مائتان واربعون مثلاً خلاصة وحمل الحمار
مائة وضمن من الكل في الاصل قاضي خان استاجرها
لحمل عليها شيئاً سماه فحمل غيره فهو على وجه الاول ان
يوافق جناً ويخالف جناً كما لو استاجرها لحمل عشرة مخاتيم
من هذا البر فحمل برا اخر قدره لا يضمن الثاني ان يخالف جنساً
نحو ان يسمي حمل عشرة اقفرة برا فحمل قدرها شعيراً ضمن قياً سا

لا استحيانا ان المعتبر هو الضرر ولا ضررها ان مثل ذلك من
الشعر اخف على الدابة فان سكت يجب اجر سماه اذا لم يحالفه وان
هلك من ذلك ضمن وسقط الاجر ولو سمي حمل عشرة اقفة
شعر فحمل قدرها برأى من اذا البرأ شد وانقل من الشعر ولو
سمي وزنا معلوما من بر فحمل مثل وزنه شعرا وهلك ضمن
يقول الحقير في المسئلة الاخرة خلاف باقي تفصيله بعد نحو
ثانية اسطر قال ولو سمي حمل شعر فحمل في احد الجوانبين
شعرا وفي الاخر بر فهلك ضمن نصف قيمة الدابة وعليه
نصف الاجرة ان وافق في نصف وطالف في نصف الثالث
ان يخالف الي ما هو اضر بالدابة بان سمي حمل بر فحمل جدا
او اجرا او خطبا او طينا او قطنيا مثل وزن البر فهلك ضمن فان
سكت ضمن الاجر ولو سمي عشرة نحائيم بر فحمل خمسة عشر
وجاها سليمة فهلك قبل ردها الي ربها ان علم انها تطيق
ذلك فعليه ثلث القيمة وتام الاجر وان لم يعلم فتام القيمة
بلا اجرا استاجرها ليجعل عليها محلا فحمل زائلة ضمن ان هي
اضر بالدابة من المحمل فيصير كالواستاجرها ليركب فحمل عليها
ان استاجر ليجعل عليها كبر فحمل كبر شعر ميرالانه اخف
في الف صورة لا معنى ولو حمل شعر مثل البر وزننا ضمن اذا الشعر
بمثل وزن البر يكون اكثر كيلا فياخذ من ظهرها اكثر مما ياخذ
من البر فيكون خلافا صورة ومعنى شيخ استجارها ليجعل عليها
كذا منا من بر فحمل مثل وزنه شعرا او سما او رزا ضمن
ثم لا يضمن استحيانا ان ضرر الشعر بضرر البر عند استوائهما
وزنا فدخل تحت الازن وبه انني ضمن يقول الحقير قال في
النهاية هذا اصح لان ضرر الشعر في حق الدابة اخف من
ضرر البر عند استوائهما وزنا لانه ياخذ من ظهر الدابة

الركن ما ياخذ البر فيكون اخف عليها بالانسياط صح استاجرها
ليجعل عليها عشرة اقفة شعر فحمل مثله برأى من اذا البر مثل
كيل الشعر انقل على الدابة من الشعر في الف صورة ومعنى
ولو حمل وزن الشعر برأى قال صاحب جامع الفصولين
اقول ينبغي ان يكون فيه روايتان لان خمسة اقفة برأى وزنا
من بر وزن عشرة اقفة من شعر فاذا ضمن من الاقل وزنا
ان كان فيه روايتان فلا يضمن في الاكثر وزنا ولا يكون
فيه روايتان اول ولو استاجرها ليجعل بر او شعرا بوزن
معلوم فحمل عليها لينا او حديد امثل وزنه ضمن اذا الحديد واللين
ارق لظهر الدابة وكذا لو حمل تينا او حطبا او قطنيا مثل ذلك
الوزن لانها تاخذ ظهرها من غير موضع المحمل فيكون اشق على
الدابة ولم يذكر ما لو حمل عليها من حطب او نحوه اقل وزنا
من بر سمي وينبغي ان يضمن لو تغاوت قليلا ولو كثيرا بان شرط
من البر مثل مائة من و حمل من الحطب او نحوه خمسين فلو قيل
يرى لا يبعد قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يعتبر
الضرر كما في الشعر والله اعلم ولو استاجرها ليجعل عليها تينا
او قطنيا او حديدا او حطبا فحمل بمثل وزنه بر او شعرا يبرأ ان
ضررها دون ضرر هذه الاشياء استاجرها ليركبها فاراد فاضر
لو سكت يجب كل الاجر ونصف القيمة ونحو المالك ضمن الاجر
او اراد بغير استاجر الاستعير اخ استاجر ليركب بنفسه
فلم يركب واركب غيره فلم يسقط الاجر وضمن لو هلك اذ ركوب
غيره لم يدخل تحت العقد لتفاوت الناس فيه ولو ركب بنفسه
واراد بغيره فهلك بعد بلوغ المقصد يجب نصف القيمة وكل
الاجر كان الرديف خفيفا او ثقيل وهذا الوجهان الدابة تطيق
مثلها والا ضمن كل قيمتها ولو تطيق مثلها ذكر انه يضمن نصفها

وقيل يضمن قدر مازاد وقال محمد هذا الوارد يفي كبيرا أو صغيرا
يضمنه عليها فهو كالحمل ولو حمل عليها مع نفسه شيئا آخر
ضمن قدر مازاد ولو هلك وليس معناه ان يكون الرجل
والحمل ليصرف الزيادة اذ الانسان لا يكون بالقبان وانما
معناه ان يرجع الى اهل البصر ان هذا الحمل كم يزيد على
ركوبه في الثقل وهذا هو لم يركب موضع الحمل فلو ركب
ضمن كل القيمة اذ ثقل الراكب وثقل الحمل اجتماعا في حمل واحد
فيكون ارفق لظهورها وهذا الواطأقت الحمل مع الركوب فلو
لم تطق تحب بكل القيمة في كل الاحوال خلاصة استأجرها
لحمل عليها انسانا باجر مسمى فحمل عليها انسانا ثقيلا فهلك
فلو كانت تطيق حملها لا يضمن وعليه الاجر استأجرها ولو كانت
لا تطيق ضمن استأجرها ليس فرسخا فرسخا استأجرها للركوب
فحمل عليها صبيا صغيرا ففترت به ضمن قيمتها اذ صبي غير متمك
علي الدابة كالحمل فلا يدخل تحت الركوب استأجرها ليجعل
عليها كذا افراز علي المسمى وسلم القصد فلما وضع جالها
سلمية فضاعت قبل ردها الى ربها ضمن من قيمتها قدر الزيادة
اذ غصب منها ذلك القدر فلا يرافيه الا بالرد وهذا الجاذر
ان من استأجرها من الكوفة الى البصرة ذهابا وجائيا فاوز
به البصرة ثم عار سلما الى الكوفة فعليه نصف اجر سماء عند
الامام وس اذ غصب فلا يبر الا بالرد قال وقد مر ان
من خالف ثم عار يجب كل الاجر اختلاف الموضع استأجره
قاضي خان استأجر شيئا ولم يتصدق بعد حتى اختلفا فقال
الاستأجر الاجر خمسة دراهم وقال الموضع عشرة بيخا فان
واي لكل لزم ويبدأ بيمين المستأجر فاذا خالف الفاضل

العقد واي برهن يقبل وان برهنا يقضي بيته الوصر لا منه
يثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في مدة او مسافة الا انه يبدأ
فيهما بيمين الوصر واي برهن يقبل ولو برهنا يقضي بيته
الاستأجر ولو قال المستأجر اجرتني شهرين بمسرة دراهم
وقال الاجر لابل شهرا واحدا بمسرة دراهم فايهما برهن
يقبل ولو برهنا تقبل بيته المستأجر ولو اختلفا في اجرو مدة
جميعا او في اجر مسافة جميعا يتخالفان واذا خالفنا نفسه
الاجارة واي برهن يقبل ولو برهنا يقضي بهما جميعا يقضي
بزيادة بيته الوصر وبزيادة المدة او المسافة بيته المستأجر
واي يدي بالدعوى يخالف صاحبه اولا ولو اختلفا في هذه
الوجوه بعد مضي مدة الاجارة عند المستأجر او بعد ما وصل
المقصد فالقول للمستأجر بيمينه ولا يتخالفان اجماعا ولو اختلفا
في الاجر بعد مضي بعض المدة او بعض ما سار بعض الطريق يتخالفان
واذا اختلفا تنسخ الاجارة فيما بقي والقول للمستأجر في حصته
المأجور ركب دابة رجل الى الكوفة ثم قال امرتنيها وقال رباها
اجر تكملها بكذا فالقول للراكب ولو ركب دابة رجل الى الكوفة
وقال رباها بل اجرتها الى الجبالة الى اطراف البيوت بكذا
فان سلمت الدابة فالقول للراكب ولا يلزم شيئا وان
هلكت فالقول لربها ويضمن الراكب قيمتها خلاصة استأجر
رجلا لينذهب بكتابه الى فلان فقال ذهبت به وقال المستأجر
ما ذهبت فان برهن الرجل انه رفع الكتاب اليه او برهن
انه لم يجده يجب الاجر اكثري ابدا الى بلد فاختلفا في وقت
الخروج فالأمر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق
اذ لم يكن متفاوتين ولو اختلفا اصعب فلا بد من البيان
هنا ان المكاري وفي وقت لما اراد المكاري ان يضع الزق

عليها اخذ اذ لم يكن من جانب ورمي بالعدل الاخر فا شق
العدل من رمية ضمن ما تلف يصنع خلاصه ضمن الرق وما
خرج منه قص شرط على الكاري ان يسر ليل والمالك مع
سيران ليل فضاغت يحملها فالكاري لوضع برك
المفظ ضمن وفاقا ولو ضاغت بلا صبح يبرأ عند الامام خلافا
لما كنت مكانا استقبله المصوح فطره الحمل وذهب بالدابة
لو عجز عن تخليص الحمل منهم وعلم انه لو حمل اخذ للمصوح الحمل
والهمار يبرأ ان لم يترك المفظ قادرا خلاصه استاجرها
لحمل معلوم فاقترابها فمضت فقط الحمل ففسد ورب
المتاع يثني معها ضمن الكاري استاجرها ليحمل متاعا فحمل
وركب هو والكاري لم يضمن الكاري وكذا لو كانا يقولان
او سرقا منها ولو انقطع حمل فقط الحمل ضمن الكاري اجماعا
لا لو اصابه الشئ او المظرف ففسد الحمل او سرق الحمل من
ظهرها لا يضمن عند الامام وعندها يضمن ولو حمل عليها
عبد افترقا ربهما فمضت ففقط العبد لا يضمن لان العبد
في يد نفسه بخلاف المتاع وكذا لو حمل عليها رب المتاع متاعه
او ركها فاقتراب الدابة فمضت ففقط الرجل او فسد
المتاع لم يضمن رب الدابة ولو كان العبد لا يستلذ ضمن
كما في حمل المتاع والبهيمة اذا هلكت بسوقه وفي فتاوي ابي
الليث الجبال ان انزل في الغارة وتهياله الانتقال فلم ينتقل
حتى فسد المتاع بطر او سرقة فهو ضمان تاويله ان كان
السرقة والطريقا اجابة الاستعانة ووجوب الضمان فيها
على المستاجر ان استاجر ثوبا ليليه ووضع في بيته حتى
مضي اليوم يجب الاجر ولا يضمن لو هلك بخلاف الدابة
كامر ولو ضاع الثوب منه في اليوم فلا اجر ان الضياء ضم

من الانتفاع فكما نه غصب ولو سرق لا يضمن ولو تخلف قبله
لا يضمن ولو وصل الهلاك بخباية يده امرأة استاجرت
حليا يوما الى الليل لتلبس فلبسته اكثر من يوم وليته فلهي
مناصبة قالوا هذا لو صبته بعد الطلب او صبته مستعجلة
لا لو صبته للمفظ قبل الطلب ان العين بقي امانة فلا يضمن
الا بالاستئصال او بيع بعد طلب كود يمينه بخلاف مستعجل مسك
العارية بعد المدة ضمن بوجود طلب حكم اذا وجب عليه الرد
ببني المدة بخلاف الاجارة والفاضل بين اساك المفظ
وامساك الاستئصال انه لو امساك في موضع يملك بالاستئصال
فهو استئصال ولو امساك في موضع لا يملك فيه بالاستئصال فهو
حفظ يده استاجر ثوبا ليليه يوما الى الليل فالبس غيره
ضمن ولو سلم سقط الاجر ولو تركه في بيته الى الليل لزم الاجر
لتمكن من الانتفاع في زمان اصناف اليه العقدة فقط ولو ثوبا
ليليه ويذهب الى موضعه كذا فلبسه في بيته ولم يذهب قال
طحاوي سقط الاجر لانه محال الغرض وقال ثابث يجب الاجر لانه
مقابل باللبس لا بالذهاب بخلاف استيجار دابة ليركها الي
مكان كذا فركها في المصرو لم يذهب فلا اجر والفرق ان بيان
مكان الركوب شرط لصحة اجارتها ان الركوب مختلف باختلاف
المكان خسونة وسهولة وفي الثوب لا يشترط الا بيان الوقت
اذ اللبس قد يكون في بعض الاوقات اضر كذا قال ثابث وعلي
هذا لو استاجر ثوبا ليليه ويذهب الى وليته فلان فذهب اليه
موضع اضر ينبغي ان يجب الاجر ولا يضمن استاجرت ثوبا لتلبس
في المصرو في وقت به من المصرو وبوزان وقت هل يضمن سرقة سائل
العارية من ثوبا لو استقر ثوبا ودابة في المصرو فاستولت في المصرو
لم يضمن به من المصرو فلو استولت ضمن والضمن في الدابة لا الثوب

اجارة العقار ووجوب الضمان فيها على المستاجر ان استاجر
بيتا ولم يسم ما يريد جازوله ان يسكن ويسكن غيره ان لا
تفاوت في السكنى وله وضع متاع فيه وله ربط دوابه لو فيه
موضع معد لربط الدواب والا فليس له ذلك وله ان يعمل
فيه ما يبدله مما لا يضر بالبناء كوضوء وغسل ثوب واما ما يضر
فيه كرمي وحدادة وقصارة فلا الا برضا المالك قبل المراد رضي
ما وراية لا رعا اليد وقيل بينه عن الكل وقيل لو ضرر رضي
اليد بالبناء بين والا فلا وبه يعني وكسر الحطب قيل بين مطلقا
وبين كسر خارج الدار لانه يورهن البناء المجانية وقيل لا بين
عن المعتاد لانه من السكن فلو اقم غوصا راد حدار او عمل
فيه بنفسه ضمن لو حفر بلا ان لتعديه ان الحفر تصرف في الرقبة
وهو عليك تصرف المنفعة ولو استاجر حانوتا من رجل وحانوتا
من اخر فنقب احدهما الى الاخر مرتفق بذلك ضمن ما افسد من
الحائط وضمن اجر الحانوتين بتمام ربط المستاجر رابته
علي باب المستاجر ففرضت انسانا او هدمت حائطه لم
يضمن اذا ربطها على الباب من مرافق الدار ولو فعله المالك
ضمن الا ان افعل باذن المستاجر ولو عارية والسئلة مجالها
لا يضمن اذ بعد الاعارة ايبقي للمعير فعل ذلك باذن المالك
اولا لانه انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يتغير هيئة الباقي
الي نقصان بخلاف الحفر لانه تصرف في الرقبة وبخلاف البناء
لانه لا يوجب تغيير الباقي الي نقصان فلو وضع المستاجر في
نصيب النور شيئا لا يضره الناس من ترك الاحتياط في
وضعه او اوقد نار لا يوقد مثله في النور ضمن لانه فعل
ضمان الاجير المشترك واجير الخاص واجيرهم ايضا رر رر رر
الاجير نوعان اجير مشترك وهو من لا يعمل لواحد كخياط وصباغ

وغوها او يعمل له عملا غير موقت فلوا استاجر رجلا وحده كخياط
او غوها في بية غير مقيد بوقت يوم او يومين كان اجير مشترك
وان لم يعمل لغيره او عملا موقتا بلا تخصيص كالوا استاجر لرعي
غنمه سهر الكذا فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا ترجع غنم غيري
فحينئذ يصير اجير خاصا ولا يستحق الاجر الا بعمله والثاني اجير خاص
وسمي اجير وحده ايضا وهو من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص
وفوائد هذه القيود عرفت مما ذكرنا انما هو يستحق الاجر
نفسه وان لم يعمل كاجير شخص لمدة ورعي غنمه يقول
الحقير قوله وسمي اجير وجه ايضا محل نظره لانه سياتي في ضمان
الرعي نقلا عن ان الاجير الخاص قد يكون لواحد وقد يكون
لاثنتين وثلاثة انتهى فبين الاجير الخاص والاجير الواحد مجموع
وخصوص مطلق اللهم الا ان يسمي الاجير الخاص اجير وجه بناء
على الاكثر والغالب والله اعلم صرح الاجير الخاص لا يضمن ما هلك
في يده بلا صنعه او هلك من عمله الماذون فيه اجماعا ولا ينتقص
شئ من اجره والاجير المشترك ضمن ما جت بداه اجماعا وكذا
ما هلك في يده بلا صنعه وعندها لو امكن الخرز عنه والا فلا
قال الامام وزفر والحسن لا يضمن وهو القياس سواء هلك
بما يمكن الخرز عنه كسرقة وغصب او لا يمكن كرق غائب وغارة
غالية وقيل قول الامام قول علي رضي الله عنه وقولهما قول عمر
رضي الله عنه ولا دخل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الغنوي
بالصلح على النصف جزاء عملا بالقولين وقيل يعني بقول الامام
وقيل قول الامام قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين
وقول سوسوم قول عمر وعلي وبه يعني اهتما بالقول عمر رضي
الله عنه وصيانة لاموال الناس خلاصه وفي الاصل الاجير المشترك
لا يضمن ما هلك عنده بغير فعله عند الامام كلاجير الخاص

وهو مذهب عطا وطاوس ومجاهد وعند س وم يضمن صيانة
لا سوال الناس وهذا مذهب عمر وعلي وبعض العلماء اخذوا
بقولهما احتسابا لقول عمر وعلي وبعضهم افتوا بالصالح عملا
بالقولين منهم شمس الامة الاوزجدي واية فرغانة علي
هذا قال استاذي شيخ الاسلام عز الدين الكندي سمرقند
كان يعني بجواز الصلح واية سمرقند على هذا والشيخ الامام
الاستاذ ظهير الدين كان يعني بقول الامام فقلت له يوما من
قال بالصلح فلو امتنع الخصم هل يجبر قال لا قال وكنت زمانا
افتي بالصلح فرجعت لهذا والقاضي الامام يعني بقول الامام
قال ونحن نفي به قاضي خان قال الفقيه ابو الليث الفقيه
ابو جعفر كان يميل في الاجير المشترك الي قولهما ويأخذ بقول
الامام والفتوي على قول الامام ولو منع الشرايع
بالاجرة اختلف فيه العلماء فلو اصطالحا على شي كان حنا يقول
الحقير وفي الاصلح نفعنا عن التبيين ويقول س وم يعني
اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم وفيه
ايضا نفعنا عن الثانية والمحيط ان الفتوي على قولهما سواء
شرط الضمان عليه او لم يشترط ثم يقول الحقير وهو الذي
اختاره صاحب الوقاية فصطلو كان الاجير مصلحا يبري ولو
بخلافه ضمن ولو استورا يوم مصلح ثم عندها ضمه مقصورا
ودفع اجرة او ضمنه غير مقصور ولا اجر ولو هلك بفعله بان
تخرق بدقه او عصه ضمن عند ائمتنا الثلاثة بخلاف بزاغ و
فصاد وحجام محيط لو هلك المال في يد الاجير المشترك با سر
يكن التمر زعمه لا يقضي القاضي وان طلبوا القضاء بل يامرهم
بالصلح يد الخاسر والدلال ويتم بان اجير مشترك يقول الحقير
قوله يتم بان اسم فارسي مركب من كلمتين فارسيين الاولى لفظ

يتم علي وزن جيم وهو اسم الخان والسوق مطلقا وهو المسمى
بالفارسية بزاستان الثانية لفظ بان بفتح الباء ومد الالف
الساكنة ومعناه صاحب جفت لوسط الضمان علي اجير مشترك
قتل ضمن وفاقا وقيل الشرط وعدمه سواء ان شرط الضمان
علي الامين باطل ان يخالف قضية الشرع قال ت وبه ناخذ
قال ضد عليه فتوانا والصلح الذي لعله اثر لوجس العين
للاجير هل يضمن سياقي في اخر هذا الفصل في بحث مستقل
مختصا فليظهر هناك يد الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي
وعلي هذا تليد جميع الصنائع واجبرهم لم يضمنوا الا بالتعدي فان
لم يتعدوا ضمن الاستان ولا يرجع عليهم لانهم اجير خاص في حق
استاذهم وبعض سائل تليد الاجير ياتي في ضمان القصار
قوي الاجير لو خالف ثم عاد الي الوفاق لا يبرأ عند الامام في قوله
الاخير وفي قوله الاول يبرأ وهو قول س وم ن الاجير لو خالف
ثم وافق يبرأ عند الامام كمتاجر وقد مر يقول الحقير الظاهر
ان كلمة لا سقطت من قوله يبرأ ان الذي مر عن الامام انه لا يبرأ
الدهم الا انه اختار قول الامام الاول والله اعلم ضمان الراعي
وخوّه كالبقر صرح ذكر محمد استاجرته لراعي غنمي منذ سنة
كل شهر بكذا يصير اجيرا مشتركا الا ان اصرح بما هو حكم اجير واحد
بان قال علي ان لا ترعي معها غنم غيري فيصير اجير واحد ولو اورد
العقد علي المدة اولا بان قال استاجرته لراعي غنمي بكذا الراعي
غنمي كان اجير واحد الا ان يصرح بما هو حكم المشترك بان قال
علي ان يرعي معها غنم غيري فيصير مشتركا ويتغير الكلام باخره
وكذا حكم ما هو في معنى الراعي راع هو اجير واحد فبات الغنم
كلها لا ينقص اجرة ولو ضرب شاة ففقا عينها او كسر رجلها
ضمن ان اختلف ان الضرب لم يدخل في الاجارة وانما دخل

فيها الرعي وهو تحقق بلا ضرب بصياح وضع بيد اذ الغنم ساق
كذلك فاذا ضرب بخشبة ضمن لا يهلك بيئتي في السقي والرعي
لدخولهما تحت العقد واجير الواحد لا يضمن مالم يخالف ولو مشترك
ومات منه لا يضمن وفاقا اذ الموت حلف انفع مما لا يمكن
التحرز عنه وهذا لو ثبت الموت بينة او بتصادقهما والا صدق
الرعي عند الامام لانه امين كدفع وعندها يصدق رب
الغنم قاضي خان ضرب شاة ففقا عينها او كسر رجلها في الاصل
انه يضمن قال شاة هذا في قياس قول الامام اما على
قياس قولهما لو ضربها ضربا معتادا ينبغي ان لا يضمن وقال
بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرب في الغنم اجماعا لانها شاة
بصياح وضع بيد فلو ضربها بخشبة ضمن اجماعا صحت ثم الشريك
لوساق المواشي فهلك منها من سبابة بان صدق جلد
او محلا رفعا فتردي منه يبري عند الامام اذ لم يتعد وضمن
عندها لا مكان التحرز بان لا ياتي ذلك المحل او يحفظ عن
صمود الجبل وكذا لو اكل منها سبع او اورد هانرا يسبقها
ففرق منها شاة ضمن عندها لا عند الامام ولو ساقها اليها
ليضي ففرقت ضمن وفاقا وكذا لو هلكت سبابة بان تتجلى
عليها ففترت وانكسرت رجلها ضمن وفاقا بقار ساق البقر
فتناطحت فقتل بعضها بعضا او وطئ بعضها بعضا في سوقه
او استعملها ففترت بقره منها وكسرت رجلها او ساقها في الماء
لتشرب ففرقت ضمن ولو مشترك لا خلاصا وكذا لو كانت
البقر لقوم شي وهو اجير وجد لهم ضمن ما تلف من سبابة
اذا ساق رابة ووطئت والسابق يضمن لو حدث هذه
العوارض من سوقه لو مشترك ضمن على كل حال اذ هذه جناية
من يده ولو خلاصا والاعنام لو احدى لا يضمن ولو لاشين او ثلاثة

ضمن

ضمن كرجلين او ثلاثة استاجردا وراعيها لرمي
لغنمهم وقد فرق في الاجير الخاص بين ان يكون لواحد وبين
ان يكون لغير واحد يحفظ هذا جدا بين الرعي مشترك فهلك
غيره او سبع او سقط من علو ونحوه فقال ربها شرطت عليك
ان ترعي في مكان كذا وذلك غير راعي فيه وقال الراعي شرطت
علي فيارعت فيه صدق المالك اجماعا فيضمن الراعي اذ لا بد ان
يستفاد من جهة المالك والبينة بين الراعي حتى لا يضمن عند
الامام اذ هو المدعي اذ ثبت ما ليس ثابت وكذا لو خلاصا
واختلفا على ما مر صدق المالك فتصط راع خالف في المكان
ضمن ولا اجر ولو سلمت فله الاجر استخانا لو شرط
على الراعي ضمان ما تلف بفعله صح ولا يفيد العقد اذ العقد
يقتضيه يقول الحقير هذا مخالف لما مر قبل صحيفته من قوله عليه
فتوانا في حق ما ذكر هناك نقلا عن جف ان هذا الشرط باطل
عند الاكثر اذ شرط الضمان على الامين يخالف قضية الشرع
لو خلط الراعي الغنم بعضها ببعض يبر الوقد رعي التمييز
ويصدق في تعيين الدواب انها الفلان ولو لم يكن التمييز ضمن
فمنها يوم الخلط ويصدق في عقد الرعية ولو دفع غنما الي غير
مالكها فاستهلكها الاخذ واقربه الراعي ضمن الراعي لا الاخذ ولا
يصدق الراعي في حق الاخذ ولو اقر الراعي وقت الدفع انها
للاخذ نذت بقره من الباقورة ولم يتبعها الراعي كيلا يضيع
الباقورة يبر اجماعا لو خلاصا وضمن لو مشترك عند الامام
اذا الامين انما يضمن بترك الحفظ ولو ترك بعد لا يضمن كدفع
وربقة الي الاضي عند الحريق اذ لا يضمن ولو ترك الحفظ اذ
تركه بعد رولها لانه تركه بعد يمكن التحرز عنه قال زوراب
في بعض النسخ لا يضمن فيما نذت لو لم يجبر من يبعث ليردها

او غير ربهما وكذا لو تفرقتا فرفا لم يقدر علي اتباع الكل فاتبع
 البعض وترك البعض يرا عند الامام لا عندهما المامرا فاما دليل
 الطرفين جميع الفتاوي دفع الي الاجير المشترك ثور للمري فقال
 الراعي لا اري اين ذهب الثور فهذا القرار بالضيغ في زماننا
 عدة بقار فزية لها مري ملتف باشوار لا يمكن النظر الي
 كل بقرة فصاعت بقرة يبرا ولو سرت علي فطرة فدخلت رجلها
 في ثقبها فاكسرت او دخل في ما عميق والبقار لا يعلم ولو سيقها
 ضمن لو امكنه سوقها رغم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم
 يجدها ربهما فوجد ها بعد ايام قد نفقت في نهر قالوا لو كان عارهم
 ان ياتي البقار بالبقار الي البقرة ولم يكلفوه بان يدخل كل بقرة
 في منزل ربهما صدق البقار بيمينه في ان جابها الي القرية خلاصة
 ولو ابي ان يخلص ضمن قاضي خان وكذا لو ارسل كل بقرة في سكة
 ربهما فصاعت قبل ان تصل الي ربهما لا ضمن ان ليس عليه ارجاها
 في منزل ربهما عرفا والمعروف كالشرط وطمي بقار شرط مع اصحاب
 البقور الي ان ادخلتها الي القرية الي موضع كذا فانا مري منها
 جاز الشرط فلو بحث بقرة رجل الي ذلك المكان ولم يسمع ذلك
 الرجل الشرط المذكور لم يبر البقار حتي يرد عليه فلو سمع الشرط
 غدا عليه استخانا فقصط بحث بقرة ح رجل الي بقار فقال ردها
 الي ربهما فاني لا اقبلها فذهب بها فهدكت ضمن البقار لانه لما جا
 بها الي البقار انتهى الاسرف صار البقار مودعا فليس له ان
 يورع قال صاحب جامع النصولين اقول فيه نظر وينبغي ان لا ضمن
 ان لم يقبل فلم يصير مودعا ويؤيده ما مر فيها ضمن به المورع فيما
 نقل عن من انه لو وضع ثوبا عند رجل وقال هو وديعة عندك
 ودان الرجل لا اقبل وقد سرت هذه المسئلة في مسائل الحاشية
 علي الدواب من هذا الفصل وكتب هناك جوابا يمكن رفعه

به يقول الحقير لقد اجبت عن هذا السؤال في ضمان المورع
 بتوجيه مفيد مقترنا بذكرنا سيد فليظن هناك ذراع
 وحده ما ركه بقرة لغيره فطرد ها قدر ما تخرج من ماله يبرا
 ولو ساقها بعد ذلك ضمن اهل القرية يرمون روا بهم
 بالنوبة فصاعت بقرة في نوبة احدهم قيل ضمن عند من يضمن
 الاجير المشترك وقيل يبري وفاقا الا لو جعل اجيرا كان مبالاة
 منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز فكان معينا لاجيرا والمعين
 لا يضمن وللراعي ان يبر المواشي بعلامه او اجيره او ولده
 الكبير ان ذي في عياله اذ الرمن الحفظ وله الحفظ بيدين في عياله
 كورع فلو هلك في يده حالة الرر فلوراعيا مشترك يبرا عند
 الامام مطلقا وعندها يضمن لو سكن التمر عنه كالورع بنفسه
 ولو ضا صاير امطلقا كرده بنفسه وشرط كون الراد كبير يقدر
 علي الحفظ والا يكون تضييعا والاجير يضمن بالتضييع وفاقا وشرط
 كونه في عياله والا فهو كاجني وذكر الطواوسي للشرك ان يبر
 مع من ليس في عياله لا الخافين وقال الحاكم مروي ليس لهما ذلك
 يد بعت بيد اجيره وولد الذي ليس في عياله قال الطواوسي
 لو كان مشترك ضمن لخواصا وقال مروي ضمنا شني قال
 الطواوسي ضمن لخواصا لا لوم مشترك قال صاحب جامع النصولين
 اقول الاول اقرب ان الخاص يده كيد المالك حتي لا يضمن
 ما تلف بفعله بل لا تعد بخلاف الشرك يقول الحقير بل الثاني
 اقرب ان المشترك مشمول بخدمة ساير الشرك فلم يفرع
 للرديف فبعد في رده مع عياله فلم يكن متعديا واما
 الخاص فلا شغل له سوى خدمة مستاجره فبرده مع من في
 عياله مع ان كان رده بنفسه صار مضيقا او مقصرا فينبغي ان
 يضمن الخاص لا المشترك والله اعلم فسط بقار ترك

الباقورة بيد اجنبي ليحفظها فلو تركها قليلا كبول او اكل او وهو
 او نحوها يبرأ اذ هذا القدر عفو يقول الحقير الباقورة اسم
 جمع للبقر كذا في القاموس قد ماله بان ماله راماند
 يكس وكرك كوساله راخورد يبر الوتر كيد من في عياله
 والاضمن فثمن ماله بان ماله راصلح مانه ورجا فرفث
 وزن را فرستا ووزن نگاه راستنا شتاه نگاه كار مي
 غايب شد وتمد اندكجه وقت ضايع شد ضمن جميع الفتاوي
 بقا رترك البقر ترعي فضاء اختلف المشايخ فيه وينبغي بانه
 لا يضمن في راع نام مضطجعا همن ولو جالس فلو غاب
 عن بصره ضمن والا فلا كذا في وقال قد ذكرنا في الوردية فرقا
 بين مضطجعي وجالس في غير السفر وسويابيهما في السفر فقلنا
 برامطلقا فلهنا كذلك في بقا رغب عن الباقورة فوقيت
 في زرع فاقدمه يبرالا اذ ارسلها في الزرع او اخرجهما
 من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع
 او اتلفت مال انسان في سنها ضمن البقار فنسب لراع
 وبقا راعا فحل علي انثى ولو فعل ضمن ما هلك فيه لو نرعي
 فحل بلا انشرايه يبراعند الامام ز راع خالف هلاك شاة
 فذبحها ضمن اذ الذبح ليس من عمل الرعي فلا يدخل تحت
 العقود وقال البخيون هذا لو رعي حياتها او ملكا اما لو
 تبين موتها يبرأ اذ الامر بالرعي امر بالحفظ والحفظ الممكن
 حال تبين الموت هو الذبح فيصير ما موراه وقت ولو لم
 يبرج حياتها ضمن الاجنبي لا الراعي والبقار قال ثابرا
 الاجنبي ايضا لان دلالة في هذه الحالة وهو الصحيح وكذا
 البعير اذ الذبح في مثل هذه الحالة لا صلاح اللحم فاضي خان
 راع خاف هلاك شاة فذبحها في الرصل يضمن قيمتها

يوم الذبح وفي النوازل لا يضمن استخانا والمختار للمفتوي
 انه يضمن ولا يضمن في الاولى وقت ولا يذبح حمار وبغل اذ
 الذبح لا يصلح لحمها وكذا الفرس عند الامام اذ الصحيح من
 مذهبه ان لحم الفرس مكروه تحريم الجمل من ذك ومرضه
 في الجنابة علي الدواب من هذا الفصل ولو شرط علي الراعي
 ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبح فذلك ينبغي ان يبرأ اذ في هذا
 شرط الضمان فيما مات صغارا ثم وثقة لا يضمن وشرط الضمان
 علي الاسباب باطل كذا في وقال عماد الدين في فصوله وعندي
 انه يصح هذا الشرط لما مر ان ذبح مثله من الحفظ وكان شرط
 عليه غاية ما في رسمه من الحفظ فيجوز ولو لم يذبح فقد
 قصر في حفظ ما شرط عليه فيضمن وخرج عن هذا اجواب ما ذكره
 من ان شرط الضمان علي الاسباب قال صاحب جامع الفصولين اقول
 الظاهر ان الذبح ليس من الرعي فلا يدخل تحت العقد فهو
 مستبرع في التزامه فلا يضمن واقل ما فيه انه لا يخلو عن الشك
 فلا يضمن بالشك يقول الحقير الذبح وان لم يكن من الرعي ظاهرا
 لكنه من حقيقة اذ المراد من الرعي انما هو الحفظ كما ان المراد من
 الذبح الحفظ ايضا فاستويا في المراد والظاهر ان هذا هو
 مراد عماد الدين والعجب ان القرض كيف شي ما قدمت يداه
 نقلنا عن ز من قوله وقال البخيون الى قوله فيصير ما موراه
 فقط راع قال ذبحها ميتة وقال ربهما ذبحها حية صدق
 الراعي ان ينبغي ان يكون الاجنبي كالراعي فيصدق بيمينه فلا شك
 في ضمانه بخلاف قوله ذبحها باذنتك فانكر ربهما صدق ربهما اذ
 اقر بسبب الضمان وهو ذبحه بخلاف ما نحن فيه اذ اقر بذبح
 شاة ميتة ولو قال الراعي ذبحها لمرضها وانكر المرض ربهما
 صدق ربهما وضمن الراعي اذ اقر بسبب الضمان فاضي خان

اختلفا فقال رب الغنم ذبحتها وهي هبة وقال الراعي ذبحتها
 وهي ميتة فالقول للراعي ولو سطر ربهما على الراعي ان ما هلك
 من الماشية ياتيه بعلامته لم يصح هذا السطر ويكون القول
 في الهلاك للراعي ولو لم يات بعلامته خلاصة اختلفا فقال
 الراعي خفت موتها فذبحتها وانكر المالك فالقول للمالك وكذا
 القاروان اختلفا في العذر فالقول للراعي والبيبة للمالك وليس
 للراعي ان يشرب من لبن الماشية قاضي خان وضمن ما اكل
 من الالبان ضمان الحارس وفي صرح استوجب حفظ خان او حانوت
 فضاء منه شئ قبل ضمن عندس وم لو ضاع من خارج المحبرة لانه
 اجر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي لانه اجر وجد الا برعي
 انه لو اراد ان يستغل بنفسه في موضع اخر لم يكن بذلك ولو
 ضاع من داخلها بان نقب اللص فلا يضمن الحارس في الاصح
 اذا الاموال محفوظة في البيوت في يد ملاكها وحارس السوق
 على هذا الخلاف واختار رحم انه يضمن ما كان خارج السوق
 لا داخله قاضي خان استوجب على حفظ خان فسرقت من الخان شئ
 قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر لا يضمن اذا الحارس مجرر
 الابواب اما الاموال فمحمولة بالبيوت وهي في يد ملاكها وغيرها
 من الشايخ من قال في حارس السوق اذا كان مجرر الحوائيت
 فنقب حانوت وسرق منه شئ ضمن الحارس لانه بمنزلة اجر مشترك
 والصحيح ما قاله الفقيه وان استاجر الحارس واحدا من اهل
 السوق حمل للحارس ما اخذ منهم ولو استاجر ريسهم فخذ
 عند الريس عليهم وان كرهوا خلاصة حارس مجرر الحوائيت
 في السوق فنقب حانوت رجل وسرق منه شئ لا يضمن اذا الاموال
 في يد اربابها وهو حافظ للابواب كذا قال الفقيه ابو جعفر وعليه
 الفتوى قال وهذا قولها اما على قول الامام لا يضمن مطلقا

ولو كان المال في يده لانه اجر ولو استاجر واحدا من اهل
 السوق فكأنهم استاجروه ولكن هذا اذا كان الواحد ريسهم
 وحمل له الاجرة وفي المحيط ولو كرهوا اولم يرضوا فكأنهم
 باطلة ضمان الهمال وفي صرح استاجر حمالا ليحمل دنا ففقد وانكسر
 ضمن بتولده من فعله وهو العثار وكذا لو انكسر في وسط الطريق
 فلو وقع بعد ما بلغ المقصد فلم الاجر بلا ضمان كذا عن صاعد
 القاضي لانه حين بلغ لم يبق الحمل مضمون عليه ان وجب له كل الاجر
 فصار الحمل ملى الى مالكه حتى لا يستحق الجبس باجره والمتولد
 من عمل غير مضمون ليس يضمن بخلاف قصار قصر ثوبا فهلك
 عنده فلا ضمان ولا اجر ان عمله انما يقع للمالك اذا سلم ثوبه
 اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط الطريق بلا عمل بان اصابه
 حجرا او كسره رجل او نحو ذلك وهو على راسه يبرأ عند لا عندهما
 لو باصر يمكن التمرز عنه ما حكى عن صاعد يوافق قول محمد
 اخر الاعلى قول من وهو قول محمد اولا فالهمال يجب ان يضمن
 ولو بلغ المقصد قد حال وصل المقصد فانزل الزرق من راسه
 مع رب الزرق فوقع من يدها فهلك ضمن الهمال عندس ومعه
 محمد اولا ان الزرق دخل في ضمانه فلا يبري الا اذا زالت يده
 من كل وجه وقال محمد اخر ابري ان الزرق وصل اليه ما لك
 قال ث القاس ان يضمن النصف لو وقع الزرق من فعلهما وكثير
 من مشايخنا افتوا به خلاصة حال راحم الناس حتى انكسر
 ما يحمله على عنقه لا يضمن اجماعا بمنزلة خرق غلاب ولو ان
 هو الذي راحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه غير ضمنه
 وقت الكسر ومحيط عنه من الاجرة باز اما حمل او ضمن قيمته
 وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمل به استاجر ليحمل
 عليه طعنا الى مكان كذا فحمل اليه ثم رده الى مكان حصل فيه

سقط الاجر عند اخلافا للرؤى وبصير غاصبا برده كالوسلمه
 اليه حقيقة ثم اخذت شي المال مع الحال ضمن الحال وقد
 المتاع ضمن لانه جنابة ولو سرق من ماله الحال والمالك معه
 يبرأ ان يد المالك قايمة على المتاع بعد ذلك وقيام يده ينفذ وقوع
 التسليم اليه كذا عن سس ولو لم يكن المالك معه يبرأ عند الامام
 لا عندها ولو حصل الزرق ماله والحال ليضعفه على راس الحال
 فدفع فخرق يبرأ ان لو لم يعلم اليه الزرق فانه في يد ماله ولا
 يضمن الحال بلا تسليم كذا عن سس وم تده حمله فوضعه في الطريق
 ثم اراد رفعه فاعانه رب الزرق فاحمله فرفعاه ليضعفه
 على راس الحال فوقع وتخرق ضمن اذ صار في ضمانه حين حمل
 ولم يبرأ عنه بعد فلم يسلم اليه ربه صل انقطع حمل حال وسقط
 الحمل ضمن وفاق لشدته بحمل لا يحتمل فكانه اسقط فلتلف
 من جنابة يده ولو انشقت الحقيقة بنفسها وخرج ما فيها
 ضمن وقيل لا في قياس قول الامام ولا يشبه انقطاع الحمل
 اذ التفريط من الحال حيث شد بحمل واه وهنا من
 المالك حيث جعل ماله في حقيقة واهية وبه بقيت نزل
 الحال في مغارة وتها له الانتقال فلم يتقل فلتلف المتاع بركة
 او مطر ضمن وتا وليه لو كان الخطر او السرقة غاليا
 انح بصير مضيعات استاجر حال لا يحمله في طريق كذا اخذ
 في طريق اخر يسلكه الناس يبرأ قالوا هذا التوقيف بالطريقان
 ان بلغوا التميمين حينئذ اما لو تفاوت ظاهرا طولاً وعرضاً
 او صوباً وسهولاً ضمن وهو رواية عن محمد غير انه اطلق
 في الكتاب ان الطريقان ان كانا مسلوكون فلتفاوتتهما
 حتى لو حصل في البحر ضمن ولو مما يحمله الناس لمخش التفاوت
 لكن لو بلغ فله الاجر في بحر او غيره قال فسط وكذا البضاعة

الا ان ياخذ المالك في البحر الجملة من ز وقد سرق في المخالفة
 في الطريق زيارة على هذا فليظن ثمة قاضي خان رفع متاعا
 الى حال ليحمله الى موضع كذا فحمل فقال رب المتاع ليس هذا
 متاعي وقال الحال هو متاعك قال سس القول للحال بيمينه
 ولا اجر له الا ان يصدق المالك ويأخذ النوع الواحد والنوعان
 فيه سواء الا انه في النوع الواحد لا يلزمه الاجر ولو حصل طعاما
 او زينا فقال الحال هذا طعامك اقيم وافحص وقال المالك
 كان طعامي اصوب من هذا فان هذا القطن ياخذ الطعام ولا
 يعطى الاجر فاما في نوعين مختلفين فلا اجر للحال الا ان يصدق
 ويأخذ ضمان الساج وفي قول ساج انتقل من داره وترك
 الفزل فيها ضمن عندها لا عند الامام قاضي خان قالوا ان لم
 ينقل الفزل من مكان كان فيه الي بيت اخر من دار انتقل عنها
 ولا اورد منه لمن في تلك الدار لا يضمن عند الامام اذ الفزل
 مادام باقيا فيها كان هو ساكنها اذ من اصل الامام ان
 سكنه فيها لا يطل ما بقي له فيها شيء وعندها يضمن فضمن
 رفع اليه غير لانسجه فدفع الساج الي ساج اخر يسجد
 فسرق من بيت الاخر فلو اجره الاول بربا ولو اجبيا ضمن الاول
 لا الثاني عند الامام وعندها ضمن ايها ما كاختلافهم في سبيع
 المودع خلاصة فلو الثاني اجرا الاول يبرأ كلاهما ولو الثاني
 اجبى ضمن الاول لا الثاني وهذا عند الامام وعندها الاول
 ضامن لو الثاني اجره ولو اجبيا تخير المالك ضمن الاول والثاني
 ز مقتضى ما ذكر ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له
 ان يستعمل غيره فهذا الوشرط عليه السج بنفسه ضمن بدفع
 الي غيره ولو اجره يقول الحقير ويقتضي ايضا انه لو لم يشترط
 ذلك لا يضمن اذ قال صاحب الخلاصة وفي مختصر القدر ريب

رب الثوب لو سطرط على العامل ان يعمل بنفسه ليس له ان
 يستعمل ولو اطلق فله استعمال غيره ثم يقول الحقير ما سياتي
 في اول ضمان الصانع من انه لو سرق من الثاني بعد تمام العمل
 لا يضمن الثاني لانه لما فرغ صار مودعا وحين العمل كان يده
 يضمن من تصرفه بلا ان المال فليقتضي ان يعتبر هنا ايضا
 ان ساج ترك الكرياس في بيت الطراز فسقط ليدل لو البيت
 حصينا بملك الثياب في مثله يبرأ والافلو رضي ربه يبرأ
 ايضا والا ضمن عدة ليس عليه ان يبيت في بيت الطراز بل
 لو اطلق الباب في الليل وذهب يبرأ ولو سرق من بيت الطراز
 مرة او مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا ضمن نصف باقده
 ثوب راد ركار خاضه ساند وشب خاضه رقت واغلق
 الباب في وقت غلبة السراق فسرق الثوب لو كان ترك مثله
 في مثل هذا الزمان يبرأ والا ضمن قصصا رفع الى ساج ثوبا
 سيج بمطه يسج باقية فسرق ضمن كله عند س لا ساج يشترك
 قاضي خان وهذه المسئلة مما يعني بقولها قصصا وما يسج
 ومالم يسج كشي واحد للاتصال بخلاف ما رفع الي وراق
 صحفاه غلافه او مخوسيف مع غنده ليطلعها لا الظرف
 او بالعكس فسرق ضمن كله عند س ما قصد اصلاحه عندها
 لا الاخر للاتصال برفع اليه غزله ليسج فحق المالك وحلف
 ثم اقر وجافلو سيج قبل مجوده فله اجرة ولو بعد مجوده ضمن
 غزله مثله لانه مثلي ولا اجرة له لعله لنفسه يملك الثوب
 بخصه بمجوده ويبطل حق المالك بسجج قال للساج
 امك الثوب حتى اذا رجعت من الجمعة مررت الى بيتي فاعرف
 اجرك فاخلى الثوب من يد المالك قال البغلي المالك
 لو دفع اليه او مكنه من اخذه ثم ربه دفعه الي المالك

ليوفي

ليوفي اجرة فالثوب رهن بالاجرة اذا هلك بهلك بها ولو اعطاه
 علي وجه الوديعة يبرأ المالك وله اجرة كما كان ولو سقم المالك
 بالاجرة قبل الدفع اختلف فيه العمل فلو اصطلى علي سجين
 كان صانعه وسياقي في اخر هذا الفصل في ساييل ضمن
 بخصه وجب ان كل صانع لعله اشرف في العين فله حبسها
 في الاجرة كما كان وكخوه ولو هلك في يده بعد حبه يبرأ عند
 الاسام ولا اجرة له مد المالك ثوبه من يد صاحبه فتمه للاجرة
 فتسرق من يد ماله يبرأ الساج ولو من مدها ضمن نصف
 النقصان وقد مر حبه فيها ضمن بالخرق ولو خالف المالك
 في السج بان امره ان يسج له ثوبا سبعا في اربع فسج
 ستا في اربع او رقيقا فسج صفيقا او عكسه تخير المالك
 ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله او اخذ الثوب واعطاه
 اجرا ساه لا يبرأ في الزيادة لتبرعه وينقص في النقصان
 لنقص عمله ولو اخذ المالك ثوبه قبل المالك اجرة مثله
 وقيل له المسمي لورهي بيبه والا يطيع اجرة مثله ولا يجاوز به
 المسمي يسج ثوبا وتركه في بيته ولم يرده فسرق قد سرق
 مؤنة الزو على الاجر الشريك ساج وكخوه وفيه اختلاف
 فعنه من جعل المؤنة عليه ضمن لو تمكن من الرد وعند من لم يجعلها
 عليه لا ضمن قال عماد الدين ينبغي ان لا ضمن علي القولين
 لو لم يقبض الاجر ان له الحبس بالاجرة فلم يجب عليه الرجوع
 قال صاحب جامع الفصولين اقول لو حبسه بها ينبغي ان يضمن
 عندها لا عند الاسام كما سياتي في اخر هذا الفصل وايضا اختلف
 في حوان الحبس بها كما سياتي من سج فيبغي ان لا يطلق عدم
 الضمان علي القولين الى اخره قد سج فقال له بيا ويريك
 كنت تركك ثوبا سجد بعد ما تم العمل ضمن لو تمكن من رده

ممن في

الصبي الى القصار احد ابويه اذ وصيه اولم يكن له احد من هؤلاء
وضم القصار الى نفسه ضمن الصبي اذ اصبغ بترك الحفظ فلزمه
ولا يضمن القصار اذ لم الحفظ بهذا الصبي قال في هذا الجواب
انما يستقيم لو الصبي ما دون الماذون يواخذ بتضييع الوردية
مختلف المحجور كالورد المحجور سارقا على الوردية اذ راي
شخصا ياخذها ولم يمنع قار را فلا يضمن ولو لم يكن الصبي
منها اليه بل هو اجنبي اخذه القصار واقعه حافضا لما حوت
ضمن القصار اذ استهلكه لما استغفم من اجنبي قال صاحب
جامع الفصولين اقول لم يذكر هل له الرجوع على الصبي وينبغي
ان يكون له ذلك لو ما دون والا فلا والله اعلم قال قال ولو
كان الصبي بحيث يرى الثوب فصار دفع الثوب الى ابيه
ليتمها في العصرة ويحفظها فنام الاجير فضاع شيئا ولا
يدري متى ضاع وكيف ضاع لو علم انه ضاع حال نوم مجير
المالك ضمن الاجير بترك حفظه لزمه او ضمن القصار ولو لم
يعلم ضمن القصار عندها وعنده يبر القصار اذ لم يتلف
بجمله وبه يعني قد يبراهن ربحه بقصار وادركت
كدر مخنه است قصار يبراهن رايهم نهاد وند است
كدر مخناش ويبراهن بر شئ ضمن القصار لتلف عمله
والجهل ليس بعذر فيه فتصط شرطان يقصر بنفسه ضمن
بدفع اليه غيره والا فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا شئ
وللاجير ان يعمل بنفسه وبغيره الا اذا شرط العمل بنفسه فصر
قصار ان يتقلد الثياب فترك احدها العمل ورفعها الى الاخر
فذهب وضاع بشئ لا يضمن بدفع اليه غيره لسرقتها فاخذ
احدها كاخذ ستر يركب فصار ليس ثوب قصاره ضمن
لاب لا بعد نزعه كوردية هي قصار اعانه رب الثوب

على

على رقة فتخرق ولم يعلم بايهما تخرق فمن ضمن القصار
نصفه لذلك وعن محمد ضمن كله لانه في يده وقبضه
فيضمنه حتى يعلم تخرقه بدفع ربه وينبغي ان لا يضمن اصلا عند
الامام ما لم يعلم تخرقه بدفعه اذ الاجير اشترك امين عنده
لا عندها او يكون قوله كما في يوسف عمرة للاحوال فصط ولو
لم يتخرق سقط من الاجر حصته عمل المالك وكذا كل اجير
اعانه المالك كخياط وناج خياط المالك او نسج بعضه وقيل
لو عمل بجهة الفسخ يفسخ والا فلا والصحيح هو الاول ان
تسقط الحصته ان لم ينقل عمل المالك الى الاجير اذ الاعانة
لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة قاضي فان قصارا استعان
برب الثوب في رقة فاعانه فتخرق ولم يعلم بايهما تخرق
روي من محمد ضمن القصار جميع النقصان اذ الاجير اشترك
عند محمد يضمن ما هلك بلا ضمه فيضمن حتى يعلم تخرقه بدفع
المالك وروي من س ان القصار يضمن نصف النقصان
ويعتبر فيه الاحوال كمن جلس على فضل ثوب شخص ولم
يعلم به رب الثوب حتى قام فتخرق فعلى الجالس نصف
النقصان اذ التخرق حصل عقيب فعلهما وليس احدهما باضافه
ذلك اليه اولى من الاخر فيضاف اليهما واما على قول الامام
فينبغي ان لا يضمن القصار اذ الثوب امانة عنده فلا يضمن بذلك
فيجب عليه نصف النقصان كقول س وهو حسن اختاره الفقيه
ابو الليث يقول الحقير قد سرفنا يحصل بالخرق من هذا الفصل
بعض سائل الخرق يجذب الاجير من يد المالك فليظن ثمة
ان صورة مرت بثوب قصار يحفظه في رقة ضمن القصار عندها
لعل ان التخرق عنده عند الامام لما مر ويضمن عنده السابق
اذا سئل الدابة ينتقل الي سايقها خلاصه في الخبر يدقصار

جفف ثوبا على جبل فزرت به جملة فخرته ضمن سايعها
لا القصار قد تخرق ثوب بدقا اجير قصارا او بقصره بيرا
الاجير لانه اجير واحد فيرا من عمل اذن فيه وضمن استاذ
ان عمله نقل اليه لانه باسره وطى الاجير ثوبا فتخرقا لو ثوبا
يوطامثله بيرا لاذن استاذ به دلالة يد وضمن الاستاذ
د ولو لا يوطامثله ضمن الاجير ولو ثوب قصارة اذ لم يورث
يوطامثله ولو حمل شيئا في بيت استاذ به اذ نه فسقط
على ثوب فتخرق بيرا لو ثوب قصارة وضمن استاذ به
ولو لم يكن ثوب قصارة ضمن الاجير وفي الوطن ضمن في الحالين
لو مما لا يوطامثله وينظر فرفه ولو ثوبا يوطامثله الا انه
وربعة عند الاستاذ وليس من ثياب القصاره بضمن الاجير
ايضا قاضي خان تلميذ قصارا او اجيره الخاص او قد نارا
فوقفت شرارة على ثوب قصارة بيرا وضمن الاستاذ
ولو لم يكن ثوب قصارة ضمن الاجير وكذا اقصار استاجر
رجلا للخدمة فوق من يده شئ من متاع البيت على شئ
منه ايضا فافسده بيرا لانه اجير في حق الواقعة والموقع
عليه اذا استاجر للخدمة اما لو سقط على وريقة عند
رب البيت ضمن الخادم اذ ليس باجير في حق الوريقة فهو
كاجني وكاجير قصار وقع من يده شئ على ثوب ليس من
ثياب قصارة ضمن الاجير كاضمن ثمة بخلاف سودع وقع
من يده شئ على الوريقة حيث بضمن قاضي خان اجير قصار
حمل ثوبا من القصاره فخر وسقط ضمن الاستاذ لا الاجير
ولو سقط على وريقة عند رب البيت فافسدها ضمن
الاجير وكذا لو خر فسقط عليها ولو باطلا او وسارة
استعاره للبط لا بضمن رب البيت ولا الاجير اذ المالك

ان له في سطح اجير قصار انفلت منه المدقة فوفقت
على ثوب فتخرق فلو انفلتت اولا على الثوب قبل ان تقع
على خشته يدق عليها ضمن الاجير كمن تاكلان خلاصة في
الاصل اجير قصار انفلتت منه المدقة في الدق فوفقت على
ثوب قصارة فخرته ضمن القصار لا الاجير وفي المحيط اجير
القصار لا بضمن ما تخرق من عمله المازون فيه الا ان يخالف
وضمن الاستاذ ولو انكر شئ من احوال القصار
عمل تلميذه بما يدق به ومما يدق عليه بيرا التلميذ ولو من
غيرها ضمن تلميذ القصار شئ ثوب القصاره فاصرق
او عصره فتخرق ضمن هو لا تلميذه لا لو فعله ولم يتعد فاره وضمن
استاذ به لما مرو عن محمد قصار اذ دخل سراجا في حانوته
فاصرق به ثوب القصاره بلا فعله ضمن لا مكان التخرق في
الجملة وانما يبرأ في حق غالب لم يمكن اطفاءه عند الامام
لا بضمن ما هلك بلا صنعه خلاصة تلميذ الاجير المشترك
اذا وقع من يده سرقة فاصرق ثوب القصاره ضمن الاستاذ
ولو لم يكن من القصاره ضمن التلميذ اطفاء سراجا ورك
السرجة في الحانوت فبقي شرارة فوفقت على ثوب فاصرق
لا بضمن ولو ارضى السرجة في الحانوت فاصاب رهنه ثوبا
ضمن الاستاذ ولو ارضى بامره انتهى وبعض ما يلى تلميذ
الاجير وولده مرفي ضمان الاجير عدة نحو قصار وضا ط
فرغ من العمل وبعث الثوب ح ابنه الصغير الي ماله فهلك
في الطريق لا بضمن لوعا قلا يمكن حفظه والا ضمن زرفع ثوبا
الي قصار ثم اسر رجلا بقبضة فدفع اليه القصار ثوبا اضر
فهلك في يد الوكيل لا بضمن الوكيل ولما لك ان يتبع القصار
بثوبه في عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذ اكلت

الثوب المدفوع اليه ثوب غير الوكيل لانه اخذ ثوب غيره بلا
 ان له يقول الحقير لانه اسلك حقيقته اذ الجهل ليس بتقصير
 الوكيل حتى لا يعذر بل بتقصير القصار حيث جهله وعذره
 فكيف ينبغي ان يضمن الوكيل دون القصار اللهم الا ان يريد
 ان يضمن ان يضمن الوكيل او لا ثم يرجع على القصار كما يفهم
 مما سياتي بعد سطرين من سنننا بعث المالك في وفي
 المتقي بعث القصار الى المالك ثوب غيره فاخذه علي ظن
 انه له ضمن لما سر والجهل ليس بعذر ولو بعث المالك الى
 القصار من ياخذ ثوبه فدفعه اليه ثوب غير المرسل فضاع
 عند الرسول لو الثوب للقصار بيرا الرسول ولو لغيره بخير
 رب الثوب ضمن القصار او الرسول ويرجع الرسول علي
 القصار بلا عكس قاضي خان ارسل الي القصار من ستر
 ثيابه الاربعة في ثلثة اوثاب وقال رفع الفصل الى ثيابه
 ولم يعدها علي قال البخاري سئل المالك ايمعا يصدق
 فن صدقه ببرا من الخصومة ومن يحلف يحلف فلو حلف
 بري ولو نكل لزمه ما ادعاه المالك ولو صدق المالك
 القصار فلم اجر الثوب السراج وان كذبه وحلف فللقصار
 تحليف المالك علي ما ادعاه من اجر السراج فان حلف بري
 فقصط طلب ثوبه من القصار فقال دفعته الي رجل ظننت
 انه ثوبه ضمن القصار كتابي الحامي كما سياتي يقول الحقير
 ولو قال القصار دفع ثوبك الي رجل فظننته ان لم يذكره
 هنا وينبغي ان يبرأ قيا سا علي سياتي في ضمان الحامي
 والله اعلم قال ولو بعث ثوبه بتميزه الي قصار فقال
 للقصار اذ اصلحت لا تدفع الي تلميذي فدفع القصار الي
 التلميذ قيل لو قال التلميذ وقت دفعه الي القصار هذا الغلام

بعث اليك وصدق القصار ضمن القصار لا لولم يقله او لم يصدق
 قاضي خان اعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال
 المالك ليس هذا ثوبي فالقول للقصار عند الامام وكذا لو
 ادعي القصار رد الثوب اذ عند الامام القصار امين وكذا كل
 امرئ شركه والغنوي علي قوله فان انكر المالك انه ثوبه
 لكن اخذه ونوي ان يكون عوضا من ثوبه قال محمد لا يسمع
 ان يلبس ولا ان يبيع الا ان يقول القصار اخذته عوضا
 عن ثوبي فيقول الفصل نعم يقول الحقير في المقام اشكال
 عظيم حيث لم يظهر فائدة التصريح بقوله اخذته عوضا وقول
 القصار نعم مع علمهما انه ليس للاخذ واحتمال كونه لغيرها والله
 اعلم قال رب الثوب لو شرط علي القصار العمل علي وجه
 لا يتخلف ثوبه صح شرط لان ذلك معذور بخلاف مخوف
 وفصار ومحام وثمان من فصار او ضابط ترك الثوب
 في الدكان وتلف لم يترك مثله في مثل ذلك الزمان عرفا بيرا
 والادب في ورجله في ضمان السراج عدة دفع ثوبه الي قصار
 فقال اقصره ولا تضع عن يدك هي تغرق منه او شرط اليوم
 او عدا فلم يفعل فطالبه ربه سرات ففرط حتى سرق لا يضمن
 واستفتيت ائمة بخاري عن قصار شرط عليه ان يفرغ اليوم
 من العمل فلم يفرغ وتلف في الغد احبوا يضمن له مثله قد ولو
 اختلفا فقال رب الثوب بران شرط داوم كم فلان او زمام
 كني ومضت المدة وتلف الثوب ولي عليك ضمانه وقال القصار
 لا بل دفعت الي لا قصره ولا يمين مدة ينبغي ان يصدق القصار
 ان يترك الشرط والضمان والاخر بدعي ثم لو شرط عليه ان يفرغ
 اليوم او نحوه ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام ينبغي ان لا يجب الاجر
 ان لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب ضمانه لو هلك وصار

كما لو وجد الثوب ثم جاء به مقصورا بعد مجرده خلاصه في الأصل
 لو هلك الثوب عند القصار بعد فراغه من العمل لا أجر له إذ لم
 سلم العين فلا يضمن أن هلك بلا فعله عند الامام كاجير
 وحد وبه يفتي وعندها يضمن صيانة لا سوال الناس وبه افتي
 جماعة ثم عندها يتخير المالك ضمنه مقصورا واعطاه الآخر
 او غير مقصور ولا أجر له فلو هلك بفعله كدقة وعصره ضمن
 وفاقا بخلاف فصاد وحمام كما سياتي فائدة جليدة حلي
 ان ابا يوسف رضى الله عنه سئل اذا فاعله استأذه الامام
 ابو صفية وقال كنت اؤسلك بعدي للمسلمين ولين اصبت
 لموتن علم كثير فلما برى اعجب بنفسه وعقد مجلسا مستقلا
 فارسل اليه الامام رجلا وعلمه من سائل ليه
 عنها الاولي فصار محمد الثوب ثم جاء به مقصورا هل يستحق
 الاجرام لا فاجاب س يستحق فقال له الرجل اخطات
 فقال لا يستحق فقال اخطات ثم قال الرجل ان كانت العقارة
 قبل الجحور استحق والا فلا الثانية هل الدخول في الصلاة
 بغير وضوء سنة فقال ابو يوسف عرض فخطاه فقال سنة
 فخطاه فخير ابو يوسف فقال الرجل بها اذا التكير فرض
 ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في قدر علي النار
 فيه سرق ولحم هل يؤكل ان لم لا فقال س يؤكل فخطاه فقال
 لا يؤكل فخطاه فقال الرجل ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط
 الطير يفسد ثلاثا ويؤكل وتزوي المرقه والا يربى الكلى الرابعة
 سلم لوزوجة ذمية مانت وهي حامل منه تدفن في ابي
 المتابر قال في متابر المسلمين فخطاه فقال في متابر المسلمين
 فخطاه فخير س فقال الرجل في متابر اليهود لكن يحول
 وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الي القبلة ان الولد

في البطن يكون وجهه الي ظهر امه الخامسة ام ولد لرجل تزوجت
 بغير إذن سواه فأت المولي هل تجب العدة من المولي فقال
 س تجب فخطاه فقال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب والا
 تجب فسلم س تقصيره ففاد الي الامام فقال له الامام زنيبت
 قبل ان تحصر ما جالك الاسئلة القصار نجانا الله من
 رجل يتكلم في دين الله ويعتد له محلا لا يحسن مسئلة
 في الاجارة ثم قال الامام من ظن انه يستغن عن التعلم فليكن
 علي نفسه كذا في الاشياء والنظاير لابن نجيم صمان الصباغ
 دفع الي صباغ ابريسما ليصفه بكذا ثم قال لا تصفه ورده
 علي فلم يرده فهلك لا يضمن ان الاستاجر لا يتمكن من فسخ
 الاجارة بلارضاه صاحب الاجارة فبقي حكم العقد بعد فسخ الاستاجر
 ومن حكم هذا العين كون العين امارة عند الاجرة فلا يضمن
 الاستقصير ولو لم يوجد كذا قال صاحب جامع المصولين
 اقول هذا عذر وهو نقص مالم بالاجر فله الفسخ كما
 سياتي بعد سطرين فالوجه ان يعمل بان الفسخ بعذر لا يصح
 بلارضاه وقضا في الاصح ولم يوجد فبقي العقد علي الاصح
 كفا كل فعل هو سبب نقص المال او تلفه فهو عذر لفسخه
 كالواستاجر له يقصر ثوبه او يخطئ او يقطع او يبيس سا
 او يزرع ارضه ثم يدم له فسخه والحجامة بخير علي العمل ان يتكلم
 ايضا العمل بلارضاه بلحقه واما الاستاجر فلا يجران سلم
 للحجامة فت اراد اخذ ثوبه من الصباغ او القصار قبل تمام
 العمل بحاسه من الاجر ليس له ذلك ان العقد لازم فلا
 يفسد اخذها فسخه ثم دفع ثوبا للعمل الي قصار او صباغ
 او غير ذلك الساج فخير الاجر الاخذ وحلف ثم افسر وجا
 به نحو لا فلو عمل قبل مجرده فله الاجر ولو عمل بعده ففي القصار

الثوب لرب بلا اجر اذ ليس في الثوب عين قائم لو اعطاه الثوب
وضمنه قيمته ابيض كما كصب وفي النسيج الثوب للنسيج
وضمن مثل غزله لقصه بحجوره يقول الحقير ذكر في فتاوي
قاضي خان في تعليل مسئلة القصار انه لما محده صار غاصبا
وبطلت الاجارة فاذا قصره بعد ذلك فقد قصر بغير عقد
فلا يستوجب الاجر انتهى ووجه كون الثوب للنسيج هو
ما مر فيما ينقطع به حق المالك وما لا ينقطع ان من غصب
غزلا فله ملك الغاصب ويضمن للغاصب منه مثل غزله
ثم انه لم يذكر هنا في حكم عمل الصباغ بعد حجوره ولما
ينبغي ذكره ايضا وذلك هو ما مر فيما لا ينقطع به حق المالك
ان من غصب ثوبا فصبغه به الا انه خالف في صفة ما امر به
بان اشبع او قصر في الاشباع حتى تعيب تخير ماله ترك الثوب
وضمنه قيمته ابيض واخذه باجر مثله لا يجاوز ما سمي قال المالك
امرتك بصفر وقال الصباغ امرتني بزعفران يحلف المالك
لانه لو اقر به لزمه بلا حيا رفاذا انكر يحلف وهذا بخلاف
منصبه قال هذا ليس علي ما امرتك به وادعاه الصباغ
لا يحلف المستصحب اذ يدعي عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه
ويكون تخيرا فاذا انكره لا يحلف قاضي خان امره ليصبغه
بزعفران او ببق فصبغه بشي اخر ضمنه المالك قيمة ثوب
ابيض وترك الثوب عليه واخذه واعطاه اجر مثله لا يجاوز
ما سمي امره ليصبغه احمر بصفر ففعل ثم اختلفا في الاجر
فقال الصباغ بدرهم وقال المالك بدنانق فاي برهن تقبل
ولو برهنا تقبل بينة الصباغ ولو لم يبرهنا ينظر الي ما زاد
الصبي في قيمة الثوب فلو درها او اكثر فالقول للصباغ يعطي
له درهم بعد ما حلف بالله ما صبغ به دانقين ولو اقل من دانقين

فالقول

فالقول للمالك بيمينه علي ما ارعى الصباغ ولو زاد في قيمة
الثوب نصف درهم يعطي نصف درهم بعد حلفه كما مر ولو
نقص الصبي الثوب فالقول للمالك بيمينه الفتاوي رفع ثوبا
الي صباغ ليصبغه فضاع الثوب وقد علق به غيره من
الثبات علي خصة مقرضته او صل ممدود ان كان ذلك
خارج الدكان ضمن والا فلا ضمان للصباغ وفي ذكر رفع
الي صباغ رهبا ليعمل سوارا وسوجا والسبب لا يعلم هذا
الصباغ فاصلح الذهب ورفع الي من يسبح فسرقت من الثاني
قالوا لو رفع بلا اذن المالك ولم يكن الثاني اجير الاول
ولا تدينه ضمن ايها ماثا عندها وعند الاسام ضمن الاول
واما الثاني فلو سرقت منه بعد تمام العمل لا ضمن لانه لما فرغ
صار سودعا فاما ما دام العمل كان يده يد خاصا من تصرفه
بلا اذن مالكه وعند الاسام سورع المورد لا ضمن مالم يتصرف
في العريضة بلا اذن ربها ورجب في ضمان النسيج ببعض
رياسة فليظن هناك قاضي خان رفع الي صباغ عشرة دراهم
وقال زرفيهما درهمين يكون لك قرضا علي واجعل قلبا ولك
اجر درهم فقال الصباغ زدت وانكره الامر قال محمد بن الحافا فاذا
حلفا بخير الصباغ رفع اليه القلب واخذ ضمة دواينق او رر
علي الامر عشرة دراهم واخذ القلب امر رجلا لينتقم اسمه
في قص خاتم فخلط ونقش اسم غيره بخان الخاتم ضمان الحلاج
وفي فتاوي قاضي خان رفع الي نداف جبة وقطنا وامره ان
يزيد من عنده شيئا في القطن فقال النداف رفعت الي عشرة
اساتير وزدت من عندي عشرة فهدده عشرة ووقال
النداف رفعت اليك ضمة عشر وزدت ضمة فالقول للنداف

ولو قال ادفع رفعت اليك خمسة عشر وامرته ان تزيد
 خمسة عشر وقال النذاف رفعت عشرة وامرته بزيادة
 مثلها فالنذاف ان شاذق النذاف ودفع اليه عشرة اسائر
 فطن صمان النجار امره ان يسلك له سلك البيت فسمك
 وقام على حاله ثم سقط بلا فعله فلا اجر ولا ضمان وكذا لو
 سقط كما قام من عمله وانكسر الاجزاء استاجر اجير اليه
 حابطا او يحفر بيرا في ملك المستاجر ففعل ثم انها ارتجت
 الاجر وليس على الاجير اصلاحه ولو امره ليحفر بيرا في الغارة
 فانها قبل التسليم لا يجب الاجر ما لم يصلح ويسلم اليه فحفر الحط
 رجل استاجر ففعل لاخراج الحناج فسقط فاصاب انسانا
 قبل فراغه من ضمن رب المال استعان ولو امره بالبناء او بحفر
 البير في الطريق فوقع فيها انسان ضمن النذاف قبل الفراغ او بعده
 ضمان الحفار وقد فتاوي قاضي خان استاجر حصارا وبين
 له مكان الحفر وعمقه وتدويره باجر مسمى جاز فان حفر بعض
 ما شرط عليه فاستقبله جبل لو امكنه الحفر في ذلك الا
 انه يستند عليه الحبل يجبر عليه وكذا لو ظهر الماء في البير
 قبل بلوغ منتهى ما امر به فان استطاع الحفر في ذلك لم يزم
 والا يكون عذرا ولو استاجر حفر قبرين كره موضعاً فحفر
 في موضع اخر لا اجر له وان لم يبين الموضع صح العقد استحسانا
 فيصرف الي الحفر في مقبرة تلك المحلة وكذا لو لم يبين عمقه
 ولا عرضه جاز ويصرف الي المتعارف وكذا لو لم يبين له
 لحد او لا شفا ولو استقبل الحفار في البير او القبر حفرة
 لا يزار له في اجرة كما لا يتقص منه للين المكان وحسن التراب
 على الحفار استحقاقا فختلف الاستاجر والحافر بعد حفر
 خمسة اذرع فقال الحفار شرطت كذا وقال المستاجر

شرطت

شرطت عشرة اذرع فالقول للمستاجر سميته واعطاه من الاجر
 بحساب ذلك ويخلف الحفار على رموي المستاجر وينزل
 الاجارة فيما بقي ولو اختلفا في هذا الوجه قبل شروع
 في الحفر تخالفا وتراد استاجره ليحفر له حوضا عشرة في عشرة
 بعشرة دراهم وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع
 الاجر ان عشرة في عشرة مائة وخمسة في خمسة خمسة وعشرون
 فهذا اربع الكل فيلزم ربع الاجر ضمان النذاف ونحوه كوراق
 ومحمد بن رافع مصحفا ليعمل فيه ورفع غلافه معه او سيفا الي
 صبيتي ليصقله ورفع جفنه معه فسرق لا يضمن النذاف
 لانه موعود فيه وعن محمد ضمن الكل للتبعية ولو رفع مصحفا ليعمل
 له غلاف او سكين ليعمل له نصا يا قضاء المصحف او السكين
 يبرأ ان الاستاجر ليعمل في غيرهما لا يضمنهما وهما لا يتبعان
 لذلك العين بخلاف ما مر فصار فيها موعود ويضمن الامام
 كاسر وكذا لو رفع ثوبا ليرفوه في منديل لا يضمن المنديل
 فسطر رفعه الي وراق مصحفا به غلافه او نحو سيفا به غمده
 ليصلح المصحف او السيف لا الطرف او بالعكس فسرق ضمن
 ما قصد اصلاحه عندها لا الاخر لان انفصال جميع الغناء وكسب
 اما على قول الامام فلا يضمن الا ما هلك بصدقه او بالتقصير
 في الحفظ كالمودع وعليه الغنوي فحين رفع مصحفا الي وراق
 ليجلده فاسر به ضمن ثم لا يضمن ان المودع لو سافر بوردية
 لا يضمن ولا يقال انه موعود باجرة فيضمن ان الاجر ليس على الحفظ
 وهذا الذي اشار اليه حسن ان الوردية بلا اجر لا يضمن ان ليس
 ثمة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوردية باجر انما
 يضمن لتعين مكان العقد للحفظ وهذا ما امره بالحفظ مقصودا
 بل امره بالحفظ ضمنا في الاصل وفيها يتعين مكان العقد

فكذا ما في ضمنها فلذا يضمن ضمان الطباخ استاجره ليطبخ طعاما
للوليمة فافسده بان احرقه او لم ينضج ضمن لانه اجر مشترك
ضمن جنائيه يده ضمان الملاح غرقت سفينة فلو من ربح اصابها
او سوج او جبل صدمها بلامد الملاح وفعله يبرأ وفاقا
ولو فعله بان جاوز العارة ضمن وفاقا وكذا لو لم يجاوز عندنا
لما مر ولو دخلها الما فافسد متاعا فيها فلو يعلم ومده ضمن
عندنا ولو بدلا فعلمه ضمن عندها لا عند الامام لو امكن التخرز
والا بري وفاقا وهذا كله لو لم يكن رب المتاع او وكيله في
السفينة فلو كان لا يضمن في كل ما مر ان الم يحالف بان لم
يجاوز المعتاد ان يحمل الحمل غير مسلم اليه قاضي خان ملاح وضع
في السفينة متاعا باجرة فغرقت السفينة من ربح او سوج
او شيى وقع عليها او صدم جبل وهلك المتاع لا يضمن عند
الامام وان غرق من مده او نجا لجهته او هدمه ضمن لان ذلك
من جنائيه يده وانما لا يضمن الا جبر فيما تلف بدلا فعلمه ولو رب
المتاع او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح ان المتاع حينئذ في
يد ربه الا ان يصنع الملاح فيها شيئا او يفعل فعلا يتعد فيه
الفار فحينئذ يضمن ولو انكسرت السفينة فدخل فيها الما
فلو بفعل الملاح ضمن والا فلا ضمان الخفاف رفعه الي خفاف
جلد البحر زخفا وسمي الاجر والعذر والصفة فاقب به فلو
وافق ما امر به بلا افساد امر به بقبوله بلا خيار ولو خالفه
تخير به ضمنه جلده او اخذ الخف واعطاه اجر مثله يقول
الحقير الظاهر انه مفيد بعدم مجاوزة اجر مثله عن الاجر المسمى
لما مر في نظائره والله اعلم ضمان الحداد ونحوه كالصقار
صنع دفع الي حداد حديد ايصنم عينا سماه باجر فجا به
علي ما امر به امر به بقبوله بلا خيار ولو خالفه حينئذ بان

امره بقدم يصلح للتجارة فضمنه قد وما يصلح لكسر الخطب ضمنه
ربه مثل حديد او اخذه واطماه اجره وكذا حكم كل ما يصلح
الي كل صانع ولو احرق شرا او ضرب الحداد ثوب ما رضمن
وقدم تفصيله فيا يضمن بالنار من هذا الفصل قاضي خان
رفع شيئا الي صغار ليضرب له طب او وصفه له فضر به كوز
اخذ المالك الكوز واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى او ضمنه
مثل ذلك الشبه ضمان الحراج وفي فقط ليس علي فصاد
ونزاع وحجام ضمان السراية لو لم يقطعوا زيادة علي قدر
معهود وما ذون فيه فلو شرط عليهم عمل سليم عن السراية
بطل الشرط اذ ليس في وسعهم ذلك ولو شرط علي انصاف
عمل لا يسري صح لانه في وسعهم كذا في وفي فقط لا شرط
علي حجام ونزاع وفصاد وختان عملا لا يسري بطل الشرط
اذا ليس في وسعهم اذ لا يمكن التخرز عن السراية لانها تبني علي
قوة الطباخ وضعفها في تحمل الالم بخلاف انصاف فان قوة
الثوب ورقته يبرف بالاجتهاد فلذا يضمن ما تخرق من رفته
فلم يضمنوا ما سري وفاقا هذا الوفا فعله معتادا ولم يقصر
في ذلك العمل بان يقال له بالفارسية برست اجمه صلحت
انكار بوردته كرون اما لو فعلوا بخلاف ذلك ضمنوا مثل
صط عن فصاد جال الي فن وقال افصد في فقصده فصاد معتادا
قات به قال يضمن قيمة القن ويكون علي عاقلة انصاف لانه
خطا وكذا الصبي تجب ريته علي عاقلة انصاف وسئل عن قصد
فما يوترك حتى مات سبلا قال يقال قنية جراح اخطا
وقطع الذكر ضمن وكذا في قلع السن ويصدق الامران لم
ياذن في هذه وسئل بج عن صبية سقطت عن سطح فانتفخ
راسها فقال كثير من الخذاق ان شققتم راسها تموت

وقال احدثهم ان لم تشقوه اليوم توت وانا اشق واسبى فشقة
وماتت بعد يومين هل يضمن فتا مل مليا ثم قال لا اذا كان
الشق باذن وكان معتادا لا فاشا خارج الرسم فقبل انما
ان جوابنا على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه
فاعتبر نفس لادن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان
ماتت فاننا ضامن قال لا قاضي خان رجل امريتنا ليجتن
صبياله وميت الحديدة فقطعت الحشفة ومات الصبي قال
محمد يكون علي عاقلة الختان نصف الدية لانه مات بفعلين
احدهما ما دون فيه والاخر غير ما دون وان عاش الصبي فلي
عاقلة الختان لكل الدية لانه ضاع بقطع الحشفة وقال محمد
في محل اخر من فتاواه ايضا ختان قطعه الجلدة وبعض الحشفة
ان لم يميت المختون من ذلك كان علي الختان في نقص الحشفة
حكوتة عدل وان قطعها كلها فان لم يميت فعليه تمام الدية
وان مات من ذلك فعليه نصف الدية استأجرهما ما
ليعلم له سنا فقال صاحب السن ما اسرتك بقلع هذا السن
فالتقول له ويضمن العالة ارش السن وان شرط علي بزاع
وحجام وفصار وقال السن العمل الصحيح دون الف بالبيع
شرط ولو شرط علي الفصار العمل علي وجه لا يخلف به
الثوب صح الشرط لان ذلك مقدور له خلاصة امر حجاما
ان يعلم منه ثم اختلفا فقال اسرتك ان تقلع ظهر هذا السن
وقال الحجام اسرتني بقلع هذا السن فالتقول للاسر ولو قلع
ما اسره لكن سن اخر متصل بهذا السن فانقلع لا يضمن حجام
حجم او بيطار بزع او ختان ضمن فانت لم يضمن بخلاف فصار
لكن هذا ان لم يجاوز موضع الفعل فان جاوز الختان فقطع
الحشفة في السواد ان مات فعليه نصف بدل النفس وان

برافكا لبدل النفس وفي شرح الطحاوي لو قطع الحشفة
فعليه القصاص ولو قطع بعضها لا قصاص عليه ولم يذكر ما اذا
يجب عليه وفي الفتاوي الصغرى يجب حكوتة عدل ضمان
الطبيب ونحوه كالحال قتيه رجل يدعي علم الطب ضمن بخطابه
وزيارته خلاصه كحال صباروا في عين رجل فذهب ضوئها
لا يضمن كالتان الا اذا غلط فان قال رجل ان انه ليس
باهل وهذه اسمي سوء فعلمه وقال رجل ان هو اهل لا يضمن
فان كان من جانب الكمال واحد ومن الجانب الاخر اثبات
ضمن الكمال ولو قال الرجل راوي بشرط ان لا يذهب البصر
لا يضمن ضمان الحمائي ونحوه كالتاي ز رجل الحمام وقال
للحمائي احفظ الثياب فخرج ولم يجد ثيابه فلو اقر الحمائي
ان غيرة رفعها وهما يراه وظن انه يرفع ثيابه نفسه ضمن ان ترك
الحفظ ولم يمنع الغاصب ولو قال رايت احدا رفع ما لك
الا اني ظننت ان الرفع انت لا يضمن ان لم يترك الحفظ
لما ظن ان الرفع هو ولو سرق وهو لا يعلم به بيرا لو لم يذهب
عن ذلك الموضع ولم يضمن وهذا قول الكل اذ الحمائي مورع
في حق الثياب لو لم يشرط له شيء باز احفظ الثياب ولو
شرط له ذلك وكان له اجرة بازاء الانتفاع بالحمام والحفظ
فهو علي الاختلاف يقول الحقير اراد انه يراعي الامام لا عندها
لانه امر بترك قال رجل استأجر الحمائي لحفظ ثوبه وشرط
عليه الضمان قيل ضمن وفاقا وقبل الشرط وعدمه سواء به
بغني وقدمر في ضمان الاجير قاضي خان وضع ثيابه في الحمام
والحمائي يراه وينظر اليه فليخرج لم يجدها قال محمد بن سلمة
ان ضم الحمائي او راى غيرة رفع ثيابه ضمن وقال الصغار لا يضمن
والصحيح قول ابن سلمة لان ذلك استحفاظ منه عبارة

وكذا لو وضع رجل ثوبه عند جالس في موضع ولم يجل له حفظ
وسكت الجالس ولم يقبل ولم يرد كان مودعا فلو ضيعه
ضمنه وضع ثيابه عند الهامي فخرج رجل من الحمام وليس
ثيابه ولم يدركها ثيابه او ثياب غيره ثم خرج رجل من الحمام
وقال هذه ليست ثيابي وقال الهامي فخرج رجل وليس
التياب فظننت انها ثيابه ضمن الهامي ان ترك الحفظ وضع
ثيابه عند الهامي وقال احفظها وقبل الهامي وسطر عليه
الضمان ان اتلفت فلي خرج من الحمام لم يجدها فقبل ضمن
الهامي عند الكل قال الفقيه ابو جعفر سطر الضمانات
في الامانات باطل وذكر في المشتقي ما يوافق خلاصه
في جرح وضع ثيابه بمراي من عين الهامي ولم يقل بل ثيابه
ثم خرج ولم يجده فلو لم يكن للهامي ثيابي حاضرا ضمن الهامي
ضمان المودع ان الوضع بمراي عينه استحفاظ ولو لم يثابي
حاضرا بمراي الهامي ان هذا استحفاظ الثيابي لا الهامي
الا ان نص على استحفاظ الهامي بان قال له ابن ابي
ثيابي فاشارة الهامي الي موضع فوضع ثم رفعه رجل
فلم يسمع الهامي لما ظنه المالك ضمن الهامي في الصحيح ان قصر
فيما استحفظ قال العمادي وهذا يخالف ما سرفي اول هذه
المسائل وهو نظير ما لو دخل رجل خانا فقال الخاني ابن
اربطها فقال هناك فربط ولم يجدها فقال الخاني اخرجها
صاحبك لسقيها ولا صاحب له ضمن الخاني ان قوله ابن
اربطها استحفاظ واشارة الخاني الى مكان (جانبه) فصار مودعا
قصر في الحفظ يقول الفقيه المراد بقوله ما سرفي اول هذه
المسائل هو ما سرفي قبل صحيفة نقل عن من قوله ولو قال
رايت احدا رفع ماله الا اني ظنت ان الرفع انت لا ضمن

جس

جس نزع ثوبه بمحض الهامي فخرج فوجد الهامي ناعيا ولم يجد
ثوبه فلو نام قاعدا يبرا ولو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض
قبل يضمن وقيل لا ان نزع مستورا ومستودع عند الامانة مضطجعا
بعد حفظ عارة قاضي خان قالوا ان وجهه ناعيا قاعدا لا يضمن
لانه مستيقظ حكما فلم يكن تاركا للحفظ ولو مضطجعا واضعا
جنبه على الارض ضمن لانه تارك للحفظ خلاصه نام الثياب
فسرق الثياب ان نام مضطجعا ضمن الثيابي لا لو نام قاعدا
ولو خرج الثيابي من الحمام فضع ثوبه ان تركه ضايعا يضمن
وان اسر الخلاق او الهامي او من في عياله ان يحفظ لا يضمن وتفسير
العيال مرفي الوديعة رجل خرج من الحمام وقال كان في جيبى ذراهم
ان لم يقر الثيابي فلا شيء عليه وان تركه ضايعا يضمن وان لم يضع
فجواب الامام وجواب سوم وجواب الصلح قد ذكر في ضمان
الاجير المشترك رجل ليس ثوبا بمراي عين الثيابي فظن الثيابي
انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن الثيابي في الصحيح ان رجل رفع
ثوبه الي جاسه رار وهو الثيابي فعلى الاختلاف عند الامام
يبرالاعندهما لانه اجير مشترك فص امرة دخلت الحمام ودفعت
ثوبها الي الثيابية فخرجت ولم تجد ثيابها ان كانت هذه اول
امرة دخلت في هذه الحمام لا تضمن الثيابية وفاقا لو لم تعلم
انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك
وما سطر لها اجرا على الحفظ كان ايداعا والمودع لا يضمن
وفاقا الا بالتصريح ولو دخلت قبل هذه ودفعت ثوبها الي الثيابية
واعطتها اجرا تبرع الامام لا عندها لانها اجير مشترك والتمتار
في الاجير المشترك قول ح وقيل هو قول م ايضا ويقتضي قول الامام
ان الثيابي لا يضمن الا بما يضمن المودع قال ح وينبغي ان يكون
الجواب عند سوم وعلى التفصيل لو كان الثيابي اجير الهامي

عين بي

ياخذ منه كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل يراوفا قايمة تليد
 القصار والمودع يقول الحقير يعني ان الثيابي يراو ويضمن
 الحامي كما يضمن القصار ونحوه ما آتلفه تليده بلا تعدد اما لو لم
 يكن الثيابي اجرا الحامي يضمن الثيابي عندها لا عند صاحبها
 الطمان وفي ان حمل برغمة الى الطاحونة ووضعها في صحنها
 وامر الطمان ان يدخله في الدليل في بيت الطاحونة فلم يفعل
 حتى نقب وسرق فلوعلي الصحن خابط مرتفع قدر ما لا
 يمكن الا ينسورا لا يعلم برضا قضى مستاجرا شيئا مستاجر
 راضيا ما ندمت ما لم يرضى او ان راز ندمت المستاجر
 من رجل اجر طاحونة وجعل البر في دلو فذهب البر من الدلو
 الى المالا يضمن رب الطاحونة ان البر بيد مالكه فعليه حفظه
 وقا هذه فقط يضمن كل من طمان وبيع وسار بالخلط
 الا في موضع يكون الطمان ما ذونا يخلط عرفا ومرجسته فيا
 او اخر الفصل السادس والعشرين ضمان الزارع وفي بد الكار
 ترك سقي الزرع حتى فسد ضمن ويقترب قيمة يوم تركه السقي
 ولو لا قيمة للزرع في ذلك تقوم الارض زرع وعرة وغير مزرعة
 فيضمن فضل ما بينهما بخلاف ما لو سقي الما من ارض حتى هلك
 زرع عطا لم يضمن الزارع شيئا ولو اضر الاكار سقي تاخيرا
 بمنع الناس لم يضمن ولو تاخيرا غير متعارف ضمن ولو ترك الزرع
 حتى اصابته افرة من اكل الدواب ونحوه ضمن ان كان حاضرا او امكنه
 دفعه ولم يدفع ولو لم يمكن دفعه لا يضمن ولو اكله الجراد ضمن
 ان امكنه طرده والا فلا والحاصل انه في كل موضع ترك الحفظ
 مع امكانه ضمن لا بدونه عده عده ترك سد شجرة بظرها
 البر كسجرتين وكرم او اخره حتى اصابه البر ضمن قال
 للاكار اضره البر الى الصحر لانه رطب فاخر فسد ضمن

ولو ترك التشذيب وهو خثارة كردن فهو كترك السقي
 فنسط لو ترك الكرم ولم يترك احدا يحفظه ودخله الما وسقط
 حايطة وهلك الزراعيين وهو شجر العنب ضمن قيمة الزراعيين
 لا الحايطة ان يجب عليه حفظها لا حفظه ولو علي الزراعيين عنب
 لا يضمن ان حفظه لا يلزمه لان ما كان بعد بلوغ الثمار والزرع
 يكون عليهما ولكن يجب نقصان الزرع اذ حفظ الكرم بمرسه يقوم
 الكرم مع العنب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما الي احداهما من تقيمه
 قال لم يجبره علي ذلك فلوا يضمن هلك لا يضمن قال ت وبه
 ناخذ فكان ينبغي ان يرفع الامر الى القاضي فلو منع بعده
 ضمن قت لو ابي فسد الزرع قبل الرفع الى القاضي لا يضمن
 قال بعضهم انما لا يضمن العامل لو قال له رب الارض بدواب
 بيا وورمين را بده اكر رب الارض اورد واره بالسقي
 فابي ضمن اجماعا كذا ضحك الكار لم يمسق الزرع حتى فسد
 اختلف فيه المشايخ والمختار انه يضمن وما كان بعد بلوغ الزرع
 ونهايته وجفافه فهو عليهما حتى ينقسم وما قبل بلوغه مما يصلح
 به الزرع فهو علي العامل المحملة في فسط وفي ان قال رب
 الضيعة لا كاره اضره هذا البر الى الصحر وهذا الجوز او الجوزق
 فانه رطب فاخر فسد لو قبل الاكار من رب الضيعة ثم لم يفعل
 ضمن قيمة الجوز والبر الفاسد له قال القاضي اذ لم يوجد من الرطب
 مثلا ضمن القيمة شحني مزراع زرع خلاف ما امر به بصير مخالفا
 اضر ذلك بالارض او لا بخلاف الاجارة ضمان السنبع يقول
 الحقير البضاعة هو دفع المالك ماله الى اخره بشرط جميع الزرع
 للمالك كذا في الدرر والغرفش ارسل بضاعة مع رجل الي
 بلده عند رجل اخر وقال له خذ بيتا لاجل بضاعتي وضعها فيه
 ففعل ثم اضره منه ووضع في بيت نفسه فلوا استوي البتان

حرز ابيري وهذا ظاهر واخذ البضاعة لو تركها في حجرة في ذلك
البلد واغلق الباب لا يضمن ان لا يلزمه حمل البضاعة جماعة
خرجوا من بلد وكان كلهم ونزولهم في السفح حيلة واحدة
ومع ائدهم بضاعة فادعه عند ائدهم ضمن ان لم يصيروا بهذا
القدر كل واحد بمنزلة من في عياله ولو دفع الى اخر بضاعة
ليذهب بها الى مرق فباعه في هذا البلد وذهب بثمنها الى مرق
فلو اخذ الثمنان لا يضمن للمرئض ان يحصل الغرض بل لا ضرر ولو لم
يخذ ضمن قيمة المتاع لفحصه بيع وتسلم ويضمن الثمن للشري
لو هلك الثمن في الطريق كتم ائضمه مالا يشري به شيئا
فشراه فلم يترها له الرجوع سريعا فبعث البضاعة مع بعض
ماله بيد رجل ليوصلها الي المالك فاخذ هذا المال في الطريق
ظلم ضمن المستضع فقط ائضمه مالا يشري به شيئا
فبعث المستضع الى سمسار فشري به السمسار وبعث
الي صاحبه فهلك في الطريق لا يضمن المستضع ولو لم يقل
انه بضاعة والمسئلة مجالها ضمن الا ان يشري السمسار
بمحضه والفرق ان المستضع وكيل فوض اليه الراي فلا
يضمن بدفعه الى اخر كذا عن وفيه قال محمد الحسن ان يحمل
البضاعة كضاربة من كل ما يجوز في المضاربة يجوز في البضاعة
لكن المضارب يملك بيع ما شري والمستضع لا يملك الا بداع
والاجزاء لا يملكها فلو ائضمه فلي لكلهما يضمن ايهما شأ ولو
سلم ورجع فلكل رب المال من ولو ائضمه الغالب يشري به قنيا
او غيره فشراه بعضه وانفق بعضه عليه لا يضمن وكذا الكرا
عليه ولو شري بملكه وانفق عليه من ماله كان شريعا وكذا
المضارب ولو شري ببعضه ثم مات المستضع لم يشري

بالباقى

بالباقى واغلقه في كرا او غلقه في الشرا ضمن علم بونه او لا وفي
الاتفاق ضمن لو علم والا لم يضمن استخانا وليس للمضارب
شراشي بعد موت المالك ولو لم يعلم به كاستضع صلا تلف
البضاعة عند المستضع فصالحه المستضع جاز ولو صالحه
علي القيمة او اكثر لا لوسط وليس لو كيل بيع حط الثمن عند
الامام وم وصار المستضع كوكيل قبضه رينا لوسط شيئا
لم يجز بيع المستضع فخلط فهو كوكيل البيع جاز عندها لا عند
من فتن باع البضاعة فشري بثمنها فقال رب المال امرتك
ببيع لا بشرا وقال المستضع شريت لك بامرك صدق رب
المال يمينه لانه انكر الاذن باعها شيئا لو قال له المالك
يج واشترى بثمنه كذا لم يجز بيعه ان علم ان مراده بنقد ولو اطلق
بقوله يج فلم يبيع شيئا عن النخاس بعث الي النخاس امرة
فبعثها امرأة النخاس في حاجة فشرى بثمن امراته عند
الامام وعندها يضمنها او النخاس لانه اجر مشترك امه حات
الي النخاس بلا اذن فقال رد ردها صدق ومعنى ردها ان يامرها
بذهاب الي بيت ربها اما لو اخذها من الطريق او من بيت المالك
بلا اذن لا يصدق ن امه اتت الي النخاس بلا اذن ردها طالبة
بالبيع ثم ذهبت ولا يدري وقال النخاس رد ردها عليك صدق
لانها اتت اليه بطوعها فكانت امه عنده وتغير ذلك ان
النخاس لم ياخذها حتى يصير غاصبا ومعنى امره اياها
بذهاب الي منزل ربها وكان النخاس منكرا للمعصب قاضي خان
لو هلك الثمن في يد النخاس لا يضمن لانه اجر مشترك فلا يضمن
ما هلك عنده ضمان الجنب وفي فن حرة ثبوت سقوط جنيتها
فالتمه ميتا ففعل ما قلتهما الغرة زوجهما هذا الوفاك بلا اذن
زوجها فلو اذن فلا ضمان فن اسقطته المختلفة لا سقاط

العدة فعلها العدة لزوجها ط شربت د وابل تعد استا ط
 سقط لا غرة عليها قال البخاري لو اسقطت سقطا فليس عليها
 الا التوبة ولو كان جنينا فعلها غرة لو تمت قت سقط الجنين
 بشئ محمله فعلي عاقبتها خمسمائة ورضع في سنة لو ارث ابا
 او غيره ولو لا عاقلة ففي مالها في سنة وتاويله ما مر من التوديع
 عليها الغرة وان لم تتود ولا كفارة عليها في قول الامام ومحمد
 ولا ترث وقال بعضهم عليها الكفارة قاضي خان حاصل سقطت
 ولدها جليج قالوا ان لم يتبين شئ من خلقه لا تأثم قال رضي
 الله عنه ولا اقول به ان المحرم ان اكسر بيض الصيد يكون ضامنا
 لانه اصل الصيد فلما كان مواخذا بالجزائة فلا اقل من ان يلحقها
 اثم هنا اذا اسقطت بلا عذر الا انها لا تأثم اثم القتل وان
 اسقطت بعد ما استبان خلقه وجبت الغرة مريضه ظهر
 حملها وانقطع لبنها وليس للزوج ما يستاجر به الظير وخاف
 هلاك الولد قالوا يباح لها ان تعالج في استئصال الدم ما دام
 الولد نطفة او علقة او مضغة لم يخلق له عضو وقدر واتلك
 المدة بمائة وعشرين يوما وانما اباحوا لها افار الحمل باستئصال
 الدم لانه ليس بآدمي فيباح لصيانة الادمي وان اعزل الرجل
 عن المرأة بغير انزاعها ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا في زماننا
 يباح لسوا الزمان ضمان رد الوديعة وفي القنية راد الابن
 لو استعمل في حاجة في الطريق ثم ابق منه يضمن مر تحقيقه في
 غصب العين ط عبد مات عند اخذه او ابق فلما شهد حين
 الاخذ انه اخذه ليرده يبرأ ولا يجب تكرار الاشهاد ويكفي
 مرة بحيث لا يقدر على كتمه ان اسئل وكذا اللقطة وكذا
 ترك الاشهاد مع السكينة ضمن لا عندس ولو انكر المولي
 اباقة صدق بيمينه فضمن الاخذ اجماعا ان ظهر من الاخذ سبب

الضمان وهو الاخذ بلا اذن مالك وادعي السقط وهو الاذن
 شرعا ضمان الملتقط وفي قت اخذ لقطة ولم يشهد ولم يسمع
 ان عرفها وقال اخذتها لنفسك ضمن عندها لا عند الامام ان
 صدقه مالها انه لقطة ان الظاهر ان العاقل لا يقضي ولها
 ان الملتقط اقرب سبب الضمان وهو الاخذ وادعي ما يبريه وهو
 الاخذ للرد فعله البينة لو تمكنا من الاشهاد وان لم يكن متمكنا
 لعدم من يشهد او خوفه من اخذ ظالم فالتقول له بيمينه وفاقا
 وحدها ولم يجد عندها من يشهد اشهد من يجده بعد ذلك
 فان وجد من يشهد وجب وزنبر اشهاد ضمن لترك الاشهاد مع
 القدرة عليه قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
 الايق كذا يقول الحقير هذا من قبيل تحصيل الحاصل ان الذي
 ذكر قد مراغا والمحجب انه كيف نسي ما قدمت يدها قبل اسطر
 فخلا عن ط من قوله ولو ترك الاشهاد الى اخره نوع اخر في ضمن
 بالقبض والجس وما لا يضمن بهما يقول الحقير ما ايل هذا
 البحث ذكرت في جامع الفصولين في اخر التصرفات الفاسدة
 لكن لما رايت كمال مناسبتها بالضمانات اضرت ذكرها الى هنا
 ففي صق المقبوض يبيع باطل امانته عند بعضهم ان المقدم لم يعتبر
 فبقي القبض بان المالك وعند البعض مضمون في ضمن عند ر عند
 الامام قاضي خان المقبوض على سوم الشرا لا يكون مضمونا الا
 بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فصط الثمن المقبوض يبيع باطل
 الصحيح انه مضمون كفاسده والمقبوض بفاسده ضمن مثله وقيمة
 في غيره كفص ما قبض على سوم الشرا لو سمي ثمنه بمثل الفاسد
 ضمن وفي المثالي بمثله وفي غيره وقيمته والقرض الفاسد يملك
 بقبضه ويضمن بمثله وقيمته كبيع فسد وما قبض برهن فسد
 ضمن باقل من قيمته ومن الدين كصحيحة وقيل لا يضمن وما

قبض بباطله لا ضمن وفاقا وما قبض على سوم رهن ضمن
باقل من قيمته ومن الدين وقيل ضمن بقيمة كما قبض بجهة البيع
عدة رهن قنا لتقرضه النافذ لك القن قبل اقرضه فعلية
الالف انما قبض حكم الرهن ولو قال اقرضني وخذ الرهن
ولم يسمي القرض فاخذ الرهن وهلك في يده ضمن قيمة الرهن
لا يبطل بالتغاضي قبل رده فيضمن باقل من قيمته ومن الدين
وللمرتهن حصة بعد الفسخ فغني ربه تبرعا فهلك الرهن
فللمرتهن اخذ ما دفعه رهن هلك في يده رهنه بلا حصة
بهلك امالة بخلاف ما بعد ايقارينه ولو حصة ضمن القيمة
وفاقا وبعد الحوالة مضمون حتى لو احوال بد يته فهلك الرهن
ضمن قبا لا استحقاقا ولو اراد الرهن بعد الحوالة اخذ الرهن
قيل له ذلك وقيل لا كذا في العدة مخ رهن عينا اخر كان الرهن
الاول ثم هلك الاول بهلك امالة صل ما قبض بهته فاسدة
بضمن بقيمة شئ ضمن في رواية لا في رواية وكذا في الصدقة
الفاصلة بضمن القيمة جاز الاجارة وفاسدها غير مضمون
على المستاجر وجاز الهبة لا بضمن فتصط الاصل ان كل ما قبض
بجهة التملك ضمن وكل ما قبض لا بجهة التملك لم بضمن فغني
فاسد شركة ومضاربة واجارة لم بضمن من دفع ثوبا الى رجل
ليبيعه على ان ياتي به على كذا فهو له هذه اجارة فاسدة
وبضمن الثوب يقول الحقير في اطلاق قوله هذه اجارة فاسدة
اشكال وهو ان المتبادر انه وكله ببيع وهب وابعاد له الزيادة
عما سواه فالظاهر ان لا بضمن لانه اسين ووكيل اللهم الا ان
يصرح بكون الزيادة اجرة له او يكون المدفوع اليه من يبيع
باجرة كدلال ونحوه والله اعلم فقص بضمن الموصر في اجارة
فاسدة ما قبضه من الاجرة والمحجوس في يد اجير لعله اثر

في العين كمالك وقصار وضايط لم بضمن لو هلك ان حصة
لاجرة وله ذلك فلو ضاع من يده ولم تضمن عند الامام ولا اجر
له لهلاك المفقود عليه قبل تسليمه وعندها بضمن ويخير المالك
ضمنه محولا وله الاجر او ضمنه غير محول ولا اجر له وكذا لو هلك
بلا حصة سقط الاجر ولم بضمن عند الامام ومن لا اثر لعله كمال
حبس الحمل او بيع او سيار حبس الثمن للاجرة بهلك
امالة لو حصة باجر ماله وعليه الاجرة ولو بدلا امره ضمنه
ان ليس له حصة فيخير ضمنه محولا وله الاجر او غير محول ولا اجر
له ولو هلك في يد المكاري والحمال وكل اجير ليس لعله اثر
من غير حصة وصنعه لم يسقط الاجر مخ لومع المالك الثوب
بالاجرة اختلف في العلم فلو اصطحا على شئ كان حنا يقول
الحقير الظاهر ان هذا الحكم ينبغي ان يجري في غير المالك ايضا
فمن لوله اثر في العين كضايط وقصار ونحوها والله اعلم ان
المحبوس في يد المستاجر بعد فسخ الاجارة لاستيفاء اجرة
محبسها لا بضمن ولا يسقط شئ من الاجرة سواء جازت
الاجارة او لا المحجوس بعد الاقالة مضمون بالثمن هدد
وكيل شرائه الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به
على موكله لانه اعتدت فهي مباركة حكيم فان هلك في
يده قبل حصة هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن اذ يده
كيد موكله وله حصة لاستيفاء ثمنه اذ هو كبايع من موكله فان
حصة وهلك كان مضمونا ضمان الرهن عندس وضمان البيع
عندها وضمان القصب عندس فريقول الحقير وتفسير هذه
الاقوال هو ما في الحاشية انه ان هلك بعد الحبس بهلك
بالثمن ويسقط الثمن عن الموكل عندها وعندس هلك
باقل من قيمته ومن الثمن حتى لو الثمن اكثر من قيمته رجع

الوكيل بتلك على موكله وعند زفير يهلك على الوكيل كهللاك
المقصود لان عنده الوكيل لا يملك الحبس من الموكل فيصير
عاصبا بالحبس هـ ملتقط اتفق على اللقطة باذن القاضي وجا
صاحبها فله حبسها بسوق في النفقة وكذا زاد الا بق وجعله
فلو هلك قبل حبسه لم يسقط النفقة والمجمل ولو هلك عنده
لم يضمن ويسقط ان يصير حبيب كرهن والبيع خيار للبايع لو
هلك بيد مشتريه في مدة الخيار يهلك بالقيمة لا بالثمن ولو
الخيار للمشتري يهلك في يده بالثمن وكذا لو بخل عيب فلزم
البيع ويلزم كل الثمن صحت المقبوض بحكم اعادة من جهة الفاسد
وحكم هبة منه او حكم شراء او وديعة او اجارة او صدقة او هبة
مضمون على القاضي فاذا ضمنها هل يرجع على الفاسد لا يرجع
الموهوب له والمتصدق عليه والمستعير ويرجع المتاجر و
المودع والمرتهن بالقيمة والمشتري بالثمن لا السارق
من الفاسد وذكر ان المودع والمرتهن والمتاجر يرجعون
ان لم يعلموا بالفاسد لا لو علموا به ثم بيان ما يلزم الضمان
بعون الملك العلام الفصل الثالث
والثلاثون في الاحكام وهي اسورة مهمة سنية وقدي
خلت عن ذكرها اكثر الكتب الفقهية فن جملة تلك الاحكام
احكام السكوت وهو رضى في بعض المواضع لاني البعض وقد
ذكر اكثرها في جامع الفصولين بل ترتيب وزيد على ذلك
كثير منها في كتاب الاشباه والنظائر بترتيب لطيف بالاجاز
في البيان فلا جرم رايت ان اذكرها هنا جميع ما فيها مخلوطا
لكن بزماء حسن مربوطا فاعلم ان من القواعد الفقهية
انه لا ينسب الي ساكت قول كما في ما يل منها من راى
اجنيا يبيع ماله ولم ينهه لا يكون وكذا بسكوت المالك

ومنها لوراي القاضي الصبي والمعتوه او عبدها يبيع ويشترى
فكس لا يكون اذ نافي التجارة ومنها لوراي المرتين رهنه
يبيع الرهن فكس لا يبطل الرهن ولا يكون ما ذونا للبيع
وزاد في الاشباه قوله في رواية ومنها لوراي عمره يتلف
ماله فكس لا يكون اذ نافي التلاف ومنها لوراي عبده يبيع عينا
من اعيان المالك فكس لم يكن اذ نافيها لو سكس على
وطئ امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه اخذ اسن
سكوت عن التلاف ماله ومنها سكوت المالك اذ باع رجل
ملكه وهو حاضر ليس برضا عند الامام وس خلافا لابن الجيا
ليلى ومنها لوراي قته او امته تزوج فكس ولم ينهه لا يصير
له اذ نافي النكاح ومنها لو تزوجت غير كفوف فكس الولي عن
مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك لان الموانع كثيرة
ومنها سكوت الاسرة الغنيين ليس برضا ولو اقامت معه
سنتين ومنها الاعارة لا تثبت سكوت ومنها حلف لا يسلم
شفقة فلم يلها ولكن سكس عن خصوصية فيها حتى جلت
شفقة لا بحيث ومنها حلف لا يورض عن فلان حقاله عليه
شهر فلم يورضه شهر وسكس عن تقاضيه حتى يصح الشهر
لا بحيث ومنها لو وهب شيئا والموهوب له ساكت لا تصح
سالم يقل قبلت بخلاف الصدقة كما سياتي ومنها لو اجر قته
او عرض للبيع او ساوم او زوج فكس القن لا يكون
اقرارا برقه بخلاف مالو باعها ورهنه او رقه بجباية فكس
ايضا ومنها احد شرطي عنان قال لصاحبه اني اشتريت
هذه الاسنة لنفسى خاصة فكس صاحبها فشرها لا يكون
له مالم يقل صاحبها نعم كذا في جامع الفصولين موافق للخلاصة
وعندها وزيد في مختارات النوازل فاذا قال نعم فهي له غير

شيء عند الامام ان الاذن ينضم هبة نصيب منه ان الوطى لا يحل
الا بالملك بخلاف طعام وكسوة يقول الفقير وفي الاشياء
فككت صاحبها لا تكون له ما وذكر هذه المسئلة فيما يكون
فيه السكوت كالنطق كل ذلك سهو واضح لمخالفة لما مرنا
من المعتررات واحتمال كون المسئلة خلافة فيها روايتان
جيدتان لو كانت كذلك لتعرضنا لحد من اصحاب المعتررات
المنقول عنها ثم اعلم انه خرج عن القاعدة السابقة ما ييل
كثيرة صار السكوت فيها كالنطق اي يكون رضا ومنها
سكوت البكر عند استئثار وليها عنها قبل التزويج وبعد
هذا التزويج والولي فلور في الجديع قيام الاب لا يكون
سكوتها رضا ومنها سكوتها عند قبض مهرها لوقبض المهر
ابوها او من زوجها فكنت يكون اننا الا ان نقول لا تقبض
في لم يجز القبض عليها ولا ببر الزفج ومنها سكوت الصبية
ان ابلغت بكرة يكون رضا ويطل ببلوغها لا لو بلغت ثوبا
ومنها بكرة حلفت ان لا تزوج نفسها فزوج ابوها فكنت
صنت في بينها كرضاها بسلام ولو حلفت بكرة ان لا تازن
في تزويجها فزوجها ابوها فكنت لا تخش ان لم تاذن
ولزم النكاح بالسكوت ومنها تصدق علي انسان فكنت
التصدق عليه ثبت الملك ولا يحتاج الي قبوله قولا بخلاف
الهبة كاسرونها فقبض هبة او صدقة بحضرة المالك وهو
ساكت كان اننا بقبضه ومنها لو ابرام ديونه فكنت
المديون يبرأ ولو رد يبرأ برده ومنها الاقرار بصحة ولو سكنت
المقر له يبرأ برده ومنها لو وكله بشي فكنت الوكيل وبأمره
صح ويرتد برده فلو وكله ببيع قن فلم يقبل ولم يبرده فباعه
جاز ويكون قبوله ومنها لو اوصي الى رجل فكنت في حياته

فلما مات باع الوصي بعض التركة او تقاضي دينه فهو قبول للوصية
ومنها الامر باليد ان اسكت المفوض اليه صح ويرتد برده
ومنها الوقف على رجل معين صح ولو سكنت الموقوف عليه
ولو برده قتل بطل وقيل لا ومنها تواضعا على تلحمة ثم
قال احدهما لصاحبه قد بد الي ان اجعله صحيا فكنت الاثر
ثم تابعا صح البيع وليس للساكت ابطاله بعد ما صح قول
صاحبه ومنها سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين
الغائبين رضي كالا سرق من السلم فوقع في الغيبة وقسم
ومولاه الاول حاضر فكنت بطل حقه في دعوي قن ومنها
لو كان المشتري مخيرا في قن شرائه فراي الغن ببيع ويشترى
فكنت بطل خياره ولو كان الخيار للبايع لا يبطل خياره
ومنها للبايع حبس المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري وراه
البايع وسكت كان اننا في قبضه الصحيح والفاسد فيه
سواء في رواية وهو رضي يقبض في الفاسد لا في الصحيح
في رواية ومنها علم الشفع بالبيع وسكت تبطل شفعة
ومنها راي غير القائلين قن ببيع ويشترى وسكت كان ما دون
في التجارة لا في بيع ذلك العين ومنها لو حلفت المولى لا ياذن
لثمنه فراه ببيع ويشترى فكنت صنت في ظاهر الرواية
لا في رواية عن من ومنها باع قن ثوبا بحضرة مولاه ثم ارعاه
المولى ان له فلو كان ما دوننا ببيع دعوي الولي ولو محجورا
صح قال الاستر وشي فان قيل لم يبر ما دوننا سكوت
مولاه فلما غم ولكن اثر الاذن يظهر في المستقبل ومنها
بايع قنا والعن حاضر علم به وسكت وفي بعض الروايات
فانقاد للبيع والتكليم ثم قال ان احرا لا يقبل قوله كذا في
جاء الفصولين موافقا لما في فتاوي قاضي خان وفي فتاوي

العتاج ولو سكت القن وهو يعقل فهو اقرار برقة وكذا لو
 رهنه او دفعه جناية والقن سكت بخلاف ما لو اجره او عرض
 للبيع او ساومه او زوجه فكونه هنا ليس باقرار برقة
 يقول الحنفية قوله وفي بعض الروايات ان ظاهرة شعر بضعف
 اشتراط الانقياد او تباعدي الاحتمالين لكن الاظهر ان
 الانقياد شرط لما ذكر في محل آخر من فتاوي قاضي خان
 رجل سري امته وقبضها وباعها من اخر والثاني من ثالث
 فادعت حريتها فزادها الثالث على الثاني فقبلها فارادها
 على الاول فلم يقبل له ذلك لو ادعت غنقا اذ الغنق لا يثبت
 بقولها ولو ادعت حرية الاصل فلو كانت حين بيعت وسلمت
 انقارت لبيع وسلم فكذا ان الانقياد اقرار بالرق وان
 لم تنقد فليس للدول ان لا يقبل انتمى ومنها حلف لا ينزل
 فلا تاديه وفلان نازل فيها فسكت الحالف صحت
 لا لو قال له اخرج فاجي ان يخرج فسكت ومنها ولدت
 ولدا فمنها الناس زوجهها فسكت الزوج لزوم الولد وليس
 له نفية كافراره ومنها ام ولد ولدت فسكت مولاهما حي
 رضي يومان لزوم الولد ولا يملك نفية بعده ومنها السكون
 قبل البيع عند الاختيار بالعيب رضي به حي لو قال رجل
 هذا الشيء معيب فسمعه واقدم به ذلك على شرايه فهو
 رضي بالعيب لو انخير عدلا لو فاسقا عند الامام وعندهما
 هو رضي ولو فاسقا ومنها سكوت بكر عند اخبرها بتزويج
 الولي على خلاف مراغها ومنها باع عقارا وامراته او ولده
 او بعض اقاربه حاضر فسكت ثم ادعاه على الشري
 من كان حاضرا عند البيع افني سناج سمرقند انه لا يسع
 وجعل سكوت في هذه الحالة كقرار ردا له قطعا للطمع

الغاسرة وافني سناج بخاري انه ينبغي ان يسع فينظر المفتي في
 ذلك فلو راي انه لا يسع لا شهادته المدعي بجيلة وتليس
 وافني به كان صناد الباب التزوير ومنها الحاضر عند
 البيع لو بعته البائع الى المشتري وتقاضا الثمن لا يسع
 دعواه الملك لنفسه بعده لانه يصير بحيز البيع بتقاضيه ومنها
 رايه يسع عرضا ودارا تصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت
 سقط دعواه يقول الحنفية وفي الفتاوى والولولجية رجل تصرف
 في ارض زمانا ورجل اخر راي الارض والتصرف ولم يدع ومات
 على ذلك لا يسع بعد ذلك دعوي ولده فبترت على يد
 التصرف لان الحال شاهد ومنها لو قال الوكيل بشرا شيئا
 حينئذ لم يملكه الي اريد سطره لنفسه فسكت موكله ثم سطره
 يكون للوكيل يقول الحنفية وجه الفرق بين هذه المسئلة وبين
 ما سرق قبل نحو ورقة من سئلتي شربكي العنان هو ما ذكره
 صاحب الخلاصة بعد ذكرها تين المسئلتين بقوله والفرق ان
 الوكيل يملك عزل نفسه اذا علم الموكل رضي ام سخط بخلاف
 احد الشرايين اذ لا يملك فسخ الشراكة الا برضي صاحبه
 ومنها ولي صبي عاقل اذا راي الصبي يسع ويشترى فسكت
 يكون اذنا ومنها سكوت رجل راي غيره شق رقة حتى سال
 ما فيه يكون رضي ومنها سكوت الحالف بان لا يستخدم فلانا
 اي يملوكم ثم خدسه فلان بلا امره ولم يبنه صحت ومنها امرأة
 رفعت في تجهيزها بنسها استبان استغنى الاب والاب
 ساكت فليس له الاسترداد ومنها انفقت الام في تجهيز
 بنسها ما هو معتاد فسكت الاب لا ضمن الام ومنها باع امته
 وعليها حلي وقرطان ولم يشترط ذلك لكن سلم المشتري
 الامته وذهب بهما والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم

فكان الحلي لها ومنها القراءة على الشيخ وهو ساكت فترل
منزل نطقه في الاصح ومنها ما ذكر في قضاء الخلاصة
ادعي على ارض مال فكت ولم يجب اصلا يوحده كغليل
ثم ينزل جبانه عسي به افه في لسانه او سمع فلو اخبروا
انه لا افتر به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزل
منزلة المنكر عند الامام ومحمد وعند س مجيب حتى يجب
فان فهم انه ارض س يجب بالاشارة انتهى ومنها سكوت
المنكي عن سواله عن حال الشاهد تقديلا ومنها سكوت
الراهن عند قبض المرتهن العين الموهونة يقول الحنفية
المبايل التي يكون السكوت فيها رضى اربعون سنة
ثلاثون منها ذكرت في جامع الفصولين وعشرة منها زيادة
فصاحب الاستباه والنظائر نقلها عن الكتب المعتبرة احكام
اشارة وايا وفي فتاوي قاضي خان الاخرس ان لا يكتب
وله اشارة معروفة في التصرفات في القياس لا ينفذ شيء
من تصرفاته من طلاق وعتاق وبيع ونحوه كما لا ينفذ من مريض
تخل لسانه برضه وهو قول مالك وابن ابي ليلى وعندنا ثبت
هذه التصرفات باشارته الموهودة كما ثبتت بكتابتها لا
لا ترجي منه العبارة فتقام الاشارة مقامها كاتقام الكتابة
مقامها استباه اشارة الاخرس كعبارة في كل شيء من
بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق واداء اقرار
وقصاص الا في الحدود ولو صدق فذوق وهذا مما خالف فيه
القصاص الحدود في رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا
ثبت بالاشارة ونما في الهداية وقد اقتصر فيها ونبرها
على استثناء الحدود وزاد في التهذيب ولا تقبل شهادته
ايضا واماميه في الدعاوي فتى خزانة الفتاوي عليك

عنه الله وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم ولو حلف بالله كانت
اشارته اقرارا بالله تعالى وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء
الحدود فقط صحة اسد بلاشارة ولم ارجع الا ان نقل صرحا
وكتابة الاخرس كما اشارت واختلفوا في اب عدم القدرة على
الكتابة شرط للعمل بلاشارة والمعمد لا ولذا ذكره في الكفر
ولا بد ان تكون اشارة الاخرس معهودة والام تقبل وقال
ابن الهمام لا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاق
الاشارة المعروفة بتصويت منه اذ العادة منه ذلك فكانت
بيان لما اجمله الاخرس انتهى وهذا فروع لم ارها الا ان الاول
لواشارة الاخرس بلاشارة بالقراءة وهو يجب ينبغي ان يحرم
اخذ من قولهم يجب على الاخرس تحريك لسانه ففعلوا التحريك
قراءة الثاني رجل غلق الطلاق بمشيئة الاخرس فاشار
بالمشيئة ينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث لو غلق بمشيئة
رجل ناطق فخرس فاشار بمشيئة ينبغي الوقوع ايضا انتهى
سافي الاستباه هداية اخرس قرئ عليه كتاب وصية فقيل له
شاهد عليك بما في هذا الكتاب فاومي براسه نعم او كتب فاذا
جاء ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في
معتقل اللسان والفرق ان الاشارة انما تعتبر ان اصررت
معلومة معهودة وذلك في الاخرس لا في معتقل اللسان حتى
لو امتد الاعتقال وصارت له اشارة معلومة قالوا هذا بمنزلة
الاخرس وان كان الاخرس يكتب كتابا او يوي ايا يعرف به
جاء نكاحه وطلاقه وبيع وسراؤه ويقتض منه ولا يجد
له والفرق ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة واما القصاص
ففيه معنى القوضي لانه شرع جابر الخازن ان يثبت مع الشهادة
كالمعاوضات استباه اشارة غير الاخرس ان كان معتقل اللسان

ففيه اختلاف والفتوى على انه ما رأت العقلة الى وقت الموت
يجوز اقراره بشارته واستناده عليه ومنهم من قدر الاستدراك
سنة وهو ضعيف ولولم يكن مقتل اللسان لم تعتبر اثاره
مطلقا الا في ارجح الاسلام والكفر والاقرار بالنسب والافتاء
كذا في تلقيح المحبوبي ويزاد اخذ من مسئلة الافتاء بالراس
اشارة الشيخ وفي رواية الحديث وامان الكافر اخذ من
النسب لانه محتاط فيه بحسن الدم ولذا يثبت بكتاب الامام
او اخذ من الكتاب والطلاق ان تفسير اليهم كقولك انت طالق
هكذا واثار بثلاث وقعة ثلاثا بخلاف ما لو قال انت طالق
واثار بثلاث لم يقع الا واحدة قال ولم ار الا ان حكم قوله
انت هكذا واثار باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا
الاشارة من محرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على الشير فقص
اعتقل لسان سريجن فقتل له او صحت بكذا فاثار براس
اي نعم لم يصح الا ان يطول الاعتقال فيصير كالأخرس وعند
الامام ان تلك المدة كدية العنة يعني الحقير يعني بها سنة
واحدة لكن مرغلا من الاشياء ان هذا القول ضعيف فقت
اصابه مرض فعجز عن الكلام فاثار اوه كذب وقد طال مرضه
سنة فهو كالأخرس حتى مريض قادر على التكلم قيل له او صحت
بكذا فاومى براسه اي نعم لم يصح وكذا لو قيل لرجل اشهد
عليك فاومى براسه اي نعم لا يكون مقرا بفرق بين هاتين
المسئلتين وبين المفتي ان مسئلة عن مسئلة فاومى براسه
اي نعم يجوز ان يؤخذ بقوله في السؤال من المسئلة طلب
العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة حتى
لو عجز المريض عن التكلم فاومى براسه الى رجل يريد به
الا يصير وصيا كما اشارة تقوم مقام عبارة ولو قدر

علي البان بكتابة هداية الاشارة معتبرة ولو قادر على
الكتابة بخلاف ما توه بعض اصحابنا انه لا تعتبر مع القدرة
على الكتابة لانها محجة ضرورية ولا ضرورة هنا وانما استوتيا
لان كلاهما محجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم توجد
في الاشارة وفي الاشارة زيادة امن لم توجد في الكتابة
لما استنادهما اقرب الى الظنون من اثار الاقدام فاستوتيا صح
رجل بيده صبي فقيل له هذا ابنك فاومى براسه اي نعم يثبت
نسبه منه ولو قيل له اعتقت هذا العن فاومى براسه اي نعم
لا يعتق والفرق ان النسب محتاط في اثباته الا انه بري انه
يثبت بدعوة ولا كذلك العتق يقول الحقير قوله بدعوة
يعني في المنكوحة لا في ام الولد او فيها محتاج الى دعوة ثم ان
وجه الفرق الذي ذكره ضعيف جدا لا يتقاض به لو كان بدل
العتق راسه والمسئلة بحالها حيث لا يعتق هي كالعتق مع انه محتاط
ايضا في اثبات معتقها حيث تقبل فيه الشهادة المسبية ببلد
رعوي بالاتفاق فالظاهر في وجه الفرق ان يقال نفس الولادة
امر متحقق في الخارج بلا توقف على لفظ لا فظ مجازا والعتق
حيث لا يتحقق بدون تلفظ المولى بالاراد على الاعتناق شرعا
فافرقا فثبت النسب بمجرد الاشارة بخلاف العتق والله
اعلم ذلك فثبت الطلاق على العتق ومسئلة العتق في ان
يعني لو قيل لرجل طلقت امرأتك فاومى براسه اي نعم لا يحتج
بالحلف لا بقول يزيد بحاله عليه فقال له زيد لي عليك كذا
فاومى براسه نعم لا يحتج لانه ليس باقرار اذ الاقرار اخبار
والاخبار لا يحصل بالاشارة وكذا لو اقر على رجل صدق
اقراره فقيل له اهو كذا فاومى براسه اي نعم لا يكون

اقرار احق لا يحل للشهود ان يشهدوا عليه بذلك المال ومن
 اعتقل لسانه يوما او يومين ففري عليه كتاب وصية فاومي
 براسه اي نعم لغا ولو ضرر فاوما حث حلف لا يظهر سر
 زيدا ولا ينشئ اولا يعلم زيدا سر بكر او ليكتن سره او ليخفيه
 اولا يدل علي فلان فاخر به كتاب او برسالة او كلام
 او سالة كان سر فلان كذا كان فلان مكان كذا فاشار
 براسه اي نعم حث في الوجوه كلها وكذا حلف لا يتقدم زيدا
 فاشار اليه بشئ من الحديث حث خدمه ام لا والحيلة ان
 يقال انا نذكر امكنته واشياء من سره فليس مكان فلان
 ولا سره فقل لا فاذا تكلمنا سره او مكانه فاسكت
 انت ففعله واستدلو به علي سره ومكانه لا يحث ولو حلف
 لا يخبر زيدا سر بكر او مكانه اولا ببشر بقدومه فاخره
 او بشر بكتابه او برسالة حث ولو قيل له كان كذا هل
 بكر في مكان كذا هل قدم بكر فاومي براسه اي نعم لا يحث
 ولو حلف لا يتكلم به اولا يحدث به لا يحث بكتابه ورسالة
 واسارة ولو قيل له كان سر كذا كان مكان كذا فقال نعم
 حث لان نعم جواب والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال
 ولو حلف لا يدعوا زيدا فدعي بكتابه او رسالة حث في ظاهر
 الرواية حق لا يحث بكتابه واسارة براسه او بيده تحم
 حلف لا يكذب فمثل من اسرف في راسه بالكذب لا يحث
 قاضي خان ما لم يتكلم به وجواب السائل قد يكون بخبر يكذب
 الراس والاشارة فقط سلم علي المصلي فاشار براسه السلام
 براسه او بيده او باصبعه لا تغد صلته وكذا لو طلب من
 المصلي شيا فاومي براسه وقيل له اجبه هذه الفاومي براسه

بلا او نعم لا تغد صلته احكام الكتابة وفي الهداية الكتابة
 علي ثلاث مرات مستبين رسوم وهو بمنزلة النطق في الغائب
 والحاضر علي ما قالوا ومستبين غير رسوم لكتابة علي جدار
 واوراق اشجار وينوي فيه لانه بمنزلة صريح الكتابة فلا بد
 من النية وغير مستبين لكتابة علي الهوا والماء وهو بمنزلة غير
 سموع فلا يثبت به الحكم قاضي خان الكتابة نوعان مرسومة
 وهو ما يكون مصدر امعونا مثل ما يكتب الي الغائب وغير
 مرسومة وهو ما لا يكون مصدر امعونا وهو علي وجهين
 مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب علي الصحيفة والحايط
 والارض علي وجه يمكن فهمه وقراته وغير المستبينة ما يكتب
 علي الهوا والماء وشئ لا يمكن فهمه وقراته اشباه لا يعتمد
 علي الخط ولا يحل به فلا يحل مكتوب وقف عليه خطوط قضاة
 ماضين ان القاضي لا يقضي الا بحجة وهي بينة او تكول كافي وقف
 الخانية ولواضر المدعي خط اقرار المدعي عليه لا يحلف انه
 ما كتب وانما يحلف علي اصل المال كافي قضا الخانية ستر
 حانوتا فوجده بعد القبض مكتوبا علي باب وقف علي مسجد
 كذا لا يبره لانها علامة لا تبني عليها الاحكام كافي القنية وعلي
 هذا الاعتبار بكتابه الوقف علي مصحف او كتاب الا في مستلثين
 الاول كتاب اهل الحرب بطلب الامان الي الامام فانه يحل به
 ويثبت الامان له كذا في الخانية يقول الحقير كلمة الا في
 قوله الا في مستلثين استثنائين قوله لا يعتمد علي الخط في اول
 البحث لان قوله لا اعتبار بكتابه ظاهر فافهم والله اعلم
 قال ويمكن الحاق البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا
 بكتاب الامان ان كانت العلة انه لا يزور وان كانت العلة
 الاحتياط لحقن الدم فلا الثانية يحل بد فتر السب والصرف

والبيع كما في الثانية لانه لا يكتب في دفتر الاماله وعليه وفي
البرازية ارعي سالا فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكرة
المدعي فقد التزمت لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك
فعلي الا ان كان في الجريدة شيئا معلوما او ذكر المدعي شيئا
معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرنا كان تصديقا اذ التصديق
لا يلحق بالمجهول وكذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو علي
يصح ولو لم يكن سارا اليه لا يصح كذا في الاستباه والنظائر
في كتاب القضاء استباه يصح البيع بالكتابة وفي الهداية الكتاب
كالخطاب وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء
الرسالة وقال ابن الهمام وصورة الكتابة ان يكتب اما بعد
فقد بعثت عبدي منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال في
المجلس قبلت انتمي اما وقرع طلاق وعتاق بها فقد قال
في البرازية كتابة صحيح واخرس علي ثلاثة اوجه ان كتب
علي وجه الرسالة مصدرا معنونا وثبت ذلك باقراره او بينة
فهو كخطاب وان قال لم انوبه الطلاق لم يصدق قضا وريانة
وفي المستقي انه يصدق ريانة ولو كتب علي شيئين يستبين عليه
امرته او عبده كذا ان نوي صحيح والا لا ولو كتب علي الهوا والمنا
لم يقع شيئا وان نوي ولو كتب امرته طالق فهي طالق بعثت
اولا ولو كتب اذ اوصل اليك كتابي فانت طالق لا تطلق
سالم يوصل وان ندم ونحي من الكتاب ذكر الطلاق وتركت
ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذ اوصل ونحوه الطلاق
كرجوعه عن التعليق واي تطلق اذ انني ما يسمى كتابته
او رسالة فان لم يبق هذا العقد لا تطلق وان نحي الخطوط
كلها ونحي بعث اليها البياض لا تطلق لان ما وصل ليس
بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب وبرهنت عليه انه كتبه

بيده فرق بينهما في القضاء انتمي وفي القنية كتب انت طالق
ثم قالت لزوجه اقر علي فقرأ لا تطلق سالم يقصد خطا بها انتمي
قال صاحب الاستباه وقد سئلت عن كتب ايماننا ثم قال لا ضرر
اقرارها فقرها اهل تلزمه فاجبت بانها لا تلزمه لو بطلاق حيث
لم يقصد ولو بالبدن تعالى فقالوا الناسي والمخطي والذاهل كالعاهد
واما الاقرار بها ففي البرازية كتب اقرتك بافيه اقرار بين يدي
الشهود فهو علي اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا فهو
ليس باقرار فلا تحل الشهادة بانه اقرار قال النسفي ان
كتب مصدرا رسوما وعلم الشاهد حله الشهادة تعلم
اقراره كما لو اقر كذلك وان لم يقل اشهد علي فعلي هذا اذا
كتب للغايب علي وجه الرسالة اما بعد فلك علي كذا يكون
اقرارا اذ الكتاب من الغايب كالمخطاب من الحاضر فيكون مستكما
والعامة علي خلافه لان الكتابة قد تكون للتمرية وفي حق الخرس
يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الي الغايب الثاني
ان يكتب ويقر عند الشهود فلم ان يشهدوا به وان لم يقل
اشهد واعلي الثالث ان يقر اهدا عندهم ويقول اشهد وا
عليه الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهد واعلي بما فيه
ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر النسفي ارعي
عليه سالا واضرح خطا انه خط المدعي عليه بهذا المال فانكر
ان يكون خطه فاستكتب فكان بين الخطين شبهة ظاهرة
انما علي انهما خط كاتب واحد يحكم عليه بالمال في الصحيح
اذ لا يميز يد علي ان يقول هذا خطي وانما ضررته ولكن ليس علي
هذا المال وثمة لا يجب المال كذا هنا الا في اذكار العامة والصراف
والسما را انتمي قال وكتب في كتاب القضاء انه سجل بدفتر البيع
والصراف والسما را فالحظ فيه حجة وفي كتاب ملك الكفار

بالاستيذان حتى لو وجد حربي في دارنا فقال انا رسول الملك
لم يصدق الا اذا كان معه كتابه فيعمل بها كما في سيرة الخانية واما
اعتماد الراوي علي صافي كتابه والثالث هده علي خطه والقاضي
علي علا من عند عدم التذكر فيرجع جاز عند الامام وجوزة من
للراوي والقاضي دون الثالث هده وجوزة محمد للكل ان يتبين
به وان لم يتذكر توسعة للناس وفي الاصله قال الامام
الحلواني ينبغي ان يثبت بقول محمد وهكذا في الاصله انتهى
وفي السرازية امر الصلحان بكتابة الاحارة ولا تشهد ولم يجز
العقد لا ينفقد بخلاف صلح الاقرار والهر انتهى واختلفوا
فما لو امر الزوج بكتابة الصلح بطلانها ففيل هو اقرار به فيقع
وقيل هو توكيل به فلا يقع حتى يكتب وبه يثبت وهو الصحيح في
رسانا وقيل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق كذا في
الغنية وفي المنتقى من راي خطه وعرفه وسماه ان يشهد ان
كان في حوزة وبه نأخذ انتهى ويجوز الاعتماد علي كتب الفقهاء
الصحيحة قال ابن الهمام طريق نقل المفتي في راسنا عن المجتهدين
احد اسرين اما ان يكون له سند فيه اليه او ياخذه من كتاب
معروف فاوله الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من
النصائيف المشهورة انتهى ونقل السيوطي عن ابي اسحاق
الاسفرايني الاجماع علي جواز النقل عن الكتب المصنوعة ولا
يعتبر اتصال السند الي مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد علي
خط المفتي اخذ من قولهم يجوز الاعتماد علي اشارته فالكلمات
اولي واما الدعوي من الكتاب والشهادة من نسخة في يده
فقال في الخانية لو ادعي من الكتاب شح دعواه لانه عسي
لا يقدري علي الدعوي لكن لا بد من الاشارة في مواضعها وفي
الصيرفية تشهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد واما بالسنة

يجب وهذا اصطلاح القضاة واما الوصية بالكتابة ففي المجتبى
كتب صلحا بخط يده اقرارا بالمال او وصية ثم قال لا ضرر لشهد
علي من غير ان يقول له وسعه ان يشهد انتهى وفي الخانية كتب
وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأه وصية عليهم قال
علي وانا لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسماه ذلك
والصحيح انه لا يجز لهم ان يشهدوا الا باحدى سنان ثلاث اما
ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره او يقرأ عليه بين
يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا علي بما فيه او يكتب هو بين
يدي الشاهد والثالث هده يعلم ما فيه ويقول هو اشهدوا علي بما
فيه وتام في الخانية الكل من الاشياء والظاير في مسائل
احكام الكتاب من النوع الثالث قاضي خان كتب الي امراته كل امرأة
لي غيرك وغير فلانة طالق ثم محي اسم فلانة وبحث بالكتاب اليها
لا تطلق امراته ولو كتب اليها اذا جاز كتابي هذا فانت طالق
ووصل الكتاب اليها فاخذ الكتاب وبورها ومزقه ولم يدفعه
اليها ان كان الاب تصرفا في جميع امورها وقع الطلاق لان
وصوله اليه ح كوصوله اليها وان لم يكن كذلك لا يقع ما لم يصل
اليها وان اخبرها الاب بوصوله اليه فان دفعه اليها وهو ممزق
ان كان يمكن فهمه وقراته وقع الطلاق والا فلا احكام السكران
وفي فقط السكران ملحق بالهاضي في عبارات و الحقوق
فله سبعة سجدة تلاوة وقضا الصلوة سبعة السكران اذا افاق
بلز الوضوء لو كان بحال لا يعرف الذكر من الانثي لا يكفي عليه
تلويع من سكر من شراب محرم او من الثلث لزمه كل التكليف
الشرعية وتصح جميع عباراته وتصرفاته سواء شرب مكرها
او طابعا بزدوي السكر لو بباح كشراب مكره ومضطر وشرب
روا وشرب ما يتخذ من حبوب وتعل عند الامام كالاغيا

ينبغي من صحة طلاق وعتاق وسائر تصرفات و السكر
بمحذور كسكر من كل شراب محرم ونبيذ التلث ونبيذ الزبيب
المطبوخ المعتق لا ينافي الخطاب فليز منه جميع احكام الشرع
وتصح عباراته كلها بطلاق وعتاق وبيع وشراء واقارب
ويصح اسلامه لارادته استحسانا ولو اقر بقصاص او باشر
سببه لزمه حكمه ولو قذف او اقر به لزمه الحد ولو زني حد
ان اصحى ولو اقر انه سكر من خمر طائعا لم يجد حتى يصحوا فبقرا
وتقوم عليه البينة ولو اقر بشئ من الحدود لم يجد الا في حد
قذف وتقام عليه الحد وادان اصحى تنفيج وهذا السكر اختلاط
الكلام وزاد الى ما ان لا يفرق الارض من السما لو صوب
الحد فقط وان اقر من سكر من محرم او مثلث بما يجمل الرجوع
كالزنا وشرب الخمر لا يجد حتى يصحوا فيقر لان السكر دليل
الرجوع ولو اقر بما لا يجمل الرجوع كقصاص وقذف وغيرها
او باشر بسبب الحد لزمه لكن انما يجد اذا صحى هداية لا يجد
السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وان شربه طوعا او
السكر من المباح لا يوجب الحد كالبنج ولبن الرماك وكذا شرب
المكحول لا يوجب الحد ولا يجد السكران حتى يزول عنه السكر
تخصيلا لقصور الانزجار والسكران الذي يجد عند الامام
هو الذي لا يعقل منطلقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من
المرأة وعندهما من يهدي ويخلط كلامه اذ هو السكران
في العرف واليه مال أكثر الشايخ والمعتبر في القديح السكر
في حق الحرمة ما قاله اجماعا اخذوا بالاصطياط اشباه والفتوي
علي قولهما في انتفاض الطهارة وفي يمينه ان لا يسكر وقولهم
السكر مباح كاعمال يستثنى منه سقوط القضا فان لا يقطع
عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يعلمه قاضي خات

محذور جميع تصرفات السكران الا الردة والاقرار بالحدود والآثار
علي شهادته نفسه وفي محل ارضه من سكر من خمر او شراب
سحقه من اصل الخمر وهو العنب والزبيب والتمر كنبيذ وتلث
وغيرها يتخذ جميع تصرفاته عندنا وبه اخذ عامة المشايخ
وقال الحسن بن زياد والطحاوي والكرخي والصفار ومالك
والشافعي في احد قوليه وادان الاصفهاني لا يصح منه تصرف
ماورده لا تصح عندنا استحسانا اذ الكفر واجب النفي لا واجب
الاثبات وعن سائر ما كان ياخذ بالقياس ويقول تصح رده
عندنا انتهى قال فلو قضى قاض بقول واحد من هؤلاء نفذ
قضاؤه واختلف المشايخ فيما يتخذ من حبوب وثار وعسل
من قال بوجوب الحد بالسكر به يقول تنفذ تصرفاته ليكون
رجعه ومن قال لا يجب الحد به وهو الفقيه ابو جعفر والامام
السررسي يقول لا تنفذ تصرفاته ولو شرب شرابا حلوا
فلم يوافقه وزهد عقله بالصداع لا بالشرب فطلق فالصحيح
انه لا يقع وفي محل ارضه ولو شرب الخمر سكرها اول مرة
فكر فطلق اختلفوا فيه والصحيح انه كاللا يلزمه الحد لا يقع
طلاقه ولا تنفذ تصرفاته ولو سكر ثم يتخذ من حبوب وفواكه
وعسل اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر الصحيح انه كاللا يلزمه
الحد لا تنفذ تصرفاته كمرصر في سكر من سكر مما يتخذ من
حبوب وعسل وفانيد اختلفوا في حده وصارت واقعة الفتوي
في سكر قد فشت انا نخذه وعامة اية سكر قد بعدم حده وافني
احي بان فيه روايتين وكنت اطلب منهم الفرق بين سكر نبيذ
الزبيب وتمر طائعا وبين سكر هذه الاشربة وكما نوا يتخيرون
في الفرق ثم وجدنا رواية عن اصحابنا جميعا انه يجب الحد زجرا
ورفع الفسار يقول الحنفية تحريم في الفرق مما يتخير فيه ان

لا يخفى على كل نبيه ان وجه الفرق كون الزبيب والتمر اصلا
للخمر كما قال عليه السلام من هاتين الشجرتين فخص
عليه السلام التحريم بهما كما سياتي بعد عشر اسطر وهذا
المعنى غير موجود فيما عدا الزبيب والتمر من عمل وجوب و
خوها فليتنا مل ثم ان قوله عن اصحابنا جميعا مخالف لما من
قول البرزوي ان السكر من مباح كما في عند الامام ولما من
قول قاضي خان انه مختار الفقيه ابو جعفر وشمس الائمة
السرخسي ثم لقابل ان يقول ويكن ان يبرج عدم وجوب الحد
بانه لما اختلف فيه اوردت شبهة والحدود تندرس بالشبهات
والله اعلم قاضي خان لو كانت الخمر مفلوكة بالماجرم لكن
لا يجد شاربه مالم يسكر وفيما سوي الخمر مما يتخذ من عنب
وزبيب لا يجد شاربه مالم يسكر ومن سكر بالبنج فالصحيح
انه لا يجد ولا يصح تصرفاته ولا يقع رده ابن الهمام عدم وقوع
طلاق السكران بالبنج والافقون لعدم العصية فانه يكون
للمتد اوي غالبا فلا يجوز زوال العقل بسبب هو عصية حي
لوم يكن للمتد اوي بل للمهو وارخال الافة قصدا ينبغي ان
يقول يقع وقال ايضا اتفق مشايخ الحنفية والشافعية بوقوع
طلاق من زال عقله باكل الحشيش وهو المسمي ورق العنب
بفتواهم بجرمته اتفاقا من متاخرهم اذ لم يظهر امر الحشيش
في زمن المتقدمين شئ طلاق السكران غير وفاق به اخذ
كثير من مشايخ بلخ وهو قول عثمان رضي الله عنه هه نبيذ عمل
وتبن وضطة وشمر وزرة حلاله وان لم يطبخ عند الامام
وسا اذا شرب بلا هو ولا طرب لقوله عليه السلام من
هاتين الشجرتين واثار اليكرم واخل خص التحريم بهما

ان المراد بيان الحكم ثم قيل بشرط الطبخ لا باحته وقيل لا وهو
المذكور في الكتاب وهل يجد اذا سكر منه قبل لا يجد وقالوا
الاصح انه يجد اذ روي عن محمد بن سكر من الاشربة انه يجد
بل تفصيل ان الفساد يجمعون عليه في زمانا كما علي سابر
الاشربة بل فوق ذلك يقول الحقير قوله الاصح الي اخره موافق
لما اختاره صاحب البسوط كما مر لكنه مخالف لما نقله قاضي
خان عن الفقيه ابي جعفر ولما نقله البرزوي ايضا عن الامام
كما مر كلاهما في اول البحث والله اعلم بالصواب هه اية
والمثلث المبي حلال عند الامام وس اذا قصد به التقوية
لا الهلالي وعن محمد حرام وعنه انه حلال وعنه انه مكروه
وعنه انه توقف فيه خلاصة نبيذ تمر ونبيذ زبيب اذا طبخ
ادني طبخ ثم اشتد جاز شربه دون السكر عند الامام وس
لا استمرار الطعام لا للهو وعن محمد قليد وكثيره حرام مطلقا
قال الفقيه ابو الميث وبه ناخذ وما يتخذ من حبوب وثمار
وعمل اذا اشتد وهو مطبوخ جاز شربه ما دون السكر
عندها وعند محمد مجرم شربه قال الفقيه وبه ناخذ مختارات
نبيذ تمر ونبيذ زبيب اذا طبخ ادني طبخ حل وان اشتد اذا
شرب ما يغلب علي ظنه انه لا يسكر من غير لهو ولا طرب
عند الامام وس وهو الصحيح لانه ابعد من تضييق الصمائية
لهي الله تعالى عنهم ونبيذ ضطة وشمر وزرة وعمل حلال
وان لم يطبخ اذا شرب به بلا هو عند الامام وس فهو
المثلث ولا يجد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه والاصح
فيه قول محمد وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد فهو علي هذا
الخلاص استباه صرحوا بكمراهة اذ ان السكران والاستحباب
اعادته وينبغي ان لا يصح اذا انما كالمجنون فضلك سكرات

صحح فرسه فاصطدم انسانا فأت لو كان يمدد علي سنده
 فليس يسير له فلا يضاف اليه سيره فيبري وكذا غير السكران
 لو حاضرا عن نفسه زوجه بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها
 فلو صاحبا جاز عند الامام اما عندها فقبل يجوز النكاح
 لا النقصان ونص في حقه انه لا يجوز النكاح عندها ولو في سكره
 اختلف علي قول الامام قبل يجوز وقيل لا وهو الصحيح فقط
 تزوج امرأة بحضرة سكراني وعرفوا امر النكاح الا انهم
 لا يذكرون بعد صحوهم جاز طه وكله بطلاق فطلقها وهو
 سكران فلو وكله وهو سكران يقع اذا رضي بعبارته ولو
 وكله وهو صاح لا يقع اذا رضي بعبارته الصاحي لا السكران
 في وكيل بيع وشرا اذا سكر بنبيذ فلو عيرف البيع والشرا
 والقبض قال سبجي جاز عنده علي موكله فسط والنصب
 علي سكران ورفع ثوبه للحفظ سري او ايل فصل النكاحات
 احكام الوكالة وما يملك الوكيل وما لا يملك يقول الحقير
 السائل التي يضمن فيها الوكيل مرت في فصل النكاحات
 والسائل المتعلقة بر الوكيل بعيب سرت في خيار العيب
 من فصل الخيارات وباقي احكام الوكيل هو هذا ايراد
 كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به
 غيره درر غرر قال انت وكيل في كل شئ كان وكيل في الحفظ
 فقط ولو زاد جاز امره كان وكيل في جميع التصرفات حتي
 الطلاق والعتاق قال في الفتاوي الضمري لو زاد جاز
 امره فهو وكيل في حفظ وبيع وشرا وتقاضي ديونه وحقوقه
 وهبة وصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرفات ما
 فصار كما لو قال ما صنعت من شئ فهو جاز في ملكك انما
 التصرفات حتي لو انفق علي نفسه جاز لانه اجاز مبيع ثم قال

وهذا التعليل يقتضي انه لو طلق امراته جاز فيفتي بهد احسن
 يتبين خلافا يقول الحقير ما اختاره صاحب الضمري بقوله
 فيفتي بهذا الخ مخالفا لسياق نقله عن قاضي خان والاشباه
 والظاهر ان الاصح ما فهمنا كما لا يخفى قاضي خان قال لغيره انت
 وكيل في كل شئ او قال انت وكيل في كل قليل وكثير يكون وكيل
 بحفظ المال لا غير هو الصحيح ولو قال انت وكيل في كل شئ
 جاز امرك بصير وكيل في جميع التصرفات المالية كبيع وشرا
 وهبة وصدقة واختلفوا في طلاق وعتاق ووقف وقيل يملك
 ذلك لا طلاق تعيم اللفظ وقيل لا يملك الا اذا دل دليل من
 سبق كلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولو قال انت وكيل
 في كل شئ جاز صنعك روي الناطقي عن محمد انه وكيل في
 المعاوذات لا الهبات والاعتاق وعليه الفتوي وهذا اقرب
 مما اختاره الفقيه ابو الليث وفي فتاوي الفقيه ابو جعفر قال
 لغيره وكلتك في جميع اموري واقتلت مقام نفسي لا تكون
 الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها
 التوكيل كانت عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه
 الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امر الموكل مختلفا ليست
 له صفة معروفة بطلت الوكالة ولو كان تاجرا تخارة معروفة
 تنصرف الوكالة اليها رجل له عبيد فقال لرجل ما صنعت في
 عبيدي فهو جاز فاعتق الكل جاز وعن الامام انه لا يجوز
 وعليه الفتوي اشباه الوكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقة
 يملك كل شئ الا الطلاق والعتاق والوقف قال وقد كتبت
 فيها رسالة درر غرر حقوق عقد بضمير الوكيل الي نفسه
 بيع واجارة وصلاح عن اقرار يتعلق به لو غير محجور وهي تسليم
 المبيع وقبضه وقبض ثمنه والمطالبة بثلث ما اشتراه والرجوع

به عند الاستحقاق والمخاصمة في شفعة ما بيع وفي العيب فبرده
لورثته وبعد تسليمه الي موكله يرد بانه وللشريكين الثمن
من الموكل وان ارفع البيع ولا يطالبه بايعة ثانيا وحقوق
عقد يضيف الي موكله كالحاج وخلع وصلى عن انكار ومن رم
عمدا وعق علي مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع
ورهن وقرض يتعلق بموكله فلا يطالب الوكيل بالمهر ووكيلها
بتسليمها وتسليم بدل الخلع لانه سفير محض في هذه الصور
هداية من وكل رجلا بشراشي فلا بد من تسمية جنسه ونوعه
او جنسه ومبلة ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اني اتي
ماريت والجهالة اليسيرة تخلف في الوكالة وان اوكله بشرا
عبد او امته لا يصح فان بين النوع كما تركي والجنسي جاز وكذا
ان بين الثمن ولورثين النوع والثمن لا الصفة اي الموروثة
والرداة والجار ولو قال اشترى ثوبا او دابة او دار ربطت
الوكالة للجهالة في كل منها بتفاوت الافراد وان سمي الثمن
او وصف النوع جاز درر غرر وكل بشر هذا العبد بددين
له علي الوكيل صح ولزم الوكيل حتى لو مات العبد مات
عليه ولو بشر عبد غير معين فشرابه عبد كان للوكيل
الا ان يقبض الموكل فلو مات قبله مات علي الوكيل ولو
مات بعده مات علي الموكل وقاله هو للموكل في الوجهين
ما مور قال شريت عبد الاخرقات وقال الا ضربل شريت
لنفسك فان كان معيناً فلو ضاها القول للمامور مطلقا
ولو ميتا فان كان الثمن منقودا فكذا والا فالقول للمامور وان
كان غير معين فكذا ان كان منقودا والا فللامر للوكيل بالشرا
الرجوع بالثمن علي امه رفع الثمن الي بايعة ولا وله حبس
ما اشتراه من موكله لقبض ثمنه وان لم يدفع الي بايعة فان

لصحة مو

هالك

هالك المبيع في يده قبل الحبس هالك علي الامر ولم يسقط
الثمن وبعده هالك علي المامور وسقط الثمن ليس للوكيل
بشراشي بعينه شراء لنفسه الا ان اشتراه بغير حبس ما سمي
الموكل او بغير النقود او شري غيره بامره بعينه وفي غير عين
هوله الا اذا اطلق او نواه لموكله او اضاف العقد الي موكله
قال الوكيل شريته بالف وقال الامر بنصفه فان كان الامر
اعطاه الالف صدق الماموران ساواه وان ~~صدقه~~ ساوي
نصفه صدق الامر بل لا يمين وان لم يعطه الفا وساوي نصفه
صدق الامر بل لا يمين وان ساواه تخالفا وبسخ العقد
ويلزم المبيع الوكيل وكذا معين لم يسم له ثنا فشراه فاختلفا
في ثمنه تخالفا وبسخ وكيل خالف امر موكله لو خلا فالو خير
في الجنس بان وكله ببيع عبده بالف درهم فباعه بالف
ومائة ينفذ ولو باعه بمائة دينار لا ينفذ علي موكله وان
كان خيرا كذا في الخلاصة لو رد ببيع بعيب علي الوكيل ببينة او
بنكوله او باقراره في عيب لا يحدث مثله في تلك المدة
رده علي موكله وباقراره فيما يحدث لا يرده بل يبقى عليه هداية
وكيل البيع والشرا لم يجز ان يقدر من لا تقبل شها رته
له عند الامام وهو اصله وفرعه وزوج له زوجته وسيد
لعبده ومكانه وشريكه فيما يشتره كانه درر غرر الاصل فيمن
لا تقبل شهادته له قوله عليه السلام لا تقبل شهادته الولد
لوالده ولا الولد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته
ولا العبد لسيد ولا الولي لعبده ولا الاصل لئ استاجر
هداية قالوا هذا اذا لم يطلق له الموكل اما اذا اطلق
بان قال له به ممن شئت فخذ جاز ببيعهم لهم بثل القيمة
زيلي وقال يجوز بيعهم بثل القيمة الا من عبده ومكانه

في هذا السوق فاعرف في اخرى لم يجز ولو قال بعه من فلان فباع
من غيره جاز قال نعم الى اجل فباع بنقد قال السرخسي الاصح
انه لا يجوز اجماعا يقول الحقير اطلاق عدم الجواز خصوصا
كونه مجمعا عليه غير مسلم لما سبق في سطر نقلنا من قاضي خات
كالا يخفى علي ناظر له فهم مصفى فتن امهله الوكيل ضم والموكله
ان طالب وكيله في الحال فان اجل الاجل ياخذ الوكيل من
المشتري ولو اشترى الثمن على المشتري لا يرجع بااري علي
موكله لو امهله واخر بضمائه ولو باع واري ثمنه من ماله ثم امهله
المشتري رجع فقط الوكيل لو لم يتجهن ثمنه حتى بقي موكله فقال
بعت ثوبك من فلان فانما افضيك عنه ثمنه فهو شترع فلا يرجع
علي المشتري ولو قال انا افضيك عنه علي ان يكون الثمن
الذي علي المشتري لي لم يجز ويرجع علي موكله بما دفع انتهى
وفي القنية وكان الثمن على المشتري علي حاله درر مرر و وكيل
بيع ضمن الثمن لموكله عن المشتري لم يجز ولو اري بحكم الضمان
يرجع بطلانه وبدونه لا يرجع لانه شترع اشتباه وكيل شرا
دفع الثمن من ماله يرجع به علي موكله الا فيما اذا ادعي الدفع
وصدقه الموكل وهكذا به الباع فلا رجوع كما ذكر في كفاية الثانية
عنده بياح عنده بضايح للناس امره ببيعها فباعها بثمن فجعل
الثمن من ماله الي اربابها علي ان ائتمناله ان اقتضاها فافليس
المشتري فلبايع ان يسترد ما دفع الي اصحاب البضايح
لو قبض السلم ربه لا وكيله او قبض الثمن موكل البيع او ابرار
المشتري او شترى بالثمن ثانيا من المشتري او صالحه صم اجماعا
قاضي خان ولو للمشتري دين علي الموكل يصير الثمن قصاصا
علي الموكل ولو له دين علي الوكيل يصير قصاصا عند الامام
ومحمد ويضمن الوكيل الثمن لموكله ولو لم يعلم البيع حتى

هلت في يده بطل القصاص وان لم يضمن ان صار البيع كان لم يكن
ولو قال المشتري او الباع م الموكل صم استخانا والميلة
في استيفاء دينه من مديونه الماطل ان يوكل رجلا ليشترى
ثم شيئا من مديونه فان المشتري صار الثمن قصاصا بالموكل
علي الباع حصص امهله بشارقن بالف فقال ماله بعت في هذا
من فلان الموكل فقال الوكيل قبلت لزوم الوكيل اذا امره موكله
ان يقبل من نفسه ليلزم العهدة علي الوكيل فيالف بقبوله
علي موكله قاضي خان فيه نظر وينبغي ان يلزم الموكل او يتوقف
علي اجازته ان الوكيل بما خالف صار كان الباع قال ابتدا
بعت عبدي من فلان بكذا وقال الوكيل قبلت يتوقف علي
اجازة الموكل ولا يصير الوكيل مشتريا لنفسه يقول الحقير اصحاب
في ابرار النظر لكنه اهل جانب قوله يلزم الموكل حيث لم
يملكه بل افار بما ذكره من تقليد التوقف علي الاجازة
انه لا يلزم الموكل بل يتوقف فبين كلاميه تناقض غير خاف
علي ذي فهم صاف ثم ان الظاهر ان لا يتوقف هل يلزم الموكل
لما مر في سطر الفضولي من فصل تصرفات الفضولي نقلنا عن يحيى
ان الفضولي لو شترى شيئا واصناف عقد الشرا الي من شراه
له بان قال لبايع بعه من فلان وقبله له يتوقف علي فلان
ولو قال شترت لفلان فقال بايعه بعت او قال بعتك
لفلان فقال المشتري قبلت نخذ علي نفسه ولم يتوقف وهذا
لو لم يسبق من فلان التوكيل ولا الاسر فلو سبق احدهما فشرى
الوكيل نقد علي موكله وان اصناف الوكيل الشرا الي نفسه
وعلي الوكيل العهدة انتهى يقول الحقير ونظيره بقوله وعلي
الوكيل العهدة ان الوكيل لم يحالف موكله كما ظنه الامام قاضي
خان تبعا لصاحب الجاه الا صغر غاية ما في الباب ان يكون

في السئلة روايتان او يكون احدهما ذكر في شرح الطحاوي
وفتاوي قاضي خان غير صواب كالا يخفى علي زوي الباب
هداية وكله بيع منه فباع نصفه جاز عند الامام لا عند
الا ان يبيع النصف الاخر قبل ان يختصمان درر غرر وفي الشرا
يتوقف شرا باقية قبل ان يختصما لزوم الموكل والا لزوم الموكل
الوكالة بخصوصه وقبض وما يملكه الموكل بهما وما لا يملكه
درر غرر جاز التوكيل بالخصوص في كل حق ولم يلزم بلارضي
خصمه الا للموكل سره من او ما فاري غايب ساقفة ثلاثة
ايام ومريد للسفر بان ينظر القاضي في حاله وفي عده ولا
يقبل قوله ان اريد السفر او المخذلة لم تجر عاداتها بالبروز
والحضور الي مجلس الحاكم والمتأخرون اختاروا للمفتوي ان
القاضي لو علم من الخصم التفت في ابا الموكل لا يملك من ذلك
ويقبل التوكيل وان علم من الموكل العقد الي الضرر بصاحبه
في التوكيل لا يقبل التوكيل من الموكل الا برضي صاحبه وهو
اختيار شمس الانية السرخسي كذا في الكافي قاضي خان
وقال شمس الانية الحلواني ان ذلك مخصوص الي رأي القاضي
وهذا قريب من الاول درر غرر وصح التوكيل بايقا كل حق
واستيفاءه الا في الحدود والقصاص بخيبة موكله عن المجلس
الموكل بالخصوص وبالقاضي لا يملك ان القبض عند زفر وبه
ينفي لظهور الحنانية في الوكالة وتوكيل قبض الدين بملك الخصومة
عند الامام هداية وقال لا يكون خصما وهي رواية الحسن
عن الامام قاضي خان القاضي لو وكل رجلا بقبض دين الغائب
لا يكون وكيل بالخصوص وقا درر غرر والموكل بقبض
الدين لا يملك الخصومة فلو برهن زوايد علي وكيل بقبض
عبدان الموكل باعه وقف الامر حتي يحضر الغائب كذا الطلاق

والعناق فلو برهنت المرأة علي طلاقها وارفق علي عتقه علي
الوكيل بقتلهما الي مكان لا تقبل علي اثبات طلاق وعتق
وتقبل علي قهر يد الوكيل حتي يحضر الغائب هداية كذا الطلاق
والعناق وعز ذلك درر غرر وكيل الخصومة اذا ابي لا يجبر عليها
اذا وكل بخصوصاته واخذ حقوقه من الناس علي ان لا يكون
وكيل فجايد علي احد علي الموكل جاز فلو اثبت المال له ثم اراد
الخصم الدفع لا يسمع علي الوكيل كذا في الفتاوي الصغرى صح اقرار
وكيل بخصوصه علي موكله عند القاضي دون غيره وان انزل
به حتي لا يدفع اليه المال وكذا لا يصح اذا استثنى موكله الاقرار
واقتر عليه الوكيل عند القاضي وينزل به هداية وعند الامام
وم لو برهن علي اقراره في غير مجلس التضا يخرج من الوكالة
ولا يدفع اليه المال قاضي خان لا يصح صلح الوكيل بخصوصه ولا
بيعه ولا هبته سوط التوكيل بالصلح لا يملك الخصومة ولو
اقر ان ذلك باطل لا يجوز اقراره علي صاحبه لا شر وكيل
بعقد والاقرار ليس بعقد درر غرر ولا يصح توكيل كفيل
بمال فقبضه وكيل قبض الدين لو كفل صح وبطلت وكالته
الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم قال في الصغرى وكيل
قبض الدين احضر خصما فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت
الوكالة فلو اراد الوكيل ان يبرهن علي الدين لا يقبل ولو
ادعي ان فلانا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وقبضه والخصومة
فيه وبرهن علي الوكالة وموكله غايب ولم يحضر احد اعليه حق
لموكله لا يسمع حتي يحضر خصما جاز ذلك او مقر به فحينئذ
يسمع ذلك وتقرر الوكالة فلو احضر بعده غير بما يدعي عليه
حقا لم يجز الي اعادة البينة ولو ادعي انه وكله بكل حق هو له
علي شخص معين بشرط حضرة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك

بحضور من ذلك المعين ثم جاءهم اخبرهم عليه حقا برهن علي
 الوكالة مرة اخرى قاضي خان وكله بقبض فاقرا المديون بوكالة
 وانكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا تقبل اذ البينة لا تقبل الا علي
 خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما الا برى
 انه لو اقر بالوكالة فقال الوكيل اني ابرهن علي وكالتي مخافة
 ان يحضر الطالب وينكر الوكالة تقبل بينة و لو قاست علي المقر
 وكذا وصي اقر المديون بوصايته وانكر الدين فاثبت الوصي
 وصايته بينة تقبل وكذا من ادعي دينه علي ميت واحضر
 وارثا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعي انا اثبت الدين
 بينة فبرهن تقبل اشباه لا يوكل الوكيل الا باذن او تم فوجهن
 الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبر
 المديون بالدفع اليه المادون بدفع شيئ الي فلان ان ادعي
 الدفع وكذبه فلان فالقول له في برائة ذمته فقط الا ان كان
 المامور مديونا او غاصبا بعث المديون المال علي يد رسول
 فملك فلور رسول المديون هلك علي المديون ولور رسول
 الدين هلك علي الدين رجل قال لمدونه من جاك بعلامة
 كذا فادفع اليه مالي عليك لم يصح لانه توكل بمجهول فلا يبر
 بالدفع اليه وفي الاشباه ايضا وكيل بيع قال بعث وسلمت قبل
 الغزل وقال الموكل بل بعد الغزل كان القول للوكيل ان كان
 البيع مستهلكا وان كان قابلا فالقول قول الموكل ويصح ضمان
 الوكيل بالقبض بالدين فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع والشراء
 في الثمن مخ وكله بطلب دينه وغاب الموكل فبرهن علي المديون
 فقال اريد بين الموكل انه ما اخذه شي او يمينه بصدق
 شهودك فليس له حبس المال حتي يجي الموكل بل يورده
 الي الوكيل ثم يطلب منه موكله فيخلفه ما اخذه ولا يخلفه

بصدق

بصدق شهوده فلو نكل عن يمين الاخذ لزم المال ولا يلزم
 وكيله اذ النكول اقرار فلا يتعدي غيره ووكيله غيره يقول
 الحق هذا دليل ناقص ان النكول اقرار عندس وم وبذل عند
 الامام فالدليل التام ان يقال اذ النكول بذل او اقرار
 وكل منهما لا يتعدي غيره قال ولو كان المال عند الوكيل فلا يسيل
 له عليه لانه مال موكله فلو برهن المديون علي ارايه للموكل
 فان شأنا اخذ من الموكل اذ قبض وكيله رفعه له وان شأنا اخذ
 من وكيله لو قال الموكل دفعته الي الموكل وتلف
 في يدي صدق يمينه ولا يضمن والغريم يتبع الموكل ان قبضه تاكد
 بالقضا وقبض موكله لم يتاكد فجعل قبض موكله قضا بغير حق
 وكله باحارة فنه فبرهن القن علي الوكيل منقعه او وكله بنقل
 امراته فبرهن علي طلاق او وكله بقبض دينه فبرهن علي الدين
 يقبل وليس الدين كمين في قول الامام وعندهما يوقف في الحل
 المعين والدين يقول الحق وقد مر في الفصل الخامس نقلا
 عن عدة ان الحق ان قولهما اقوي وهو رواية عن الامام
 انتهى وذكر مخ لو اقر المطلب بحق ثم ادعي الدفع الي الموكل
 ففند الامام ينتصب الوكيل خصما في قبول البينة لا عندها
 درر مر وكل بقبض مال وادعي الغريم قبض الموكل اجر علي
 الدفع الي الوكيل ويخلف الموكل علي عدم قبضه لا الوكيل
 علي عدم علمه بقبض موكله قاضي خان برهن المديون ان
 الموكل ابراه او انه اوفاه دينه يقبل علي الوكيل عند الامام
 لا عندهما بزر وكيل طلب الشفعة والرقيب والقسمة شمع
 البينة عليه ان موكله سلم الشفعة وابراه عن العيب بقر
 وكيل قبض الدين ادعي علي المديون الا بجا الي موكله او ابراه
 واراد تخليف الوكيل انه لم يعلم به لا يخلف ان لو اقر به لم يجز

عين في

علي موكله لانه اقرار علي الغير يقول الحق مرت هذه المسئلة
 في فصل التحليف وفيها انه لا يحلف الوكيل ويدفع الفريم اليه
 الدين ثم هو علي خصوصية الموكل فلو ادعي تسليم وكيله
 في غير مجلس الحكم لا يحلف لان تسليمه في غير مجلس الحكم لا يصح
 ولو ادعي تسليمه في مجلس الحكم يحلف عندها لان تسليمه فيه
 يصح عندها فادعي فعلا لو اقر به لزمه فان انكر يحلف عندها
 خلاصه وفي الزيادة في كل موضع لو اقر لزمه فان انكر
 يستحلف الا في ثلاث مسائل منها وكيل شر او جدي عيبا فلا
 الرد وادار الباي تحليفه بالدم ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب
 لا يحلفه فان اقر الوكيل لزمه الثانية وكيل قضى الدين
 ان ادعي عليه المديون ان موكله اراه عن الدين وتحلف
 الوكيل علي العلم لا يحلفه ولو اقر لزمه يقول الحق ولم يذكر
 الثالثة في الخلاصة في المسئلة الثانية في قوله ولو اقر لزمه
 نظر ان القربة هو الا بر الذي يدعيه المديون فكيف ينص
 لزومه علي الوكيل اللهم الا ان يقال المراد من لزوم الا بر
 لزوم حكمة وهو الفراغ عن مطالبة المديون واما احتمال براءة
 المديون باقرار الوكيل وانتقال الدين الي رتبة الوكيل جزا
 علي اقراره فبعد مسلم والله اعلم بحق ادعي الميت وصيه
 ديناً علي اخير فاقتر المديون الا بقا حال حياته وانكره وصيه
 لا يحلف لئلا يراه لو اقر لم يجز في دفع الدين الي الوصي فشي
 ادعي ارضا وكالة انه ملك موكله فزهن وقال ذوالسيد
 انه ملكي وموكلك اقرب فلو بينت له فله تحليف الموكل
 لا وكيله فلو موكله غائب فالقاضي يحكم به للموكل فلو حضر
 وحلف انه لم يقر استقر الحكم ولو نكل بطل الحكم بخلاف
 ما لو وكل بر ربيع عيب فقال بايه رضي به المشتري ولا

بينة له فله تحليف الموكل لا وكيله فلو موكله غائب لا يحكم بره
 ان لو حكم به يتفسخ العقد بينهما فلو حضر المشتري في نكل لا يطل
 الفسخ لصحة الفسخ ظاهراً وباطناً يحكم الحاكم وفي الاملاك
 الرسالة تفقد ظاهراً وباطناً قاضي طان وجد عيب ما شره
 فوكل احدا بره وغاب الموكل فادعي الوكيل فقال الباي ان
 الموكل رضي بالعيب لا يكون الوكيل ضمماً له حتى يحضر المشتري
 رد رغبه النيابة تجزي في الاستحلاف لاني الحلف هو وكيل ووصي
 وتقول واد صغير يستحلف ولا يحلف الا اذا صح اقراره علي
 الاصيل كوكيل بيع او خصوصية في الرديع يحلف لان اقراره
 صحيح علي موكله فكذا نكوله فشي ادعي عينا فقال ذوالسيد شره
 من هذا المدعي نزع من يده حتى يبرهن علي شره ويترك
 في يده استحاناً لثلاثة ايام ويكفل حتى يبرهن والاول قياس
 وبه افتي ظ كما مر في فصل الخارج وذو اليد وكذا مديون
 ادعي الا بقا يومه بالاداء ان لم يثبت الا بقا غمز وكيل اجارة
 الدار وقضى الفلانة ادعي عليه بعض السكان انه يحل الاجرة
 لموكله وبرهن يوقف ولا يحكم بقبضه حتى يحضر الغائب جف
 ادعي وكالة بقبضه دين او غيره واقتر المدعي عليه بالمال وانكر
 وكالة يحلف المدعي عليه عندس وم لا عندس اذ ليس محضهم
 كذا ذكره الخصاف ان اخلف فيه الشايع قال بعضهم هو
 جواب للملك غير ان الخصاف خصي سم في الذكر لانه لم يحفظ
 قول ح ل لان قوله مخالف قولهما وسهم من قال ما ذكر في الكتاب
 قولهما واما علي قول الاسام فينبغي ان لا يحلف خلاصه في
 الاقضية ادعي وكالة بقبضه دين او ربيعة فاقتر المطلوب
 ففي الدين يومه بره فله وفي العين لا يومه بره ظاهر الرواية
 وذكر في محل اخر من الخلاصة في الفرق بينهما ان اقراره في الدين

لا في ملك نفسه وفي الوديعة لا في ملك غيره انتهى قال فلو
اقر بالوكالة وانكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال
الا ان تقع البيعة على الوكالة اذ لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب
لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة
لا يجلف الوكيل المطلوب على العلم بوكالته اذ الحلف يرتب
على رموي صحته ولم يصح ان لم يثبت في وكالة فلم يصح خصما
الا اذا قامت البيعة على الوكالة وحدها فان برهن الوكيل
على الوكالة والمال يقبل عند الامام علي ان وكيل قبض الدين
ملك الخصوصية عنده هذا ادعي وكالة بتبعض دين فصدقة
الغريم امر بدفعه فلو حضر الغائب ولم يصدق دفع الغريم الدين
اليه ثانيا اذ لم يثبت الاستيفاء انكر الوكالة والقول
رب الدين في ذلك مع يمينه فيجوز الادا ويرجع به الغريم
على الوكيل لو باقيا بيده ان غرضه من دفعه براءة ذمته ولم
تحصل فله بقض قبضه ولو صناع لم يرجع اذ بتصديقه اقرانه
محقق الا ان ضمنه عند دفعه اذ المأخوذ ثانيا ضمنه عليه
في زعمهما ولو لم يصدق على الوكالة ودفعه على المحور عانة
رجع على الوكيل ولو صناع اذ دفعه على رجاء الاجازة فاذا
لم يجزعه وكذا لو دفعه على تكذيبه في الوكالة وهذا اظهر
ففي الوجوه كلها ليس له ان يسترد ما دفعه حتى يحضر الغائب
اذ تعلق به حق الغائب اما ظاهرا او محتملا قاضي خان ادعي
وكالة بتبعض دين فانكر المديون وكالة ودفع المال على
الانكار فاراد ان يسترده ليس له ذلك وفي المستقي له ذلك
فمن فضولي قال ادفعه الي لعل ربه يجز فدفعه ليس له
ان يسترده اذ تعلق به حق رب الدين بتبعضه لم فله
يجز حتى له ان يسترده وكذا لو دفعه الي رجل ليدفعه

الي

الموالاتين فلم ان يسترده لانه وكيل المديون فلم يزل هـ
لا يوم يدفع الوديعة الي الوكيل بتبعضها لو صدقه او اقر بال
غير بخلاف الدين ح عن محمد لو صدقه بجبر يدفع عين
كذب عن جف وكذا عن س شحي لو صدقه او كذب او سك
لا يجبر بدفع الوديعة ولو دفعها لا يسترد فلو حضر ربه
وكذب في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم
يشترط عليه الضمان والارجح بعينه لوقايما وبقية لوهالك
قال صاحب جامع الفصولين اقول لو صدقه ودفعه بلا شرط
ينبغي ان يرجع على الوكيل لوقايما ان غرضه لم يحصل فله نقض
قبضه على قياس ما سرخ الهداية من ان المديون يرجع بما
دفعه الي وكيل صدقه لو باقيا كذا هذا نسخ لولم يوم يدفع
الوديعة ولم سلمها فلتفت قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن
اذا منع من الوكيل برعته كمنع من المودع ولو سلمه الي الوكيل
لا يسترده ولانه سعي في نقض ما فعله وكل زيد الغائب
بتبعض وديعة فتبعضها زيد قبل ان يبلغها فتلف تخير المالك
ضمن زيد او الدافع ولو علم الدافع بالتوكيل لا زيد برضا
ان للمودع ان يدفع يقول الحقير الظاهر ان يبر الدافع لا زيد
لكون قبضه حين قبضه فضولا والله اعلم عز صدقه في الوكالة
فقال الوكيل للمديون اني ابرهن عليك فاني اخاف ان
يضيع عندي فيضمنني ربه فله ذلك قال صاحب جامع الفصولين
اقول هذا يدل على جواز اقامة البيعة في كل اقرار يتوقف
الضرر من غير اقرار ولا بيعة فيكون هذا اصلا والله اعلم عز
وكلمه بتبعض الوديعة في اليوم فله قبضه عندا ولو وكله بتبعض
عند الا يملك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتعميل فكانه قال انت
وكيلي به الساعة فاذا ثبتت وكالة الساعة رامت ضرورة

ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لا صريحا ولا دلالة
وكذا لو قال قبض الساعة فله قبض بعدها بحضر من فلان
فقبضه بنسبة جاز قال اقبض شهود فله قبض بدورهم
مخلاف قوله لا تقبض الا بحضرة حيث لا يملك قبضه
انما هي عن القبض واستثنى قبضا بحضرة كذا في
قد وكله بتزويجها يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس لم يجز
ان التوقيع شاول زمانا مخصوصا قال في اليوم
او طلق اسرا في اليوم ففعله في غد جاز فيصير وكذا في
اليوم وبعده لا فيما قبله قاضي خان وكله بشئ وقال افعله
اليوم ففعله عند بعضهم قالوا ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم
وبعضهم يقي ويذكر اليوم للتسهيل لا لتوقيت الوكالة باليوم
الا اذا دل الدليل عليه فت وكله قبض وريفة وسمي له اجرا
علي ان ياخذ ويأتي به جاز لا لودينا الا ان يوفت له وقتا
وكيل قبض الدين لو وكل من في عياله بقبضه صح ولو هلك
في يد الثاني هلك امارة مو وكل قبض ثمن او اجرة لو
وكل من ليس في عياله بقبض ذلك جاز اذ حق القبض
للكيل فله تفويضه الى غيره لكن الوكيل يضمن للاسر لو
هلك في يد وكيله قبل ان يصل الى الوكيل الاول لقبضه
بنفسه ثم رفعه الى من في عياله وفي الفتاوى الصغرى ايضا
وكل رجلا بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فصاعدا
او رفعت الى الامر فجد الامر ذلك كله فالقول للوكيل صح
بمينه وهرى الشري عن الثمن الوكيل بقبض الدين اذا
قال قبضته وهلك عندي او قال رفعت الى الموكل وكذبه
الموكل يصدق في حق برأة المدين لا في حق الرجوع على
الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما اقر

به الوكيل بقبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل
ليس لو وكيل قبض دين توكل غيره به لتفاوت الناس في القرض
مخلاف وكيل بيع باع ثم وكل بقبض ثمنه من ليس في عياله فلم
ذلك وكيل قبض وكل بقبضه الثاني فلو وصل الى الاول ببر المطلوب
ولو لم يصل ببر الثاني في عياله الاول والا فلا يبرأ قال وكيل
قبض الدين قبضه من الغريم فلف او رفعت الى زيد ببر الغريم
مخلاف ما لو اقر قبض الطالب في وكذا وكيل بيع اقر قبض موكله
الثمن ببر المشتري كما لو اقر قبض نفسه قال ضد فعلي قياس
هذه المسئلة ينبغي ان يصح الاقرار بقبض الطالب في مسئلة وكيل
قبض الدين قال صاحب جامع الفصولين اقول يمكن الفرق بينهما
بان وكيل البيع اصل في قبض الثمن جود المحقوق اليه فلم ان يوكل
به غيره كما مر فانه باله لتسليط فصح مخلاف وكيل القبض ان
ليس له التوكيل فكان مقررا بالبر له تسليط فلي يقر
الحق في الفرق اشكال وهو انه سر ان الوكيل بالخصوص صح اقراره
على موكله عند القاضي وان الغرض به فعلي هذا ينبغي ان يصح اقرار
الوكيل بقبض الطالب كما مر من صاحب الذخيرة انما والله اعلم وبوجه
ما ذكره في جامع الفصولين بخلاف من صل وكيل خصوصية او قبض
دين قال في مجلس القضا قبضت ودفعت الى موكلتي صح اقراره
في المسئلتين جميعا ولو اقر في مجلس القضا بقبض موكله والموكل
فيه استثنى اقراره لم يجز انتهي ووجه التايد هو ان المضمون من
قوله والموكل قد استثنى الى اخره انه لو لم يستثن جاز اقراره عليه
ان لو لم يكن كذلك لكان ذكره مستدركا كالا بخفي صل وكيل قبض
وريفة ينفل بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعت
اليه صدق وكيل قبض وريفة قال له المورع دفعت اليك والوكيل
انكر صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام الضمانات

على الوكيل التوكيل بالتقاضي والتبضع جاز سواء كان الطالب
حاضرا او غائبا صحيا او مريضا بخلاف توكيل بخصوصية عند
الامام فالوكيل بمنزلة بروت موكله لا بروت الطالب فلو قال
كنت قبضت في حياتي الموكل ودفعته اليه لم يصدق ان اضر
عمالك انتاوه وكان متهما في اقراره وقد انزل بروت
موكله قال صاحب جراح الفصولين اقول على هذا القياس
ينبغي ان لا يصدق وكيل قبض وديعة او عارية لو اقر بعد موت
موكله اني كنت قبضته في حياته ودفعته اليه وقد مر قبل اسطر
انه يصدق استباه لم يتبين صاحب جراح الفصولين لما فرق
الولوي بالان وكيل قبض الدين يريد ايجاب الضمان على
الميت اذ الدين يقتضي بائنا لها فلا يقبل قوله بلدينة بخلاف
وكيل قبض العين لانه يريد نفي الضمان عن نفسه قاضي خات
وكيل قبض دين قال قبضت ودفعته على الموكل يصدق لانه أمين
يدعي اصال الامانة الي ربهما فيقبل قوله وكيل استقرض قال
قبضت المال من المقرض ودفعته الي الموكل وانكر الموكل لا يصدق
الوكيل لانه يريد الزام المال على موكله فلا يقبل قوله في ايجاب
المال عليه استباه الوكيل يقبل قوله يمينه فيما يدعيه الا الوكيل
بقبض الدين لو ادعي بعد موت موكله انه كان قبضه في حياته
ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الابينة وفيما اذا ادعي بعد
موت موكله انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقورا وفيما اذا
قال بعد عزله بعته اسس وكذبه موكله وفيما اذا قال بعد موت
موكله بعته من فلان بالف درهم وقبضها وهلكت وكذبه الوكيل
في البيع فانه لا يصدق ان كان البيع قايما بعينه بخلاف ما لو
كان شراها الكل من الولوي الحية الوكيل قبض المقرض لو قال
قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل كذا في

في الواقعات الحاسية خلاصة مات الطالب ولم يعلم به المديون
فدفع المال الي الوكيل لا يبرأ له ان سترده ولو علم بموته ثم رفع
ليس له ان يضمن الوكيل ان ضاع في يده وعند محمد يضمن وكذا لو
ذهب الطالب المال وابراه ثم رفع الي الوكيل ضمن ان علم به ويرجع
الموكل على الطالب ان لم يعلم الوكيل ولا يجوز كون الواحد وكلا
في القضا والاقتضا ويجوز التوكيل بقبض الدين وقبضه من غير الخصم
وفي الخلاصة ايضا رفع الي رجل شيئا لبيعه ويدفع منه الي زيد في
صاحب المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البايح الي
الثمن فقال البايح دفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
ان كان البايح بايعا بلا جبر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان
كان بايعا باجبر فكذلك عند الامام خلافا لصاحبه لان الثمن
بدل المبيع وقد كان اسائه عند البايح عند لان عنده الا جبر
المشرك امين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البايح
لا يكون حجة عليه الوكيل بالبيع اذا دفع العين الي المستام ليذهب
به الي بيته ويبرضه على اهله فضايع في يده لا يضمن استحيانا
وفي القياس يضمن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى يصل
وكله بقبضه بربه على اضر قبضه فوجد عليه فريده جاز ان تبين
انه ما قبضه حقه ولو لا عيب فاستاجر بحمله الي بيت الامر
فلو في المصر لم يلاصركم اوه استحيانا ان الظاهر في المصر
ان الامر بالقبض امر باطل عليه والموتة خارج المصر يكسر
فلا يكون امره بقبضه امر بحمله فلا يكون الكرا على الامر فيكون
شترعا فعلى هذا الوكله بقبض رقيق او رواب فانفق للمراعي
والكسوة وطعامهم كان شترعا وكيل قبض الدين لو وهب من
الغريم او ابراه او اضره او اخذه به رهنا لم يجز لانه تصرف
في غير ما اسره والاصل ان وكيل القبض انما يملك القبض

110

علي وجه لا يكون للموكل ان يمنع عنه وهو بان يقتضيه جنس الحق
بصفته او اجود منه اما كل مال للموكل ان يمنع عنه ان اعرض عليه
المطلوب فليس للموكل ذلك كما سبدها في شرائدين ولو اخذ
كفيل بالمال جاز ولو قال الموكل براء اليه منه او برهن عليه
بهذا براء الغريم ان هذا اللفظ اقرار بقبضه وكله بقبض
دينه وامره ان لا يقبضه الا جميعا فقبض كله الا درهما لم يجز
قبضه على الا مرودا مران يرجع بكل حقة وكذا لو قال لا يقبض
الا درهما دون درهم بصفاه لا يقبض شفرقا فلو قبض شيئا دون
شيئ لم يبرأ الغريم من شيئ الحمله في سر وفي مح وكيل قبض
وربقة لو قبض بعضها جاز فلو امران لا يقبضها الا جميعا فقبض
بعضها ضمن ولم يجز القبض ولو قبض ما بقي قبل ان يهلك
الا اول جاز القبض على الموكل ما يجبر عليه الموكل وما لا يجبر
عليه كصط شهيد اعلى وكالته في كل شيئ والوكيل بمحمد يقبل
لو ادعاه الطالب لا المطلوب فاذا قبلت الشهادة هل يجبر
الوكيل على الخصومة مع الطالب لو شهد انه وكله بخصومة
مع الطالب وهو قبل الوكالة يجبر ولو لم يشهد وا على
القبول لا يجبر في رغرر وكيل خصومة لو ابي عنها لا يجبر عليها
لانه وعد ان يتبرع يقول الحق في اطلاق كلامه نظر ان
ينبغي ان يخص عدم الجبر بوكيل المدعي ولا يستعمل وكيل المدعي
عليه كما يفهم مما سياتي بعد سطرين اشباه لا يجبر وكيل
امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل فيما
لو وكله في رفع عين وغاب لكن لا يجبر عليه الحمل اليه والخصومة
والامانة سواء وفيها لو وكله ببيع الرهن سواء اشترط فيه
او بعده وفيها لو وكله بخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي
عليه ومن فروع هذا الفصل لا يجبر على وكيل با عتاق وتدير

وكتابه ذهبه من فلان وبيع منه وبطلان فله ان قضا دين
فلان ان اغتاب موكله اقول في الاشباه بعد قوله موكله
مانصه لا يجبر الوكيل بلا اجر على تقاضي الثمن وانما يجبر
الموكل ولا يجبر الخ فلعلمه سقط من النسخ ولا يجبر وكيل
دين موكله ولو كانت وكالته عامة الا لو ضمن ان قال حرر
قني او برره او كاتبه او هبه من زيد او بعه منه او طلق امراتي
او ارفع هذا الثوب الي فلان فقبله وغاب الموكل لا يجبر الوكيل
على شيئ من ذلك الا في رفع الثوب الي فلان قال لا احتمال
ان الثوب له فيجب دفعه اليه عدة العدل لوما موردا ببيع
رهن راهنه غائب يجبر على بيعه كوكيل خصومة بطلب
المدعي لو غاب موكله يجبر على الخصومة فقط يجبر العدل
على بيع الرهن فلو ابا بعه القاضي عند ايتا الثلاثة هـ
لو لم يشترط التوكيل بالبيع في عقد الرهن وشروط بعده
قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا الصح ومن سن الجواب في
الفصلين واحد ص وكذا الوكيل ان اغتاب موكله هل يجبر
فرو على هذا باع مالا بوكالته في بلد شئ لا يجبر على الخرج
الي ذلك البلد لقبض الثمن بل يجبر على ان يوكل المالك
اما شهده يخرجون الي ذلك البلد او يكتب القاضي الي
قاضي ذلك البلد يقول الحق في الظاهر ان هذا في الوكيل بلا
اجرة ولو باجرة فعلي قيا س ما سياتي بعد سطر واحد ينبغي
ان يجبر على الخرج والله اعلم قاضي خان وكيل ببيع باع
وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضي لا يجبر على ذلك بل يقال
له وكل الموكل باستيفاء الثمن فلو كان وكلا باجر كبيع و
سماز وخوها يجبر على الاستيفاء ونظيره المضارب
ح المسالك لو اخذ من الغاصب او المستعير كفلا برره يجبر

علي الرد كالأصيل اذا رجع علي الأصيل بأجر عمله ان الكفيل
 يرجع علي الأصيل بمثل ما ارى او بمثل اجر عمله ولو اخذ كفيل
 بذلك لا كفيل فانه يدفعه حيث وجده ولا يحمل علي حمله اليه
 لانه متبرع فلا يجبر علي تسليم المتبرع بخلاف الكفيل اذا
 انتم ذلك والوكيل لم يضمن الرد وانما وعده فهو متبرع ولا
 جبر علي التبرع فان الوكيل لا يجبر علي البيع وكذا الماسور
 بآء الدين من مال نفسه لا يجبر ح وكل رجلا يقتض كل
 حق له علي الناس وعندهم ومعههم وفي ايديهم ويجب من
 بري حبه وتخليته عنه كوراي ذلك وكتب في اخره انه
 بخاصم وخياصم ثم ان قوما برهنوا ان لهم علي موكله مالا
 فلا يجبر به وكيله لانه جز الظلم ولم يظلم اذ ليس في هذه
 الشهادة امر بآء المال وضمان الوكيل عن موكله فان لم
 يورم ولم يضمن لم يجب عليه الا ما من مال موكله فلم يظلم
 بامتناعه عن الاداء كذا ج فلهذه المسئلة تدل علي ان
 الماسور بآء الدين من مال موكله يجبر علي قضاء دينه كالكفيل
 حاله وحمل عليها وامر الجمل بدفع الحمل الي وكيله ببيع وقبض
 كرايه منه فجا به اليه فقبل وكيله الحمل واري بعض كرايه
 لا بعضه قالوا لو للموكل دين علي الوكيل وهو مقر بالدين
 والا صر يجبر علي دفع الباقي ولو لم يكن علي الوكيل لا يجبر
 كذا ج والفرع لا يجبر علي اد الدين لو لم يكن للموكل دين علي
 وكيله عزل الوكيل وموته وموت موكله لظ وكمه بخصوصه
 ثم عزله في غيبة الخصم فلو كان وكيل الطالب صح عزله ولو كان
 وكيل المطلوب فلو وكله بالتاس الطالب فلو كان الوكيل
 غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به صح عزله علي كل حال وان
 كان حاضرا او علم به ولم يره لم يجز عزله في غيبة الطالب

وصح حضرة رضي به الطالب اولا ولو وكله بالتاس القاضي
 في غيبة الطالب فعزله بحضرة القاضي صح ولو غاب الطالب
 وان عزله بحضرة الطالب صح ولو غاب الطالب وان عزله
 بحضرة الطالب صح ايضا وعزل العدل في باب الرهن لم يجز
 ولو بحضرة المرتهن مالم يرضى به المرتهن ولو وكله بطلاقة
 امراته حين اراد السفر بالتاس المرأة ثم عزله بلا حضورها
 ولا رضاها قيل عليك وهو الصحيح وقيل لا يملك رد رهنه
 الوكيل ينزل بعزل موكله وينزل نفسه بشرط علم الاخر فيهما
 باخبار عدل او اثنين ولو غير عدلين وموت احدهما ويجوز
 احدهما مطبقا وبالحكم بلحوقه بد الرهن سرتا اذا لم يتعلق
 به حق الغير وينصرف موكله بنفسه بحيث يجز الوكيل عن
 الامتثال به وتعود وكالته اذا عاد الي موكله قديم ملكه اذا بقي
 اثره وينزل ايضا بافراق الشريكين وان لم يعلم الشريكان
 ويجز موكله لو كانا ويحجره لو ما ذونا اذا وكله في عقود
 وضمانات لا قضاة وافتضا ولا ينزل بعزل الموكل وكيل
 عبده الماذون قال وملكك بكذا علي اني سني عزلتك فانت
 وكيلني ويسمي هذا وكيل روريا يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك
 ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلني يقول في عزله رجعت عن
 الوكالة المطلقة وعزلتك عن النجدة زيلني يقول رجعت
 عن الوكالة المطلقة وعزلتك عن النجدة صح العزل الحكمي
 لا يحتاج فيه الي علم الوكيل فلو مات موكله اوضح ما اسره
 ببيع من ملكه او رهنه ينزل الوكيل علم اولا وكذا لو من
 موكله مطبقا او ارتد او لحق بد الرهن او كان ملكا فجز
 او فارق شريكه او وكله بخلع فخلعها بنفسه او ابانها
 وكيل وصي لورد وكالته ووصاية لا يجز الا بعلم موكله وصيه

والشرط علمه لا حضرة وذكر في عامة الكتب ان الوكالة تبطل
بموت الموكل ولو ادعى مال اجارة فموت الموت الموكل
عليه وكيله بالاجارة قيل جاز وهو الاصح لانه عزله بموته
لكن الحقوق تتعلق به وقيل لم يجز اذا انفسخ بموت
الموكل كانفخ بتفاسخها ومئة لا يطالب الوكيل فكذا هنا
اشباه بموت الموكل تبطل وكالة وكيله الا في التوكيل بالبيع
وكذا في البرازية فتم الوكيل ببيع وفاباع فمات موكله
لا ينزل وفي محاضرني علي قياس مسألة الاجارة ينبغي
ان يكون فيه اختلاف فتم وكيل ببيع او شراء مات او غاب
او ارتد قيل تنتقل الحقوق الي موكله وقيل لا وقيل لو باع
الوكيل فحق قبض الثمن لورثته او وصيه وقيل لموكله
شري وكيله فمات فلوكل رده بمصيب فحق الرث لورثته او وصيه
ولو لم يكن فلوكله علي وارثته وفي رواية اخري القاضي
ينصب وصيا فبرده خلاصة وكيل ببيع مات ينتقل حق قبض
الثمن الي وصيه فلو لا وصي له يرفع الامر للقاضي ينصب له
وصيا ولا يكون حق القبض للموكل جاز وكيل الوكيل ينزل بزل
الاول لا بموته لطلا ينزل بزل الاول ولا بموته مات
القاضي فولاية الطالبة فيما باع من مال الصغير لورثته الوصي
او لو وصيه فلو لم يكن نصب له القاضي وصيا صك مات مضارب
والمال عروض فولاية البيع لوصيه لا لرب المال وهو الاصح
ان الحق للمضارب والملك لرب المال فكانها شريكات
احكام الصبيان وفي الاشباه الولد يسمى جنيما مادام في
طن امه فاذا انفصل ذكر بمصايبا الي البلوغ وغلا ما
الي تسعة عشر وشابا الي اربع وثلاثين وكلها الي احد
وضمين وشيخا الي اخر عمره انتهى وسماي تفصيل هذا

في فصل سميات الاسامي منار الصغير في اول احواله كالمجنون
فان عقل فقد اصاب ضربا من اهلية الاداء يسقط به ما يجمل
السقوط علي البالغ فلا يسقط عنه في تقيم الايمان حتي اذا
اراه كان فرضا ووضع عنه ايجاب الاداء والحاصل انه يسقط
عنه العهدة ويصح منه وله مالا عهدة فيه درر غرر الولد يتبع
خير الابوين رينا فلو احدى سلم فالولد ايضا سلم او كتابي
والاخر مجوسي فهو كتابي لانه انظر له وهذا العلم يختلف الدار
بان لما في دار الاسلام او دار الحرب او الصغير في دار الاسلام
واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما
اما لو كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم
لا يتبع ولده ولا يكون مسلما ان لا يمكن جعل الوالد من اهل
دار الحرب بخلاف عكسه ذكره الزيلعي والمجوسي والوشني
وساير اهل الشرك سترين الكتابي اذ له دين سماوي
ولهذا اتوكل زيجته ويجوز نكاح شائهم للمسلمين فكان
المجوسي شرا حتي اذا ولد بينهما ولد يكون كتابيا يتبع تنقيح
حقوق الله تعالى كالايمان وفروعه يصح من الصبي لقول النبي
عليه السلام مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوهم
اذا بلغوا عسرا انما الضرب للتأديب لا للعقوبة والصبي
اهل للتأديب واهل للتواب ولا يجب عليه ارايئ منها
ويصح رده فتنزه احكام الاخرة تبع للاعتقادات وكذا
احكام الدنيا لانها لو ثبت بالكفر ضمننا علي انها تلزم تبعها للابوين
ايضا تلزم اما احكام الاخرة فبالاتفاق اذ لو عني عن الكفر
وجعل مومنا لصار الجهل بالله تعالى علما به والنفوس عن الكفر
ودخول الجنة مع الشرك مما لم يرد به الشرع ولا حكم به عقل
واما حكم الدنيا فعند الامام ومحمد حتي تبين منه اسراره

المسلمة ومجرب عن الارث من السلم لانه في حق الردة بمنزلة
 البالغ لان الكفر محذور ولا يجتنب المشروعية بحال ولا يستقط
 جذر وانما لم يقتل لان وجوب القتل ليس بمجرب الا رتداد
 بل بالمحاربة وهو ليس من اهلها كالمرأة وانما لم يقتل عند
 البلوغ لان اختلاف العلماء في صحة اسلام حال الصبا صار
 شبهة في اسقاط القتل ههنا ارتداد الصبي العاقل ارتداد
 عند الامام ومحمد ومجرب علي الاسلام لما فيه نفع له ولا يقتل
 لانه عقوبة والمقوبات مرسومة من الصبيان سرحة عليهم
 ولو كان الصبي غير عاقل فلا يصح ارتداده لان اقراره لا يدل
 علي تغيير العقيدة وكذا المحنون وسكران لا يقتل اصلا واسلام
 الصبي اسلام ولا يرث ابويه لو كانا كافرين وقال س
 يعتبر اسلامه لا ارتداده وقال زفر والشافعي كلاهما غير
 معتبرين غير وعين الامام اسلام الصبي يصح لا ردة وهذا
 خلاف الظاهر تنقيح واما حقوق العباد فافيه نفع محض
 كقبول الهبة ونحوه يصح منه وان لم ياذن له وليه وما
 فيه ضرر محض كطلاق وهدية وقرض ونحوها لا يصح منه وان
 اذن وليه وما تردد بين نفع وضرر كبيع وشراء ونحوها يصح
 بشرط راي وليه اشباه الصبي لا يكلف بشئ من العبادات
 ولا يترك المنهيات فلا حد عليه لو فعل اسبابها ولا قصاص
 عليه وعمده خطأ وتصح عباداته وان لم تجب عليه واختلفوا
 في ثوابها والعمد انه له وللمعلم ثواب التعليم وكذا جميع مناسك
 وتبطل عباداته بفعل يفسدها نحو كلام في الصلاة والكل
 في الصلاة والكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن
 لادم عليه في فعل تحظروا صراة ولا تصح امامته واختلفوا
 في صحة امامته في التراويح والعمد عدمها وتجب سجدة التلاوة

علي سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله وحصل فضيلة الجماعة
 بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هومهم وهو
 كالبالغ في نواقض الوضوء الا القهقهرة ويصح اذانه مع الكراهة
 كما في المجمع لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي
 العاقل في ظاهر الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا
 يصح تقريرة في وظيفة الاذان واما قيامه في صلاة الفريضة
 فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها
 وشرايطها لا توصف بالوجوب في حقها واما فرض الكفاية
 فهل يقطع بعمله فعلا لو ارتقى روايته وتصح الاجارة
 له وينبغي من مس الصحن ويجب رد سلسه وقيام عليه
 التعزير تاريا سيج لا يجب الايمان علي الصبي لكن لو اسلم
 صح ولا تجب عليه صلاة وصوم وحج وعماه وفاقا ولا تجب
 الزكاة في ماله عندنا وتجب عليه في ماله نفقة زوجته وابويه
 وفاقا ولو له ارض عسرا وخراج عليه العسر والخراس
 وفاقا لوجوبهما في الارض بخلاف الزكاة اذ هي في الذمة
 واما صدقة الفطر فقال الحسن والشافعي تجب في ماله
 وقال محمد لا تجب في ماله ولا علي ابنه ولو للصبي مال والا
 تجب علي ابيه وفاقا ههنا في ظاهر الرواية عند الامام انه
 لا تجب التضحية من ولده الصغير بخلاف صدقة الفطر اذ
 المسبب هناك راس يورثه وليه عليها وهما يوجد اب
 في الصغير وهذه قرينة محضة والاصل في العزب ان لا تجب
 علي الغير بسبب الغير ولذا لا تجب علي عبده وان وجب
 الفطر ولو للصغير مال يجزي عنه ابويه او وصيه من ماله عند
 الامام وسر وقيل لا تجوز التضحية من مال الصغير وفاقا
 لان هذه القرينة تنادي بالاراقة والصدقة بعده تطوع

ولا يجوز ذلك في مال الصغير ولا يمكنه ان ياكل كله والاصح
 ان يضم من ماله وياكل منه ما يمكن ويشترى ما بقي ما يتفق
 بعينه يقول الحقير اخبرني فتاوي قاضي خان والخللاصة
 والكا في عدم التضيعة من مال الصغير كاسياني قريب اوله
 هو الذي حكاه صاحب الهداية بقوله وقيل لا يجوز الا كما
 مر انما لكن الظاهر ما اختاره من ان التضيعة انما هي قربة
 محضة والصبي لم يجب عليه شئ من الغرب والله اعلم قاضي
 خان في التضيعة عن ولده الصغير عن الامام روايات
 في ظاهر الرواية يجب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر
 وروي عنه انه يجب التضيعة عن ولده وولد ولده الذي
 لا اب له والفتوي على ظاهر الرواية فلو للصغير مال قيل
 يجب على ابيه او وصيه ان يضم له منه قيا على صدقة
 الفطر ولا يتصدق بلحمة بل ياكله الصغير فلو فضل شئ
 لا يضر بل يشترى به ما يتفق بعينه وعلى الرواية التي
 لا يجب في مال الصغير ليس لهما ذلك فان فعله الاب
 لا يضمن في قول س وعليه الفتوي ولو فعله الوصي قيل
 لا يضمن وقيل ان كان الصبي ياكل لا يضمن يقول الحقير
 قوله يجب الخ هو القول الذي اختاره صاحب الهداية
 خلاصة في التجريد للصبي مال يضم عنه ابوه او وصيه
 عند س وفي الاصل قال شمس الائمة السرخسي
 زعم بعض المشايخ ان على الاب والوصي ان يضم من مال
 الصغير قيا على صدقة الفطر عند الامام والاصح عنده
 ليس لهما ذلك وفي الفتاوي الوصي اذا ضم عن الصغير
 بمال الصغير ولم يتصدق جاز فان تصدق ضمن كما في
 الاصح انه لا يجب ان يضم للصغير من ماله وليس للاب

ان يفعل من مال الصغير مكر صبيان زوجهما وليهما فاسلم
 احدهما وهو يقتل الا سلام صح فلو فعله الاخر يرض عليه
 فلو اسلم يتي النكاح ولا يفرق بينهما القاضي وهذا هو المراساة
 شركة فلو كانتا بية فاسلم زوجهما بقي نكاحهما ثم التفرقت
 هل هو فرقة بطلاق كما في الزوج الكبير قيل عند الامام لا يكون
 فرقة بطلاق بخلاف الزوج الكبير فمقتضى اقرضت من ماذون
 واستقرضه جاز وهو كماله في هذا ولم يصح للمحجور يقول
 الحقير عن التضيعة ان اقرضه غير جاز ولو اذن وليه والظاهر
 انه هو الصواب ان قد ذكر في عامة كتب الاصول ان ما فيه
 ضرر محض لا يجوز منه ولو اذن وليه وعدوا الاقرض منه والله
 اعلم قال ولو اقرضه احدهما بقي عينه فلما لك ان يستتره
 ولو لم يبق لا يضمن عند الامام مطلقا وعند س لو انفق وانلف
 ضمن لا لو تلف بنفسه وفاقا ولو تلف مال غيره بلا سبق
 ايداع واقرض بالاجماع واجمعوا انه لو قبل الوديعة باذن
 وليه وانلف ضمن شئ س وعلى هذا الخلاف لو باع من صبي
 حبة مالا فانلفه ضمن عند س لا عندها ضحك رد الفضا وقيمة
 على الصبي مرفي الغصب ص صبي اعار صبيا شيئا ففرو لو كان
 الدافع ماذونا صح رفعه ففضل التلف لا بتسليطه ولو محجورا
 ضمن هو بدفعه والاخذ باخذه لانه غاصب الغاصب ولو اهلك
 الوديعة او ضلها ضمن وهو من مثلات ايداع الصبي يقول
 الحقير وسيا في جواب هذا الاشكال بعد صحيحة نقله عن الائمة
 ص صبي دفعت صبيته اخري فزالت بكارتها قال محمد علي الدافعة
 مهر المثل قال بلغا عن عمر رضي الله عنه في صبيته ر افعتا
 فزالت عذرة احدهما ضمن الاخرى مهر مثلها طر اراد
 صبيا او امرأة فقتله قدمه هدر لو عجزا عن رفعه لا يقتله

وبعض جنابات الصبي مرت في انواع الجنابات والصبي لو
 طلق امراته او حررقته او وهب ماله لا يصح اذن فيه ابوه
 او الصبي والمجنون لا يصح عقوبتهما وقرارهما وطلاقهما ومما
 ما اتلفاه وصح قبض الهبة والصبي والصبيبة لو تزوجا بلا اذن
 ثم اجازة الوالي جاز وله خيار البلوغ لو اجاز غير الاب
 واجد ح صبي تزوج او باع ثم بلغ لم يجز اجازته ولا ينفذ
 بالبلوغ مرجحه في اخر تصرفات المصولي وخطبه مرفي فصل
 ما يل الخلع فوصي عاقل كبايع في الذبح اشباه محل
 زبيحة بشرط ان يقتل التسمية ويضبطها بان لم يعلم ان
 الحل لا يحصل الا بها ويوكل الصيد برميه ان سمي كذا في الكافي
 الصبي ليس من اهل الولايات فلا يلي النكاح والقضا ولا
 الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان وصلي باع
 جاز ونصح سلطنة ظاهر وفي الزانية مات السلطان
 وانفتت الرعية علي سلطنة ولد صغيره ينبغي ان تفوض امور
 التقليد الي وال وبعد هذا الوالي نفسه يتعالى بن السلطان
 لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي
 لعدم صحة الازن بالقضا والجمعة ممن لا ولاية له انتهى
 ابن الهمام كذا قال النبي لكن مقتضى هذا الكلام انه يحتاج الي
 تقليد جديد بعد بلوغه وهذا لا يكون الا ان يعزل ذلك
 الوالي نفسه من السلطنة وذلك لان السلطان لا ينقل
 الا بعزل نفسه وهذا غير واقع اشباه السلطان او الوالي اذا
 كان غير بالغ فيلزم محتاج الي تقليد جديد ويصلح الصبي وليا
 وصيا ومستوليا ويقيم القاضي مكانه بالغيا الي بلوغه كما في
 منظومة ابن وهبان وتمنع الصبيبة المطلقة والمستوفي عنها
 زوجها من التزوج الي انقضاء العدة بلا وجوب العدة عليها

في العمد ويصح اما نه ولا يد اوي الابان وولي ولا يكره ثقب
 ان البنت والطفل استحسانا وان اهدى الي صبي سني
 وعلم انه له فليس لوالديه الاكل منه بلا حاجة كذا في
 الملتقط ويصح تركه اي نصب الفيرايه وكيله لو يقتل
 العمد ويقصده ولو كان مجورا ولا تدفع اليه الحقوق في
 مخرج بل الي موكله وكذا في رفع الزكاة والاعتبار لنية
 موكله ويحل يقول الصبي المميز في المعاملات كهدية ونحوها
 وفي الملتقط ولا يصح التصويبة من الصبي الا ان يكون
 ما دون اتمه ويحصل بوطئه تحليل المطلقة ثلاثا لو كان
 مراهاقات تحرك الله ويشتهي السا ويملك المال بالاستيلاء
 علي الباع والتقاطه كالتقاط الباع وليس كالباع في النظر
 الي الاجنبية والخلوة بها فيجوز له الدخول علي السا الي خمسة
 عشر سنة كما في الملتقط يقول القاضي ليس هذا مطلق بل
 ينبغي ان يقيد بصبي بلغ خمسة عشر سنة ولم يصر بالغيا او فهو
 مخصوص بالقضي لما قال الامام قاضي خان في فتاواه
 ولا بأس بدخول القاضي علي السا ما لم يبلغ الحلم وقدره
 ذلك بخمسة عشر سنة انتهى قال والصبي المحجور موافق
 بافعاله فلو قتل فالدية علي عاقلته ويضمن ما اتلفه من
 المال الا في ما يل لو اتلف ما اقرضه وما اودع عنده بلا
 اذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن وليه ويستثنى
 من ايداعه ما لو اودع صبي محجور مثله والوديعة ملك
 غيرها فلما لك تضمن الدافع او الاخذ وفي جامع الفصولين
 ان هذه المسئلة من مكالات ايداع الصبي قال صاحب
 الاشباه قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنها الصبي للتسليط من
 مالهما وهما لم يوجد كما لا يخفى وتثبت حرمة المصاهرة

بوطنه لو كان ممن يشترى السا والا فلا ويشترى ايضا بوطني
 الصبية المستهاق وهي بنت سبع سنين علي المختار ولا
 يدخل الصبي في القسامة ولا عاقلة وان وجد قتيلا في
 داره فالدية علي عاقلة ولا خريته عليه ولا يدخل في الزمات
 السلطانية كما في الولو الجية ولا يواخذ صبيان اهل الذمة
 بالتمييز عن صبيان المسلمين ولا يقتل ولد الحرب اذ لم يقاتل
 ولا تنفذ بين الصبي ولومان ونا فباع فوجد المشتري به
 عيبا لا يخله حتى يبلغ كما في العدة وفيها ولو ارعى علي صبي
 محجور ولا بينة له لا يحضر الي باب العاصي اذ لو حلف فكل
 لا يقضي عليه انتهى وكفالة باطلة ولو عن ابيه وصحت
 له ومنه مطلقا ويجوز السفري بصبية لا تشترى بغير محرم ولو
 صبي كوزا من حوض ثم نصبه فيه لم يحل لاحد ان يشرب
 منه ولا يجوز للولي الباس حرما وزهبا ولا ان يسقيه
 خمر او لا ان يجلس له لول وعائط مستقبلا ومستندرا
 ولا ان يخضب يده او رجله بالحناء وقد ذكر جميع ما يلبس
 جنبايات الصبي والجنابة عليه في فصل الجنبايات نقلنا
 عن الاشباه وغيره فلينظر هناك لذي الحاجة وكل
 صبي يبيع وشرا جاز لو عقله والعهد علي امره لا عليه
 لو محجور انخرره ولو ما زونا فلو وكل بشر اثن موكل
 يطالب بثمن امره لا هو ولو شرى بثمن حال لزمه العهدة
 استحسانا وكذا لو وكله بخصومة جاز لو يعقل ما يقول
 وما يقال والسئلة علي وجهين فلو وكل صبية جاز ولو
 صبي غيره فلو ما زونا في التجارة جاز ولا يستأمر وليه ولو
 محجورا سيؤمر وليه فلو باذنه جاز ان يوكله ههنا المسئلة
 عن س المشتري لو لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي او محجور

فله خيار الفسخ اذ المبيع دخل في العقد علي ان حقوقه تعلق
 بالعاقد فان ظهر خلافه يتخير كالوعر علي عيب ز ولو ارسل
 المديون ابنه في كفالة وقد راهاق ولم يحتلم بطل بلا توقف
 علي اجازته اذ ابلغ اذ لا يجوز له حال وقوفه فلو بلغ واقصر
 بكفالة قبل بلوغه بطل اقراره اذ اقر بكفالة باطلة ولو جردها
 بعد بلوغه تصح اما لو كان المديون هو الصبي بان شراه ابوه
 ووصيه شيئا له نسيت واقر الصبي حتى ضمن المال للدائين
 او ضمن بنفس الاب او الوصي جاز ضمانه بالمال وبطل ضمانه
 بالاب والوصي لانه التزم شيئا لم يلزمه قبل الضمان وهو
 احصاها محاسن الحكم وبطل ضمانه بالمال لانه التزم شيئا
 كان يلزمه قبل الضمان كفل رجل صبي لو الصبي تاجر اصح
 الكفالة ولو خاطب عنه اجني وقبل عنه توقفت علي اجازة
 وليه وان لم يخاطب اجني وانما خاطب الصبي لا يصح عندها
 ويصح عند س كفل عن صبي بنفسه او بما عليه او باذن وليه
 او بدونه صح ان كان الصبي محجورا او لا ان كفل بحق محضون
 علي الاصيل ولو اخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن
 وليه او بدونه صح ان كان الصبي محجورا او لا ان كفل بحق مجبر
 الوصي علي ان يحضره لان اذن الولي للصغير بالكفالة جائز
 ان الاذن بها امر بقضا ما عليه من الدين والاب والوصي يملكان
 الامر بقضا الدين عن الصغير فيملكان الامر بالكفالة ولو
 كفل بلا امر وليه لو باصر الصبي لا يجبر ايضا ولو باصره لو
 الصبي ما زونا يجبر وكذا لو كفل عن صبي بماله باصره فاري
 يرجع عليه لانه اذن صبي ما زونا في الكفالة بنفسه وبما عليه
 من المال معتبر شرعا وان لم تجز كفالة عن الغير لانه تبرع
 ولو غير تاجر وطلب ابوه من رجل ان يضمه فضمه جاز واخذ

١٥٥

به الكفيل وكذا وصيه اوجه لورا بونه سينا وكذا القاضي لولا وهي
 ولا جد فلو تغيب الصبي واخذ الكفيل اياه وقال انت امرتي
 ان اضمنه فلجيني فالاب يؤخذ به حتى يحضر ابنه ان الصبي في
 يده وتدبيره ولذا الوفا ان الصبي المازون لو اعطي كفلا
 بنفسه ثم تغيب الصبي فالاب يطالب باحضاره بخلاف اجتهاد
 قال الكفل بنفسه زيد فكفل فغاب زيد فالامير بالكفا لا يطالب
 باحضار زيد ان لم يكن بيده وتدبيره قاضي خان ينبغي ان
 يجتن الصبي ان يبلغ تسع سنين فان ضنوه وهو اصغر سن
 ذلك محسن وان كان فوق ذلك قالوا لا بأس به والامام
 لم يقدر وقت الختان قال الامام الحلواني وقت الختان
 من حين يحمل الصبي ذلك الى ان يبلغ وقد ذكر كثير من
 احكام الصبيان في فصل ما يملكه الاب والوصي وكذا في فصل
 الضمانات في سابل جنابة الصبي والجنابة عليه فليست في
 زنيك الفصلين وقت الحاجة حد البلوغ والافرار به وما
 يتعلق بذلك هداية بلوغ صبي بالاحتمام والاحبال والانزال
 وبلوغ صبية باحتمام وحيض وحبل وان لم يوجد فيهما شي
 حتى يتم له ثمانية عشر سنة ولها سبع عشرة سنة عند الامام
 وقالوا ان اتم لها خمسة عشر سنة فقد بلغا وهور واية عن
 الامام كثر وبه يفتي رد غرر للعارة الغالبة ان العلامات
 تظهر في هذه المدة غالبا فعملوا المدة علامة في حق من لم يظهر
 له العلامة هداية واد في مدة البلوغ له اثنتي عشرة سنة ولها
 تسع سنين رد غرر ان قد يحصل لهما في هذا السن علامة
 البلوغ هداية راق هو او هي وارشكلى الامر فقال بلغت
 بصدق وحكم حكم البالة لانه معنى لا يعرف رلا من جهتها ظاهرا
 فلو اخبروا لم يكذبهما الظاهر صدق كما تصدق المرأة في الحيض

رد غرر فان راقها اي قارب البلوغ بان بلغ اثنتي عشرة
 سنة وبلغت تسع سنين واقربا ببلوغ كالبالكه كما اذا بلغ
 لما كان حاصلا في هذا السن ولو نادر او كان ممن يعرف منهما
 كحيض من المرأة يقبل افرارها به ضرورة ح لا امرأة وعلام
 منهما اربع عشرة سنة فقال لهما اذا حضت فانت طالق
 وقال له اذا احتلت فانت صرفت فاحتضت وقال احتلت تصدق
 المرأة لا الغلام ط عن الامام وهو قول س اشكل امره في
 الاحتلام فقال قد احتلت صدق فيها له وعليه كما تصدق الجارية
 في الحيض فعلى هذا الوفا ان احتلت فانت صرفت فقال احتلت
 عتق كذا في وفي قد سئل من غلام وجارية منهما
 اقل من خمسة عشر سنة وقد احضر ثاربه ونبتت عانته
 وهي في خلق تام فقالا احتلنا قال لا اصدقهما فيه يقول الفقير
 في هذه الرواية نظر ان قد ذكرت هذه المسئلة في فتاوى
 قاضي خان في موضعين من باب تعليق الطلاق نغلا من
 م انه تصدق المرأة لا الغلام معللا بان الاحتلام امر يقف
 عليه غيره في الجملة ان يمكن ان ينظر الفهر كيف يخرج المني
 منه ولهذا اجازت الشهادة على الاحتلام بخلاف الحيض
 ان خروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض فلا يقف عليه غيرها
 فيقبل قولها لا قوله انتهى الا ان يكون عن م روايتين (وكلمة
 لا في عبارة لا اصدقهما وقفت زائدة سهوا من قلم النسخ
 ويريد ما مر في ط انه لا يصدق في الاحتلام كما تصدق
 في الحيض والله اعلم ح وهبت مهرها من زوجها وقالت
 انا مدركة ثم قالت كذبت ولم اكن مدركة قالوا ان كانت
 تسب المدركات في ذلك الوقت قد اوعلاسة لم تصدق
 انها لم تكن مدركة والا صدقت قاضي خان الصبي ان يبلغ

اثني عشر سنة وقال احتلت يقبل قوله ويحكم ببلوغه وقبل
 ذلك المدة لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه لان اذ في مدة يتصور
 فيها بلوغه هو هذه المدة كذا في فتاوي قاضي خان في باب
 تعليق الطلاق وفيه في اخر كتاب الاقرار صبي افر ببلوغه وفاقم
 وصيه لو مراهقا صح اقراره وجاز قسمته ولو قال بعد ذلك
 لم يكن مراهقا لا يصح لاسبابه ولو لم يكن مراهقا بان كان مثله
 لا يحتمل عادة لا يصح اقراره ولا قسمته فقبل اثني عشرة
 سنة لا يصح اقراره ببلوغه وبعد اثني عشرة سنة ايضا
 لا يصح اقراره لا بحالته وانما لا يصح اقراره اذ لم يكن محال
 لا يحتمل من عادة فصبي اقراره بالغ فقام الوصي فلو
 مراهقا جاز قسمته ولا يقبل قوله بعده انه كان غير بالغ
 ولو لم يكن مراهقا ويعلم ان مثله لا يحتمل لم يجز قسمته ولا
 يصدق انه بالغ قلت وبهذه المسئلة تبين ان بعد اثني
 عشرة سنة بشرط شرط اخر لصحة الاقرار ببلوغه وهو
 ان لا يكون محال لا يحتمل مثله بل يكون محال محتمل مثله فظ في
 هذه المسئلة ان لم يكن مراهقا بان لا يحتمل مثله لا يصح اقراره
 ببلوغه وقبل اثني عشرة سنة لا يصح اقراره البتة وبعد اثني
 عشرة سنة لو محتمل مثله يصح قال صاحب جامع الفصولين
 قلت تبين بمسئلة قصي ان المراهق يصدق انه بالغ سالم
 بشرط لصحة اقراره احتلام مثله وانما شرط ذلك اذا
 لم يكن مراهقا فقول صاحب فت تبين انه بعد اثني عشرة
 سنة بشرط طالي اخره لا يستقيم فان ابن اثني عشرة سنة
 مراهقا وقد عرف انه لا بشرط لصحة اقراره ذلك ولو ذكر
 لفظة قبل مكان بعد لاستقام لانه قبل اثني عشرة سنة
 ليس بمراهق وقد تبين انه لا بد لصحة اقراره احتلام مثله

والالم يصح اقراره كما صرح وقد اثبت في الفصولين بلفظة بعد
 فكانه وقع بسره الكاتب يقول المعتبر قوله قلت تبين بمسئلة
 قصي ان المراهق يصدق الى اخره محض وهم ناشئ من قلة
 التدبير والغمم لان عبارة ويعلم ان مثله لا يحتمل الواقعة
 في تلك المسئلة ليست بقيد وشرط لقوله ولو لم يكن مراهقا
 كما زعمه المعترض من غير ابطا هرة بل هو تفسير حقيقة يدل على
 هذا قطعاً ما مرنا نقلنا من فظ من قوله ان لم يكن مراهقا
 بان لم يحتمل مثله لا يصح اقراره ببلوغه انتهى وانما قلنا انه
 تفسير لا بشرط اذ لا محال لذلك لانه قال عقيب ذلك وقيل
 اثني عشرة سنة لا يصح اقراره به البتة انتهى فيستدعي ان
 يصدق قبل ذلك بشرط احتمال احتلام مثله كنه وقد حال
 ذلك الاحتمال فظهر بما غرر ان عبارة بعد الواقعة في مائة
 السج موافقا لما سر في قت هو الصواب وان الغلط هو ابدال
 بكلمة قبل كما لا يخفى على ذوي الالباب ولعمري ان مجموع ما ذكره
 المعترض من كلامه المتقضى بخط كنيث عشوا وكرم علي اما
 ونفق علي الهدا فان قيل لوضع ما ذكرته يلزم ان يكون
 قولهم المراهق يصدق في اقراره ببلوغه مقيدا بالوكالات
 محتمل مثله ولم يقيدوه به بل ذكروه مطلقا وحكم المطلق
 ان يجري على اطلاقه فمن اين التقييد قلنا ان من ذكره
 مطلقا فانما لم يقيد به بناء على ظهوره او اعتداه على انه قيد
 به في محل اخر والمطلق يحمل على المقيد بشرطه المفصلة
 في كتب الاصول ويؤيده ما سرنا نقلنا من قاضي خان من ذكر هذه
 مطلقة في محل ومقيدة في محل اخر فليست بربقة قوم
 اصطحاوا على شي وفيهم مراهق فاقترع عند الصلح انه بالغ
 ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً ولم يصح الصلح

قال صدق الصبي بشرط ان يكون سنة ثلاثة عشر سنة اذا قل
من ذلك نادر ثم حكى عن القاضي محمود السمرقندي ان
مراهقا اقرب في مجلسه ببلوغه فقال ما بلغت فقال باحلام
قال فارتب بعد ما انتهت قال الما قال اي ما قال
الما مختلف قال اني قال ما اني قال ما الرجل الذي يكون
منه الولد فقال علي ما اذا احتلت علي ابن اوبنت اوانان
قال ابن فقال القاضي لا بد من الاستقصا فقد يلحق الاقرار
بالبلوغ كذبا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط والمما
يقبل قولهم في التفسير وكذا جارية اقرت بحضرة احكام القاضي
وفي بيع البيع بتعاطي ينعقد في خيس ونفيس ويكني قبض
احد الجانبين مع بيان الثمن للمعرف فانه ياخذها بدهم ولا
يعطي الدرهم وفعل البائع يتضمن للتبليك قولاً واخذ
المشتري يتضمن القبول قولاً وصح يتعقد في خيس ونفيس
قبض البيع وان لم يدفع ثمنه للمعرف عدّه يتعقد باحد الجانبين
مع بيان الثمن معني يعني تسليم المبيع بلا بيان ثمنه في خبر ولحم
وصابون بيع واقفي صحيح انه لا يتعقد باحد الجانبين لا يتعقد
به ويشترط لانعدام قبض المبيع بيان الثمن وبه افي فضلك
وفي صحيح ساوسه للشرا ولا يعاونه ياخذه فيه ثم جابوعا
ورفع الثمن جاز فقد حكم بجواز بيع باعطا الدرهم وعن
س في رجل قال لغيره كيف بيع البر فقال كل قبض بدهم
فقال تلميذه افضرة فقال فذهب بها قال هذا بيع وعليه
ضمة دراهم فدللت المسئلة على الانعقاد باحد الجانبين
وفي فقط اختلف في البيع بتعاطي قيل يختص بخيس كبقل
ولحم وخبز وخطب وقيل يتعقد في الكل وقيل لم يجز الا
قبض البدلين جميعا وقيل يكتفي باحدهما فصط تاويله

ان اقصى البيع لا الثمن اما علم فلا يجوز ان البيع اصل
في القايضة يقول الحقير هذا مخالف لما سياتي بعدا سطر
من مسئلة البقال المذكورة في فسط ايضا ومن فعل سفيان
الثوري المتقول عن مقي والله اعلم مختارات ينعقد البيع تبعا
في خيس ونفيس هو الصحيح عند ظهور السعر لتحقق الرضا
فقط حلف ما شريت اليوم شيئا وقد شراه بتعاطي قيل يجنب
من وضع المسئلة في طرف البيع فقال حلف لا يبيع الخبز فدفع
بثمن اعطى لا يجنب في من عاين ذلك وسمع ان يشهد
بتعاطي لا يبيع فسط سيم بغير اركم ازديك ان توفلان جبر
برم ان سيم هلاك سيم هلك علي البقال ان ملكه دل هذا
علي ان بيع التعاطي ينعقد قبض الثمن مختارات لو وضع درهما
عند بقال لما خذ به شيئا يكره ذلك لانه قرض يجزئها اليه
وهو ان ياخذ منه شيئا حالا في لا ومثل هذا القرض منه
عنه وينبغي ان يستورعه ثم ياخذ منه ما يشاء جزا لانه
ورعية وليس بقرض حتى لو هلك لا شيء علي الاخذ انتهى
يقول الحقير وفي شرح النفاية للمفاضل الشنسي من وضع
درهما عند بقال بشرط ان ياخذ منه شيئا جزا فخر اكره له
ذلك واما اذا لم يشترط فلا يكره لانه يكون ذبيحة لا قرضا
حتى لو هلك لا يضمن مقي روي ان سفيان الثوري وضع فلان
عند بيع الرمان واخذ رمانه وصحى وبه اخذت قال السيد
١٠ لما يجوز عند ظهور السعر واما ما تجزئ فيه المماسكة لا يكتفي
فيه بهذا القدر حتى تكون تجارة عن شرائي يقول الحقير ولعل
هذا المعنى هو مراد من قال البيع بتعاطي ينعقد في خيس
لانفيس والله اعلم قال ولورث علي اخر رمانه فقال اعطيك
بها دراهم ساوسه بدرهم ولم يقع بيع ثم فارقته عن قبض

ولم يستأنف ببيعها زمان الساعة ونحوه عن ميثاق الاقالة بالتعاطي
يصح كبيع قد بشر قال لبايعه ان ثمنه غال فزد بايعه وقبضه
المشتري لا ينتقض اذا اقالته كبيع فلا بد في التعاطي من
التعاطي من الجانبين فكذا الاقالة فدل على ان بيع التعاطي
لا ينعقد بقبض الثمن لا ينعقد النكاح بالتعاطي فخطره ولذا
يتوقف على الشهود فلو قالت امرأة لرجل زوجت نفسي
منك بدينار فدفع اليها في المجلس ولم يقل شيئا بل سألته لا ينعقد
بخلاف البيع فانه ينعقد بهذا القدر قال لبايعه تزوجت
بنتك بكذا فقال الاب اذهب بها حيث شئت ودفعها اليه
في المجلس لا ينعقد النكاح ولو بيعا ينعقد تنقذ الاجارة
بتعاط ولو استاجر قدورا بغير اعيانها لم يجز لتفاوت
القدور صغيرا وكبيرا فلو جاب قدور وقبلها على الكرا الاول
حاز فيكون هذا اجارة مبتدأة بتعلق هذه الاجارة الطويلة
لا ينعقد بتعاط بخلاف غير الطويلة احكام دلال ونحوه امر
سائر المشتري له او دلا لا يبيع له ثوبا بدرهم لم تجز
الاجارة ان البيع يتم بالمشتري لا بالدلال ولا يدري متى
يجي المشتري فلو ذكر ذلك وقتا فلو ذكر الوقت اولاً بان
قال استاجر منك اليوم بدرهم على كذا اجاز ولو ذكر الاجر
اولاً بان قال استاجر منك بدرهم على كذا اجاز ولو ذكر الاجر
اولاً بان قال استاجر منك بدرهم اليوم على كذا لم يجز ثم اذا
فدت الاجارة وانما العمل يجب له اجر مثله بحسب العرف
في الحلية في جواز استيجارة ما ذكر محمد ان يامره بشرا شئ
او يبيع بكذا ذكر اجر ثم يواسيه بشئ اماهية او اجر العمل
فيجوز ذلك لمساس الحاجة كجواز دخول الحمام باجر لم يقدّر
ص لو استحق مبيع او رد مبيع بقضائه او بغيره لا يسترد الدلالة

ولم ينفخ البيع ان لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله
فصط ظهر ان البيع حرام او وقف لم ينعقد دلال باع عينا
بنفسه باذن مالكه ليس له اخذ الدلالة من المشتري ان هو
العاقبة حقيقة وتجب الدلالة على البايح اذ قيل باسر البايح
ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف فتجب
الدلالة على البايح او المشتري او عليهما بحسب العرف وسئل
بعضهم عن من قال لدلال اعرضني اصني على البيع وبها ولا اجر
كذا فحسني ولم يتم البيع ثم ان دلالا اخر باعه فللدلال الاول
اجر بقدر عمله ومعانية قال ت هذا قياس ولا اجر له استحقاقا
اذ اجر المثل يعرف بالتجارة والتجارة لا يعرفون لهذا الامر اجرا
وبه نأخذ محيط وعليه الفتوى فصط الدلالة في النكاح
قيل لا يجب لها اجر المثل ان لم يعلم شيئا والتزويج انما ينعقد
بالعقد وقيل يجب وبه حتى لسميها في مقدمات النكاح ويعتبر
العرف في قدره قاضي خان قال عمامة الشايع معظم الامر
في النكاح لا يقوم الا بالدلالة ان النكاح لا يكون الا بمقدمات
تكون منها فكان لها اجر مثله بمنزلة دلال في بيع حيث يستحق
الاجر ولو كان البيع يكون من رب المتاع رجل رفع الي رجل ثوبا
وقال بعه بعشرة فازاد فهو بيني وبينك قال س انت
باعه بعشرة او لم يبعه لا اجر له وان تعب في ذلك ان الامر
ففي الاجر ان باعه بعشرة وانما جعل له الاجر اذا باعه
بالكثر منها وان باعه بالكثر من عشرة فله اجر مثله لا يجاوز به
درهما قال اجر مثله بالناس ما يملك وان لم يبيع ان تعب
في ذلك لانه عمل يحكم عقده فاسد فيستحق اجر المثل والفتوى
على قول س لانه لم يجعل له اذا باعه بعشرة اراد ان يبيع بالمزايدة
فان رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادي فلم يبع قالوا ان بين

لذلك وقتا حازت الاجارة وله اجر سماه وكذا العولم يذكر
وقتا بل امره ان ينادي كذا صوتا جازا ايضا فانه ينادي
كذا صوتا ولم يقع البيع كان المسمى وفي التوجه الاول قال ابو
نصر له اجر مثله لانه عمل باجرة فاسدة وقال الفقيه ابو الليث
لا شيء له ان العادة بين الناس انهم لا يعطون الاجر ان لم
يتقن البيع هو المختار دلالة لا خذ دلالة ثم انسخ البيع بسبب
من الاسباب سلت له الدلالة لان الاجر عوض مقابل بالعمل
وقد تم فلا يتحقق عليه الدلالة كخياط خاط ثوبا ففقد ربه
الثوب فانه لا يرجع على الخياط بل اجر رجل امر يبيع شيئا
فباعه ثم اختلفا فقال المأمور بعت بالاجر وقال الاخر بعت
بغير اجر قالوا لو كان المأمور دالا يعرف به فله الاجر والا فلا
وكذا الخياط والصباغ يقول الحقير وينبغي ان يكون سائر الصناعات
مثل ذلك كما لا يخفى وقد مر سائل صانع الدلال في فصل
الضمانات فليتنظر هناك اجرة كتب الوثائق وفيه لو تولى
القاضي القسمة لا يحل له اخذ الاجرة وذكر انه يحل له اجر المثل
ذخيرة ويجوز اخذ الاجرة لقيام القاضي ولا يجوز للقاضي
قال بعضهم الاجرة غير مقدرة وقال بعضهم مقدرة في كل مائة
خمس دراهم بزازية القاضي لو كتب سجلا او تولى قسمة واخذ
اجر المثل له ذلك ولو تولى نكاح صفيها لا يحل له اخذ ذلك لانه
واجب عليه وكل ما يجب عليه لا يجوز اخذ الاجرة عليه ومالا
يجب عليه يحل له اخذ الاجرة محيط سئل البقالي عن القاضي
يقول اذا عقدت البكر فلي دينار واليب نصف دينار فقال
ان لم يكن ثمة ولي لا يحل والا يحل بزازية يجوز للفني اخذ
الاجرة على كتابة الجواب بقدره ان اللازم عليه الجواب
لا الكتابة قال فان قلت ان كان الواجب عليه الجواب فقد

حصل بالكتابة ووقع عن الجواب فلا يجوز اخذ الاجرة قلت
الوجوب مقصور على الجواب والكتابة زائدة عليه انتهى
يقول الحقير في الجواب نظر والظاهر ان يكون جواز اخذ
الاجرة على الكتابة مخصوصا بالواجب بل انه لم يكتب الجواب
والله اعلم تاتر خاتمة اجركات القسام فكانه ان راي ان
يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وعلى هذا الصحيفة التي يكتب
فيها الدعوي والشهادة ان راي القاضي ان يطلب من المدعي
فله ذلك مستحب اختلف المتأخرون في تقديره فقال الكرخي
في مختصره ويقدر القاضي ربع العشر واليه ذهب الامام الشافعي
والفقيه ابو الليث والامام خواهر زاده وعليه الفتوى لانه قطع
المنارعة بالقليل والكثير كسائر الاعمال الا انه امر حسن
فا شبه الخياطة والصياغة لانه لا يجوز بغير تقدير لانه
القضاة لا يتعمون باجر المثل وسئل ابو حفص الكبير هل يجوز
التقدير قال هو حسن في زماننا وبه نأخذ لان ربع العشر نظر
للمطرفين الاخذ والماخوذ من القاضي اخذ الاجرة على كتابة
السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق اذ يجب عليه انقضا
وايصال الحق الي اهلها لا الكتابة ولكن لما يطلب له لو اخذ
بما جاز اخذه بغيره وقد ربان الوثيقة لو بال بيلغ القاضي
خمس دراهم وفي الفين عشرة كذا الي عشرة الاف حتى يصير
خمسين في المائة ثم ما زاد ففي كل الف درهم يضم الي الخمسين
وفي اقل من الف فلو لم ينفق من الشقة قدر ما يلحقه في وثيقة
الف درهم فمئة درهم ولو ضعف فمئة ولو نصف فدرهمان
ونصف وفي الزيادة والنقصان باعتبار ذلك قيل كان مروي
عن الامام او عن بعض اصحابنا من القاضي ان ياخذ ما يجوز
لغيره وما قيل في الف خمسة دراهم لا تقول به ولا يلحق ذلك

بالفقر واي مشقة للكاتب في كثرة الثمن وانما اجر مثل بقدره
شقة وقدر عمله في منفعة كمالك ونقاب سيجر باجر
كثير في مشقة قليلة واما اجرة السجل علي من يجب قيل علي
المدعي ان به احيا حق فنفهم له وقيل علي المدعي عليه ان هو
ياخذ السجل وقيل علي من استاجر الكاتب وان لم يامر به
احد وامره القاضي فعلي من ياخذ السجل وكذا اجرة الصكوك
علي من ياخذ الصك في عرفنا وقيل بغير العرف وعلي هذا
لوا عطي المقر اجرة الصكوك يكون الكاغد ملكه فيملك حبه
بعد قضا الدين واليه اشار فاش حيث قال المدعي عليه لو اخذ
خطا قراره فلو مقر المال ياخذ منه المال وكذا الخط لو كان
ملك المدعي ولو سكر برهن علي انه خط يده وياخذه جبرا
ويدعي عليه المال يحكم الخط ولو لا بينة علي الخط يجلفه ان
خطه ليس في يده فلو سكر يجبر علي رفعه يدعي المال من
الخط هداية ولا باس برزق القاضي لان نفقته في ما لهم
وهو مال بيت المال لان الحبس من اسباب التفتة وهذا
فيما يكون كفاية فان كان شرطا فهو حرام ان هو استجار
علي الطاعة ان الغضا طاعة بل هو افضلها ثم القاضي لو
فقير ا لا فضل بل الواجب الاخذ ان لا يمكن اقامة فرضي
الغضا الابه لان الاشتغال بالكسب يفتد من اقامته ولو عينا
فلا فضل الاستناع عنه علي ما قيل فقا لبيت المال وقيل
الاخذ هو الاصح صيانة للقضا عن الهوان ونظر المن يتولي بعده
من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا يتقدر اعادة ثم ان
تسببه رزقا يدل علي انه بقدر الكفاية احكام الاستثنا
وفي الخلاصة الاستثنا عندس اخراج بطريق المعارضة
وعند تكلم بالباقي بعد الثنا بطريق البيان وليس باخراج

هداية

هداية الاستثنا تكلم بالحاصل بعد الثنا هو الصحيح ومعناه
انه تكلم بالاستثني منه ان لا فرق بين قوله لفلان علي درهم
وبين قوله عشرة الاثمة فيصح استثنا البعض من الجملة
لان معنى التكلم بالبعض بعده ولا يصح استثنا الكل من
الكل ان لا يبقى بعده شيء ليصير متكلما به او صار فاللفظ
اليه ولو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الثلاث لانه
استثنا الكل من الكل فلم يصح الاستثنا قاضي خان ومن
شرط صحة الاستثنا عندنا بخنا ان يكون مسوعا بحيث
لو قرب انسا ان له اليه بسبع يقول الحق هذا بخنا لف
لما سيأتي عن الخلاصة ان هذا محجة لا قراره ولعل الصواب
ما فيها والله اعلم قال ويصح استثنا الرصم ومن شرط الاستثنا
ايضا ان يكون موصولا والاستثنا لا ينقطع بنفس وعطاس
وحا وتخلل ندابين الاستثنا وبين ما قبله فلو قال انت
طالق يا فلانة ان شاء الله صح الاستثنا ولو قال انت طالق
صني يطي قلبك ان شاء الله يكون فاصلا فتطلق خلاصة
الاستثنا صحيح في جميع التصرفات وانما يصح لو كان متصلا
بالتصرف فلو تنفس بين الطلاق والاستثنا وجد من التنفس
بدا ولم يجد فهو استثنا ان اوصله كذا في المنتقي وفي
الاجناس لو سكت سكتة قدر التنفس لا يصح الاستثنا
بعده الا ان تكون سكتة تنفس ثم قال وما يبطل الاستثنا
احدها ما ذكرنا الثاني ان يزيد المستثني علي المستثني
منه نحو انت طالق ثلاثا الا اربعة الثالث ان يكون مساويا
نحو انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وفي المحيط لو قال طالق الا
سما وفقت واحدة ولو قال ثمانية وفقت ثنتان ولو
قال الا سبعة وثلاث فقد صح استثنا الكل من الكل هنا

لانه استثنائنا الناقص من الكل لفظا ونظيره في النوادر عن محمد
 قال سائي طوائف الاقلية وفلاية وليس له من النسوة
 سواهن ولو قال سائي طوائف الانثى لا يصح وما افرقا
 الا باعتبار اللفظ الرابع ان يستثنى بعض الطلاق نحو انت
 طالق الانصفك وفي الباقي قل كل امرأة لي طالق الا هذه
 وليس له غير هذه لم تطلق وفي الفتاوي قال لها انت طالق
 فجري على لسانه ان شاء الله بلا قصد صحيح الاستثناء ولا
 تطلق وفي التجريد لو صرح لسانه بالاستثناء صح ان التكلم بالحروف
 المسموعة وهو اختيار الفقيه ابي جعفر وفي مجموع النوازل
 مثل ابو نصر عن حلف واستثناء ولم يسمع انناه قال
 اذا جري على لسانه بحرف الاستثناء جاز كذا روي عن س
 وابي طيخ والامام النخعي وكذا القراءة في الصلاة اذا صرحت
 لسانه واذا سمعت نفسه فهو وثق يقول الفقير هذا مخالف
 لما ذكره في فصل القراءة من كتاب الصلاة المنفرد اذا سمع
 نفسه لا شك انه مجزبه اما لو صحح الحرف بلسانه ولم يسمع
 نفسه اختلف فيه الشايع قال الامام الفضلي والفقيه ابو
 جعفر انه لا يجزبه وعن الكرخي انه مجزبه وهو رواية عن
 محمد ولو كانت بحيث يجاوز شفثيه حتى لو قرب احد صحابه
 من فيه دخل صوته في اذنه وفهم ما يقرأ يسمع نفسه وعلي
 هذا يعتمد وما دون ذلك بحجة وعلي هذا التسمية في
 الذبح والاستثناء في يمين وطلاق ونكاح وعتاق وبيع
 وسائر الكل في الجامع الصغير زبني اختلفوا في حد الجهر
 والاضطاف في القراءة فقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره
 والخافتة ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع
 نفسه والخافتة تصحح الحروف لان القراءة فعل اللسان

دون الصماخ والا اول اصح لان مجزبه حركته اللسان لا يسمى
 قراءة بدون الصوت وعلي هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
 كالسمية على الذبحة وجوب السجدة بالتلاوة والعتاق
 والطلاق والاستثناء هداية قال لها انت طالق ان شاء
 الله متصلا لا تطلق وكذا الوصيات وكذا الوصيات قبل قوله
 ان شاء الله بخلاف موت الزوج قاضي حان لو قال لها انت
 شاء الله فانت طالق تطلق في قول محمد ولا تطلق في قول
 س وعليه الفتوي وفي محل اخر من فتاواه الاستثناء عند س
 ابطال تقدم على الجزاء وتأخر وعند س تعليق وعنده ايضا
 الشرط ان تقدم على الجزاء لا يتعلق الطلاق الا بحرف الجزاء
 فصط سرحين قال لغيره حررتني ان شاء الله بعد موتي صح الاسر
 لا الاستثناء لانه في الافاسرو وكذا قوله ج ان شاء الله او طلق
 امراتي ان شاء الله لان هذا الاستثناء مطيل فلا يعمل عملة
 بخلاف قوله اسرك بيدك ان شاء الله حيث يصح بتلك والاستثناء
 يعمل في التمليكات وكلمة ان شاء الله ان ادخلت في الكلام برفع
 حكمه اي تصرف كان صح فعلي هذا الوقال لامرأة طلق نفسك
 ان شاء الله او قال لاجني امر امراتي بيدك ان شاء الله يصح
 الاستثناء لانه تملك قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه
 نظرا في تعطيل كما في قوله طلق امراتي ان شاء الله فلم يجدا
 حكما يقول الفقير نظره بارر وغيره وان ما ذكره قياسا
 الفارق وهو فاسد لان قوله طلق امراتي توكيل واما قوله
 امر امراتي بيدك فتمليك فلا تجدا ان حكما ويدل على هذا
 ما قال صاحب الخلاصة وفي الفتاوي الصغرى قال لاجني
 امر امراتي بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع قال
 في المحيط هو الاصح وان قال بعضهم هذا توكيل لانه صريح ولو

وكل امرأته تطلق نفسها كان تليها حتى يقتصر انتهى في آثار
 الى ان الاستئناج في الاوامر قال غصبت قلبك امس ان
 شأ الله يعمل الاستئناج فلا يصح الاقرار وقيل فيه خلاف
 بين من سوط قال تطلق ان شأ الله وشئت فطلقها الخ
 لا يقع دل هذا ان الاستئناج في الاوامر ايضا وصححكمها
 صفة قيل يعمل في الاوامر وقيل لا يعمل ولو قال نويت ان
 اصوم هذا اليوم ان شأ الله تصح نيته حتى لو صام عند هذه
 النية جاز استئناج لان في هذا الموضع يطلب التوفيق
 ان اراد ان يطلق امرأته ولا يقع ينبغي ان يستثنى متصلا
 ملحوظ ان لا يعمل المنفصل والمضمر في قلبه وقيل بشرط
 كونه سموعا وقيل لا والشرط تصحيح الحروف واختلاف في ان
 الطلاق والمثاق ان اقرن به الاستئناج هل يتصف المرء بكونه
 موقعا ان لم يثبت الوقوع فلو حلف ان يطلقها اليوم
 فقال لها في اليوم انت طالق ان شأ الله او انت طالق علي
 الف ولم تقبله قبل بر وقيل بحيث في ظاهر الرواية فقط كتب
 لامرأته اما بعد فانت طالق ان شأ الله موصولا بكتا
 لا تطلق ان المكتوب الى غايه كلفوظ ولو كتب الطلاق وآتي
 بلسان عكس لا رواية فيه وينبغي ان يصح فصط كتابها
 كتابا وكتب في اخره لو شئت الهض فانت طالق ثم قال بلسان
 متصلا ان شأ الله صحيح الاستئناج ان الكتاب من غايه كخطاب
 من حاضر وكذا لو قال لها انت طالق وكتب في كلامه مصدر
 ان شأ الله متصلا به ينبغي ان يصح الاستئناج يقول القمير
 ينبغي محل اشكال ان الظاهر ان يكون الاستئناج حين من
 قبيل الرضا وقدر قبل اسطر ان المضمر في قلبه لا يعمل
 والله اعلم قال كتب اليها انت طالق ان شأ الله متصلا ثم

سود الاستئناج على وجه لا يمكن قراءته صحيح استئناؤه لانه
 رجوع عن الاستئناج قاضي خان قال لها طلقك اس
 وقلت ان شأ الله في ظاهر الرواية القول له وذكر في التراد
 على قول من القول له وعلى قول من لا يصدق ويصح الطلاق
 وعليه الفتوى احتياطا لاسيما في الفرج في زمان غلب على الناس
 الفساد ولو خالفها ثم ادعى الاستئناج في ظاهر الرواية هذا والطلاق
 سواء وان ذكر البذل في الخلع رجل اراد ان يحلف غيره وخاف
 ان يستثنى فالحمية ان يامر الخالف ان يقول عقيب اليمين
 موصولا سبحان الله او استغفر الله او كلام لا يصح به الاستئناج
 قال لها انت طالق وطالق ان شأ الله صحيح الاستئناج ولا تطلق
 ولو قال ولو قال لها انت طالق وطالق وطالق ان شأ الله
 قالوا في قياس قول الامام يقع الطلاق لانه تخلل بين الثلاث
 وبين الاستئناج ما لا حكم له فيلغوا فلا يصح الاستئناج وعلى قياس
 قول من لا يقع ثبني قال لعمري انت حرة وحران شأ الله وقال
 لامرأته انت طالق وطالق ثلاثا ان شأ الله قال شيخنا وشايع
 بلح المكر ناكيدا فاده اللفظ الاول فلا يتغير به حكم اللفظ
 الاول وقال مشايخ سمرقند لا ينفقه هذا اليمين لان اللفظ
 الثاني لا يغير ما فاده الاول فيلغوا ويصير بين اللفظ
 الاول وبين الاستئناج فينبغي ان لا يصح اليمين والاستئناج في قول
 الامام ويقع الطلاق والمثاق والصحيح قول شيخنا لان
 تصحيح الكلام واجب ما امكن وامكن تصحيحه بعمل الثاني تأكيد
 للاول ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا لا يري انه لو
 قال لامرأته انت طالق يا فلانة ان دخلت الدار صح اليمين
 والا فلا ولا يصير الندا فاصلا انتهى وبعض سائل الاستئناج
 المتعلقة بدعوى الزرع الاستئناج ونحو ذلك مر في فصل الخلع

١٢

وفي فصل الشهادة على النبي فلم ينظر فيها احكام الدين وتاجيله
وما يتعلق به استباه قال في الحاوي الدين عبارة عن مال
حكى يحدث في الذمة ببيع او استهلاك او غيرها واستيفاه
لا يكون الا بطريق المقاصة عند الامام مثاله لو اشترى ثوبا
بعشرة دراهم صار الثوب ملكه وحديث بالشرا في ذمة عشرة
دراهم ملك للبائع فان ارفع المشتري عشرة الي بايعه وجب
مثلها في ذمة البائع ربنا وقد وجب له على المشتري عشرة
بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلها بدلا عن
العشرة المدفوعة اليه فالتقيا قضايا انتهى وتفرغ علي
كون طريق ايجابه المقصاصة انه لو ابراه عنه بعد قضايه
صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه من اذنيه ويجوز
تاجيل كل دين سوي القرض فوفاءه لا يلزم عدة محله
العلم وسائر الديون الموجبة بموت من عليه لا بموت من له
عدة شرعي شيئا باجل فوات بايعه لا يبطل الاجل ويبطل
بموت المشتري بزاريته ولو اجهل وارثه لا يصح لان الثمن
في الذمة وكان فائدة التاجيل ان يتجر ويودي الثمن من ثمن المال
وبالموت تعين الاداء من الزكاة فلا فائدة في التاجيل وقوله
للمشتري حال كون الثمن حالا او الي كل جمعة او الي شهر لا يكون
تاجيلا فصط مات المقرض فاجل وارثه قال في لم يميز كالواجل
المقرض ان القرض عارية والعارية تبطل بموت المير قال صبط
ينبغي ان يصح من الورثة على قول البعض قال بعضهم رابث في
المنتقى ان القرض ان صار سهلا صح تاجيله والصحيح انه
باطل والمقرض لو نجح كل شهر ثم رجع فله ذلك حتى صح تاجيل
بدل السهول كان دراهم او دنانير او غير ذلك وقال زفر
لا يصح والهيئة في صحة تاجيل القرض ان يحيل المقرض المقرض

علي اخر بدنيه فاجل المقرض ذلك الرجل مدة معلومة فانه يصح
حتى ليس له ان يطالب المقرض بدنيه ان الحواشي مبررة
بإدلة الدين في رواية وبراة المطالبة في رواية وليس له ان
يطالب المحال عليه قبل الاجل مثل صط عن موصريات
حتى انقضت الاجارة واجل المتاجر ورثة الموصر هل
يصح قال اختلف فيه وصورته ما ذكر في كتاب مات مديون
وسال وارثه دايته التاجيل قالوا هذا قول ماما علي قول
س ينبغي ان يجوز التاجيل بناء على مسئلة في صل صورته
عزيم الميت اجل عن دينه فزاد وارثه لم يصح رده على قول
م ان لا يدين عليه ويصح على قول س ان هو المطالب به فلي
عمل رد الوارث عند س وجعل كان الدين وجب عليه وجب
ان يحل التاجيل في حق الوارث ويجعل كان الدين عليه فم قال
صط عدم الحواش قول الكل ان الاصل يثبت صفة الدين ولا
دين على الوارث فلا يثبت الاجل فبعد هذا اما ان يثبت الاجل
في حق الميت او في المال لا وجه الي الاول ان الدين يقطع عن
ذمة الميت فلا وجه الي الثاني لانه عين معين يتعلق الدين
بالزكاة والاعيان لا تقبل التاجيل ثم قال والاصح عندي
صحة تاجيله وبه افقح ان الدين ولو تعلق بالزكاة لكن بسبب
في الذمة فليس بعين حقيقة فيصح التاجيل وافق بعضهم بعدم
الصحة هذه المومات الموصر اما المومات المتاجر واجر وارثه
الموصر صح اجل المتاجر موجه بعد فتح الاجارة صح
اجماعا وكذا لو اجهلت المرأة زوجها من المهر صح ولو اباها
ليس لها ان تطالبه بهرهما قبل الاجل مات مديون وترك
اعيانا فاجل وارثه لم يميز لتعلق الدين بالزكاة وتاجيل العين
باطل سرفيه الخلاف ان مات المشتري بثلثين موجب حتى حل الثمن

بموت واحد الباع الورثة فعلي خلاف من الجملة في فسط يقول
 الحنفية وفي الاشباه كل دين اجل صاحبه فانه يلزم تأجيله الا
 في سبعة الاول في القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة
 الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة لومات المديون
 المستقرض فاجل الدين وارثه الخاصة شفع اخذ دارا بالشفعة
 والثمن حال فاجله المشتري السارسة بدل الصرف السابعة
 راس مال السلم اضر الدينين قضا الاول عليه الف درهم
 فرضا فباع من مقرضه شيئا بالف موجهة ثم حلت في رسته
 وعليه دين تقع المقاصة والقرض اسوة للقرضا وكذا في الجاه
 القرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما كان
 محجورا فانه يلزم تأجيله كما في الظهيرية وفيما لو حكم ما كفي
 المذهب بلزومه بعد ثبوت الدين عنده وفيما لو احال المقرض
 به علي انسان فاجله المستقرض كذا في القنية الدين المرحل اذا
 قضاه المديون قبل حلول الاجل يجيز الطالب علي قبوله ان
 الاجل حق المديون فله ان يسقطه كذا في الثانية وفي البرارية
 للمزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة
 بلا رضا الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة اضعف
 فصار كاختلاف الجنس فثابه ما لو كان احدا الحنفين حميدا
 والاخر رديا لا تقع المقاصة بلا شراض عنده ودية والمزوج
 عليه دين من جهته لم يصرف فضا بالدين حتى يجتمعا ثم يحدث
 في قبضا ولو في يده يكنى الاجتماع بلا تجديد قبض فتقع المقاصة
 وحكم المنصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة انتهى
 وفي محل اخر من الاشباه اختص الدين باحكام منها جواز
 الكفالة به لوديها صحبا وهو لا يسقط الا بالاداء او ابراء
 فلم تجز بدل الكتابة لانه يسقط بدونها بالتعجيل ومنها جواز

الدين

الرهن فلم تجز الكفالة بالاعيان امارة كانت او مضومة بغيرها
 كالبيع واما المضومة بنفسها كمنصوب وبدل خلع وبدل صلح
 عن رهن عمد والبيع فاسدا والعقوض علي سوم الشرا
 فنصح الكفالة والرهن بها لانها سلمة بالمديون ومنها صحة البراءة
 عنه فلا يصح ابراء اعيان والبراءة عن دعواها صحيح ومنها
 قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان اذ الاجل شرع رفقا
 للتخصيل والعين حاصلة مسائل البراءة وفي فقط قال المديون
 تركت ديني عليك او حق خوشتن تبوما ندم يكون ابراء
 يقول الحنفية هذا مخالف لما ساق في قريبا مع رليته ولعله هو
 الصواب ثم لو قال الطالب تركت ديني بيرا قال له من ادين
 دام كد شرب شرب ارضم بيرا ولو قال لا خصوصية لي عليك
 بيرا ففسخ قال تركت الدين عليك لا بيرا ولو قال تركته بيرا
 شفع قال تركت ديني عليك لا بيري ان معناه تركته لا قبضه
 في ثاني الحال قاضي خان الدارين لو قال لمديون تركت لك دينك
 كان ابراء ولو قال اشرت عنك لم يكن ابراء قال لمديون
 وفي يده قبالة بمسرة دنا بيري بنج دينار ناقباله شؤهم بيرا
 عن الباقي وبه افي بولا هانا ففسخ رايه قال لمديون مبرا
 ان توفيري نهي ما يد فهذا اقرار بفراغ دنته ولو قال بتوا
 حساب نهي كنم ومرا با تودر دينا صاحب نيت بقيات
 حساب لا بيرا ولو قال له ركار خدائي كرومت او قال
 بخدائي ما بذمت اللفظة الاولى تحمل الا بيرا الوتوي ولا بيري
 في الثانية قيل للدارين دامي كم بيرا برفلا ست بمن محش او ميت
 نت كنت كن دور با في كن فقال محشيدم او كروم بيرا عرفا
 ومعناه بيري محش لا جلي يقول الحنفية لو قال رريا في كن فقال
 كروم الظاهر انه لا بيرا ان ليس فيه شيء يدل علي ابراء

١٢٥

او على طلبها ففي اطلاق قوله نظر اللهم الا ان يكون عبارة در
بافي كن من الفاظ البراة في عرفهم قال ولو قال لمد يونه ترا
ازاد كرم سيرا ولو قال لا خصوصية لي معك سيرا ولو قال
تازند لكاني فلاست سيرا سيرا بوي دعوي يست سيرا
عما يدعي عليه من هذا التاريخ في حياته وبعد وفاته بسبب
قبل هذا التاريخ ولو ادعي بسبب حادث بعد البراة يصح
ان لا يبري عنه فقص قال لا سرائه سراجيل كن فقلت كرم
لا يبر من المهر عده لو جعلت زوجها في رجل سيرا من المهر كما
لو ابرات عريها الا اذا كانت هناك سابقة قال ابرات
جميع عريها قيل صح الا ابر او قيل لا ادعي شيئا بيد رجل
ثم قال اين مدعار اباين زواليد ارا في را شتم ثم ارماء
لا يسمع قيل المدعي الدين ارا من مبلغ حيد بني بيان فقال
ماندم قال هذا اسقاط لذلك العذر كفت وكيل سرائي
لموكله ثم ابر الباي موكله عن الثمن صح بعي صح عند محمد لا عندها
وكيل بيع باع فابرا موكله المشتري عن ثمنه قيل لا يصح قال صط
هذا خلاف مذهب اصحابنا والصحيح انه يصح ابراهه دايين
فقص دينة من مديونه ثم ابراهه عن دينة قيل ترجع بما قصص
وقيل لا يقول الحقير يقتضي التفصيل الذي مر في اول مسائل
الدين نقلنا عن الاشباه ان يقول القول الاول اصح والله اعلم
قال وكذا وكيل بيع قبض ثمنه ثم ابر المشتري عن الثمن صح
ويرد الثمن على المشتري طبايع ابراشريه عن الثمن
بعد قبضه صح ويورس برده الي المشتري شني كذلك المقرض
كف ابر المريم احد الورثة من الدين صح في حصه غنم اشباه
لا شمع الدعوي بعد الابر العام نحو قوله لا حق لي قبله الا في
ضمن احد هاتين الدرك فان لا يدخل فيه بخلاف الشفعة

حيث سقط الثانية وارثا ابر الوصي ابراعا ما بان اقرانه
فقص تركه ابيه ولم يبق له حق الا استوفاه ثم ادعي في يد
وصيه شيئا من تركه ابيه وبرهن بقيل الثالثة وارثا اقرانه
فقص جميع ما على الناس من تركه ابيه ثم ادعي على رجل دينا
سمع الرابعة صالح احد الورثة و ابر ابراعا ما ثم ظهر شئ
من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته
الخامسة الا ابر العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوي الا ابر
عن الربا محله لا يصح فتسمع الدعوي به وتقبل البينة ولو قال
لا حق لي في هذه الضيقة ثم ادعي ان البذر له تسمع اما لو ادعي
انها وقف عليه وعلي اولاده ففيه اختلاف المتأخرين مات
عن ورثة فاقسموا التركة بينهم و ابر الكل واحد منهم صاحبه
من جميع الدعاوي ثم ان احدهم ادعي دينا على الميت وعلى التركة
سمع ابراهه عن الدعاوي ثم ادعي عليه بوكالة او وصاية
صح لا تسمع الدعوي بعد الابر العام الا بحق حادث بعده
اذا اقر بالدين بعد الابرانه لم يلزمه كما في التاثرانية
الا اذا اقر لا سرائه بمهر بعد هبتها له المهر على ما اختاره
الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والا شبه خلافه لعدم قصدها
كما في البرازية واذا اقر ان لها في ذمته كسوة ماضية تلزمه
ولكن ينبغي ان يستفسرها القاضي اذا ادعت فان ادعت
بله قضا ولا رضا لا يسمعها للسقوط والا يسمعها ولا يستفسر
المقروفي محل اخر من الاشباه ايضا قال المطلوب لا تعلق
لي عليك كان ابراعا ما كقول لا حق لي قبلك الا ان اطالب
الداين الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال الداين لا تعلق
لي عليه لم يبر الاصيل وهو المختار الا ابر يرث بالبر الا في ارج
الاولي ابر المحتال المحال عليه فريده لم يرث الثانية قال

المديون ابراني فابراه لا يرتد الثالثة ابر الطالب الكفيل فزده
 لم يرتد وقيل يرتد الرابعة ان اقبله لم رده لا يرتد الا لا يتوقف
 على القول الا في ابراق بدل العرف والسلم ابراه بعد
 فضا الدين صحيح ان الساقط بالقضا المطالبة لا اصل الدين
 فخرج المديون بما اراده ابراه ابراه اسقاط ولو ابراه بر اية
 استيفا فلا رجوع واختلوا فيها ان اطلقها ابراه المحتال المحيل بعد
 الحوالة باطل عند س بناء على انها نقل الدين وصحيح عدم بناء على
 انها نقل المطالبة فقط تبرع بقضا دين علي انسان ثم ابر الطالب
 المطلوب علي وجه الاسقاط فلتبرع ان يرجع بما تبرع الوكيل
 بالابرا ان ابراه لم يصف الي موكله لم يصح ابراه العام يمنع الدعوي
 بحق قضا لا ريانة ان كان بحيث لو علم به من الحق لم يبرأ كذا
 في الوالدية لكن في الخيانة الفتوي علي انه يبرأ قضا وريانة
 وان لم يعلم به الا بر من الاعيان لا يصح والا بر من دعواها
 يصح فلو قال ابراهك عن دعوي هذا العين صح ابراه فلا
 تسمع دعواه بها بعده ولو قال برت من هذه الدار او من دعوي
 هذه لم تسمع دعواه ولا بينة ولو قال ابراهك عنها او عن
 خصوصتي فيها فهو باطل وله ان يجاها وانما ابراه عن ضمانه
 وفي الكافي للحاكم قال لا حق لي قبله يبرأ من دين وعين وكفالة
 واجارة وحد وقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان
 في ابراه العام لكن في القنية زوجان افرقا وبرا كل منهما
 صاحبه عن جميع الدعوي وكان للزوج بذر في ارضها واعيان
 قائمة فالاحصاء والاعيان لا تدخل في ابراه العام انتهى
 ويدخل في ابراه الشفعة فهو سقط لها ايضا قضا لا ريانة
 ان لم يقصدها كما في الوالدية وفي الخيانة الا بر من عين
 مفصولة ابر من ضمانها وتصير امانة في يد الغاصب وقال

زفر لا يصح الا بر وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح ابراه
 وبه يبرأ عن قيمتها انتهى فقوله ابر من الاعيان باطل معناه انها
 لا تكون ملكا له بالابرا والا فالابرا عنها بسقوط الضمان صحيح
 ان يجعل علي امانة ان تعارضت بينا الدين والبراه وجهل
 التاريج قدمت بينة البراه واذ تعارضت بينا البيع والبراه
 قدمت بينة البيع كذا في المحيط الكل من الاشياء ما يقبل
 الاسقاط وما لا يقبل شمس لو قال برت من الميراث
 او عن نصيبي لا يصح لانه حقه من جهة الشرع ولو قال الدارين
 تركت لك الاجل صار المال حالا شياه وارث قال تركت
 حقي لم يبطل حقه ان الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به
 حتى لو قال احد الغائبين قبل القسمة تركت حقي يبطل حقه
 وكذا مرتين قال تركت حقي في حبس الرهن يبطل كذا في
 العارية وظاهرة ان كل حق يسقط بالاسقاط قال الامام
 خواهر زاده ان حق الموصي له وحق الوارث قبل القسمة
 غير متوكد محتمل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق
 الغائبين قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرى
 وحق الموصي له بالسكنى وبالثالث قبل القسمة وحق الوارث
 قبل القسمة علي قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط وقد صرحوا
 ان حق الشفعة يسقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في
 الهبة لا يسقط به فلو قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع
 في الهبة لم يسقط كما في البرازية واما الحق في الوقف في الخانية
 كان فقير من اهل المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا
 لا يبطل باطلا فلو قال ابطلت حقي فله ان يطلب وياخذ
 بعد ذلك انتهى وقد بقي متوقفا منها خيار الشرط قالوا يسقط
 به ومنها خيار الروية قالوا الواجب له قبل الروية بالقول لم يبطل

وبالفعل يبطل وبعد الروية يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل
 به ومنها الدين يبطل بالبراء ومنها حق القصاص يبطل بالمغو
 ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها ولها الرجوع في
 المستقبل واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد
 قالوا الوعفي المذوف لم يعاد وطلب حد لكن لا يقام بعد غفوه
 لفقد الطلب واما ما ليس بدارم من المغو فلا يصف بالاسقاط
 كوكالة وعارية وقبول وديعة واما حق الاجارة فينبغي ان لا
 يسقط الا بالاقالة وقد وقع في الاشياء سائل ولم ارفعها
 صريحا بعد التفتيش فيها ان بعض الذرية الشروط لهم ان
 اذا سقط حق لغيره من استحقاق ومنها الشروط له التولية
 ان اسقطها لغيره بان فرغ له عنها الا ان في التهمة وغيرها ان
 الشروط لهم التولية اذا فوضها لغيره فان كان التفويض تفويضا
 عاما صح تفويضه لغيره والا فلو في صحة لم يجز ولو عند موته
 جاز بناء على ان الوصي ان يوصي الي غيره انتهى وفي الغيبة لو
 عزل ناطر شروط له النظر نفسه لا يغير الا ان يخرج به الواقف
 او القاضي انتهى ومنها الواقف لو شرط لنفسه شرطا في
 اصل وقفه كشرط ارجال واخراج وزيادة ونقص واستبدال
 فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في
 الكل لان الاصل فيمن اسقط حقه من شيء كما علم مما شرطه
 لنفسه او لغيره واذا اقر الشروط له بالرجوع وببعضه انه لا حق
 له فيه وانما يستحقه فلان يسقط حقه ولو كان مكتوب الوقف
 بخلافه كما ذكره الخصاف واما حق المطالبة برفع جذوع الغير
 الموضوعة على حائطه غديا فلا يسقط بالبراءة وبيع
 واجارة كما في البرازية وفي الايجاج قال رب السلم اسقطت
 حقي في السلم في ذلك المكان او البلد لم يسقط انتمى ولو شرط

الواقف شروطا من ارجال واخراج وغيرها وحكم بالوقف متعينا
 للشرط حاكم حتمي رجع الواقف عما شرط لنفسه من الشرط
 لا يصح رجوعه ان الوقف بعد الحكم لازم وهو شامل للشرط
 فلزمه كزومه الكل من الاشياء الساقت لا يعود وفي
 الاشياء ايضا الساقت لا يعود فلا يعود الترتيب في قضا الصلوات
 الفايضة بعد سقوط الترتيب بقلة الفوايت بخلاف ما لو سقط
 بالبيان فانه يعود بالتذكر ان البيان مانع لا يسقط فهو
 من باب في وال مانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فلو
 وقع جلد شمس ونحوه وفرك ثوب من النبي وجفت ارض
 بالشمس ثم اصابها ما لا تعود النجاسة في الاصح وكذا بشر
 غارسانها ثم عاد ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم
 لانه دين سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها بالشك
 بالرجوع فهو من باب زوال مانع لا من عود الساقت وعلي
 هذا اختلف الساج في بعض سائل في خيارات البيوع منهم
 من قال يعود الخيار نظر الى انه مانع زال بعمل المتضي ومنهم
 من قال لا يعود نظر الى انه ساقت لا يعود والاصل ان المتضي
 للحكم ان كان موجودا والحكم معدوما فهو من باب المانع وان
 عدم المتضي فهو من باب الساقت سائل هبة الدين وفي
 الاشياء انما هبة الدين كما برامته الا في سائل منها لو وهب المحال
 الدين من المحال عليه رجع به علي المحيل ولو ابراه لم يرجع ومنها
 الكفالة كذلك ومنها توقف الهبة علي القبول علي قول مجتهد
 البراءة ومنها لو شهد احدنا ببراءة والاخر بهمة قيل يقبل وقيل
 لا انتهى فقد مر تفصيله في اواخر الفصل الحارمي عشر نقلنا عن
 سن فلينظر هناك اشياء الابرار من الدين فيه معنى التملك ومعنى
 الاسقاط فلا يصح تعليقه بصرح الشرط الاول نحو ان اريت

الى عند الكذا فانت بري من الباقي واذا وسمي كرفان ويصح
 تخليقه بمعنى الشرح للمثاني فحوائث بري من كذا علي ان تودي
 الي كذا وتمام تفرغ في كتاب الصلح والاول يرتد والثاني
 لا يتوقف علي القبول ويصح الاسراء عن مجهول للمثاني ولو قال
 الدارين لمديونة ابراهيم احدكم كالم يصح للمثاني ولو ابراهيم الوارث
 مديونة سورته غير عالم بموته ثم ظهر موته فبالنظر اليه اسقاط
 يصح وكذا بالنظر اليه تملك ان لو باع وارث عينا قبل
 علمه بموته سورته ثم ظهر موته صح فلهنا اولي ولو وكل المديون
 بابرائمه قالوا صح التوكيل نظر الي جانب الاسقاط ولو نظر
 الي جانب التوكيل لم يصح كما لو وكله بان يبيع من نفسه شي هبة
 الدين ممن ليس له عليه لم يجز الا ان اذن له بقبضه ضلكت
 ولا يصح الا بقبضه عدة قيل هبة الدين ممن عليه يشترط فيه
 القبول عندنا لا عند زفر وروى الخلاف علي العكس وهو
 الصحيح ينظر فيه ضي ثم ابراهيم من دينه او هبة منه يصح بلا
 قبوله ويرتد برده وهل يشترط برده مجلس الاسراء اختلف
 فيه ولو قال ابراهيمي مما لك علي فابراه فقال لا اقبل بري
 محيط صح ابراهيم بلا قبول كطلاق وعناق ويرتد بالرد
 لانه مال حكمي وهبة المدين لا تصح بلا قبول شي هبة من مديونة
 لا تصح ولا تتم بلا قبول وابراهه يتم لكن للمديون حق الرد قيل
 موته شي غير الميت وهب الدين من وارثه يصح لانه وهبه
 ممن عليه يعني ولو رد الوارث الهبة يرتد عند من لا عديم وقيل
 لا خلاف فيه انما الخلاف فيما وهبه من الميت فرده وارثه
 عليه دين لشره يمين فوهب احدها نصيبه من المديون صح
 ن تو وهب نصف الدين مطلقا فخذ في الربح وتوقف في الربح

كما لو وهب نصف قن شريك قاضي خان وهب الدين ممن عليه
 الدين ذكر الامام السرخسي والعقبة ابو الليث انها لا تصح بلا
 قبول المديون عندنا خلا فالزفر في اكثر الكتب انها تصح
 بلا قبول وهكذا ذكر شمس لامية الحلو فيها الا انها تبطل بالرد
 وعن سبب انها لا تصح بلا قبول كما مر ادا دين تبرع عاوفي ص
 تبرع رجل بادا دين ثم انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود
 الي ملك المتبرع ان تبرع بقضائيه ولو قضى باسره يعود
 الي ملك من عليه ويضمن المتبرع مثله عدة تبرع بمهر ابنه
 ثم ارتفع النكاح فالمهر للاب وكذا التبرع بسيار المديون
 ان اظهر ان لا دين يعود الي ملك المتبرع فصط المحيل لو
 تبرع بالدين الي المحال لم يجز علي قبوله وكذا السلم اليه
 ولو اراد الي رب السلم قبل الاجل يجز علي قبوله وكذا
 الكفيل بالنفس الي شهر فلم قبله لا يجز علي قبوله لا لو تبرع
 بدين غيره بلا اسره لانه ليس بختم ما يكون قضا للدين ومالا
 يكون فقط وضع الغصب بين يدي مالك بري لاني الدين
 يرتفع صلي في ابراهيم الغاصب من فصل الضمانات مديون
 عثر دينه الي رايه احد قيا واخر ورعي به فقال اشترى
 شي فذهب ليشتري فملك قبل اشترايه قيل يهلك علي
 المديون وقيل علي رايه اذا مره بشرا كاسره بقبضه قت
 له دين عليه رناير دفع اليه المديون رناير وامر بان ينقدها
 فملكها فالدين باق ان الطالب وكل في الاستعداد فيه كيد
 ولو لم يقل المطلوب شي واخذ الطالب ثم دفع الي المديون
 لينقده ملك من مال الطالب ان المطلوب وكل الطالب
 قو فقبض شمس من شريك فرد عليه فتلف لو رد بطرق فصح

القرض على المشتري وذلك الرد ان يقول اخذتني
 اقبضه عند اقبض المديون بذلك الطريق ينتقض القرض
 السابق وكذا سائر المديون ولو اختلفا فقال الدائن رد
 بجهة فسخ القرض وقال مديونه ودية صدق المديون
 اذا اتفقا على فسخ الدائن فبعده الدائن يدعي فسخه والمدين
 ينكره فيصدق ما يصدق فيه الدافع وما لا يصدق استباه
 القول للمالك في جهة التملك فلو عليه ديان من جنس
 واحد فدفع شيئا فالتعين للدافع الا اذا كان من جنسين
 لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو واحدا فدفع شيئا وقال
 هذا من نصفه فلو التعين بقيد واحدها حال او به رهن
 او كفيل والاخر لا صح والا فلا قاضي خان دفع الي غيره رهام
 فانفقهها فقال الدافع اقرضتكها وقال القابض بل وهبتي
 فالقول للدافع قس له عليه ديان من جنس فادي المديون
 شيئا من المال صدق انه دفع من اي جهة كان فيقط ذلك
 من ذمته ولو من جنسين كذهب وفضة او بر وشمع فادي
 فضة وقال ادبت عوضا عن الذهب لا يصدق اذا معاوضة
 تتم بالطرفين اشترى من دلال شيئا ودفع بمسرة رهام وقال
 هي من النمن وقال الدلال دفعت الدلالة صدق الدافع بعينه
 لانه مملك دفع الي ابنه مالا ثم اراد اخذه من ابنه صدق
 انه دفع قرضا لانه مملك رجل ارغى علي ميت الغافرهين
 وارثه ان الاب اعطاه الغافل يغفل والوارث يصدق
 ان الاب اعطاه بجهة الدين لغاية مقام مورثه فيصدق
 في جهة التملك عدة عليه الف من كفالة والغنم ثمن شئ
 فجا بالف وقال ادفع من الكفالة وقال الطالب لا اخذه

الا من كل مالى فلم ذلك ويكون من المالكين وان اقبض ولم
 يقل شيئا فلم يطلب ان يجعله من اي المالكين شأ انتهى
 قال صاحب جامع الفصولين في فصل الاجارة بين المقرض
 والمستقرض اقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض
 وصفته وتعيينه وهذا يشكل بالواراد الشري ربيع
 ببيع وقال يا بعه المبيع غيره يصدق الباع لا المشتري مع
 انه قابض فالحق ان فصل بان القول للمالك في تعيينه اذا
 وجد التملك والا فلقابض لتعيين الموصوب وزق العمل
 في مسألة الاختلاف في وزن الزق في البيع الفاسد قال
 ونظيره لو جعل امرأته بيدها لو لم يوصل اليها كسوتها
 او ربا لها عليه الي شهر ففضي شهر فاختلغا في وصول
 الكسوة والدين فيه ولو قال المتاجر دفعت الدفع
 اليك من رأس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول
 للدافع لانه اعلم بجهة الدفع ولومات الدافع ثم وقع
 هذا الخلاف بين ورثة وبين الطالب محتاج الورثة الي
 قيام البينة اذ لا علم لهم انتهى وقد مر كثير من مسائل هذا
 البحث في دعوي المهر ودعوي الجهار في الفصل العشرين
 فلي نظر ثم فانها سهمته العارة في ملك الغير وفي فقه مروي
 خانه زن خود عماره كرد وصورها بچاره بر دلو فذكر بها
 فواهد ياني اجاب اكر بان شرط فرموده است كه له رجوع
 كند لو اندكده عمر دارا مرآت فانت وتركها وابنا فلو عمرها
 بازنها فالعارة لها والنفقة ربي عليها فتفرم حصته الابن
 ولو عمرها لنفسه بلا اننها فالعارة ميراث عنه وتفرم قيمة
 نصيب الابن من العارة وتصبير كلها لها ولو عمرها لها بلا انها
 قال النسفي العارة لها ولا شيء له عليها من النفقة لانه شريع

وعلى هذا التفصيل عمارة ساير املاكها كتم سقف منزل
امراته بامرها فالتقف لها ولو بلا امرها فلم رفعه له
رفع له لم يوجب ضررا فغير ما بني ط كحل من بني في دار غيره
بامرهم فالتقف امره ولو بني لنفسه بلا امره فهو له وله رفعه
الا ان يضربا لبنا فممنوع ولو بني لرب الارض بلا امره ينبغي
ان يكون متبرعا كما شرط طحان ركب في الطاحونة حجر او حديد
من ماله ومضت المدة فلو عليه بامر ربها علي ان يرجع
فهو لربها ويرجع بما انفق ولو لنفسه بلا امره فلو غير ركب
في البناء فلم رفعه ولو ركبها فلم قيمته ولو لمالك بلا امره فمتبرع
بذ استاجر دارا فخصصها او فرشتها باجر او ركب فيها بابا
او غلقا او نحوه واقرب الموصر فاراد الاستاجر قلع فلم
قلعه لو لم يضرب لوضعه فلم قيمته يوم الخصومة استاجر عمارة
كرد باذن موصر لا شك انها للموصر اذ عمره باذنه وهل
يرجع بما انفق بلا شرط الرجوع فعلي قياس ما مر في فقه
ينبغي ان لا يرجع علي الموصر بلا شرط الرجوع وقد مر في
كذا انه لو عمره ارضا باذنها فالنفقة رين عليها ولم يذكر ان
شرط الرجوع ط الاصل ان من بني في دار غيره بامرهم فالتقف
لرب الدار ويرجع عليه بما انفق كخ اختلف في الشايج بعضهم
قالوا البناء لرب الدار لو باذنه فاستدلوا بما ذكر محمد ان
من اجرهما ما وقال المستاجر رم ما استرم ففعل فالحجارة
لرب الحمام وقال بعضهم البناء للباقي ولو بني باذن رب
الدار واستدلوا بما ذكر محمد ان من استعار دارا فبني فيها
باذن ربها فالبناء للمستعير وهذا الاختلاف فيما امر ولم
يشترط الرجوع فلو اشترط فالبناء لرب الدار وعليه
ما انفق الا يرى الي ما ذكرتم ان من استاجر حماما ووكله

ربه بان يرم ما استرم من الحمام ويجب ذلك له من الاجر
ففعل فالبناء لرب الحمام وللمستاجر علي الموصر ما انفق
استعار ارضا لبني ويسكن ما يملكه علي انه ان ضريح فالتقف
لرب الارض فهذا فاسد لانه استجار الارض ببنا للباقي
ولرب الارض نفق بنائه الحارة في الوقفة وفي عدة متول
بني في عصة الوقف لو بال الوقف فهو للوقف وكذا لو من
مال نفسه لكن للوقف ولو لنفسه من ماله فلو اشهد فلم
ذلك ولو لم يذكر شيئا فهو له لو بني من ماله علي ما سري يقول
الحقير الظاهر انه اراد بما سري في فصل التصرفات وهو خلاف
هذا اذ المذكور هناك نقل عن عدة ايضا ان المتولي
لو بني في عصة الوقف فهو له لو بني لنفسه بماله نفسه واشهد
عليه والا فهو للوقف بخلاف الاجبي فانه لو بني بماله نفسه
ولم يذكر شيئا فهو له وقد مر في فصل الاستحقاق انتهى وفي
الاشباه والنظائر ايضا وان كان بنا المتولي بماله للوقف
او اطلق فهو للوقف قط مستاجر بني في دار الوقف علي
ان يرجع في الفلحة فلم الرجوع انتهى وفي الاشباه والنظائر
لو بني في ارض وقف غير متولي فلو باذن المتولي ليرجع فهو
وقف والا فان بني للوقف فهو وقف وان بني لنفسه او اطلق
رفع له لم يضرب وان اضر فهو المضيع لماله فليترجى لي خلاص
وفي بعض الكتب للناظر ملكه باقل القيمة للوقف متروعا
بمال الوقف صف حائوت وقف بني فيه ساكنه بلا اذن
تولي وقال انفق كذا وكذا لو لم يضرب رفعه ببنايه العديم
رفع له وهو الساكن ولو ضرر رفعه لا يرجع فهو الذي ضيع ماله
فليترجى لي ان يتخلص ماله من تحت البناء ما اخذه ولا
يكون بنا المستاجر فيه مانعا من صحة الاجارة من غيره اذ

١٥٨

لا يدل على ذلك البنا حيث لم يملك رفعه ولو اصطلموا على
 ان يجعل ذلك للوقف بين لا يجاوز اقل الغنيتين من روعا
 او بنيا فيه جاز ولو بني بامر متولي على ان يرجع في غلة الوقف
 فالبنا للوقف ويرجع بها انفق فتم متولي يكي را فرمودت اسر
 ساره كرد و در پيش از رد اجاره بر مرد عامل اجر خود از متولي
 طلب زندار مالي وقف عمده المتولي لو ادخل جدوعا في
 دار الوقف ليرجع في غلتها له ذلك ان الوصي لو انفق ماله
 على اليتيم ليرجع له ذلك والا صياط ان يبيع من اخر لم يشتر
 للوقف وفي محل اخر المتولي لو انفق من ماله في عمارة الوقف
 فلو شهد انه ليرجع فله ان يرجع والا فلا بخلاف وصي شرعي
 لليتيم او قضي رين الميت او نغد وصيته فليس بمشترع شرط
 رجوعها اولا والوارث كالوصي قس متول صرف من
 خشت مملوك له و دفع قيمته من مال الوقف كان له ان
 يملك المعاوضة من مال نفسه كوصي يملك صرف ثوب المملوك
 له الي الصبي و دفع ثمنه من مال الصبي لكن لو ادعي لا يقبل وهذا
 يشير الي انه لو انفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف واليتيم
 من غير ان يدعي عند القاضي فلو ادعي عنده وقال انفق
 كذا من مالي في الوقف او اليتيم لا يقبل قوله كف متول او وصي
 ادعي انه انفق من مال نفسه و اراد الرجوع في مال الوقف
 او اليتيم ليس له ذلك لانه يدعي ربا لنفسه من مال الوقف
 واليتيم فلا يصح بمجرد الدعوي هذا الوارد على من مال
 نفسه فلو ادعي من مال الوقف او اليتيم فلو ادعي نفقة
 المثل في تلك الصورة صدق الاسر بالانفاق و اد الدين
 ونحوهما وصي قال رجل ضمن عن فلان الميت رينه
 فضمن و اراده يرجع بما ادعي في الشركة و ياخذ به الوصي

حي يورثه اليه من الشركة ولا يرجع في مال الوصي اذ ضمن عن
 الميت لا من الوصي الا ان الوصي يجوز امره في مال اليتيم
 ح قال الموهوب له رجل غرض الوهاب من مالك ففعل
 لا يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال انفق علي او علي عيالي
 او علي من في فنادي ففعل قبل يرجع بلا شرط وقيل لا
 ولو قضي رينه بامر رجعه بلا شرط وفي الثانية والموت
 المالية لو ادعي عن غيره بامر رجعه علي الامر بلا شرط
 وكذا في كل ما كان مطالبا به ضمان جهة العباد الا سبر
 او من اخذه السلطان ليصادره لو قال رجل خلصني فدفعت
 المامور مالا فخلصه قبل يرجع لاني الاصح وبه بنتي خلاصه
 في الامر بقضا الدين يرجع المامور على امره بلا حاجة اليه
 ان شرط الضمان او ان شرط الرجوع وقال الامام السرخسي
 من قال لغيره انفق علي فانفق رجل علي الامر وان لم يشترط
 الضمان والرجوع وهذا اختيار الصدر الشهيد في فتاواه الصوري
 وقال محمد الاسر بالانفاق يوجب الرجوع وقوله انفق علي
 ولدي او علي اهلي كقوله انفق علي وفي الاصل قال انفق
 علي او لاري فانفق يرجع بلا شرط الرجوع رجل صادره
 السلطان فقال المطلوب لرجل ادفع اليه مالي اعدائه
 شيئا عن جناحي فدفعت بامرهم قال الامامان السرخسي
 والبيهقي يرجع بلا شرط الرجوع وضمان كامر قضا الدين
 وقال المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية واصل هذه
 المسئلة مفاد ان الاسير وقال عامة المشايخ لا يرجع
 بلا شرط رجوع او ضمان ولو قال المامور قضيت و فلان
 غايب وانكر الامر دفعه اليه والدين فبهرن المامور على
 الدين والغضا يقبل ويقضي على الاسر بالمال وان كان

129

القابض غايبا فلو قدم غايبا وانكر الاستيفاء بصدق ويتوقى
 رينه من الامر ثم هو يرجع على المأمور وفي الخوازل قوم
 وقت لهم المصادرة فامروا رجلا ان يستقرض لهم مالا
 وينفق في هذه المونات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض
 وهل يرجع المستقرض على الامر ان شرط الرجوع يرجع
 وان لم يشترط اختلف فيه المشايخ كما ذكرنا جميع الفتاوى
 امر احد الورثة انسانا بان يكفن الميت فكفن ان امره ان
 يرجع عليه يرجع كما في انفق في بناء دارمي وهو اختيار
 شمس الاسلام وذكر السرخسي انه لا يرجع لان
 امره بمنزلة امر القاصي قتل قال لا ضرر وليس بينهما خلطة
 ارفع الي زيد القافدفع رجعي علي زيد لا علي الامر ولو امره
 ان يتصدق عنه عشرة دراهم ففعل لا يرجع علي الامر الا
 خليطا ولو ادعي عليه براهنا فأنكر ثم قال لرجل ارفع الي
 المدعي ففعل بر من مالك فذبح لا يرجع ان لم يشترط له رجوع
 وبجهد الدعوي لم يصرفنا عليه ليصير امرا بارادينه عنه
 قال ارفع الي فلان قضاة ولم يقل عني او قال اقص
 فلانا الغا ولم يقل عني ولا علي اني ضامن لها او كليل بها
 فذبح فلو كان المأمور شريكا للامر او خليطا له رجعي علي
 امه ومعني الخليطان يكون بينهما اخذ واعطا ومواضعة علي
 انه متى جاز سول هذا او وكيل ببيع منه او بقرضه فانه يرجع
 علي الاشرار اجماعا ان الضمان بين الخليطين مشروطة عرفيا
 ان العرف ان امر شريك او خليط بدفع مال الي غيره
 باسريكون رينا علي الامر والمعرف كالشرط وكذا لو
 كان المأمور في عيال الامر او العكس يرجع اجماعا وان لم
 يقل علي اني ضامن ولم يشترط الرجوع فان لم يوجد سن

هذه الثلاثة شيئ يرجع علي الامر عندس لا عندها وقال
 ظم الامر بانفاقا واداء خراج واداء صدقات واجبة لا يوجب
 الرجوع بلا شرط الا في رواية عن سنان وفيه بسند
 رحم محرم او من في عياله واحد الزوجين للامر وابنه الكبير
 الذي في عياله وابوه والاصغر كشرليك وخليط قال لا ضرر ارفع
 الي زيد القافدفع علي اني ضامن بها وزيد حاضر بسمه فذبح فالا
 قرض للدفع علي الامر وزيد وكيل بقبضه وقوله سمع ان الوكالة
 لا تصح بقتل العلم بشرط حضرته وسماعه ولو اهلكه زيد ضمن
 ولو هلك في يده هلك اماله وكذا لو قال اعط ولوقال
 اقرض القافدفع علي اني ضامن لك وزيد حاضر فهو قرض علي
 زيد والامر ضامن ولو قال زيد اعطي القافدفع علي ان فلان
 ضامن وفلان حاضر بسمه فهو قرض علي زيد والامر ضامن
 يقول الحقير وكذا في الخلاصة ايضا لكن في عبارة والامر ضامن
 اشكال ان الامر هناك سوي زيد المستقرض اللهم الا ان
 يقول فلان ارفع الي زيد فاني ضامن او العبارة الصحيحة
 فالامر بالخلاصة والكاتب سمي فكتبها بالميم بدل
 الخالصة في الاملا فافهم والله اعلم خلاصة قال لغيره
 ارفع الي فلان الف درهم علي اني ضامن لك به والمدفوع
 اليه حاضر بسمه فذبح فهو قرض علي الامر والقابض وكيل
 ولو قال ارفع الي فلان القافدفع علي اني ضامن
 عنه فهو قرض علي القابض والامر ضامن قال خليط ارفع
 الي زيد القافدفع ضمن الامر لا زيد وهذا عكس اقرض
 فان الامر لا يضمن اذ موضع الخلط ان لا يقتضي ضمان
 التملك وضمن القرض ضمان التملك فيجب علي القابض وعني
 هذه المسئلة اجيب في واقعة الفتوي احد الشريكين قال

لصاحب فلا كسر في دينار قرض بخويدي جون بيا بدوي ده
 آمد و پنج دينار گرفت و از شهر رفت و ابن سترکه ميار استان
 براند اخته ينجفي ان لا يرجع المامور علي الامر لما مر في مسئلة
 الجامع من امرة ان يغديه بالغافنداه بالغين سرج بالغين
 عليه وليس كوكيل شرا ان لا يعقد هنا وانما امره ان يخلص
 فصار كمن امر ان يفتق عليه الغافنفق الغين اجني امرة
 ان يشتري اسيرا فلو قال اشتر لي او قال من مالي رجع والا
 فلا الا ان يكون خليفا ولو المامور امراض ان يغديه او ولي
 وكذا فقال الوكيل استره صار الوكيل الثاني شريعا لا يرجع
 علي احد في عامل الخراج اخذ الخراج من الكارور رب
 الارض غابب ظاهر الرواية انه لا يرجع علي رب الارض
 فن يرجع والشري كالاكار وكذا الجواب في الجاية واخذ العامل
 من المستاجر او من غلة داره فقط احد الشريكين لو ادعي
 الخراج يكون شريعا احكام الناس وفي الاشياء حد النسيان
 عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه واختلف في الفرق بين السهو
 والنسيان والمعتمد انهما مترادفان يقول الخبير يريد انهما
 مترادفان عند الفقهاء بمعنى انه لا فرق بينهما شرعا والا فبينهما
 فرق عند غير الفقهاء ان قد ذكر في شرح المقاصد وغيره ان
 الذهول عن الصورة الارسطية ان انتهى اليه والها بحيث
 يقتصر الي كسب جديد فنيان ولا فس هو انتهى قال صاحب
 الاشياء واتفقوا انه سقط للائم وامامه الدينوي فانه
 لو وقع في ترك ما مور لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل
 الثواب المترتب عليه ولو وقع في فعل منهى عنه فان اوجب
 عقوبة كان شبهة في اسقاطها فن شري صلاة او صوم او
 او حيا او زكاة او كفارة او نذرا او وقف بغير عرفة غلطا

يجب قضاؤه اجماعا ومنها الوصل بخاتمة مانعة ناسيا او نسي
 ركنا من الصلاة او تيقن الخطا في اجتهاده في ما او ثوب او وقت
 صلاة او صوم او نسي نية الصوم او تكلم في صلاة ناسيا ومما
 سقط حكمه في النسيان لو اكل او شرب او جامع ناسيا في صوم
 او اكل ناسيا في صلاة لم يبطل ولو سلم ناسيا في صلاة رابعة
 علي راس ركعتين انتهى وسجد للسهر والناسي والعاسد
 في النمين سوا وكذا في الطلاق ولو قال زوجي طالق ناسيا
 لوليه زوجته وكذا في العناق ومحظورات الاضرار وقد جعل له
 في التحريم اصلا فقال انه ان كان مع مذكر ولا داعي له كاكل يصل
 لم يسقط الاثم لتقصيره بخلاف سلاسه في القعدة او لاسه
 مع راع كاكل صائم سقط اوله ولا فادلي ترك الذابج التسمية
 انتهى يقول الخبير قوله اوله ولا فادلي عبارة معقدة وحلها
 هو ان يقول اوله اي اوله مذكر وقوله ولا اي ولا مع
 راع ومعني المجموع انه ان لم يكن مع مذكر ولا مع راع يسقط
 بالطريق الاول والله اعلم قال ومن سائل النسيان لو نسي
 المديون ربه حتى مات فان كان ثمن سبي او قرض لم يواخذ
 به وان كان غصبا يواخذ به كذا في الثانية الكل من الاشياء
 تلويح النسيان لا ينافي الوجوب لبقا القدرة بحال الفعل
 وليس بعذر في حقوق العباد واماني حقوق الله تعالى فاما
 ان يقع المراه في النسيان بتقصيره كاكل في الصلاة حيث لم يذكر
 مع وجود المذكر وهو هيئة الصلاة فلا يكون واما ما لا تقصير
 منه فيكون عذرا سوا كان مع ما يكون داعيا الي النسيان
 وما فيها لتذكر كاكل في صوم كافي الطبيعة من الميل الي الاكل
 اوله لم يكن ترك التسمية عند الذبح فانه لا داعي الي تركها
 لكن ليس هناك ما يذكر اخطارها بالبال او اجرا بها علي

الانسان فسلام الناسي في العتدة عذر فلا تبطل صلاته
 ان لا تقصير من جهته والسيان غالب في تلك الحالة لكثرة
 تسليم الصلي في العتدة فهي داعية الى السلام سائر السيان
 لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لكن ان كان غائبا كما في
 الحل الصوم ورتن التسمية في الذبح وسلام الناسي يكون
 عفوا ولا يجعل عذرا في حقوق العباد احكام الجاهل وفي
 الاشياء حقيقة الجاهل عدم العلم عما من شأنه ان يعلم
 فان قارن اعتقاده النقيض فركب وهو المراد بالشعور بالشئ
 على خلاف ما هو به وان لم يقارن فيسقط وهو المراد بعدم
 الشعور واقاسه على ما ذكر في كتب الاصول اربعة الاول
 جهل باطل لا يكون عذرا في الاخرة كجهل الكافر بصفات الله
 تعالى و باحكام الاخرة الثاني جهل صاحب الهوى والبدعة
 فيما ذكر وجهل الباعني حتى يضمن مال العادل اذا التفت وجهل
 من خالف في جهته اذ الكتاب والسنة كالغوي ببيع امهات
 الاولاد ومخو الثالث الجاهل في محل الصحيح او في محل
 الشبهة وان يصلح عذرا وشبهة كمن حتم افطر على ظن ان
 الحجامة افطرته وكن زنا بجارية ابيه او زوجته وظن انها
 تحمل له الرابع الجاهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه
 يكون عذرا ويحقق به جهل الشفيخ وجهل الامة بالاعتناق
 وجهل البكر بن كاح الولي وجهل الوكيل والمأذون بالطلاق
 وصده انتهى قال ومما فرقوا فيه بين العلم والجاهل لو قال
 ان لم اقل فلانا فكذا وهو ميت ان علم به حث والا لا
 ولو لم تعلم الامة ان لها خيار المتقلا بطلت بكونها ولو لم
 تعلم الصنف بخيار البلوغ بطل ولو استام انه متقبة وثريا
 ملغوا فظهر انه ملكه بعد الكشف قيل بعذر اذا ادعاه

لجاهل

لجاهل في محل الخطا وقيل لا والمعتد الاول ويتقبل عذر الوارث
 والوصي والتولي بالتناقص لجاهل ان اقبلت المرأة الخلع ثم
 ارعت طلاقها ثلثا قبله يسع فاذا ابرهت استردت البذل
 لجاهل في محله ولو قبل الكتابه وادى البذل ثم ادعى الاعتاق
 قبله يسع ويسترد الله ابرهت وان باع الاب او الوصي ثم ادعى
 انه وقع بغيره فاحش وقال لم اعلم يقبل ولا يضر التناقص
 في الحرية والنسب والطلاق والجاهل ضمر عندنا لدفع العتد
 فلا ضمان على كسيرة جهلت ان الارضاع عند وفي الخلاصة
 لو تكلم بكلمة الكفر جاهلا قبل لا يكفر وقال العامة بكفر ولا
 بعذر بالجاهل انتهى وفي اخر التيمية ظن لجاهل ان ما فعله من
 المحظورات حلال له فلو كان مما يعلم من دين النبي عليه السلام
 ضرورة كفر والا لا وقالوا لو اشترى اسارا ولم يتغير فلا خيار
 له الا اذا كان لا يعلم انه سرية لعدم الرضا به وقالوا في القصب
 الجاهل بكونه مال الغير يدفع الاثم لا الضمان وقالوا اقر بطلاق
 ثلاث على ظن صدق من افتاه بالوقوع ثم تبين خطاؤه بافتا
 الامل لم يقع ريانة وبيع قضا ولو باع الوكيل قبل علمه بوكالته لم يجر
 بيعه ولو باع الوصي قبل علمه بوصايته جاز ولو باع ملك ابيه
 ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع الجد مال ابنه ولم يعلم بموته
 نفذ على الصغير ومقتضي بيع الوارث انه لو رجع ابنه ثم
 ظهر مرتبة نفذ ولو باعه على انه ابق فظهر راجعا ينبغي ان
 ينفذ وكيل قضا الدين لو دفعه الى الطالب بعد ما وهبت الدين
 من المديون قالوا لو علم الوكيل بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع
 بعد ما دفع الموكل فعن سس الفرق بين العلم والجاهل والمذهب
 الضمان مطلقا والمأمور بقضاء دين اذا ادعى الاستيفاء
 ثم قضى المأمور لا يضمن ان لم يعلم بقضا موكله وهذا اعلم

قولها اما علي قول الاسام فيضمن مطلقا ولو اجازت الورثة
ولم يعلموا اوصي به لا تصح اجازتهم كذا في الحانية وفي المنية
اسريح عنه بانه رينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما
باعه فقال المأمور بعتة فقال اجزت جاز البيع وكذا في النكاح
وان قال قد اجزت ما امرتك به لم يجز وفي التولوا جهة اذا
علي بعض الورثة عن القتيل عمدا ثم قتل الباقي ان علم
ان عفو البعض يخط القصاصا فتص والافلا لان هذا
مما يملك علي الناس وفي العارية وكله بقبض رينه فقبض
جدا ابراهيم الطالب ولم يعلم فذلك في يده لم يضمن وللدافع نظمين
الموكل ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم وقبض
ثمنه فذلك في يده لم يضمن ولا ضمان علي موكل الكل من الاشياء
احكام الاكراه وتغريمه وما يتعلق به درر غرر الاكراه لغته
صل العاقل علي امر كرهه وشراها حل الغير علي فعل بما
يعدم رضاه بلا اختياره لكنه قد يفسد اختياره وقد يفسده
مع بقا اهليته وعدم سقوط الخطاب عنه وشرط الاكراه
اربعة الاول قدرة الحاصل علي تحقيق ما هدره به سلطانا
او غيره الثاني خوف الفاعل وقوع ما هدره به بان يخل ذلك
علي ظنه الثالث كون العاقل مستغما بما اكراه به لحق نفسه
كبيع ماله واتلافه او اعتاق عبده او لحق شخص اخر كاتلاف
مال الغير او لحق الشئ كزنا وشرب خمر ونحوها الرابع كون
المكروه به شئ نفس او عضو او موجب غم بعد الرضا والاكراه
اما ما لم يكن بفساد الاختيار لو كان بالاتلاف لنفسه او عضوه
واما غير ما لم يكن لا يفسده لو حبس او قيد مدين او ضرب
شده بخلاف حبس يوم او قيد يوم او ضرب غير شديدا
الا لذي جاءه مختارات اولذي ضعف اي ضعف البدن

درر غرر فبالجرح رخص الكل سنية ودم ولحم خنزير وشرب خمر
وبالصبر علي القتل في هذه الصورة باثم كافي المخيمه ورضي
ايضا تلفظ كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايمان وبالصبر علي
القتل في هذه الصورة ثاب ورضي ايضا اتلاف مال سلم
ولكن ضمن الحاصل ان الفاعل اتلف الحاصل فيما يصلح اتلفه والاتلاف
من هذا التبيل ولا يرضي في قتل سلم بل يصبر علي ان يقتل
فان قتله كان اثم لان قتل سلم لا يستباح لضروقه ما الا
ان يعلم انه لو لم يقتله قتله ويقار في الحد الحاصل فقطع عندها
ان الفاعل اتلف الحاصل وعندس لا يتقار واحد منهما للشبهة
وقال زفر قباد الفاعل لانه ما شتر وقال الشافعي يتقار
بلاهما الفاعل بالمباشرة والحاصل بالنسب ولا يرضي
بالاول زنا الرجل اذ ولد الزنا هالك حكاه لعدم من يرضيه فلا
يستباح لضروقه ما كاتل لكن لا يجد استحسانا بالثاني
لا يرضي الامور المذكورة لكنه اسقط الحد في الزنا لانها
وان لم تكن مكروهة فلا اقل من الشهية ولم يسقط في زناه
التصرفات القولية للمكره بالمجني وغيره تنعقد عندنا وما محتمل
الفسخ يفسخ ان فسخه المكروه وما لا محتمل فلا يفسخ والاول
كبيعه وشرايه واجارته وصلحه واسبابه مديونه وكفيله وهبته
واقاراه ويملك الشرب المبيع بالكره فيصح اعتاقه ولزمه
قيمة فان قبض البايح المكروه الثمن طوعا او سلم البيع طوعا
يغذ ببيع وان قبضه مكرها لا ينعقد ورد الثمن ان بقي في يده
ولم يضمن ان هلك وما لا محتمل كمنكاه وطلاقه ونذره وظهاره
ورجعه والى يده وفيه في اليايه وكله سلاسه ولا يقتل لو
رجعه من اسلم مكرها ولا ينعقد رده رجل صارده السلطان
اي طلبه مالا بالكره ولم يقتل به مالك واعطي ثمنه فباعه

152

صح بغير لعمد الاكراه بالنظر اليه خوفها زوجها بالضرر حتى وهبت
سهرها لم تصح الهبة ان قدر علي ضررها لوجود الاكراه بجميع التناوب
في المحيط اذا اقرب بالسرقة مكرها فاقراؤه باطل ومن المأخوذ
من افي بجمته وسيل الحسن بن زياد ايجل ضرب السارق
حتى يقر قال سالم يقطع اللحم ولا يظهر العظم خلاصه دخل
عضام بن يوسف علي امير فاني بارق فقال الامير اي
شيء يجب عليه فقال عضام اليمين وعلي المدعي البينة فقال
الامير توفي بالسوط والعقابين فاضرب عشرة حتى اقر
به وافي بالسرقة فقال عضام سجد الله ما رايت ظلي اسيبه
بالعدل من هذا احكام الرقيق اي العبد والجارية اسيباه
لاجمعة علي العبد ولا علي ولا تشرقي ولا اذان ولا اقامة ولا
زكاة ولا حج ولا عمرة ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا علية
ولا عاشرا ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتب الحكم ولا امينا
لحاكم ولا اساما اعظم ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا
يلي امر عامما الا نياية عن الاسام الاعظم فله نصب القاضي
نياية علي السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبده بقضا
فقضا بعد عتقه جاز بلا تحديد اذن ولا وصيا الا ان كان
عبد الموصي والورثة صفار عند الاسام ولا يملك وان
سلكه سيده ولا فطرة عليه بل علي مولاه لو كان للخدمة ولا
اضحية ولا هدي عليه ولا يكفر الا بالصوم اذ لا مال له ولا يصوم
غير فرض الا باذن سيده ولا فرضا وجب بايجابه وكذا
الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ اقراره بما لا ماذون
او مكاتب الا باذن مولاه الا اذ اقر المأذون بما لا فيه
ولو بعد محجرة وكذا اقراره بجناية موجبة للدفعة ان القدا
غير صحيح بخلاف جحد او قود ولا ينفر بتزويج نفسه ويجبر

عليه ويجعل صداقا اي سهر او يكون نذرا ورهنا ولا ميراث
ولا يورث ولا تصح كفالته حالة الا باذن مولاه ولا رية في قتله
وقبلة قايمة مقام الدية لكل ويعضا ولا تبلفها ولا عاقلة له ولا
هو منهم وحده النصف ولا احضان له وجنايته متعلقة برقبته
كدينه ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل ويباع
في رية ويدفع في جنايته ان لم يفده مولاه وينكح اثنين ولا شرعي
له مطلقا ويصح عتقه عن الكفارة ولا جحد قاذفه وانما يعذر
ولا حضنة لا قاربه بل لمولاه ولا قصاص بينه وبين الخرف
الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بحلق الحية ورواية
مرضا علي مولاه بخلاف الحر ولو زوجه وان لم يقدر علي الوضو
الا بعين فعلي مولاه ان يوضيه بخلاف الحر ولا يزوج الا باذن
مولاه ومهره متعلق برقبته كدينه ويباع في نفقة زوجته ولا
تجب عليه نفقة ولده ولا تسع عليه الدعوى والشهادة الا بحضور
مولاه ولا يجبس في دين ويملك الكفار بالاستيلاء ولا يصح تضاريف
عبد وامة علي النكاح الا فمين سبي قبل القسمة بخلاف الحرين
واعتاقه باطل ولو علقا بما يملك بعد عتقه وكذا وصيته وهبته
وصدقته وتبرعه الا اهدا يسير من المأذون ومحابة بسير
منه وليس صرفا للصدقات الواجبة الا ان كان مكاتبا او كان
مولاه فقيرا ولا يتحمل عنه مولاه مائة الا دم الاحصار عن احرام
ماذون فيه ولا يخرج الحقوق اليه لو وكلا محجورا ولا يدخل في
القناسة وامر عبد يملكه شيئا موجب للضمان عليه وامر
عبد الغير بالتلاف مال غير مولاه موجب للضمان علي الاسر
مطلقا بخلاف الحر الا ان كان سلطانا ويضمن بالنصب
بخلاف الحر ولو صغيرا ولا يصح وقفه وعتقه موقوف علي اجازة
مولاه ولا حق له في بيت المال ولا يصح الوقف علي عبد نفسه

اوامره عند محمد الا اندبر و ام الولد قال صاحب الاشباه ولم ار
 حكم التقاطه واستيلانه علي المباح وينبغي في الثاني ان يملك
 مولاه اخذ من قولهم لورد العبد عبدا بقاءا فجعل مولاه
 ويعذر مولاه علي الصحيح ولا يحده عندنا ولا جزية ولا
 يؤخذ بالتيميز عنا لو كان عبد الذمي وعورة الامة كالرجل
 وتزار البطن والظهر ومحرم نظر غير محرم الي عورتها فقط
 والي ساعدها ان اشتهى وطلاقتها ثنتان وعدتها خضتان
 ونصف المقدر ولا لعان بقذفها ولا تنكح علي حرة وقسمها
 علي نصف قسم الحرة ومهرها بقدرها ولا يلحقها ولد هاسن
 مولاه الا بدعوتها ولو اقر بوطئها يقول الحقير وعلي هذا لا تكون
 ام ولد لمولاه بلادعوة قال وايلد الامة الموطوءة شهران
 ولا حارم لها ولو جميلة ولا تجب نفقتها الا بالتبوة ولا وطن
 الامة الا بعد الاستبراء ولا حصر لعدد السراي ويجوز جمعهم
 في مكان بلارضاهن ولا ظهار ولا ايلد من امته والاذن
 في الغزل الي مولاه وهو المطالب لزوجه العنين والمحبوب
 بالتفريق ووطن احدي العتين بيان للعق الجهم بخلاف
 وطن احدي المراتين لا يكون بيانا في الطلاق ونخرج الامة
 في العدة ويحل سفرها بلا محرم ومن تم الله علي عبده يسير
 جميعها من مواضعها ولم ارها مجموعة ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم انتهى كلام صاحب الاشباه ولا يخفى حسن موقع
 قوله علي عبده في صدر ذكر سائل العبد اعتق الله تعالى
 رقابنا من النار بحرية سيد عبده الاحرار الابرار محمد
 المصطفى المختار صلى الله عليه وعلي اله ماتعاقب الليل
 والنهار احكام الاعمي وفي الاشباه الاعمي كالبصير الا في
 سائل وهي انه لا جهار عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج ولو

وحده قايده ولا يصلح للشهادة مطلقا ولا للقضاء والامامة العظمي
 ولا رية في عينية والواجب حكومة عدل وتكره امامة الا ان
 يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة قال ولم ار حكم ذبيحة
 وصيده وحضائه ورويته لما استراه بالوصف وينبغي ان
 يكون زجه واما حضائه فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا
 والا فلا ويصلح متوليا ووصيا احكام النائم وفي الاشباه
 ايضا قال الولو الجي في اخر فتاواه النائم كالمستيقظ في
 ضمير ومشر من موضعين ا صايم نام علي قفاه وفي مفتوح
 فقطرية فطرة مطرفه صومه وكذا لو اقطر احد فطرة ما
 وبلغ ذلك خوفه لو جامعها زوجها وهي نائمة يفسد
 صومها م محرمه جامعها زوجها وهي نائمة فعلها الكفارة
 م محرم نام فخلق رجل راسه وجب علي النائم الجزاء م محرم
 نام فانقلب علي صيد فقتله وجب عليه الجزاء م محرم نام علي
 بعير ودخل في عرفات فقد ارتكح الم م الصيد الرمي بالسهم
 ان اوقع عند النائم فوات من تلك الرمية يكون حراما كما اذا
 وقع عند يقضان وهو قار علي ركاة م انقلب نائم علي
 ستاع فكسره يجب ضمانه م اب نام تحت جدار فوقه
 عليه ابنه من سطح وهو نائم فوات ابنه محرم الاب عن الميراث
 علي قول بعض وهو الصحيح م من رفع نائما ووضع تحت
 جدار فوقه الجدار عليه ومات لا يلزمه الضمان م خلا باسراة
 وثمة اجني نائم لا تصح الخلوة م نام في بيته فبات اسراة
 ومكث عنده ساعة صحت الخلوة م وكذا لو هي نائمة في بيت
 فدخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة صحت الخلوة م اسراة
 ناست في ارضيه فارنض من ثديها ثبت حرمة الرضاع م مرت
 رابة المنيم علي ما يمكن استعماله وهو نائم عليها التقض تيم

١٦ يصل نام وتكلم في حال نومه تعد صلاة ١٧ يصل نام
 وفرا حال قيامه تعتبر تلك الغزاة في رواية ١٨ لو تلاية
 سجدة في نومه فسبها رجل نلزمه السجدة كالوسع من
 يقظان ١٩ اذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك
 كان سمس الآية يعني بانه لا تجب عليه السجدة وتجب في
 بعض الاقوال وعليه هذا لو قرأ رجل عند نايه فانتبه فاخبره
 عليه هذا ٢٠ حلف ان لا يكلم فلانا في الحالف الى المحلوف
 عليه وهو نائم وقال له لم يكلم يستيقظ قبل لا يجتث والا صح
 انه يجتث ٢١ طلق امراته رجعا فياوسها بشهوة وهي
 نائمة صارت مراجعة ٢٢ لو كان هونا بما فيات امراته وقبلته
 بشهوة يصير مراجعا عند سخله فالحمد ٢٣ لو كان هو
 نائما فيات امراته وارخلت فرجه في فرجها وعلم الرجل بفعلها
 ثبت حرمة المصاهرة ٢٤ جات امرأة الى نايه وقبلته
 بشهوة واتفعا على ذلك لو بشهوة ثبت حرمة المصاهرة
 ٢٥ يصل نام في صلاة فاحلم عليه الغسل ولا يمكنه
 البناء وكذلك اذا نجا نائما يوما وليلة او اكثر صارت الصلاة
 رينا عليه احكام المعتوه في التنقيح العتة اختلال في العقل
 بحيث يختلط كلامه فيشبه سره بكلام العقل وسرة بكلام المجانين
 ٢٦ رزغرر اختلف في تفسير المعتوه واصن ما قبل فيه هو
 ما كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضر
 ولا يشتم كما يفعل المجنون اشباه المعتوه كصبي عاقل في الاحكام
 فتصح منه المعاريات ولا تجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ
 العاقل منار العتة بعد البلوغ كصبي عاقل في كل الاحكام
 صلي لا ينع صحة القول والفعل لكنه ينع العهدة واما صحتها
 ما استهلكه من الاموال فليس عتة لكنه تبرع جبرا وكونه صبي

او مستورها

او مستورها لا ينافي في عصمة المحل ويسقط عنه الخطاب كما لصبي و
 يولي عليه ولا يلي هو علي الغير احكام المجنون وفي التنقيح
 المجنون اختلال العقل بحيث يمنع جريان الاقوال والافعال
 على نهم العقل الاناررا وهو في القياس مسقط لكل العبادات
 لمنافاة العترة ولهذا اعصم عنه الانبياء عليهم السلام حيث
 لم يمكن الا راسفط الوجوب لكنهم استحسنوا انه اذا لم يمتد
 لا يخط لعدم الحرج علي انه لا ينافي اهلية الوجوب لانه يربط
 ويملك بعاقبته وهو اهل للشواب منار هذا ان الم تمتد الحق
 بالنوم والاعمال تنقيح ثم عند سعدم السقوط اذا امرض
 بعد البلوغ اما لو بلغ مجنونا فانه مسقط مطلقا ومحمد لم يفرق
 تلويح وفي اكثر الكتب الخلاف مذكور بالعكس تنقيح وفي
 كل واحد من الصورتين المتمد مسقط وغير المتمد غير مسقط
 عند سعدم ثم الاستداد في حق الصلاة بان يزيد على يوم وليلة سنة
 وعند سعدم بطلان فتصير الصلاة سنا وفي الصوم بان يستغرق
 شهر رمضان وفي الزكاة بان يستغرق الحول عنه وعند س
 اكثر الحول كاف للسقوط بزروي واما ايمانه فلا يصح لعدم
 ركنه لعدم العقل وذلك لا يكون حجرا ويصير مومنا تبعا لا بوجه
 وكذا يصير سندا تبعا لهما فاذا اسلمت امراته بغير رضا الاسلام
 علي وليه رفعا للظلم بقدر الامكان تنقيح واما المعاملات
 فانه يوخذ بضم ان الافعال في الاموال لانه اهل لكن هذا العارض
 من اسباب الحجر وانما هو عن الاقوال فتفسد عباراته احكام
 المحارم في الاشياء المحرم من حرم نكاحه موبدا بنسب
 او مصاهرة او رضاع ولو بوطنى حرام فخرج بالاول ولد
 الحومة والحول له وبالثاني اخت الزوجة وعمتها وخالتها
 وشمل ام الزنبا بها وبنت الزنبا بها وابو الزنبا وابنه

واحكام المحرم تحريم النكاح وجواز النظر والحلوة والمسافة
الا المحرم من الرضاع فان الحلوة بهما مكروهة وكذا با بصرة
الثابتة والنسب الثابتة لا يقين مقام المحرم والزواج في
السفر وعبد المرأة في حقها كالا جني في العدة ويختص المحرم
النسب باحكام نسبهما غفيرة الغفيرة العا جني على قريبه الغنى
والغنى ونسبها وجوب نفقة الغير العا جني على قريبه الغنى
ولا بد من كونه رصحا محرما من جهة القرابة فابن العم كالا جني
رضاعا لا يمتنع ولا يجب نفقته ويقتل المحرم قريبته ونسبها
ان المحرمية سائغة من الرجوع في الهبة ويختص الاصول
والفرع من بين سائر المحارم باحكام نسبهما انه لا يقسم
احدها بسيرة سال الاخر ونسبها لا يقضي ولا يشهد احدهما
للاخر ونسبها تحريم موطوءة كل نسبهما على الاخر ولو برزنا
ونسبها تحريم منكوحة كل نسبهما على الاخر بمجرى النكاح ونسبها
لا يدخلون في الرصية للاقارب يقول الحنفية اطلاق قوله
لا يدخلون نظر ان قد ذكر في الكنز انه لو اقارب
اولدي قرابته او لرحله اولد نسبه من ولد اقرب فالاقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخلون الوالدان والولد والوارث
وتكون لاثنتين فصاعدا وهذا عند الحام وقل الزيلعي
في شرحه ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية
وعن الامام وسس انهم لا يدخلون انتهى ثم يقول الحنفية اقول
صاحب الاشباه الترخي لدخول الاصول والفرع وعدم
دخولهم في الوقف على الاقارب وقد ذكر في فتاوى قاضي
خان وقف ارضاء علي اقاربه او اقربا به وزوي قرابته قال
هلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه
ولد الواقف وجده ولا والده في المجرى عن الامام وفي الزيارات

يدخل

يدخل فيه الجد والجدة وولد الولد الا عند الامام يكون احتفاء
الوقف لذي رحم محرم من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب
وعند الصحابين يعتبر الرحم المحرم ويدخل الجد والجدة من قبل
الاب والامهات الي اقصى ابائهم في الاسلام انتهى كلام قاضي
خان وفي الاسعاف في احكام الاوقاف وقف ارضاء على قرابته
او ارحامه او انسابه او رصحه او ذي نسب منه لا يدخل فيه
ابواه ولا اولادهم لصلبه ويدخل فيه النافلة وان سفلت
والاجدار والهدايا من قبيل الامهات والاباوان علوا عند
م وهو ظاهر الرواية عند الامام وسس وروي عنهما انهم
لا يدخلون بناء على انهم من القرابة او لا ويدخل في المحارم
وعنه من اولاد الاناث وان بعدوا غندس وم وعنده
الامام تعتبر المحرمية والاخر اقرب فالاقرب للاحتفاء اشباه
ويختص الاصول باحكام منها لا يجوز له قتل اصله الحربي الارضا
عن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه والجاه ليعتله غيره ولو
قتل فرعه الحربي كحرمه ومنها لا يقتل اصل فرعه ويقتل فرعه
باصله ومنها لا يجد اصل بقذف فرعه ويجد فرعه بقذف اصله
ومنها لو ورث على ابيه قصاصا سقط ومنها ليس له مطالبة ابيه
بقذف ابيه المحصنة ومنها لا تجوز سافرة فرع الاباذن اصله
دون عكس ومنها لو ادعى الاصل ولد جارية ابنة يثبت نسبه
والاب والاب كالا ب عند عدمه ولو حكا لعدم الاهلية بخلاف فرع
ادعي ولد جارية اصله لم يصح الا بتصديق الاصل ومنها لا يجوز
اجهار الفرع الاباذن اصله دون العكس ومنها لا تجوز السافرة
الاباذنهم لو كان الطريق مخوفا والا فان لم يكن ملتجيا فذلك
والا فلا يقول الحنفية قوله والا فلا يخالف لقوله قبل اسطر انه لا تجوز

مسافرة فصرح بلا اذن اصله كما لا يخفى قال ومنها لورعاه احمد
 ابو يسه وهو في الصلاة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكون
 الابن في الصلاة قال ولم ارحكم الاجداد والجدات وينبغي الحاق
 في الاجابة في الصلاة يقول الحقي وهو غير مسلم بل ينبغي ان لا يلحق
 ان للابوين خصوصية في تارك الحق وليس في غيرها كما لا يخفى
 وان اراد الحاق في مطلق الاحكام فالاطلاق ايضا غير مسلم
 فافهم والله اعلم ومنها كراهة حجة بدون اذن من كرهه من
 ابو يسه ان احتاج الى خدمته ومنها جواز تاديب الاصل فرعه
 قال والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات
 كذلك قال ولم اره الا ان ومنها تبعية الفرع للأصل في الاسلام
 ومنها لا يحبس الاصل بدين الفرع والاجداد والجدات كذلك
 واختص الأصول المذكور بوجوب الاعفاف واختص الاب والجد
 باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال صغيرها الا الحفظ
 وشراها لا بد منه للصغير ومنها تولي طرفي العقد فلو باع الاب
 ماله من ابنه او اشترى وليس له فيه غبن فاحش انعقد بكلام
 واحد ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط
 واما ولاية النكاح فلا يختص بهما بل يثبت لكل عصبة كانت
 او من ذوي الارحام وكذا الصلاة على الجنابة لا تختص بالاب
 والجد في الملتقط لو ضرب العلم الولد باذن الاب فهلك لم تلزم
 الدية الا ان يضرب ضربا لا يضرب مثله ولو ضرب باذن امه
 فهلك غريم الدية والجد كالاب عند فقده الا في مسائل منها
 الجدة لام لا ترث مع الاب وترث مع الجد ومنها الاضوة
 لابوين اولاب يستطون بالاب وبالجد علي قولهما ويستطون
 به كالاب علي قول الامام وبه يفتي فالمخالفة علي قولهما خاتمة

ومنها

ومنها للام ثلث سابق من احد الزوجين والاب ولو كان مكان
 الاب جد فللام ثلث جميع المال عنه لا عندس ومنها لومات
 المتقين اب معتقة فللاب السدس والباقي للابن في رواية
 ولو كان مكان الاب جد فالكل للابن علي قول الامام ومنها لو
 ترك جد معتقة واحياه قال الامام يختص الجد بالولاء وقال
 الولاء بينهما ولو كان مكان الجد اب فالارث له كله وفاقا ومنها
 لو وصي لا قريبا فذل لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر
 الرواية ومنها تجب صدقة الفطر عن الولد علي ابيه الغني
 دون جده ومنها لو اعتق الاب جردا ولده الي مواليه لا لو
 اعتق الجد ومنها يصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جده
 ومنها لومات وترك اولاد اصغارا ومالا فالولاية للاب
 فهو وصي الميت دون الجد ومنها في ولاية النكاح لو كان
 للصغير اخ وجد فعندس يشتركان وعند الامام يختص
 الجد مكان الاب يختص وفاقا ومنها ان امات ابوه صار
 يتيم ولا يقوم الجد مقام الاب في زوال اليتيم عنه ومنها لو
 مات وترك اولاد اصغارا ومالا لم ولهم ام وجد لا ب
 فالنفقة عليهما الثلث علي الام والثلثان علي الجد ولو كان
 الاب كانت كلها عليه كالاب لا تشاركه الام في نفقتهم الجد
 الفاسد من ذوي الارحام وليس كاب الاب فلا يلحقه النكاح
 مع العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى
 نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت الا بتصديق الابن وفي
 الميراث من ذوي الارحام الا فيما لو قتل ولد بنته فانه لا يقتل
 به كاب الاب كما ذكره الزيلعي قال واعلم انه يترتب علي السب
 اثني عشر حكما تورث المال والولاء وعدم صحة الوصية عند
 المراجعة ويلحقها الاقرار بالدين في مرض موته وتحمل الدية

وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلاة عليه وولاية
 المال وولاية الحضنة وطلب الحد وسقوط القصاص الكل
 من الاشياء والظواهر احكام الانثى وفي الاشياء ايضا
 المرأة تخالف الرجل في ان السنة في عانتها التفت ولا
 بين ختانها وانما هو مكروه وبين خلق لميتها لو نبتت وثمن
 من خلق راسها ومنها لا يظهر بالفرك علي قول وتزويد
 في اسباب البلوغ بالحصى والحمل وبكره اذ انها واقاستها
 وبدها كلمة عورة الا وجهها وكفيها وقديها علي المعتمد
 وزراعيها علي الرجوع وصوتها عورة في قول يقول الحنفية
 وهذا كله في الحيرة واما الامة فقورنها ما بين السرة والركبة
 والظهر والبطن كما مر قال وبكره لها الحمام في قول وقيل الا
 ان تكون مريضة او نفسا والمعتمد انه لا كراهة مطلقا ولا ترفع
 يديها حد وانيتها ولا تجهر بعقراتها وتنضم في ركوعها و
 سجودها ولا تفرج بين اصابعها في الركوع وان انا بها شئ
 في صلاتها تصفق ولا تسبح وتكبر جماعة من ويقف الامام وظهور
 ولا تصلح اما للرجال وبكره حضورها الجماعة وصلاتها في
 بيتها افضل وتضع يمينها علي شمالها تحت ثديها وتضع يديها
 في الشاهد علي ركبتيها تبلغ روس اصابعها ركبتيها وتتورك
 ولا جمعة عليها لكن تنعقد بها ولا عيب ولا تكبير شريفي ولا
 شافرا لا بزواج او محرم ولا يجيب عليها الحج الا باحدهما يقول
 الحنفية وفي الخلاصة انها لا تشافرح عبدها نصيا كان او خلا
 انتهى ولا تلبس جهرا ولا تنزع المحيط ولا تكشف راسها
 ولا تنمي بين الصفا والمروة ولا تخلق وانما تقصر ولا ترسل
 والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تخطب مطلقا
 وتنف في حاشية الموقف في عرفات لا عند الصحرات

ولا تكون قاعدة وهو راكب وتلبس في امرها الحفين وتترك
 طواف الصدر لمذر الحصى وتؤخر طواف الزيارة له ايضا
 وانما تتكفن في خمسة اثواب ولا تؤم في صلاة الجنائز
 ولو فعلت يسقط الفرض بصلاتها ولا تحمل الجنائز ولو كانت
 انثى ويندب لها نحو القبة في التابوت ولا سهم لها من
 الفتيمة وانما يرضخ لها ان قاتلت ولا تقتل المرتدة يقول
 الحنفية ولكن تحبس حتى تسلم وفي الجاسع الصغير ونحو علي
 الاسلام مرة او امة والامة يجبرها سولاها وروي انها
 ضرب في كل يوم مائة في الحمل علي الاسلام كذا في الهداية
 قال صاحب الاشياء ولا تقتل المشركه ايضا يقول الحنفية
 في اطلاقه نظرا لما ذكر في الهداية ان الكافرة لو قتلت او كانت
 ملكة او من له رأي في الحرب تقتل فكان ينبغي ان يعيد عدم
 القتل بعدم هذه الامور قال صاحب الاشياء ولا تقبل شهادتها
 في الحد وروا القصاص وتعتكف في بيتها ويباح لها خضاب يديها
 والمرأة علي النصف من الرجل في ارث وشهادة ودية نفس
 او بعضا ونفقة القريب يقول الحنفية وهي علي النصف ايضا
 في الدين بكسر الدال وفي العقل ايضا كما لا يخفى قال ولا
 ينبغي ان تولي القضاء وان صح قضاؤها في غير الحد وروا
 والقصاص وبعضها مقابل بالمرء بخلاف الرجل ونحو
 الامة علي النكاح لا العبد في رواية والمعتمد انها مخيران ونحو
 الامة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها محرم
 في الرضاع وروا تقدم علي الرجال في الحضنة والنفقة علي
 الولد الصغير وفي النفوس سز دقة الي مبي في الانصراف من
 الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز
 عند الامام وكذا في الحد وتجب الدية في قطع ثديها وحل ثديها

لا تقبل عند الفلانة
 الا من عند الامام في

١٤٩

بخلاف من الرجل ففيه حكومة عدل ولا فضايل يقطع طرفها بخلاف
 الرجل ولا فضايل عليها ولا تدخل مع العاقلة ولا شيء عليها
 من الدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فان القتيل كاحدهم ويجوز
 لها في الرجم ان ثبت زناها بالبينة يقول الحقير او بالافرار
 ايضا كما في الهداية وغيرها قال وتجلد جالسة والرجل
 قانيا ولا تنفي سياسته وينفي الرجل بعد الجلد سياسته لاحدا
 ولا تكلف بحضور المجلس للدعوى لو كانت محدرة ولا تخلفها
 بل يحضر اليها القاضي او يبعث اليها نايب لمخلفها بحضرة شاهدين
 ويقتل تركلها بلا رضا الخصم لو محدرة اتفاقا ولا تبد الثانية
 بالسلام وتغزيرة ولا تجاب ولا شتمت يقول الحقير وفي الخلاصة
 الأجنبية ان اسكن على الرجل فلو كانت مجبوزا رد الرجل عليها
 السلام بلسانه بصوت يسمع ولو كانت شابة رد عليها في
 ثعبه وكذا لو سلم الرجل على الأجنبية فالجواب فيه كالعكس
 انتهى قال ويجرم الخلوة بالأجنبية وكبره الكلام معها واقتلوا
 في جواز كونها بنية لا رسولة لان الرسالة بنية على الاشهاد وبنية
 حالها على السر بخلاف النبوة ولا تدخل في الفرائض السلطانية
 كما في الفرائض السلطانية كما في الولواتية الكل من الاشباه
 قاضي خان واذا اراد الرجل ان ينسأ اباه او امها او احدا من
 اهلها عن الدخول في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم له ان
 ينسأ عن الدخول ولا ينسأ عن النظر والتكلم والقيام على باب
 الدار والمرأة في الداخل وينسأ عن النظر من لا يكون محرما
 ويترحم الزوج وقال بعضهم لا ينسأ الابوين من الدخول عليها
 للزيارة في كل جمعة وانما ينسأ عن البيتوتة عندها وبه
 اخذنا نحنا وعليه الفتوى وهل ينسأ غير الابوين عن الزيارة
 قال بعضهم له ان ينسأ وقال بعضهم لا ينسأ المحرم عن الزيارة

في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا الوارث
 المرأة ان يخرج لزيارة المحارم كالخاله والعمه والاخت فهو
 على هذه الاقاويل انتهى وفي موضع اخر من قاضي خان
 ايضا للمزوج ان يضرب امراته على اربعة منها ترك الزينة
 وهو يريد بها الثانية ترك الاحابة اذا اراد الجماع وهي
 ظاهرة الثالثة ترك الصلاة وروي عن م انه ليس له ضربها
 على تركها الصلاة وتركها الفصل عن جنبه وحضن تركها
 الصلاة الرابعة الخروج من منزله بغير اذنه بعد ايقان مهرها
 اب من ليس له من يقوم عليه وزوجها بمنعها من تعاها
 كان لها ان تعصي وتطيع الوالد مؤسنا كان الوالد او كافرا
 ان القيام بتعا هذه فرض فيقدم على حق الزوج قالوا ليس
 للمرأة ان تخرج بلا اذن زوجها الا باسباب معدودة منها
 اذا كانت في منزل تخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى
 مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن زوجها فقيها ومنها
 الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما خلاصة للرجل ان
 يضرب امراته على اربع خصال وما هو في معنى الاربع ترك
 الزينة والخروج يريد بها وترك الاحابة اذا ارادها الى فراشه
 وترك الصلاة في رواية وترك الفصل والخروج من البيت
 املا ينسأ من زيارة الابوين في كل جمعة وزيارة غيرها من
 المحارم في كل سنة وكذلك اذا اراد ابوها او قريبها المجبي
 اليها عند الجمعة والسنة وعن س في النوادر ان كان
 الابوان قادران على انيانها لا تذهب وان كانا لا يقدران
 بان زوجهما في كل شهرين ونحوه وكذا لو كان لها اولاد
 من زوج اخر على هذا وفي مجموع النوازل للمزوج ان ياذن
 لها بالخروج الى سبعة مواضع لزيارة الابوين وعبارتهما

او احدها وزيارة الحارم فان كانت قابلة او غالة الميت
 او كان لها حق علي اخر او لا خر حق عليها تخرج باذن و بلا
 اذن والحج علي هذا فيما عدا ذلك من زياره الا جانب
 وعيادتهم والولاية لا ياذن لها ولا تخرج ولو اذن وضربت
 كانا عاصيين وتمنع من الحمام وفي النوازل المرأة قبل ان
 تقبض مهرها لها ان تخرج في حوائجها وتزور اقاربها بلا
 اذن زوجها وبعد ان تقبض ليس لها الخروج الا باذن زوجها
 يقول الحقير المراد بالمهر هنا المهر المجل لا الموجد كما لا يخفى
 وجهه مختارات لا ينع الزوج محارمها من الزياره في كل شهر
 وعليه الفتوى وكذا اذا خرجت اليهم لزيارتهم يقول الحقير في
 المختارات لصاحب الهداية من قوله وعليه الفتوى اختيار
 لقوله ما اختاره شيخ بلخ والظاهر ان ما في المختارات
 ارفع وللعارات اوفق اشباهه واختلف في خروجها للحمام
 والعمد الجواز بشرط عدم التزيين والتطيب ولا حمل لها
 وصل شعر غيرها بشعرها احكام الحمل اي المحمول في بطن
 امه وهو المسمى بالجنين اشباه الحمل تاج لاسه في احكام
 العتق والتدبير المطلق لا المقيد وفي الاستيلاء والكتابة
 والمريه الاصلية والرق والملك بأسر اسبابه وحق
 المالك القديم يسري اليه وحق الاسترداد في البيع الفاسد
 وبيع امه في الدين وفي حق الاصلية والرهن فاذا اولدت
 الرهونه كان رهنا معها بخلاف المتاجرة والكفيل والموصي
 بخدتها فانه لا يتبعها قال ولم ار الا حكم مالو باع امه
 الا حملها بكونه استنسا محمول من معلوم فصار الحمل محمول
 نقول هنا بنسب الباع لكونه جمعا بين معلوم ومجهول ولم
 اره صريحا وفي البسوط بعدما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام

وتجوز

وتجوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل ابن المهام لودبر
 ما في بطن امه ثم وهبها جازت الهبة بخلاف مالو باعها وقيل
 في السئلة روايتان والاصح هو الفرق بين التدبير والعتق
 بان اذ ادبر ما في البطن او وهب الام لا يجوز عتقه ولو
 اعتقه جازت هبتها لان التدبير لا يزول ملكه عما في البطن
 فان اوهب الام فالهوب متصل باليس هو هوب من
 ملك الواهب فيكون في معنى هبة الشارع فيما يحتمل القسمة
 اما بعد عتقه فغير مملوك فلم يتصل الوهوب بملك الواهب
 ولودبر ما في بطنها ثم كاتبها جاز وان ولدت بعد هذا الا قل
 من سنة اشهرها مدبرا ولكنه دخل في الكتابة تبعا
 للام اشباهه ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافر من كافر
 اخر فاسلم هل يورسها لهما ببيعها لصيرة الحمل مسلما
 باسلام امه مع امه ما لم يورسها كافر الحمل لا يتبع امه في الجنابة
 فلا يدفع معها الي ولها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة
 ولا في حق الفقرة في الزكاة في السائمة ولا في وجوب حق الفقه
 علي الام ولا في وجوب المد عليها فلا تقتل وتجد بعد وضعها
 ولا يترك الجنين بركة امه ولا يتبعها بكفالة واجارة وايضا
 يخدمها ولا يفرد بحكم مادام متصلا معها فلا يباع ولا يوهب
 ويفرد في اعتاق وتدبير ووصية به وله اقرار له وبه بالشرط
 المذكور في المتن في الوصية والاقرار يقول الحقير في الوصية
 فهو ما ذكره صاحب الدرر والفرد بقوله وصحت الوصية بالحمل
 ايضا بان يقول او وصيت بحمل جاري هذه لفلان لكن الثانية
 انما تصح اذا ولد الحمل لا قل من ستة اشهر من وقت الوصية
 لان صحتها موقوفة علي وجوده وانما يتيقن بوجوده اذا ولد
 في هذه المدة واما الشرط في الاقرار فهو ما ذكره ايضا

عين في

يقوله لو اقرح حمل امته او حمل ثاة لرجل صح اقراره لان له
وجها صحيا وهو ان رجلا اوصى به لرجل ومات الموصي
فقروا رث للموصي لم يطلعا سواء بين سببا صالحا او لا
وصحح الاقرار للحمل ايضا بشرط ان يبين سببا صالحا كالث
او وصية بان قال لحمل فلانة علي الف درهم مات ابو ه
فورثه او اوصى له به فلان فان ولد الحمل حيا لا قبل من ستة
اشهر منذ مات المورث او الموصي لو كانت الامه ذات زوج
اولا قبل من ستين من وقت الفراق لو كانت معتدة فلم ما اقر
ولو ولد ميتا فالمال للمورث او الموصي ولو ولد جنينا فالمر
به بينهما نصفان ولو احدى ذكر والاخر انثى فكذلك في الوصية
وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين وان بين المقر غير صالح
للسببية بان قال الحمل باع مني او اقرضني او وهب لي او اهبهم
الاقرار ولم يبين سببا بان قال لحمل فلانة كذا الفا كل من
الاقرار من هداية ومن اوصى بجارية الاحملها صححت الوصية
والاستثناء لانه يصح اقرار الحمل بالوصية فكذلك الاستثناء
دررررر الحمل يعتق يعتق امه بتعالها لا تصالها بها اذا
ولدت بعد عتقها لا قبل من ستة اشهر ولا تعتق الام بعنق
الحمل بل يعتق الحمل فقط الولد يتبع الرب في النسب
والام في الملك والرق والعتق وفروعه كالتدبير واستلزام
وكتابة بالاجماع ولهذا يعتبر جانب الام في البهائم ايضا
حتى لو تولد بين وصي واهلي او بين ما كول يوكل لو اشته
توكل ويتبع الولد خير الابوين رينا وولد المقر وررر بالقيمة
اعتقت امه زوجها قن الغير فولدت لا قبل من ستة اشهر
يعتق الحمل ايضا وولا الولد لمولاه وكذا لو ولدت لاكثر
من ستة اشهر فان اعتق الاب حر ولا ابنه الي سواله ابن

الهام وولد المدبرة مدبر اي يعتق بموت سيده والمراد
ولد المدبرة المطلق اما ولد المدبرة تدبير مقيدا فلا يكون
مدبرا هذا هو الصحيح من النسخ وفي بعضها ولد المدبر مدبر
وليس بصحيح اذا الولد يتبع الام لا الاب فزوجة المدبر لو حرة
فولده حر ولو اشته فولده عبده كان ابو هرا او عبدا او مدبرا
ثم المراد بالولد ناهو فاما حاصله به وقت التدبير او ما
حملت به بعد التدبير اما المولود قبله فلا يصير مدبرا بتدبيرها
واما الذي كان حملها قبل الاجماع واما ما حملت بعده فعند اكثر
العلماء ولو بر الحمل وحده جاز كعتقه وحده فلو ولد لا قبل من
ستة اشهر كان مدبرا والا فلا يقول المقر قوله وليس بصحيح
يشكل بما ذكره صاحب الهداية في كتابه المسمى بمختارات
النواز ليقوله وولد المدبر والمدبرة مدبر اما ولد المدبرة
بتعالها واما ولد المدبر بالاجماع الصحابة لان التدبير وصف
لازم فيتعدي اليه كولد الكاتب انتهى والله اعلم بالصواب
اشباه ولم ار الا ان حكم الاحبارة للحمل وينبغي الكفاية لانها
تجوز للمعدوم فالحمل اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية
بل اولى ولا فرق في كون الجنين تعالاه بين بني ارم والحيوان
فالولد منها لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في البرازية
ويثبت نسب وتجب نفقته لاه وبرت وبرت فان ما تجب
فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع علي ما في
بطن جاريته ويكون الولد له اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر
ولا يتبع امه في شئ من الاحكام بعد الوضع يقول المقر الظاهر
ان السكاد بالاحكام الحارثة بعد الوضع لا الاحكام مطلقا اذ هو
تابع لها بعد الوضع في الاحكام الثابتة قبل الوضع كما لا يخفى قال
الانبياء لو استخفت الام ببينة فان الولد يتبعها لا لو استخفت

بالقرار كما ذكر في الكفر ويمكن ان يقال وفي مسألة اخرى
 اجنا وهي ولد البهيمية يتبع اسره في البيع لو كان معها وقت
 البيع علي القول به يقول الحقير الصحيح انه لا يتبعها كما مر في اخر
 الفصل السابع وقد مرّت مسائل اسقاط الجنين في جنات
 الجنين في فصل الجنانات فليظرنه احكام الذمي في التسليم
 لا خلاف في ان الكفار مخاطبون بالايان والعقوبات والمعاملات
 مطلقا اجماعا وكذا بالعبادات لكن في مجرد المواخذه بها
 في الاخرة لقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نك من
 المسلمين الاية واما في حق وجوب اداء العبادات في الدنيا
 فكذلك عند الطرفين من مشايخنا ان لولم تجب لا يؤخذون
 علي تركها لان الكفر لا يصلح تخففا ولا يضر كونها غير معتد بها
 مع الكفر لانها تجب عليه بشرط الايمان كالجنب تجب عليه
 الصلاة بشرط الطهارة لا عند مشايخنا ديارنا لقوله عليه
 السلام ادعهم الي شهادة ان لا اله الا الله فان هم اجابوا
 فاعلمهم ان الله فرض عليهم خمس صلوات الحديث متار
 لا خلاف ان الخطاب بالسراية يتناول الكفار في حق
 المواخذه في الاخرة زيلعي في اصول ابي الحسين البستي قال
 الامام وعامة اصحابه ان الخطاب بالحرمان وما يوجب
 العقوبات يتناول الكفار وخطاب العبادات لا يتناولهم
 ولا خلاف في تناول الامر بالايان وفي اصول الشريفي الكفار
 مخاطبون بالايان والسروع من العقوبات فيما اعتقدوا حرة
 ولهذا اتقام عليهم الحدود بطريق الجز والجزء من الاقدام
 علي اشباهها ولا يجدون حد شرب الخمر والسكر لعدم
 اعتقادهم حرمة وكذا يتناولهم الخطاب بالمعاملات كالبيع
 لوجود التزامهم اشباه الذمي حكمه حكم المسلمين الا

انه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه ولا يصح تيممه ويصح
 وضوئه وغسله فلما سلم جازت صلواته ولا ياتم علي
 ترك العبادات علي قول ويا تم ترك اعتقادها اجماعا
 ولا ينم الذمي من دخول المسجد حيا بخلاف المسلم ولا
 يتوقف دخوله علي ان مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام
 يقول الحقير الظاهر ان وجه عدم المنع هو احتمال دخوله للصلاة
 بعد اخفا اسلامه او احتمال اسلامه بروية المسجد والمصلين
 مستحسنا لشعائر اهل الاسلام والله اعلم قال ولا يصح
 نذره ولا سهم له من الغنيمه ويرضخ له ان قاتل او دل علي الطريق
 ولا يجد شرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد اذا غصبت منه ويضمن
 منلفها له الا ان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في اراقتها
 او يكون الثلث اما ما يري ذلك بخلاف اقلان حر مسلم ان
 لا ضمان عليه ولو اتلفه ذمي وينبغي ان يكون اظهره شرها
 كماظهاره بيعها ولم اره الا ان ولا ينم من لبس الحرير والمذهب
 ولم نقر من لهم لو تناكحوا فاسدا او تابعا كذلك ثم اسلموا
 ويقبل قول الكافر في ضمن او حرمة لو في ضمن المعاملات
 لا مقصودا ويواخذ الذمي بالتميز عنا في المركب والملبس
 فيركبون بالركف ولا يلبسون الطباست ولا الاردية ولا
 ثياب اهل العلم والسرف ويجعل علي روبرهم علامة ولا
 يجد ثوب بيع ولا كنية في الضر واختلفت الروايات
 في سكناهم بين المسلمين في الضر والمعتد انهم لا يركبون
 مطلقا ولا يلبسون العايم وان ركب الحمام لضرورة نزل
 في الحمام وضيق عليهم في المرور قاضي حان ذمي اراد شرا
 دار في العكر والخراج ينبغي ان لا تباع منه ولو اشترى
 بجبر علي بيعها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز الشرا

ولا يجبر على البيع الا ان اكثر ذلك هداية لا يجوز احداث
بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام وان انهدمت القديمة اعادها
ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زهمهم ومراكبهم
وسروجهم وقلائدهم فلا يركبون الخيل ولا يعملون بالسلح
وفي الجامع الصغير ويؤخذ اهل الذمة باظهار الكسبيات
والركوب على سرج كهنية الالف واما يواخذون بذلك
اظهارا للصغار عليهم وصيانة لضعفة المسلمين ولان
المسلمين يوقروا والذي يحقر فلا يبتدأ بالسلام ويضيق
عليه الطريق فلو لم تكن له علامة مميزة فلعله يعامل معاملة
المسلمين وذلك لا يجوز والعلامة يجب ان تكون ضيحا
غليظا من الصوف يشده على وسطه دون الزنار من
الابرسم فانه جفا في حق اهل الاسلام ويجب ان تميزنا
عن سائنا في الطرقات والحمائم وتجعل على رؤسهم
علامات كيلا يفت عليها سائل يدعوهم بالمغفرة قالوا
الحق ان لا يتركوا ان يركبوا الا لضرورة وينزلوا في مجامع
المسلمين فان لزمت الضرورة اتخذوا سروجا على هيئة
الالف ويمنعون عن لباس يختص به اهل العلم والزهد والشرف
قاصي خان لا يواخذ عبدا اهل الذمة بالكسبيات لان
عبيدهم لم يلزموا ذلك وكسبيات النصارى قلنوة
سودا وزنار من صوف يجعل ذلك بخيط مشدود في
وسطه اما بس العايم والزنار من الابرسم فذلك
زينة وفيه جفا لاهل الاسلام فلا يؤذن لهم ذلك ودر
عمر يظهر الذي الكسج وهو خيط غليظ بقدر الاصب من
الصوف والشعر يشده الذي بوسطه وهو غير الزنار فانه
من الابرسم اشباه والذي لا يرحم ولا يجلد وتقام عليه

الحدود

الحدود وكلها الا حد شرب الخمر ولا يبدأ سلام الحاجة ولا
يزاد في جوابه علي وعليك وبكرة مصافحة ومحرم تعظيحه
يقول الحفيل تعظيحه كغير قطعها كما ساق في فصل الفاظ
الكفر قال وبكرة للمسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصير العنب
وفي المنقط وكل شيء يمنع من السلم يمنع من الذي لا
الخمر والخمر لا يكره عيادة الجار الذي وصيافته ولا تعتبر
الكفاة بين اهل الذمة الا ان كانت بنت ملك خدعها حالك
او كناس فيعرف تسكين الفتنة كذا في الزنارية الاسلام
يجب ان يقص ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق
الاربيين لما لخصاص وضمان الاموال الا في الواجب الكافر
ثم السلم وكان زناه ثابتا بشهود مسلمين لم يسقط قالوا علم
انه اشرك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة
والذبايح وفي الدية وشاركهم المحوس في الجزية والدية
فقط واستوا اهل الذمة فيما ذكر ويقتل المسلم بالذمي
وردية السلم والكافر سوا ولا يقتل المسلم بالذمي بمقتاتين
قال واعلم انه لا توارث بين السلم والكافر ويجري الارث
بين اليهود والنصارى والمجوس اذا الكفر مسلمة واحدة
عندنا بشرط اتجار الدار والكفار يتعاطون فيما بينهم وان
اختلف مللهم وخرج المرتد فانه يبرئ كسب اسلامه ورثته
المسلمون مع عدم الاتجار هداية الذي لو اتبع من الجزية
او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وسلم او زني بمسلمة
لم ينتقض عهده ولا ينتقض العهد الا ان يلحق به الحرب
او يغلبوا على موضع فيجاء بهونافا انتقض الذي العهد
فهو بمنزلة المرتد في الحكم يرتد بالحاق الا انه لو سر
يسرق بخلاف المرتد ودرر المرتد يقتل الا ان يرجع

في علم ما يعتبر فيه المعنى يقول الحنفية في فصل البيع بالوفا نقل
 عن قن أن العبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني لا للألفاظ
 والمباني فان الحوالة بشرط ان لا يبرأ الاصيل كغالة والكفالة
 بشرط البراءة حوالة وهبة الحرة نفسها بحضرة الشهود
 شتمه المهر نكاح والاستبضاع الفاسد ان اضرب في الاجل
 سلم ونظايرة كثير انتهى اشباه الاعتبار للمعنى لا للألفاظ
 صرحوا به في مواضع فقالوا الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة
 والحوالة بشرط عدم براءة المحل كغالة ولو قال بعثك ان
 شئت او ان يشاء ابي اوزيد ان ذكر ثلاثة ايام او اقل كان
 بيعا بخيار المعنى والابطال التعليق وهو لا يحتمل ولو وهب
 الدين لمن عليه كان ابرا فلا يتوقف على القبول على الصحيح
 ولو قال اعتق عبدك عنى بالف كان بيعا للمعنى لكنه ضمن
 اقتضا فلا تراعى شروطه بل شروط المقتضي فلا بد ان
 يكون الامراهلا للاعتاق ولا يفسد بالف ورطل من حر
 ولو راجعها بلفظ النكاح صح للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة
 صح ايضا ولو قال لقنه ان اريت الى الف فانت حر كانت
 اذناه بالتجارة وتعلق عنه بالاداء نظر الى المعنى لا كتابة
 فاسدة ولو وقف على قوم لا يحصون كبني تميم صح نظرا
 الى المعنى وهو بيان الجهة كالقفر لا اللفظ لتكون تملك
 مجهول وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت
 وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البدل ولفظ الاعطاء والاشراك
 والادخال والرد والاقالة على قول وينعقد بلفظ الهبة
 والتملك ولفظ الصلح عن المتاع ولفظ العارية وينعقد
 النكاح بما يدل على ملك المعنى للمحال كبيع وسرا وهبة
 وتملك وينعقد السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لقنه

بعث نفسك منك بالف كان اعتاقا على مال نظر الى المعنى
 ولو شرط رب المال المضارب كل السرج كان المال قرضا
 ولو شرط لرب المال كان بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ
 العتق ولو صالحه على الف على نصف قالوا انه اسقاط للباقي
 فقتضاه عدم اشتراط القبول كالأبراء وكونه عقدا صلح يقتضي
 القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو وهب المشتري
 المبيع من الباع قبل قبضه فقبل كانت اقالته ما يعتبر فيه
 اللفظ يقول الحنفية وقد سرق في فصل البيع بالوفا نقل عن من
 ان العبرة للملفوظ دون المعنى في المملوك فان من تزوج
 امرأة ومن ينه ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد انتهى
 اشباه صرح من قولهم العبرة للمعنى لا للملفوظ مسایل وهو
 انه لا ينعقد البيع بالهبة بلا ثمن ولا العارية بالاجارة بلا
 اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق بالفاظ
 الطلاق وان غوي ما يعتبر فيه كلاهما اي اللفظ والمعنى جميعا
 اشباه والطلاق والعتاق يراعى فيهما الالفاظ لا المعنى
 فقط فلو قال لقنه ان اريت الى كذا في كيس ابيض فارأها
 اليه في كيس اخضر لم يعتق ولو وطئه بطلاق زوجته منجرا
 فعلقه على كمين لم يطلق وفي الهبة بشرط العوض نظرا
 الى جانب اللفظ ابتداء كانت هبة ابتداء والى جانب المعنى
 فكانت بيعا انتهى فثبت احكام من الخيارات ووضوب
 الشفعة احكام الوطى وفي الاشياء وكل حكم تعلق بالوطى
 لا يعتبر فيه الاثر ان لم يكن تبعا اذا حرم الوطى حرمت رعايته
 الا في الحيض والنفاس والصوم لمن يامن على نفسه فحرم
 في الاعتكاف والاحرام مطلقا وفي الظهار رواه الاستبرأ الذي
 يحرم على الرجل وطئ زوجته مع بقا النكاح الحيض والنفاس

والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحرام
والايلا والظهار قبل التكفير وعدة وطى الشبهة وان اصاب
مغضاة اي اذا اختلط قلبها ودهرها فانه لا يحل له ان ياتى بها
حتى يتحقق وقوعه في قلبها وفيما اذا كانت لا تحتمل لصفر
او مرض او سمن وعند امتناعها لبعض مهرها المحل لم يحل
كرها وفي بعض كتب الشافعية انه يحرم وطى من وجب عليها
العصا وليس بها حبل ظاهر لكيدا يحدث حمل بينه استيقاها
ما وجب عليها اذا اختلف الزوجان في الوطى فالقول للناية
الا في مسائل ادعي العين الاصابة وانكرت المرأة فالقول
له بيمينه الا ان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بين ان يكون
قبل التاجيل او بعده الثانية المولى اذا ادعي الوصول
اليها قبل مضي مدة الايلا يقبل قوله بيمينه لا بعد مضيتها
الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي بحال المهر وقال
طلقتك قبله ولك نصفه فالقول لها في وجوب العدة عليها
وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وارج
سواها واخذها للحال فلو حاث بولد في مدة تحتل بيبنت
نسبه ويرجع الي قولها في تكيل المهر فان لا عن بنفيه عدنا
الي تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم اراه الا ان صرحا
الرابعة ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها فالقول
لها حلها لدول لا لحال المهر الخامسة لو علق بعدم وطئ
اليوم فارعت عدته وادعي وجوده فالقول له لانكاره
وجود الشرط قال في الكثر وان اختلفا في وجود الشرط
فالقول له الوطى بملك اليمين احكام احكام الوطى بكاح
فيوجب تحريمها على اصوله وفروعه وتحريم اصولها
وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وصحته ضم اخذها اليها

وبالحال

وبالحال الوطى بكاح في مسائل حيث لا يثبت به التحليل
ولا الاحصان احكام السفر وفي الاشياء من احكام السفر
رضعة القصر والفطر والسح ثلاثة ايام ولياليها واما
التفعل على الدابة فحكم خارج المصرا لا السفر ومنها سقوط
الجمعة والعيدين والاضحية وتكبير الشريق واما صحة
الجمعة والعيدين والاضحية فمن احكام المصرو من احكام
السفر حرمت على المرأة بغير زوج او محرم ولو كان السفر
واجبا فوجوب احدها شرط لوجوب الحج عليها واختلفوا
في وجوب نفقة عليها اذا امتنع المحرم الا بها والمعتد الزوج
عليها بناء على انه شرط وجود الاداو يستثنى من حرمة
خروجها الا باحدها هجرتها من دار الحرب الي دار الاسلام
ومن احكامه منع الولد من الا برضا ابويه الا في الحج اذا
استغنيا عنه وتحريمه على المديون الا باذن الدائن الا اذا كان
موجلا ويخص ركوب البحر باحكام منها سقوط الحج اذا غلبه
الهلاك وتحريم السفر منه وضمان المودع لو سافر بها
في البحر وكذا الوصي ويستويان في بقية الاحكام يقول المقر
في اطلاق قوله وتحريم السفر منه نظر لان السفر منه الحج والجهاد
وصلة الرحم ونحو ذلك من الامور الدينية والشرعية باحكام
لا يخفى وفي الاشياء ايضا في محل اخر السفر نوعان منه ما يختص
بالطويل وهو ثلاثة ايام ولياليها وهو القصر والفطر والسح
الثلاثين يوم وليلة والاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا
يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصرو وهو ترك الجمعة
والعيدين والجماعة والتفعل على الدابة وجواز التيمم واختيار
الفرقة بين شائه والقصر لها فر عندنا رخصة اسقاط
بمعنى القرنية بمعنى ان الاتمام لم يبق شرعا حتى ياتى

به وفدت لوائه ولم يتعد علي راس الركعتين ان لم ينو اقامة
قبل سجود الثالثة احكام حرم مكة شرفها الله تعالى اشياء
لا يدخلها احد الا محرما ونكره المجاورة به يقول الحنفية عند
الامام خوفا من الاخلال بواجب تعظيمه كما ذكر في المطولات
وفي الاشياء ولا يقتل ولا يقطع من جني في خارجها ولا يجني به
اي بالحرم وحرم التعرض لصيده ويجب الجزا بقتله وتقصيله في
كتب الفقه وعجزهم قطع شجرة ورعي شئ الا الاخر ومن
الفصل لدخوله ونضاعف فيه الصلوات وحسناته كسبائه
ويؤخذ فيه بالهم اي العزم على المحصية ولا يسكن فيه كافر ولا كافر
الدخول فيه ولا يسهل ولا يفران للمكي ويختص الهدي به ويكره اضره
حجارتة وتراجه والحرم ساوله عندنا في النقطه والدينه
علي القاتل فيه خطا ولا حرم للدينه عندنا خلافا للامام مالك
رحمه الله فلا يثبت لها عندنا هذه الاحكام الا استئذان الفصل
لدخولها احياروي عن الحسن البصري ان صوم يوم بكة بمائنة
الف وصدقة ررهم بمائنة الف درهم وكذا كل حسنة بمائنة الف
حسنة قال ابن سمور رضي الله عنه ما من بلد يواخذ العبد
فيه بالهم قتل العمل الا بكة وتلا قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد
بظلم نذقه من عذاب اليم اي انه علي مجررا لارادة ويقال اسبائنا
تضاعف فيها كما تضاعف الحسنات وكان ابن عباس يقول
الاحتكار بكة من الاحاد في الحرم وقيل الكذب ايضا وقيل ابن
عباس لان ارباب سبعين ذنبا بركبه احب الي من ان ذنب
ذنب واحد ابكة وركبه اسم نزل ما بين مكة والطائف
انتهى يقول الحنفية ذكر الفاضل الشهير بجلال الدين الاسيوطي
في كتابه المسمى بالجامع الصغير في احاديث البشير النذير نقلها
عن شعب الابان للبيهقي ان النبي عليه الصلاة والسلام قال

صلوة في المسجد الحرام بمائنة الف صلاة وصلوة في مسجد
بالف صلاة وصلوة في بيت المقدس بمائنة صلاة احكام
الساجد وفي الاشياء ايضا احكام السجدة كثيرة ذكرها اصحاب
الفتاوى في كتاب الصلاة في باب مستفصل فيها تحريم دخوله
علي جنب وحائض ونفسا ولو علي وجه المرور يقول الحنفية وقد
مر في الاشياء ان الذي يجوز دخوله المسجد جنبا بخلاف
المسلم فزاره هاهنا السلم كما لا يخفى قال ويحرم ارجال
خجاسة فيه يخاف منها التلويث ومنه ارجال الميت والصحيح
ان المنع لصلوة الجبارة وان لم يكن الميت فيه الا عذر مطر
ومخوه واختلفت في علمه فهم من علمه مخوف التلويث ومنهم
بانه لم يبين المسجد وعلي الاول كراهة تحريمية ورجحه بعضهم
وعلي الثاني تنزيهية ولم يملك احدنا بخجاسة الميت لاجماعهم
علي طهارته بالفصل حيث كان مسلما قاضي خان قال عامة
الشايخ تكملة صلاة الجبارة في مسجد تقام فيه الجماعة الا من
عذر مطر سوا كان الميت والقوم فيه او الميت في القوم في الخارج
او الميت في الخارج والامام والقوم فيه واختلفوا فيه فيما اذا
كان الامام والميت وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس
في المسجد قتل لا يكره لان سبب كراهته ارجال الميت في المسجد
اختلفا المكانين بين الامام وبين الميت وقيل بكرة علي
كل حال ان عبارة السلف جرت في صلاة الجبارة باعداد موضع
علي صدة اشياء ومن احكام المسجد صحة الاعتكاف فيه وحرمة
ارجال الصبيان والمجانين حيث غلبت جبرهم والافكير ومنها
القال في الفقه في جدد قتل وحرمة البول فيه ولو في انا كالتخلي واما
الفصد فيه في انا قال فلم اراه وينبغي ان لا يفرق بينها اخذ ثمن من
اجزائه قالوا ان كان ترابه مجتمعا جاز الاخذ منه وسمح الرجل

عليه والا فلا ومنها حرمة البصاق فيه والقاء النجاسة فوق حصيره
اخف من وضعها تحته فان اضطر اليه دفعه قاضي خان ولا يترك
في المسجد ولا فوق حصيره ولا تحته لانه محل هو اوجب له تعظيم
المسجد فاحذر النجاسة بثوبه وان اضطر فالألفا فوق الحصير
اهون من الألفا تحته ان الحصير ليس مسجد وما تحته مسجد
فان لم يكن فيه حصير يدفنه في التراب او الحصى ولا يتركها
على وجه الارض ولا يترك على اسطوانة ولا على صطانه
من الداخل الى القبلة وغيرها ويكره مع الرجل من الطين
ونحوه باسطوانة المسجد او الحائط وان مسح بقطعة حصير
ملقاة في المسجد لا يصلي عليها الاولي ان لا يفعل وان فعل
لا بأس به وان مسح بتراب المسجد لم يجز عا في ناحية غير
مبعدة لا بأس به ولو سبط مغروشا يكره لانه بمنزلة ارض
المسجد ولو مسح بخشب موضوع في المسجد لا بأس لان
الخشب ليس من المسجد اشباه وتكره المضطحة والوضوء في
المسجد الا ان يكون هناك موضع اعد لذلك لا يصلي فيه وان
يتوضئ في اناويستحب صلاة التيمم لداخله فان كان ممن يكرر
رضو له كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس
القاضي فيه ويكره رضو له لمن اكل ذراعية كريمة ويمنع منه وكل
كل مؤذ فيه ولو بلسانه ويمنع من بيع وشراء وكل عقد لغير
المعتكف بعد حاجته ان لم تحضر السلعة ويكره انشاد الاذاعة
وقراءة الاشعار والاكل والنوم لغير غريب ولغير معتكف ويكره
الكلام المباح فيه وفي شرح ابن الهمام ان الكلام في المسجد
بأكل الحنات كما تاكل النار الخطب وكذا رفع الصوت بالذكر
الا للتمجده ويكره الضراط والخصومة فيه وبين كونه
وتنظيفه وتنطيه وفرشه واعتاد السراج فيه يقول الحقير

وفي الجامع الصغير للسيوطي ان النبي عليه الصلاة والسلام قال
كفى المهاد مهوور المعز العين قال صاحب الاشباه وبين
تقديم الرجل اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه
ومن اعتاد المروضة بأثم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيه
للصلاة ولا يتعين بالملازمة فلا يزوج غيره لو سبق اليه ولا
يجوز اعمارة ارواة لمسجد اخر ولا يشغل المسجد بالمتاع
الا للخوف في فتنة عامة قال واعظم المساجد حرمة المسجد
الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم
مسجد المحدث ثم مسجد الشوارع ثم مساجد البيوت
احكام يوم الجمعة وفي الاشباه ايضا اختص يوم الجمعة باحكام
لزموم صلاة الجمعة واشترط الجمعة وكونها ثلاثة سوى الامام
والخطبة لها وكونها قبل الصلاة شرط وقراءة السورة المخصصة
لها وحجيم السفر قبلها بشرطه واستئذان الفضل لها والتطيب
وبس الاصل وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعد هذا
افضل والنجور في المسجد والتكبير لها اي الذهاب بكرة
اي في وقت السحر والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب
ولا يسن الا براد بها ويكره افراد يوم الجمعة بصوم وافراد
ليله في القيام بقوله الحق وجهه ان فيه شبهة باليهود والنصارى
حيث افردوا يوم السبت والا حد بذلك فينبغي ان يضم الى يوم
الجمعة يوم اما قبله او بعده هذا وقد ذكر في محله ان هذا في حق
غير صاحب الدور وما في حقه بان كان يصوم يوما ويفطر يوما
فصار في يوم الجمعة نوبة صومه فلا يكره افراجه بالصوم قال
صاحب الاشباه وسن قراءة سورة الكهف فيه واختص بئني
كراهة النافلة وقت الاستوا على قول من المعتمد المصحح
وهو ضيا يوم الاسبوع وهو يوم عيد المؤمنين وفيه ساعة اجابة

وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأمن الميت فيه من عذاب
القبر ومن مات في يومه اول ليلة اس من فتنه القبر وعذابه ولا
شجرة فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة
الى الدنيا وفيه تقوم القيامة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه
وتعالى يقول الحقير اي يا ترون في الجنة الي صيافة ربهم وتجلي
ربهم علي جميعهم جعلنا الله من الغابرين بروية وجهه الكريم
محرمة رسولنا المختص بالخلق العظيم عليه وعلى آله افضل
الصلاة والسلام احياء وفي الخبر ان لله عز وجل في كل جمعة
سحابة الف عتيق من النار وقال النبي عليه السلام ان
الجمعة تمر في كل يوم قبل الزوال عند استواء الشمس في
كبد السماء فلا تصلوا في هذه الساعة الا يوم الجمعة فانه
صلوة كلها وان جهنم لا تشرق فيه يقول الحقير لعل هذا الحديث
هو دليل من في قوله الذي سر ذكره قبل عشرة اسطر قال
صاحب الاصابا وقال النبي عليه السلام من مات يوم الجمعة
كتب الله له اجر شهيد ووفي فتنه القبر وفي الخبر المشهور ان
في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى فيه شيا
الا اعطاه وفي خبر اخر لا يصار فيها عبد يصلي واختلافها قليل
انها عند طلوع الشمس وقيل عند الزوال وقيل مع الاذان
وقيل اذا اصعد الخطيب المنبر وشرع في الخطبة وقيل ان اقام
الناس الى الصلاة وقيل اخر وقت العصر وقت الاضيق وقيل
قبيل غروب الشمس فكلت فاطمة رضي الله عنها تراعي ذلك
الوقت وتامر جاريتها ان تنظر الي الشمس فتجها سقوطها
فتشرع في الدعاء والاستغفار الي ان تغرب ولكن تخبر
ان تلك الساعة هي المنتظرة وتأثرها عن ايها صلي الله
عليه وسلم وقال بعض العلماء هي برهة في جميع اليوم مثل ليلة

العذر حتى تنور الدواعي علي مراقبته وقد قيل انها تنقل في
ساعات يوم الجمعة كتتنقل ليلة العذر قال وهذا هو
الاشبه وله سر لا يليق بعلم العامة ذكره انتهى كلام الامام
في الاحيا يقول الحقير في سن سبعة الا سلام وتفتن الدعا
عند خروج الامام فانها الساعة المرجوة انتهى وقال الامام
الجزري في كتابه السمي بالحصن الحصين في احاديث
سيد المرسلين بعد ذكر الاقوال قلت والذي اعتقده ان
تلك الساعة وقت قراءة الامام الفاتحة في صلاة الجمعة الي
ان تقول امين صبا بين الاحاديث التي صحت عن النبي صلي
الله عليه وسلم كما بينت في غير هذا الموضع وقال النووي
والصحيح بل الصواب الذي لا يجوز غيره ما ثبت في صحيح
مسلم من حديث ابي موسى الاشعري انه قال سمعت رسول
الله صلي الله عليه وسلم في شأن الجمعة ما بين ان يجلس الامام
الي ان تنقضي الصلاة رواه مسلم انتهى كلام الجزري
وقال صاحب الاشباه في كتاب الصلاة الدعوة المستجابة
يوم الجمعة في وقت العصر عندنا علي قول عامة شافعية
كذا في التتمة الفصل الرابع والثلاثون
في احكام المرضي علي ترتيب الكتب المذكورة وفي كتب الفقه
يقول الحقير وهذا وان كانت من مباحث الاحكامات لمكن
لكثرة ما يلها ووفرة اغراضها في الذكر افردها وفي فصل
يستقل ودردها والله الموفق منار ومن الامور المفترضة علي
الاهلية المرض وهو لا ينال في اهلية وجوب الحكم حقا لله و
للعبد ولا اهلية العبادة حتى يصح نكاح المريض وطلاقه وسائر
ما يتعلق بالعبادة ولكن المرض لما كان سببا للموت والموت
عجز خالص كان المرض من اسباب العجز فشرعت العبادات

علي المرضي بقدر القدرة ولما كان الموت علة خلافة الوارث
 او الفري في المال كان المرضي من اسباب تعلق حق الوارث
 والفرع بماله فيكون المرضي من اسباب الحجر علي المرضي بقدر
 ما يتعلق به صيانة الحقين ان اتصل المرضي بالموت مستندا
 الي اول المرضي في لا يورث المرضي فيما لا يتعلق به حق غيره
 ووارث ككناح بمهر المثل حيث يصح تنه لانه من الحوايج
 الاصلية وحقوقهم يتعلق فيما فضل عنها فيصير في الحال كل
 تصرف يحتمل الفسخ كهبه وبيع بمجابهة ثم ينتقض ان احتج
 اليه وما لا يحتمل النقص جعل كعلق بالموت كاعتاق اذا
 وقع علي حق غيره او وارث بخلاف اعتاق الراهن حيث
 ينفذ لان حق المدين في ملك المدينون الرقبة كتاب
 الطهارة قال الله تعالى وان كنتم مرضي او علي سفر ولم
 تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا الآية في المرضي بالسج
 هو ان يخاف زيادة المرضي باستعمال الماء لا يباح في المخرج
 والمعتبر عندنا الضرر سواء كان بالما او بالحركة زيلعي
 سواء خاف ازدياد المرضي او طول استعمال الماء او التمرن
 خلاصه ولولا خاف الهلاك ولا تلف العضو ولكن خاف
 زيادة المرضي وابطال البر ويجوز التيمم عندنا سصل
 ولو لم يضره الماء لا يجوز به التيمم كمن به واجه البطن او وجه
 الضرر او نحوها شقي لو تضرر بالتمرن للوضوء بالماء
 يجزيه التيمم لتضرره بالوضوء وان لم يتضرر بالماء كما
 عطف على مجزيه التيمم لهذا المعنى لانه يتضرر بالماء قاهي
 فان جنب صحيح في المصراع في الهلاك من الفسل مجزية
 التيمم وفاقا خلاصه جاز له عند الامام خلافا لهما والمسافر
 اذا خاف الهلاك تيمم ولا يغسل وفاقا قاضي خان واختلفوا

علي قول الامام في محدث في المصراع في الهلاك من التوضي
 والصحيح انه يباح له التيمم قال شيخنا في ريارنا لا يباح
 له التيمم ان في عرف ريارنا اجر الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه
 ان يدخل الحمام ويتعطل بالمسرة مع ما فر تيمم لعدم الماء
 ثم مرضي مرضا يبيح له التيمم لو تيمم لم تجز له الصلاة بذلك
 التيمم ان اختلف اسباب الرخصة بين الاصاب بالرضفة
 الاولى من الثانية ونصير الاولى كان لم تكن فقط زال مرض
 اباح تيمم ينتقض تيمم ح لو لم بقدر علي الوضوء لم يكن احد
 يوضيه تيمم ولو لم يوضيه بجانا لا يتيمم ولو لم يوضيه
 الا بعدل حان له التيمم عند الامام وقال لا يتيمم لو كان الاجرة
 ربح درهم مختارات بيده شقاق فليز عن استعمال الماء يوضيه
 غيره والا يتيمم عند الامام جسي لو عجز عن الوضوء يجب
 علي امته ان يوضيه لا علي زوجته وهي كاجني وقيل يجب عليها
 اعانة لقوله تعالى وتعاونوا علي البر والتقوى وكذا لا يجب
 علي الزوج ان يوضيها فقط مرضي قن او انة فحجز عن الوضوء
 عن محمد انه يجب علي مولاه ان يوضيه ان يجب عليه نقاه هذه
 مادام في ملكه من اذالم يكن للمريض من تيمم يدع الصلاة
 عندها وعند سي يوجب بلا طهارة ثم اذا قدر علي الوضوء بعد
 بقى ثلث يده ولم يجد من يوضيه يسج يده علي الارض
 ووضه علي الحائط قاضي خان لا يقدر علي الوضوء الا بشقة
 لا يباح له التيمم مرضي لا بجزء الماء الا انه لا يقدر علي استعماله
 لو لم يكن معه احد جاز له التيمم وفاقا ولو معه من يعينه فلو
 المعين حرا وامرأة جاز له التيمم عند الامام ولو معه مملوك
 اختلفوا فيه علي قول الامام قيل لا يجوز له التيمم وقيل لو
 يعينه المعين بلا اجر لم يجز التيمم عند الكل مختارات وقال شمس

الآية ظاهر المذهب ان من وجد من يمينه لا يجوز له التيمم
 وقال شمس الآية الحلواني يجوز له التيمم قاضي خات
 ومن هذا الجنس سائل احداها هذه ومنها انه اذا كان
 لا يقدر على التوجه الى القبلة بنفسه وعنده من يوجهه
 اليها ومنها اذا كان على فراش لا يمكنه ان يتحول الى
 مكان ظاهر وعنده من يحوله واجمعوا انه اذا اعجز عن
 القيام بنفسه وعنده من يمينه فصلي قاعدا جاز وعلى
 هذا الخلاف الاغمي اذا وجد قايما الى الحج او الجمعة عند
 الامام لا تلزمه الجمعة والحج خلاصة بنا على ان الاستطاعة
 لا تثبت بالغير عند الامام قاضي خان والمعتقد ان اوجد من
 يحمله الى صلاة الجمعة ذكر الامام الفضلي لا جمعة عليه عند الكل
 وينبغي ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعات بلا خلاف
 وذكر الامام السعدي ان الكل على الخلاف في من في
 عامة بدنه جدر يتييم قاضي خان جاز التيمم لمن وجد
 به جدر ي اوحصة لان الاستعمال بغيره خلاصة به جدر ي
 او جراحة يعتبر اكثره محدثا كان او جفا ففي الجنازة يعتبر اكثر
 البدن وفي المحدث يعتبر اكثر اعضاء الوضوء فان كان الاكثر
 جرحا والاقل صحيحا يتييم ولو الاكثر صحيح والاقل جرح يفسل
 الصحيح ويسمى على الجرح ان امكنه بان كان لا يضره المسح
 وان لم يمكنه مسح على الجبين او فوق الخرقه ولا يجمع بين
 غسل وتيمم ولو نصف البدن صحيح ونصفه جرح اختلغا فيه
 والاصح انه يتييم ولا يستعمل الماقاضي خان وان استعمل
 الجرح والاصح تكليفه فقل لا يسقط غسل الصحيح
 ولا يباح له التيمم وهو الصحيح لانه اصول فتن ولو
 نصف الاعضاء صحيح لم يذكر في ظاهر الرواية وعن م لو عجز

عن

عن غسل القدمين والوجه يتييم ولو عجز عن غسل اليد فقط
 لا يتييم هذا تفسير قول الامام وبه ثبت ان النصف كالاكثر يقول
 الحنفية هذه الرواية عن م يدل على ان الصواب ما مر عن الخلاصة
 لا ما مر عن قاضي خان والله اعلم واختلف المشايخ في معرفة
 القلة والكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الاعضاء حتى لو كانت
 وجهه وراسه ويداؤه صحيحة ورجلاه جرحتين يجب الغسل
 ولا يتييم وعلى العكس يتييم ومنهم من اعتبر الكثرة في كل عضو
 من اعضاء الوضوء ولو الاكثر صحيح وجب الغسل ولو الاكثر جرح
 يتييم درر غرر العذر ويسمى في الوقت لا بعده الا اذا انقطع
 عذره وقت الوضوء والبس حتى اذا وجد حال الوضوء لا لبس
 او بالعكس او في الحالين لم يسمعه بعده قاضي خان باحدي
 رجله فرحة جعل عليها جيرة وغسل رجله الصحيحة وليس
 عليها خفا لا يسمى على الخف اذ لو مسح عليه مسح على الجيرة
 والمسح على الجيرة كالغسل لما تحتها فيصير جميعا بين غسل
 وتيمم مختارات وذلك لا يجوز وكذا لو لبس الخف على الجرح
 وحدها قاضي خان ولو لبس عليهما فله ان يمسح لانه لبس الخف
 عليهما بعد الغسل كقبي رجله جراحة بغيرها الغسل وليس
 الخف على الاخرى يمسح لانه كمن لبس له الا رجل واحدة يقول
 الحنفية قوله يمسح على الف لما مر قبل ثلاثة اسطر من قاضي خان
 والظاهر انه هو الاصوب او الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب
 قال ومن شد خرقته على جراحته وليس الخفين مسح عليهما ان
 المسح على الجيرة لغسل ولو لبس الصحيحة وسقط الجيرة
 لم يمسح الصحيحة قيل في قياس قول الامام يمسح اذ المسح على
 الخرقه لا يجب فصار كمن لبس له الا رجل واحدة يقول الحنفية
 قوله لا يجب اختيار خلاف الصحيح كما سياتي قررها في يميني

عن في

السج على الجبيرة واجب عندها لا يجوز تركه وعند الامام
 ليس بواجب حتى جاز تركه بلا عذر في رواية قال في العناية
 والصحيح انه واجب عنده وليس بضر حتى تجوز الصلاة
 بدونه وقيل لا خلاف بينهم لان قولهما فيمن لا يضره السج
 وقوله فيمن يضره يقول المغير وفي الاصلاح والاصح نقلا
 عن العمري ان الفتوى على قولهما احتياطا قاضي خان باصري
 رجله بثرة ففصل جلبيه وليس خفيه فاحدث وسج عليها
 وصلي صلوات قل تركها وجد البثرة قد سال منها دم ولم
 علم انها مني انشئت بنظر لوراس الجراحة يبت وقد
 ليس الخف وقت الخمر وتركها بعد العشاء لا يعيد صلاة
 الخمر بل ما بعدها ولو راسها سبلولة بدم لا يعيد شيئا
 من الصلوات سج على الخف ثم انقضت الجلدة الطاهرة
 من الخف وبقيت الباطنة لا تلزمه اعادة السج صاحب
 جيرة سج عليها وليس فدية ثم احدث وسج على الخف ثم
 سقطت الجبيرة عن رجله سقطت سج الخف هداية يجوز
 السج على الجباير وان شدها على غير وضوء فليس السج
 على الجبيرة على مراتب يجب غسل ما تحتها ان لم يضر وكذا
 الوضوء بالمال البارد دولا الحار ولو ضره الغسل بطلقا سج
 على الجراحة ولم يجزه السج على الجبيرة ولو ضره السج على
 الجراحة سج على الجبيرة مختارات وان ضر السج على الجبيرة
 ايضا سقط السج قاضي خان جاز السج على الجباير لو يضره
 السج والافاء ولذا في القصد قالوا هذه لو كان الغصن
 والجراحة في موضع لو حل الرباطة امكنه ان يشدها بنفسه ولو
 لا يمكنه جاز السج على الجبيرة والرباط ولو لا يضره السج على
 الجراحة ابن الهمام الجبيرة اذا زادت على خمس الجراحة ان

بخره الحل والسج سج على الكل تنعاه العزقة وان لم يضره
 غسل ما حولها وسجها نفسها وان ضره الحل يسج على
 الخرقه التي فوق راس الجرح ويفصل ما حولها تحت الخرقه الزائدة
 ان ما شئت بضرورة يتقدر بقدرها قال ولم ار لهم ما لو ضره
 الحل لا السج لظهوره سج سج على الكل وهذا الكلام
 في العصابة ان ضره سج عليها ومن ضر الحل ان يكون في مكان
 لا يقدر على ربطها لنفسه ولا يجد من يربطها يقول المغير الذي
 ذكرها جتوله ولم ار لهم الي اضره مر ذكرها قبل ستة اسطر
 نقلا عن قاضي خان وذكرت في الاصلاح والاصح ايضا نقلا
 عن هداية الناطقي بقوله ان كان حل الجبيرة يضر بالجراحة
 ونحت العصابة موضع لاجراح في ليس له حل الجبيرة وليس
 عليه غسل ما تحت العصابة في غير موضع الجراحة وان كان
 حل العصابة لا يضر بالجراحة ولكن شرب العصابة عن موضع الجراحة
 يضر بالجراحة فعليه ان يحلها ويفصل ما تحتها الى ان يبلغ
 موضعا يضر بالجراحة فعليه ان يحلها ويفصل ما تحتها الى
 ان يبلغ موضعا يضر بالجراحة ثم يشد العصابة ويسج على
 موضع الجراحة انتهى وقال ابن الهمام ولا فرق بين جرح
 وفرقة وكسر وكسر ولو انكسر ظفيرة فجعل عليه دوا وعلمها
 او ادخله جلدة مرارة او مرها فلو يضره تركه سج عليه
 ولو ضره السج تركه ولو باعضائه شقوقا اسر عليها الماء ان
 قدر والا تركها وغسل ما حولها مختارات وان كان عليه
 روا لا يسج بل يمر الماء عليه كقبي جاز السج على الجبيرة
 ولو زادت على محل الجراحة ان في الرفع ضرر وخرج فصار
 الزايد تنعاه وكذا القصد والعزقة والستور سوا في صحة
 السج زيلقي لو دخل تحت العصابة موضع صحيح اجزا السج

للضرورة ان العصابة لا تعصب علي وجه ياتي علي موضع
الجراحة فقط بل يدخل تحتها ما حول الجراحة تحت راس
القرعة الصحيحة بين العقدة لا يجب غلبها للضرورة ان
لو غلب رباطا بل العصابة فتتخذ البلة الي موضع الفصد والجرح
فتضرم خلاصة واجمالها الي موضع لم تسره العصابة وبين
العصابة فرض يقول الحقير قوله فرضي مخالفا لما مر ايضا نقلنا
عن ثلاثة كتب ولعل هذا قياس وذلك استحسان كما لا يخفي
وجهه علي ذوي العرفان كبقية واستيعاب الجيرة بالسبح
شرط صحة الوسم الاكثر جاز قاضي خان ان السبح علي
الجيرة هل يشترط فيه الاستيعاب وهو رواية عن كافي
الصحيح انه لا يشترط خلاصة وفي رواية عن الامام الوسم
علي الاكثر جاز وعليه الفتوى باصبع قرعة فارخل المرافعة
في اصبع او المرفع فما وز موضع القرعة فتوضي وسم عليها
جاء المسح ان استوجب المسح العصابة وكذا في حق المفتد
وعليه الفتوى قاضي خان وكذا لو بيده او رجله قرعة او جراحة
فله المسح عليها زخيرة كان الامام ابو علي السفي لا يجيز
المسح علي عصابة المفتد ويحيزه علي قرعة المفتد وذكر
الامام علي الدين لو كان الفصد في موضع يمكنه ان يشد بنفسه
بلا اعانة احد لا يجوز المسح علي العصابة ويجوز لو في موضع
لا يمكنه ان يشد بنفسه بلا اعانة واحد لا يجوز المسح علي
العصابة ويجوز لو في موضع لا يمكنه ان يشد بنفسه بلا اعانة
واحد لا يجوز المسح علي العصابة ويجوز لو في موضع لا يمكنه وعانة
المشايخ علي جواز المسح علي عصابة المفتد لو سقطت
الجيرة فابدل غيرها جاز والاولي ان يمسح المسح علي الثاني
جه ربط الجراحة ومنه الربط من السيلان فلو لم تستف

القرعة فهو صحيح ولو شئت فهو سائل وكذا المفتد المستحقة
ايضا ان روي عن من وغيره انه ان لم يجاوز الي ظاهر الحشو
لا يتقض الوضوء وهو المختار بخلاف الخافض ان لا يصلي ما يات
تري صغيرة او كدرة مع انها لا تسيل بخلاف دم الاستحاضة فليس
الاستحاضة ومن به جرح سائل لو اصاب يمين ثبوت حكم
الدم خلاصة حايطه حبست الدم عن الدور لا يخرج عن
كونها حايطا بخلاف صاحب جرح سائل مع الجرح من السيلان
جرح عن كونه صاحب جرح سائل وكذا الاستحاضة قاضي خان
صاحب جرح سائل لو مسح جرح الدم بعلاج او رباط لا يكون
صاحب جرح سائل والمفتد ليس بصاحب جرح سائل لانه
يمكن من مسح الدم بعصابة او غيرها فلذلك ان يوم غيره درغر
المعدور يمسح علي الخف في الوقت لا بعده الا اذا انقطع عذره
وقت الوضوء والبس ولو وجد حال الوضوء لا البس او بالعكس
او الحالين لم يمسح بعده صاحب العذر ابتداء وهو من استوجب
عذره تمام وقت صلاة ولو حكا بان لا يجد في وقت صلاة زمانا
يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث وفي البقايي وجوبه في جزء
من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب الاعتطاء وهو يتوضا
لوقت كل فرض ويصلي فيه مائتا وينقضي فرض الوقت
لا رضوله ابن الهمام وفي التوازل ان كان به جرح سائل فشد
عليه قرعة فاصاب الدم اكثر من قدر الدرهم او اصاب ثوبه
فصلي ولم يفسله ان كان لو غلبه نجس ثانيا قبل الفراغ من
الصلاة جاز ان لا يفسله والا فلا هو المختار ولو كانت به
رما سائل فتوضا وبمضا سائل ثم سال الذي لم يكن سائلا يتقض
وضوءه لان هذا حديث جديد كما اذا سال احد متخري فتوضي
مع سيلانه وصلي ثم سال المتخير الثاني في الوقت رجل في عينه

رمدييل ربحها قيل يومر بالوضو لكل وقت لاحتمال كونه
 صديدا قيل وهذا التعليل يقتضي انه امر استحباب اذا الاحتمال
 في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذا اليقين لا يزول
 بالشك نعم ان اعلم بقلبه الظن باضار الاطباء او علامات
 تغلب ظن المستلحي يجب انتهى كتاب الصلاة وفي
 ح من افتتح الصلاة وهو صحيح فرض فيها بني كما يمكن في رواية
 الاصول وعن الامام يستقبل لوصار الي الاياح صلى ركعة
 بقيام وركوع وسجود فرض وصار الي حالة الايا فدرت
 صلاته عند الامام كذا في النوادر ان تخربته انعقدت موجبة
 لركوع وسجود فلم يجز بدونها قط وعند هاتمتها هداية
 صلى صحيح بعض صلاته قايما فرض فيها بتمها قاعدا يسرك وسجد
 او يومي ان لم يقدر او استلقيا ان لم يقدر لانه بني الارياني
 علي الاعلي فصار كما لا قد اح افتتح بعد ورا ثم صح لوافتح
 قاعدا يسرك وسجد فقد ر علي القيام بني عند الامام وس
 ويتناق عند عدم اذا صلحها ان القيام يقتدي بالقاعدا
 ان القصور اصل القيام فجاز وعند عدم لا يقتدي فلم يجز ايضا
 ولو افتتح بايا فقد ر علي ركوع وسجود استأنف وفاقا
 الا عند زفر اذا افتتح في الركعة الساجد بالمومي لم يجز وكذا
 البناء وعند زفر جواز هداية لوعج المريض علي عن القيام
 صلى قاعدا يسرك وسجد لقوله عليه السلام لمران ابن
 حصين صل قايما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلي
 الجنب تومي ايا ولان الطاعة بقدر الطاعة فان لم تستطع
 فعلي الجنب الركوع والسجود صلى قاعدا بايا لانه وس
 مثله وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع لوجهه شيئا
 بسجد عليه لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد علي

الارض والافاوم براسك وان فعل ذلك وهو يخفض
 راسه اجزاه لوجود الايا وان وضع ذلك علي جهة لا يجزى
 لعدم الاياح لو وضع الوسادة علي الارض وسجد عليها
 جاز ولو سجد علي ما لا يجزى حجه ولا تستقر عليه جهة
 جاز لوجود الاياح قاضي خان ولو عجز عن الركوع والسجود
 وقدر علي القيام صلى قاعدا بايا لانه القيام وسيلة
 السجود فاذا سقط المقصود سقطت الوسيلة ولو صلى
 قايما بايا جاز عندنا والمستحب ان يصلي قاعدا بايا
 وقال زفر لا يجوز ترك القيام اذا قدر عليه صح انما يسقط
 القيام عن المريض لو سجد ارضه او وجهه بقيام كذا ح
 وبه يعني وقيل ان يصير صاحب فراش وقيل ان لا يقدر
 علي ان يذهب الي حوائج نفسه خارج الدار قاضي خان
 فان لم يزد به مرضه او وجهه لكن يلحقه نزع مشقة لا يجوز
 له ترك القيام وفي محل اخر من فتاواه ايضا من عجز عن القيام
 بنفسه وثمة من يعينه فصلي قاعدا جاز اجماعا كثر مريض
 تقدر عليه القيام او خاف زيادة مرضه او خاف ابطا البر بالقيام
 او ويلات الراس او وجد للقيام الماسد بدا يصلي قاعدا
 يسرك وسجد فسطح خوف ابطا بركع عن قيام اصلا فلو
 قدر علي بعض القيام دون التمام قال الفقيه ابو جعفر يقوم
 قدر ما يقدر فان اعجز فقد حتى لو قدر ان يقوم للتكبير لا القراءة
 او قدر عليه لبعض القراءة لا التماسها كبر قايما وقرا ما قدر
 قايما فان اعجز فقد قاضي خان قال الفقيه فلو قدر ان يكبر
 قايما ثم يقعد فان لم يتم خفت ان لا تجزى به صلاته فسطح ولو
 قدر علي الانكادون الانتصاب قايما صلى تكلنا ولم يجز قاعدا
 ولو قدر علي ان ينوي كاحصا او بخادم لم يقوم متكئا ولو عجز

عن العمود مستورا وقد ر عليه سندا الى حايط او انسان
صلي قاعدا سندا او منكنا ولا يجوز به مضطجعا خلاصة
لو عجز عن العمود مستويا وقد ر ان يتكى او يستند او منكنا
ولا يجوز به مضطجعا خلاصة لو عجز عن العمود مستويا وقد ر
ان يتكى او يستند الى حايط او وسادة او انسان صلي
منكنا او يستند او لا يجوز مضطجعا في كل من عجز عن اركان
الا يحدث سقط عند ذلك الركن ومن ابتلي بين ان يودي
بعض الاركان مع حدث او بلا قراءة وبين ان يقضي بايا يمين
عليه الايا ولم يجز الا ذلك اذ الصلاة بايا هون من
صلاة مع حدث او بلا قراءة اذ الاول يجوز حالة الاضطرار
كتطوع علي رابة والصلاة مع حدث او بلا قراءة لم تجز الا
بذرة والسلي بين شيئين يتعين عليه اهورهما خلاصة وان
عجز عن القراءة يودي بلا قراءة وان لم يقدر على السجود من
خرج او صوف او مرضي فالكل سوا هداية افتتح التطوع
قايا ثم ابي لا باس ان يتوكا علي عصا او حايط او يقعد
لان هذا عذر ولو انكي بلا عذر بكرة لانه اساءة ادب
وقيل لا بكرة عند الامام اذ لو قعد عند الامام جاز بلا عذر
وكذا الا بكرة الاتكا وعندها بكرة اذ لا يجوز العمود عندها
فبكرة الاتكا ولو قعد بلا عذر بكرة اتفاقا وجاز الصلاة
عند الامام لا عندها من صلي في السفينة قاعدا بلا علة
اجزاء عند الامام والقيام افضل وقال لا يجوز به الامن
عذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك وله ان الغالب
فيها دوران الرأس وهو كالمحقق والخلاف في غير المربوطة
والمربوطة كالشط هو الصحيح في مريض صلي علي جنازة قاعدا

وهو عليها والقيام قيام خلفه جاز وقال محمد لا يجوز جهر به
خرج سبل لو صلي قايا بركوع وسجود لا يونا يا يصلي قايا
ولو سال في لو كان ان صلي قايا او قاعدا سال جهره ولو
علي قفاه لا يسيل فانه يقوم ويركع ويسجد اذ الصلاة مع
الحدث كما لا يجوز بلا عذر في الاستلقاء لم تجز بلا عذر ايضا
قا ستويا السرج الارواح الحدث لما فيه من احرار الاركان
وعن م في النوادر انه يومي مضطجعا خلاصة في خلفه جراح
لا يقدر على السجود ويقدر على غيرها من الافعال يصلي
قاعدا بالاياء وكذا لو كان بحال لو سجد بسبل جهره فان قام
وقرا وركع ثم قعد واومي بالسجود جاز وكذا لو كان بحال اذا
صلي قايا سلس بوله ارسال جهره او لا يقدر على القراءة
ولو صلي قاعدا لم يصبه شئ من ذلك يصلي قاعدا بركوع ويسجد
ولو جئت لو سجد سال جهره او سلس بوله ترك السجود
ايضا ويجعل السجود اخفض من الركوع فلو صلي في هذين
الفصلين بركوع وسجود مع سبلان الدم لا يجوز ولو جئت
لو صلي قايا او قاعدا سال جهره ولو سئل علي قفاه
لا يسيل يقوم ويركع ويسجد غير مريض تحت ثياب سلطنة
بنجاسة فلو جال لا يسقط تحته كسبي ال وينجس من ساعته
يصلي على حاله وكذا لو لم يتنجس لكن يلحقه زيادة شقة
بالتخثريل ولو صام رمضان بضعف ويصلي قاعدا ولو افطر
جعلي قايا يصوم ويصلي قاعدا ولو جفاف العذر لو صلي
قايا وكان في خبا يعجز ان يقيم صلبه ولو خرج لا يقدر ان
يصلي من طين او طر بصلي قاعدا ذكره فقط يقول الحفيه قوله
في خبا علي وزن كسا اي خيمة وقوله صلبه اي قامته قال وكذا
لو يصلي في بيته يقدر على القيام لا يوضئ الى الجماعة قيل يصلي

في بيته وقيل يخرج الى الجماعة ويجلس المريض في صلواته كيف
شا رواه عن الامام وروى الحسن عنه يترجع عند الافتتاح
ويخرج من رجليه اليسرى عند الركوع وعند سبكه من رجليه
كذا جع وفي ت وعن زفر انه يقعد كشهد وعليه الغتري
لانه اقرب الى تواضع وخشوع فظ احدب قياس ركوع
بشركه للركوع لعجزه عما فوته ولو لم يوافق قعودا او قيا
لا يجزيهم عليه فقط مريض عجز عن التوجه الى القبلة ولم يجد
من يوجهه اليها يصلي الى غيرها ولا يعيد في ظاهر الرواية
وعن م يعيدها خلاصه مريض عاجز وجد من يحوله الى القبلة
فلم يأمره وصلي الى غيره جاز عند الامام بنا علي ان الاستطاعة
بقدره الغير ليست ثابتة عند الامام وعليه هذا الوصلي علي
فراش نجس ووجد من يحوله الى مكان طاهر جاز عند
لا عندها وعليه هذا المجهداية لو لم يستطع المريض التعمود
واستلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة واما بالركوع
والسجود لقوله عليه السلام يصلي المريض قايما فان لم يستطع
فقاعدا فان لم يستطع فعلى قناه يومي ايا فان لم يستطع
فالد تقالي احق بقبول العذر منه درر غرر وينبغي ان يوضح
تحت راسه وسادة ليشب القاعد ويمكن من الايام ان حقيقة
الاستلقاء بين الايام للصحيح فكيف للمريض كذا في الحاشي
هداية وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة فاوحي جاز لما
مر فيا روي من قوله عليه السلام فان لم تستطع فعلى جنب
الا ان الاولي هو الاولي عندنا خلافا للثاني لان اشارة
المستلقى تقع على هوي القبلة واشارة المضطجع على جنبه
الي جانب قدسية ربه تنادي الصلاة حقا قيل لا يجوز على
جنبه مع القدرة على الاستلقاء وقيل يجوز ان يوجه المريض

المريض

القريب الى الموت الى القبلة لقوله عليه السلام ان الله يحب
التيا من في كل شئ من الثقل والرجل واختار اهل بلادنا
استلقاء المريض على القفالة بسره لرفع المجهود والاول
هو السنة فقط مريض عجز عن الايام فرك راسه عن الامام
بحوز صلواته وقيل لا ان لم يوجد منه الفعل يقول الحق الظاهر
ان القول الاول هو الصواب لان الامام قاضي خا ذكر القول
في فتاواه وعلمه بانه وجد منه الفعل ولم يذكر القول الثاني
اصلا جع لو اشتد مرضه حتى عجز عن الايام براسه سقط عنه
فرض الصلاة في ظاهر الرواية هداية ولا يومي عندنا بحسين
ولا بحاجبيه ولا بقلبه لما مر من قوله عليه السلام فان لم يستطع
فالله احق بقبول العذر منه خلافا لرفر جع واذا سقطت الايام
ثم خف مرضه هل تلزمه الاعادة قيل لو ادعجه على يوم وليلة
لا يلزمه القضا والارم كالاغما وقيل لو كان يعقل لا يسقط
عنه الفرض والاول اصح لان محمدا ذكر في النوادر ان من قطعت
يده من مرفقيه وقدماه من ساقيه لا صلاة عليه فثبت ان
مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب هداية لو عجز عن الايام براسه
اخرت الصلاة عنه ولم تسقط ولو كان عجزه اكثر من يوم وليلة
اذا كان متيقنا هو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف الغي
عليه ابن الامام قوله هو الصحيح احتراز عما صحه قاضي خا
انه لا يلزم القضا اذا كان عجزا وان كان يفهم مضمون الخطاب فجعله
كمنه عليه وفي المحيط مثله وهو اختيار شيخ الاسلام وفي الاسلام
لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب واستشهاده قاضي خا
باروي عن م فحين قطعت يده من مرفقيه ورجلاه من
ساقيه لا صلاة عليه ودفعه بان ذلك في العجز المتيقن بامتداده
الى الموت وكلاما فاما اذا صح المريض بعد ذلك لا فيما مات

قبل القدرة على القضا فلا يجب عليه ولا الا يصاحبه كسافر
وسريض افطار في رمضان وما نأقبل قامة وصحة ومن تأمل
تعليل الاصحاب في الاصول في حق مجنون يفوق في اثنا الشهر
ولو ساعة يلزمه قضا كل شهر وكذا من جن او اغشي عليه
اكثر من صلاة يوم وليلة لا يقضي وفيما يقضي دونها يقضي انقروح
له هذا يجب القضا على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزم
الاصحاب ان قدر عليه بطريقة وسقوطه ان زاد على يوم
وليلة لم يرايت عن بعض الشايخ ان كانت الغوايت اكثر
من يوم وليلة لا يجب عليه القضا وان كانت اقل وجب قال
في التبايع وهو الصحيح انتهى كلام ابن الهمام مع العتر في
القضا حالة الاداء فقايتة المرض تقضي في الصبي كصلاة الصحيح
وقايتة الصحة تقضي في المرض بايا او كما يمكنه كثر من الغني
عليه خمس صلوات او من قضي ولو اكثر لا قضا لو اغشي عليه يوما
وليلة لزمه القضا ولو اكثر ثم عند من تعتبر الكثرة من حيث الساعة
وعند من حيث الصلوات ما لم تنصر الصلوات ستا لم يسقط
عنه القضا وهو الاصح زيلعي وقولم هو الاصح لان الكثرة بالدخول
في حد التكرار وثمة الخلاف يظهر فيما لو اغشي قبل الزوال فافاق
من الغد بعد الزوال فعند من وهو رواية عن الامام لا يجب
القضا لان الاغما استوعب يومه ما وليلة وعند من يجب ان افاق
قبل ضروحه وقت الظهر ان التكرار باستيعاب ستة اوقات
ولم يوجد قط هذا الوردام الاغما ولو يفوق ساعة ثم يعاوده
الاغما فعلي وجهين لو لا فاقته وقت معلوم كان يحلف مرضه عند
الصبح فينقضي قلبه ثم يعاوده او به حتى شديدة يعرف في وقت
ثم تعود الحمى فينبغي عليه فاقته معتبرة يبطل حكم ما قبلها
ولو لم يكن لا فاقته وقت معلوم لكن يفوق وتيكلم بسلام الاصح

لم ينجي عليه فاقته لا تعتبر زيلعي لو زال عقله بالخمر لزمه القضا
وان طال لانه حصل بالمعصية فلذا يقع طلاقه وكذا لو زال بالجنون
والدواعي الامام لانه يسقط القضا بالعرف بالاشرا اذا حصل
فاقته سميوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند من يسقط لانه
سباح درر غرر قطعت يده من المرفق وبه جلايه من الكعب صلاة
عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد من يوضيه يامره ليفعل وجهه
وموضع القطع ويسبح راسه وان وضع وجهه ورأسه في الماء
ومسح وجهه وموضع القطع ويسبح راسه على جدار فيصلي
كذا في التاثيرانية قاضي خان قاضي خان عليه صلوات فاصحي
ان يطعموا عليه لصلاة اتفق الشايخ علي انه يجب تنفيذ هذه
الوصية من ثلث ماله ويغطي لكل مكتوبة نصف صاع من الحنطة
وكذا الوتر واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلاة قال
ابن مقاتل وابن سلمة يقوم وقال البجلي لا يقوم وكذا قال
علما لنا ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم التذخر خلاص
مات وعليه صلوات قايتة واصحي بان يغطي كفارة صلواته يعطي
لكل صلاة نصف صاع من بر وكذا الوتر وصوم يوم ايضا نصف
صاع وانما يغطي من ثلث ماله وان لم يترك مالا سنقرض ورثة
نصف صاع ويدفع اليه مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض
ورثته ثم يتصدق ثم و ثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا ولو قضاها
ورثته بامر لا يجوز وفي الحج يجوز قال كذا في نسخة الامام
كتاب الزكاة وفي صح لا تجب علي مجنون مطبق وتجب علي
المجنون عليه ولو استوعب ستة ولو جن في اول الحول فافاق قبل
تمامه تجب عليه ان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا ينجي الصوم
واذا لم يستوعب السنة لا ينجي الزكاة وعن ج لويله الصبي مجنونا

ثم افاق بعد سنتين يعتبر الحول من يوم الافاق لا مما مضى
قبلها وفمين جن في اول الحول فافاق قبل تمامه يعتبر ما مضى
من الحول ومن يجبن ويغيب فهو كما قل تنقيح الجنون
في اكثر الحول كما في لفظ الزكاة عند س وعندهم بشرط
للحقوق ان يستفحق الجنون تمام الحول قاضي خان
من اخر زكاة المال حتى مرض يودي سر من الورثة
كتاب الصوم وفيه لو صام بخلاف زيادة وجب
عينية او شدة حماه يفطر لانه سب الوصول الى هلاك
النفس واصله قوله تعالى فمن كان سكرنا الاية وتاويله
لو مرض فافطر فعلة من ايام اخر ومعلوم انه لا يبرأ
به كل مرض قل او كثر اذا لم يلاخلوا عن قليل بل المراد
مرض بعينه وهو ما قلنا فانه يلحق الجرح وما جعل الله
تعالى في الدين من صريح ولا نالوقلنا بان لا يباح الافطار
اذا الى الهلاك اذا اوجع مما يج الصفر او بالصفرا يزاد
وجه العين وهم من اهم الارجاع لقوله عليه السلام لا هم
الا هم الدين ولا وجه الارجاع العين وقيل المرض البسيط لا يفطر
ان يصير صاحب فراش وقيل ان يعجز عن الصلاة قايما
والصحيح ما سر وهو ان يخاف بالصوم توقع الزيادة لو
زال مرضه وبقي ضعفه قيل ينبغي ان يصوم ولا يعتبر خوف
المرض ثم ان لم يحصل نفس السفر سبعا ولم يجعل اصل المرض
سبعا لانه اذا عجز عن الصوم في بعضها فلا يمكن بنا الحكم على
اصل المرض فلم يجعل سبعا الا بشرط انضائه الى الجرح
كما لا يجعل نفس النوم حدا على الاطلاق ولا ان كانت
سببا لخروج الحدث والسفر يوجب الجرح على كل حال

فما عثر

فما عثر سببا خلاصه خاف لو لم يفطر يزاد عينية وجبا او حماه
شدة افطر وانما يعتبر ذلك باجتهاده او باخبار طبيب
سلم فان برى لكن ضعفه باق وخاف ان يمرض لا يفطر ولو
ضعفه بحال لو صام يزاد واكثر الطبيب بذلك يفطر لو
خاف على نفسه واصله انه اصابها ضعف في رمضان في عمل
مولاهما من فطر او طبخ او غسل ثياب فان خافت على نفسها
لو لم تقطر فافطرت عليها القضا فقط وكذا سكره افطرت
لهذا وخادم ضرور رجل ذهب لسكر نهر او لواردة الرض
لموكل السلطان فاستند الحرو خاف هلاك نفسه فافطر
ينبغي ان لا تجب الكفارة صم مرض في رمضان يوما بان كان
له خمسين فافطر على ظن ان يومه يوم مرضه وما حرم فيه
فعليه الكفارة وقيل لا يقول الحنفى الظاهر ان القول الاول
قيا من الثاني استحسانا كما لا يخفى على ذوي العرفان
قال ولو افطر على ظن انه يقاتل اهل الحرب فلم يتفق القتال
لا يكفر والعرف ان القتال يحتاج الى تقدم الاطوار ليتقوى
بخلاف المريض يقول الحنفى ذكر في الخلاصة سئلته الهمي
بان فيها الكفارة وذكر فيها قبل ورقتين رجل له نوبة الهمي
فافطر قبل ان تظهر حماه لا بأس به فتراني بين كلاميه
مناقاة ووجه التوفيق هو ان يحمل وجوب الكفارة على
خالو فطر بتوهم مود الحما فلم تعد وتحيل عدم الوجوب
على ما افطر ثم عاد الهمي والله اعلم صم رضيع بسطون
خاف عليه من هذا ورغم الاطباء ان الظير لو شربت روا
كذا برى الصبي وتحتاج الظير الى شربة من ماء رمضان
قيل لها ذلك لو قال لها الاطباء والخذاق وكذا من لدته
الحية فافطر بشرب الدواء قالوا لو كان ينفعه فلا بأس

به اطلاق في الكتاب الاطبا الحذاق قال فظن هذا عندى محمول
على طبيب مسلم كمن شرع في الصلاة بتيمم فوجد له كافر
باعطا ان لا يقطعه صلاته فلعل غرضه ان لا يصلاته
فكذا الصوم فقط افطرت على ظن ان يومها يوم صبيح
ثم لم تخض فيه فعليها الكفارة في الاظهر لوجود الافطار
في يوم ليس فيه شبهة الا باهنة يقول الحقير الظاهر ان
ها هنا قول اخر وهو عدم وجوب الكفارة قياسا على ما
من سئل الا فطار رظن عود الحمى كما يشعر به قوله في
الاظهر ثم الظاهر ان يكون القول بوجوب الكفارة قياسا
والقول بعدم وجوبها استحسانا كما لا يخفى والله اعلم
سئلنا الحنفى والشافعية حولتان على انهما لو نوبا الصوم
ثم افطرا بعد الفجر وان لم ينوبا فضيا بلاكفارة اكرهه
السلطان على السفر فافطر على انه بافرم عفى عنه
وهو على الاقوال ولو قدم ليقتل في نهار رمضان فشرب
ثم عفى عنه قال ظن بكفره ان الاكره لم يتوجه على شرب الماء
فيكون هذا الشرب تنفيرا عن الشبهة الكل في فقط وفي شيء
جوعت طوعا في نهار رمضان ثم مرضت في ذلك اليوم او
حاضت سقط عنها الكفارة جامع ثم مرضت في ذلك اليوم ففني
ولم يكفر في الاصح ولو جسي نفسه حتى صار بحال يحجز عن الصوم
قليل يكفر وقيل لا والاول اصح فقط كما مل او مرضعة خافتا
على اخسهما او ولدها افطرا وقضتا ولا فدية عليهما لانه
كرهين ولو افطر امرين يقضي بلاكفارة ولو مات قبل البراءة
لا شيء عليه ان لم يدرك عدة من ايام اخر وعليه ان
يوفي بدينه وكان لكل يوم نصف صاع من بر يجوز فيها ما يجوز
في صدقة الفطر ورده اليه النص ويعتبر ذلك من ثلث ما له

ولو لم يوصى وتبرع به ورثته بلا ايضا جاز ولو صح لزوم بقدر
ما صح ان يحجز عن القضا لا بقدر ما ادرك وهو الصحيح
عند الكل حتى مريض قال له علي ان اصوم شهر كذا
فات قبل الشهر لا يلزمه شيء ولو صح يوما لزم الا ايضا يحجز
الشهر بلا طعام عندها وعندم يلزمه الا ايضا بقدر
ما ادرك على قياس ما سر هداية الشيخ الغاني الذي
لا يقدر على الصوم يخطر ويطلع لكل يوم مسكينا كما في
الكفارات ولو قدر على الصوم يبطل حكم العدة الان شرط
الخلقة استمرار العجز قاضي خان رجل لو صام في رمضان
لا يمكنه ان يصلي قايما وان لم يحتمل يمكنه ذلك فانه يصوم
ويصلي قاعدا جميعا بين العبارتين فضع من اغني عليه كل
رمضان او بعضه يقضي خلا فالحسن البصري لثان الاغما
مرض فلا يسع القضا كما سيرا لارض ولو جن في رمضان
كله لا يقضي خلا فالمالك ولو افاق في شيء منه قضى ما بقي
خلا فالسفر والشافعي قاضي خان اغني عليه في اول يوم من
رمضان يقضي غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا غوى
الصوم في تلك الليلة قبل الاغما ولم يذكر ذلك في الكتاب
وصحله ناويا تقديرا ثم انا يحمل ناويا تقديرا اذا كان
اهلا تصح منه النية اما لو لم يكن اهلا في تلك الليلة
بان اغني عليه في اخر يوم من شعبان ودام اغما وه قضى
ذلك اليوم ايضا هداية من اغني عليه في رمضان لم يقضي
اليوم الذي حدث فيه الاغما لوجود الصوم فيه وهو الاساك
المفروق بالنية ان الظاهر وجودها منه وقضى ما بعده
لان عدم النية صفة المحض لو افاق قبل الزوال ولم ياكل
شيئا وغوى الصوم جاز ان المحض لا ينال في اصل الصوم

ولا صفة الغرضية بدليل انه لو نوى الصوم بالليل وجب
بالنهار ولم يأكل جاز صومه فصح مريض بري في نهار
رمضان يوم مريء ان بقية يومه تشبهها بالصائمين وعليه
القضاء ما فر قدم ومجنون افاق وحائض ونفسا طهرتا
وكافر اسلم وصبي بلغ بعد اكلمهم ومن اكل بطن ان الشمس
غربت فظهر عدم عزومها فعلي كل هؤلاء اساك بقية يومهم
عندنا قاضي خان وكذا استقيم صحة بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم
به فعلي الا ساك ايضا فصح واجمعوا على ان من افطر
خطا بان تضرض فدخل الماحقة او اكل متعدا او مكرها
او افطر يوم الشك فظهر انه من رمضان لزم الا ساك
تشبهها واجمعوا انه لا يجب التشبه على حائض ونفسا
ومريض وسافر في حالة العذر الجملة بعضها في شيء
وبعضها في فروع في صحة ان هذا الا ساك يجب او يندب
فقل يندب لانه مفطر فكيف يجب الا ساك وقد قال
2 لو طهرت في النهار فلا محسن لها الاكل وهذا يدل على
ندب الا ساك وقيل الصحيح انه يجب لان محمدا قال فليصم
بقية يومه والا سر للموجب وكذا قال في حائض طهرت فلتدع
الاكل بصيغة الاسر وقول لا محسن لها يعني يقع لها الا
سري انه قال في سافر اقام بعد الزوال اني استقيم
الكله فلو فسرنا لا محسن بالاستقياح ولا شك ان ترك
ما هو مستقيم شرعا واجب كذا الشيخ قال صاحب
جامع الفصولين الاسر كما يجي للموجب يجي للندب وهذا
خبرية صارفة للموجب وهي افطارة وقوله ترك
القبض واجب لا يستقيم على كليمته ان قد يطلق على مكره
لا يجب تركه بل يندب فينبغي ان يكون الا ساك في

في التشريع فيه سند وبالاجاب والله اعلم يقول الحقير قوله
ينبغي لا ينبغي لان الزيلعي وابن الهمام صرحا بان وجوب
الاساك هو الصحيح لانه ثبت انه عليه السلام اسر
بالاساك لمن اكل في يوم عاشوراء حين كان واحدا
ثم ابن الهمام ذكر هذه المسائل ضابطا وهي ان كل من
يتحقق بصفة في اثناء النهار او قارن ابتداء وجودها
طلوع الفجر وتلك الصفة بحيث لو كانت قبله واستمرت
معه وجب عليه الصوم فانه يجب عليه الا ساك تشبهها
انتهى والحق من العزم كيف غفل عن قول صاحب
الهداية بلغ ضبي واسلم كافر او قدم سافر او طهرت
حائض او غفا في بعض نهار رمضان اسكوا بقية يومهم
وقال الشافعي لا يجب الا ساك وعليه هذا الخلاف
كل من صار اهلا للزوم ولم يكن كذلك في اول اليوم هو
يقول التشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في
حقه كمن غفل عما اوضحنا انه وجب فضا لفق الوقت
اصلا لا خلفا لانه وقت معظم بخلاف حائض ونفسا
ومريض وسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام عذرهم بتحقيق
الماتن من التشبه بمتحققه من الصوم انتهى فظهر
بما قرر ان ذهن العزم من اساق الي ما ذكره الشافعي
كالا ينبغي صرح مريض او سافر نوي في رمضان عن واجب
اسر وقم عما نوي عند الامام وعن رمضان عندها ولو
نوي التطوع فمن الامام روايتان في رواية يقع عن
التطوع وعن رمضان في اخر مريض او سافر نوي
في رمضان بعد الفجر لا قبله قال من يجز بها فقط مريض المعتكف
قضي ولو اطبق فالقياس يقتضي كفاها من ولكن لا يقتضي كاحرام

قاضي خان لو اغمي علي المملوك اياما او اصابه لم فعله ان
يستعمل الاعتكاف اذ ابري لغوات التاج ما فر قدم
بصره وهو صائم في رمضان فافطر بعد ذلك عمدا لا كفارة
عليه عند الامام وسى لا في قول بعض العلما ان صوم السافر
لا يجوز اورث شبهة فيه وكذا انهم سافر صائبا فافطر
بعد ذلك وامرأة افطرت ثم حاضت وصحى فافطر ثم مرض
مرضا لا يستطيع معه الصوم سقط الكفارة عندنا خلافا
لرشد الاصل عندنا ان من صار في اخر النهار على صفة لو
كان عليها في اول اليوم يباح له الفطر سقط عنه الكفارة
وفي المنتقى لو افطر في رمضان عمدا ثم اغمي عليه ساعة
لا كفارة عليه **كتاب الحج** وفيه من شرائط وجوب
الحج سلامة البدن عن المرض في قول الامام فلا يجب
عليه مقعد ومغلول وزمن ومن ملك زاد او راحلة وقال
لا يشترط السلامة فعندها يجب الاحجاج علي هؤلاء عن
انفسهم لو عجزوا عن الحج بانفسهم يقول الحق بن خلائم
هو ان الاصل عندنا ان وسع الغير لا يكون وسعا للمعاجر
بنفسه وعندها يكون كالمسافر في كتاب صلاة المريض تغل
عن فسخ وفيه الاغمي لو ملك زاد او راحلة فلو لم يجد
قائدا الا يلزم الحج بنفسه وفاقا والاحجاج لزمه عندها
لا عند الامام فلو وجد قائدا لا يجب الحج بنفسه جمعة وفيه
روايتان فراق علي احدي الروايتين بين حج وعمرة وجمعة
فقال لا وجوب القائدي الي الجمعة ليس بنا ربل هو غالب
فتلزم الجمعة بخلاف الحج مقعد او مريض عجز عن الحج فامر جلا
ان يحج عنه فلو مات قبل ان يبرأ جاز وفاقا ولو برى لزمه
الاعارة عندنا لا عند الشافعي شرائط وجوب الحج عقل

وبلوغ وحرية واستطاعة وتخير الاستطاعة عند الامام
سلامة البدن وهور وراية عنهما وعندها ملك الزاد والراحلة
لا غيره وشرة الخلاف يظهر في زمن ومغلول ومقطوع الرجلين
لا يجب عليهم الحج وان ملكوا زاد او راحلة وعندها يجب لو ملكها
وصحى البدن فلم يحج حتى يبرأ او فليحج لزمه الاحجاج بالمال بلا
خلاف صحى محرم مريض تطيب للتدوي فعليه اي كفارة
شا ومن اجتناب بعرفة وهو مغمي عليه او نائم اجزاه عن الوقوف
ولو حدث ذلك قبل الاحرام فاقبل عنه رقيقة جاز عند الامام
لا عندها ولو امره بذلك قبل نومه او اغتايه جاز وفاقا ولو احرم
حج ثم اغمي عليه فطافوا به حول البيت علي غير ذوقه بعرفة
ومزدلفة ووضوا الحجارة في يديه ورموا بها وسما بين الصف
والمرورة والا فضل رمي الحمار بيده ولا يجوز ان يطاف عنه
حتى يحمل الي المطاف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة فضع
الغمي عليه في الطريق فاصرم عنه رقيقة في الطريق الما يجوز عند
الامام لا مرة به دلالة لانه لما عقد مع الرفقة مع علمه انه لا يجاوز
السيقات الا محرم للحار كانه امر به واستعان به يقول الحقير
وهذه المسئلة من المسائل الاستحسانية وقد مرت امثلتها
في الحناية علي الدواب من فضل الصلوات باقتضائكم المناسبة
فلنظر هناك خلاصة اختلافنا بخلاف المأمور بالحج اذ اجم
قال الامام خواهر زاده عند اصحابنا اصل الحج يقع عن المأمور
وللامر ثواب النفقة وقال الامام السرخسي يقع عن الامر والدليل
عليه انه لا يسقط عن المأمور ومحتاج الي اسناد الاحرام الي
الامر وانما يجوز ويسقط عن الامر لو كان وقت الاداء جازا
عن الاداء بنفسه ودام عجزه الي سوتة فلو زال لا يجوز بياض
ما ذكرتم في الاصل رجل الحج رجلا وهو مريض فلم يزل مريضا

حتى مات فهو جابر عن فرض الحج وان صح لا يجزيه عن الفرض
 وعن س ان بري من فرضه قبل فراغ المامور من الحج عليه
 الامارة الا ان بري بعد فراغه كتبهم قدر على الما وهذا
 كله في حج فرض وفي التطوع ان امر غيره بحج التطوع جاز
 ويصير للميراث باب النفقة هداية في الحج النفل يجوز الانابة
 حالة القدرة لان باب النفل واسع قاضي خان اختلفوا في
 سقوط الحج عن المحجوج عنه قيل لا يسقط ويكون له ثواب
 النفقة فقط وقيل يسقط وهو الصحيح بدلالة الآثار وهذا
 شرط النية عن المحجوج ويذكره الحاج في النسبية فيقول
 اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فلات وسبل
 الامام محمد بن الفضل عن هذا قال ذاك معلق بسنية الله
 تعالى كما قال محمد قالوا وينبغي ان يكون الحاج رجلا حج مرة
 وقال الامام المذكور ان امر غيره ان حج عنه ينبغي ان يفوض
 الاسرائي المامور فيقول حج عني بهذا المال كيف شئت
 ان شئت حجة وان شئت عمرة وحجة فان شئت فاقرب
 والباقي مني لك وصية كذا يضيف الاسرائي الحاج ولا يجب
 عليه رد ما فضل الي ورثة الموصى لو اريد في الحج عن الغير
 ان يكون المامور ما فضل من نفقة الحج فالحيلة ان يقول
 الاسرائي المامور وكلتك ان تهب الفضل من نفسك وتقض
 نفسك فيها لا يصح امره بحج الا بعجزه عنه الى موته فلم
 قال لله علي ثلاثون حجة فالحج ثلاثين نفقا في سنة واحدة
 فلو مات قبل وقت الحج جاز الكل لعجزه ولو مات بعد وقت
 الحج وهو قيد ربطت الا حجة واحدة ان قدر فانعدم شرط
 صحة الاحجاج في هذه السنة وعلي هذا باقي السنين
 وهذا الوجه عجزا برجي زواله كرضي وحس وغيرها فان

لم يرج زواله كزمانه وعي جاز الامر امر حج فرض في الطريق
 لا يدفع النفقة الى اخره لان الامر جفت وصي دفع الملب
 رجل دراهم ليحج عن الميت فرض في الطريق فدفعها الي رجل بلا
 امر الوصي في حج عن الميت لا يقع عن الميت ولا عن وصيه والحاج
 الاول والثاني ضمانان الاحصار كما يكون بالعدو يكون
 بالمريض عندنا خلافا للشافعي كتاب النكاح وفي
 حج جاز تزويج المريض بهر المثل لانه من الخواج الاصلية
 ومجا من غرما الصحة بهرها فلو نقد هاهنا رهايا رهايا
 غرما فوه بالخصه لتعلق حقهم بماله فتخصيصها ابطال حق
 الباقين ت يقدم دين الصحة على الزيادة على مهر مثلها ولو
 اقر لها بهر يصدق في مهر المثل لاني الزيادة ان يعقل قولها
 الي تمام مهر مثلها لا باقرار الزوج فمثل اعطاها بيتا عوض
 مهر مثلها لم يجز ان البين من الوارث لم يجز في المرض ولو شئ
 المثل اقر بهر المثل ثم برهن بعد موته انها وهبت المهر لزوجها
 قالوا ترد البينة للمنفق واحتمال العقد في مرض الموت
 ثانيا يقول الحقير ينبغي ان تكون المسئلة الهولي بنا على قول
 الامام فقط لما سياتي ان بيع المريض من وارثه جائز عند
 الصاحبين ان كان بثل القيمة والله اعلم فحين الابن
 يزوج امه المجنونة عندنا واختلف علما في اب وابن
 لو اجتمعا في المجنونة قال ح س ابنها احق بها وقال محمد ابوها
 احق ان يملك التصرف في النفس والمال بخلاف الابن
 هداية لمحمد ان الاب او فرقة من الابن ولهما ان الابن
 مقدم في المصوبة وهذه الولاية بنية عليها ولا تعتبر
 بزيادة الشفقة كما في الام مع بعض العصبيات فحين

بلغ ممتوها او مجنوناً بنقي ولاية الابد عليه في ماله ونفسه
ولوبله عاقلاً ثم جن هل تعود ولا يتر فيها قال كل من لا تعود
عند سر فالولاية للسلطان وقال م تعود فيها استخانا
وقال ص تعود عندم لا عند زفر جن الابد او عت هل للابن
ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على اختلاف سر في ابن جن
والولي لو جن بطبقا نزول ولا يتر ولا ينفذ تصرفه في نفسه
وماله حال افاقته لا في جنونه فدرس المطبق باكر السنة
وم شهر في الصوم وسنة في الزكاة وعن س ابنه رجح الي
قول كذا في زوج الممتوهة الخ او عم ثم عقلت خبر است
كصبه بلغت لا لوز وجهها الابد والجد ولوز وجهها اسها لا رواية
فيه عن الامام قالوا ينبغي ان يخبر كما لوز وجهها الابد وعن
م لها الخيار كذا في مريض دخلت اسرته في بيته ولا يسلم
بها في حرج بعد الصبح واخبر به الزوج فقال لم اسلم بها فطلقها
وادعت علمها بذلك صدق الزوج انه لم يعلم فلا عدة وسقط
نصف المهر كذا في وفي فقط في كل موضع فسدت الخلوة
ح القدرة على الجماع حقيقة نجاة عدة لا لو مجز عنه حقيقة
لانفقة الممتوهة لم تزف الي بيت زوجها ولوزفت فلها النفقة
وعن س لا لولم تطلق الجماع ولوزفت اليه وهي صبيحة فمضت
في بيته مرضاً لا يجتدل الجماع فلو مرضت بعد الدخول فلها
النفقة لا لوقبله وانما وها كثير اكرض ولوجي بها في منزلها
ثم مرضت مرضاً لا يجتدل الجماع وذهبت الي بيت زوجها
وهي مريضة فلو شاء اسكنها وعليه النفقة او ردها الي بيتها
ولانفقة وكذا الصبية قالوا انما تجب النفقة عليه لا اسرته
مريضة في بيته وصبيته لا تجام لو كان يمكن الزوج من الانتفاع

بها مع ذلك المريض بوجه ما والا فلا نفقة مرضت في بيت زوجها
بعد دخوله وانتقلت الي دارا بوجهها قالوا لو اسكنها المنقل
الي بيته بجهة او محوه فلم تنتقل فلا نفقة لها ولولم يمكنها الانتقال
فعلية النفقة كذا في وفي متى تجب النفقة للمجنونة ورتقا و
مريضة عن س ان لم يمكنه جماع المريضة ولم يدخل بها فلا نفقة
مريض كل ساء فقال له رجل اكون وكملك في تزويج بنتك
فقال نعم لا يصير وكملكنا **باب** الطلاق طلاق الممتوهة
لا يقع كجنون والمجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادراً
والعاقل ضده والممتوه من يجتلط كلامه وافعاله فيكون
ذاغاباً وذاغاباً فكانا سوا وقال بعضهم المجنون
من يفعل فعلاً قبيحاً عن قصد والعاقل من يفعل احساناً على
ظن الصلاح لا عن قصد والممتوه من يفعل احساناً عن
قصد ح ظاهر وجه الفار كذا في يقول المقيرو قد مر
مريض الممتوه والمجنون في فصل الاحكامات بتفصيل مشبع
فليظن ثمة صم المصروع لا يقع طلاقه حال صرعه طلق اسرته
وهو غيب ثم جن فراجهها في عدتها بفعل او قول وهو مجنون
لا تصح الرجعة كذا اجاب صط حن سئل عنهما وقال ح
تصح الرجعة درر زفر لا يقع طلاق صبي ومجنون وممتوه وبرم
ومعني عليه ونابم ويقع طلاق مكره وهازل وساه وسفيه
اي خفيف العقل وسكران واخر س با سارته المعهورة
ح مريضة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر الي ثلثة
اشيا الي سرائر منها والي بدل الخلع والي ثلث سالكها
فوجب اقلها لا الزيادة كذا في سجي وفي خلع في هذه الصور
ولولم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه والنصف الاخر وصية
وهو لغير وارث فصم من الثلث فلو دخل بها فانت بعد مهي المدة

فكلامه وصية ويصح من الثلث اذا اختلج تبرع ولو مات
في العدة فكذا عن سري اذا تزوج اذا الزوج لم يبق وارثا
رضاه بالفرقة وعند الامام يعطي الاقل من مائة ومن بدل
الخلع ومن الثلث اذا اتفقا في حق سائر الورثة ولم يتفهما في
الاقل طلعتها رجعا في صحة او مرضه ثم ماتت وهي في العدة
ورثته وكذا لو ماتت في العدة ورثتها مات بهذه الجهة
او بجهة اخرى وان ابانها في صحة ثم مرضت وماتت
في العدة ورثته وان ماتت بعد العدة لم يرث والا صل
ان احدا الزوجين لو باسرا الفرقة بعد تعلق حق الاخر به
ورثه الاخر وانما يتعلق الحق اذا كان عاليا حالة الهلاك
بمرض او غيره لا باصل المرض اذا لا يبيد من المرض
وليس كمن ينفى الى الهلاك فلا بد من ضابطة فقالوا في
مرض الرجل ان يرضيه حتى يصير صاحب فراش يخرج من قيامه
بصالحه الخارجية ويزداد كل يوم مرضه وفي المرأة ان تنصير
صاحبة فراش يخرج من الصلاة قايمة ولا تذهب الى المخرج
بلا عين ويعتبر فيها العجز عن الصالح الداخلة اما من يذهب
ويجي في حوائجه فيجوز كل يوم فهو كصحيح وكذا المعتد ومعلوج
لا يزداد مرضه كل يوم وكذا اصحاب جرح ووجع لم يجعل صاحب
فراش السلول لو طلق امراته وقبض ولم يرضه فهو
كصحيح واما المعتد والمعلوج قال في كسب ان لم يكن قد بيا
فهو كمرضى ولو قد بيا فكصحيح ان هذه على من كسبه لا قلته
وتكلم فيه الشيخ قال من تورجى برؤيه بالتداوي فكصحيح
والا فكمرضى جم لو طال وصار مجال لا يخاف به الموت
فكصحيح وكذا السلول وفي بعض المواضع لم يبين في كسب
حيث التطاول فيعظم قدره سنة وبعضهم اعتبر العرف

فا بعد فيه تطاولا فتطاول والا فلا كم ان اصحاب قدره
سنة وقال فيه المعتد والمعلوج لو ذهب في اول ما اصابها
ثم ماتا في ايام قليلة يعتبر من الثلث ان العلة لم تنصر عادة
حتى صاحب سل وورق مالم يصير صاحب فراش فكصحيح
ان الانسان لا يخلو عن مرض قارام يخرج في حوائج نفسه
لا بعد مرضا عادة جز لو يزداد كل يوم فهو مرضى ولو ينقص
سرة ويزداد اخر في لو مات بعده سنة فكصحيح ولو قبل
سنة فكمرض وتكلموا ايضا في رجل عجز عن الصالح الخارجية
لا الداخلة قال الشيخ بلخ لو قدر على القيام بصالحه سواء
كانت داخلة او خارجية فصحيح وقال شيخنا لو عجز عن
الصالح الخارجية يعتبر مريضا فمخرج وفي الخلاصة المريضة
الذي يعتبر تصرفاته من الثلث ان اصاب صاحب فراش
لا يطيق القيام الى حاجته وتجاوز صلاة قاعدا وخفاف
موت اما لو طال مرضه ولا يخاف موته كفعلج وسلول ورين
ومعتد ويابس الشق فهذا ليس في حكم المريض الا اذا تغير حاله
عن ذلك ومات من ذلك التغير فافعل في حالة التغير يعتبر
من الثلث قال الامام الفضلي مرض الموت ان لا يخرج الى
حوائجه بنفسه وفي التجر يد اعتمد عليه وقال لو خرج من البيت
لا يبقى له حكم المرض وصلى من شمس الاسلام ان المعتد في حق
الفتية ان لا يتعد على الخروج الى المسجد وفي حق السوقي
ان لا يتعد على الخروج الى الدكان وفي المرأة ان لا يتعد على
الخروج الى السطح قال ابن الميث كونه صاحب فراش ليس
بشرط لكونه مريضا مرض الموت بل العبرة للعلة لو الغالب
من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من
البيت وبه كان ينفي الصدر الشهيد ان يلقى صاحب الفراش

هو من يقوم بجوارحه في البيت كما يعتاده الأصحاب ولو قدر علي ذلك بتكلف ومن يقضها فيه وهو يثني فليس بصار
 ان الانسان قل ما يخلوا من ذلك وقيل المريض من
 لا يقدر علي المشي الا ان يهادي بين اثنين والصحيح ان من
 يحجز عن قضا حوائجه خارج البيت فهو مريض ولو اسكنه
 القيام بها في البيت اذ ليس كل مريض يحجز عن القيام بها
 فيه كقيام لبول وحوله فقط تكلف بعض المتأخرين وقال
 لو يخطو ثلاثة خطوات بلا سمين فكصحيح والا فمريض وهذا
 ضيف جدا ان المريض لا يجوز عن هذا القدر ان تكلف
 خلاصه من حبس في السجن ليقول قصاصا او رجما فكصحيح
 فاذا اضرجه ليقول فكريض ان اقتل في تلك الحالة ومن في
 السفينة فكصحيح فاذا اضرجه ففكرريض ومن في
 صف القتال فكصحيح فاذا اضرجه ففكرريض في تلك الحالة
 ولو اعيد الي السجن ولم يقتل اضرجه عن البارزة لو كانت
 الاسراج فكريض صار صحيحا فتتقد تصرفاته من جميع المال
 فظ لو هاجت الاسراج وتلاطت وخيف الفرق فكريض
 في ولو اخذه السبع بغيره او انكسرت السفينة وبقي علي
 لوح واحد فكريض ولو طلق امراته بعد اضطراب السفينة
 قبل انكسارها لم يكن فارا فقط امرأة حامل يضر بها الطلق
 فهي كريض شي لو اخذها وجه الولادة فكريض اذا اشرفت
 علي الهلاك الا انه قد ياخذها الوجه ثم يسكن فذلك
 لا يعتبر كريض بعقبه برء وانما يعتبر وجه اضر الولادة اذ يعتبر
 مرض الموت وما يتصل بالموت قال صط ذكره في الاصل
 سائل يدل علي ان الشرط خوف الهلاك محالبا لكونه
 صاحب فراش خلاصه لو اخذها الطلق فافعلت في تلك

الحالة يعتبر من الثلث لو سلمت من ذلك حاز ما صنعت
 في ذلك كله في صاحب فراش طلقها ثم صح ثم مرض ثم مات
 في العدة لم يكن فارا وكله في صحته بابايتها فرضه وعجز عن عزله
 حتى ابانها في مرضه لم ترثه ولو قدر علي عزله ترث طأ ابانها
 في مرضه وهما لا يتوارثان فصار محال يتوارثان لكونه
 احدهما قنا ففتق او المرأة كتابته فاسلمت لم ترثه ولو ارتدت
 في عدتها واسلمت لم ترثه علق طلاقها بمرض نفسه فاست
 به ترثه صف ويبنى ان لا ترثه من قال في مرضه قد كنت
 انتك في صحي او تزوجتك بلا شهود او بينا رضاع
 قبل النكاح او تزوجتك في العدة وانكرت المرأة ذلك
 باثباته وترثه لا لوصدقة مريض قال ابنك في صحي
 ومضت عدتك فصدقت فلها التزويج في الحال قاضي خان
 قال لا سراته كنت طلقته ثلاثا في صحي وكذبته المرأة
 ثم مات وهي في العدة وترثه صل مات فقالت قد ابانني
 في مرضي موته وانا في العدة ولو ارثه وقالت الورثة ابانك
 في صحة قبل قولها الا ان يبرهن انه في صحته وهذا يخالف
 ما لو قالت اسلمت قبل موته وقال الورثة بعد موته
 فالقول للورثة ابانها في مرضه فاست به وقالت لم تمض
 عدتي صدقت بيمين ولو طال المدة فلو نكحت لا ترثه
 امرأة العنين لو اختارت نفسها في مرض موته لا ترثه اذا افرقة
 من قبلها فكذا في كل فرقة يقع بعني من قبلها ولو جات الفرقة
 منها في مرضها او حاله طلقها بردة برثها طعلق طلاقها
 بفعل اجنبى ووجد في مرضه فلو كان التعليق في مرضه ايضا
 ترثه لا لوعلقه به في صحته وكونه حصل التعليق بفعل سواي
 كجبي راس الشهر ولو علقه بغيرها فلو لم يمت به لا ترثه

على كل حال ولولا بدلها منه تركه اجماعا لوعلقته في مرضه
اما لوعلقته في صحته والشرط في مرضه تركه عندها لا عند م
خ وقعت العزقة بينهما في مرضه ثم ماتت في العدة لوالعزقة
طلاق كاختيارها يجب وعنه ولما لا يبرئها عند الامام
ولوليت بطلاق كعزقة بخيار بلوغ وعنف ووردها
برئها قالت في مرضه طلعتي فطلعتها ثلاثا فانت في العدة
تركه ان صار بتديا فلا يبطل حقها في الارضا كقولها
طلعتي رجعا فاباها مريض قال لامرأته الامه انت
طالق ثلاثا عدا وقال لها مولاها انت حرة عدا او بدا
المولي ثم الزوج في عدا نطق وتعتق ولا تركه ادعت
على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا فمحمد فالحق القاصي
فلما لم صدقته ومات تركه لو صدقته قبل موته لا لو بعده
صط سئل عن امرأة طلعت نفسها في مرض زوجها
فلما كثر فاحار وهو مريض فانت قال تركه وليس
هذا كطلاق سواها اذ لم ترض بطل البطل اذ قولها
طلعت نفسي لم يكن مبطلا بل يتوقف على اجازته فاذا
اجاز في مرضه فكانه انت الطلاق ففرو سئل عن مريض
اكره على التطليق ثم مات قبل تركه ان الاكره لا يورث
في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره ولا رواية لهذا
في الكتب قال وقال بعض الفقهاء ينبغي ان لا تركه للخبر
ان ذكر انه لو اكره على قتل مورثه فقتله تركه لا المكره
لو وارثا ولو لم يوجد منه القتل قال صط بعد ذلك
لا تركه فاني وجدت مسئلة في الفرائض تدل على عدم
الارث درر مولي محرم عن الوطى المرضي بها اوها
ادلصها اول مرتها اول كفاة اربعة اشهر بينهما

ففيه

ففيه قوله فنت اليها وان قدر على الجماع في المدة ففيه الوطى
فصنع انا يجتبر الثاني باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية
لا بعد البيونة واما التي بجماع فيمنع بعد البيونة ايضا
مريض آلي ثم مرضت امرأته قبل برئته وبقيت مريضة اليه في
المدة ففيه الجماع خلافا للررض طلقها في المرض فان
بعد العدة فالمشكل من منع الزوج لو ارثت ان صار
اجنية بمضي العدة ولم ينق لها يد ولو ماتت قبل العدة فالمشكل
للزوجة عند الامام لانها تركت فلم تكن اجنية فكانه مات
قبل الطلاق وفي تأجيل العين سنة لو مرض احداهما مرضا
محرم عن الجماع عن م لا يجنب الشهر وماء ونه يجنب
من السنة كتاب العتاق وفي مريض
اقرعتق فنه او باء تصدق به علي فلان فهو من الثلث
هداية اعتق في مرضه فنه او باء او حابا او وهد جاز ويقتبر
من الثلث فن قال لو ارث مولا اعتقني ابوك في الصحة وقال
رجل علي ابيك الف درهم فقال صدقتما سي القن في قيمته
عند الامام وقال لا يمتق بلا سي قاصي خان رجل قال لعبد
في مرضه انت صر لوجه الله تعالى فهو باطل ذكر في الكتاب
اذا اوصي ان يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو حر قال هو
حر قال هو جاز يجمع الفنا وي مريض اعتق عبده ورضي
به ورثته قبل موته فالعبد لا يسي شي درر عزير الله بيز
مطلق او مفيد فالاول كقوله اذ انت فانت حرا وانت حر
يوم اسوت اوانت حر عن دبري اوانت مدبر اوانت حر
اوانت حر اوانت الي مائة سنة وغلب موته قبلها فلا
يرهن فلا يخرج من الملك الا باعتاق او بكتابة ويستخدم
ويستاجر وبموته يعتق من الثلث ويسمي في ثلثه ان لم

بترك المولى غيره وله وارث وفي كل لمولاه مديون والثاني
مخوفه ان يست في مرضي هذا او مرضي هذا او مخوفها فانت
خر في باع القن ويوهب ويرهن ويبتق من الثلث ان
وجد الشرط ح قال لقوم معلومين اين تديان مرابده
مهلكه ينبغي لهؤلاء ان يقتولهم برقه فذهب عقله
فالتدبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية قال لامته
هذه ام ولدي فلو قال في صحة نصير ام ولده معها ولدا ولا
ولو قال في مرضه نصير ام ولده وتعتق من كل ماله لو
معه ولد ولا تعتق من الثلث قاضي خان قال في مرضه
اعتقوا عني فلانا بعد موته ان شاء الله او قال هو صر بعد
موتي ان شاء الله صم الاستثايفهما قيا سا وفي الاخسان
صح في الثلث الاول كتاب الوقف
وفي ان قال ان است من مرضي هذا فقد وقعت ارضي ثم
بري له بيعها وكذا ان مات او علقه بالخطر قال كوقال
ان است جعلت ارضي هذه وقفا جاز ص تعليق الوقف
بالشرط جاز عده قال في مرضه جعلت غلة كرمي وقفا
وفي الكرم مزارع كقولك وقفت كرمي با فيه من الغلة
وقف ضيعة على الفقرا وله بنت محتاجة فلو وقف في صحته
جاز الصرف اليها والى ولدها ولو في مرضه لم يجز الصرف
اليها وصرف الي ولدها خلاصه وقف وصية فلا يجوز
للوارث ويجوز لغيره من الثلث اسعاف في احكام
الادقات الوقف في مرض الموت لازم ولكنه كالوصية في
حق نفوذه من الثلث كالتدبير المطلق والمضاف الي
ما بعد الموت وصية محضة فان مات فان مات من غير
رجوع ينفذ من الثلث ح الوقف على ثلاثة اوجه ف

بالموت

في صحة بشرط لصحة قبض واقرار لانه وصية الا انه يعتبر
من الثلث وما في مرضه فحكم حكم وقف الصوة ولو يعتبر
من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من قبض
واقرار كذلك وقف المريض وذكر الطحاوي ان وقفا
ينفذ في الرض كصاف الي ما بعد الموت ان تصرف المريض
مرض الموت كصاف الي ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث
قال شيخ الصحيح ان وقف المريض كوقف الصفة لا ينجح الارث
في قوله ولا يلزم كما روي الا ان يقول في حياتي وبعد
مما في فحينئذ يلزم لو سجد او قف داره في مرضه موته جاز من
الثلث ولو لم يخرج من الثلث واجازه الورثة جاز ولو لم
يجز وبطل فيما زاد على الثلث فلو جاز بعضهم لا بعضهم جاز
بقدر ما جيز وبطل الباقي الا ان يظهر للبيت مال غير ذلك
فينفذ الوقف في الكل اسعاف وحكم المال الغائب حكم
المعوم وقدومه كظهوره ومن لم يجزه لو باع نصيبه
قبل ان يظهر للبيت مال اضر لا يبطل بيعه ويبرم قيمة ذلك
ليشترى بها ارضا ويوقف على ذلك الوجه مرضي وقف
داره وعليه من يحيط بماله ينقض الوقف ويباع كما لو شرى
دارا ووقفها ثم جاء الشفعة فله اخذها بشفعة وبطل الوقف
اسعاف وان لم يكن الدين محيطا جاز الوقف في ثلث ما يني
بعد الدين ان كان له ورثة والا ففي كله فان باعها القاضي بغيرها
للمدين ثم ظهر او قدم له مال يخرج الارض من ثلث لا يبطل
بيعه فيشترى بها ارضا بدلا عنها وان باعها باكر من القيمة
يشترى بالثلث بدل ح شهيد احدها بانه وقف في صحته
والاخر انه وقف في مرضه قبل ان يشهدا اذ شهدا بوقف
بات الا ان حكم الوقف في الرض تنص ما لا يخرج من الثلث

وبهذا لا تمنع الشهادة كما لو شهد أحدهما أنه وقف ثلث
أرضه والأخر أنه وقف ربعها وثمة تقبل سها رتهما
عليه الأول في قول من يجوز وقف الثلث فقط ووقف
أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا سال ثلث الأرض
وقف على ولد ولده أحازته الورثة أولا وثلثها بين
ولد الصلب وولد الولد بالسوية لو أحازوا والأفهما
ملك الورثة وقفها في مرضه وهي تخرج من الثلث فتلف
سأله قبل قبل موته فأت ولا سال سواه ثلثها وقف لثلثها
وكذا لو تلف قبل أن يصل إلى الورثة بعد موته جاز في
ثلثها وقفها على بعض ورثته فلو جاز كوصية لبعض
الورثة ولو لم يجز فلو خرجت من الثلث فهي وقف وال
فقد ربا يخرج منه وقف ثم ينقسم غلة الأرض على
ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فراض الله تعالى ما دام
الموقوف عليهم إن أحدهم في الأحياء فلو مات كلهم بصرف
حصة الوقف من الغلة إلى الفقراء لو لم يوص لأحد بعد ورثة
فلومات أحد من وقف عليهم من الورثة وبني الآخرين
فالميت في حق قسمة الغلة ما دام بقية من الوقف عليهم
في الأحياء ويجعل كأنه حي فيقسم له ثم يجعل سهمه ميراثا
لورثته الذين لا حصنة لهم من الوقف وقفها في مرضه وأوصي
بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وصايا بالقيمة
فلاهل الوصايا حصتهم فأصاب قيمة الأرض أخرج من
الأرض بذلك المقدر فيصير وقفا على من وقف عليهم
قال ولا يكون الوقف المنفذ ولي بخلاف العلق المنفذ
فإنه يقدم على عامة الوصايا إسعاف وقفها على بعض
ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهي تخرج من الثلث

يتوقف

يتوقف وقفها عليهم على أحازة البقية فإذا جازوه ينقسم
غلة على الموقوف عليهم على ما شرط لهم ولا تنقسم بينهم
وبين ساير الورثة على قدر ميراثهم منه وكل من مات سهم
من ورثة ينتقل سهمه على ورثته ساجي من الوقف عليهم
أحد حيا فإذا انقرض الموقوف عليهم تكون الغلة للمساكين
وحكم ما يبقى عند عدم خروج كلهما من ثلث التركة حكم خروج
كلها فنش تصدق بنفسه في مرضه صدقة ثم أوصى بالثلث
بميراثه من الثلث حتى لو كان ما أعطاه بنفسه قدر الثلث
يتم هذا ولم يخرج وصية فيها سواه وكان هذه وصية منقذة
فصحى وتنفيذها أولى ولو زاد المنقذة على الثلث فله الورثة
استرداد ما زاد ولو قايما ويضمن للقابض لو هالك ولو أجمع
محاباة ووصية لو كانت بشئ معين من الموقوفين تنفذ المحاباة
والوصية من الثلث على السوية لعدم الترجيح إذ كل منها
يملك عين صورة ومعنى قال أوصيت لفلان بهذه المائة
ثم قال أوصيت بثلث المال فالوصية بالمائة المرسله تقدم
على الوصية بالثلث ولو كان العلق موصي به تقدم المحاباة
بالإجماع فقط وفتت سزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن
على أولادهن وأولاد أولادهن أبا مائتا سلوا فإذا انقرضوا
فلمنفقرا ثم ماتت منه وتركته بنتين واختا لاب والاخت
لا رضي بهذا الوقف ولا سال جاز الوقف في الثلث وينقسم
الثلثان بين الورثة على سهامهم ولو وقف الثلث فأخرج
من غلة قسم بين الورثة كلهم على سهامهم ما عا شت
البنات وإذا ما تصرفت الغلة إلى أولادها كما شرطت
الواقعة لاحق للورثة في ذلك يقول الفقهاء وفي فتاوى
قاضي خان بعد قوله والاخت لا رضي بهذا الوقف ولا

يخرج المنزل من الثلث وما زاد عليه يكون ملكا للورثة علي
سماهم وقد رثلت بصير وقتا فاضح من غلة المنزل
يتقسم بين الورثة جميعا علي فرايض الله تعالى ما عاشت
البنات فاذا ماتت صرف كله الغلة الي اولادها واولاد
اولادها لا شيء للاخت من ذلك لان الوقف في الرضى وصية
واذا لم تجز الاخت بطل الوصية للورثة ويجوز لاولادهم واولاد
اولادهم غير ان الواقف انما يرضى لاولاد الاولاد بعد موت الورثة
فكانه قال وصيت اوصيت لاولاد اولادي بطلت هذا المنزل
بعد خمس سنين وذلك جازية والوصية بالغلة للابنتين وان
بطلت فالنزل وقف علي حاله فان اجابت غيبة اولاد الورثة
صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت علي ولدي وولد
ولدي يكون نصيب الولد مصروفا الي الورثة اذ لم يجز واذلك
والوصية بنصيب الولد جاز فقط قال وهبت عشرين دينار
لمحمد كذا لا يكون وصية سوا قال في صحة امرضة ولو سلم
الي المتولي فلو في صحة يكون متليكا من كل ماله ولو في مرضه
لورث يخرج من الثلث فكذا ذلك ولو لم يخرج فحكم حكم الوصية
جاء قال وقف بيتي علي مسجد كذا ولم ير علي هذا ولم يسم
صح وصية فيصح بلا تسليم وهذا استحقاق من مرضى وقف
ارضه علي قوم واوصي بوصايا لا ضربين والثلث لا يفي بذلك ولم
يجزها الورثة بصرف لا صاحب الوصايا في ثلث التركة بقدر
ما اوصي لهم ويصرف للوقف في الثلث بقيمة الارض فاذا
سهم الوصايا منه كان لاصحابها وما اصاب قيمة الارض
الموقوفة منه افر بقدره منها وكان وقفا علي ما وقف
فاذا كان ثلث التركة خمسة عشر دينارا مثلا وقيمة الارض
عشرين دينارا والوصية عشرة دنانير يطلي للموصي

لهم خمسة ويبقى نصف الارض وقفا لكون الوقف في المرض
كالوصية فمتاويان بخلاف ما لو اعتق في مرض موته او بر
او اوصي بوصايا فانه يبد بالعتق فان فضل شيء بصرف
الي الوصايا والا تسقط ولو وقف في مرضه ثم برى منه صار
وقف الصحة فيلزم من كل ماله كتابا السورة
وفي خ مريض علي دين يحيط بماله لو باع عينا من ماله من
اجنبي بغير سير لم يجز الحايابة وفاقا اجازة الورثة
ارلا فالشري يبيع القيمة او يبيع البيع ولو لا دين عليه جازت
بقدر الثلث وهي المديون لو باع تركته للمدين بغير سير
صح وهذا من اعجب المسائل ان الناب يملك مالا يملكه
المالك ولو كان هذا مع الورثة لم يجز عند الامام اصلا
الابرضي الورثة ولو بثل القيمة وعندها جاز ويجز بين
فصح وانما لو فيه غبن او محايابة قلت او كثرت وكذا اوصي
الميت لو باع من الوارث فهو علي هذا الخلاف عند الامام
لم يجز ولو بقيمة وعندها جاز يجمع المريض مرض الموت
لو باع لورثة شيئا بثل قيمته او اقل او اكثر فيصح منه باطل
ولا يثبت علي هذا العقد شفعة وقال لا يجوز بثل القيمة
ويصح طلب الشفعة فثل ثل الارضية يعتبر من كل ماله
لو سترها من اجنبي اما لو سترها من وارث لم يجز ضعف
غنى البيع من وارث لم يجز بلا اجازة بقيمة الورثة وكذا
الحايابة مع لم يجز الا بها وذكر علي وجه الاستشهاد الا
مزي ان مريضا شرا شيئا من وارثه بعبائة الشهور
واعطاه منه جاز لولا محايابة فيه كسرايه من اجنبي والوارث
بخلاف الاجنبي في الاقرار اما فيما ثبت عبائة فها سوا ولم

يذكر خلافا فهذا يدل على جواز شرائ المريض عند الكل يقول
الحقير في الدلالة نظر لأنه لم يذكر في صورة البيع أيضا خلافا
مع أنها خلافية كما مرانفا على أن عدم ذكر الخلاف لا يستلزم
عدم الخلاف حقيقة كما لا يخفى من المحاباة مع الوارث
لم تجز اجازت الورثة أولا وتم القيمة وهذا شكك
الا إذا حصل على مدون مريض باع ما قيمته ألف بمائة
من اجني ولا مال سواه فتنفذ المحاباة بقدر الثلث
لم يجز الشريكين فسخ وانما الثلثين وليس له رد
البيع بخلاف الوهوب كما يجي في الهبة في مريض
باع من وارث شيئا واقرب بعض ثمنه قال الامام الفضلي
لو كان الغالب من حاله الضنا والسرور الغراش وكان
قيامه يتكلم بسبب مرضه لم يجز بيعه عند الامام صل
للمريض ابطال حق وارثه عن صورة المال حتى لو باع
كل ماله بدينهم يجوز حتى شري فابن فاضل بخيار
ثلاثة ايام فمريض فاجاز او سكت حتى مضت المدة
فالمحاباة من الثلث كتاب الاجارة وفي فض مريض
اجريته بدون اجريته لا يعتبر من الثلث اذ لو اذعاه
جازح شري المريض بالساق يعتبر من كل ماله حتى مريض
استأجر اجرا ونقطة الاجرة فللمريض ما شاركه ولو
شري شيئا ونقد ثمنه فلا يشاركه الغريم اذ حقهم
تعلق بالمالية لا بالصورة وضافه امواله اذ لا ياتي بعد موته
حتى يتصور التعليق عند ذلك ثم يستند كما في الاموال
واما الاجرة فهي عين ماله وقد تعلق بها حقهم فشاركوه
بخلاف البيع والشراء اذ فيه نقل حقهم من محل الى محل لا يبطال

فلا جارة

فلا جارة كنز وجه امرأة في مرضه وسلم مهرها تكون اسوة
للمهر ما كذا هنا كتاب الوكالة وفيه في التوكيل
مخصوصة لا يلزم بلا حضور الخصم عند الامام خلافا لما
ثم على قوله قيل رضاه بشرط صحته والصحيح انه شرط لزوم
فلا يلزم بدونه الا ان يكون موكله مريضا او على سيرة سفر
والخبرة لمريض هو المختار واختار ثقلها ولم يعين
في شيء من الكتب قدر مرض يلزم فقدر من زيادة ضعفه
لو حصل على ايدي الناس وبعضهم قالوا لو لم يكن المحصور
نفسه يلزم توكيله ولو امكنه المحصور بركوب او حمل على ايدي
الناس وبعضهم قالوا لو لم يكن المحصور بنفسه يلزم توكيله ولو
امكنه المحصور بركوب او حمل على ايدي الناس بلا ازدياد
مرضه هو الصحيح قاضي خان مريض قرب موته فدفع الى رجل
دراهم وقال له ارفعها الى اخي واني لم مات المريض فاراد
الوكيل الدفع اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة
اخذ المال منه لو كان الدافع قال له ارفعها الى اخي واني
ولم يذكر غير ذلك لا يحل للوكيل ان يدفع المال الى الورثة
لان الوكالة بطلت بالموت فبقي المال امانة في يده وهو
كالودع لو دفع المال الى الورثة بلا امر القاضي والسرقة مسترفة
بين ضمن وهذا صحيح اذ كان الوارث ممن يخاف عليه استهلاك
المال اموال لم يخف منه فلم اخذ الوديعة وقضاه بين الميت من
ذلك كتاب الوكالة وفي جفت مريض كفيل عنه بما عليه
وارثه بامره جاز عند س قيا وعندها استبان اذ الكفالة
للفايب لا تصح عندها في حال صحته وهاجور الا ان وارثه
يطالب بالدين بدل ضمان في الضمان او لي ولو امر اجنيا بها فلا
رواية فيه حتى يصح لا صل مريض كفيل عن وارثه او لم

بطل جع كفاية المريض تعتبر من الثلث ولو اقر في مرضه انه
 كفل في صحة يعتبر من كل ماله خلاصة كفاية المريض على
 ثلاثة اوجه في وجه كدين الصحة بان كفل حال الصحة وعلق
 ذلك بسبب وحصل ذلك في المرض بان قال ما اصاب ذلك
 علي فلان في المرض وفي وجه كدين المرض بان اضر في المرض
 الي كنت كفلت لفلان في حال الصحة لا يصدق في حق
 غرضا الصحة والمكفول له مع غرضا المرض وفي الاول مع غرضا
 الصحة وفي وجه كسابر الوصايا بان انت الكفاية في مرض
 مات فيه كتاب المضاربة وفي صل مريض دفع الي
 رجل الفاعلي ان ما رزق الله فهو بيننا نصفان فخرج الفاعل
 فات المالك واخر مثل المضارب اقل من حصته من الربح
 وعلي المالك من محيط فللمضارب بعض الربح يبدأ به قبل
 دينه اذ وقع يوم وقع للمضارب ولم يملك المالك قط ولا
 شبه الربح الشراكة ولان المالك يتبرع بمنفعة ماله لا يدين
 ماله ان الربح لم يتولد من ماله وله ان يتبرع بمنفعة ماله
 اذ حق الغرضا والورثة لا يتعلق بالشافع وكذا لو اقر مرض
 ماله في مرضه ودينه محيط بجمع فلما صح الشرط ملك المضارب
 ما شرط من الربح كما حصل وفق الغرضا يتعلق بال المريض
 لا بال غيره ولو لم يسم للمضارب شيئا فله اجر مثله بضرر مع
 الغرضا اذ حصته يجب دينيا بسبب لانه في وجه وكذا كل مضاربة
 فاسدة يجب فيها اجر ولو دفع الصحيح الفاضلة الي المريض
 علي ان للمضارب عشر الربح فخرج الفاعل اجر مثله خمسائة فوات
 بمرضه ذلك وعليه دين محيط فله عشر الربح فقط ولو اقل
 من اجر مثله عمله اذ تبرع بمنفعة نفسه ولا يحجر فيه فقط مضارب
 اقر في مرضه بربح الف فوات بلا بيان لم يضمن اذ لم يقر بوصول

المال

المال الي يده ولو اقر بوصول يوخذ من شركته لموته مجهلا
 للمامنة كتاب المضاربة وفي صل دفع ارضه
 وبذر فيه مضاربة بالنصف الي اخره اجر مثل عمله اقل من
 ذلك وعليه دين لا يملك له ما شرط اذ المالك في الزيادة
 علي اجر مثله يتبرع بعين ماله اذ الخارج يتولد منه بخلاف
 المضاربة وقد مر انما مريض دفع ارضه علي ان يزرع ببذر
 المزارع علي ان له خمسة اعشار ولرب الأرض عشرة جاز
 ولو اجر مثله اقل او اكثر اذ لو اعادها جاز وهذا اولى وهذا
 لما مر ان لم يتبرع بالمنفعة هذا لو وقعت الخصومة بعد ادراك
 الزرع اما لو مات قبل ادراكه ينبغي ان يخرج المزارع بين
 ان يتاجر بحصته وبين ان يقبل الزرع كضي العدة كتاب
 الهبة وفي ت مريض وهب شيئا لا يخرج من الثلث يرد
 الموهوب له ما زاد علي الثلث بلا خيار كما سري البيع وتبطل
 هبته بموته قبل تسليمها اذ الهبة في المرض ولو كانت وصية
 لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد وهبته ولا مال
 سواه فمات وقد باعه الموهوب له لا ينسخ بيعه بل يضمن
 ثلث قيمة العين للورثة قلني خان ادعي بعض الورثة
 عيانا من الشركة ان المورث هبها منه في الصحة وقبضها الورثة
 وقال بقية الورثة كان ذلك في المرض فالقول لمن يدعي
 الهبة في المرض ولو برهنوا جميعا فالبينة بينة مدعي الهبة
 في الصحة مريض وهب شيئا فمات ولم يسل بطلت هبته
 لان هبة المريض هبة حقيقية وان كانت وصية حتى يعتبر
 فيها الثلث والثلثان فلا يتم بلا قبض وقال ايضا وهب لاجنبة
 ثم تزوجها لا تصح هبته اذ هبة المريض وصية والوصية للورثة
 باطل ص وهب داره ومات ولا مال سواه ولم يجره

عين في

الورثة فسخت في الثلثين ولم تبطل الهبة في ثلثها و به
بين ان استحقاق الورثة وثبوت ملكهم يقتصر على حال
الموت ولا يستند الى اول المرحوم ان لو استند لتبين ان الهبة
وحدث وتلك ابدار ملك الورثة وهذا شيوع يمنع
الهبة قال صاحب جامع النصولين اقول هذا ايضا في
ما قالوا ان حقهم يتعلق بماله في مرضه وايضا لو لا سبق
حقهم لما صح نقضهم من الثلثين اذ مورثهم تصرف
في ملكه فلا حق لغيره فيه فكيف ينقض بماله
ان لا يبقى بعد موته حتى تصور التعليق عند ذلك ثم يستند
كما في الاموال الباقية اذ قوله كما في الاموال يدل على
الاستناد ويمكن ان يجاب بانهم قالوا ان لهم تعليق
الحق في الحق فيستند التعليق لا الحق الا يري الى قوله
حتى تصور التعليق عند ذلك ثم يستند كما في الاموال
الحق اذ قوله كما في الاموال يدل على الاستناد ويمكن ان
يجاب بانهم قالوا ان لهم تعليق الحق في الحق فيستند
التعليق لا الحق الا يري الى قوله حتى تصور التعليق
عند ذلك ثم يستند الى اخره فقط مريض وهب قسما
وربما محيط ولا مال سواء فخر من وهب له قبل موته جاز
لا لو بعد موته وعن سمسلة وقال لا سعاية عليه فقت
سريحا وهب امة فوطئها من وهب له فوات الراهب ودينه
محيط تراد الهبة ويلزمه العقر قال صاحب جامع النصولين
اقول وقد سر خلافة بقول الحقير سمي ما قدمت يداه
لانه وان سرفيه قبل صحيفته نقلا عن جفا انه لا يلزم
العقر لكن ذكر فيه عقيب ذلك قال ات افي جبر يعقر
عليه و به ناخذ لانها مضمونة عليه بالقيمة جفا وهب

قنا لاسرارة فاعتقه علمات المرحوم فندوتضمن القيمة ان
التعليق في الاصل اصح لكن انقلب وصية بعد ذلك
قت وهو المختار مريض وهب لمرضى قنا فخره ولا مال
له سواء فوات الراهب ثم من وهب له فالقن سمي في
ثلثي قيمته لورثته واهبه ويسمي في ثلثي الثلث الباقي
لورثة الموهوب له في قال الزوج وهبت مهرها في
صحتها وقال ورثتها بل في مرضها قيل جحدف الزوج
وقيل تصدق الورثة واعتمد عليه ان الحادث يضاف
الى اقرب الاوقات ولانه دين احتلف في سقوطه يقول الحقير
وفي جامع الفتاوى لو برهن الزوج بعد وفاتها انها كانت
اسرارة من المهر حال صحتها وبرهن الورثة انها اسرارة
في مرض موته فبينت الصحة اولى وقيل بينت الورثة
اولي فقط مريضة قالت لزوجها لا مهر لي عليك صح اقراها
وسيل صط مريض له علي ورثة دين فاسراره قال لم يجز
ولو قال لم يكن عليه شيء ثم مات جاز اقراره قضا لا ريانة
مريضة قالت ليس لي علي زوجي مهر بري عندنا خلافا
للساغني لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع بخلاف
المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين قاضي خان
سنع اسرارة عن الصيرالي ابويها فقال ان وهبت مهر لك
عشتك الى ابويك فقالت افعل ثم قدسها الى الشهور
فوهبت مهرها وادعت بصدقة البعض على الفقرا
او غير ذلك فمنعها ولم يجزها الى ابويها قال ابو جعفر
الهبة باطله لانها بمنزلة المكره في الهبة صح مريضة
وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال جبر لو كانت
عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع بلا معين لها علي القيام

صحت هبتها كصحة ولو وهبت مريضة مهرها من زوجها
واجازة الورثة قبل موته لم يجز ان يعتبر هو الا جازة
بعد الموت ان صحت انما ثبت بعد الموت قال لزوجها المريضة
ان مت من مرضك لهذا فانت بري من مهرى او في حل منه
او مهرى عليك صدقة فالهبة باطلة لانها مخاطرة وتعليق
وكذا لو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى
عليك صدقة او فانت في حل من مهرى فانت قائم مهر عليه
لانها مخاطرة فلا يصح ولو قال الطالب لمديونه ان مت
فانت بري من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية
من الطالب المطلوب ولو قال ان مت فانا بري من ذلك
الدين لا يبرأ فهو مخاطرة لقوله ان بطلت الدار فانت
بري مما عليك لا يبرأ يقول الحق وفي القنية قالت المريضة
مرض الموت ليس لي علي زوجي حق ولا عليه مهر لا قليل
ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويبيعوا اقاربا
جا علي ثلثة ذكرها في جنابات عصام لو قال المخرج
لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثة المخرج ان يدعوا
علي الجارية بهذا السب فكذا هنا وقال ظهير الدين
المريغاني لا يصح ولو قالت المريضة ليس علي زوجي صدق
لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ وكذا لو اقرت في المرض
بالاستيفاء لبري قاضي خان رجل قال لمديونه ان لم تقض
مالي عليك مني تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق
والبراء لا تخفى التعليق ولو قال ان مت فانت في حل فهو
جاز لانه وصية فصط مريض قال كردن وام دار من بعد
از سرك من از اكردم او قال بعد از سرك خرد از كردم
يكون وصية ولو قال ان مت فانت بري وانت في حل

جاز لانه وصية قال وفي الزوجة انما كانت مريضة نصير وصية
ولم تجز الا باجازه الورثة مريض وهب لاسرة هبة ثم تزوجها
ثم ماتت ثم الهبة بخلاف ما لو اقر لاسرة ثم تزوجها ثم ماتت
صح الاقرار لها كذا بين والله اعلم كتاب الاقرار
وفي وقت عجز عن الكلام بفالج او مرض نراش ارباب او كتبه
فهو كاخبر من لو طال سنة والسلول كصحيح اذا اتي عليه
سنة عده مرض الموت ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعن
عمر المعتبر في حق الفقيه عجزه عن الخروج الى المسجد وفي
السوق عن الخروج الى الدكان وفي المرأة عن صعودها الى
السطح بقول الحقير وقد مر في كتاب الطلاق وذكر جميع
الاقوال في حد مرض الموت وذكر ان عدم الخروج الى حوائج
نفسه هو الحد الصحيح لكن ذكر في الخلاصة نقلا عن ابي الليث
ان العبرة للغلبة ان كان الغالب من هذا المرض الموت فهو
مرض الموت وان كان يخرج من البيت قال وفيه كان يفتي الصدر
الشهيد انتهى الاقرار في المرض وصية صحيحة مريض اقر
بارض بيده انها وقف فهو علي ثلثة اوجه لو اقرانه وقفها
تعتبر من ثلث ماله كالواقف يفتي فيه ولو اقرانه وقفها غيره
فلو صدقة الغير او وارثه بعد موته جاز في الحل ولو اقر به
مطلقا فهو من الثلث اسعاف مريض اقرانه هذه الارض
التي في يدي وقفها رجل ماله لها علي فلان وفلان وعلي
الفقر والسالكين ثم ماتت المقر في مرضه ذلك يكون وقفا
من جميع ماله لذكره في الوقوف عليهم اشخاصا باعيا بهم
ويكون ثلث الفلانة للرجلين المعينين والثلث الاخر للفقر
والساكنين لانه مصدق فيما في يده وكذا لو قال وقفها رجل
علي فلان وفلان ومن بعد ها علي الساكنين ورفعها الي

فتكون وقفها علي من سمي ولا حق فيها لورثة المقر لكون المقر
له معيناً ولو قال دفعها الي رجل وقال قد وقفها الي زيد
وعمر ويطيان من علمتها في كل سنة كذا وكذا والمقر وكذا
وكذا ولو ليس للمقر مال غير تلك الارض يكون ثلثاها
وقفها علي زيد وعمر وثلث الاخر ثلثاه لورثة وثلثه
للفقر والمساكين لانه لما انفرد كلا من الغلة صار كما
انفرد كلاهما قرار له بوقف علي حاله بخلاف المسئلة الاولى
ولو اقر بارض في يده ان رجلاً مالكا لها وقفها علي الفقرا
والمساكين لا تصير وقفاً من جميع ماله وانما تصير وقفاً
من الثلث فان خرجت منه كان كلها وقفاً والا فمساكينه
لانه لو لم يقر بارض وقفها علي رجل معين صار كما هو الذي
وقفها في مرضه والي هذا ذهب الحسن بن زياد فانه فرق
بين اقراره لمعين وبين اقراره لغير معين فجعل الكل للمقر له
فيما اذا كان معيناً وقفاً كان المقر له او ملكاً وجعل له الثلث
فقط فيما اذا كان مجهولاً والباقي لورثة المقر ولو اقر بارض
في يده ان رجلاً جعلها صدقة موقوفة عليه وعلي ولده وسلم
ابدأتم من بعدهم علي المساكين وانه دفعها اليه لا تكون
وقفاً عليه ولا علي اولاده لكونه اقر بملكيتها للغير والعمي
انه وقفها عليه وعلي اولاده فلا يقبل قوله في ذلك وان
لم يكن له منافع معين لكونه اقر بانها صدقة والاصل في الصدقة
ان تكون للفقرا فقد بها لهم حتي فيحتاج الي اثبات ما ارعاه
لنفسه واولاده واما اقراره به للغير فانه شهادة منه علي
الواقف فتقبل بخلاف ما لو اقر بارض في يده ان رجلاً
وهبها له فانها تكون له لانه لم يقر بها لاحد واذا اقر بان
الارض التي في يده وقفها لرجل علي جماعة معينين وعلي

الفقرا

الفقرا والمساكين يكون لكل من عين سهم وللفقرا والمساكين
سهمان علي ما رواه عن الامام وقال الحسن بن زياد
ولهما سهم واحد علي دين الصحة فاقتر في مرضه
بدين او عين في يده مضمونة او لا مضمونة واما ان غصب
ومحوه يقدم دين الصحة فالفاضل يصرف الي عزم الدين
المرض اسعاف اقر بارض في يده فقال ان مالكا لها
اقر انها لغلان يجب ان يدفع وان قال في مرضه ان هذه
الدرهم دفعها الي رجل ولم يسمه وقال لي تصدق بها او حج
بها عني لا يصدق الا في مقداره الثلث فان خرجت فان خرجت
من ثلث ماله صرفت فيما قال والا فمساكينه وانما لم يصدق
لعدم تعيينه المقر له وان قال دفعها الي رجل وقال هي لغلان
فادفعها اليه كان اقراره جائزاً وتدفع اليه الدرهم كلها
معي اقر في مرضه مائة بدين وعليه دين لزمته في مرضه
باسباب معلومة فهو مرضها ما اقر بها ولو لاديين عليه
فالمرتب اولو من الورثة ولو اقر في مرضه بدين ثم بدين
فهما سوا ان حالة المرض كماله واحدة وكل دين لزم المريض
عما ملكه واتلفه وعرف لا باقراره فهو كدين صحته ان عرف
وهو به قطعاً فلا يدخل تحت الحجر وليس للمريض ان يقضي
دين بعض الغيارون بعض سواً كان ذلك في المرض
او في الصحة ان حق الكل يتعلق بماله علي اعتبار الموت
سواء كان ايثار البعض ابطالاً للحق الباقي فلم يجز الا اذا
استقرض في مرضه او شرى شيئاً بمثل قيمته ثم قضى القرض
او الثمن جاز اذ ليس بابطال للحق لمصول بدله وحقه يتعلق
بالمائة بالصورة مرضه اقر بدين ثم بدينية حينها تخلصا
فهما دينان ولا تقدم الوديعة ولو اقر بوديعة ثم بدين بدا

بالورثة ولو اقر بوصية الف درهم ثم مات ولا تعرف بميتها
 فهما دين في شركة كدني المقرض اذا هلك الورثة بموته
 وهو الاقرار بالدين سواء في كل موضع عرف عينا في يد مريض
 انه لغيره شهادة او عيانة يرد عليه لانه احق بماله اقر
 بلقطة ولا مال سواه وكذبه وارثه قال لا يصدق
 فيورث كله وقال سهر من الثلث مريض اقر لرجل
 ثم قبله المقر له لم يجز لو صاحب فراش اقر في مرض موته
 لمن لم يجز وصية له فلم يجز اقراره له كوارثه ولو لم يكن
 صاحب فراش صح اقراره كالواقر لو ارثه وهو صاحب
 فراش كذا بس وفي صح مريض اقر لو ارثه بدين فصدق
 الورثة قال نعم كفي تصديقهم في حياته بلا حاجة الي تصديق
 بعد موته فقط التصديقات المفيدة لاحكامها قبل الموت
 من المريض هل يعتبر فيها اجازة الورثة قبل الموت لا رواية
 فيها ان مريض اقر بدين رقبته او بانه تصديق به علي
 فلان فهو من الثلث حتى مريض اقر لو ارثه بدين لم يجز
 سواء وجب الدين في صحة اولا وعلي المريض دين اولا
 فصط لمريض وارثان مات احدهما فاقر ان لي علي الميت
 كذا وقد قبضه في صحتي صح اذ لا نهمة فيه كما اقر لامرأته
 بهر مثلها كذا اتي في وقيل لا يصح صح مريض اقر لو ارثه
 بطل الا ان يصدق ببقية الورثة كذا في الكتب ولم يذكر
 ان تصديقهم في حياته يعتبر اولا وفي الوصية لو ارثه تعتبر
 الاجازة بعد موته لا قبله يقول الحقير قوله ولم يذكر المي
 اخذ غير مسلم وكان سبي ما قد تداه في كتاب الكهنة
 في تحليل الهبة نقلها عن ح ان المعتبر هو اجازة الورثة
 بعد موت مورثهم ان حكمهم انما يثبت بعد موته صل معنى

ولد المخرج عن جاري ابيه او ابراه وكانت الجنانية خطا
 ولا مال سواه يصح العقول الا حال حياة المخرج ولو وجب
 العقول للورث او الدية لا الجراحته فعني ورثته في مرضه
 لم يجز فقط في جنات عصام قال المخرج لم يجز في فلان
 صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة علي فلان بسيل قال
 صطا هذا لو كان الجارج اجنيا فلو وارثا لم يصح مجمع
 القتاوي مخرج قال لا وليا له ان زيد الم مخرجني ولم
 يقتلني فأت فرهن الاوليا علي انه جرحه وقتله زيد
 لا يستحق لان القصاص حق الميت وهو كاذب شهوده فنية
 مخرج قال لم يجز في فلان ثم مات ليس لو ارثه ان يدعي
 علي الجارج بهذا السب ثانيا رطانية قال المخرج فلا ت
 قتلني واقام وارثه البينة علي رجل اخر انه قتله لا تقبل
 بينة قتيل وجدي محلة فارعي اوليا له قتله علي اهل المحلة
 وارعي اهل المحلة قتله علي رجل من غير اهل المحلة واقاموا
 البينة تسقط الدية من اهل المحلة انتهى بقول الحقير وفي
 القنية في مسألة اقرار المخرج ومسئلة المخرج علي التفصيل
 ان كان المخرج معروفا عند القاضي او الناس لم يقبل اقرار
 المريض قال ثمن الالية السرفسي في مسألة المخرج
 انه ليس لورثته ان يدعوا علي الجارج مطلقا ولم يفصل
 في اقرار اجني ثم قال هو اجني يثبت نسبه ويطل اقراره
 فقط اقر لو ارثه بشئ ثم مات فقال المقر له اقر في صحة
 وقال بنية الورثة لا بل في مرضه فالعقول للورثة والبينة
 للمقر له ولو لا بينة له فله تخليف الورثة اقر لاجني فأت
 المقر له ثم مات المريض ووارث الاجني المقر له من ورثة
 المريض لم يجز اقراره في قول س الاول وجاز في قوله

١٨٥

الاخر وهو قول م وهو كما اقر بن في يده لاجني وقال هو
لغلان وارث المقر لاحق له علي قول من الاول و سطل
اقرار المريض وعلي قوله الاخر صم اقراره اقراره لاجني
بدن مشترك بطل اقراره عندها تصادق في الشركة
او تكاربا وقال م للاجني حصته لو انكر الاجني الشركة
قال م لو انكرها وارثه وصدة الاجني لم يذكر م هذا
الفصل ويجوز ان يقال انه على اختلاف الصم انه لم يجر
علي قول م كما هو قولها مجمل فقط وفي شص مريض
اقر بدن لوارثه وغيره ثم سافر فوكد بدن صحته الا انه
ان اعقب برده فله حكم الصحة الا يري انه يجوز تبرعاً
في مثل هذا المرض ولو اوصى لوارثه بطلت وصيته
اقر لاجني وله ابن ثم مات الابن فورثة الابن لم تجز
اقراره لوجود الاخوة يوم اقر ولو اوصى لاجني ثم تزوجها
فان لم تجز الوصية لئلازها عند موته وهي شركة م ولو
اقر لوارثه بدن عليه بيعة يصح بقول المخير وفي الهداية
اقر لاجني ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها ومن طلق
زوجته في مرضه ثلاثاً ثم اقر لها بدن فلها الاقل من
الدين ومن سرائر ثمانية ن يرض يومين ويصح ثلاثة او
يرض يوماً ويصح يومين فاقر لاجني بدن فلو صح بعده جاز
لا لو اقر في مرض الزه الفرائض وانصل بموته شص المختار
في باب اقرار المريض لوارثه كونه وارثاً او غير وارث
يوم اقر لا يوم مات لكن بشرط ان يستمر كون المختار
به قابلاً وقت اقراره وقد كان المقر وارثاً للمقر
يوم اقراره بان كان سبب الورثة بينهما قابلاً وقت اقراره
وقد ورث المقر بالسبب العايم بينهما وقت اقراره

لم يكن الاقرار اقرار اللوارث وعن هذا قالوا ان المريض
اذا اقر جبال برت بالبنوة القائمة يوم اقر فلو مات
قبل موت المقر او ارتد الاب قبل موت المقر يصح الاقرار
واقرار المريض لوارثه لم يجز حكاية من كل المال ولا ابتداء
من الثلث واقراره للاجني يجوز حكاية وابتداء جنق ويمتد
اقرار المريض لغير وارثه يوم موته غير وارثه فكذا اقر
من ما دون في مرضه مولاه بن اقر المريض لوارثه بدن
لم يجز وبودقة مستهلكة يجوز صورتها اودع اياه
الف درهم في مرضه الاب اوصته عند الشهود فلي حضره
الموت اقر باهلا كصدق ان لو سكت ومات ولا يدرى
ما صنع كانت في ماله فان اقر بالتلافه فاو لي ولو اقر بتلفها
في يده فنكح عن اليمين ومات لم يكن الوارث في ماله شيء
الاصل في اقرار المريض باستيفاء الدين انه اذا اقر باستيفاء
من غريمه فلو كان الدين وجب له علي اجني في صحته جاز
اقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف سواء وجب بما اقر
بقضه بدلا هو مال كمن او عا ليس بمالك بدل صلح ر م
الحد والسر ونحوه ولو دينا وجب في مرضه وعليه دين
معروف او دين وجب بعائنة الشهود فلو ما اقر بقضه
بدل عا هو مال لم يجز اقراره ولو بدل عا ليس بمالك جاز
وعليه دين معروف وذكر فيه لوله عليه الف درهم فترض
او من فاقر في مرضه ثم مات بصدق وبثله لو باع في مرضه
او اقر فوات ولا مال سواء وعليه دين وجب في مرضه
واقر فيه بقضه فلو لم يكن عليه دين بصدق لا وعليه دين
وعلي الاطلاق بقضي منه ديونه لو لم يكن شيء اخر او كان
ولا يخي فلو قضت ديونه وبقي شيء علي الغريم فهو له

لا يواظب عليه مريض اقرب قبض ثمن محل هل يصح بلا تصديق
بقية الورثة وفي قه ما يدل على الجواب ان قال مريض اقرب
قبض ثمن ما باع لوارثه بامره او بولايته لم يصدق
ان اقرب يد من لوارثه الا ان يدعي الهلاك لكونه دينا في
تركته فلو قال قبضت الثمن واتلفته ببر المشتري ولو
ادعى لم يرجع وكذا يصدق في قبض ثمن ما باع لغيره من
وارثه الا ان يقول ضاع عندي او دفعت الى امرج ردين
وجب لمريض علي رجل من جنابة على يده او على قنه بعد
اخطا او مهادنوه فاقرب قبضه صدق في البراءة لا في ان
يوجب به حقا على نفسه او رجوعا في ماله ولو وجب
له عليه من ثمن ما اشتراه او قيمته قن غصبه في مرضه فهلك
عنده لم يصدق في قبضه فلو كان النصب في صحته ومات
الغن او ابق في مرضه فقبض عليه بقيمة فاقرب قبضها صدق
ما لم يظهر الابق والاولو باع في صحته فاقرب في مرضه بقبض
ثمنه صدق سلم الغن او لا ولو باع في مرضه شيئا باكثر
من قيمته فاقرب قبض ثمنه لم يصدق وقيل للمشتري ان ثمنه
سرق اخري او نقض البيع عندهم وعدم يوردي قدر قيمته
او نقض البيع باع قنا في صحته فاقرب في مرضه بقبض ثمنه
صدق فيه ثم وجد المشتري فيه عيبا بعد موته فزده بقضا
فأبر الغرماء الحق بتركة الميت الا هذا الغن فاقرب
المشتري فيه اسواتهم الا ان يقول عند الرد لا رده حتى
اقبض حتى فيكون الحق بقبض الثمن فيه من الغرماء ان الميت
كان مصدقا في قبض ثمنه غير صدق في ايجاب التركة مع
غرماء الصحة ولو اقر المريض في هذه الوجوه كلها بانه
ابرا غريمه في صحته من حقه او وهب له شيئا في صحته

وهلك

وهلك في يده يصدق وكان ذلك وصية له من الثلث
وهذا ليس باقرار بقبض محل مريضة اقرت انها وهبت
مهرها لزوجها في صحته ينبغي ان لا يصح لانها وصية للوارث
على ما مر فلم يجز الا ان تصدقها الورثة فقط مريضة
قالت لزوجها لا مهر لي عليك صح اقرارها قال القاضي
وقد مر في كتاب الهبة انه لا يصح يقول الخبير الذي مر
هو الصحة لا عدمها فالجواب انه كيف نسي ما قد نت
يداه قنية قالت في مرض موتها ليس علي زوجي حق
ولا علي مهر لا قليل ولا كثير فليس لورثتها ان يطلبوا
المهر من الزوج صح مريضة اقرت بقبض مهرها فلو ماتت
وهي زوجه او معتدة لم يجز اقرارها ولو اقرت بانه طلقها
قبل دخولها جاز صح لو منكوحة او معتدة لم يصدق في حق
غرماء الصحة للهامة الا فيما فضل من غرمائها وببر الزوج
من الاقل مما اقرت بقبضه وببراشه قاضي خان مريضة اقرت
باستيفاء مهرها ان كان منكوحة او معتدة لا يصح اقرارها
والاصح ولو قالت بدل ذلك لا مهر لي صح اقرارها خلاصة
اقرت باستيفاء مهرها من زوجها في مرض موتها بعد الطلاق
ان كان طلقها باينا صح انقضت عدتها اولا ولو رجعا
فلو انقضت عدتها صح وان لم تنقض لا يصح وفي
التحريم ان طلقها قبل الدخول وقد اقرت باستيفاء مهرها
من زوجها وهي مريضة بماتت كان ذلك من غرمائها
وسقط المهر عن زوجها ولا يضارب الغرماء بنصف
المهر ولو مدخولة واقرت باستيفاء ثم طلقها وانقضت
عدتها قبل موته صح اقرارها سواء تزوجها صحيا او مريضا
ولم تنقض عدتها حتى ماتت وقد طلقها باينا وقد اقرت

بالاستيفاء فما الصفة الاولى حتى يستوفوا حقهم ثم ينظر
الى الباقي فيحصل للزوج الاقل مما اقرت له بالاستيفاء
ومما يصيبه من الميراث ح مريض ابرأ وارثه من دين له
عليه امانة او كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله
به على غيره وجاز ابرأ الاجنبي من دين له عليه الا ان يكون
الوارث كفيلا عنه فلا يجوز ان يبرأ الكفيل ببراءة الاصيل
ح اقراره ابرأ فلانا في صحة من ربه لم يجز اذ لا يملك
انشاء للمحال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك
انشاء فملك اقراره يقول الحقير قوله اذ لا يملك
انشاء للمحال يخالف لما سرائف من قوله وجاز ابرأ
الاجنبي اللهم الا ان يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة
كون فلان وارثا وبصورة كون الوارث كفيلا لفلان
الاجنبي ففي اطلاق كلامه نظر او يكون في صحة ابرأ
المريض اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله
بخلاف اقراره بقبض الخ يخالف ما ياتي بعد صحيحة نقلها
عن الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر
الثمن فلعل في هذه المسئلة ايضا روايتين او احد
ما في الكتابين سهو والظاهر ان هذا الصحح مما سياتي
والله اعلم وفيه مرض قن ما دون فاقربدين او وديعة
فات وليس عليه دين الصحة جاز اقراره كحر ولو باع
او اشترى او استأجر محاباة فهي من كل المال لا
مولاه اذن في البيع المطلق والمال له فصحت محاباة
من كل المال وصار كوكيل باع في صحة موكله وجازي فانه
يجوز ح مريض اقربا بخ وصدقة المقر له ثم انكر المريض
قرايته فاقصى بكل ماله لاخر ولا وارث له فكل ماله

للموصي ولا شيء للمقر له بالاخوة ان رجوعه في حقه كرجوع
عن الوصية فلو لم يقض بماله فهو لبيت المال كبقي اقر
باخ وله عمة او خالة فارثه لها لا لوارثه ولد فصدقه
بعد موته او وصية جاز ويرثه الاعمته او خالته او عتبار
نصديق له بالغالاة في يد نفسه كالوارث له بحق بغير تصدقة
جمع اقران له ابنا غايبا وله عصبة يتا في القاضي فيه فلو
برهن العصبة انهم لا يعلمون له وارثا غيرهم اخذوا الميراث
للكفيل وفيه اختلاف فرجح سي كاتب عنه في مرضه
واقربا استيفا بدل الكتابة في مرضه وعليه المولي دين
لم يجز اقراره مطلقا خلاصة كاتب عبده في صحة علي
القدرهم ثم مرضى ولا مال سواه وعليه دين فاقربا استيفا
الالف يقول الحقير الظاهر ان دليل هذه المسئلة هو ما
ان ما يملك المريض انشاء للمحال يملك الاقرار به وما لا
فلا ولا شك انه يملك انشاء القبض للايقان في حال مرضه
فكذا يملك الاقرار به ح قال لامرأته طلقتك في صحي
ومضت عدتك وصدقت فاقربا لها بدين او اوصي لها
فلها الاقل من ذلك ومن الارث عندنا وقال زفر لها
الاقرار او الوصية وانما لها الاقل عندنا لومات في العدة
اما لومات بعد العدة فلها ما قال كذا ح وفي عند ما ذكر
قول الامام واما عندها فلها ما قال اذ لا عدة فلا تهمة
يقول الحقير فيكون قول صاحبين وقول زفر مستحدا كالاخني
خلاصة رجل اقر في مرض موته بدين لاجنبي جاز ولو احاط
بماله واذ اقربدين ثم بدينه في مرضه تخا صا فصل ام وصل
ولو اقربدين ثم بدينه تخا صا وعلى العكس فالوديعة
اولي ودين الصحة تقدم على اقراره بدين ووديعة

في مرض ولو استقرض في مرض موته واشترى وعائيت
الشهود او غصب فانه حيا من غرض الصحة اقرض في مرض
موته انه باع عبده هذا من فلان في صحة وقبض ثمنه
وصدقه المشتري فانه يصدق في البيع لا في قبض الثمن
الا بقدر الثلث يقول المقر قوله الا في قبض الثمن مخالف
لما ذكر فيه ايضا ان المريض لو اقرض باستيفاد من الصحة
في المرض يصح سواء كان عليه دين صحة او لا ولعل في المسئلة
روايتين والظاهر ان الاصح صحة هذا الاقرار بويده
ما سبق قبل صحيفة نقلنا عن ح من قوله بخلاف اقراره بقبض
ان يملك ان شاء فملك الاقرار به انتهى ويؤيده ايضا
ما سبق في بعد صحيفة نقلنا عن قاضي خان ايضا من قوله
فاقرض باستيفاء من الدين صح اقراره خلاصة ولو اقرض
بقبض دين له كان في المرض صدق من الثلث يقول المقر
هذا ايضا مخالف ما في الخلاصة ايضا من قوله ولو اقرض
باستيفاء دين اقرضه في مرضه يصح لو عليه دين صحة
والاجاز انتهى ووجه المخالفة هو ان قوله والاجاز يقتضاه
ان يصدق في المسئلة الاولى من كل المال لا من الثلث
فقط ولعل في هذه المسئلة ايضا روايتين او احد قوليه
سهو والله اعلم بالصواب قال رجل باع عبدا من وارثه
في صحة فاقترض باستيفاء ثمنه في مرضه لا يصح اقرض في صحة ان
فلان عنده الف درهم ثم قال في مرض موته هي هذه الالف
بعينها يصدق وتجعل الوديعة اولى من الدين مريض قال
لم يكن لي علي فلان شيئا قط جاز اقراره ولو كان عليه
دين الصحة مريض باع عبدا من اجني فباعه المشتري
من وارث المريض او وهبه صح اذا كان بعد القبض

مريض عليه دين يحيط به اقرض رجلا الف درهم ثم قال
استوفيتها منه لم يصدق قاضي خان لا يصح اقرار مريض
ما فيه بقبض دين من وارثه ولا من وكيل وارثه ولو
كفل في صحة كان المقبوض في يد الوارث اولا وكذا لو اقرض
بقبضه من اجني تبرع عن وارثه ولو اقرض الوارث ثم ضرب
من الورثة بان اقرض له ثم ولد له ابن ثم مات المريض
صح اقراره ولو اقرض وارثه وقت اقراره ثم صار وارثه
بسبب قاييم وقت الاقرار بان اقرض له وله ابن فمات
الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقرض وارثه
ثم صار وارثا بسبب حارث بان اقرض لاجنبيه ثم تزوجها
ثم مات صح اقراره بخلاف ما لو وهب لاجنبيه ثم تزوجها
لا يصح هبته لو اقرض وارثه وقت اقراره ووقت موته وضرب
من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره عند من
لا عند وكل رجلا ببيع شئ معين فباعه من وارثه موكله
فرضه موكله واقر بقبض الثمن من مورثه او اقر ان وكيله
قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل
وموكله صحيح فاقترض الوكيل انه قبض الثمن من المشتري ومحمد
الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل
والوكيل مريضان فاقترض الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه
يكفي لبطولان اقراره لو ارثه بالقبض من صنفها اولى مريض
عليه دين يحيط فاقترضه وربعة او عارية او مضاربة كانت
له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ارعى رد الامانة
الي مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث مريض
عليه دين يحيط وله علي اقرض من الصحة فاقترض باستيفاء من
الدينون صح اقراره مريض اقرض لمراته بدين الهه صح اقراره

الي تمام مهر الثل خلصه وخص المراه عزما الصحة فاصحى خان
وان اقر لها بمهر الف درهم ثم قامت البينة بعد موته انها
وهبت له في حال حياته هبة كصحة لا تقبل بينة الهبة اذ كان
اقرار الزوج بالمهر في مرضه ثابتا اقرارا بشئ ومات
فاختلف المقر له وبقية الورثة فقال اقر في صحة وقالوا
لا بل في مرضه فالقول لهم فان برهاناً بينة المقر له اولي وان
لم يبرهن واراد استخلاص الورثة فله ذلك رجل سري
عبدا في صحة بغير فاحش بخيار ثلاثة ايام فرض فاجاز
البيع او سكنت فقصت المدة فأتى المريض فالحجابه من
الثلاث مريض اقر لاجنبي فأتى المقر له ثم مات المريض
ووارث المقر له من ورثة المريض جاز الاقرار عند س
وم يقول المحققون في الفتاوى الصفري قال في صحة جميع
جميع ما هو داخل منزلي لا مراني غير الثياب التي على ثم مات
فادعى انه ان ذلك شركة ابيه قال ابو القاسم ها هنا حكم
وفتوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب النضا بما
كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فكل شئ علمت
المراه انه صار لها تملك بملك الزوج اياها ببيع صحيح
او هبة او كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من نعم والاحتياج
بهذا الاقرار وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار
فيما بينهما وبين الله تعالى وهو شركة كتاب الوصية
وفي صحة هبة المريض وصدقة وعتق ووصية ومحابة
في بيع واجارة وكتابة وعتق على مال لم يجز الا من الثلث
سأله ووصية لوارثه واقراره له بدين وبقصدين منه
او من كفيله او من وارثه الذي كفل عن اجنبي واقراره
لعن وارثه ومكاتبه ووصية لولم يجز ويعتبر اقراره لغير

وارثه يوم موته غير وارث واقراره في ما دون في مرض
مولاه وطلقات المريض ورده المريض في مرضه موتان فيه
فيكونان فارسين ويجوز اياها او غير القبلة خلاصه نزعات
المريض تعتبر من الثلث كهبته وصدقة وعتق وتبدير وحجابه
بقدر حاله يتعاين بن الثا من فيه وكذا الوا بر اغريب او عني
عن دم الحد يجوز ولا يعتبر من الثلث لانه ليس مال
تبرع المريض بالمال فيعتبر من كل ماله فاصحى خان اوصي
بجميع ماله للفقراء او لرجل بعينه لم يجز الا من الثلث فان
اجازة الورثة في حياته لا تصح ولهم الرجوع وان اجازوا
بعد موته صححت الاجازة مريض قبل له اوصي بشئ فقال
بثلث مالي ولم يزل علي هذا قال البخاري لو قاله عقب
السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء وان سلمه اطلق
الجواب وقال يصرف الي الفقراء رجل قال ثلث مالي ولم
يزد علي هذا ان كان ماله نقد فهذا القول باطل بمنزلة
قوله هذه الدراهم وقف ولو كان ماله صناعا تصير وقفا
علي الفقراء رجل قال ثلث مالي لله قال الامام الوصية
باطلة كالوقف لغيره انت لله لا يفتق وقال محمد الوصية
جائزة ويصرف الي وجوه البر ولو اوصي بثلث ماله للمسجد
وعين المسجد او لم يعين فهي باطلة عن س جائزة عند
ولو اوصي بان يفتق ثلثه علي المسجد جاز في قولهم رجل
اوصي بوصايا قبله ورثته ان اباهم اوصي بوصايا ولا يعلمون
ما اوصي به فقالوا قد اجزنا ما اوصي به لا تصح اجازتهم
وانا تصح اذا اجازوا بعد العلم مريض قال الجماعة افعلوا
كذا وكذا بعد موتي فان قبلوا صاروا كلهم اوصيا وان
سكتوا حتى مات المريض ثم قبل بعضهم فان كان القابل

اثنين او اكثر كانوا اوصيا وجاز لهم تنفيذ وصية الميت وان
قبل واحد من الجماعة بصير هو وصيا ايضا الا انه لا يجوز له
تنفيذ الوصية ما لم يرفع الامر الى الحاكم فيضم اليه اخر ويطلق
له التصرف بنفسه ان هو بمنزلة ما لو اوصى الى رجلين فلا
ينفذ احدهما بالتصرف مريض قال هذا المال لقطة وكذب
الورثة فمندم لا يصدق وعندس يصدق من الثلث
فنية اوصى بداره على مصالح مسجد معين فهو وصية برقتها
يباع فيها ثم هي وصية بغلته فلا يباع اوصى بثلث ماله
لا يدخل الدين مجمع الفتاوى اوصى بان يكفن في ثوب كذا
او يدفن في مكان كذا بطلت الوصية في تعيين الكفن ومكان
القبر ولو اوصى بان يدفن في مسجد او تغل يده او بتقيد
رجله فهي باطلة اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان
الزاهد براعي شرط ان لم يرتكب في السركة مؤنة الحمل
اوصى لعبد بدارهم مساهة او بشئ من ماله سمي لم يحجز
كالو وهب له في حال حياته تجب اوصى ان يصلي عليه
فلان بطلت الوصية وفي نوادر ابن رستم انها جائزة
ويؤمر فلان ان يصلي عليه والفتوى على الاول جهة مريض
اقر لاسرة او اوصى لها او وهب وقبضت ثم تزوجها
ثم مات جاز اقراره لا غير قال لورثة فلان علي دين
فصدقوه يصدق الي ثلث ماله صح اوصى بوصايا فبرأ وعاش
سنتين ثم مرض فوصاياه باقية لو لم يقل ان مات من مرضي
هذا فقد اوصيت بكذا او نحوه اما لو قال تبطل وصية
ان ابري اوصى ثم جن قال لم لو اطبق جنونه الي ستة اشهر
بطلت وصيته لا لو افاق قبل ذلك وعن ساس انه قدره
شهر وهو قول محمد اولا اوصى ثم اخذه الوسواس

وقال

وقال مفتوها فلك كذلك زسانا ثم مات قال لم بطلت وصية
وهب شيئا لوارثه في مرضه ووصي له وامر بتنفيذه قال
الفضل كذا بطلا فلو قال الورثة اجرنا ما امر به الميت
تصرفه الاجازة الي الوصية لانها مأمورة ولا تصرف
الي الهبة ولو قال اجرنا ما فعله الميت تصرف اليهما جميعا
مريض عجز عن التكلم لضعفه الا انه عاقل فاشترى براسه
بوصية جوارها ابن ثقاتل ولم يجوزها اصحابنا وليس هذا
كالاخرس او يرضي تكلم بخلاف الاخرس فلا يجعل اشارة
كعبارة وقد سرفي احكام الاشارة ان مريضا اعتقل
لسانه فقتل له اوصيت بكذا وكذا فاوصى براسه اي
نعم لم تصح وصية الي ان يطول الي سنة فبصير كالاخرس
مريض رفعه الي رجل دراهم وقال ادفعها الي ابي او قال
الي ابي ولم يزد عليه فان المأمور يدفع الي غير ما امر به
كذا عن الدبوسي وعن نصير رجل قالوا دفعوا هذه
الدراهم او الثياب الي فلان ولم يقل فانها له ولا قال هي
وصية فانها باطلة اذ ليس باقرار ولا وصية قيل له لم لا نوصي
فقال اوصيت بان يخرج ثلث مالي فيصدق بالث على
المساكين ولم يزد علي هذا من مات فاذا ثلثه الغان قال
الصفار لا يصدق الا بالالف ولو قال اوصيت بان يخرج
ثلث مالي ولم يزد عليه قال يصدق بكل ثلثه على الفقراء
وعن ابن زيار قال اوصيت بثلث مالي وهو الف فلان
فاذا ثلثه اكثر قال له ثلثه بالف ما يبلغ رجل حضرته الوفاة
فقال ان لرجل علي الف قال شدد يدفع كل المال الي ورثته
ولا يوقف شيئا وتوسماه وقال لزيد علي الف درهم ولا
يوقف زيد يوقف الف صحيح قال ما ارجي فلان بن فلان

عين لي

في المال الذي بيدي فهو صارق فأت قال الصغار لو
لم يسبق من فلان دعوي في شيء معلوم لا يلزم بهذا
القول شيء ولو سبق ذلك فادعاه فهو له قال
وفي كتاب قال لفلان علي حق فصدقه بصدق الي ثلث
ولو قال فهو صارق لا رواية فيه فينبغي ان يكون الجواب
كما قال الصغار جريح اوصي ان يعني عن قاتله العاصد
بطل في قياس قول الامام قال اوصيت الي فلان ان
يعفو عن جرحي قال لا يصير وصيا وعن الامام فيه
روايات قال لغيره اقص ديوني تصير وصية عند الامام
لان نضا الدين من اعمال الوصية فالوصية تقبل التخصيص
لولا ان من الميت وقال لا تصير وصيا بهذا القدر ما لم
يقبل اقص ديوني وانخذ وصيتي قال لرفيعة في سفر انت
وصي في ان تشري لي كفنا وتحمل متاعي الي ورتني
فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية ثم مات وعليه
ديون وقد اوصي بوصايا قال الامام هو وصي في كل شيء
صحيح قال لفلان الف درهم من ثلث مالي فهو وصية وان
لم يذكر الموت مرين قال اوصيت لفلان كذا ولفلان
كذا وجعلت رجلا اربي صدقة لفلان قال لا اجيزه علي
وجه الوصية ولو قال انت من مرضي هذا فامسي فلانة
مرة وما بيدها صدقة عليها قال لا اربي ذلك جازيا
علي وجه الصدقة ولها ما بيدها يوم موته وعليها البينة
انه بيدها يوم موته عندس مرين قال اعطوا فلانا
كذا وصية او قالوا اعطوه بعد موتي او اعطوه ثلثي جاز
ان الثلث محل الوصية ولو قال الرجاء او الخمس او ثلثا
اخر ما عدا الثلث لم يكن وصية الا ان يذكر الوصية او الموت

وعنه مرين قال فيما اوصي تصدقت علي فلان راري
او وهبت لفلان فني هذا او جعلت لفلان كذا وكذا من مال
قال اما الصدقة والهبة فلم يجز شيئا منهما وهو علي
الصدقة والهبة فلو قبض الموهب له والمتصدق عليه
جاز من الثلث واما قوله فهو وصية لا يشترط فيها القبض
والاقرار مرين قال ارضوا الف ولم يرض علي هذا ثم
مات قال ابو بكر لو قال في ذلك الوصية جاز وبصرف
الي الفقهاء ولم يفصل تفصيل مرين اوصي بكتب بيده
كتاب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ الكتاب
عليهم قال حين لم يجز لهم الشهادة في قول المتقدمين
كذا عن ابي يوسف عن الامام فلو اقر عليهم جازت
لهم وكذا كتاب الاقرار وقال الامام رجل كتب صكاً بخطه
فيه اقرار بال او وصية فقل لك اشهد عليه من غير
ان تقرأه او يقرأ عليه ما وسعك ان تشهد ويجب علي
كل من يشهد ان يجتاط فلا يشهد علي صك لم يقرأ فلو
فعله كان لجهله او لغته رينه وذلك لا يجوز في الديانات
جملة ج وفي جف مرين اوصي بان يعطي من كفارة صلواته
لولد ولده وهو لا يرثه يعطي كما امر ولم يجز عن الكفارة
كالو قال لرجل في حياته اعتق فني عن كفارة يميني لم تجز
عن الكفارة ويعتق فني اوصي بقضايي ابنه لم يجز لارثته
بخلاف دين اجني قال ثلث ديني مراكا لارثتي سعيد
ج اب كنيه ففعل الوصي في سنة ارضي ببيع كالمو قال
تصدقوا عني في شعبان فتصدقوا في رمضان جاز قال
لرجل بيتا زوارا قرندان مراكيس بن لا يصير وصيا
ولو قال تعاهدكن فرزندان مراكيس من فكذا للث

ولو قال ثم بامرهم يصير وصيا قاضي خان قالت لزوجهما
 في مرض موت علي بن سلم اولادي فقال الزوج البك
 واسمك الي الله تعالى قال نصير تصير المرأة وصيا
 للاولاد وكذا امرهم قال لا خير ستمار اراين فرزندان
 مراريس مرك من كان كذلك ايضا خلاصة وكذا
 لو قال بالمرية تقدم فمفسر يعتبر لتنفيذ الوصية من
 الثلث القيمة وقت القسمة المحاباة موضوعة عن
 جميع الوصايا عندم وسر وعندم تقدم علي الكل لو
 قدمت اولافش لواجمع المحاباة والوصية بالثلث
 يخرج المحاباة لشوتهافي عقد لازم وهو ليس ولو كانت
 الوصية بشئ معين من المروص تنفذ الوصية والمحاباة
 من الثلث علي السوية وذكرهم من مريض اعطي من
 اعيان ماله بعض ورثة ليكون له حقه من الميراث بطل
 حقه جعل لاحد ابنيه رارا نصيبه علي ان لا يكون له
 بعد موت الاب ميراثا قبل جاز وقيل افني بعضهم وقيل
 لا يحيط اوصي لرجل بالف وذهب لاضر النفا وسلم وعنف
 عبدا وثلث ماله لا يفي بالكل يبدأ بالعنف ولو اوصي
 بالثلث ثم وهدب ثم باع وصا بانيه يبدأ بالمحاباة وان
 باع وصا بام اعنف وصاف الثلث عنهما يبدأ بالمحاباة
 عند الامام ولو اعنف ثم حابا فانها يتجاسا بها
 بالثلث وعندهما يبدأ بالعنف بدأ بالمحاباة اواخرها
 فخر يد اجتمعت الوصايا وصاف الثلث عن الجميع
 فلو متباوية يبدأ بما قدمه الميت واذا اجتمع الحجج و
 الزكاة ففي رواية عن سس تقدم الحج وفي رواية تقدم
 الزكاة ويقدمان علي الكفارات والكفارة علي

صدقة الفطر والفطر علي النذر والنذور والكفارات
 مقدمة علي الاضحية والواجب يقدم علي النافلة والنافلة
 يقدم منها علي مابد اما الوصية بالعنف فلو في كفارة
 فحكمها حكم الكفارات ولو كان غيره واجب فكالنفل وجيز
 الوصية حرام للاغنياء لان الوصية حق الفقراء فلا يجوز اكله
 الا للفقراء بجمع الفتاوي الورثة صفار فترك الوصية افضل
 وكذا لو كانوا بالفين فقر او لا يستغنون بثلاثي الزكاة وان
 كانوا اغنياء يستغنون بالثلثين فالوصية اولي وقد ر
 الاستغناء عن الامام اذا ترك لكل واحد من الورثة اربعة
 الاف درهم ورون الوصية وعن الامام الفضلي عشرة الاف
 وفي موضع اراد ان يوصي ببني ان يبدأ بالفراية وان كانوا
 اغنياء بالميراث قاضي خان اوصي بثلث ماله للمساكين
 فاحتاج ورثته وهم كبار فاجتمعوا بان يجعلوه لانفسهم
 واحتاج بعضهم فارادوا ان يعطوه جاز ان لم يكن في
 الورثة صغيرا وغايب انتهى وفي المشتقي اوصي اليه بان
 يبيع فنه هذا ويتصدق بثمنه علي الفقراء تفعله ثم استحق
 القن ورجع بثمنه علي الوصي يرجع الوصي علي من تصدق
 عليه لا علي مال الميت انتهى وفي الوجيز الاب والوصي
 يرجعان بخصان الاستحقاق في مال الميت كما يرجع الوكيل
 به علي الموكل سائل الفتاوي يقول الحقير في جامع
 الفصولين روي عن النبي عليه السلام انه روي وجهه
 لما خرج في غزوة احد يعظم بال اي عتيق وروي انه
 رواه مرتين بها قال م ذلك علي انه لا بأس
 بالتداوي وبه يقول ومن الناس من يكرهه ويروي اثارا
 تدل علي كراهته ونحن نسندل بما رويناه وبما روي

الله عليه السلام قال تدادوا عباد الله فان الله تعالى لم يخلق را
 الا خلق له دوا الا السام والهرم السام الموت وروي انه
 عليه السلام كوي سعد بن معاذ بشقص حين رمي يوم الخندق
 فقطع كبده وعنه عليه السلام انه كوي سعد بن زرار
 وعن عائشة رضي الله عنها انها قالت كثرت الامراض بالنبي
 عليه السلام قبل موته بخمس سنين وكنا ندعو الاطباء للتداوي
 وهذا كله يدل على جواز التداءوي ولكن ينبغي ان يري الشفا
 من الله تعالى لا من الدوا وهو تاويل هذه الاخبار وتاويل
 ما روي من الاثار ان اراي الشفا من الدوا ويستفاد انه
 لو لم يعالج لم يسلم ونحن نقول لا يجوز العلاج بمثل وفي جامع
 النصولين واعلم ان مزيل الضر ينقسم الى مقطوع به
 كما وضرا لانه عطش وجوع والي مظهر كقصه وشرب
 سهل وسائر علاجات الطب بالاصداع كحرارة برودة
 ومخوها والموهوم ككي ورقية فاما المقطوع فليس تركه
 من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت واما الموهوم
 فتركه شرط التوكل اذ به وصف النبي عليه السلام المتوكلين
 فقال عليه السلام ارايت الامم باليوم فرايت امي قد
 ملئت السهل والجبل فاعجني كثرتهم وهيبتهم فقتلوا منيت
 قلت نعم قال مع هؤلاء سبعون الفا يدخلون الجنة بغير حساب
 قيل من هم يا رسول الله قال الذين لا يكتنون ولا يتطيرون
 ولا يسرفون وعلمهم يتوكلون وصف المتوكلون بتوكل
 كي وطيرة ورقية واقتواها لكي ثم الرقية رادناها الطيرة
 والاعتناء عليها غاية التعق في ملاحظة الاسباب واما
 المظهر فاستعماله لا ينافي التوكل وتركه ليس بمحظور بل
 قد يكون افضل من فعله في بعض الاعمال في حق بعض الأشخاص

وسيل

وسيل النبي عليه السلام عن الدوا والرفق هل يرد من
 قدر الله تعالى فقال هي من قدر الله تعالى وفي تداءوي النبي
 صلى الله عليه وسلم وامره بذلك روي اما هو خارج عن
 الحصر وقد صنف في كتاب سمي طب النبي عليه السلام وفي
 الاسرار الجليات ان موسى عليه السلام اغتيل بعلته فوقفوا
 عليها فقالوا ان رواها محروفا بحرب وانا نتداوي به فنبأ
 فلو تداءوت به لربيت محاري ولم ينزل فاحي الله اليه
 لا ابريك حتى تداءوي باذنه فنداءوي فبرأ فاحي
 الله اليه اريد ان تبطل حكمي بالتوكل من اورد في
 العقاقير منافع الاشياء غيري وروي ان قوما شكروا
 الي بيهم فتح اولادهم فاحي الله اليهم منهم ان يطعموا اسام
 الحياكي السفرجل فانه يحسن الولد ويفعل ذلك في الشهر
 الثالث والرابع اذ فيه صور الله الولد فتبين بهذا ان سبب
 الاسباب حلت قدرته اجري سنة يربط المسببات بالاسباب
 والاروية اسباب محزنة لحكم الله تعالى فكما ان الخبز والماء
 والجوع والعطش فكذا الكسحجين والسقمونيا روا
 للصفا عن ابن عباس علاج الجوع والعطش بالخبز والماء جلي
 يدركه كل احد ومعالجة الصفا بالسقمونيا وعومه حتى
 تدركه بعض الخواص فمن ادركه بالتجربة التحق في حقه
 بالاول وكل ذلك بتخيير الله جل جلاله فلا يضرب التوكل استعماله
 مع النظر اليه سببه بان يري الشفا من الله تعالى لا من الدوا
 فان قيل انكي من الاسباب الظاهرة النفع ايضا فلما
 ليس كذلك فانه ليس بقصد وحجامة وشرب سهل ومخوها
 فان انكي لو كان مثلها في الظهور لما حلت البلاد الكثيرة
 عنها واما هو عادة الاشراف والاعراب والهنود فانه

١٩٤

من الاسباب الموهومة كالقبح وما وجب بطلان بالكي الاول له
 ووايضا عنه ليس فيه احراق مخرب للبيئة مخدور السراية
 مع الفينة بخلاف قصد وحجامة فان سرايتها بعينة ولا
 بد منها غيرهما ولو نهى النبي عليه السلام عن الكي
 والرمي وكل منهما بعيد من التوكل وروى ان عمر بن الخطاب
 اعتل فاستاروا اليه بالكي فاشتغ وعزم عليه امر حتى
 اكتمل فقال كنت اري نورا واسم صوتا وتعلم علي
 الملائكة فلما اكتمت انقطع عني ذلك وتاب الي الله
 تعالى فرد عليه ما كان يجد من سلام الملائكة وغيره بقول
 الحبيب من اول قوله اعلم ان مزيل الضرر الي اخره فتقول
 عن كتاب احيا العلوم للامام الغزالي متجما مختصرا وفيه
 تفصيل جليل ازيد من هذا فن حمله انه قال وليس من
 شرط التوكل ترك الظنون بل استعمال كعب الماعلي
 النار لا طفا بها ودفن ضررها عن وقوعها في البيت
 احيا ان ترك التدوي قد يحمي في بعض الاحوال
 ويدل على قوة التوكل وذلك لا يخالف فعل النبي عليه
 السلام والذي تداءوا من السلف لا يخفرون ولكن
 قد ترك التدوي ايضا جماعة من اكار الصحابة والتابعين
 وغيرهم وله الاسباب الاول ان يكون المريض من الكافين
 بكسفا له انه انتهى اجله وان الدوا لا ينفعه الثاني
 ان يكون شغولا بخوف عاقبة واطلاعه الله تعالى عليه
 فسيب ذلك المريض فلم يتفرغ قلبه للتدوي الثالث
 ان يكون مريضه مزنا والدوا الذي يوصف له هو هوم النفع
 فيتركه المتوكل الرابع ان يقصد ترك التدوي استعفا
 المرض لئلا له ثواب المرض بحسن الصبر على بلا الله تعالى

اولي جرب نفسه في القدرة على الصبر فقد ورد في ثواب
 الصبر ما كثير ذكره الحاس ان يكون قد سبق له ذنوب
 وهو جاني منها عاجز عن تكفيرها فيري طول المرض مكثرا
 لها فيترك التدوي قال عليه السلام لا تزال الهمة والمليحة
 بالعبادة حتى يمضي على الارض كالبردة ما عليه خطية وفي الخبر
 حبي يوم كفارة سنة وقال عليه السلام كفارة الذنوب
 بالحي السارس ان يستثمر من نفسه مبادي البطر والطفان
 بطول مدة الصحة فيترك التدوي خوفا من ان يعالج زوال
 المرض فتجاوز البطر والقفلة وطول الامل وان اراد
 الله بعبد ضياع لم يحمله من التقية بامراض ومصايب
 ولد اقل لا يخلو المرء من علة او قلة اوله له وقد روي
 ان الله تعالى يقول الفقير سجنني والمرضى قيدي احبس به
 من احب من خلقي وقد ورد في الخبر ان الحي حظ كل مؤمن
 من النار فلما كثرت ضرايب المرض راي جماعة ترك الحيلة
 في زوالها اذ راوا انفسهم مزينا فيها لا من حيا راوا التدوي
 نقصانا وكيفا يكون نقصانا وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 انتهى لمخصا من الاحياء صح وفي كتاب لا بأس بالتدوي
 بعظم الدواب الاعظم فزير وادوي فانه بكبره بهما ويجوز
 بعظم غيرها ولو ميتة فلو تركها جاز التدوي بعظم رطبها
 ويا با فانه طاهر فمظم يباح الانتفاع به بجميع انواع
 الانتفاعات ومنها التدوي ولو ميتا يجوز الانتفاع بعظم
 لويا با اذا ليس في العظم كدباغ في الجلد من حيث ان
 يامن من فساد العظم بيده كما يامن من فساد الجلد بدباغه
 واما الخنزير فنجس العين بحل اجزائه والانتفاع بالنجس
 حرام واما الادمي فقيل نجاسته وروى عن م لوصلي

وفي كنه عظم انسان لم تحز صلاة فهذا يدل على نجاسته والصحيح
انه لكرامة وفي الانتفاع باجزاءه نوع اهانة واما عظم
الطبيب فيجوز التداوي به وقيل لا وحكي عن م فحين سقط
سنة فابنت مكانه سن كلب فثبت انه يجوز ولا يقطع ولو اعار
سنة وبيت وقوي فلما مكنته قلعه بلا ضرر يقطع ولو ضرر
لا يقطع وتنجس فيه ولا يوم احدا من الناس والمراد بالمردي
عن م في الثلثين عظم ابي من الهي فانه نجس بالنقص
جملة سبر وفي فتاوي قاضي خان بكه التداوي بكل حرام
لقوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم لادخل
مرارة في اصبغ للتداوي بكه عند الامام لا عند س وهو
على الخلاف في شرب بول ما بكه لحم للتداوي ويقول
س اخذ الفقيه ابو الليث ويجوز الحقنة للتداوي
للرأة وغيرها وكذا الحقنة لاهل الهزال اذا نجس وافقي
الى السل ويجوز للرجل النظر الى فرج المرأة للمحقنة رجل
ظهر به راء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه فلم يفعل
حتى مات لا يكون امثالا نه لم يتيقن ان شفاه فيه ولو كانت
برجله جراحة قالوا بكه له ان يباله عظم انسان وضرب
لانه محرم الانتفاع ولو وضع العجين على الجرح ان عرف به
الشفا قالوا لا بأس به لانه دواء ومن رصف ولم يسكن
دمه فاراد ان يكتب بدمه على جبهته شيان العزات
قال ابو بكر الاسكاف يجوز قيل لو كتب بالبول قال لو نسيه
شفا لا بأس به قيل لو كتب على جلد ميتة قالوا ان كان
فيه شفا جاز وعن ابي نصر يعني قوله عليه السلام لم يجعل
الله شفاكم فيما حرم عليكم اما قال ذلك في الا شفا

الحي

الحي لا يكون شفا واما اذا كان شفا فلا بأس به قال الا
خري ان العطشان يجعل له شرب الخمر حالة الاضطراب ولا
باس لكي الصبي لدا صابه ولا بأس بشق المثانة اذا كانت
فيها حصاة وفي جراحات محرقة وفروج عظيمة وحصاة المثانة
وخوها من العلل ان قيل قد نجسوا وقد موت بجالج وان
قيل لا يجوز اصلا لا يدوي بل يترك ويباح قطع اليد
للكلثة نهائية وفي الهند يبيع يجوز للعليل شرب البول
والدم والميتة للتداوي اذا اخره طبيب مسلم ان شفاه
فيه ولم يجد من الباع ما يقوم مقامه وان قال الطبيب
يتعمل شفاوك فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من
الخمر للتداوي فيه وجهان كذا ذكره الامام الترمذي شفي
وكذا في الذخيرة وما قيل ان الاستشفاء باحرام حرام غير
محرم على اطلاقه وان الاستشفاء باحرام انما لا يجوز اذا
لم يعلم ان فيه شفا واما اذا علم ان فيه شفا وليس له ردا
غيره يجوز الاستشفاء به ومعني قول ابن مسعود رضي
الله عنه لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم محتمل انه قال ذلك
في راء عرف له راء غير المحرم لان شفي الحلال عن الحرام
وجوز ان يقال تنكث الحمة عند الحاجة فلا يكون الشفا
باحرام وانما يكون بالحلال فلا يصح بول ما يوك كل لحم محيل
شربه للتداوي وغيره عندهم وعند س يحيل شربه للتداوي
وعند الامام محمد يحيل شربه اصلا الفصل
الخامس والثلاثون فيما يمنع عنه الانسان وما لا يمنعه
وفما يحرم عليه وما لا يحرم وفيما يحل فله وما لا يحل ما يحدث
في الشكة وهو الطريق صحه ان اراد ان يحبه شظية في طريق
العانة وهي لا تضر بالعادة فالصحيح من مذهب الامام

١٥١

ان لكل من المسلمين حق السكك والطرق قال لم يحق المنع لا الطريق
 وقال من ليس له كلاًها ولو ضرر فلكل منهما حق السكك والطرق
 وقال من ليس له كلاًها ولو ضرر فلكل منهما حق السكك والطرق
 والرفق واحداً في سكة غير نافذة لم يجز بلا اذن اهلها
 ضرراً ولا وذكرها أحدنا على طريق العامة بباح قبل ان
 يحاصم احد لا بعده ولا يحل الانتفاع وباع بتركها قال من
 ومن بباح له الانتفاع لو لم يضرهم شيء اذا منع عن بناء كنف
 او ظلة على طريق العامة فلو بني قبل ان اضر والا فلا وقال
 من لو اضر كنفاً ولم يدخله في داره ولا يضر اتركه ولو اضر
 فيها منع عنه والبيتة على من يدعي انه طريق العامة وقال
 من له ظلة في غير السكة النافذة ليس لاهلها هدمها لو لم
 يعلم كيف كان امرها ولو علم انه بناها على السكة هدمت
 ولو نافذة هدمت في الوضحين وقال من يهدم ولو يضر
 والا فلا والا صل ان سأل على طريق العامة لو لم يعلم
 حاله يجعل حديثاً فلا مام رفق وما في غير النافذة لو لم
 يعلم حاله يجعل قديماً فلا يرفع يقول الحقير عارض هذا
 الاصل ما سياتي في تصرفات يتضرر بها الجار ان
 حد القديم في البناء ان لا يحفظ احدان ورا هذا الوقت
 كيف كان ففي كلية احد الصلبيين نظر ولعل ما ذكره هنا على
 قول من فقط كما يشهد بذلك مخالفة قول من والذي سياتي
 مخصوص بما كان في سكة غير نافذة من قوله غير النافذة
 تاويله ان يكون دار مشتركة بين قوم او ارض كذا بنوا فيها
 ساكن وحجرات ورفقوا بينهم طريق حتى يكون الطريق
 ملكاً لهم فاما ان كانت السكة في الاصل اصبحت بائناً
 بينوا وراوتركوا هذا الطريق للمرو فحكم حكم طريق العامة

ان هذا ملك العامة الا يري ان لهم ان يدخلوا هذه عند
 الزحام وكذا هذا التاويل باق في جميع الاحكام التي يجي
 ذكرها في غير النافذة وحكي عن شيخ ان يكون فيها قوم يحصون
 اما لولا تحصيل قوتها فهي عامة وحكمها حكم طريق العامة في كل
 ما مر تدعى من شري دارها ظلة على طريق العامة على
 حائط الدار وحائط الجار فانهدمت الظلة ليس له
 اعادة بنائها اذا سألها على ان الحق هدمها ولو في غير النافذة
 فله اعادة بنائها ولو علم انها محدثة فليس له اعادة بنائها كما في النافذة
 ولا خيار له في الدار اذا سألها على ان الحق ما مر قال
 من بني حائط على نهر الغزاة واتخذ عليه رعي وافر في طريق
 العامة في حصه احد ولو من اهل الذمة غير العبد والصبيان
 يقتضي عليه بهدمه صر بالعامة او لا وقال من لا يقتضي
 بهدمه لو لم يضر بالعامة ان الخضم متعت به وجهه ما قال من
 انه من يضرهم في المستقبل وان لم يضرهم في الحال بائناً
 بكثر الزحام في الطريق فلا يجز الناس سبيلاً الى الطريق
 وقال الصفا انما يلتفت الى خصوصته فيما ذكر ونحوه
 لو لم يكن للخضم مثل ما للمدعي عليه فلوله مثله فلا يلتفت
 الى خصوصته اذ لو اراد رفع الضر عن العامة بهد انفسه فعلم
 انه متعت وقد نقل عنه جنس وصورة نهري في سكة غير
 نافذة غرس رجل على شط في قارارة شجرة فاراد احد
 الشراكا قطعها وفي تلك السكة اشجار مثلها ولم يتعرض
 لغير هذه الشجرة ليس له ذلك لانه متعت لا محتسب
 يتعرض لجميعها هذا الوبي في طريق العامة لنفسه فلو بني في
 بعض الطريق مسجد الا يهدم لو لم يضر وعن من لا بائناً
 بان يجعل بعض الطريق مسجداً وبعض السجد طريقاً

١٠٧

ان الحق في الكل للعامة خلاصة في الاجناس قال هشام قلت
 لمحمد ما تقول في رجل له داران احدهما بينة والاخرى بسرة
 وبينهما طريق للبلدين فبنى خلة فوق الطريق عليهما قال
 قولي ان كان البناء لا يضر بالطريق فلا بأس به وان خاضع
 بعد البناء لا اهدمها وان خاضع قبل البناء فله منعه زقاق
 غير نافذ اراد انسان ان يتخذ طينا ان ترك من الطريق
 قدر عمر الناس ويرفع في الاحبار لا يبين ذلك وكذلك
 لو اراد ان يتخذ فيها اربابا او مكانا قال شاذان المتأهب
 التي في الطريق ليس لاحد رفعها لانها شيئي فعله الناس
 ولهم منفعة ومن حق المحتسب ان يجاهم في رفع المتأهب
 الشاخصة الي الطريق الا يري انها لو سقطت فاصابت
 النار فلو اصابه الطرف الخارج ضمن رب الشعب لا لو
 اصابه الطرف الداخل في كرسني الاسلام سكة غير نافذة
 اراد واحد من اهلها تحريك باب فله ذلك سواء كان في اعلا
 السكة فجعل في الاسفل او كان في الاسفل فجعل في الاعلى
 قيل علل بانه لم يرفع جداره كله وان يدخل داره ان شا
 من اولها وان شائن اخرها واجيب عن قولهم ليس له
 حق المرور بابا لانه ليس بصحيح الا يري انه ان اراد
 ان يطين جداره الذي ورابه فله ذلك ولا يكون
 ذلك بلا مرور قال صاحب جراح الفصولين اقول
 المرور للتطين ضرورة والضرورة مستثناة عن قواعد
 الشريعة فلا يفتاس عليه والحاصل ان في المسئلة اختلاف
 الروايات واختلاف الشايخ واختيار شيخ الاسلام ان
 له ذلك بطلعا وبه يعني وذكر شيخ ان رب الدار لو اراد
 ان يفتح بابين او ان يرفع جميع الحائط فله ذلك وذكر

الهبة في تعليل الهبة نقلا عن **خ** ان المعتبر هو اجارة
 الورثة بعد موت مورثهم اذ حقهم انما ثبت بعد
 موته **مسئل** عني ولد المخرج عن جراح ابيه وابراه
 وكانت الجناية خطأ ولا مال سوى به صبح العفو
 والابرأ حال حياة المخرج ولو وجب العفو للمورث
 او لولي له لا جراحته تعني ورثته في موضع لم
 يجز **نقط** في جنابات عصام قال المخرج لم يجز حتى
 فلان هي اقارب حتى لو مات ليس للورثة على
 فلان سبيل قال **مسئل** هذا لو كان الجراح اجنبيا فلو
 وارثا لم يصح **مجمع** الفتاوي مخرج قال لا وليا به ان
 زيد لم يجرحني ولم يقتلني فمات فبرهنا الاوليا
 علي انه جرحه وقتله زيد لا يسمع لان القصاص
 حق الميت وهو الكذب شهوده **قضية** مخرج قال لم
 يجرحني فلان ثم صحت ليس لو ارث ان يدعي علي
 الجراح بهذا السب **تساو** **قضية** قال المخرج فلان
 يقتلني واقام وارثه البينة علي رجل اخر انه قتله لا
 تفصل بينته فتبيل وجدني محلة فادعي اولياؤه
 قتله علي اهل المحلة وادعي اهل المحلة قتله علي رجل
 من غير اهل المحلة واقاموا البينة تسقط الدية

١٩٨

من اهل المحلة انتهى يقول الحنفية في
مسئلة اقرار المرحوم ومسئلة المرحوم على التفصيل
ان كان المرحوم مع وفاء عند القاض او الناس لم يقبل
اقرار المريض قال شمس الائمة السرخسي في مسئلة
المرحوم انه ليس لورثته ان يدعوا على المرحوم مطلقا
ولم يقبل في اقرار اجنبي ثم قال هو اجنبي ثبت
نسبه ويبطل اقراره **فقط** اقرار لورثته بشي ثم
مات فقال المقر له اقر في صحته وقال بقية الورثة
لا بل في مرضه فالقول للورثة والبيضة المقر له
ولولا بيضة له فله خليف الورثة اقرار اجنبي فمات
المقر له ثم مات المريض وارث الاجنبي المقر له
من ورثة المريض لم يجز اقراره في قول من الاول وهما
في قوله الآخر وهو قول م وهو كما اقر يقن في يده
لا حنبى وقال هو لفلان وارث المقر له
على قول من الاول ويبطل اقرار المريض وعلى
قوله الآخر صح اقراره اقرار لورثته ولا حنبى يدين
شركت بطل اقراره عندهما نصا رقا في الشركة
او تكافيا وقال م للا حنبى بحصته لو انكر الا حنبى
الشركة قال **خ** لو انكرها وارثه وصفي الا حنبى
لم

لم يذكرم هذا الفصل ويجوز ان يقال انه على اختلاف
والصحيح انه لم يجز على قول م كما هو قولهما جملة **فقط**
وفي **فصل** مريض اقر بدين لورثته ولغيره ثم
برأه نو كدين صحته لانه اذا اعقبه برودة فله حكم
الصحة الا برك انه يجوز نسي عاتة في مثل هذا
المرض ولو اوصى لوارثه بطلت وصيته اقرارا لغيره
وله ان ثم مات الابن فورثة الاخ لم يجز اقراره
لوجود الاخوة يوم اقر ولو اوصى لابن بدينه ثم
تزوجها فمات لم تجز الوصية لتنفاذها عند موته
وهي تركه ولو اقر لوارثه بدين عليه بيضة بصر
يقول الحنفية في الهداية اقرار اجنبي ثم تزوجها
لم يبطل اقرارها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا
ثم اقر لها بدين فلها الاقل من الدين ومن برأ
منه **ن** يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما
ويصح يومين لا ينع بدين فلو صح بعده هان لا
لو اقر في مرض الذمة الفراض واتصل بموته **فصل**
المقبر في باب اقرار المريض لوارثه كونه وارثا
او غير وارث يوم اقر لا يوم مات لكن بشرط
ان يتم كون المقر قايما وقت اقراره وقد كان

المقر له وارثا للمقر يوم اقر بان كان سبب الورثة بينهما
 قائما وقت اقراره وقد ورت المقر له بالسبب **الفائز**
 بينهما وقت اقراره لم يكن الاقرار للورثة وعن هذا
 قالوا ان المريض اذا اقر بجال يورث بالنسبة الفاقية
 يوم اقر فلو مات قبل موت المقر وارثا الا ب
 قبل موت المقر له يصح الاقرار اقرارا لمريض لو ارثه
 لم يجز حكاية من كل المال ولا يتدافع الثلث وا
 قراء للاجتناب يكون حكاية وابتداء **جنت** ويغير
 اقرار المريض لغيب وارثه يوم موته غير وارث
 وكذا اقرار من ماذون في مرض مولاه **ت**
 اقر المريض لو ارثه بدين لم يجز وبودبعة **ت**
 مستملكة يجوز **ج** صورها او دفع اياه الف درهم
 في مرض الاب او محنته عند الشهود فلما حضر
 الموت اقر باهلاكه صدق اذ لو سكنت وماتت
 ولا بد ركب ما صنع كانت في ماله فاذا اقر باللاقه
 فاو في ولو اقر بتلفها في يده فنكل عن البين ومات
 لم يكن للورث في يده شئ الاصل في اقرار المريض
 باستيفاء الدين انه اذا اقر باستيفاء من غريمه فلو
 كان الدين وجب له على اجنبى في صحته جاز اقراره
 باستيفائه

١٩٢
 ٩٢

صحت في سئلة السكة ان ارب الدار لو اراد ان يفتح
 بابا اخر على الجدار اعلى من الباب القديم فله ذلك لا لو اراد
 ان يفتح بابا اسفل من الباب القديم اذ ليس له حق المرور
 ورا باب داره وكذا لو كان سكتين غير نافذتين وليس
 لواحد من اهلها جدار في السكة الاولى وجدار في السكة
 القصوي وبابه في السكة الاولى ليس له فتح باب في السكة
 القصوي نص عليه في حجة والمذكور فيه ان يفتح مستطيلة
 ينشعب عنها مثلها فليس لاهل الاولى فتح باب في الاخرى
 اذ ليس لهم حق المرور فيها نص لهم فتحه اذ الحائط ملكهم
 ولكن لاهل الاخرى منعهم من المرور وهذا خلاف ظاهر
 الردية فان محمد انصاه ليس لهم فتحه وهذا لانه لو فتح
 يتعذر منع من المرور في كل ان حتى لو فتح بابا للاستصااة
 او السرج ليس لهم منع قاضي خان له دار في سكة غير
 نافذة لها باب فاراد ان يفتح لها بابا اخر اسفل من
 بابها اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان
 يفتح بابا اخر على بابه فله ذلك خلاصة له دار فيها باب
 اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب والسكة غير
 نافذة له ذلك وان اهل السكة يقول الحقير هذا مخالفة
 لما صح قاضي خان ولعل هذا بناء على اختيار شيخ الاسلام
 كما مر قبل نصف صحيفة صل له دار في سكة لا تنفذ فشري
 بحجب داره بيتا ظهره في هذه السكة قيل له ان يفتح من
 ظهره بابا في السكة وقيل لا ولو اراد ان يفتح للبيت
 بابا في داره ليدخل فيه في داره ويتطرق من داره الى
 السكة فله ذلك دار ورثه قوم في سكة لا تنفذ فافتسوها
 علي ان يفتح كل منهم في نصيبه بابا فلهم ذلك ولو اهل

السكة بخلاف أرض رجل لها شرب من نهرفات ربهما
واقسمها ورثته علي ان يفتح كل منهم لأرضه كوة من
النهر ليس لورثتهم في حياته ان يفتح كوة أخرى ان
رهما يزيد علي حقه لتفاوت دخول الماء فتفاوت الكوة
فكذلك ليس لورثته ذلك ولرب ابدار في حياته ان يفتح
بابا في السكة ان لا يزيد علي حقه اذ مروره من باب واحد
ومن مسطرة ابواب سوا قال صاحب جامع الفصولين اقول
قد مر انه ليس لربها ان يفتح بابا اسفل من الباب القديم
يقول الفقير قد ظهر مما مر نقلا عن الخلاصة وقيل عن
كتب شتي ان المسئلة اختلافية فلا يرد الاعتراض
بالانتقاض فقت باع دارا بابها في سكة نافذة ولما
بابها القديم في سكة لا تنفذ فاراد المشتري فتح بابها
القديم فلما اقر اهل السكة بذلك الباب فله فتح كما به
لقيامه معاه ولو انكروا حلقوا فلو خلف احد من تخلف
الاول يسقط الايمان من الباقيين ان لا فائدة لانهم
لو نكلوا ليس له فتحه ان لم يفتح الاول منهم فلو نكل الاول
فله تخلف غيره ثم فتم فلو نكلوا جملة فالان له ان يفتح
في شري حجرة في سكة لا تنفذ واراد ان يجعلها طريقا
لحاجته ونصير السكة نافذة يرفع الاسرالي القاضي فلو فيه
ضرر فاضل منه ولو لم يكن فاضلا واستوفى من ذلك
الباب ما يدفع الضرر ويقوم مقام الحايطة لم يمنع من ذلك
عده عن م سكة لا تنفذ شري في القصوي دارا ظهرها
طريق غير نافذ فاراد جعلها طريقا نافذا ليس له ذلك
ولو اتخذها خانا لنزل فيه الناس وجعل له بابين فله ان
ينزل من ابهاما وليس لهم ان يتخذوه طريقا خلاصة

سكة غير نافذة وهي علي الطريق الاعظم ليس لا صحابه
ان يبيعه او يقتسموه فيما بينهم او يبدوه لان المارة فيها
حقا لانه اذا اذرحم الناس في الطريق الاعظم فلمهم ان يدخلوا
هذه السكة حتى يمر الزحام زقاق غير نافذ شري رجل
الدار القصوي منه وفي ظهرها طريق نافذ فاراد ان
يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك وان اراد
جعلها مسجدا فله ذلك ولمن سكا ان يدخله ويصلي
فيه وليس لهم ان يتخذوها طريقا يمررون فيه وكذا لو
اتخذها خانا وجعل لها بابين له ان ينزل فيه من سكا
وليس لهم ان يتخذوها طريقا يمررون فيه لرجل دار ظهرها
في سكة لا تنفذ شري بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا
ليس له ذلك هو المختار ولو جعلها مسجدا لو اجدار الي
الطريق الاعظم جاز والافهوس مسجد ضرار رجل له دار
وله عليها باب اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب
والسكة غير نافذة له ذلك وان ابي اهل السكة ولو
شري بيتا من سكة أخرى هي الي ظهر داره واراد ان
يفتح بابا في داره ويمر في هذه السكة يفعل ما دام
هو ساكنا اما اذا صار رجل البيت لاخر ليس لرب البيت
ان يمر في هذه السكة رجل شري بيتا من منزل مجدوره
ومحقوقه والبائع يمنع من الدخول ويأمره بفتح الباب
الي السكة ان بين البائع له طريقا ليس له منع وان لم يبين
اختلف فيه المشايخ والمختار انه ليس له المنع فت قال
الاسام لصحاب طريق غير نافذ ان يضعوا فيه الخشب و
يربطوا فيه الدواب ويتوضوا فيه فلو عطب احد بالتوضو
او الخشب او الدابة لا يضمن ولو حفر فيه احد من اهل الطريق

سيرا او بني فمطلب به احد من ويؤخذ لهم البير وينتقض
 الحفر حتى لكل مالك دار الانتفاع بنفسها ما ليس لغيره
 من القائلين وطعن وخشب وربط رابطة علي الارض لاقت
 كما ذكره اما بان كان وتور فيجب ان تكون مفصلا فلو
 كانت السكة نافذة فله ذلك والا فلا الا بان كل من
 اهل السكة كذا جرح وفي سنة عن ميس لاحد من اهل سكة
 لا تغد حفر بئر لصب ماء ولو انفقوا عليه كلهم في دورهم
 وانما لهم السرور والجلوس قص لكل من اهل سكة لا تغد
 اساك الدواب علي باب داره لا تخاذري علي باب
 بئرك دواب هناك ان سكة لا تغد كذا رستم كفة
 ولكل من السكة ان يكن في بعض الدار بقدر نصيبه
 لان يبنى فيها واتخاذ الارض من جملة البناء واساك
 الدواب في بلادنا من السكة ان الرسم في بلادنا اساك
 الدواب علي الابواب لو نافذة ولكل من اهلها اساك
 الدابة علي باب داره بشرط السلامة في وسط
 سكة نافذة منزلة اراد احدهم ان يفرغ منزلة عليها
 ويتاذي الجيران فلمهم منع وكذا لكل احد من العامة
 منه فالاصل ان من احدث في طريق نافذ حدشا
 يضر بالعامة فلكل منهم منع وفي غير النافذة حق المنع
 لاهله ما يضر به الجار وفي طلبة دار في محلة عامة
 فاراد ان يجرها فله ذلك قيا لا استحقاقا
 وبه افني حتى وقال صبي الغوي اليوم علي القيام
 رجل هدم بيته ولم يبن وجيرانه يتضررون به فلمهم
 حبه علي البناء فادرا علي البناء كذا افش وقال
 صبي المختار انه لا يجبر ان السرا لا يجبر علي بناء ملكه

خلاصه

خلاصه رجل اراد هدم داره فليحق الضرر باهل السكة
 لانه يجرب السكة المختار ان يبن فلو هدم مع هذا وان
 اضرب الجيران ليعقد علي البناء يجبر علي البناء قتل والا صح
 انه لا يجبر ولو هدم داره فانهدم دار جاره لا يضمن صح
 لرجل شجرة يستظل بها جاره اراد قلعها لا يضمن ولو
 تضرر بها جاره اذ رب الشجرة بالقلع يضمن عن الانتفاع
 بملكه لما لك الساحة ان يبنى فيها حتما او تنور او بالوعة
 او بئر ما تضرر في خالص ملكه فلا يضمن عنه ولو اضرب جاره
 حكى عن الامام ان رجلا شكى اليه من بئر حفرها جاره في داره
 فقال احفر في دارك بقرب تلك البئر بالوعة ففعل ففضحه
 البير الاول فكبسها ربهما الا يري انه لم يامر الشاكي
 بفتح الحافر عن الحفر وانما هداه الي الحيلة مجمع الفتاوى
 وفي دعوي المحيط اذ احفر الرجل في داره بيرا وهو مما
 يضر بدار جاره فانه يضمن من ذلك صح حد القديم في البناء
 ان لا يحفظ احد ان ورا هذا الوقت كيف كان فيجعل اقضي
 الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم ويبنى عليه الامر
 يقول الحفر وقد مر في اول هذا الفصل ما يخالف هذا
 الاصل من قوله والاصل ان ما علي طريق العامة الي اخره
 فليتأمل فيها هو الصواب ان اتخذ داره حظيرة غنم في سكة
 غير نافذة ويتاذي جيرانه بئس السرفين ولا يضمن علي
 الرعاة ليس لهم منع في الحكم ز اراد ان يبنى في داره تنورا
 للخبز الدائم او رمي للطحن او صدقة للقصارين يضمن عنه
 لضرر جيرانه ضررا فاحشا وعن سوا لو اتخذ داره حماما
 و يتاذي الجيران من رجانها فلمهم منع الا ان يكون رجان
 الحمام مثل رجان الجيران وعن بعضهم انه كان اذا اشغفتي

عن بناء تنور في ملكه للبخز في وسط البرازين تارة يفتي
بأنه ذلك قاضي خان بيتان كل منهما سقف بسقف
واحد احدها لرجل والاخر لرجل اخر فاراد احدها ان يجعل
لبنة سقفا اخر وبه يسد دخول الضوء والشمس في بيت
صاحبه قالوا ان كان في القديم كل بيت سقف واحد كان
لصاحبه ان يمنع عن ذلك وحد القديم ان لا يحفظ اقاربه
فمن ذلك مساحة بين رجلين اقتسى هافصار مساحة
لاحدها والبناء للاخر فاراد رب الساحة ان يجعلها بيتا
وينسد الريح والشمس علي رب البنا في ظاهر الرواية
له ذلك وليس لرب البنا ان يمنع وقال نصير له ان يمنع والفتوي
علي ظاهر الرواية وعلي هذا التوارد ان يبنى في الساحة
اصطبل او تنورا او حاما فله ذلك اراد ان يجعل في بيته
رحي وذلك بوجهين بنا الجار كان للجار ان يمنع وكل ما كان
من الجواب في جنس هذه السائل قول مشايخ بلخ وانه
مخالف قول الامام فان عنده من تصرف في ملكه لا يمنع عنه
وان كان يتصرف جاره به وعلي قول مشايخ بلخ اذا تصرف
في ملكه وتصرف جاره بذلك ضررا بينا دايما كان للجار ان
يمنعه فنية له ان يبنى علي حائط نفسه ان يدما كان وليس
لجاره منع وان بلغ غنائ السابك صاحب الدار
اذا رفع بناءه فانسد الريح والشمس علي جاره او تعقب
جلده او فتح ابوابا لا يمنع وان تصرف به الجار لانه تصرف
في ملكه خلاصه اراد بناء تنور للبخز الدائم او رحى للطحن او مدقة
للقصار لم يخبر قال الصدر الشهيد والفتوي علي انه ان
كان ضررا بينا يمنع قال وهذا اجواب المشايخ وجواب
الرواية لا يمنع وصورتهما في الاصل رجل اصابه ساحة

في القسمة

في القسمة فاراد ان يبنها ويرفع بناءها واراد الاخر رفعه
وقل تشد علي الريح والشمس ليس له ان يرفع بناءه
وله ان يتخذ فيها حاما او تنورا وان كلف عما يؤذي جاره
فهو احسن لكن لا يجبر علي تحريك ولو فتح رب البنا في
علو بناءه بابا او كوة لم يكن لرب الساحة منعه ولرب
الساحة ان يبنى في ملكه ما يشتهي به ولو اتخذ بهما في ملكه
او كرايا او بالوعة فنزها حائط جاره لم يمنع والامام
ظهر الدين كان يفتي بجواب الرواية دار الجارين سطح احدها
اعلي ورسيل ماؤه علي اسفل فاراد رب الاسفل
ان يرفع سقفه او يبنى علي اسفله له ذلك وليس لجاره
منعه لكن لا يطالبه حتي يسيل ماؤه الي طرف المزابل
وان انهدم الاسفل او تهدم المالك ليس للاخر ان
يلطفه بالمعارة لا جل سانه الساكن يبنى هو وينع صاحبه
من الانتفاع قاضي خان رجل دق في داره شيئا فسقط
منه في دار جاره شيئا وتلف كان ضمان ذلك علي من دق
في داره رجل له هدف في داره فجا وزسه من داره
فأفد شيئا في دار جاره او قتل غنما فالضمان والدية
علي الرامي يقول الحنفية قوله يضمن من دق في داره مخالفا
لما قاله قبل نصف صحيفة من قوله والفتوي علي ظاهر الرواية
والظاهر انه اختار في هذه المسئلة خلاف ظاهر الرواية
الذي اختاره جماعة من المشايخ كما يفهم من مجموع ما مر من
مخووفة خلاصه له حائط ووجهه في دار رجل فاراد
ان يطين حائطه او انهدم حائطه ووقع الطين في دار
جاره فاراد ان يبنى الطين اوله محجري ما في دار جاره فاراد
حفره واصلاصه ولا يمكنه جميع ما ذكره الا بدخوله دار جاره

عين لي

وجار به ينفع عن الدخول فيها يقال للجائر المانع اما ان
 تركه حتى يدخل ويصلح او تفعل انت بملك كذا روي
 عن م اذ به اخذ الغني ابو الليث قال وفي النوازل رجل
 اراد ان يتخذ بيتا ليس لجاره ان ينفع من ذلك ان
 كانت الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء الي حداره ولو رطوبة
 يتعدى الي حداره فله ان ينفع وعلي هذا ان جعل مكانه
 طاحونة او جعلها المقصورة او اراد ان يبني حارسا او مصطبل
 ان اراد ان يتخذ حارسا في بيته ويضرب ذلك بجاره ضررا
 ببناء فان علم ان دورا ان الرحي افرجه يوهن ببناء جاره
 يمنع عنه والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل
 ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو اضر غيره لكن
 ترك القياس في محل يضر غيره ضررا ببناء وقيل بالمشي
 اخذ كثير من شائخنا وعليه الفتوى رآنا مثلا زقان
 جعل رب احدها في داره اصطبل وكان في القديم مسكنا
 وفيه ضرر برب الاضري قال الصغار لو كان وجوب الدواب
 الي الجار لا يمنع ولو جوارها اليه يمنع ثم لو ضربت رواب
 الاصطبل جدار الجار بجوارفها قبل لا يضمن رب الدار
 ان لم يباشر ان لا يتقل فعل الدواب اليه لانه جبار
 اي هدر فلو ضمن فانما يضمن بارخال الدواب في الاصطبل
 من حيث السبب الي التخریب الا انه لم يتعد في هذا السبب
 ان ادخلها في ملكه والسبب انما يوجب الضمان عند التقدي
 كف اصابه في القسمة بنا والاضر ساحة لا بنا فيها ففتح
 ذوالبنا في جدار علوه كوة ليس لذي الساحة منعه
 ان تصرف في ملكه ولم يترك ملك غيره ومنفعة ولان له
 كل جداره فالكوة او لب شرى بيتا سطحه ووسطه جاره

يستويان فاخذ جاره ليتخذ سرة بين السطحين لا يجبر
 عليه ان لا يجبر المالك علي بنا في ملكه ولو اراد منعه عن
 الصعود حتى يتخذ سرة فلو يقع بصره في رارجاره اذ صعد
 فله منعه ان فيه ضرر زائد ولو لا يقع بصره عليهم لو كانوا
 في الدار لكن يقع بصره عليهم لو كانوا علي السطح لا يمنع اذا
 استويا في الضرر لانه ان كان يقع بصره عليهم يقع بصرهم
 ايضا عليه في السطح فتش وعلي قياس ما تقدم ما تقدم
 ذكره وهو فتح مالك البناء الكوة الي اضره ينبغي ان يقال
 هنا ليس له منعه عن الصعود ولو يقع بصره في رارجاره
 الا يري ان محمد الم يجعل لذي الساحة المنع من الكوة
 مع ان بصره في الكوة يقع في الساحة قال صاحب جامع
 الفصولين اقول يمكن ان تكون مسئلة الكوة علي
 ظاهر الرواية وهو القياس ومثله الصعود علي غير
 الظاهر فيجوز ان يكون جوار كل منهما جوابا في الاضري
 ويمكن الفرق بان وقوع البصر في مسئلة الصعود اكثر ان
 السطح اكشف فان الضرر فاحش يمنع بخلاف الكوة فافترقا
 فتش في داره شجرة فصرار باع اغصانها فالمشترى
 اذا ارتقاها يطلع علي عورات الجار يرفع الامر الي
 القاضي حتى ينفع منه قال طش في فت المختار ان المشتري
 يجبرهم وقت الارتقا سرة او مرتين ليسوا انفسهم اذ هذا
 جمع بين الحتمين ولو لم يفعل فرفع الي القاضي فلو راي القاضي
 المنع فله ذلك فعلي قياس فتح الكوة ينبغي ان لا يكون للجار
 ولاية المرافعة ولا للقاضي المنع كذا ان قال صاحب جامع
 الفصولين اقول قد سمر من امثاله علي غير ظاهر الرواية
 بعض ما يجب عليه وما لا يجبر وبعض ما يرجع فيه علي صاحبه

وما لا يرجع صرح جازا الجبر على الاتفاق في قن وزرع
ورابة مشتركة اذ حق كل من الشريكين قائم فيها وهذا
الحق يغوت بترك الاتفاق من جهة صاحبه فيصير المستن
عن الانتفاع معونا حقا قايما فيجبر كط اقتسما رارا
بينهما فقال احدهما تبني حاجزا بينهما لا يلزم الاخراجا
ولو يوزي احدهما الاخر ويطلع عليه في حال لم يجز الاطلاع
فللقاضي امرها ببناء الحاجز وينفق كل منهما بحصة يفعل
القاضي على وجه المصلحة قاضي خان دار وبيت بين رجلين
انهدم اتهم فبناه احدهما لا يرجع على شريكه اذ الدار
تحتل القسمة فاذا ملكه القسمة يكون شريعا في البناء
وكذا البيت اذا كان كبيرا تحتل القسمة وكذا الحمام اذا
حرب كله وصار ساحة والبئر اذا امتلأت من الطين
فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالبه واصلمها
وافرغها فهو شريخ واصل هذا النوع ان كل من يجبر
على ان يفعل به صاحبه فاذا فعل احدهما فهو شريخ
وان لم يجبر ففعل لا يكون شريعا فعلى هذا انهر بين
رجلين كراه احدهما او سفينة تحرق ومخاف منها
الغرق او حمام ضرب منه شئ قليل او اقر عبد بين اثنين
انه جن جنانية ففداه احدهما في هذا كله يجبر الشريك
ان يفعل به فاذا فعل احدهما فهو شريخ فقت رحي بينهما
في بيت لهما فخرت كلها حتى صارت صحرا لم يجبر الشريكان
على الحارة وتقسيم الارض بينهما ولو قايما بينهما وارادها
الا انه ذهب شئ منها يجبر الشريك على الحارة مع
الاخر ولو مفسدا قبل الشريك اتفق انت لو شئت فيكون
نصفه رينا لشريكك وكذا الحمام لو صار صحرا تقسم

الارض بينهما ولو تلف شئ منه يجبر الابي على عمارته ان
عن محمد في حمام بينهما انهدم بيت منه او احتاج المو قدر
او مرته فابى احدهما لا يجبر ويقال للاخر ان شئت فابنه
وخذ من غلته ثقتك ثم يستويان فيه يقول المقر قوله
لا يجبرني العا لما مرنا نقلا عن قاضي خان انه لو ضرب
من الحمام شئ قليل يجبر الظاهر ان المسئلة اختلافية
فلم يامل فيها هو الصواب في التمريد في البئر المستزكة
والدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته وفي
الخلاصة ايضا دار بين صغيرين لكل منهما وصفي فانهدمت
الدار وابي احدهما الحارة فالوصي يرفع الامر الى القاضي حتى
يجبر على الحارة زرع مشترك بين اثنين ابي احدهما انت
يسقيه يجبر عليه قال وفي ادب القاضي من الفتاوى
لا يجبر ولكن تعال له اسقه ثم ارجع في حصة شريكك
بنصف ما انقعت ط من بعض المتأخرين لو ابي احد الشريكين
في الحمام فالقاضي يخرج الحمام من ايديهما ويوزعها من
غيرها فياخذ ثقتك من امرته انهدم دارها او بيتها فبني
احدها لم يرجع على شريكه بشئ وكذا حمام وبير ما ابا
الدار والبيت ففدان رهما حيدر على القسمة والبناء في
نصيب لو كان لو كان البيت كبيرا تحتل القسمة واما الحمام
اراد به ان يصير صحرا اذ يمكنه القسمة حينئذ واما البئر
فلم ير انهدمها وانما اراد ان يصير فيه حمة اي طين
اسود لخصولها باستبقاها فلزم منها ان اتها فلو طالب
شريكه به يجبر فله طريقا هو المطالبة فصار بتركها شريعا
قال صاحب جامع الفصولين اقول سيا في في فصل الخيطان
في سائل الحابط المشترك نقلا عن عند ان ذ الحموله

لوبي الحايطة لا يرد لانه مضطرا ان لا يتوصل الي حقه الابيه
فكذا البيرج ان الشريك يجبر هناك لو طوبل فينبغي ان
تجد حكمها ويكون لكل من المتبرع والرجوع وجه في كل منهما
نظرا الي الدليلين والتحقيق ان الاضطراب يثبت
فما لا يجبر صاحبه لانها يجبر كما سبنا في بعد ورقة تقريرا
فينبغي ان يدور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه وفاقا
وخلافا وقوة وضعفا ففما لا يجبر شريكه يرجع وفاقا
وفما يغني بالجبر ينبغي ان يغني بالتبرع لو فعله بلا امر قال
وهذا يخلصك من التحير ما وقع في هذا الباب من الاضطراب
ويرشدك الي الصواب مكنص من محمد في حانوت بين
شريكين انفق احدهما في مرسته غير ان شريكه لا يكون
مستوعبا ففما طحونة لهما انفق احدهما في مرستها بلا
ان الاخر لم يكن متبرعا ان لا يتوصل الي الا نفع بنصيب
نفسه الابيه قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي
ان يكون هذا علي تفصيل قدمته انما وسيل الفضل عن
طاحونة او حمام لهما استاجر نصيب كل منهما رجل فانفق
احد المتاجرين في المرسته باذن موجهة هل يرجع علي موجهة
قال لا يرجع ثم قال يحتمل ان يقال المتاجر يقوم مقام
موجهة فيما اتفق ف يرجع علي موجهة وهو شريكه ويحتمل ان
يقال المتاجر انما يرجع علي موجهة بالامر وامره انما يجوز
علي نفسه لا علي غيره فالمتاجر متبرع في نصيب شريكه فلا
يرجع علي احد قال صاحب جامع الفصولين اقول لو ربح الموجه
بنفسه فلو كان الرجوع علي شريكه فينبغي ان يرجع المتاجر
علي موجهة وهو علي شريكه لصحة الاسراء امر بما له فعلة
فكما ندرم بنفسه فلا معنى لقوله انما يجوز الخ ولو لم يكن

له الرجوع ان ارم بنفسه فلم يجز امره في حق شريكه فلا رجوع
فلا يفيد قوله يقوم بوجهه والحاصل ان احد الاضمانين
باطل الا ان يكون قولان في رجوع الموجه لو ربح بنفسه والظاهر
ان فيه قولين علي ما يظهر مما تقدم ولو ربح الموجه بنفسه
يتاتي فيه ما مر في تفصيل المطالبة وشركها والمضور والغيبه
وامر القاضى وعدمه فينبغي ان يكون رجوعه علي التفصيل
وقال س في حمام لهما هدمه احدهما فغاب فبني الاخر
فالهدم لو شافضن الباقي فتمت ما كسر ونصف فتمت ما بني ويكون
الحمام بينهما ولو شاعزم نصف قيمته ما كسر وقال له اهدم
بناك حتى تقسم الارض بيننا وكذا حايطة ودار من كل بنا
بين اثنين واما لو لم ينسب الماخر حتى عاد الهدم هل للماخر
اجباره علي البناء في فصل الضمانات ويا في شئني في حكم
علو وسفل ط حايطة لهما هدمه احدهما يجبر علي البناء
ان اختلف محل تعلق به حق الغير فيجبر علي اعادته بجمع الفتاوي
رجل وضع جذوعه علي حايطة جاره باذن الجار او صغر
سدا با في داره باذن جاره ثم باع الجار داره وطلب
الشري ان يرفع جذوعه وسدا به كان للشري بذلك
الا ان كان الباع شرط في ذلك البيع بقا الجذوع والسدا
تحت ايدار فحينئذ لا يكون للشري ان يطالبه برفعه ذلك
لانه اذا شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه والوارث في
هذا بمنزلة الشري الا ان للوارث ان يامر به برفعه البناء
والسدا اب علي كل حال قاضى خان داران لرجل سبل ما
سطح احدهما علي الاخر فباع السبل عليه السبل بطل حق هو
لها ثم باع الدار الاخرى من رجل اخر فاراد الشري الاول
ان يبيع الشري الثاني من اسالة الساعلي سطحه ذكر في الاصل

ان لم ذلك الا ان يذكر الباع وقت البيع الاول انه سبيل
 الما التي لم يبع يكون في الدار التي باعها من اذينة في النوازل
 له داران سبيل احدهما على سطح الاخرى فباعه التي
 عليها السبيل بكل حقه فيها ثم باع الاخرى من اخر فاراد
 الشري الاول ان يبع الشري الثاني من اسالة الما
 على سطح ليس له ذلك الا ان يكون اشترط عليه وقت
 البيع ان لم يبع ذلك سبيل الما في التي بعت وفيها ايضا
 له داران متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خربة فباع
 الخربة وكان نصب العامرة ومطرح تلجها الخربة فاراد
 الشري المبيع قال الفقيه ابو بكر اذا اشترى الباع لنفسه
 سبيل الما في الخربة جاز وله طرح الثلث لعدم الصرف
 وقال الفقيه ابو الليث ان كان له ميزاب وسبيل سطوح
 الى هذا الجانب وعرف قدسه فبيله على حاله وان لم يشترط
 وكذا لو كان سبيل سطوح الى دار رجل وله فيها ميزاب
 قديم فليس لصاحب الدار منعه في الاستحسان وبه ناخذ
 واما صحابنا فاخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا
 ان يبرهن ان له حق السبيل ولو شهدوا انهم راوا سبيل
 الما فليس هذا بشهادة ولو شهدوا ان سبيل الما المظن
 فهو لما المظن ولو شهدوا ان سبيل الما الموضو والفعل
 والمظن جاز وان لم يبينوا القول لرب الدار وان لم
 تكن له بينة يستحق صاحب الدار وحكمه بالانكول
 وسياتي ما يجبر عليه وما لا يجبر وما يرجع فيما يتعلق
 بالحائط في سبيل الحائط المشترك من فصل الحيطان
 فليظن ثم سبيل علو وسفل هذا الفصل يشتمل على
 انواع الاول ان ذال السفل لو اراد هدم سفله ينع لتعلق

حق ذي العلوه وهو حق قراره وقد بينت المالك عن التصرف
 في ملكه لولم يبره فيه حق كرهن والثاني تصرفه فيه كعنه باب
 او كوة او ارضه جذع لم يكن قبله فبيع عنه عند الامام
 مطلقا الا برضى الاخر لا عندها فيما لا يضرب ذي العلوه وكذا
 تصرف ذي العلوه في علوه بنا او وضع جذع او كيف هو على
 الخلاف ولو اراد ذوق سفل ان يبنى في بقعة لا يضرب بالعلوه فله
 ذلك بلا رضى ذي العلوه ولو يطره فكذا عند الامام اذ ليس لذي
 العلوه حق في بقعة السفل فهما كبا رين وعندها ينع الا برضاه
 اذ ليس له حق في بقعة السفل وقوام السفل بالبقعة
 فلذي العلوه في البقعة بهذا الوجه بخلاف الما رين
 كذا اصل وقال بهما اختلف فيه من قولهما تفسير لقوله المذكور
 مطلقا فعلى هذا الخلاف انه يملك ان الم يضر ولو اشكل
 لا يملك ولو لم يضر يملك رواية واحدة عند من وعند من
 في احد الروايتين وقد مر ان المختار انه لو اشكل لا يملك
 ولو لم يضر يملك قاضي خان علوه وسفل لاخر قال الامام
 ليس لذي العلوان يبنى في العلوه او يتدفه الا برضى ذي
 السفل وقال له ذلك ان الم يضر بالسفل والمختار للمفتوي
 انه ان اضر بالسفل ينع وان لم يضر لا ينع وعند الاشكال
 ينع صح الثالث لو هدم ذوال السفل سفله وذو العلوه علوه
 اجرد ذوال السفل على بنا سفله اذ فوت عليه حقا الحق بالملك
 فيضمن كما لو فوت عليه ملكا الرابع لو اهدم السفل بلا
 هدمه لا يجبر على البناء ويقتل لذي العلوه ليس لك طريق
 الموقوف سوى ان تبني السفل بنفسك لو شئت فلو
 بناه فله ان ينع ذال السفل حتى يودي قيمة البناء الى ذي العلوه
 خلاصة وذكر الحصاص انه يرجع بما انفق صح ذو العلوه

مضطرب في بنا السفلى حضرا وغاب اذا القاصي لا يجبر
 حاضرا فلا يامر غيره بالبناء عليه غالبا فاضطر والمضطر
 ليس بمتبرع قال وهذا ما مر الوعد بذكره قبل ورقة قاضي
 خان علو رجل وسفل لا ضرر فانهدم فبنى رب العلو السفلى
 بغير امره ان بناه بغير امر القاصي يكون تبرعا لا يرجع بشيء
 الا اذا كان في موضع ليس فيه قاض وقال في محل اخر من
 فتاواه ايضا علو وسفل انهدما فبنى رب العلو السفلى
 فلم يرجع على رب السفلى وان قال رب السفلى
 لا حاجة لي في السفلى يقول الحقير بين كلاميه منافاة والظاهر
 ان قوله الثاني اصح ويؤيده ما مر قبل ختمه اسطر نقلنا
 عن الخصاف صحح جاز الحبر على الانفاق في ربيع وفتح وداية
 مشتركة ولم يجز جرد ذي السفلى على البناء اذ حق كل من
 الشريكين قائم في القن وغيره وهذا الحق يغترب بتركت
 الانفاق من جهة صاحبه فيصير المحتج عن النفقة متلفا
 حقا قايما فيجبر واما حق ذي العلو بعد الانهدام فايست
 اذ حقه قرار العلو على السفلى ولم يبقيا فذو السفلى
 بترك بنائه لا يتلف حقا قايما لذي العلو بل يكون
 بالبناء مكتسبا له حقا قايما ولا يجبر ان يبنى على مثله
 قال صاحب جامع الفصولين اقول سياتي في الحكم الثاني
 من سيلة الحابط المشترك انه لو انهدم فلو عرضته عرضة
 قبل لا يجبر وقيل يجبر وهو الا شئبه اذ بتركه تصور شركه
 الى اخره فعلى هذا القول ينبغي ان تجبر على البناء سياتي
 هناك قال قال فرق بينه وبين بيت مشترك انهدم فبنى
 احدهما بل اذن شركه فانه لا يرجع اذ يمكن قسمة العصة
 ثم البناء في نصيبه خاصة حتى لو كانت الساحة صغيرة يجب

لو قسمت لا يمكنه البناء في نصيبه فلا يكون متبرعا اذ لا يجبر
 شركه ولا يمكنه القسمة لعدم احتياها فلا سبيل الى احيا
 حقه الا ان يبنى وكان مضطرا كذاي العلو ثلاثة نفر رجل
 سفل ولا ضرر علو ولا ضرر على العلو علو فانهدم الكل
 فقال كل منهم لصاحبه السفلى ملك والعلو لى فهدم اعلى
 ثلاثة اوجه اما ان يكون لواحد منهم بيته اول اثنين اول بيته
 اصلا ففي الوجه الاخر يحلف كل منهم لصاحبه لانه ادعى عليه
 ما لو اقر به لزمه فان انكر يحلف ثم تكلموا في كيفية الحلف
 فقال صاحب المحيط يحلف كل منهم على انه لا يجب عليك
 بناء هذا السفلى الذي يجب لهذا البناء علوه عليه وقال
 غيره من اصحابنا يحلف ان هذا الارض ليست بملك لك
 ولا يجب عليك بناؤها لانه لو حلف كما قال صاحب المحيط
 ربما يتاول انه لا يجب عليه البناء يعني لا يجبر فيكون بارا
 في بيته وبه يعني فاذا حلفوا يقال لكل منهم لو شئت ان
 تبني السفلى وتبني عليه ما ارجعت من العلو وتمنع صاحبك
 من الانتفاع به الى ان تدفع ما انفقت فافعل وان شئت
 فدع وفي الوجه الاول يقضي بيته وفي الثاني يقضي
 بينهما ويقضي بالعلو حصته الارض بينهما نصفان ويجوز ان
 تسع البيته على ان هذه الدار ملك المدعي عليه وان
 العلو حق المدعي جهلة ط قال صاحب جامع الفصولين
 اقول الاول ان يحلف ان هذه الارض ليست بملك لك
 وليس لك بناؤها اذ لانه يبنى وليس عليه ذلك لما مر
 ولو اكتفى بان هذه الارض ليست بملك لك بلا تعرض
 لوجوب البناء يحصل الغرض والله اعلم او يحلف بما في حقه
 انهدم سفل وعلو وكل منهما يقول السفلى لك فانه

لا يبي عليه مجلف كل منهما بالدم ماله قبلك حق بنا العلو علي
سلك قاضي خان له علو فتصدع اروهن فاشهد
عليه اهل السفلى ثم سقط العلو وقتل اسانا ضمن
ذوالعلولان العلو من مرفوع بل سقط بنفسه فصم الاشجار
فيه علي صاحبه فاهلك بالعلو ضمن صاحبه الشجر والنهر
وفي فتك باع ضيعة وللبيع اشجار في ضيعة اخري يجب
هذه الضيعة اغصانها استدلية في البيعة قلل الشري ان
ياخذ به بتفريع البيعة من اغصان استدلية فيها وكذا لو
ورثها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورثه فلم تفرغ ضيعة
من تلك الاغصان فكذلك وارثه تدوقف شجرة في نصيب
احد المتقاسمين اغصانها استدلية الي نصيب الاخر يجز صاحبها
علي قطع الاغصان في رواية عن م وعنه ترك كذلك
وفي كتاب الصلح فخرج شعب نخلة الي جاره فلجأه فقطعها
لتفريع هوارثه قالوا هذا علي وجهين فلو اسكن تفريع بشد
الشعب علي نخلة وتفريع بقصه بشد بعضها فلم ان ياخذ
رب النخلة بالسد بالقطع فيما اسكن تفريع يثده واما
مالا يمكن تفريع الا بقطع فالاولي ان يستاذن ربه فيقطع
بنفسه او ياذن له به ولو ابي يرفع الي القاضي فيجبر علي القطع
ولو لم يفعل الجار كذلك ولكن قطعها بنفسه ابتدا فلو
قطع من محل ليس محل اضر اعلى منه او اسفل انفع
من حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل اضر انفع
منه ضمن حمله ثم قال صاحب جامع النصارين اقول
لو كان القطع من محل اضر انفع ينبغي ان يضمن لو جعل معه
التفريع والا فينبغي ان لا يضمن من يقطع في ملك نفسه
اذ ليس له ان يدخل بستان جاره ليقطعه قال شيخنا

الما

الما يكون له القطع من جانب نفسه لو كان ضرره مثل ضرر
القطع من جانب صاحبه اما لو كان قطع من جانب صاحبه
اقل ضررا ليس له قطع فرفع الي القاضي لياسره فيقطع
فلو ابي يمتد القاضي من يقطع من جانب الشجر ثم في محل
لا يضمن لو قطع بنفسه لا يرجع علي رب الشجر بما انفق
في سونة القطع اذ لم يرفع الي القاضي لياسره مع امكانه فكان
شرا مما حصل قال م لم يهر في ارض رجل فدخل ارضه فيصلح
نهره فله رب الارض نعم واما يضمن رب النهر في بطن النهر
ليصلح كذلك قال رضي هذا قول ج اذ لا صريم للنهر
عنده وقال رضي هذا قول الكل الا ان موضع المسئلة
ان رب النهر باع المسناة من رب الارض وبقي النهر
لنفسه وهذا بخلاف المرور الي المرأة في ارض رجل
فان للناس ان يمشوا اليه في ارضه بلا اذنه لان فيه ضرر
الخاص لدفع ضرر العام وهو جاز وما في مسئلة النهر
فتضرر بدفع ضرر الخاص فلم يجز قاضي خان له نهر في ارض
ولا يملكه المرور في بطن النهر قال ابن سلمة يقال لرب
الارض اما ان تدعه ان يدخل الارض ويصلح ملك نفسه
او تصليح انت قال القاضي ابو الليث بهذا اناخذ وكذلك
في مسئلة الحائط يصلح شري ارضنا بجنب ارضه وشرب
المشراة من جانب اخري ليس له سوق اما من ارضه القديم
اي المشراة ولو كان سوق اما اولي في خالص ملكه
لانه يستعمل مجري الماء لا اتصال اوله باخره وليس للشري
شرب من هذا النهر اما لو جمعه الماء في الارض القديمة ثم
ساقه منها الي المشراة جاز لانه يستعمل ارضه لا للمجري
المشركة صح ارادني بقوله الكثيرة من نهر رجل

ح

وخاف رب النهر تخريب السناة فله نعم ان الاستغفار بالما
 ساج بشرط ان لا يضركذا اختاره في فتاواه طه نهر
 لقوم يجري في بستان رجل فلرب البستان ان جرس
 علي حافة ان لا ضرر لارباب النهر فيه حتى لو تضرر وابان
 يضيق نهرهم به بينه ولو غرس بومر بقلعه الا ان يوسع
 النهر من الطرف الاخر بقدر ما ضاق علي وجه لا يتفاوت
 في حق ارباب النهر فينبذ لا يمنح ولو غرس علي النهر العام
 لمنفعة المسلمين له ذلك امام اجري نهر لقوم في بلد هم
 لاجل الشقة فلا هل البلد اتخاذ البساتين عليه لو لم يضر
 باهل الشقة لا لوصر بان لا يوصل الماء الي اهل الاسفل
 ولا يفيضهم في سالتهم عن نهر قوم بنت عليه قرية ليشرب
 منها اهلها ورواهم وغرس علي اشجارهم الا ان ليس
 لهم حق في اصل النهر فاراد ارباب النهر تحويله من تلك
 القرية وفي خرابها قال لهم ذلك ومن س لو ان اعرابا
 قد سوا الكوفة وارادوا ان يتاروا هذا ويضرب ذلك
 باهلها انهم عن ذلك الا يري ان اهل البلدة يمنعون
 عن الشر المحكرة فهذا اولي بقول الحقير المحكرة بضم الحاء
 اسم من الاحتكار قال شجر التوت لو كان في المسجد فلا
 باس بالكل توت ولم يجر اخذ ورقه سئل الصغار عن اشجار
 علي جانب نهرها ويدعيها كل منهما وقال لو عرف غارسها
 فهي له والا فاني محل مملوك لاحدها خاصة فهو له وسأ
 في محل مشترك فهو بينهما والاصل ان الشجر انما يستحق
 بالغرس او بملكته الثالثة او بالارض جنبه كع شجر علي
 جانب نهر عام فنبت من عروقها اشجار في الجانب الاخر من
 النهر ورجل من ذلك الجانب كرم وبين كرمه والنهر طريق

العامة فارعاها فلو عرف انه من عروقه فهو له والا فلو
 عرف له غارس فهو له والا فهو لرب الارض والاصل
 ان الشجر لو لم يعرف غارسه ولا مالكه الثالثة يحكم
 الارض فنض بنت شجر او زرع في ارضه ولم يزرعه احد
 فهو لرب الارض لتولده من ارضه وكان مزروعا فتكون
 لربها في الكار رفع برافتنا شربت حباته في الارض فنبت
 الزرع وسقاه الكار حتى استحصد فهو بينهما علي سطرطهما
 ولو نبت ورتي رب الارض فكله له وضمن للكار نصيبه
 من الحبات لو فيها قيمة ولو سقاها اجني فلا شيء له والزرع
 بين الكار ورب الارض فنت شجر في ارض بنت من عروقه
 في ارض ارض فلو سقاه رب الارض وابنته فهو له ولو نبت
 بنفسه فهو لرب الشجر لو صدقه رب الارض انه من عروقه
 شجرة ولو كذب صدق صدق قال صاحب جامع الفصولين
 اقول مرانه لو عرف انه بنت من عروقه فهو لرب الشجر بلا
 تفصيل الشئ في قال سالتهم عن شجرة في دار بنت من
 عروقتها ارضي في دار جارة قال لك ان تقطعها ان بنت
 من شجرتك قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا علي
 اطلاقه يقتضي عدم التفصيل ايضا فنت نواة او خوخة وفقت
 في كرم ارض فنت منها شجرة فهي لرب الارض اذ لا قيمة للنواة
 وكذا الخوخة ان ابنت بعد زوال لحمها غرس شجر في مسجد
 فهو للمسجد لانه كبتا في المسجد ولو غرس في ارض موقوفه
 علي رباط فلونارسه يلي تعا هذه الارض فالشجرة
 للوقف اذ هذا من جملة التعاهد فيكون غرسا للوقف
 ظاهرا ولو لم يل تعاهدا فهي له ولو غرس في طريق العامة
 فالشجرة للغارس اذ ليس له ولاية جعلها للعامة وكذا

لو غرس علي نهر العامة او على حوض القرية فهي له قد فلو
 قطعها فنت من عروقها اشجار فهي له ان بنت من ملكه
 فت جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فلو رثته قطعها ان
 محل الاشجار لم يصرفها لانه مشغول وكذا لو جعل داره
 مقبرة فحل البناء لا يدخل فيه لما مر قطع من دار رجل شجرة
 بلا امره فزها بخير لو شترتها على القاطع وضمنه قيمتها قايمة
 بان تقوم الدار معها وبدونها فيضمن الفضل ولو شترتها
 وضمنه قيمتها بان تقوم الدار معها وبدونها فيضمن الفضل
 ولو شترتها معها وضمنه قيمتها بان تقوم الدار معها وبدونها
 فالفضل قيمة الشجرة ثم ينظر اليها والي قيمة الشجرة مقطوعة
 فلو انتقصت قيمة ضمنه والا فلا من قطع شجرة من بيتان
 رجل لو من داره فالتفها لزمه نقصان الدار والبيات
 جهة الكار غرس في ارض الدافع بامره فلو غرس للدافع
 فله الشجرة ولو للمعاقل وقد قال الغرس لي فكذلك
 وللاكار عليه قيمة غرسه ولو قال اغرسه ولم يقل لي فغرس
 بفرسه من عنده فهو لغارسه ولرب الارض اقله قبل
 الربح ولو قلح ثلثة رجل وغرسها ورباها فهي للغارس
 بقيتها يوم قلح التصرف في الشترت وفي شغل دار
 بينهما فكل منهما ان يضع فيها متاعه ويربط فيها رابته فت
 ارضه او كرم بين حاضر وغايب او بين بالغ وبتيم فال حاضر
 او البالغ يرفع الامر الي القاضي ولو لم يرفع ففي الارض
 يزرع بحصته بطيب له ذلك ويقوم على الكرم فيبيع ثمرة
 وياخذ حصته ويوقف حصته الغايب وبيع له ذلك واذا
 قدم الغايب ضمنه القيمة او اجاز البيع وذكر في موضع اخر
 عن م لو اخذ الشريك نصيبه من الثمر واكله جاز وبيع

نصيب

نصيب الغايب و يحفظ فلو حضر صاحبه بخير كما مر ولو لم
 يحضر فهو كقطعة قالت هذا سخان وبه ناخذ
 قال ولو ادعي الخراج كان متبرعا وذكر م صل غاب احد
 شريكي الدار فاراد الحاضر ان يسكنها رجلا ويومرها
 لا ينبغي ان يفعل ذلك ريانة ان التصرف في ملك الغير
 حرام فعليه تعالي والمالك ولا ينبغي قصا اذا الانسان
 لا ينبغي من تصرف فيما بيده لو لم يباذعه احد ولو اجر واخذ
 الا اجر يرد على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يتصدق
 تمكن الحبث فيه لحق شريكه فكان كفا صاب اجر يتصدق
 بالاجر او يبره على المالك واما نصيبه فيطيب له ان لا
 حبث فيه هذا لو اسكن غيره اما لو سكن بنفسه ليس
 له ذلك ريانة قيا ساوله ذلك استخانا اذ له ان
 يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان
 في كل مرة على هذا امرالدور فيما بين الناس فكان له ان
 يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك
 حال حضرته بلا اذن فكذا غيبته عدة دار بينهما غير مقسومة
 غاب احدها وسع الحاضر ان يسكن بقدر حصته ويسكن
 الدار كلها وكذا اخر م بينهما غاب احدها فلم الحاضر ان
 يتخذ حصته وفي الدواب لا يركبها الحاضر لتفاوت
 الناس في الركوب لا الكنى والا ستحدا م فيتصرف الغايب
 بركوبها لا بهما ان عن محمد للحاضر ان يسكن الدار لو
 خاف خرابها وعن الامام ليس للحاضر في الارض ان يزرع
 بقدر نصيبه وفي الدار له ان يسكنها بزر ان له ذلك
 في الوجهين فلو سكن الدار احد شريكين بغية الاخر لا تملك
 الاجرة ولو اعدت للاستغلال والاصل ان الدار المشتركة

في حق السكنى وتوابعه يجعل كذلك لكل الشريكين علي
 الحال ان لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما عن دخول وقعود
 ووضع استغنى فيتصل عليهما شافع ملكهما وهو لم يخرج نصار
 ساكن في ملك نفسه فكيف يلزم الاجر قاضي خان ارض
 بين رجلين روي عن الامام انه ليس لاحدهما ان يزرع
 فيه قدر حصته وفي دار مشتركة ليس له ان يسكنه وروي
 عن م انه له ذلك في الوجهين وفي دار مشتركة غاب احد
 صاحبه فللاخر ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية
 له ان يسكن من الدار قدر حصته ولو خاف ان تخرب الدار
 ترك السكنى فله ان يسكن كل الدار انتهى وبعض سائل
 هذا النوع من في فصل الفحائش في الانتفاع بمشتركة
 الفصل السادس والثلاثون
 في سائل الميطان هل الحايطة المتنازع فيه لا يخلوا
 اما ان يتصل ببناءيهما او سنا احدها او لا يتصل اصلا
 ولكنه بين داريهما والاتصال نوعان اتصال تريب واتصال
 مجاورة وملازقة ولا يخلو من هذين يكون لهما عليه جذوع
 وللآخر هراري اولى له شئ او لهما هراري اول احدها
 فقط او لا يكون لهما عليه شئ فلولم يتصل ببناءيهما ولهما
 عليه شئ من جذوع وغيره يقضي به بينهما صح اذا استويا
 في الدعوي ولا يباين بينهما احد وليس احدهما اولى من الاخر
 ومعنى القضا انه لو عرف كونه في يدها يقضي بينهما قضا
 ترك ولو لم يعرف وقدر عي كل منهما انه ملكه وفي يده
 يجعل في يدها ان لا تنازع لهما الا انه يقضي بينهما وهذا
 كذا راعاه رجلان كل منهما انه ملكه وفي يده يترك
 في يدها لو عرف كونه بيدها والا يجعل في يدها الا انه

ينبغي

يقضي بينهما وكذا لو لاحدها هراري او هراري ولا شئ للآخر
 عليه يقضي بينهما ان يوضع الهراري لا يثبت علي الحايطة
 استعمال ان الحايطة انما بيني للتقيد وذلك بوضع
 الجذوع عليه لا يوضع الهراري والهراري ان التقيد
 عليهما بلا جذوع لا يمكن وهما بوضعان للاستقلال والحايطة
 لا بيني للاستقلال بل بوضع الهراري فثبتت بوضع
 عليهما الجذوع ويلقي عليهما التراب صح ولو لاحدهما عليه جذوع
 ولا شئ للآخر عليه يقضي به لرب الجذوع لانه مستعمله
 وللآخر مجرد يد بلا استعمال والعين المستقلة اولى
 وجعل الاستعمال مرجحا اذا استويا بدا ان في الاستعمال
 زيادة دليل علي الصدق من جنس اليد في صلح مرجحا ان
 الاستعمال يباين لانه انتفاع بعد ثبوت اليد فكان جنسا
 مغايرا لليد وكذا لو كان للآخر هراري لما مر ان الهراري
 ليس باستعمال الحايطة فوجوده كعدمه ولو لاحدهما
 جذوع واحد وللآخر هراري او لا شئ له لم يذكر في ظاهر
 الرواية وقد قيل لا يقضي به له ان الحايطة بيني لو وضع
 جذوع واحد وعن م انه لرب الجذوع ان له من البدنوع استعمال
 ان وضعه باستعمال حتى يقضي لرب الجذوع فيكون لاحدهما
 استعمال للحايطة بقدره وليس للآخر ذلك وقد بيني
 الحايطة لوضع جذوع واحد لو كان البيت صغيرا وهذا
 لو لم يتصل الحايطة ببناءيهما فلولوا متصل اتصال تريب
 وملازقة فيقضي به بينهما نصفان اذا استويا
 ولو اتصال احدهما تريب والاخر بلا زينة فذو التريب
 اولى لانه له الاتصال نوع استعمال ولذي الملازمة
 مجرد اتصال فلا استعمال له الاتصال اولى فصا

كراكب رابطة مع المتعلق بلجاسها وتخصيل اتصال الترتيب
 ان كان الحد من مدر او اجزا ان يكون انصاف بين الحايط
 المتنازع فيه داخل في انصاف بين حايط وانصاف بين
 حايط داخل في المتنازع فيه ولو من خشب فالترتيب تركيب
 خشبات احدها في الاخرى واما لو نقب وارطل فيه لم يكن
 ترتيبا ترتيب اتصال الملازمة هو ان يلزق احد
 الطرفين بالآخر ص ولو اتصل باحدها ملازمة او ترتيبا
 وليس للاخر اتصال ولا جذوع يقضي لذي الاتصال فلا اتصال
 في الترتيب فكذا الملازمة ان استويا في الاتصال بالارض
 الملوكة ولا حدها زيادة اتصال تغاير الاول وهو الاتصال
 بالبناء فيترجم على الاخر وكذا لو اتصل باحدها ولاخر هراي
 يقضي لذي الاتصال ولو لا حدها ترتيب ولا جذوع فلو الترتيب
 في طرف الحايط قد والترتيب اولى عند عامة الشارع فرجح
 الاتصال على الجذوع ولو لكل منهما يد استعمال ان الاستعمال
 بالترتيب وهو البناء سبق على الاستعمال بجذوع وهو وضعها
 الا انه لا يرفع جذوع الاخر بخلاف ما لو برهن ذوالترتيب
 ان الحايط له ان يحس برفع جذوع الاخر ان البينة حجة مطلقة
 يصلح للدفع والاستحقاق على الغير واما الترتيب فنوع ظاهر
 والثابت به ثابت بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع
 لا لا بطلان حق الجذوع ولو كان الترتيب في طرف واحد
 قيل هو اولى وقيل الجذوع ولو في اعلاها بطونوع فيه
 عود مركب على عود وهو حايط احدها فقط ولاخر عليه
 جذوع فابهما اولى اختلف فيه والجذوع اولى من اتصال
 ملازمة ان رب الجذوع يستعمل للحايط والاخر مجرد اتصال
 ولو لا حدها عشر خشبات عليه والاخر ثلاث فهو بينهما

نصفان ان استويا في استعمال بنا الحايط لاجله لانه بيني
 للتقنين وما يحصل بالمشقة يحصل ببارونه الى الثلاث
 فاستويا يد اغاية ما في الباب ان لذي المشقة زيادة استعمال
 الا ان الجنس واحد ولا يثبت الترتيب بكثرة هذا ظاهرا
 الرواية وعن الامام انه رجع عنه وقال لكل منهما ما تحت
 خشبه اذا ما تحتها في يده وصاحبه خارج فيه وصدة ن و
 اليد والباقي بينهما لا استويا فيه وعن س انه رجع وقال
 الحايط كله لرب المشقة ان يد استعمال اولى ولا يومر الاخر
 برفع الجذوع لما مرر الصحيح هو ظاهر الرواية لما مرر ولو
 لاحدها عليه خشبة واحدة ولاخر ثلاث او اكثر فهو بينهما
 قيا سالا استويا ان وضع الواحدة ولو حجة في هذا الباب
 الا انه حجة ناقصة ان الحايط انما بيني للتقنين وهو
 لا يحصل بواحدة الا نادرا ونقصت بهذا الوجه والناقصة
 لا تظهر بمقابلة الكاملة ثم ان لم يكن بينهما استويا
 فهو لرب المشقة ولا يومر الاخر برفع الجذوع وقيل لكل منهما
 ما تحت خشبه وعن س انه بينهما على احد عشر سهما
 بعد الجذوع اعتبارا للاستعمال واليد على الحايط فيقسم
 على عددها وجه القول الثاني ان يد كل منهما ثابتة على
 ما تحت جذوع فهو له كما في دار واحدة فيها احد عشر شرا لا
 عشرتها في يده وواحدة في يداخر تنازعا في الدار ولكل
 منهما ما في يده كذا هنا واما ما بين الخشبات فبقيل هو
 على احد عشر سهما وقيل بينهما نصفان لا استويا هما
 فيه الا يري ان في مسألة دار فيها سائر تكون الساحة
 بينهما نصفان كذا هنا ووجه القول الاول ان وضع الواحدة
 حجة ناقصة فلا تظهر بمقابلة الكاملة ولو لا حدها خشبات

والاخر حشبات قتلها كالثلاث اذ يمكن التسقيف بهما وقيل كواحدة
اذ لا يمكن التسقيف بهما الا نادرا تنازعا في خص او حايط بين
داريهما ولا بينة والخط والوجه والطاقت او انصاف الدين
الي احدها قال الامام هو بينهما ان الانسان كما يجعل المذكور
الي جانبه في ملك الخاص يجعله الي جانبه في الشريك ايضا
ان اتولي العمل فلا يصح حجة وقال هولاء المذكور الي جانبه
في ملكه الخاص يجعله الي جانبه ان الظاهر يشهد له ان
الانسان يزين وجه جداره الي نفسه لا الي جاره وكذا
الخط لانه وقت العقد يقوم علي سطحه فيجعل الخط اليه حجة
جذوع احدها في احد النصفين وجذوع الاخر في النصف
الارض فلكل منهما ما عليه وما بقي فهو ما بينهما والجذوع
اولي من السرة فالحايط لرب الجذوع وكذا السرة لو تنازعا
فيها ولو توافقا انها للارض لا يرفع الا اذا برهن صاحبها
له لوروس جذوعه علي حايط دار الاخر وليس لرب
الدار شي عليه فتنازعا في الحايط فهو لرب الدار ولا
رواية عن من انه لرب الساباط ولو اتفقا ان الحايط لرب
الدار قيل له رفع الساباط وقيل لو برهن فله رفعه
اجمعا فلو هدماه ثم بنياه فله وضع الجذوع وفاقا ولو
جذوع احدها اسفل وجذوع الاخر اعلي بطبقة وتنازعا
في الحايط فهو لرب الاسفل سبق يده ولا يرفع جذوع
الاعلي ولو اراد رب الاعلي ان يسفل جذوعه فلو لا يضر
بالحايط فله ذلك والا فلا ولو هدماه ثم بنياه فله ذلك
اجمعا من حايط بينهما ليس لاحدهما عليه شيء ولا خير
جذوع في اعلاه فاراد ان يسفلها فله ذلك لانه اقل ضررا

ولو اراد ان يرفعها من السفلى الي الاعلي ليس له ذلك
فلو لكل واحد جذوع فلذي السفلى رفعها بجدار رب الاعلي
لو لم يضر بالحايط ولو اراد احدهما نزع جذوعه من الحايط
فله ذلك لو لم يضر بالحايط ان سئل ابو بكر عن جدار
بينهما لهما عليه حمولة وحمولة احدها اسفل فله رفعهما
ووضعها بان احمولة الاخر ولو حمولة احدها في وسط
الجدار وحمولة الاخر في اعلاه فاراد رب الوسط وضع
حمولة في اعلاه الجدار لو الجدار من اسفله الي اعلاه بينهما
ورب يضر به رب الاعلي فله ذلك فقص نقضا جدارها
فاراد احدها ان يبنيه اطول مما كان فله ذلك الا ان
يكون خارجا عن الرسم ان اسفل الحايط مشترك الا يري
انه لو اراد احدهما البناء يبنيه الاخر وكذا الوزان في
هوي مشترك ليس لشريكه منع وقال السعدي
له منع لانه تصرف في المشترك فلا بد من رضي شريكه
وكذا عن من في وقت صورته حايط بينهما قدر قامة فاراد
احد الشريكين ان يزيد طوله واتي الاخر فله منع وضع
خشب علي المشترك لو احدهما عليه خشب فلا ضرر وضع
مثله ان استخريا في اصل الملك في الانتفاع من الحايط
من خشب وضع الخشب عليه ان يبنى للتسقيف وليس
للاخر ان يرفع جينا من خشب لتضر شريكه بهدم
بنائه وانما له الانتفاع بملكه لا اضرار غيره قالوا هذا
لو احتل الحايط مثل ذلك الخشب لو وضع عليه فلو علم
انه لا يحتمل يدمر شريكه برفع بعض الخشب حتى يتعقب
ما يحتمل الحايط مثله ان رب الخشب لو وضع بلا ان
شريكه فغاصب ولو بان له فالارض غير نصيب من الحايط

وللمير ان يسترد العارية وبه افتي شيخ وسيد ابو بكر
 عن هذه المسئلة فتال لو كانت حمولة هذه الشريك
 حمولة فلا ضرر وضع حمولة وعن ان لا ينصل بين
 حديث وقديم وقال لا يرى ان اصحابنا قالوا لو
 حذروا احدها اكثر فلا ضرر ان يزيد في جذوعه لو مجتمعة
 الحايطة ولم ينصلوا بين حديث وقديم ولو لا خشية عليه
 فلا حد لها ان يضع عليه خشبا وللأخر وضع مثل لا تمنع
 ولو لمها عليه خشب واراد احدها ان يزيد خشبا على
 خشب الاخر او يخذ عليه شجرة او يفتح كوة او يابسا
 فلا ضرر منه لانه تصرف في الشريك فلا بد من اذن شريك
 لكن القياس تركه ثم للضرورة انا لو منعناه عن وضع
 خشب بلا اذن شريك ربما لا ياذن له فيتمصل عليه
 منفعة الحايطة وهذه الضرورة منعدمة في السائل التي
 عدت فافترقا شريك انهدم او هدم او خيف انهدم
 صح انهدم حايطة بينهما فبقي احدها فهو علي وجهه
 عليه حمولة اول والا حكام ثلاثة احدها طلب احدها حصة
 عرصة الحايطة واي الاخر ثانياها اراد احدها ان يبني واي
 الاخر ثالثا لو بناه بلا اذن شريك هل يرجع عليه شي اما
 الوجه الثاني وهو عدم الحمولة ففي الحكم الاول وهو طلب
 احدها القسمة واي الاخر فقد ذكر انه يجزى به اخذ شي
 اما لو لم يكن عرصة الحايطة عرصة بحيث لو قسمت بهيب
 كلاهما شي لا يمكن ان يبني فيه فظا هر لثقتة في طلب
 القسمة واما لو عرصة بحيث لو قسمت بهيب كلاهما ما يمكن
 فيه البنا فلان القاضي لو قسم مزرع بينهما وربما يخرج في
 فرعة كل منهما ما يلي دار شريك فلا ينفع به فلا تنفع

القسمة

القسمة مفيدة واليه اشارم فيما روي عنه انهدم حايطة
 بينهما فتال احدها اقسمة وقال الاخر اني قال لا اقسمة
 بينهما ان ربما يصيب كل منهما ما يلي دار شريك وبعض
 المشايخ قالوا لو كان لا يرى القسمة الا باقرار فلا قسم
 لما سر واما لو بناها بلا اقرار فيقسم لو العرصة عرصة
 علي وجهه مرو وجعل نصيب كل منهما ما يلي داره تنمي المنفعة
 عليهما وقال من لو عرصة فاعطني مجبر الابي علي كل حال
 وبه يعني ان العرصة لو عرصة علي ما سر فطالب القسمة
 طلب بها تنمي المنفعة عليه فيجبر شريكه عليه وارضى كدار
 وارضى وعن من مجبر الابي علي قسمة جدار بينهما وذكر الجبر
 بلا فصل بين العرصة وغيرها والحكم الثاني اراد احدها
 ان يبني ابتداء طلب القسمة واي الاخر فلو عرصة
 كما سر لا يجب علي البنا في ملك شريكه الا بضرر شريكه
 ولا ضرر هنا ولو عرصة قيل لا يجبر وهو الاشبه ان يتركه
 ينظر شريكه يقول الخبير بويده قوله وهو الاشبه ما سألني
 في ارض ما يلي هذا البحث نقلا عن الخلاصة ان الفتوى علي
 ان يجبر لو لم يمكن البنا بعد القسمة انتهى والحكم الثالث
 لو بناه احدها هل يرجع عرصة شريكه شي قيل لا يرجع مطلقا
 وقيل لو عرصة علي ما سر لا يرجع لانه غير مضطر فيه فت
 احدها ان يفتح من البنا لانه ان يقاسم ارض الحايطة نصفين
 ولو بني لا يرجع علي شريكه ان ليس له اخذه بالبنا الوجه
 الاول لو كان غير حمولة بان كان عليه جذوع وطلبا احدها
 قسمة عرصة الحايطة فلو قسمت بلا رضني احدها يستقط
 حقه عما حصل لشريكه بلا رضاه واذا اراد احدها البنا واي
 الاخر قال من لا يجبر لو عرصة وذكر شيخ الاسلام

انه يجبر بالتفصيل وذكر وجه يفتي ان في عدم الجبر تعطيل حق
 شريكه ان له حق وضع الجذوع على جميع الحايط ولو بنى
 احدها بلا اذن شريكه قيل لو عريضة كما مر لا يرجع ويكون
 متبرعا وقيل ليس بمتبرع وكذا عن م هو الصحيح ان للباقي
 حق وضع الجذوع على جميع الحايط ولا يتوصل اليه الا بينا
 جميع الحايط وكان مضطرا في البناء فلا تبرع كالوكان غير
 عريضة فبناءه احدها قال صاحب جامع الفصولين
 اقول مر ان الفتوى على ان شريكه يجبر على البناء ولا
 اضطرار فيما يجبر فينبغي ان تكون الفتوى على انه متبرع
 يقول الغير قوله فينبغي ان يبنى ان الذي مر ان الفتوى
 عليه انها هو مسئلة خبر الافي عن القصة لا خبر الافي عن
 البناء والكلام فيه فقياس مع الفارق والعجب كيف شي
 ما قدمت به اداه قبل نحو صحيفة عند انهدم حايطهما وعليه
 جذوع لاحدها فطلب رب الجذوع بناءه من شريكه لا يجبر
 عليه ويقال لهما ان شئنا اقتسما ارض الحايط ولو بنا
 رب الجذوع البناء و اراد الاخر القصة يقسم بينهما نصفان
 الوجه الثاني من هذا الوجه لو لاحدها حمولة فطلب هو
 القصة و ابي الاخر يجبر الافي لو عريضة كما مر هو الصحيح
 وبه يفتي ولو اراد ذو الحمولة البناء فابي الاخر فالصحيح
 انه يجبر الافي لما مر فيها لهما عليه حمولة ولو بنى ذو الحمولة
 فحكم حكم مالهما عليه حمولة فالصحيح انه يرجع لما سئله انه
 مضطر ولو بناه الاخر وعرضه الحايط عريضة كما مر فهو
 متبرع ان لم يضطر في البناء ان لا يجبر به فتا لفته ثم في
 كل محل لم يكن الباقي متبرعا كما له اولها عليه حمولة فللباقي
 منع صاحبه من الانتفاع الي ان يرد عليه ما اتفق اوقية

البناء علي ما اختلفوا فيه كما سجي فلو قال لصاحبه انا لا اتفق
 بالبناء قبل لا يرجع الباقي وقيل يرجع على رب العلو يرجع
 علو رب السفل بقيمة السفل بيا لا يا اتفق فخص يرجع
 بما اتفق في السفل واما في الحايط الشتر فيرجع بنصف
 ما اتفق واستحسن بعض المتأخرين فتا لو لو بنى با مر
 القاصي يرجع بما اتفق ولو اتفق بلا امر القاصي يرجع بقيمة
 البناء خلاص ولو بنى با امر القاصي لاحدها بناءه و ابي جاره
 ان يبنى لا يجبر قالت هو القياس وهو قول علمائنا وقال
 بعضهم لا بد من بناء يكون شرا بينهما وبه نأخذ واما قال
 اصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمن الصلح واما في زماننا
 فلا بد من حاجز بينهما ثم حايط بين اثنين سقط ولا حدها
 شوة و بناء فطلب من جاره ان يبنى و ابي جاره لا يجبر
 قال الفقيه لا بد من بناء يكون شرا بينهما ان الزمان الاول
 كان زمان الصلح واما الان فقد الزمان قال القاصي
 الامام لا يجبر على العمارة غير ان القاصي يامرهما بالحاجز الساخر
 حصة قاصي خان وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
 لو كان اصل الجدار مجتمعا القصة يمكن لكل واحد منهما
 ان يبنى في نصيب شدة لا يجبر الافي على البناء ولو لا مجتمعا
 القصة على هذا الوجه يومر الافي بالبناء حصصا انهدم
 حايط بينهما واحدها غايب فبناء الاخر الحاضر في ملكه
 من خشب و يفتي بوضع الحايط على حاله فقدم الغايب فارد
 ان يبنى على طرف الحايط مما يلي جاره ويجعل ساحة
 الحايط الى ملكه ليس له ذلك ولو اراد ان يبنى حايطا
 غلظه كالاول او يبنى ارق منه في وسط الاسس ويدع الفضل
 من اسره مما يلي ملكه فله ذلك جدا بينهما ولكل منهما

عليه حولة فهو من الحايط فاراد احدها رفعه ليصله وادب
الارض فينبغي ان يقول سريدا الصلاح للارض ارفع صولتك
باسطوانات وعمد ويعلم انه يريد رفعه في وقت كذا
واشهد علي ذلك فلو فعله والاقله رفع الجدار فلو سقط
صولته لم يضمن قال ابو بكر في جدار بينهما وبين احدهما
اسفل وبسبب الارض علي قدر ذراع او ذراعين فانهدم
فقال ذوالعلي لذي السفل ابن الي حداسي ثم يني جميعا
ليس له ذلك بل بنيانه جميعا من اسفله الي اعلاه قال
ث ولو بنيت احدهما اسفل بارتفاعه او نحوها قدر
ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا علي ذي السفل حتي ينتهي
الي محل البيت الاخر لانه كما يطين سفلا وعلو وقيل
بنيان الكل قال ابو القاسم في حايط بينهما عليه لاحدهما
عمدة وللآخر سقف بينهما فهدما الحايط من اسفل و
رفعا اعلاه باسطين ثم اتفقا حتي بنيا فلي بلغ البناء
موضع سقف هذا الي رب السقف ان يني بعده لا يجبر ان
ينفق فيما جاوزه وقال حايط بينهما انهدم جانب منه
فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فاراد احدهما رفع
جداره وزعم ان الجدار الباقي يكون للآخر ستة بينهما وزعم
الآخر ان جداره لو بنى ذا طاق يهي وينهدم فلو سبغ
منهما اقراران الحايط بينهما قبل ان يبين انه حايطان
فكلهما بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا
الا بان الارض ولو اقران كل حايط لصاحبه فلكل منهما ان
يحدث فيه ما احب قاضي خان حايط بين رجلين انهدم
فبناه احدهما عند غيبه شريكه قال ابو القاسم ان بنائه
ينقض الحايط الاول فهو شريك ولا يكون له ان يني شريكه

من الحمل عليه وان بانه بلس او شطب من قبل نفسه فليس
لشريك ان يحمل علي الحايط حتي يودي نصف قيمة الحايط
اراد احدهما نقض جدار مشترك وادب الاخر فقال صاحبه
انا ضمن لك كل شيء ينهدم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجدار
بان شريكه فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه
ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر ضمنت لك
ما يهلك من مالك لا يلزمه خلاصه حايط بين اثنين
لهما عليه شطب فني احدهما الثاني ان يني الارض من وضع
الشطب علي الحايط حتي يوطئ نصف البناء وفي الاقضية
حايط بين اثنين اراد احدهما نقض وادب الاخر لو بحال
لا يخاف سقوطه لا يجبر ولو يخاف فنن الفضلي انه يجبر فان
هدما وادب احدهما ان يني وادب الاخر لو اسرا الحايط عرض
يكنه بنا حايط في نصيب بعد القسمة لا يجبر الشريك
ولو لم يكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجرايم ان لم يوافق
الشريك فهو ينفق علي الحارة ويرجع علي الشريك
بنصف ما انفق لو اسرا الحايط لا يقبل القسمة وفي فتاوي
الفضلي لو هدماه وادب احدهما عن البناء يجبر ولو انهدم
لا يجبر ولكن يني من الانتفاع به ما لم يستوف نصف
ما انفق فيه منه ان فعل ذلك بقضا القاضي ولو بغير قضا
فصنع قيمة البناء فان انهدم او ضيع وقوعه فهدم احدهما
لا يجبر الاخر علي البناء ولو كان الحايط صحيحا فهدم احدهما
بان الارض لا شك انه يجبر الهادم علي البناء ان اراد الاخر
البناء كما لو هدماه وعن ابن ابي سلمة لو لها عليه حولة وانهدم
وادب الاخر الحارة فني احدهما يني الارض من وضع الحولة حتي
يودي نصف ما انفق وان لم يكن عليه حولة لا يجبر علي

الحارة ولا يرجع بشئ لانه بمنزلة السرة وهذا كله اذا
 انفق في الحارة بغير اذن صاحبه فلو بان انه او باسرا الحاكم
 يرجع عليه بنصف ما انفق وفي البناء المشترك لو احدها
 غاب فهدم الاضربان القاصي او بلا اذنه لكن يجب
 بان القاصي فهو كان شريكه لو حاضر فيرجع عليه
 بما انفق لو حضر قاصي خان على حائط جذوع شاحنة
 في دار جاره فاراد رب الدار قطع رؤس الجذوع قالوا
 ان اسكن البناء عليها طولها فليس للجار قطعها وليس
 لرب الجذوع ان يبني عليه شيا ولو لم يكن البناء عليها لقطعها
 فللجار قطعها اذ لا فائدة لربها وللمحيط ضرر في ذلك
 ما يجزى ذكر الحائط في المعاملات وغيرها لم يدخل في شرا
 حائط ارضه بل ذكر عند س لانه اسم لما حوط به الملكات
 فلم يتناول ما تحت البناء اذ لم قال واما الاساس
 فهل يدخل قال لا ادعاني الظاهر من مذهب س لانه
 يدخل لا اتصاله بملكه وهو من جملة الحائط بخلاف ارضه
 فله يدخل ارضه في بيع وقسمه واقرار حائط ولم ينسب
 هذا القول الى احد من الحائط بغير ارضه لا سيما حائط
 حق اقرار حائط بطل اصله وكذا الاسطوانة وتحمل وكرم
 وبستان سيل ثم فقيل لو اقر حائط دخل ارضه لا لو اقر
 ببناء فالفرق قال جري العرف ببناء حائط في ارض غيره اجارة
 او عارية او غصب او لم يجز العرف ببناء حائط في ملك الغير
 فلزم فيه لا في البناء شري بنصف حائط بارضه وشارك
 بايه ولو شرا به غير ارضه اثنى من مجواره وافني من بغيره
 اذ الشرايعه على هدمه فيطالب المشتري بالبيع يهدمه
 فينظر بالبيع فيما لم يبعه وهو النصف الاضربان كبيع

جندع في سقف وكبيع نصف الزرع ط ينبغي ان يجوز هذا الشرا
 ان لا يقع على هدمه لدخول ارضه فلا يتضرر بايقه وشارك
 المشتري كشرائه بارضه قال صاحب جامع الفصولين اقول
 ينبغي ان يفصل بانه لو شرا النصف بارضه او شراه ولم يذكر
 ارضه ينبغي ان يجوز للدخول الاعلى ما من مذهب س
 ولو باع وقيد بانه بلا ارضه ينبغي ان لا يجوز والظاهر ان
 اختلفا فهم وقه في هذا القسم الثالث كما يدل عليه ظاهر قوله
 شراه بغير ارضه ويدل عليه استدلال من لم يجوز به بانه يقع
 على الهدم لا على ما من مذهب س فاذا ذكر في ط ليس
 بهل الاختلاف ولكن يمكن التوفيق بين القولين بان من اجاز
 اراد القسم الثاني ومن لم يجز اراد الثالث ويحتمل ان يكون
 هو من قال بما من مذهب س فيتحقق الخلاف اختلفت
 علي حائط بعينه ولم يتل بارضه لم تدخل ارضه قال صشر
 هذا اقول س واما علي قوله قد دخل ولو صالح علي هذا
 الحائط من الدعوى ولم يتل بارضه دخل بناوه لا ارضه
 كذا الخط قال صشر بعضهم قالوا تاويل هذه المسئلة
 ان اصالح علي حائط لم يتناول الدعوى اما لو صالح علي
 حائط تناوله بان ارعي رافصا علي حائط منها فله الحائط
 بارضه لانه اسقاط للحق عما زار علي الحائط فيقط الحائط
 بارضه بحكم قديم الملك وقال بعضهم المسئلة مجرأة على
 اطلاقها سفل له وعلو لارضه فجدوع السفل وهو ارضه
 بواريه وطينه لرب السفل غير ان لرب العلوق السكنى
 عليه كذا ط ولو تنازع عار في سقف السفل في حائط فوق
 السقف فلا ذكر لهذا عن المتقدمين واختلف فيه المتأخرون
 فقيل الحائط له لذي السفل كالسقف وقيل لا يقضي له

بالحايط كذا ط و في طظ رجل في بيع الحايط ارضه لا في بيع
البناء بل ذكر لان اسم الحايط مشتق من الحياطة وهي
المنافعة بالقيام لا المنقوض ولا قيام له الا بارض فكانه ذكر
الارض اقتضا اما البناء فيطلق على المنقوض فلا يصير
الارض مذكورة بذكر البناء ط سوي بين حايط و بناء وقال
لا تدخل الارض فيها ويومر بنقض الحايط كبا وضع جذوعا
على حايط رجل باذنه وصغر سر ابا تحت راره باذنه
فباع الدار به فللمشترى رفع الجذوع والسرداب الا ان
شرط في البيع بقاءها فيصير كانه شرط بنقضه والوارث
في هذا كثر الا ان للوارث رفعها على كل حال كذا ج
سكن دارا بارية فبني فيها دارا ساكنة او قال له ابن
لنفسك ثم باع الدار بحقوقها يومر الساكن بنقضها به
ولا خيار للمشترى لو علم والاخذ الدار بحصة وكذا لو
بني الساكن ساباطا على حايط هذه الدار وعلى حايط
دار اخرى لم يرب هذه الدار فشي الساكن دارا يسكنه
وغیره الاخر فله هذا الغير رفع الساباط من حايط داره
وان ارفع لا يرفع الساكن على باعه شي يقول الحقير في
القاموس ان الساباط هو سقفة بين دارين تحتها طريق
مايل في الساباط وفي صح القياس في حايط مايل ان لا يمن
ربه ان لم يحدث حدثا في غير ملكه ولم يكن مثله من فعله
وضمن استحقاقا بعد استهارة وتوانيه في نقضه ت وفي
الحقيقة الشرط هو الطلب لا الاستهارة لكنه شرط صحت
لوصف الطلب يبرهن وشرط صحة التقديم ان يكون على
من له ولاية حتى لو تقدم الي من سكن الدار باجارة او بارية
او رهن فلم ينقض فوقع الحايط المايل لم يضمن احد اذ

المالك

المالك لم يتقدم اليه والسكان لا يصح التقدم اليهم ويصح
التقدم من المالك والساكن باجارة او بارية تعود الضرر
اليه من التقدم والا شهادة ان يقول ذوالحق ان حايطك
مايل او مخوف فانقضه لئلا يتلف شي بوقوعه قال م هو
ان يقول اشهدوا اني تقدمت الي هذا الرجل في هدم حايط
هذا فلو تلف شي بوقوعه بعده فلو كان في طلب من ينقض
لا يضمن ان لم يقصر ولو ترك اصلا ضمن مع الاشهاد انما
يصح ضمن بضره ووقوعه فيصح الاشهاد لا ضمن بضره حتى لو مال
الي دار رجل فرب الدار هو الذي يضر بوقوعه فيصح الاشهاد
منه لا من غيره ولو مال الي الطريق الاعظم فيصح من كل احد
خ الا ان التمن والحي يحتاجان الى اذن المولى والمولى
قاضي خان ويمتد القدرة على التفريق من وقت الاشهاد
الي وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك
وصورة الاشهاد على مايل الي الطريق ان يقول واحد
من الناس ان حايطك هذا مايل او مخوف او تصدق
فاهدمه ولو مايل الي ملك الغير يقول له ذلك رب
الدار وشرط وجوب الضمان على رب الحايط المطالبة
بالاصلاح والتفريق ولا بشرط الاشهاد حتى لو طلب بالتفريق
ولم يفريق مع قدرته عليه ضمن ولو قيل له ان حايطك مايل
ينبغي لك ان تهدمه كان ذلك مشورة لا طلبا واشهادا
وصح المطالبة بالتفريق عند القاضي وعند غيره اولى يكن
هناك احد صح مايل اشهد عليه رفعه على حايط بارة
فهدمه ضمن والجار لو شاعنه الحايط وضره عليه نقض
او شاعنه النقص وضمنه النقصان قت حايط مال الي
دار رجل فاشهد عليه ثم اخره او ابراه صح فلا يضمن

ما تلف بوقوعه بعده ولو وقع بعد الاصل ضمن وفي هذه
الصورة لا ينفع تاضي القاصي ولو مال الى الطريق الا عظم
لا ينفع تاضي احد من حاكم وغيره ان الحق ليس للقاصي
ثم بعده لو تلف بوقوعه شيئا لغيره من اخره ضمن بلا شك
وكذا يضمن لمن اخره ان تضره لم يقع موقعه اذ هذا الحق
يقتضي شركة خاصة لاعامة ما يل لا يخاف عليه في
الطريق وانما يخاف في ملك رجل فاشهد عليه المالك
فوقع في الطريق لم يضمن رب الحايطة اذ لم يشهد عليه علي
هذا الوجه حايط صبي اشهد علي ابيه او وصيه فوقع ضمن
لا ابيه ووصيه سواء فرط في النقص او لم يفرط اذ لا يشهد
عليهما كالا يشهد علي الصبي وهو بالغ فلو بلغ او مات ووصيه
بعد اشهاد عليهما بطل ذلك الا يشهد فلو تلف شيئا بوقوعه
بعده هدر قاضي خان لان ولايتهما انقطعت بالبلوغ حيث
وقف دارا علي فقر او رفعها الي رجل فاشهد علي الوكيل
فوقع بمرج علي عاملة الواقعة حيث ثبت الطلب بشهادة
رجلين او رجل واسرائين وكتاب قاضي الى قاضي حيث
رب الحايطة بعد الاشهاد بطل اذ لم يتوصل له ولاية الا صلاح
مصدقونه فلو افاق لا يجوز الا باشهاد جديد اشهد عليه
ثم باعه فربيع بنقصا او بدونه او خيار روية او شرط
للمشتري ثم وقع لم يضمن الا باشهاد جديد بعد رية حايط
لهم بارت او غيره اشهد علي بعضهم لا يضمن هذا البعض
قياسا ان احد الشركاء لا يملك نقصه ويضمن حصته اختيارا
لتمكن من ان يطلب من شركائه ليجمعوا علي هدمه اشهد
عليه فوق وغرت غلة دابة رجل فقتلت رجلا لا يضمن
رب الحايط الا ان وقع عليه فقتله ن حايط له بعضه مايل

الي الطريق وبعضه مايل الي دار قوم فاشهد عليه اهل الدار
او غيرهم فوقع ضمن اذ الحايط واحد فصح اشهاد غيرهم قيا
سا الي الطريق فاذا صح في البعض صح في الكل واما الاشهاد
من اهل الدار بجمع فيما مال الي دارهم و الي الطريق لما مر
ولا نهم من جملة العامة قاضي خان باع حايطه المايل بعد
ما اشهد عليه برى من الضمان لانه لا يقدر علي هدمه بعد
بيع بخلاف اشراء كنف او جناح او ميزاب او وضع ضربة
في الطريق ثم باع الدار او الضربة ثم تلف به انسان ضمن
ان ثمة مجرد اشراء كنف ونحوه جنائية فلا يبطل بالبيع
ولو كان المايل رهنا فاشهد علي المرتهن ثم سقط فقتل
به شيئا كان هدر اذ المرتهن لا يملك الا صلاح والمرته
ولو اشهد علي الراهن بدل المرتهن ضمن الراهن اذ هو
يملك ذلك بان يقضي دينه ويسترد الرهن له حايط مال
الي دار قوم فاشهد عليه القوم او اقدم فقط او تلف
شيئا لهم او لغيرهم ضمن وكذا حايط اعلاه لرجل واسفل
لاخر حايط بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه وسقط
كلها وقتل انسانا ضمن المالك ولو كان طويلا وهي
بعضه اولم يه بعضه ضمن ما اصاب الواهي لا ما اصاب
الذي لم يه لان الحايط لا يكون بمنزلة حايطين احدها
صحيح والاخر واه فالاشهاد بجمع في الواهي لا في الصحيح
حايطان احدهما مايل والاخر صحيح فاشهد علي المايل
فلم يسقط المايل وسقط الصحيح وان تلف شيئا كان هدر
اشهد علي مايل له الي الطريق فسقط علي انسان
فقتله ثم عسر رجل بنقص الحايط فمطب وعسر رجل بالقتل
ومطب فضمن القتل الاول وضمان الهلاك بالنقص

علي رب الحايط وصن ان الهلاك بالقتيل الاول لا يكون
علي رب الحايط لان رفع القتل علي اوليا القتل ورفع
النقض علي رب الحايط ولو اخرج جناحا او كنيفا الي
الطريق فستقط فالتلف انما فمتر رجل بنقض الجناح
ورجل بالقتيل فمطبا فضما نهما علي رب الجناح او الكنيف
لان اخراجهما باسرة للجناية فيجعل كانه اتقي عليهما ومن
التي شيئا في الطريق ضمن ما هلك به وان لم يملك رقبته
له حايط فستقط قبل الا شهادة ثم اشهد عليه في رفع
نقضه عن الطريق فلم يرفع فمتر به انسان او دابة فمطبا
ضمن ما يمل اشهد علي ربه ثم سقط علي حايط رجل
فهده ثم متر رجل بنقض الحايط الاول ورجل بنقض
الثاني فمطبا فضما الحايط الثاني علي رب الحايط
الاول وهو مخير بين ان يضمن قيمة الحايط ويترك النقض
او ياخذ النقض ولا شيء له ويكون النقض لصاحبه فمن
عثر بنقض الحايط الثاني فدهده لان نقض الحايط الثاني
ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول رفعه فلو اخرج الاول
جناحا ضمن الاول من عثر بالثاني وعطب وان لم يملك
رفعه ولو كان الحايط الثاني ملك رب الحايط الاول
ضمن رب الحايط ما عثر بالثاني اذ يملك رفعه عن الطريق
الفصل في الساج والثلثون
في معرفة مسمى الاسامي لا حلف لا يدخل كورة كذا اورستاق
كذا فدخل في ارضها محنت وقيل الكورة اسم للمران ايضا
واختلف في بخاري والغتوي في زماننا علي انه اسم للمران
وثام للولاية وكذا اخرا سان فلو حلف علي واحد
من هذه المواضع ان لا يدخلها فدخل قرية من قرأها حث

وكذا

وكذا فرغانة وسغد وخرگستان اسم للولاية ولو حلف
لا يدخل بلخ او قرية كذا فهو علي المران شيخ سوار سمر
قند غير سمرقند وسواد مرو وغير مرو وكذا الكوفة وسواد
الري من الري وهذا كله يجب العرف قاضي خان حلف
لا يدخل بلخ فهو علي المصردون الغري وكذا الواسطاجر
دابة الي بلخ ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين علي
المدينة وربها لان الربض بعد من المدينة فان اراد المدينة
خاصة فهو علي مانوي ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل
رباض القرية لا محنت ويكون اليمين علي عمرائها وكذا لو حلف
لا يشرب في قرية كذا فشرب في كرومها وضياعها لا محنت
الا ان يكون الكروم والضياع في المران وكذا لو حلف لا يدخل
بلدة كذا يكون اليمين علي المران لان البلدة اسم لما هو
داخل الربض ولو حلف لا يدخل كورة الري ففي ظاهري
الرواية يتناول المدينة والنواحي وعن م انه كم تلمدينة
خاصة حتي لو استاجر دابة الي الري ولم يذكر المدينة ولا رستاق
بعينه ففي ظاهر الرواية تغد الاجارة قال م واما سمرقند
واورجند اسم للمدينة خاصة وسغد وفرغانة وفارس
اسم للمصار والغري وبخاري اسم للبلدة ونواحيها
صح قال اوصيت له بشي من مالي او بقليل او يسير من مالي
نقص عن النصف اذ الشئ واليسير في العرف يستعملان
استحال القليل والقللة والكثرة يعرفان بالمقابلة فلو
اعطي نصفه لم يكن الموصي به قليلا بمقابلة الباقي بخلاف
ما دون النصف وكذا لو قال لفلان علي شي من مالي الا ان
يخلاف الاختيار للمعروف في الوصية لورثة الموصي ولو لم يكن
له ورثة فالخيار الي السلطان يعطي ما شاء دون النصف

٢٢

قاضي خان قال وقفت من هذه الارض شيئا ولم يسم بطل
 ان الشيء يتناول القليل والكثير ولوبين بعد ذلك ربما بين
 قليلا لا يوقف عادة صح ولو قال في الوصية او الاقرار
 جزء من مالي يجوز النصف لا الزيادة ان الجزء يطلق علي
 النصف ولا يقال ثلثي المال جزء من ثلاثة بل يقال جزء
 من ثلاثة فاعلي ما يقع عليه اسم الجزء والنصف ولا غاية
 لا قل سماه فيعطى المقر ورثة الموصي مائتا او الى النصف
 ولو اقر ووصي بثلثه من ماله فالطائفة اسم للبعض من
 الجملة وقد قيل وقد كثير فالبيان الي المقر والموصي ولوماتنا
 بين ورثتهما ولو لا وارث بين السلطان والبعض كالطائفة
 ان يستقلان في العرف علي السواء ولو ثيابا البر فهو ثياب
 القطن والكتان قالوا هذا علي عرف الكوفة ان البر في عرفهم
 يقع عليها علي ثياب الديباج وباجها لا يسمى بر ان
 فانصرف بطلق الوصية الي ثياب قطن وكتان واماني
 عرفنا لا يطلق البر علي ثوب قطن وكتان بل علي ثياب
 ريباج و ثياب تتخذة من الابرسم وباج هذه الاشياء
 يسمى بر ان فيصرف مطلق الوصية الي هذا الثياب
 اوصي بثوب فهو علي ما يلبس عادة وثوب صرير وقطن
 وكتان وخزوكا وصوف في ذلك سوا انه اسم ما يلبس
 عادة وكل ما يلبسه الناس عادة يدخل تحت الوصية
 والسح والباط والستر لا يدخل لانها مما لا يلبس عادة
 وكذا لا تدخل قلنسوة وعمامة لانها مما لا يلبس وكذا
 يقال تميم وتغلس ولا يقال لرسولنا لم يجز يا عن
 الكفارة يقول الحقير فيه اشكال ان يقال لرس علي راس
 العمامة والقلنسوة والله اعلم قال وقال شيخنا

قول في العمامة انها لا تجزي في كفارة البين محمول علي
 عمائم العرب فان عمائمهم قصار لا تزيد علي ثلاثة اذرع
 بحيث لا يجي منها ثوب كامل وامامهم زمانا فتر يد علي
 ثوب كامل فتجزي عن الكفارة فعلي هذا يجب ان تدخل
 العمامة في الوصية ولو اوصي بمائة فقد ذكر في باب
 التنفيل ان الامير لو قال من اصاب ستا دون الانية
 فهو له فمن اصاب ثيابا او قفيا او سورا او سباطا
 او فراشا او مرافقا فكله له ان المتاع في العرف يقع علي
 ما يلبسه الناس بهذه الصفة ولو اوفى في نحاس فليس
 له ذلك كذا ذكره واختلف المشايخ في التخرج قيل
 انما لا تدخل هذه الاشياء استثنا الا وافي فيدخل عند
 عدم الاستثنا ان المتاع اسم لما يتبع به قال الله تعالى
 ومتاعا للمتقين سمي النار متاعا لافريق لتتمهم
 بها ويتمتع بالا وافي كما يتمتع بفرس وقيل انما لا تدخل
 لان اسم المتاع لا يقع علي الا وافي وقد ذكر في سبيل
 ان الا وافي تدخل في المتاع والحاصل ان عند الاستثنا
 الا وافي من المتاع لا تدخل الا وافي في الوصية وعند
 عدم الاستثنا يكون فيه اختلاف المشايخ ابن الهمام
 المروزي جمع مرضى بختين حطام الدنيا كذا في المغرب
 والصحاح والمرضى بكون الرامتع وكل شيء سوي
 الدراهم والدنانير وقال ابو عبيدة المروزي الاستعة التي
 لا يدخلها كيل ووزن ولا يكون حيوانا وعقارا صح
 ولو اوصي بدابة يدخل فيها فرس وجل وحصار لا بقر
 وجاموس استثنانا والقياس ان يدخل ان الدابة
 اسم لما يدب علي الارض ووجه الاستثنا ان لا يطلق

على الثلاثة المذكورة لا غيرها فيعتبر العرف الا في بلد رواب
اهلها جاسوس وبقر وبغير اياها يكون ويسمونها
روابا فحينئذ تدخل هذه الاشياء في الوصية ان المخصص
وهو العرف لم يوجد ولو جازره تدخل الشاة لاجزور
وبقر ان الجزور اسم لما اعد لجزور ورجع والجزور القطع
وما اعد لذلك انما هي الشاة واما البقرة والبقر فيصالحان
لحل اخر والجزور يتناول البقر بركبا ولا يتناول
البقر والشاة يقول الحنفى في القاموس الجزور والبقر
خاص بالناقة وما يذبح من الشاة انتهى قل واسم الحمل
والبقر جنس يقع على ذكر وانثى والناقة على الانثى فقط
والبقرة البقرة على ذكر وانثى لانه اسم جنس والها فيه
للافراد دون التانيث كذا في التوريق على ذكر الانثى
ولو بقرة لا تدخل الجاسوس في العرف ولو كان نوعا منه
حتى يكمل به نصاب البقر في الذكورة ان يطلق الكلام فيها
بين الناس ينصرف الى التعارف واسم الحمل والبقر يقع
على البقي والغيب وهو ان يكون ابوه عربيا واسمه غيره
والغلة تقع على ذكر وانثى والها للافراد لا التانيث
يقال بخل وبغلة تجوز وجوزة وبغن وبغلة كذا في السير وفي
بقي البقرة والغلة والبقرة للانثى يقول الحنفى فيه نظر لان
قوله تعالى ان البقرة شاة علينا بعد قوله ان تذبحوا بقرة
رليل على جواز اطلاق البقرة على الذكر ايضا كما لا يخفى
فالصواب ما مر انما ان البقر والبقرة يطلقان على ذكر
وانثى في امر بشر بخل لا يلزم الانثى وتوسطا بغلة
لا يلزم الذكر وكذا البقرة والبقرة وتقع الشاة على ذكر
وانثى لانه اسم جنس والكباش خاص بالذكر كما ان الغنم

كالنيس

كالنيس من الذكر للمعز وتقع الدجاجة على الانثى لا الذكر
وبعكسها الديك ويقع الهمار على ذكر وانثى لانه اسم جنس
والاثنان والهمار للانثى والحيل اسم جنس يتناول ذكر وانثى
وعربيا وغيره والبرزون لا يتناول العربي قياسا واستحسانا
يقول الحنفى وهو المسمى باللفظة الفارسية والتركية بار كبير
قال والفارس لو ذكر مطلقا لا يتناول العربي مطلقا قياسا
واستحسانا ولو حلف لا يركب فرسا فركب برزونا او قال
الامير من قتل قتيدا فله فرس من الغنمة فالقاتل يستحق
فرسا منها لا برزونا اما لو ذكر الفرس مضافا الى شخص
فيهم عربيا وبرزونا حتى لو قال الامير من قتل قتيدا فله فرس
فقتل رجلا على برزون او برزونة فله ذلك استحسانا
الا يرى انه لو عين القتل وقال من قتل هذا الفارس
فله فرسه الشاربيه والمشاربيه على برزون فقتله غار
فله برزونه وهذه الان الاضافة اشارة لتعريف المشار
اليه وصفته تلفوا فكذا تلفوا في المضاف قلنا الفرس
هو الحيل العربي والبرزون هو الحيل العربي ولو قال من قتل
فارسا فله كذا فقتل كافرا على بخل او بعيرا او حمار
فلا يثبت له ان علق الاستحقاق بقتل فارس وراكب هذا
لا يسمى فارسا ولو قتل رجلا على برزون او فرس ذكر
وانثى فله ذلك اذ ركب البرزون يسمى فارسا كراكب
العربي يقول الحنفى في القاموس الفرس الذكر والانثى
والحيل جماعة الافراس لا واحد له او واحدة خايل زيلعي
المحرم من صرم نكاحه على التاميد بسبب ارضاع او مصاهرة
سوا كان مسلما او كافرا الا ان يكون مجوسيا او منافقا
لا يؤمن من الفتنة او صبيا مجنونا لعدم حصول المقصود

عين في

وهو الصيانة للمرأة وجيز والمسلم والكافر والمحرر والعبد
في ذلك سواء كثر ذوالرحم هو كل قريب ليس بذمي
سهم ولا عصبة زيلني العصبة نوعان نسبية ونسبية فاق
نسبية ثلاثة أنواع عصبة بنفقة وهو كل ذكر لا يدخل
في نسبه الي الميت انثى وهو اربعة اصناف جزء الميت واصله
وجز ابنة وجز جده وعصبة بغیره وهي كل انثى فرضها النصف
او الثلثان بصيرن عصبة باخوتهم وعصبة مع غيرة وهو
كل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى كبنات مع اخوات والعصبة
النسبية مولي العتاقة اسعاف رجل وقف شيئا على
عيله لا يدخل فيه كل من كان في نفقته وان لم يكن ذارحم محرم
منه ولو قال علي اهلي قال اصحابنا في القياس تكون العتلة
لزوجته خاصة ولكن يتحسن ان تكون لكل من يعول في
منزله من الاشرار دون العبيد رررررر اقارب الانسان
واقرباؤه وذو قرابته وذو انسابه محرماته فصاعدا من
ذوي رحمه الاقرب فالاقرب سوى الوالدين اذا لا يطلق
عليهما اسم القريب ومن سمي والده قريبا كان عاقا اذا القريب
في العرف من يتقرب الي غيره بعتا سطة الغير وتقرب الوالد
والولد بنفسها لا بغيرها ويدخل فيه الجد والجدة ووكد
الولد في ظاهرها رواية لما ذكر وجبرانه سلا صقوه عند
الامام وهو القياس وفي الاستحسان وهو قولهما هو
من يكن محلة الموصي ويجمعهم سجد محلة ان الكل بسني
جبرانا عرفا يقول الحق ويؤيد قولهما قول النبي صلى الله
عليه وسلم اربعون رارا جارا والله اعلم قال واصهاره
كل ذي رحم محرم من امراته واختاته كل ذي رحم محرم منه
كان وراج بنات واخوات وعمات وخالات وكذا كل ذي رحم

محرم من اراج هول وقيل هذا في معرفتهم واما في معرفتنا
فلا يتناول الا اراج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد
والاقرب والابعد ان اللفظ يحتمل الكل واهله امراته
ان هي المرادة به لغة وعرفا قال الله تعالى ان قال لا هله
اي لامراته ويقال تاهل فلان اي تزوج يقول الحقير في التفسير
الاول نظر لان كلمة اكثروا الواقعة في قوله تعالى ان قال
لا هله اكثروا دليل قاطع بان ليس المراد امراته فقط كما
لا يخفى قال وعندنا من كان في نفقته وعياله اعتبار بالمعرف
قال الله تعالى فجنياه واهله الا امراته والمراد من كان في
عياله والرجل اهل بيته اذ الال القبيلة التي ينسب اليها
فيدخل فيه كل من نسب اليه من قبل ابائه الي اقصى اب له
في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر
والصغير والكافر وابوه وجده منهم لان الاب اصل البيت
وكذا الجد والجنس اهل بيت ابية دون امه اذ الانسان
يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الام
والاب واهل بيته وجنسها لا يتناول ولدها الا ان كان
من قوم ابها وبخوفلان يختص بذكورهم الا اذا كان اسم
قبيلة او فخذ فيتناول الاناث ومولي العتاقة والموالات
وخلفاؤهم هداية الفقير من له في شيئ والمساكين من لا
شيئ له وهذا مروى من الامام وقد قيل علي العكس والكل
وجه وهما صنفان انتهى يعني ان الفقير صنف واحد والمساكين
صنف واحد وليس كلاهما صنف واحد اقاضي خان الفقير عند
الامام من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يبال الناس
والمساكين من لا يجد قوتا و يبال الناس خلاصة اول الشهر
قبل ان يعني نصفه وعن س لوقال لا اكلم فلانا اخر يوم

من اول الشهر واول يوم من اخر الشهر شيان اول الخاس
عشر والساريس عشر ولو قال لا اكلمك الي بعيد فهو
اكثر من شهر وسبق الي شهر غير يوم ولو قال لا قضين
حق فلان عاجلا علي اقل من شهر واجلا علي اكثر من
شهر وفي فوائيد الشمس الا سلام ابن جندروز علي
الشهر وفي مجموع النوازل علي اقل من شهر لان هذه
الكلمة يراد بها التعجيل والاجل خلاف العاجل وقد ر
اصحابنا بشهر وذلك ادني الاجال في السلم في السلم
وغرة الشهر علي الليلة الاولى واليوم الاول من الشهر
في العرف وفي اللغة عبارة عن ثلاثة ايام ولو خوي الساعة
التي يهل فيها صبح والصلح عبارة عن اليوم التاسع والعشرين
عمرقا وفي اللغة ثلاثة ايام من اخر الشهر اولها الثاني
والعشرون والعنداة من طلوع الفجر الثاني الي ما قبل
الزوال والضحوة من حين تبيض الشمس الي ان تزول
والساينوي لان سان احدها بعد الزوال والاخر بعد
غروب الشمس يقول الحقي قوله والعنداة الي اخره الظاهر
ان هذا عند الفقهاء خاصة لا عند اهل اللغة لان المولى
الشهر بحال باشا زاده قال في تسميه المفتح اول اليوم
هو الفجر وبعده الصبح ثم العنداة ثم البكرة ثم الضحوة
ثم الهجرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل
ثم العشا الاول ثم العشا الاخير وروي عن مذهب الشافعي
انتهى خلاصة السحور بعد زهاب ثلثي الليل وصدادة
الظهر هو وقت الظهر كله وقوله عند طلوع الشمس ارجين
نطلع هو من حين تطلع الي ان تبيض وايام البيض الثالث
عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر والشا

عندم في غير رواية الاصول ان كان عندهم حساب يعرفون
به الشا والصيف فهو علي حسابهم والافا الشا ما يشتد
فيه البرد علي الدوام والصيف ما يشتد فيه الحر علي الدوام
والربيع ما ينكسر فيه البرد علي الدوام والخريف ما ينكسر
فيه الحر علي الدوام ومن شاخنا من قال ما يحتاج الناس فيه
الي شيتين الي خريف الوقود وليس المحشو والصيف ما يستغني
فيه عن احدها قاضي خان وقال بعضهم الصيف ما يكون
علي الاشجار اوراق وثمار والشتا ما لا يكون عليها اوراق
وثمار والخريف ما لا يبقى فيها ثمار وتبقى الاوراق والربيع
ما يخرج الاوراق لا الثمار وهذا اقرب الاقوال الي الحب
الضبط والاحاطة وقل ما يختلف باختلاف البلدان الا انه
يتقدم في البعض ويتأخر في البعض خلاصة والنيرور علي
نيرور المسلمين روى المحوس والمراد به نيرور الخليفة حلف
لا يحكم الي قدوم الحاج فقدم فاحد من الحاج انتهت اليمين
وعلي هذا اجنس هذه المسئلة كوقت مصاد ومخوه وفي
المنتقي لو حلف لا اكلمك قريبا من سنة لا يحكم سنة اشهر
وبعد ما انتهى فائدة يقول الحقي ومن الازمان المشهورة
التي تذكر في الايمان ومخوها يوم المهرجان وهو علي ما في
بعض الكتب الاربعة بكسر الهمزة اول يوم من الخريف في ظفر
افريديون بالصحاح وجبه في جبل رينولد فالتخذت
طايغة العجم ذلك اليوم يوم عيد ثم اشهر هذا اليوم
بين العرب انتهى ردد غرر حين وزمان بلانته ستة اشهر
نكر او عرفا ان الحين يراد به الزمان الغليل قال الله تعالى
فسجان الله حين نمسون وحين تصبحون الاية وقد يراد
به اربعون سنة قال الله تعالى هل اتى علي الناس حين

من الدهر وقد يراد به ستة أشهر قال الله تعالى توب
 كلها كل حين فسر ابن عباس ستة أشهر وهذا وسط
 فيصرف اليه والزمان يستعمل يقال الحين ويعت بالثمة
 فيها ما نؤي لانه حقيقة كلامه ودهر لم يدرك قال الامام
 الدهر منكرا لا ادري ما هو اي باي يقدر وعند س م
 نصف ستة كمين وزمان والدهر معرفة يراد به الابد
 عرفا مختارات والامام يقطع جواب سائل معدودة
 فقال لا ادري ما الدهر ومحل اطفال المشركين واذابال
 الحثي من الفرجين معا اذكر امام اني والملايكة افضل
 ام الانبياء ومنى بصر الكلب على او حكم سور الحمار ومنى
 بطيب لحم الجلانة وتوقف في هذه المسائل مع جلالة
 قدره وعلوم مرتبة في العلم وغاية ورعة في الزهد
 حيث توقف ولم يستغل بالجواب عندهم الدليل في علم
 قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم قبل ومثله الجهد
 من هذا القيل فانه توقف فيه لاختلاف الصحابة رضي
 الله عنهم ولهذا ذكره بعض العلماء المتأخرين الغيا والكلام
 في الجدا بن الامام وتوقف الامام في الدهر ونحوه دليل
 فقهه ورينه وسخط اعتباره نفسه رحمة الله به وقد نظم
 جملة ما توقف فيه فقال

من قال لا ادري لما لم يدريه فقد اقتدى في الفقه بالغيان
 في الدهر والحثي كذا في جوابه ومحل اطفال ووقت ختان
 يقول الحق قد ظهر بهذا النظم وبما ذكر قبله نقل عن مختار
 النوازل تصاحب الهلالية ان مجموع ما توقف فيه الامام
 تسع مسائل هداية حلف لا يكلمه اياما فهو علي ثلاثة ايام
 ولو حلف لا يكلمه الايام فهو علي عشرة ايام عند الامام

وقال علي ايام الاسبوع ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو علي
 عشرة اشهر عنده وعندهما علي اثني عشر شهرا ولو قال
 لعبد ان خدمتي اياما كثيرة فانت حر فهو علي عشرة
 ايام عند الامام وقال سبعة ايام فاسدة يقول الفقير
 وفي بعض الكتب الاربعة الوحشية طعام العرس والاعذار
 طعام الختان والحرس طعام الولادة والوكيرة طعام البنا
 والتقيعة طعام القدوم من السفر وكل طعام صنع لدعوة
 فهو ما ربه وما ربه بضم الدال وفتحها بزازية الصبي سمي
 غلاما الي تسع عشرة سنة ثم شابا الي اربع وثلاثين
 ثم كهلا الي احد وخمسين سنة ثم شيخا الي اخر عمره لفقه
 وفي الشرع سمي غلاما الي البلوغ وبعده شابا وفي
 وعن س ان الشاب من خمسة عشر الي ثلاثين ما لم يغلب
 عليه الشمط اي الشيب والكهول من ثلاثين الي خمسين
 الا ان يغلب عليه الشمط قبل ذلك والكهول من ثلاثين
 الي اخر عمره والشيخ فيا زاد علي خمسين وعن س الكهول من
 ثلاثين الي اربعين والشيخ الزايد علي خمسين وان لم
 يشب وان زاد علي الاربعين وشيبه اكثر فشيخ وان
 سوانه اكثر فلا وعن م الغلام اقل من خمسة عشر والشاب
 والعتي فوقه والكهول حتى يبلغ من اربعين الي ستين الي ان
 يغلبه الشيب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون
 كهلا حتى يبلغ اربعين ولا شيخا حتى يجاوز الاربعين اللباب
 وهو اسم تفسير ابن العارل قيل الولد في بطن امه يسمى
 جنينا لا جنينا في الرحم اي اختفائه فاذا ولد فهو صبي
 واذا فطم من الرضاع فغلام الي سبع سنين ثم يافع الي
 عشر ثم حرور الي خمسة عشر سنة ثم قدالي خمس وعشرين

ثم عططن الي ثلاثين ثم وصل الي اربعين ثم كهل الي خمسين
وقيل الي ستين ثم شبع الي ثمانين ثم بصير بعد ذلك لها
وفي محل اخر منه اول الكهولة ثلاثين وقيل اثلاث
وثلاثون وقيل ثلاث وثلاثون وقيل اربعون واخرها
خمسون وقيل ستون ويدخل في الشجوخة وقيل هو
في البطن حين فاذا اولد فوليد فاذا لم يستم الا سبوع
فصدح وما دام يرضع فريضع ثم فطم عند الفطام
وان لم يرضع فمحوس فاذا رب وما قدر ارج فاذا
سقطت رواضعة فشخور فاذا اجاوز العشرة فترجع
وناشي فاذا اراهق الحلم فيا ف ومراهق فاذا احتلم فزور
والغلام يطلق عليه في جميع احواله بعد الولادة فاذا
اخضر شاربه وسال عذاره فيا قل فاذا التحي ففني
وسارج فاذا اكملت حية ففني ثم هو من الثلاثين
الي الاربعين شاب ومن الاربعين الي الستين كهل
قال ولاهل اللغة عبارات مختلفة في ذلك وهذه اشهرها
يقول الحبر وفي بعض كتب الادب الولد في بطن امه جنين
فاذا اولد فهو سفوس واسه نفا فاذا خرج راسه قبل
رجليه فهو وجيه وان خرجت رجلاه قبل راسه فهو بين
وذلك مذسوم فبعد الولادة يسمى طفلا ورضيعا فاذا
ارتفع شيا واكل فهو جفرو والاشي جفرة فاذا فطم فهو
فطم ورضيع وان اتوي وخدم فهو خور فاذا ارتفع
فوق ذلك فيا ف فاذا قرب الحلم فراهق فاذا بلغ
فحتلم وحالم فاذا بقل وجهه فطار يقال طروجه وطر
شاربه فاذا اجاوز وقت النكاح ولم يتزوج ففانس
فاذا اجتمع وتم فاهل كهل فاذا راي البياض فاشيب

والخط

واشخط فاذا استبان فيه السن فشبح فاذا ارتفع عن
ذلك فسن فاذا ارتفع عنه ففحم فاذا اقارب الخطر فذالف
فاذا اراد علي ذلك فمهرم وهم فاذا اذهب عقله سن الكبر
فهو صرف قال واما المرأة فهي ما دامت صغيرة فهي جارية
فاذا اكبت ثديها اي استدار في صدرها فهي كاعب فاذا
ارتفع ثديها فهي ناهد فاذا اقاربت المحيض فهي معصرة
فاذا بلغت العشرين ولم تنزع فهي عانس وما دامت
المرأة بكر لم تنزع فهي عاتق فاذا تزوجت فهي ثيب
فاذا بلغت ثلاثين او فوقها فهي سهلة فاذا اجاوزت
الاربعين فهي عوان ونصف فاذا اعجزت وفيها بقية من
الشباب فهي جيزوب انتهى وفي الحديث الاربعين لابن
النجار يعني الانسان يكون نطفة ثم علقته ثم مضغته ثم عظما
ولها ثم جينا ثم رضيعا ثم فطما ثم يافعا ثم ناشيا ثم سرورا
ثم خرورا ثم مراهقا ثم محتلما ثم بالغما ثم اسردا ثم طارا
ثم باقلا ثم مستطيرا ثم مطرحا ثم صلبا ثم ملتحيا ثم سنويا
ثم نضجدا ثم متججعا والشاب يجمع لكذلك ثم مدهونا ثم
كهلا ثم اشخط ثم شجنا ثم اشيب ثم جوقل ثم صعبا ثم لها
ثم هربا ثم مختضرا ثم سبنا الفصل
الثامن والثلاثون في المنزقات في حرية الاصل وفيما ثبت
صلا لا قصدا وفي افساد البيع بعد صحة وصحة بعد افساده
وفيما يحكم فيه الحال في جاح الفصولين اعلم ان الاصل في
دار الاسلام هو الحرية فمن ادعي انه من الاصل فله القول
بلا حاجة الي بيته كمن لو ادعي واحد عليه الرق وبرهن فلان
ثقب بيته علي حرية الاصل دفعا لبيته الرق والناس
احرار بلا بيته الا في اربعة احدها العذف بان المدعي

٢٢

المغذوف انه صر وطلب حد الغذف وقال قاذفه هو قن
وليس له على حد فانه لا يجد القاذف حتى يبرهن على
حرية لا نه صر في الظاهر وهو دار السلام والظاهر
يصلح حجة لدفع الاستحقاق وعن هذا قلنا من بعده دار
صدق انه داره في دفع الاستحقاق واما لو طلب الشفعة
فجد المشتري ملكية الدار له لا يقبل قوله حتى يبرهن انها
له وكذا لو سقط حايط داره المائل بعد الاستشهاد
فقال ذواليد انا ساكن لاسالك صدق هو لا مدعي
الصمان عليه ما لم يبرهن انه ملكه وكذا لو ادعي القاذف
بعد ظهور حرية المغذوف اني عبد وعلي حد العبد صدق
ويجد اربعين الا ان ابرهن فيجد ثمانين والثانية ادعي
القاطع ان المقطوع طرفه قن ولا قود على وادعي الاخر
انه صر لم يصدق الا بينة او علم الحاكم بحرية ولو برهن
على عتق يقبل ولو غاب المولى لقيامه على خصم حاضر
فينفذ على الغائب حتى لو حضر لا تغار البينة الثالثة
ادعي المشهود عليه ان الشهود عبيد لم يصدقوا في الحرية
الاربعة الرابعة ادعي الجاني انه صر والارسل على عاقلة
وقالت العاقلة هو قن لم يصدق الجاني الاربعة فكن
القن لو انقار للبيع لا يقبل قوله اني صر الاصل بلا بينة
وتفسر الاختيار ان ينقاد للتسليم الي المشتري يعني
ان اسلم الي المشتري لا ياتي بل يكت اما السكوت
عند البيع فلم يكن اختيارا ان البيع لم يتم به بل يقوم بالعاقلة
وقد صر في احكام السكوت انه لو بيع وهو حاضر فكنت
ثم قال حد العلم اني صر لا يقبل ادعي حرية الاصل صدق
مع اليمين لكن لا يمكن للمشتري ان يرجع بثمنه ما لم يصر متفنيا

عليه

عليه وطريقة ان يدعي المولى انه قن واقر له برق وبرهن
على اقراره ثم القن يبرهن انه صر الاصل قن ادعي ان
مولاي اعنتني فاقام بينة فقبل ان يقضي اقر القن برق
على نفسه ثم يبرهن على الاعناق يسمع ان التناقض
فيه لا يمنع ان حرية الاصل مما يخفي فكذا التخرير يخفي ان
المولى يستبد به كما في صبي في يد رجل اقر بالرق على
اقراره حتى لو ادعي بعده حرية الاصل لا يقبل دعواه لانه
ظهر رقة حيث اقر برقة ويد صاحب الملك دليل الملك
فلم ينقض بده الثانية ظاهرا بل حجة محيط ادعت في يد
رجل انها حرية الاصل وانكرت اقرارها بالرق وقال ذواليد
انها اقرت بالرق فالقول لها ويقضي بحريتها فوايد مجهول
انسب لو بيع وهو ساكن فهو اقرار منه بالرق حتى
لو ادعي الحرية بعد ذلك لا يصح وزاد في مختصر الطحاوي
وقيل له قم مع مولاي فقام بكون اقراره حتى لو ادعي
الحرية بعد ذلك لا يسمع دعواه وكذا ان اجره او وهبه
او زوجه او تصدقه وادعي الحرية لا يقبل دعواه صل
ادعي انها امته فانكرت فصاحت على مائة جاز فكانها
ارت بدل العتق على مال فلو برهنت على تحريرها
ترجع بالمائة وصلحها لم يكن تناقضا ان لها ان تقول اني
لم اعلم بالعتق حين صالحته صح ادعي انه صر الاصل ثم ادعي
انه اعنتني لا يقبل لانه انكر الملك على نفسه في جميع الايام
ثم بدعوى العتق اقر بالملك على نفسه في بعض الايام
فش ادعي عتقا ثم ادعي حرية الاصل يسمع ان الحرية لا يقبل
النقض والتناقض انما يمنع ما يقبل النقص ادعي الحيا
كنت عبدك وحررتني فبرهن المدعي عليه انك اذ عيت

قبل هذا ان كنت ملك ابيك وحررت ابوك لم يكن تناقضا
ادعي الورثة على غلام انك كنت ملك ابنا الى يوم موته
فبرهن القن اني كنت ملك فلان اخر وحررتي تقبل
بينه ان ملكه شرط عتقه فينتصب خصما عن الغائب
في اثبات الملك له والاعتاق فاذا قضى به برهن اخر
انك قني لا يقبل ان ذلك القضا قضا على كافة الناس
ان فيه ضرر ورثة اهله للشهادة والقضا وهو يثبت
في حق الناس فينتصب هذا الدعي خصما عن الناس
كافة فانهم حضروا فبرهن عليهم ادعي صرية الاصل ويكون
الام رقينا بان استولدا بوه جارية وكذا لو قالت
امراة لرجل تزوجني فاني صرة فزوجها فولدت ثم ظهر
انها جارية الغير فالام رقيقة والولد صريفة ولا يرجع
ان الرجوع يعتمد المعوضة ولم يوجد يكون الولد حرا من زوجين
قنين بلا تحرير وصية وصورته ان يكون للمهر ولد وهو
قن لاجني فزوج الاب امته من ولده برهن مولاه فولدت الامه
ولد فهو حر لانه ولد لولد المولى وبعض سائل رعونك
المتق ورعوي الحرية مرت في فصل ما نسب فيه الشهادة
بلا رعوي فليظهر هناك ما يثبت صحا وصكا ولا يثبت قهيدا
صح فن ذلك قن لهما اعتقه احدها وهو حر فلو شري
المتق نصيب الساكت لم يحجز ولا يتمكن الساكت من نقل
ملكه الى احد لكن لو ادعي المتق الضمان الى الساكت
ملك نصيبه ومنه غصب قنا فابق في يده وضمنه المالك
ملكه الناصب ولو شراه قصد الم يحجز ومنه فضولي زوج
امراة برضاها ثم الزوج وكله بعده بان يزوجه امراة فقال
نقضت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقض قولا وكنت

زوج اباه بعد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه شري
كبر برعيا وامراة شري الباي بقبضه للشري لم يجمع ولو
دفع اليه عسرة واسره ان يكيله فيها صح ان الباي لا يصلح ان
يكون وكيله في القبض قصد او يصلح ضمنا وصح لاجل المرأة
ومنه شري ما لم يره فوكل وكيله بقبضه فقال الوكيل قد
استقطت الخيار اعني خيار الروية لم يسقط خيار الوكيل
ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار روية موكله عند
الامام خلافا لهما وقريب من هذا الجنس من لا يجوز اجازته
ابتدا ويجوز انتها ومنه ان القاضي لو استخلف مع اب
الامام لم يوليه الا استخلاف لم يحجز ومنه هذا الوكيل خليفته
وهو يصلح للقبضا واجاز القاضي احكامه يجوز ومنه ان
وكيل البيع لا يملك التوكيل به وملك اجازة بيع ببيع
الفضولي ووجه انه ان اجاز يحيط علمه بما اني خليفته
ووكيله كذلك فتكون اجازته انتها عن بصيرة بخلاف اجازته
ابتدا ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان
له ولاية القضا في يومين في كل اسبوع لا غير فقضي في
ايام لم يكن له ولاية القضا فاذا اجازته اجاز ما قضى
جازت اجازته افساد البيع بعد صحة وصححه بعد
افساده بخ تصارفا وتناقضا فترقا ثم زاد احدها
شيئا او حط عنه وقبل الاضرفه البيع عند الامام
وقال من بطل الخط والزيادة وصح العقد الاول وقال
م بطل الزيادة لا الخط كرهية بتداه فسطط الشطط العا
لواحق بعد العقد هل يلتحق باصل العقد قيل يلتحق
وقيل لا وهو الصحيح عدة ذكره انه يلتحق باصل العقد
عند الامام شرط في البيع فابطلاه بعده لو كانت

المصدق في صلب العقد صحيح الحذف في المجلس لا بعده وكذا
بيع جديع في سقف لوسله في المجلس جازيجه هـ بخلاف
ما لو باع درهما بدرهمين ثم حط الدرهم يعني لم يجز وقد مر
في أوائل فصل التصرفات الفاسدة ما قيل من هذا
الحسن فليظن أنه فانها مهمة فقط ابطال الشريعة الاجل
الفاسد وتعد الثمن في المجلس او بعده جاز البيع احتيا
وقال زفر والشافعي لم يجز كنكاح بلا شهود لا ينقلب
صحيا باسماه ان عندنا انما يصح الاستقاط قبل مجي
الاجل وانما يصح استقاطه ممن له الاجل وهو الشري
ولا ينقلب صحيا باستقاط الباع هـ من له الاجل يستبد
باستقاطه لانه خالص حقه فشي استاجر ارضا وسرط
تاجيل الاجرة الى الحصار والديار من بعد العقد كما
في البيع فان الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم اجل الثمن
الى حصار وديار من بعد العقد ويصح الاجل ولو تبايحا
مطلقا ثم شرط الوفا او تراصفا على شرط الوفا لم تبايحا
خاليا عن هذا الشرط فقد مرت المثلتان في فصل احكام
بيع الوفا مما يحكم فيه الحال قال شيخ يستدل بالحال
على صدق النكاح فعلى هذا الوفا لا سرائه اذا خصت
فانت طالق فارعت انها حايض من ذمتها يوم جدينية
وهي كذلك في الحال صدقت اذا اخبرت بوجود حال هي فيها
فصدقت ولو طاهرة فارعت انها حايضة فظهرت بعد اليقين
لم تصدق اذا اخبرت بوجود حال لم تكن هي فيه وهذا كما لو
قال لا سرائه قد كنت راجعتك اس فلوقال في العدة
لا يصدق كذا هذا وكذا البيع لو اضر بالبيع قبل الغرض
صدق لا بعده ان يملك انشاؤه قبل عزله لا بعده وكذا

المولى

المولى لو اضر بصني مدة الا يلا صدق لا بعد مضيتها والاصل
في كل ما مر من الاستدلال بالحال ومنها ان الاب لو انفق
من مال ابنه الغائب على نفسه فضر ولده وادعى ان اباه
كان موسرا وقت الانفاق وانكر الاب ينظر لو هو مفسر
حال الخصومة صدق الاب والا فلا وان برهننا على دعواها
يقبل بينة الابن لانه يثبت امر اعارضا كذا في ح قال صاحب
جامع الفصولين اقول الحال ظاهر يصلح لدفع الاستحقاق
وهنا يحتاج الى بيان الاستحقاق ان سب الضمان وهو ان لا
مال الغير ثابت بيقين فلا يبا رضة الا يقين مثله فيثبت
الاستحقاق بينة لا بظاهر لا بظاهر فينبغي ان لا يضمن
الا بينة فان قيل هذا يدفع الضمان فيصلح له الظاهر يقال
هذا رافع لا دفع ان سب الضمان تقرر فلا يرتفع بظاهر
فلوريد بان الاخذ مع اليار هو الموجب للضمان هنا
لا مطلق الاخذ فالمتفرع هو الاخذ لا اليار فلم
يسب الضمان فالظاهر يصلح لدفع الاستحقاق فلم وجه
ظنه ومنها لو اختلفت رب طاحون مع مستاجر في
انقطاع الماء يحكم الحال فلوجاريا وقت النزاع صدق ربها
ولو سقطا صدق المستاجر ومنها تكلاري دابة يوما الى
الليل وقال لربها اغللتني فلم اجدها الى الليل وكذب
ربها يحكم الحال فقط ومنها له نهر في ارض اضرى او ميزاب
في دار اضرى فاختلعا فانكر رب الارض او الدار يثبت
حقه صدق وعلى المدعي بينة ان له حق المسيل الا اذا كان
الما جاريا وقت الخصومة او علم انه كان يجري قبل ذلك
فحينئذ يصدق رب الما فشي ميزاب اسرع الى الطريق
الا عظم لا يعرف حاله فادعى انه تحدث فيقلع فقال رب

الميزاب هو قديم لو كان الما سا بل يوم الخصومة ترك لكن
 حلف بالله ما هو محدث بغير حق ولو لم يكن سا بلا يومها
 فلا بد من بيعة علي انه سبيله او كان بيد ابيه كذا للث
 فأت وهو كذلك فورثه او شراه بذلك المسيل قال
 صاحب جامع الفصولين اقول لو علم انه كان يجري قبل ذلك
 ينبغي ان يصدق رب الميزاب كسبيلها يومها كما سرفي النهر
 ضلك ميزاب يصب الى دار اخر فلو اختلفا في حال جريان
 الما يصدق رب الميزاب والا فلا بد عليه من بيعة وقال
 بعضهم يترك علي حاله لو قديما وحده القديم ان لا يحفظ
 اقرا ان وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل اقضي وقت
 يحفظ الناس حد القديم فثب هذا في غاية الحسن كذا
 ص يقول المير وقد سرفي اول الفصل الخامس والثلاثين
 ما يخالف هذا الاصل من قولهم والاصل ان ما علي طريق
 العامة الخ فليظهر هناك وليا مل فيها هو الصواب والله
 اعلم ص ومنها ما ذكر في فقط سيل محمد عن نهر عظيم لاهل
 قري لا يحصون سكره من هو في اعلا النهر عن الاسفلين
 وقالوا هولنا وقال الاسفلون هولنا كله ولا حق لكم فيه
 قال لو كان النهر يجري الى الاسفلين يوم الخصومة او علم
 انه كان يجري اليهم فيما سفي او برهن الاسفلون انه كان
 يجري اليهم والا علون هم الذي سكروا عنهم لا يمنع
 عن الاسفلين ويومر الاعلون بازالة السكر عنهم قال
 شيخنا هذه المسئلة تدل علي ان الشهادة علي اليد
 المنقضية صحيحة ومنها باع الاب ملك ابنه الصغير فارعي
 بعد بلوغه ان بيع الاب وقع بعين فاش وان قيمته
 كانت يوم باعه مائة وقد باعه منك بخمسين وربع علي

ملكي

ملكي وقال المشتري لا بل قيمة خمسين يحكم الحال لو لم تكن
 المدة قدر ما يتبدل فيه الاسعار ولو مده يتبدل فيه الاسعار
 يصدق المشتري ولو برهننا فينة المشت للزيادة اولى ومنها
 استاجر ارضا فاختلغا في صحة وفاد يحكم الشرط يصدق
 مدعي الصحة وقيل يحكم الحال يصدق المتاجر لو فارغة
 في الحال ولا يصدق الموجه كما في انقطاع ما الطاحونة
 وقال خ ينبغي ان يصدق منكر الشغل اجرا رضا
 ثم اختلفا فقال المتاجر استاجرتها وهي فارغة وقال رب
 الارض كانت مشغولة من روعة قال الامام الغضلي القول
 لرب الارض لانه منكر للاجارة اصلا بخلاف متبايعين اختلفا
 في صحة وفاد يحكم الشرط ان فيه القول لمدعي الصحة وقال
 الامام السعدي في الاجارة يحكم الحال لو الارض فارغة
 فالقول لمدعي الفراغ وقت العقد ولو مشغولة فالقول
 لرب الارض كما في مسئلة الطاحونة اختلفا في جريان الما
 وانقطاعه وينبغي ان يكون القول لمنكر الشغل لان في صحة
 اجارة الشغل روايتان والصحيح انها جائزة ويومر بالتفريق
 والتليم الفصل التاسع والثلاثون
 في حلال المحاضر والسجلات صح ورد محضر فيه دعوي رجل
 زعم انه وصي صبي من جهة ابيه ديا لذلك الصبي علي رجل
 فرد المحضر بجلته انه لم يذكر فيه ان الدين لهذا الصبي باي
 سبب ولا بد من بيانه ان الدين لو كان موروثا وليمة
 وارث اخر يصير الدين لهذا الصبي بالقسمة وقسمة
 الدين باطلة والشهود لم يشهدوا بموت الاب والا يصا
 الي هذا المدعي ولا بد منه ادعي مائة درهم من ثمن سبيع
 قبض ثم قال فعليه ادا مائة درهم الي فقال مرا هج

٢٤١

داريست باين سب كه دعوي نيكند فدعواه صحيحة
وجوابه في حق ادائه الماشية في الحال صحيح اما جوابه في حق
اصل الدين فلا يصح لانه لم يقل هذا الدين ليس علي
وجوب ان يكون الدين عليه ولا يجب ادائه في الحال
بان كان موجلا فلم يكن خصما في اصل الدين فلو برهن
علي اثبات اصل الدين عليه لا يقبل محال ادعي علي
الوكيل محدودا بالشرايين رجل معرووف فاجاب الوكيل
موكلا من ارضه يدن في مدعي خير نيست راين محدود
راياين سردي نيست فبرهن المدعي علي دعواه فغضي
بالشرايين فقبل خلل ظاهر لان هذا الجواب غير كاف لاقامة
البينة عليه لاثبات الملك بانه لم يتعرض لانكار ملك
المدعي باثبات ملك موكله فلا يتصب خصما محضر دعوي
ولا العتاقة ادعي الميت معتق والدي فلان كان حرره والدي
وارثه لا وارث له غيري قبل تصح الدعوي وقبل تصد
وهو الصحيح لانه لم يقل في دعواه وهو يملك والتحرير من
غير المالك باطل وكذا لو ادعي رجل رقاعلي قن فبرهن
القن انه حرره فلان غضي لمدعي الملك ولو قالت شهوة
القن حرره فلان وهو يملكه يقبل بينة المعتق يقول الحقير
في كلمتا المسلمين نظر ان سياقي بعد ورقة نقلت عن ط
فله انه لو ذكر في الصكوك وقبض هذه الدار ولم يقل فارغة
عما ينع القبض يجوز ان المطلق ينصرف الي الكامل انتهى
ووجه النظر ظاهر من تدبر فاش محضر دعوي الوكيل فلا
بد ان يبين انه ثبت وكالة عنده وهو يثبت كان قاضيا
ولا بد ان يقول ثبت بينة او باقراره في مختلف الحال بين
ثبوتها بينة او باقراره لانها لو ثبت باقراره لا يلزم الوكيل

وانما يلزم الوكيل وذكر فيه ايضا انه وكله في الدعوي والخصومة
ولم يذكر في جميع الدعوي والالاف واللام فيهما المجلس لدخولها
علي اسم الجمع فكانتا للمجلس والحكم فيها ان يتناول الادعي
مع احتمال الاعلي فتناول ضرورة واحدة وانها مجهولة فلا
بد من بيانها او يقول في جميع الدعوي والخصومات قال
ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه ونسبهما لا محالة فلو لم
يعلم سب احدها فكتب محمد بن عبدالله لا يكتبني به وان
تحققت الضرورة خلاصة ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه
ونسبهما لا محالة فلو لم يعرفوا اسم جدهم فكتبوا محمد بن عبدالله
لا يكتبني به وان لم يمكن الوقوف عليه تحققت الضرورة فاش
وفي المعتق لو كتب محمد بن عبدالله فلو علم القاضي ان الكاتب
اعطاه هذا الاسم لا يكتبني به ولا بد من قرينة اخري ويذكر
المعتق وغيره خلاصة وفي نظم الزندوسني ومحتاج الي
تاريخ اليوم والشهود في السجلات والمحاضر وكذا المجلس
وكذا الشاهدين بالعدالة ويذكر اسمهما ونسبهما وجعل
كل ذي حجة علي حجة ان كانت له وخمس من السجلات
لا يجعل القاضي كل ذي حجة علي حجة السب والحكم بشهادة
القائلة وفيه النكاح بالعدة وفيه البيع بالاباق وفيه
الشاهد صرح سجل فيه خلل من وجوه احدها ذكر مجلس
القبض ولم يقل بين يدي الثاني انه قال ثبت الوكالة ولم
يذكر انها ثبتت بثافة او بينة فلو ثبتا فته يجب ان
يذكر وعلم القاضي الموكل والوكيل باسمهما ونسبهما الثالث
انه قال وحكت بصحة هذا الوقت وهذا ليس بقضا في محله
ان الوقت صحيح جائز وفاقا وانما الخلاف في الزندوسني وذكر
خلل الدين انه يكتبني في سجل الحكم بنكول وحكت علي

١٢

هذا المهر المال للمدعي بعد نكوله عن اليمين بالله ان اليمين
 بغير الله كطلاق وعتاق لا يوجب القضا ولا يكون اقرارا
 ولا بد ان يذكر ايضا ونكل عن اليمين التي عرض عليه القاضي
 بطلب المدعي ان النكول عن تخليف غير القاضي بلا طلب
 المدعي لا يعتبر يقول الحق قوله ولا بد ان يذكر ايضا في الظاهر
 ان الزوم في هذه المسئلة وفي امثالها الزوم احتياط واولوية
 لا لزوم الوجوب لما سياتي قريبا من طرفة ان المطلق ينصرف
 الي الكامل والله اعلم قال وفي محضر دعوي الدار ان كانت
 له صك الشرا وقد تغيرت حدودها من وقت الشرا الي وقت
 الخصومة يكتب بعد الفراغ من الدعوي عند قوله فواجب
 علي هذا تسليم الدار اليه وقد تغير بعض حدودها او واحد
 من حدودها فصار الكرم الذي لفلان بن فلان يوم الشرا
 وهذا في كل صك من بيع واجارة وغيرها كذا اعلم وان
 الحق كلمة ان شاء الله في اخره فانه ياتي علي جميع ما تقدم عند
 الامام وتختفظ هذه الدقيقة لا محالة لا محالة وفي البيع
 لو ضمن الدرك غير الباي لا بد ان يكتب قبول الشري
 في مجلس القضا اذ الضمان للغايب يصح عند من لا عند
 وان ضمن الباي الدرك فلا حاجة الي قبول الشري
 ان الباي ضامن عندنا حواضن اولا وانما يكتب ضمان الباي
 للدرك خيرا عن قول من يقول انه لا يلزم بلا ضمان ثم
 عرض علي محضر كتب فيه ملكه ملكه تليكا صحيحا ولم يذكر
 انه ملكه بعوض او بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوي
 حكم اكني بثل هذا في قوله وهبت له هبة صحيحة وقبضها
 ولكن ما افادتم اجور واقرب الي الاحتياط وفي مختصر
 دعوي الوقف لو كتب وقفها فلان وسلمها الي المستولب

ولم يذكر حال كون هذه فارغة هل يوجب خلاصا لم يذكره
 محمد في صك الوقف وكان الحضاف والطحاوي يكتبان
 وهي فارغة لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة
 علي قول من يجعل التسليم الي المتولي شرط فلا بد من ذكره
 تحريزا عنه كذا في طرفة وفيه لو ذكر في الصكوك والمحاضر
 وقبل هذه الدار ولم يقل فارغة عما يمنع القبض يجوز ان
 المطلق ينصرف الي الكامل ولا قبض مع ما يمنع والا وثقت
 ان يكتب قال ويذكر القبض تاريخا في الاجارة اذا اجارة
 انما تجب بالقبض في الاجارة وفي محضر دعوي الوحي لو كتب
 وهو الوحي في شركة ايتام من جهة الحاكم ولم يذكر الشركة
 والا ايتام هل كانت في ولاية القاضي فهل خلل عند بعضهم
 وفي محضر دعوي الوقف بالاذن الحكمي لا بد ان يذكر وهو
 المذون من جهتي في هذه الدعوي ان لم يكن لهذا الوقف
 متول من جهة الحاكم ولا من جهة احد في هذه الدعوي وهذا
 شئ لا بد منه لانه اذا كان للوقف متول من جهة الواقف
 او من غيره من القضا لا يملك القاضي حال نصب متول اخر
 بلا سب موجب لذلك وهو ظهور جنانية الاول او بشئ
 اخر موجب عزله فعلي هذا في وصي نصبه القاضي لا بد ان
 يكون وهو اما ذون من جهتي من بالخصومة ان لم يكن وصي
 من جهة الميت فليس ادعي انه رفع من غلات ارض موقوفة
 وقفها فلان وتصدق بها بحدودها وسرافقها علي ان
 يصرف غلتها وارفعها بحدودها واراد انوارها وموئنها
 التي لا بد لها منها الي اولاد المرافق والي اولاد اولاده ابدا
 ما تناسلوا بطننا بعد بطن المذكور مثل حظ الانثيين وقفا
 صحي سريعا موبدا وجعل اخرها الي فقرا المسلمين وموضع

هذه الضيقة الموقوفة بقرية فلان بمرو وان هذا الذي
حضر يستحق غلات هذا الوقف لانه ابن بنت الواقف المذكور
فيه وان هذا الذي الذي حضر معه رفعه من غلات هذه
الضيقة كذا فوجب عليه تسليم حصته اليه وهي هذا وفي المحضر
خلل من وجوه احدها انه ان اوقفها على اولاده واولاد
اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايات والفتوى
علي انهم لا يدخلون يقول الحقير قوله لا يدخلون محل نظر
والصحيح انهم يدخلون كما يدل عليه ما سرفي فصل دعوي
الوقف نقلا عن قاضي خان وفي هذا الباب تفصيل ذكرها
المجلة الشهيرة كمال باشا زاده في رسالة مستقلة والله
اعلم قال والثاني ان حق الدعوي للمتولي لا للثخف
وانما اخذ الفلانة فلا تسع دعواه والثالث انه لم يذكر
ان البر الذي في يده زرعه بنفسه بحكم الغصب او بحكم
المزارعة ولو غصب ارض الوقف وزرع في رواية الاصل
ان جميع الزرع له فلا يكون لاحد حق الخصومة فيه ولو زرع
بحكم المزارعة فلا بد ان يبين وجهه لانه يجوز ان ذكر فيه
شرط مفاد فيكون كل الزرع له الرابع ان يبين جميع المستحقين
لينظر انه هل يخصه هذا القدر المدعي اولاً الخامس انه قال
وفي زنة البر مثله وانما يكون في زنة انما تلخه ولم يذكر انه
اتلخه ولو اتلخه بمرو وخاصة في بخاري وسمر البر في بخاري
اقل او اكثر فهو مخير بين ثلاثة اشياء على ما تقدم فلا بد ان
يبين قيمة كلا الموضعين خلاصة محضر ادعي فلان انه قبض منه
كذا رها بغير حق واستهلكه فوجب عليه ارجاء مثل هذه
الدراهم لو توجد والا فقيمتها يوم القبض والخلل انه ذكر انه
قبضها بغير حق ولم يذكر انه استهلكها بغير حق او بغير ارضائها

وحيث

وحيث ان المالك رضي بقض صاحبها قال الامام جواهر زاده
الفاضل ان الغصب شيا ورضي المالك بقضه وهو قبض للمفظ
بري عن الضمان وفي الجامع الكبير هذا اذا قبض للمفظ اما
انما التمس الفاضل ثم اجاز المالك حفظه لا يبرأ عن الضمان
ثم المدعي ان ذكر القبض بلا حق ولم يذكر الاستهلاك ينبغي
ان يطلب اولاً عين تلك الدراهم ان كان المدعي عليه شكر
القبض بلا حق لانها لوقاية يجب عليه تسليم عينها فان
عجز تسليم القيمة والصواب ان يطلب المدعي عليه باضرارها
ان كانت القيمة البينة عليها محضر اهل سكة ارفعوا عليه
ورثة متولي المسجد كذا من راسه الوقف والخلل ان
الدعوي انما تسع من المتولي لا من غيره محضر دعوي الف
ريار بسبب استهلاك اعيان سرقند والخلل انه لم
يبين قيمتها في محل الاستهلاك وقد يكون بين البدلين
تفاوت الثاني انه لم يبين الاعيان وقد يكون قيمها وقد
يكون مثلياً وهو لم يعلم ذلك ولا بد ان يبين حتى ينظر انه
شلي او فني محضر في دعوي الارث من غير ذكر الجهر وهذا
ظاهر وخلل اخر انه لم يبين الارث ان من ابيه او من
اسه وبيان لازم وانه قال في المحضر محدود ملك فلان
يورد وجور ميراثا وزمرك وفلان را ميراثا مانه ولا بد
ان يقول ميراثا مانه اين محدود وقال الامام السفي
كنت ميراثا او بالفت فيه غير اني كتبت وترك ميراثا
فاقني استاذي انه غير صحيح وقال اكتب وترك ميراثا قال
وهذا ليس بخلل ان المسئلة في الاقضية انه لو ادعي الارث
وقال كان هذا املاك ابي وقت مائة او في يده الي وقت
موت الحاجة الي ذكر الجهر فحيث هذا علي ان الشهود قالوا

معه

ملك والده مات وترك ميراثا ولم يذكر وانه ملكه الى وقت
 موته يكتفي بقوله مات وترك ميراثا ولا حاجة الى قوله
 وتركه كما في قوله تعالى فلها نصف ما ترك محضر كتب
 فيه جري الحكم من فلان العاصي باستحقاق الفرس والخلل
 فيه انه لم يذكر ان الاستحقاق باي سبب ملك مطلق
 او ملك سبب والحكم يختلف وكذا لم يذكر ان البينة
 قامت على الاقرار او الدعوى وذكر في المستحق
 عليه رجع علي بايع قبل العاصي فلان ولم يذكر الرجوع
 بقضاء الجوار ان الرجوع كان عند العاصي لكن بالتراضي
 وذكر في اخره ان ابا الباج فلان هو المستحق اقران هذا
 المثار اليه ملك ابنه فلان لا دعوى له فيه ثم ان المستحق
 فلان ابي الباج الاول في استحقاق هذا الفرس بعد
 ما صدر عنه الاقرار بسبب فواجب عليه رد هذا الفرس
 الى الذي حضر معه وترك التعرض له فالخلل ان الدفع
 غير صحيح اذ لم يذكر في الاقرار تاريخا قبل البياعات
 كلها وعند الاطلاق ينصرف الى اقرب الاوقات والاقرار
 حجة قاصرة لا يوجب الملك في زمان سابق فلم يظهر عدة
 بطلان الساعات الكل من الخلاصة الفصل
 الاربعون في سائل الفاظ الكفر عالمها او غير عالم او خطا
 وحديث النفس بالكفر والرضا به وما يتصل بها وهي في
 خلال ذلك ما يكون كفرا ولا خطا وما يخشى على قائله
 الكفر وفي احكام الرد وفي بيان ما يكون اسلاما
 من اصناف الكفرة وفي تفصيل ما يجب على كل مسلم
 من الاعتقادات يقول الحقير عن الله عنه كل تقصير ما يذكر
 في هذا الفصل انفع واهم من جميع ما سبق ذكره من اول

الكتاب وتقدم ان ذلك تختص بالحكام وهذا يعبر جميع
 اهل الاسلام فحفظ ما فيه هم جدا بحيث لم يجد كل عاقل
 عنه بدا ان ما لم يحفظ الانسان ما فيه لم يحفظ ايمانه عما
 ين فيه كما قال بعض اهل الكمال نظم
 عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الخير من الشر يتوقيه
 ثم يقول الحقير ولو كنت حررت رسالة في هذا الباب
 باقتضا امر يحتاج بياضه الى الاطناب جاسعة لكل المهمات
 مما يذكر في السطولات على ترتيب لطيف عجيب يقبله كل
 لبيب اريب فاردت ان ازيل هذا الكتاب بها ليزيد له
 بكثرة الافادة الحسن والبهاء بدلا عما ذكر في جامع الفصولين
 في هذا الفصل لتظهر مزية الفرع على الاصل فهذا النص
 عبارة تلك الرسالة عصم الله صاحبها عن موجبات
 الخيانة **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام والايان وجبرنا الي
 دار الجنان يا شرف الاديان فالتكرار لولانا على
 ما اكرمنا واولدنا في اضرانا واولدنا ثم الصلوة والسلام
 على محمد سيد الانام ثم المنيعة يوم القيمة وعليه واصحابه
 وعترته وانسابه واتباعه واحبابه صلوات الله تعالى مع
 المنتمين الي عزيز جنابه اما بعد فهذه رسالة
 جاسعة لمهمات سائل الفاظ الكفر والخطا نافعة بمون الله
 الكريم ذي المن والمطا نقلتها عن مشاهير الكتب الفقهية
 للامانة الحنفية الحنفية وجعلتها مستقلة على مقدمة وخاتمة
 بينهما عشرة ابواب بأسلوب لطيف لم يسبقني فيه احد
 من اولي الابواب حاوية لجميع ما ذكر من جنس هذه المسائل
 في الكتب والرسائل من مؤلفات الاواخر والاوائل

٢٥

بزيارة وضع الصواب والقواعد والترتيب العجيب الصالح
في الحق الى اعلى الصاعد فصارت بعون الله بالتمسك من
سراتب الجمع والنفع اقصاها بحيث لا ينفك في هذه
الباب صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وسميتها بتوابع
الجنان في حفظ الايمان سبيل الى الله عز وجل شانه
وجل سلطان ان يجعلها خالصه لوجهه الكريم نافعة
يعم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسي ونعم
المرسل المفد سنة في تبين الايمان والاسلام
وتبيين ما يجب على موسى الانام من الخواص المعومات وفيها
فوائد ومسايل بحيث كل طبع اليها مايل الاول
في مفهوم الايمان قال العلامة التفتازاني في شرح
التقايد الايمان هو التصديق باجابة النبي عليه الصلاة
والسلام من عند الله والاقرار باللسان الات التصديق
ركن لا يحتمل السقوط اصلا والاقرار يحتمل كما في حالة
الاكراه وهذا اختار الامام شمس الائمة وفخر الاسلام
وكثير من العلماء وذهب الماتريدي وجمهور المحققين
الي ان الايمان هو التصديق بالقلب وانما الاقرار شرط
لاجرا الاحكام في الدنيا لما ان تصديق القلب امر باطن
لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو
مؤمن عند الله وان لم يكن مؤمنا عندنا في احكام الدنيا
ومن اقر ولم يصدق فهو منافق والنصوص معا ضدية
لهذا المذهب قال الله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان
وقال النبي عليه السلام لا سامة هلا شقت قلبه الي
غير ذلك من ايات واحاديث انتهى ملخصا وقال الشيخ

اكل الدين في شرح لوصايا الامام الاعظم كون الايمان
عبارة عن التصديق والاقرار شرط لاجرا الاحكام الاسلام
هو مذهب الماتريدي ولا شعري والباقلاني وابي اسحاق
الاسفرايني وهو المروي عن الامام وان كان ظاهر قوله
هذا الايمان هو اقرار باللسان وتصديق بالجنان يدل
على كون الايمان عبارة عن مجموع التصديق والاقرار
انتهى وفي مناقب الامام الاعظم للمكرري كون التصديق
ركنا والاقرار شرط لاجرا الاحكام هو مذهب الامام وبه
اخذ الماتريدي والاشعري فعلى هذا من صدق بقلبه ولم
يتكلم من الاقرار مات مؤمنا عند الله تعالى ورثه من
الاعتراف فان عدم التمكن من الاقرار والتبديل بالصدقة
جعل عذرا لقيام السيف فلان يجعل عدم التمكن من
الاقرار مع عدم التبديل عذرا اولي والجامع قيام التصديق
بهما والعذر من الاقرار انتهى يقول المقيس قوله فعلى هذا
من صدق ولم يتمكن الى اضره محل نظر لانه ليس بمحل
النزاع بين الفريقين وانما النزاع فيما اذا كان قارا
وترك التكلم بالاقرار لاعلى وجهه الا باعنه ان العاقل لا يرضى
بمؤمن وفاقا والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة به كما في
وفاقا لكون ذلك من امارات عدم التصديق كذا في شرح
المقاصد وقال العلامة بن الهمام في كتابه التبيين بالمسيرة
في علم الكلام الايمان هو التصديق بالقلب عند جمهور
الاشاعرة والماتريدي وبالقلب واللسان وهو المنقول
عن الامام والشهور عن اصحابه وعن بعض محققي الاشاعرة
وهو لا قالوا لما كان الايمان هو التصديق وذلك كما يكون
بالقلب يكون باللسان فيكون كلاهما ركنا في الايمان

فلا يثبت الايمان الا بهما الا عند العجز عن النطق وكذا الاضطرار
واقع عليه والنصوص دالة عليه وقال بعد اسطر ايضا
وانفق العاقلون بعدم اعتبار الاقرار علي ان المصدق
يلزم ان يعتقد انه من طوبى بالقرار ولم يقر به فهو كافر
وعناد وهذا ما قالوا ان ترك العناد شرط وفرض به
انتهى بقوله الحقير يزيد كلام ابن الهمام ما في مناقب
الكردي انه حكى عن جهم بن صفوان اني الي الامام
وساله عن اشياء منها انه قال اخبرني عن عرف بقلبه
انه واحد وعرف صفاته كلها لكنه مات قبل ان يتكلم مع
القدرة عليه امات موتا ام كافرا فقال الامام مات
كافرا من اهل النار ما لم يتكلم قال جهم كيف وقد عرف
التوحيد والصفات فقال الامام جعل الله الايمان
في كتابه بحاريتين القلب واللسان انتهى مقتصر
علي ذكر المراد وفيه في اول هذه المناظرة وفي اخره
تفصيل عظيم فليست هناك في كتاب العالم والمتعلم الذي
وصل الي حد التواتر كونه منقولا عن الامام انه قال
من امن بلسانه ولم يؤمن بقلبه لم يكن عند الله عز وجل
مومنا ومن امن بقلبه ولم يتكلم بلسانه فهو عند الله
عز وجل مؤمن وان من امن بلسانه وصدق بقلبه كان
عند الله مومنا وعند الناس مومنا انتهى وفي محل اخر
من قال العالم وهو الامام رحمه الله ان الناس انما
يكونوا مؤمنين بمعرفتهم وتصديقهم بالرب ويكونوا كفارا
بانكارهم للرب تعالى انتهى فالحاصل من جميع ما ذكر
من اول المسح ان روي عن الامام قولان في مفهوم
الايمان فكانه كان سرورا في حقيقة او احدي الروايتين

عنه صحيح او احديهما قوله الاول والاخر في قوله الاخير كما هو
رأب المجتهدين في بعض المسائل والله اعلم بحقيقة الحال
والله المرجع والمآل الثانية فيما يتعلق به الايمان
اعلم ان اول ما يجب علي الانسان هو الايمان بالله تعالى
وبالشيء عليه السلام وجميع ما جاء به النبي من عند الله وذلك
نوعان مجمع ومفصل قال في المسألة المتعلقة بالايمان
هو ما جاء به النبي عليه السلام فيجب التصديق بكل ما جاء
به عن الله تعالى من اعتقادي وعلمي قال اومن اعتقاد
حقيقة الحادي وتفاصيل هذين شيئين كثير هو ما في كتب
السنة والكلام فاكتفي بالاجمال وهو ان يقر بان لا اله
الا الله وان محمدا رسول الله عن مطابقة جنانه واستسلامه
لللسان واما التفاصيل فاقف فيها في الملاحظة وجب
اعطاؤه حكمه من وجوب الايمان فيجب الايمان به تفصيلا
انتهى وفي شرح العقائد الايمان تصديق النبي بالقلب
في جميع ما علم بالضرورة بحجة به من عند الله اجمالا وانه
كاف في الخروج عن عهدة الايمان ولا تخط ررجته عن
الايمان التفصيلي انتهى وفي شرح المقاصد قوله فيما علم
بالضرورة اي فيما اشتهر كونه من الدين بحيث يعلم العامة من
غير افتقار الي نظر واستدلال كوحدة الصانع تعالى
وجوب الصلاة وحرمة الخمر ونحو ذلك ويكفي الاجمال
فيما يلاحظ اجمالا ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلا
حتى لو لم يصدق بوجوب الصلاة عند السؤال عنه وبحرمة
الخمر عند السؤال عنه كان كافرا هذا هو المشهور وعليه
الجمهور انتهى وفي ذخيرة الفتاوي تعليم صفة الايمان
للناس وبيان مذهب اهل السنة والجماعة من اهم

الامور والسلف فيه تصانيف ومختصره ان يقول ما امر في
 الله به قبلته وما نها في عنه انتهيت عنه فاذا اعتقد ذلك
 بقلبه واقرب لسانه كان ايمانه صحيحا وكان موثقا بالكل
 انتهى وفي تنقيح الاصول يعني الاجمال بان يصدق بكل
 ما اتى به النبي صلى الله عليه وسلم لان المخرج مد فروع
 في الدين الثالثة في اتحاد الاسلام والاميان
 قال في شرح العقائد انها واحد لان الاسلام وهو
 الخضوع والانقياد بمعنى قبول الاحكام والازعان وذلك
 حقيقة التصديق بولاية قوله تعالى فاحرنا من كانت
 فيها من المؤمنين فما وجدناها فيها غير بيت من المسلمين
 وبالجملة لا يصح في الشرح ان يحكم على احدهما من
 وليس بمسلم وبالعكس ولا يفتي بوحدهما سوى ذلك
 انهما متغايران بحسب المفهوم ان الايمان هو التصديق
 والاسلام هو الخضوع والانقياد الرابعة في ان الايمان
 هل يزيد وينقص ام لا وهذا سمح عظيم كثير فيه الكلام
 بين السلف والخلف الكرام وخلاصة ذلك هو ان
 ظاهر الكتاب والسنة ان الايمان يزيد وينقص وهو مذهب
 الاثارة والعتزلة وكثير من العلماء وهو المحكي عن الشافعي
 وعند الامام واصحابه وكثير من العلماء انه لا يزيد ولا
 ينقص وهو اختيار امام الحرمين وهو لا قالوا الزيادة
 والنقصان بالقوة والضعف والخلل والافتقار
 في كمال الايمان لا في اصله لانه التصديق الباطن اليقين
 وفي المسامرة الحنفية لا يمنعون الزيادة والنقصان
 باعتبار جهات هي غير نفس ذات الايمان بل قالوا
 بتفاوت الشئيين الذي هو مضمون التصديق بتفاوت

المؤمنين روي عن الامام انه قال اقول ايماني كايان
 جبريل ولا اقول مثل ايمان جبريل ان المثلثة تقتضي المساواة
 في كل الصفات والشهية لا تقتضي انتهى وفي النزاهة
 قال محمد كره ان يقول احد ايماني كايان جبريل بل يقول
 انت بما امن به جبريل انتهى يقول المقر في هاتين
 الروايتين نظيران صاحب العناية قال في شرحه
 لوصايا الامام الاعظم ان ايمانا مثل ايمان الملائكة والرحل
 نص عليه الامام في كتاب العالم والتعلم لا نصدقنا وحدانية
 الله تعالى وربوبيته وقدرته كما صدقت الملائكة والرسول
 انتهى زاد الله لنا مراتب اليقين وشرنا مع عباده المتقين
 الخامسة في وجوب تعليم مسميات الدين ففي الفتاوى النزاهة
 تعليم صفة الباري جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب
 اهل السنة من اهم الامور على الذين يتصدون للوعظ
 ان يلقوا الناس في مجالسهم ذلك قال الله تعالى وذكر
 فان الذكرى تنفع المؤمنين وعلى الذين يأتون المساجد
 ان يعلموا جماعتهم شرائط الصلاة وشرائع الاسلام
 وخصائص مذهب اهل الحق وان اعلوا في جماعتهم متدعا
 ارشاده اوراعيا الي بدعة منعه وان لم يقدر وارفعوا
 الي الحكم حتى ينقوه عن البلدان ان لم يمنع وعلى العالم
 ان اعلم من قاضي او غيره دعوة الناس الى خلاف الشريعة
 او ظن ذلك منه ان يعلم الناس بان لا يجوز ابتلاء ولا
 الاخذ عنه لما عسى ان يخلط في اثني الحق باطلا يعتقده
 العوام فيفسدوا الله وفيها في محل اضرى على المولى
 ان يعلم مملوكه قد رما محتاج اليه من القرآن انتهى وفي
 مختارات النوازل اذا تزوج رجل ينبغي ان يقول لامرأته

انما قرأه وبانياته ووصف لها الاسلام ويقول لها
 هذا اعتقادي واعتقاداتك كذلك فتقول هي نعم قال
 ابو منصور لا ينبغي ان يقال عن التوحيد لكن يقول
 ليس التوحيد كذا فتقول نعم انتهى وفي التقييد ولاجل
 انه لا صريح في الدين قلنا الواجب ان يستوصف المؤمن
 عما يجب الايات به فيقال اهو كذا وكذا فاذ قال نعم
 بكل اياته انتهى وفي شية المفتي لا ينبغي ان يقال العاوي
 عن التوحيد لكن يقال له ليس الدين هكذا السادسة
 في بيان سبب العصمة عن الكفر ذكر في خلاصة الفتاوي
 ينبغي للعلم ان يتعوض بهذا الدعاء صباحا ومساء
 سبب العصمة عن الكفر بوعده النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو اللهم اني اعوذ بك من ان اسرق بك شيئا وان
 اعلم واستغفرك لما لا اعلم انك انك علام الغيوب
 السابقة في وجوب حفظ اللسان في المختارات ينبغي
 ان يحفظ لسانه عما يجب الاضار عنه لقول النبي عليه
 السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا وليصمت
 انتهى كلام المختارات يقول جامع الحروف عني عنه الحروف
 قد اتفق عقلا جميع الارباب على ان افه الانسان من
 اللسان حتى روي عن النبي الصفي الحق انه قال البلاء
 موكل بالناطق وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما شئ
 اخرج الى طول السجين من اللسان وقال بعض الكافر
 السلف رضي الله عنه

احفظ لسانك ايها الانسان لا يلدغ غنك ان تهاب
 كم في المقابر من قتل لسانه كانت تهاب لقائه الشجعان
 وقال الحسن ابن علي رضي الله عنه

الحكم زين والسكوت سلامة فاذا انطقت فلا تكن مهذرا
 ما ان ندمت على السكوت مرة ولقد ندمت على الكلام مرارا
 وفي زين المجالس بلغنا ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه
 انه كان يمسك الحجر في فم اشقي عشرة سنة لا يضعه
 الا عند الاكل والصلوة والصوم والنوم وكان يقول لا تكلم
 الا ما امرت به يعني به الخير وكان يمسك لسانه كل يوم بغير
 ردايه ويقول هذا اوردني الموارد وهذا الذي سوفني
 الى مواضع الاشقياء والى موضع السعداء البائس
 الاول في بيان اصول واساس ينبغي حفظها للناس لاندراج
 ما يل الغاظ الكفر تحت تلك الضوابط والقواعد بحيث
 لا يلدغ منها شئ واحد منها ان مناط الكفر والاكفار التكذيب
 والاستخفاف والانكار ففي كتاب العالم والمتعلم قال
 العالم ابي الامام الاعظم تفسير الكفر المحذور والتكذيب
 وذلك بان الكفر بالعربية والعرب وصفوا اسم الكفر والانكار
 على التكذيب والله تعالى انما انزل القرآن بلسان عربي
 انتهى وفي شرح المفصل قلنا لو سلم اجتماع التصديقات
 المعترف في الايمان مع تلك الامور التي هي كفر وفاقا فيجوز
 ان يجعل الشارع بعض محظورات الشرع علامة التكذيب
 والانكار فيحكم بكفر من ارتكبه بلا وجود التكذيب وانتفا
 التصديق عنه كالا تخفاف بالشرع وشدة الزنا و
 بعضها لا كالزنا وشرب الخمر انتهى وفي الشفا للعقاصي
 عياض وكفر بكل فعل اجمع السلوك على انه لا يصدر
 الا من كافر وان كان صاحبه صرحا بالاسلام مع فعله
 ذلك كالسجود للشمس والقمر والصليب والبار
 والسي الى الكنايس والبيع من اهلها بزيهم من شد
 الزنا

٢٥٩

الزنا ونحوه فقد اجمع المسلمون ان هذا لا يوجد الا من
كافر انتهى وقد صرح ابن الهمام في السائرة ان مناط
الكفر هو التكذيب او الاستخفاف بالدين ومنها ما في مشاهير
الفتاوي انه اذا كان في مسألة وجوه توجب الكفر وجه
واحد ينفع بيل المفتي الى ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجه
علي ذلك الواحد لان الترجيح لا يقع بمسألة واحدة ولا يقال
انه اراد الوجه الذي لا يوجب الكفار قال في البرازية
العلم الا ان يصرح بأرادة موجب الكفر فلا ينفع التأويل
حينئذ انتهى وفي جامع الفصولين ثم لو كانت نية القائل
ذلك التأويل فهو مسلم ولو كانت نية الوجه الذي يوجب
الكفر لا ينفع حمل المفتي كلامه فيؤمر بالتوبة وتجدد
النكاح فلو اتي بكلمة الشهادة علي وجه العادة لا تنفع
ما لم يرجع عما قال ان لا يرتفع بها اخره انتهى وفي الفتاوي
الصغرى الكفر شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافر استي
وجدهنا رواية انه لا يكفر انتهى وفي التجريد روي
الطحاوي عن الامام واصحابنا انه لا يخرج الرجل عن
الايان الا جود ما دخله فيه ثم ما يتيقن بان ردة يحكم
بها به وما يشك انه ردة لا يحكم بها به ان الاسلام
الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعلم وينبغي
للعالم ان ارفع اليه هذا ان لا يبادر بكفر اهل الاسلام
مع انه يقضي بجملة اسلام المنكسر قال صاحب جامع
الفصولين بعد ذكر ما في التجريد وانما قدمت ذكر هذه
لتصريحنا بما نقلته في فصل الفاظ الكفر من السائل
فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر علي قياسي
هذه المقدمة فليتأمل وقال بعد ما ذكر تأويل مسألة

تكملة

نسبة السلطان عادلا اقول هذا نص علي ان مجرد المكان
التأويل يمنع الاكفار وان لم يظهر التأويل فعلي هذا
ينبغي ان لا يكفر في مواضع كثيرة مما قيل يكفر انتهى يقول
الحقير لقد اجاد فيما افاد ولكن يجب ان يعلم ان من قال
في مسألة لا يكفر ينظر الى جهة التأويل ومن قال انه يكفر
يخفي عليه التأويل او سراره انه يكفر لو لم يخطر وجه
التأويل ببال المتكلم بتلك الكلمة ونحو ذلك لا انه يقول
ذلك لحرر التهديد او لله در صاحب البرازية حيث قال
وما يحكي عن بعض من السلف انه كان يقول ما ذكر في
الفتاوي انه يكفر بكذا فذلك للتخويف والتهويل لا حقيقة
الكفر وهذا الكلام باطل وحاشا ان يلعب امنا الله تعالى
اعني على الاحكام بالحلل والحرام والكفر والاسلام بل
لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه
الصلوة والسلام وما اري اليه اجتهاد الامام الهمام
من نص القرآن الذي انزلته الملك العلام او ما شرعه
سيد الرسل العظيم او قاله الصحب الكرام والذي
صبرناه هو مختار المشايخ الفخام بواهم الله تعالى بفضله
دار السلام ومنها ما في كسر الفتاوي ان من خطب بباله
وهو كاره ما يوجب الكفر ما تكلم بها لكنه لم يتكلم لا بغيره
ذلك وهو محض الايمان بالحدوث النبوي ومنها ما في
الفتاوي ايضا ان من اراد ان يتكلم بكلمة سبحة فحري
علي لسانه كلمة الكفر خطا بلا قصد لا يكفر قالوا وهذا
محمول علي ما بينه وبين الله تعالى واما القاصي فلا يصدق
ومنها ان المهازل والمستهزئي اذا تكلم بالكفر استخفا
واستهزا او مزاحا يكون كفرا عند الكل وان اعتقاده

خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضي خان من اني بلفظة الكفر
مع علمه انه كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه يكفر وان
لم يعتقد او لم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اتي بها عن اختيار
فقد كفر عند عامة العباد ولا يعذر بالجهل كذا في المحيط
وزيد في الخلاصة عبارة خلافا لبعض وفي فتاوى
قاضي خان والخلاصة واما الجاهل ان اتكلم بكلمة الكفر
ولم يدرك انها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ولا يعذر بالجهل
وقال بعضهم يصير كفرا ولا يعذر انتم يقول الحقير
يدل علي ان القول الثاني هو الصحيح ثاني اكثر الفتاوى
ان من كفر بلسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان فهو
كافر ولا ينفع ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به
فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله تعالى وفي
المسألة والبرازية ان من اطلق كلمة الكفر عمدا ولم يعتقد
الكفر لا يكفر والصحيح انه يكفر ومنها كفر المكره بتقيد او
حبس كفر ولو اكره بالقتل او بالتلاف عضو او بضرب
من من وقلبه مطمئن بالايمان لا يكون كفرا استحسانا
وكفر السكران لو لم يعلم الخبر من الشر والارض من السما
كفر في الاحكام ولو لا يعرف الارض من السما والخير من الشر
لا يكفر عند علمائنا وكفر المراهق كفر عند الامام ومحمد
تحريم امراته ولا تحل له بجمعة ولا يصلي عليه ان مات الاية
لا يقتل بالردة واما المعتوه فلم يذكر في الكتب المعروفة
قال شيخنا هو في حكم الردة بمنزلة الصبي الكل من
فتاوى قاضي خان وفي بعض الكتب عن محمد ان من اكره
على الكفر يتلف او ما اشبهه ان تلفظ بالكفر وقلبه مطمئن
بالايمان ولم يخطر بباله شيء سوى ما اكره عليه لا يحكم

بكفره

بكفره وان خطر بباله ان يخبر عن كفره في الماضي كاذبا او قال
اردت ذلك حين تلفظت جوابا لطلبهم وما اردت
كفر مستقبل بحكم بكفره قضا حتى يفرق القاضي بينه وبين
امراته لانه عدل عن اثبات ما اكره عليه وحكي عن كفره في
الماضي وهو غير مكره عليه ومن اقر بكفر في الماضي طائعا
ثم قال اردت الكذب بكفر ولا يصدق القاضي اذا اظهر
الصدق حالة الطوعية ولكن يدعي اني يصدق ريبا
لانه ادعي محتمل لفظ ومنها قال هو يهودي او نصراني
او بري من الله او من الاسلام ان فعلت كذا كان يمينا
فان باشره هل يكفر اختلجوا فيه وكذا لو حلف بهذا علي
امر ماض او قال هو يهودي او نصراني او بري من الله
او من الاسلام ان كنت فعلت كذا امس وقد كان فعله
فلو سي انه فعل ولم يفعل لا يكفر وفاقا وان علم انه
فعل قال المشايخ بكفر وقال شمس الامية السرخسي
الاصح انه ان كان يعرف هذا يمينا ولا يكفر به لا يكفر في
الماضي والمستقبل وان كان جاهلا او عنده انه كفر في
الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط
بكفر لانه اذا باشره وعنده انه يكفر فقد رضي بالكفر والرضا
بالكفر كفر والحاصل ان كل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت
غير معلقة بالشرط فاذا اعلقت بشرط ماض وهو كاذب
فما اخبر بكفر وروي الحاكم الشهيد عن الامام وسائرهم
لا توجب الكفر اذا حث فيها وتكون يمينا والمختار ما ذكره
الامام السرخسي والامام جواهر زاده انه ان كان
الحالف جاهلا يظن انه يكفر بهذا يكفر وان كان عالما
لا يكفر الكل من الخلاصة وقال صاحب الهداية في حق

هذا المختار انه هو الصحيح ثم انه قال في كتابه المسما
 بالمختارات كل ما يكون تنجيزه كفرا كان تعليقه فيما عندنا
 وهذا ما ثور من عايشة وابن عمر رضي الله عنهما وذلك
 مثل ان يقول ان فعلت كذا بريئ من الله فان السراة منه تعالى
 كفر في الحال والكفر واجب الاشتناع فيكون يميننا ومنها ان
 من اعتقد الحرام حلالا او بالعكس كفر ولو تكلم بها الواعظ
 وقبل القوم كفر واجمعا اما لو قال حرام هذا حلال لزويج
 السلعة او حكم الحمل لا يكفر هذا في حرام لعينه اما في
 حرام لغيره لا يكفر وان اعتقده وفي الحرام لعينه انما يكفر
 ان كانت الحرمة ثابتة بدليل قطعي اما في الثابتة باخبار
 الاحار فلا يكفر كذا في الخلاصة وغيرها والعرف بين
 الحرام لعينه ولغيره هو ما ذكر في التلويح ان الفعل الحرام
 نوعان الاول ما يكون مثا حرمة عين ذلك المحل كحرمة
 اكل ميتة وشرب خمر ونحوها ويسمى حراما لعينه الثاني
 ما يكون مثا الحرمة غير ذلك المحل كحرمة اكل مال الغير
 فانها ليست لنفس ذلك المال بل لكونه ملكا لغيره
 فالاكل حرام لكن المحل قابل للاكل في الجملة بان ياكله
 ما لكة بخلاف الاول ان المحل خرج عن قابلية الفصل
 ولزم من ذلك عدم الفصل ضرورة عدم محله فاذا قلنا
 الميتة حرام فعناه انها مثا الحرمة اكلها وان اقلنا خبر
 الغير حرام فعناه ان اكله حرام اما بجاز او على حذف
 المضاف اي اكل خبر الغير حرام انتهى وفي شرح العقايد
 من اعتقد الحرام حلالا فلو حرمة لعينه وقد ثبت بدليل
 قطعي يكفر والا فلا بان تكون حرمة لغيره او ثبت بدليل
 ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره فقال من آكل

حراما وقد علم في رينا تحريم ككالح زوي الحرام او شرب
 خمر فهو كافر انتهى وفي جواهر الفقه من انكر حرمة حرام
 مجمع الحرمة او شك فيها يكفر انتهى وفي فتاوى قاضي خان
 لو استحل وطئ امرأة الحايض او استحل اللواط بها
 لا يكفر وهو الصحيح وقال ابو بكر استحلل الجماع في
 الحيض كفر وفي الاستسرا بدعة وضلال لا كفر وعن ابن
 رستم انه ان استحل الجماع في الحيض متاولا ان انتهى
 ليس للمحرمة لا يكفر ولو استحل ما اعتقده النبي المني
 للحرمة كفر وعن الامام السرخسي ان استحل كفرة تفصيل
 انتهى وفي مجموعة الفاضل بن المونيد من استحل المعصية
 صغيرة او كبيرة كفر ومنها حكم انكار الجرائم المتواترة والغير
 المشهورة وضرب الواحد واجماع الصحابة واجماع من
 بعدهم وما يتعلق بما ذكر من عدم انكار اهل القبلة
 الا في سوا ذلك وجميع ما يذكر في هذه الصانحة امور
 مهمة جدا لم يجد التمسك بالدين من حفظه بما فاعلم ان
 في العقائد التصديقية ولا تكفر احد من اهل القبلة الا بما
 فيه نفي الصانع القادر المختار العليم او بما فيه شره
 له او انكار النبوة وانكار لما علم بحججه عليه السلام ضرورة
 به او انكار امر مجمع عليه قطعا كما استحلل المحرمات
 وما غير ذلك فالقائل به مبتدع وليس بكافر انتهى وذكر
 في المسابقة ان من الامور التي يكفر مرتكبها مخالفة ما اجمع
 عليه وانكاره بعد العلم به وفي محل اخر منه وما يوجب
 التكذيب هو حجة كل ما ثبت عن النبي عليه السلام
 ارماء ضرورة فاذا كان ثبوته ضرورة عن نقل اشهر
 وثواتر فاستوي في معرفته الخاص والعام يكفر جاحده

وما لم يكن كذلك بل نقل احاد يضلل جاحده ويفسق
ولا يكفر وامام ما ثبت قطعا ولم يبلغ حد الضرورة كاستحقاق
ثبت الابن السادس مع البنت اجماعا فظاهر كلام الحنفية
الاكتفاء بمجده فانهم لم يشترطوا سوى القطع في الثبوت
وجوب حملته علي ما اذا علم المنكر ثبوته قطعا لان مناط
التكفير وهو التكذيب والاستحقاق بالدين عند ذلك
ما اذا لم يعلم فلا يكفر الا ان يذكر له اهل العلم ذلك
فيلج انتهى وقال شيخنا ساجد المسيرة قال الامام النووي
ليس بكفر جاحد الجمع عليه علي اطلاقه بل من جمدهما
عليه فيه نص وهو من الامور الظاهرة التي يشترك
في معرفتها الخواص والعوام كالصلوة وتحريم الخمر ونحوها
فهو كافر ومن جمدهما عليه لا يعرف الا الخواص كاستحقاق
ثبت الابن السادس مع بنت الصلب ونحوه فليس بكافر
ومن جمدهما عليه ظاهر الا نص فيه ففي الحكم بتكفيره خلاف
انتهى وفي شرح البعد اطلق بعضهم ان مخالف الاجماع
يكفر والحق ان السائل الاجماعية تارة يصحها التواتر
عن صاحب الشرع كوجوب الخمس وقد لا يصحها فالاول
يكفر جاحده لمخالفة التواتر لمخالفة الاجماع وفي
محل اخر من المسيرة قد اختلف في تكفير المخالف بعد
الاتفاق علي ان ما كان من اصول الدين وحضوريه
يكفر المخالف فيه وما ليس كذلك فذهب جماعة الي
تكفيره وذهب الامام الاسفراييني الي تكفير من كفرنا
نهم اذا خالف اجماع السلف فظاهر قول الامام
والشافعي انه لا يكفر احد منهم فيما ليس من اصول
وقال شارحه عدم الحكم بكفر المخالفين فيما ليس من

الاصول المعلومة من الدين ضرورة هو المنقول عن
جمهور الفقهاء والتكلمين انتهى وفي التقييد الاجماع هو
اتفاق المجتهدين من امته محمد صلي الله عليه وسلم في عصره
حكم شرعي وفي محل اخر منه بعض الناس خصوص الاجماع بالصحة
وبعض يعتبر الرسول وفي بعض باهل المدينة وعند البعض
لا يشترط اتفاق الكل بل الاكثر بيان وعندنا يشترط ذلك
الحجة اجماع الامة فابقي احد من اهل لا يكون اجماعا وفي
محل اخر منه الاجماع علي مراتب اجماع الصحابة ثم اجماع من
بعدهم فيما لم يرد فيه خلاف الصحابة ثم اجماعهم فيما روي
فيه خلافهم فهذا اجماع مختلف فيه ايضا انتهى وفي التلويح
واصول البرزوي ان هذه المرتبة الاولى والآخر المتواثر
يكفر جاحده والثانية بمنزلة الخبر المشهور يضل جاحده ولا
يكفر والثالث لا يضل جاحده لما فيه من الاختلاف وفي محل
اخر من التلويح ايضا اعلم ان الاجماع السكوتي لا يكفر
جاحده وان كان من الامة القطعية انتهى وفي شرح البرزوي
لا يكفر جاحد الواجب ولكن يفسق تاركه اذا تركه
استخفا فانتهى وقال الفاضل الشيرازي ما جلي من
عظماء علماء السلطان سليم خان بن بايزيد خان العثماني
في رسالته المعولة في سبيل الرسول ان الم تكن الامة
او الخبر المتواتر قطعي الدلالة او لم يكن الخبر المتواتر او يكون
قطعي لكن فيه شبهة او لم يكن الاجماع اجماع الجميع او كان
ولم يكن اجماع جميع الصحابة ولم يكن قطعي بان ثبت بطريق
التواتر او كان قطعي لكن كان اجماعا سكوتيا ففي كل من
هذه الصور لا يكون الجور كفا بظهور ذلك لمن نظر في
كتب الاصول فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في انحصار

فروعه حتى تعرف منه صحة ما قيل في باب معرفة الفاظ الكفر
من انه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع اخر
انتهى كلامه بعبارة ومنها ان الرضا بكفر نفسه وفاقا
واما الرضا بكفر غيره فاختلف فيه قال الامام جواهر زاده
انما يكون ذلك كفرا اذا كان يستجيز الكفر ويستحقه اما
لو لم يكن كذلك ولكن احب بوث المودي الشريف علي
الكفر حتى ينتقم الله منه فلا يكفر ومن تامل قوله تعالى ربنا
اطمس علي اموالهم واشدد علي قلوبهم فلا يؤمنوا حتي
يبروا العذاب الايم يظهر له صحة ما ادعيناه وعلي هذا
من قال لظالم اسألك الله علي الكفر او قال سلب
عنك الايمان فلا يضره لو مراده ان ينتقم الله منه علي ظلمه
وارايه وقد عرفتنا علي الرواية عن الامام ان الرضا
بكفر الغير كفر بلا تفصيل كذا في المحيط وفيه ايضا انه
يكفر من لقن غيره كلمة الكفر ليتكلم بها ولو لقن علي وجه
اللعب والضحك وان من عزم علي ان يامر غيره بالكفر
كان مجزما كفرا انتهى وفي مختارات النوازل الرضا
بالكفر مستقيا للكفر ليس بكفر واما الرضا بالكفر مستحبا
له كفر كما لو امر امرأة بان ترتد لتبين من زوجها فقد
كفر الامر قبل ان ترتد المرأة روي ان الامام نهى ابنه
عن التكلم في علم الكلام فقال انت تتكلم فيه يا ابا
فقال نحن نتكلم فيه كان علي رؤسنا الطير وانتم تتكلمون
فيه ويريد كل واحد منكم زلة صاحبه ومن اراد كفر صاحبه
فقد كفر هو انتهى وفي المسية قال الامام الفضلي الرضا
بالكفر لا يكون كفرا وقال غيره يكون كفرا وروي عن محمد
ان السلم لو ادخل خشبة في قم اسير حتى لا يثد علي

تكلم كلمة الشهادة فقد اساء ولم يقل كفرا انتهى وفي جامع
الفصولين قال الامام السرخسي هذه المسئلة لا تصح
ربلا ان تاويلها ان المسلمون علموا انه لا يسلم حقيقة
ولكن يظهر الاسلام نفية كيجوا من القتل فلم يكن هذا
رضا منهم بكفر غيرهم ومنها ان من ضحك علي من تكلم بكلمة
الكفر بكفر الا ان يكون الضحك ضروريا بان كان الكلام
مضحكا كذا في مشاهير الفتاوي ومنها ان من عزم علي
الكفر ولو بعد مائة سنة بكفر في الحال بخلاف الاسلام
حيث لا يصير الكافر مسلما بالقرنم علي الاسلام كذا في
الخلاصة وفي المسية من اصر الكفر او فقه بكفر لانه مناف
لواجب التعظيم ولو وقع في قلبه انه ليس بمومن لا يكفر مالم
يعتقد كفرا انتهى يقول الحقير الظاهر ان المراد من الوقوع
مجرد الخطو من غير قرار ذلك في القلب وجزمه به ان
حصل له الجزم بذلك وتيقن به او غلب ذلك علي
ظنه بكفر قطعا لان من شك في ايمانه واستثنى فيه
بان قال انا مومن ان شاء الله بكفر عند جميع الخفية كما
سياتي في باب ما يتعلق بالايان فاذا كان مجرد الشك
كفرا عندهم فكون القطع بانه ليس بمومن كفرا اولي وعلي
هذا ينبغي ان يكون المراد من قوله مالم يعتقد كفرا مالم
يعتقده بكفره اي مالم يتيقن بعدم ايمانه دون ان
يعتقد شيئا من العقائد التي تكون كفرا والله اعلم بما ابرهم
البا المثاني فيما يقال في الله تعالى وتقدس
في العفة الاكبر للامام الاعظم صفات الله تعالى في الاول
غير محدثة ولا مخلوقة فن قال انها محدثة او مخلوقة
او وقعت او شك فيها فهو كافر بالله تعالى وفيه ايضا ان

اشكل علي الانسان شئ من رقائق علم التوحيد فانه
ينبغي له ان يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى
الي ان يجد عالما في له ولا يسم تاضير الطلب ولا يعذر
بالوقوف فيه ويكفر ان وقف انتهى وفي النزاهة من وصف
الله تعالى بما لا يليق به او استخف باسم من اسمائه او بامر
من اوامره او انكر وعدا او وعيدا يكفر اذا كان الجزا ثابته
بالقطع انتهى وفي التمهيد من قال ان الله نور يتلوه
كفروا من قال ان الله تعالى فوق العرش بلا كيف ولا
ذات لا يكفر لكنه خطأ ومن قال ان الله تعالى لا يعرف بالحقيقة
لانه لا يدرك كفر لان اوصاف المعرفة ثبت بالنص يقول
الحق بعبده ما روي عن الامام انه كان يقول الهى
ما عبدتك حق عبادتك ولكن معرفتك حق معرفتك
فهب لي نقصان الخدمة بتمام المعرفة وفي التمهيد ايضا
من قال انا لا اقول ان الله تعالى شئ وليس بشئ اتوقف
فيه يكفر لانه انكار للنص قال الله تعالى قل اي شئ
اكبر شهادة قل الله شهيد قال والاصل ان من وصف
الله تعالى بما يوجب التفر والتشبيه بصفات المخلوقين
سواء ورد النص فيه اولا فانه يكفر بلا خلاف وفيه ايضا
من انكر صفة من صفات الله تعالى كالسمع والبصر ونحوها
كفر ومن سم الله تعالى باسم لم يسم به نفسه ولم يوافق معنى
الربوبية ولم يرد به الخبر فقد كفر ولو تكلم الله تعالى باسم
لم يرد به الاثر ولكن يوافق معنى الربوبية فقد اختلف
في كونه خطأ والاصح انه لو من خصائص الربوبية معنى
فلا خطأ ومن قال ان الله ما كلم ارم وموسى وجبريل
ومحمد وغيرهم كفر لانكاره النص ومن اعتقد ان الله تعالى

كيفية

كيفية او ما هية كفر وان انكر عند احد ان الله يجب فلانا
كذا فقال انا لا احب كفر وكذا في سفوفنا ان قال
انا لا بعض كفر ومن لا يسمي الحول والقوة من الله يكفر
ومن قال لا ادرى اين الله يكفر ومن قال ان الله لا يعلم
الجزئيات يكفر ومن قال ان الله تعالى كيفية تظهر عند الروية
في الجنة يكفر ومن قال ان الله يحل في كل شئ يكفر ومن قال
ان الله لا يعلم الاشياء قبل ان يخلقها فهو لا يعلم المعلوم
كفر انتهى وفي الاشياء من وصف الله تعالى بغيره فقال
كنت ظنت ان الله في السما كفر انتهى وفي النزاهة من
قال ان الله عالم في السما ان اراد به المكان كفر وان
اراد حكاية ما في الاثار لا يكفر وان خلا عن النية كفر
عند الاكثر لانه ظاهر في التحسيم انتهى وفي الخاتمة لو قال
خداي براسا منذ انكره من جبري نذ ارم او قال خدا
براسان كمره من رست يكفر لان الله تعالى برمي من
المكان وفيه ايضا طالب رجلا بحق فقال اكرمني خداي
جهانست ازدي بستانم قال الامام الصغير بصير
مرتد الا انه ارعى انه يخلب الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر لان
هذا الكلام في العرف للتحويل لا لتحقيق انتهى يقول الحق
في الدليل نظر كما لا يخفى علي من تدبر فيها ايضا من قال رست
خداي راز است قيل يكفر وقيل لا يكفر ان الم يرد به الجارحة
يقول الحق وعلي هذا التاويل ينبغي ان لا يكون كفر عند
الحل كما لا يخفى والله اعلم وفيه ايضا من قال فلان في
عيني كاليهود في عين الله كفر عند الجمهور وقيل ان معنى
به استقباح فعله لا يكفر ومن قال لا خسران الله تعالى
عند بك بسا ويلك فقال الاخر خداي را تشا ندي

تاخذ ان كند كد تو كرى بكفر من قال اين كما رست كه خداي
را افتاده است لا بكفر لكنه شنيع جدا ولو قال اين
كاهن خدا را افتاده است قيل يخاف ان يكفر من قال لغيره
نراحق بن بايد فقال لا يكفر من قال خدا يوردهم بنور
وباشد و هيجه جيزي يباشد كفر لان قوله جيزي يباشد
يخرجنا الجنة والنار وانه خلاف النص انتهى يقول
الحقوقي في فصول الجاهلي ان القول بغنا الجنة والنار وما
فيهما كفر عند بعض المشايخ خطأ عظيم عند اهل البيت
انتهى وفي الثانية من قال لا ضرر وبأخذ اجلك يكن قال
الامام ابو حامد السفي لا يكفر وقال الامام الفضلي
وغیره يكفر لا ثبات المكان لله تعالى وتجويزه المحاربة
والاحوط تجدي النكاح انتهى وفي البرازية لو قال ضح
السلام واصعد السما وحارب مع الله كفر وقال العياضي
وغیره من اصحابنا لا يكفر وهو الصحيح انتهى يقول الحقوقي
احتمال الكفر في هذا الظاهر اذا فرقا بينه وبين ما مر انما
من قوله وبأخذ اجلك كن في تضمنها اثبات المكاتب
وتجويز المحاربة غاية الاسرائيه ينبغي ان يكون الاحوط
تجديد النكاح هنا ايضا والله اعلم وفي الثانية من قال
خدا ان بر عرس ميدان لا يكفر لانه ليس تشبيه ولو
قال از عرس ميدان كفر لانه تشبيه انتهى وفي جامع
الفصولين قال خداي ذكره ان سماز او مي بنيد از
سماز او قال از عرس كفر عند اكثرهم الا ان يقول بالعربية
يطلع انتهى وفي البرازية قال مرابرا سماز خدايست
وبرزين فلا يكفر من قال از خداي هم مكان خالي
نست كفر ولو قال علم خداي هم مكان هت قهيدا

خطا انتهى وفي جامع الفصولين لو قال نه مكاني زو تو خالي
نه تو رهم مكاني كفر وينبغي ان يقول جميع الاشياء معلومة
عند الله تعالى وفيه لو قال اري الله في الجنة كفر لا لو قال من
الجنة قال مؤلفه اقول في قوله اري الله في الجنة ينبغي ان يكفر
لو جعل الجنة لله تعالى لا لو جعلها خلقا لنفسه فاللفظ محتملها
والله اعلم يقول الحقوقي بويده ما جاء في الاخبار والاثارات
الموسنين يرون الله تعالى في الجنة اي حال كونهم في الجنة
وفيه قال لغيره اي بار خداي قيل يكفر لان بار بالعارسية
بزرگ معناه بزرگ خداي ومن قال لغيره بزرگ خداي
كفر فكذا هذا وقيل يكفر لو عرف ان معناه ما قلنا والا
فلا وقيل لا يكفر وهو الصواب لان خداي اسم من يتولى
امر شي بقال كخداي لمن يتولى امر البيت وده خداي اي
لن يتولى امر القرية ولو اراد به كلامين كفر لا لو اراد به
كلاما واحدا لان بار خداي بلام واحد من اسما الله تعالى
وبجلايين فن الاسما المركبة احدها بار والثاني خداي
انتهى وفي الثانية قال لغيره اي بار خداي من قال بعضهم
يكفر وقال الامام الفضلي ان اراد به اي سهر من لا يكفر
لان هذا اللفظ يذكر ويراد به ذلك ولو قال اي خداي من
يكفر انتهى وفي الخلاصة لو قال لاحد الجابرة اي خداي
كفر ولو قال له اي بار خداي اكثر المشايخ علي انه لا يكفر
هو المختار انتهى يقول الحقوقي لفظ بار خداي مشترك
يطلق علي الله تعالى ايضا في لسان الفرس حتى قال شاعرهم
في المناجاة الي الله تعالى اي بار خدا بحق هستي الخ فينبغي
ان يكفر او يحشي عليه الكفر ولا اقل من ان يجب عليه
تجديد الايمان والنكاح احتياطا ثم ان الاقوال المذكورة

انفالا تخلعون ركاكته واسكال كالا يخفي علي متاصل من ذوي
 الكمال والله اعلم بحقيقة الحال وفي البرازية من قال من
 خدائهم بغير همة يريد به من خردايم بالهمة كفر من قال
 حين ظلم ظالم خدائي ازوي تبدد بر وكرتوا بر من ند
 برزم قيل يكفر كانه قال ان رضى به فاننا لا ارضى به قال
 لظالم خدائي بتواستم كند جنان كدستم كروي قيل لا يكفر محلا
 علي المجازاة والمساكلة والاصح انه يكفر انتهى يقول
 الحقير لم يذكر فيه الخلاف في الثانية بل قال يكفر عند الكل
 وفي الثانية اضلع مظلوم قال يا رب اين ستم را روي
 مستند قيل يكفر وقيل لا يكفر لانه يريد بهذا اللفظ
 النجاة عن ظلم من ظلمه هو وفي المسئلة والخيار ان يكفر
 ان اعتقد ان الله تعالى يرضي بالظلم انتهى وفي العارضة
 قيل هو كافر وقيل خطأ وقيل لا قال وهو الاصح عند
 وقال الامام الحلواني وكذا لو قال يا رب لا ترضني بهذا
 الظلم قال لا يري يقول الله تعالى رب احكم بالحق والله
 لا يحكم الا بالحق انتهى وفي البرازية قال لا ضرر تو كار
 خدائي كين خون مذاكار تو كريد الاكثر علي انه ليس بخطا
 بعد الاتفاق علي انه ليس بكفر قال اميد ان خدائست
 ديكرا دتوا وقال اميد خدائست وديكر از توافه
 خطا لا يكفر وضع متاعه في موضع وقال سلمتها الي الله
 فقال اخر سلمتها الي من لا يسمع السارق اذا سرق لا يكفر
 اما لو قال الشريد خير من العلم يكفر لانه استخفاف بالعلم
 ان العلم لا يصلح ان يكون الشريد نعمة ناسئة منه انتهى
 يقول الحقير الظاهر انه يكفر لو اراد تفضيل الشريد علي
 الله تعالى كالا يخفي وما تواتر في رسايق اذ رجحان

ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا ناظر كفر ليس بصحيح اذا حضور
 بمعنى العلم شايخ والنظر بمعنى الروية فيكون المعنى يا عالم
 يا من يري فلا يكون كفرا قال لا ضرر اي عبد لله لا يكفر
 لانه صغر المضاف اليه وقيل ان كان يعلم ما يقول كفر والا فلا
 وقيل ان تعد كفر والا فلا لانه اسم واحد حتى يجمع علي عبارة
 فتراد به تصغير الرجل المسمى به ولا نه لا تصغير للمسمى سوي
 هذه الصيغة بالفارسية يقال دراز ريشك ويراد به تصغير
 المسمى لا تصغير المحية انتهى وفي المسئلة من الحق كاف التصغير
 في اضراسه عبد العزيز او عبد الغفار او عبد الخالق او نحو
 ذلك مما اضيف الي واحد من اسما الحسن ان قال ذلك
 عبد كافر وان لم يد ر ما يقول ولا قصد له لم يحكم بكفره ومن
 سمع منه ذلك يحق عليه ان يعلم انه يقيله ان شاء الله
 اين كار يكن فقال من بي ان شاء الله نكح يكفر قال هذا
 تقدير الله فقال ظالم انا فعل بغير تقدير الله كافر قيل له ان
 شاء الله كه اين كار يكن فقال ان شاء الله نكح كافر قال
 صاحب جامع الفصولين بعد ذكر المسئلة الاخيرة اقول
 لو علق الترتك بالمسئلة او اراد به طلب التوفيق علي الترتك
 فينبغي ان لا يكفر ان قد بطلت به التوفيق كما ذكر في احكام
 الاشارة والله اعلم انتهى وفي البرازية من قال الرزق
 من الله ولكن ان بنده حينئذ خواهد فهذا شرك فان
 حركة العبد ايضا من الله تعالى وهو يري الرزق من الحركة
 انتهى يقول الحقير علي قيا من ما سياتي بعد نصف صحيفة
 من انه لو قال ان خدائي نيم اين كار واورا سب
 ميداتم فهو كلام حسن ينبغي ان لا يكون هذا شركا لو اراد
 ان الرزق من الله وحركة العبد سبب من الله لخصول

الرزق ان قد جرت سنة الله تعالى بربط المسببات بالاسباب
والله اعلم بالصواب وفيها رأي اعني او مريضاً فقال ان
الله راني وراثة خلقتي كذا وخلقك كذلك ولا ذنب لي
لا يكفر في الصحيح وقيل يكفر لانه ظن الميل بالله تعالى انتهى
وفي جامع الفصولين قال للمريض هذا نسي الله او قال
من نسي الله كفر في الصحيح قال لا ضرر بهذا وحاكيه
توكفر ولو قال لا ضرر بهذا او حبان وسرتموا اختلف
في كفره انتهى وفي البرازية لو قال بايده وبراسك قال
بعض المشايخ يكفر انتهى وفي جامع الفصولين قالت لزوجه
تدسر خدا سيدي فقال نعم يكفر ان الغيب والسروا واحد
ومن ارعى علم الغيب لنفسه كفر قال له خدا ورسول
ايرتوا كراه كرد ايندم وارايد به تهديد اختلف
في كفره قال صاحب الذخيرة وعلى قياس هذا يجب ان
لا يكون في مسئلة قولها تدسر خدا سيد ابن اختلاف
ايضا لو اراد الزوج بقوله نعم تهديد ابائه يعلم ما يجري
على غيبة عنه لا حقيقة الاطلاع على الغيب تزوجها بلا
شهود وقال خداي زاه رسول واكواه كردم او خداي
را و فرشته كان را كواه كردم يكفر لانه اعتقد ان
الرسول او الملك يعلم الغيب قال صاحب جامع الفصولين
اقول فان قيل يشك في بانه روي انه عليه السلام اخبر
بفتح كسريه وقصر فوقع كما اخبروا مثاله كثير لا تنكر
وعن عمر رضي الله عنه انه امر يا سارية الجبل مشهور
وكذا عن السلف في كتب الثقة من بوريجاب بانه
يمكن التوفيق بان المنفي هو العلم بالاستقلال لا العلم
بالاعلام او المنفي هو المحذور لا المظنون وبوجه قوله

تعالى

تعالى اجعل فيها من يفسد فيها الآية لانه غيب اخبر به الملائكة
ظنا منهم او بعلام فينبغي ان يكفر لو ارعاه مستقلا لا لو
اخبر به باعلام في نفسه او يقظته بنوع من الكشف ان
لا ساقاة بينه وبين الآية لما سر من التوفيق والله اعلم
ولو قال فرشتگان حب وراست را كواه كردم لا يكفر
لانها عيان ذلك ان لا يغيبان عنه قال لا ساقاة انت
احب الي من الله كفر انتهى وفي الاشباه والنظائر وقيل لا يكفر
ان اراد الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر انتهى وفي
جامع الفصولين قال لا ضرر اينك خداي واينك توافي هذا
قيس ولا يكفر به وكذا لو قال اني خداي بنم اين كار را
وارتوا ولو قال اني خوا خدا و اينم وسبب ترا سيد انم
فهذا الصن من قيل له ترا حق خدايمن بايد او نيست
فقال لا يكفر انتهى وفي البرازية قال لا ضرر خدا را اند كه
نعم و شادي تو چنانم كه نعم و شادي خود قيل ان كان يقوم
بسانته وسعته بالمال والبدن كما يقوم بامر نفسه لا يكفر
انتهى وفي جامع الفصولين بعد ذكر هذا الكلام انه يكفر
ظاهراً وقيل لو كان يقوم بسانته وسعته بماله وبدنه
كما يقوم بامر نفسه لا يكفر والا يكفر قال لا ضرر خدا سيدي
ند كه بوسه تو بدعايا و سيد ارم اختلف في كفره قال
لا ضرر خداي بر دل شرا نجشا فقال لا ضرر بر دل شرا نجشا
بيد نه بر دل من لو اراد به الاستغناء عن الرحمة كفر ولو اراد
به ان قلبي ثابت باثبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر
قال عند الخصومة انما روي عي كويم خداي و روي عي كويد
لا يكفر ان المراد به ان الله لا يكذب انتهى يقول الخبير الظاهر

ان هذا في كلام سترعي ثابت بالكتاب والسنن لا في عرف
لنحوه الكذب على الله تعالى منه من ذلك ولا في كلام كاذب
كما لا يخفى عليه غاية الامر ان يكون مما يخفى منه الكفر وما
ينبغي ان يجدر فيه النكاح احتياطاً والله اعلم وفي البرازية
ويجب الكفار المعتزلة في قولهم ان الله لا يبري شيئاً أصلاً
ويجب الكفار من قال ان الله يبري ولا يبري انتهى يقول
المعتز والظاهر انه لا يكفر ان اراد بقوله لا يبري انه تعالى
لا يبري في الدنيا او لا يبري برونه كيف واحاطة كما ترى
الاجسام والله اعلم وفي الخلاصة في كتاب الصلاة من
انكر الروية يكفر وان قال لا يبري لجلاله وعظمته فهو
مبتدع والمشتهر لو قال ان الله يد اورضاً كالعبارة يكفر
وان قال جسم لا كالاجسام فهو مبتدع وفيها في الفاظ
الكفر المعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الروية فهو
كافر والنسبي مبتدع فان اراد باليد الجارحة فهو كافر
والمبتدع صاحب الكبيرة والبدعة كبيرة انتهى وفي البرازية
يجب الكفار القدرية في نفيهم كون الله تعالى
وفي دعواهم ان كل فاعل خالق لفعل نفسه واختلف في
الجبرية والصواب الكفار هم في قولهم ليس للعبد فعل أصلاً
وفيها ايضا من قال لظالم تؤذي الله وعباده فقال خوش
كبارم يكفر تبارعاً فقال احمدها الله حاكم بينا فقال
الاهض الله حاكمي رايشايد او حاكمي مرايشايد يكفر
قيل له الا تخشى الله فقال لا قيل ان كان في حصبة فذره
وهدره فقال ذلك كفر وان قاله في اسر لا يخاف فيه من
الله لا يكفر ضرب عبده فقيل له الا تخاف الله فقال لا لم

يكفر

يكفر لان له ان يقول التقوى فيما افعله امالوره في معصية
كفر لانه لا مجال للتاويل وفيها من باب الفاظ الخطا من قال
في حال غضبه لا اخشى الله ان قيل له الا تخشاه يكفر لو نفي
الخوف والا فلا انتهى وفي بيعة الفتاوى قيل له الا تخاف
الله تعالى فقال لا كفر قال البلخي يكفر اذا قال له حال غضبه
انتهى وفي جامع الفصولين وقيل ينبغي ان يسأل عنه ماذا
اراد بقوله فلما اراد به نفي الخوف كفر ولو اراد شيئاً اخر لا يكفر
انتهى وفي البيعة ايضا من قيل له ان الله لا تفعل كذا
فقال لا اسمع كلامك وافعل اجراً يكفر ومن قال لم تنكب
حرام خفي الله واتقه فقال لا اخاف كفر ولو قاله في امر غير حرام
او غير تنكب لا يكفر الا اذا قاله استخفافاً فكفر في انتهى
وفي جامع الفصولين قيل بعضهم عن قال لا مراة لتركها
الصلاة اما تخافين الله فقالت لا ينبغي ان لا تكفر بهذا العذر
اذا الظاهر ان سرادها انها لا تخاف الله حقيقة الخوف واكثر
مالا يخاف الله تعالى حقيقة الخوف والا لما عصياه ووجه اخر
ان يقال انها لا تخاف الله لانه كريم حلیم رحيم فلا يحكم بكفر قابله
الا اذا قاله على وجه الاستخفاف قال صاحب جامع الفصولين
اقول على هذا فيما سر من قوله حاله الظلم اما تخاف الله
فقال لا ينبغي ان لا يكفر لو لم يهمله على وجه الاستخفاف انتهى
يقول الحقير قوله ووجه اخر الى اخره محل نظر ان (لا من)
من الله تعالى كفر كما ان الياس من كفر فالظاهر انه لا يقع في
هذا التاويل والله اعلم وفي جامع الفصولين ايضا لو قال
انصف الله يوم القيمة انتصفت منك لا يكفر انتهى يقول
الحقير فيه نظر لانه ذكر في الحاشية ان من قال اكرزور
بزرگ خدا مراد اهد مراد خريش از توبستانم

قال يكفر عند الكل لانه شك في عدله تعالى قال في حق غيره
اوراخذ اي افرديه است وازيش خور رانده قال
اكر الشايع يكفر وقال بعضهم لا يكفر انتهى وفي كتاب
فوز الحجة من قال لا ادرى لم خلق الله فلانا كافر انتهى
وفي كتاب ارباب المنازل قال ان الله يجمع على جميع البلاء
يكفر لو قاله غيظا على الله تعالى انتهى وفي المسية قال
خذ اي باروزي من فراح يكن يا بر من جوز نكن يكفر
انتهى وفي الحاوي من قال لم ادرى لم خلقني الله ان لم يعطي
شيئا من الدنيا فقط او من لذات الدنيا شيئا قال ابو
حامد يكفر انتهى يقول الحقي في اطلاقه نظر لانه ذكر
في البرازية وغيرها انه لو قال في مرضه اوضيق عيشه
او نحوها بمذاتكم مراخذ اي تعالي به جبه افرديه است
جون ان لذات هاي دنيا بر جبري بدست لا يكفر لان حمله
عليه التضييق قال الله تعالى لعل لكم لا تكثروا علي عبدي
في صجره كتابا كذا جاني الحديث ولكنه خطأ عظم انتهى وفي
الخانية مات ولده فقال هين راري باز هين ستاندي
لا يكفر فله ما اعطى وله ما اخذ انتهى وفي البرازية من
مات غلامه فقال يا رب تاخذ من له واحد ولا تاخذ من
له عشرة وانا اجتهد في جمع المال لم يكفر لانه لم يصف
الله بظلم لان الظلم هو اخذ ما ليس له وله الدنيا والاخرة
مات ابنه فقال خدار ايايسته بود كفر قال لمن بات
ابنه او غيره كان هو ينبغي لله اولا ينبغي لله فقبض كفر في كل
ذلك من اصابه مصيبة فقال خدار يا كي داري ويكي ستاندي
لا يكفر ان الله ما اعطى وله ما اخذ ابتلي بمصيبات متنوعة
فقال يا رب اخذت مالي واخذت كذا وكذا او ما بقي شيء

لم يعلم او ما اذا تفعل ايضا او ما اشبههما من الفاظ
فقد كفر قبل لو قال من غير قصد بان جري علي لسانه من
شدة ما ابتلي به لا يكفر واجيب بان اللفظ الواحد ونحوه
يجري علي اللسان بلا قصد لا النظم المتوالي علي هذا
النظم انتهى يقول الحقي وعلي قياس ما سر في قول المرحون
بمذاتكم خدار مرا به جبه افرديه است ينبغي ان لا يكفر هنا
ايضا لو قاله من كان تضره ولم يرد به حقيقة الشكائية
من الله تعالى لكون ما يقال في حال تضره غير مكتوب بنقضي
الحديث والله اعلم وفي البرازية قال لرجل سو كند توها
ست كفر وفيها ايضا روية الله تعالى في المنام جوزها
الامام الزاهد الصغار وبعض الشايع وكثير من الصوفية
وقال الامام علم الهدي ابو منصور المازندراني مدعيها
سمن من عابد الوثن وعليه اكثر من شايع سمرقند و
المحققون من شايع بخاري لان المرحون في المنام خيال مثال
والله تضره عن ذلك انتهى وقال صاحب الخلاصة وجوزها
جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسن ولم يجوزها
جدي اجوامي الامام ظهير الدين الكبير وفي الخلاصة من
قال خدار اندك ففعل كذا او يري من الانبياء والملائكة
وهو يعلم انه كاذب يكفر قال وفي الفتاوي لو قال الله
يعلم اي ما فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل اختلف الشايع
فيه حكى عن الامام السماعيل الزاهد انه قال وجدت
رواية في هذا انه يكفر وقال بعضهم لا يكفر والاول اصح
انتهى وفي مختارات النوارس من قال الله يعلم ما فعلت
كذا وهو يعلم انه كاذب قتل يكفر وقيل وقيل لا يكفر لان
قصده ستر ذنب الكذب دون الكفر انتهى وفي المسية من قال

الله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعله قال بعض المتأخرين
يكفر وقال بعضهم لا يكفر لانه انما يقول جاهلا بما يقول الا
ان يتعد القول به وهو عالم وفيها من قال ان كان الله
يعلم اني فعلت كذا فالله غير عالم وقد كان فعل ذلك
يكفر قال ابو الليث هذا اذا كان اختيارا منه اما اذا
حلف ذلك لا سر خافه فهو عاص ولا يكفر وفيها لو قال
هرجه خدا گفت دروغ است ان فعلت كذا فهو يمين
لا يكفر انتهى وفي البرزانية من قال الله يعلم اني فعلت
كذا وهو يعلم انه لم يعلم عامة المشايخ على انه يكفر وقيل
لا قال وفي النوازل ان قاله لاعلي وجه الحلف كفر وان
علي الحلف لا ينبغي ان يحلف هكذا فان حلف فهو عاص
انتهى يقول الحقيق التريدي الذي ذكر في النوازل ليس
بتعلق بالمسئلة المذكورة عما زعمه الفضل السرازي لان
صاحب الخلاصة قال وفي النوازل قال ان كان الله يعلم
اني فعلت كذا فهو غير عالم وقد فعل ذلك ان قال لاعلي
وجه الحلف يكفر وان علي وجه الحلف لا ينبغي ان يحلف
هكذا وان حلف فهو عاص انتهى بيان ذلك هو ان
المسئلين وان كانت متحدتين ظاهرا باعتبار تضمنهما
اسماء الجهل الي الله تعالى في صورتي كذب الحالف
لكنهما مشتركان حقيقة من حيث ان الثانية معلقة فيكون
بمينا لما سر ان تعليق ما يكون تنجيذه كفر بين عندنا بخلاف
الاولي فانها مخيرة فيكون كفرا ولا اعتبار لارادة الحلف
بها بعد التخيير فالنجب ان هذا الفرق علي وضوح علي
كل متامل كامل كيف خفي على مثل ذلك الفاضل وفي
الشفاف للقاصي عاص من تحكم بقطعة القول وسحفة

واللفظ من لم يضبط كلامه واهل لسانه بما يقتضي الاستخفاف
بمظنة رب تعالى او نزاع من الكلام لخلق بما لا يليق الا في
حق خالقه غير قاصد للكفر والاستخفاف كقول بعض العرب
رب العباد مالنا وما لكما قد كنت تسقينا فيما يد الكا
انزل علينا الغيث لا ابا لكما يجب تاديبه وزجره فان
تكرر مثل هذا منه وعرف به دل على تلاعبه بدينه واستخفافه
بحرمة رب وجهله بعظيم عزه وكبريائه وهذا كفر لا مزية
فيه وقد اُفتي من المالكية ابن حبيب وابن خليل نقل رجل
خرج يوما فاخذ المطر فقال بدأ الخرازان يرسن حبلوره
وتوقف غيرهما من المالكية عن سفك دمه واساروا الي
انه عبت من القول يكفي فيه الارب انتهى الباب
الثالث فيما يتعلق بالانبياء والملائكة عليهم الصلوة والسلام
في البرزانية وغيرها يجب الايمان في حق سائر الانبياء بانهم
انبياء وقيل بانهم كانوا انبياء وفي حق نبينا عليه السلام
بانه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء والمرسلين ومن لم
يعترف بنبي من الانبياء او عاب احدا منهم في شيء او استخف
به او اراد بقلبه بغضه يكفر بالاجماع من قال ان كان ما يقول
الانبياء حق فقد نجونا بكفر لانه شك في صدقهم قال لا ضرر
لامالي في لا صدقهم فقال نعم كفر لانه قال لا اصدق الانبياء
وكذا لو قال لو شهدت الملائكة الي اضره ولو شني ان لا يكون
نبي من الانبياء ان اراد به الاستخفاف بذلك النبي
او عداوته يكفر من قال لشعر النبي عليه السلام شعر
قيل يكفر وقيل لا الا اذا قاله بطريق الاهانة وان اراد
بالصغير التعظيم لا يكفر وعن الامام ابي جعفر الكبير من
عاب النبي صلى الله عليه وسلم بشعره من شعره فقد كفر

وفي جامع الفصولين من لم يرض سنة من سنن المرسلين كفر
ومن قال للنبي عليه السلام ردو بشي يود كفر انتهى وفي
البرازية قال للنبي عليه السلام ردو بشي يود اقال
جاءه اش ريمناك يودا وقال كان طويل الظفر قتل يكفر
مطلقا وقيل يكفر لو قاله علي وجه الالهانة من قال في
حق النبي عليه السلام ذلك الرجل قال كذا وكذا قيل
انه كفر وقيل لا وفي جامع الفصولين وقيل لا لانه عليه
الصلاة والسلام لما بحث بعض الصحابة آلي قتل كعب بن
الاشرف استاذ نواصيه ان يقولوا شيئا في حق النبي
عليه السلام ليخضع لهم كعب بذلك فان لهم النبي عليه
السلام فقال احدهم لكعب ان خروج هذا الرجل كذا وكذا
ولو كفر لما قاله انتهى يقول الحنفية استدلاله واه لا يصد
الا عن ساه لانه لما قاله بعد ابا حنيفة النبي عليه السلام و
رضية لهم فيما يقال في حق عليه السلام في تلك المارة
علي وجه الخصوص لا العموم فالقياس مع الفارق كما لا يخفى
علي كل محقق وفيه من قال جن النبي عليه السلام ساعة
يكفر ومن قال اغني عليه لا يكفر من رد حديث النبي عليه
السلام قال بعض المشايخ يكفر وقال بعض المتأخرين
هذا اذا كان متواترا انتهى وفي المنتقى الاضبار المروية
عن النبي عليه السلام ثلاثة متواترة وهو ما رواه جماعة
عن جماعة لا يتصور توأطهم علي الكذب ومن انكره كفر
ومشهور وهو ما رواه واحد عن واحد عن جماعة عن
جماعة لا يتصور توأطهم علي الكذب ومن انكره كفر عند
الكل الا عيسى ابن ابان فان عنده بضلل ولا يكفر وهو
الصحيح وخبر الواحد وهو ان يرويه جماعة عن جماعة يتصور

تواطهم علي الكذب فلا يكفر جاحده غير انه باثم ثم يترك القبول
انتهى وفي مجموع النواريل راجل قال كان النبي عليه السلام
يلبس اصابعه كل الكحل فقال السامع اين بي اربيت يكفر
من قيل له اخلق لك وقلم اظفارك فانه سنة النبي
عليه السلام فقال لا افعل ولو كان سنة كفر ان قاله علي وجه
الانكار والرد وكذا في سائر السنن خصوصا في سنة هي معرفة
وثبوتها متواترة كسواك ونحوه وعن ابن مقاتل لوان اهل
بلد اجتمعوا علي ترك السواك قاتلناهم كقتال الكفار كذا
قال الشرحي انتهى وفي الذخيرة قيل سواك ربك فانه
سنة فقال لا افعل كفر لو انكره اصلا انتهى يقول الحنفية قوله
لو انكره يدل علي انه لو قاله غير مرید للانكار اصلا بل
لغيره اخر غير الرد والانكار لا يكفر ويؤيده ما سياتي
في سائل باب العبارات انه لو قال لا اصلي المكتوبة لا يكفر
لا احتمالات منها ان لا اصلي ففقا وبطالة فعلي هذا ينبغي
ان لا يكفر فيما مر انما من سنة ترك قلم الاظفار ونحوها
من السنن الا اذا كان مراده الرد والانكار اصلا كما لا يخفى
والله اعلم وفي البرازية من سمع حديثه عليه السلام فقال
سمناه ككبريا يكفر ان قاله بطريق الاستخفاف وعن س
انه قال عند الخليفة كان النبي عليه السلام يحب القراع
فقال رجل انا لا احبه فقال سمها توابا لقطع والسيف
فتاب الرجل وتركوه وهذا محمول علي انه كان بطريق
الاستخفاف قال البرازي والحاصل انه اذا استخف سنة
او حديث من احاديث النبي عليه السلام فقد كفر وتحت
هذا الاصل فروع كثيرة ذكرت في الفتاوي انتهى وفي
المسيرة من واطب علي ترك سنة استخفافا بها بسبب

انها لما فعل النبي عليه السلام زيادة فقد كفر ومن استعجب
 من اضر من جعل بعض النجاسة تحت حلقه او اضعافا شارب به
 يكفر ايضا انتهى وفي الاشياء من لم يعرف ان محمد عليه
 السلام اخر الانبياء فليس يعلم لانه من ضروريات الدين
 انتهى وفي البرزانية قال لا بد يا حرام زاده وهر كه يا بن
 نام است واسم ابنه اسم النبي عليه السلام لا يكفر انتهى
 يقول الحقير الظاهر ان هذا فيما لم يرد به التعريض بالنبي
 عليه السلام ان لو اراده يكفر بلاك يويده ما في
 الجامع الاصفهاني قيل يكفر لو ذكر النبي عليه السلام انتهى
 وفيها من قال لو لم ياكل ادم عليه السلام الخنطة ما حرمنا
 استحقاقا يكفر اما لو قال ما وقعنا في هذا الا يكفر عند
 بعضهم وقيل يكفر من قال له ان ادم عليه السلام نسج
 الكبرياء فقال نحن اذ اولاد الحايك يكفر استحقاقه
 بني الله من انكر نبوة الخضر وذي الكفل وكل من لم يجمع
 الامة علي نبوته لا يكفر قال لو كان فلانا نبيا لم اوس
 به يكفر اما لو قال بعث فلان نبيا او قال لو امرني رسول
 الله لم اوثر باسمه لا يكفر فيها قال الكرفلان بغير است
 حق خور را زوي ستانم لا يكفر لان النبي عليه السلام
 كان يطلب بآراء الحقوق ويستوفي منه رجل ادعى النبوة
 فقال له اخرها من المعجزة قيل يكفر وقيل ان كان مرضيه
 اظهر معجزة واقتضاه لا يكفر انتهى وفي اداب المنازل
 لو قال فلان مثل النبي لا يكفر انتهى وفي الاشياء من
 نسب الانبياء الي الفواحش كالغزو كالغزو علي الزنا
 ونحوه في حق يوسف عليه السلام لانه استخفاف بهم
 وقيل لا يكفر ولو قال لم يعصوا حال النبوة وقبلها كفر

لانه

لانه رد للصوم انتهى وفي غنية الفتاوي مثل الامام
 السستقني عن قول بعض الناس ان ادم عليه السلام لما
 بدت منه تلك الزلة اسود جميع جسده فلما هبط الي
 الارض امر بالصوم والصلاة فصام وصلي فابيض
 جسده ابيض هذا القول فقال لا يجوز في الجملة القول في
 الانبياء عليهم السلام بشئ يودي الي العيب والنقص
 فيهم وقد امرنا بحفظ اللسان عنهم لان قدرهم ارفع وهم
 اكرم من سائر الخلق وقال النبي عليه السلام ان اذكر
 اصحابي فاسكوا فلما امرنا ان لا نذكر الصحابة بشئ
 يرجع الي العيب والنقص فيهم فلان نك ونكف عن
 الانبياء عليهم السلام اولي راحق انتهى وفي التمهيد من
 قال يجوز ان يكون الولي افضل من النبي كفر ومن قال النبي
 يصير مغزولا بالذنب او الموت كفر ان النبوة لا يجوز
 الغزل عنها ولو قال تزول النبوة بالموت لا بالذنب
 فقد اخطا واختلفوا في زوال الولاية بالذنب والاصح
 ان ما يوجب سقوط العدالة يوجب زوال الولاية
 ومن قال ان ادم ما كان رسولا وما كان له شريعة فقد
 كفر لان الله تعالى اوحى اليه بواسطة جبريل وكلمه مع بلا
 واسطة وعلم الاشياء وامره بالطواف والاحكام و
 المناكحة والعزبان واشياء ذلك وكل ذلك كان فريضة
 عليه وعلي اولاده وقد افصح اليه الله بذلك كله وهو بلغ
 وهذا هو حد الرسالة والشريعة والقول بان موسى
 عليه السلام ما كانت شريعة ممهدة كفر ومن انكر اسرا
 محمد عليه السلام من مكة الي بيت المقدس كفر اجماعا
 لانه يخالف للنص القاطع ومن انكر معراجه الي السما

عين بي

بالروح والجسم فلا يكفر لكنه يصير مبتدعا فاسقا فيزجر وير
وان اذكر عند احد ان النبي عليه السلام كان يحب كذا
فقال انا لا احب يكفر وكذا في سبغضة اذا قال انا لا يفض
او قال انا احب يكفر انتهى يقول الحقير الظاهر انه لا يكفر
بقوله لا احب ولا بعض ان قالها حكاية عن حال نفسه
ولم ير به استغفا بالني عليه السلام او مخالفة ويؤيده
ما مر من التاويل في مسألة القرع في حكاية من والده
اعلم وفي الحاشية ومن قال لقاؤك علي كلقا ملك
الموت اختلفوا فيه قال اكثرهم يكفر وقال بعضهم ان قاله
لكرامة الموت لا يكفر وان قاله لعداوتة ملك الموت
يكفر انتهى وفي جامع الفصولين قال له روي اياك
كروية ملك الموت فهو خطا عظيم واختلفا في كفه وكذا
لو قال روي فلان ينمي بدمي كره ملك الموت است
او قال روي فلان راوشن مبداءم جون روي ملك
الموت كفر عند الاكثر وقال لاخر من فرشته تنوام في موضع
كذا اعينك علي اسركذا قتل كفر وكذا لو قال مطلقا انا
ملك الموت بخلاف ما لو قال انا نبي انتهى يقول الحقير
قوله بخلاف ما لو قال الخ الظاهر انه غير صحيح ويجب ان
يكفر بذلك القول يؤيده ما ذكر فيه ايضا انه لو قال انا
رسول الله او بغيره يريد به بيفام مبرم كفر فالمعجب
انه كيف نسي ما قدمت بداه وفي التمهيد من شتم ملكا
او افضه او ذكره بالحقارة يكفر ومن قال ان عمر بن ابي غلط
في قبض روح فلان من المدينة او الروم كفر وهو قول بعض
المشورية ومن انكر ان عليا حفظ من الملائكة يكتبون
الاعمال كفو في اداب المنازل قال لاخر روي اياك

كروية

كروية الزبانية ان قال ذلك استباحا للملايكة كفر انتهى
وفي بعض المعبرات من انكر الكرام الكاتبين كفر لمخالفته
الكتاب لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين
يعلمون ما تفعلون انتهى وفي الشفا من سب النبي عليه
السلام او عابه او الحق به نقصا في نفسه او سبه او دينه
او سنته او خطه من خصاله او عرض به او شبهه بشئ بطريق
التصغير لانه العظيم او سب اليه ما لا يليق بقدر العالي
او لعب في جهة الفريضة كخف الكلام او غيره بشئ مما جري
من البلاد المحنة عليه او استحققة ببعض الموارض الجارية
والمهودة لديه فهو سب له يقتل باجماع العلماء من علم
الصحة اليه هلم جرا وكذا من عذره برعي الغنم او بالسهم
والسيان او باصابه من الجرح او بهزيمة لبعض جيوشه
او باذي او شدة من زمانه او بالميل اليه يقاتل
قال سحنون من قال كان النبي عليه السلام اسود يقتل
وقال القاضي بن المراتب من قال هزم النبي عليه السلام
في بعض غزواته يستتاب فان تاب والا قتل قال الامام
واصحابه من كذب او تنقص احد من الانبياء او بري منه
فهو مرتد وفي الشفا ايضا علم ان القاتل ان كان غير قصد
للب والارار او لا معتقده لكنه تكلم بكلمة لا تليق بحاله
عليه السلام ان اضاف اليه ما هو في حقه نقيصة اما الجهالة
صلمته علي ما قاله او لجزاؤا وسكر اضطر اليه او قلة مراقبته
وضبط لسانه وتهور في كلامه فكم القتل ايضا لا يعذر
احد في الكفر بالجهالة ولا بدعوي زلل اللسان اذا
كان عقده في فطرة سليما الا من اكره وقلبه مطمئن
بالايمان قال واقفي ابو الحسن الغاسي فيمن شتم النبي

في سكره فانه يقتل لانه يظن به ان يستقد هذا ويفعله
في صحوة ايضا واستفتي شيخنا ابو محمد المنصور في رجل
نقصه اضر بشئ فقال تريد تعطي لقوتك وانا بشر و
جميع البشر تلحقهم المصرة هي النبي عليه السلام فافتي
باطالة سجنه وباجباع اربه ان لم يقصد السب وكانت
فقرها الا ندس افنوا بقتله وفي الشفا ايضا من ذكر
من بعض اوصاف النبي عليه السلام اذا استشهد ببعض
احواله عليه السلام الجائزة عليه في الدنيا افرأ علي
طريق ضرب المثل والحجة لنفسه ولغيره ادع على التشبيه
به لا علي طريق الناس والتحقيق كقول القائل ان قيل
في السوف قد قيل في النبي عليه السلام او ان كذب
فقد كذبت الانبياء بضم الكاف اي سبوا الي الكذب
او قال ان اذنت فقد اذنت الانبياء او انا كيف اسلم
من السنة الناس ولم تلم من الانبياء وكقوله لمن غيره
بالفقر انميري وقد رمي النبي عليه السلام وكقوله لمن
قال له اسكت فانك امي اليس كان النبي اميا ونحو ذلك
ينبغي ان يورد لانه تفرض بذكره عليه السلام في غير
موضوعه وقد انكر الرشيد علي ابي موسى في قوله
فان يك باقي سحر فرعون فيكم

فان عصي موسى بكفا خصيب
وقال له يا ابن الخطاب انت المستهزي بعصا موسى وامر
بافراج من سكره من ليلته الكل من الشفا بعبارته
الباب الرابع فيما يتعلق بالايان والاسلام
في البرازية من قال جلق القرآن فهو كافر ومن قال
جلق الايمان فهو كافر كذا في كثير من الفتاوي وعن

الامام ان الايمان غير مخلوق وكذا روي عن كثير من
السلف وقال الامام الفضلي من قال ان الايمان
مخلوق لا يجوز الصلاة خلفه ووقعت هذه المسئلة
بفرعائه فاتي بحضرتها الي بخاري فاتفقوا علي انه
غير مخلوق والقائل جلقه كافر انتهى يقول الحقير العجب
من غفلة الامام الرازي عما ذكره الامام الاعظم في الفقه
الاكبر في ان الايمان مخلوق ام لا فالاول لاهل كسرقند
والثاني لاهل بخاري بعد اتفاقهم علي ان افعال العباد
كلها مخلوقة لله تعالى وبالع بعض البخاريين ونعمهم اية
فرعائه فكفروا من قال جلق الايمان وجهلهم ما يخ
سرقند ونص الامام في الوصية صريح في خلق الايمان
حيث قال مقر بان المبدع اعماله واقراء ومعرفة
مخلوق انتهى ما في المسألة لمخصا وفيه تفصيل عظيم
وفي مجموع النوازل قال لا خرصت سلما في كبري فقال
لا اعلم فهذا ليس بعلم وفي الجامع الكبير لو قيل ليهودي
هل تعرف اليهودية فقال لا فهو ليس يهودي فكذا المسلم
علي هذا انتهى في الذخيرة لو قيل ليهودي هل تعرف
اليهودية او نصراني بارئك فقال لا ادري قال محمد هو
ليس يهودي ولا نصراني وحكم حكم المرتد انتهى وفي
مباي الاسلام الصغيرة المسئلة بالسلام ابويها اذا بلغت
وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه تبين من زوجها وتكون
مرتدة وكذا نصرانية بلغت وهي لا تعقل النصرانية ولا
دينا من الايمان بان من زوجها المسلم وكذا صبي بلغ
وهو لا يعقل الاسلام ولا يصغه يكون كمرتد الا انه
لا يقتل انتهى وفي المحيط قيل لها توحيد سيد النبي فقالت

لا لو ارادت انها لا تحفظ التوحيد الذي يقراه الصبيان
من الكتب لا يضرها ولو ارادت انها لا تعرف وحدانية الله
تعالى فليس بومنة ولم يجز نكاحها ومن مات ولم يعرف
له خالق وان لله تعالى دارا غير هذه الدار ولم يعرف
ان الظلم حرام لم يؤمن انتهى وفي البرانية قال انا
اعقل الاسلام واقدر على الوصف ولا اصف قالوا
ثب من زوجه لانها تركت ركن الاسلام وهو الاقرار
عند الحاجة بغير عذر فتكون مرتدة وان قالت انا اعقل
الاسلام ولا اقدر على الوصف اختلفوا فيه قيل ثب ان
الجهل ليس بعذر وقيل لا تبين لان ردة الكرات
لا تصح استحيانا مع ان سببها معصية باشرها اختيارا
فلان لا تعتبر ردة هذه كان اولي انتهى وفي جواهر الفقه
قيل لما لا يمان وما الاسلام فقال لا ادري كفى انتهى
وفي جامع الفصولين قال المضروب برامن كره مسلم ثم
فقال الضارب لعنت برتو باد وهرمسلماني تركتم قال
اقول وعلي هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين مسلم ولكن
يمكن التأويل بان مراده اخلاقه الردية لا حقيقة دينه
الاسلام فينبغي ان لا يكفر بحج انتهى وفي المختار رات
كما فرجا الي مسلم وقال اعرض علي الاسلام فقال
اذهب الي فلان يعرف عليك الاسلام اختلف في المشايخ
قيل لا يكفر لان من الكفر شي لا يزول بكلمة الشهادة
ما لم يبرأ من دينه وعسى هذا الرجل لا يعلم بذلك انتهى
وفي النية قيل يكفر لانه رضي بكفر ذلك الطالب للاسلام
في بعض الاوقات وقال الفقيه ابو جعفر لا يكفر انتهى
وفي الخلاصة الحميدي قال الفقيه ابو الليث ان بعث الي

عالم لا يكفر لان العالم ربما يحسن ما لا يحسن الجاهل فلم
يكن راضيا بكفره بل كان راضيا باسلامه بانه واكل انتهى
وفي اداب المنازل لو قال لمريد الاسلام اذهب الي
الامير واسلم عنده حتى يعطيك شي يكفر ولو قال اذهب
الي القاضي او المفتي فففيه اختلاف انتهى وفي جواهر الفقه
من قال لمريد الاسلام لا ادري صفته او اصر او اضر
او اصر الي اخر المجلس كفى انتهى وفي التمهيد من شك
في ايمانه كفر ومن شك في ايمان غيره ينظر ان كان فيه شبهة
الكفر لا يكفر والا يكفر قال بيانه ان المشكوك لو كان
عربيا او عسكرا او عونا او فاسقا معلنا مصرا علي
فقه جاهلا في علوم الدين فالشك في ايمان ذلك
الشخص لا يكفر وان ارتكب الكبائر ولم يصر علي ذلك
ولم يمين وهو عالم بعلوم الدين فلا يجوز السما في ايمانه
ومن شك فيه كان مبتدعا ولو ان احدا يعرف الله ورسوله
ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويصدق في ذلك
ثم يترك بان هذا اهل هو الايمان وهذا القول هل هو
ايمان منه ام لا وهل هو منزل للكفر ام لا فهذا هو الشك
في الايمان والايمان لا يثبت بالشك وفيه من ابيض ملكا
ولم ير المعقوبة بالذنب او لم ير المعاصي قبيحا او لم ير الثواب
علي الطاعة حسنا او لم ير وجوب الطاعة فقد كفر ومن
يتوهم هذه المعاني بدليل افعاله يجوز الشك في ايمانه انتهى
وفي الذخيرة قال لا ادري اصحح ايماني ام لا فهذا خطأ
الا ان اراد به شي الشك كمن يقول شي نفسي لا ادري
ايرغب فيه احد ام لا ومن شك في ايمانه او قال انا
مومن ان شاء الله فقد كفر الا ان ياولم بان يقول لا ادري

أخرج من الدنيا موصيا لا يخلف ولا يكفر وقد صرح عن كثير من
السلف أنهم كانوا يستثنون في إيمانهم وذلك لما
جاء في صفة المؤمنين من الأخبار المؤمن الف الوفاء المسلم
من سلم المسلمون من لسانه ويده وليس بمؤمن من أثبات
شيعان وجاره جانيح والأيان بضع وسبعون شعبة
أدناها ما طمأنت الأذى عن الطريق المؤمن من اجتمع
عنده كذا وكذا خصلته فمن استثنى من السلف فقد
استثنى علي أنه لا يعرف ذلك من نفسه لأنه شك في
إيمانه انتهى وفي السيرة اختلف في جواز الاستثنا
في الأيمان فنعاه الأكثرون منهم الإمام وأصحابه وإنما يقال
أن المؤمنين حقا وجوزة كثير منهم الشافعي وأصحابه ولا خلاف
بينهم في أنه لا يقال للحال والالكان الأيمان منفيا بل بثبوت
في الحال مجزوم به غير أن بقاءه إلى الوفاة عليه وهو المسمى
بإيمان الموفاة غير معلوم له ولما كان ذلك هو المعبر
في النجاة كان هو المأخوذ عند المتكلم في ربطه بالمسئنة
وهو مستقبل فالاستثنا فيه اتباع لقوله تعالى ولا تقولن
شيئا إني فاعل ذلك عند إلا أن يشاء الله إلا أنه لما
كان ظاهر التركيب الأخبار بقيام الأيمان بمقارنته الاستثنا
كان ترك الاستثنا أبعد عن التهمة فوجب تركه وأما
من علم قصده فربما معتاد النفس الزبر في الأيمان في
الحال وهذه نفسة إذ قد يجري وجود الزبر أيضا
في أضر الحياة خصوصا والشیطان مبتلى بك لا شغل له
سواء فيجب ترك الاستثنا هو وفي الحاشي لو قيل
لمسلم قل لا إله إلا الله فلم يقل كفر هو وفي بيته الفتاوي
أما لو قال لا أقول بلائية فطرت أو علي نية التائب

كفر

كفر ولو نوي إلا لا يكفر انتهى وفي جامع العصور لمن
قيل له قل لا إله إلا الله فقال لا أقول قيل كفر وقيل لو عني
به إني لا أقول بأمر لا يكفر وقيل لا يكفر مطلقا لأن
المعروض ذكره مرة ولو قال لو بكنتن أن كلمة بحسب سرائر
أردني يامن بكريم يكفر انتهى من قال لا إله إلا الله
يقول إلا الله ولم يقل لا يكفر لأنه معتقد الأيمان أما لو لم
يخطر بباله الإثبات وأردني النفي فقط يكفر وأما قوله
إلا الله فلفظ لا معنى له فلو اعتقده ذكرنا اعتقده بهديان
ذكر فيقول مرة لا إله إلا الله ثم يكفر إلا الله علي التاكيد
كذا سمعته عن مشايخ خوارزم كذا في البرازية وفيها
في كتاب الكراهية من يعلل أعمال الصلحا لكنه وقع في قلبه
أنه ليس بمؤمن ولا تنفع أعماله لأنه عصي الله كثيرا فهو
مؤمن صالح وإن وقع فيه أنه ليس بمؤمن لأنه لا يعرف
الله تعالى إن استقر قلبه عليه فهو كافر وإن نجاه عنه
ووجد في نفسه انكار ذلك فهو مؤمن انتهى الباب
الخاص فيما يتعلق بالقرآن والأذكار والعبادات
وفي شرح المعاني ذكر المشايخ رحمهم الله أنه يقال كلام
الله غير مخلوق لكلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من
الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه الحنابلة جهلا
وعنادا انتهى وفي التمهيد من قال لا نقول القرآن
مخلوق أو غير مخلوق كفر ومن قال القراءة والقرآن واحد
كفر انتهى وفي البرازية من قال مخلوق القرآن فهو كافر ولو
أراد بالقرآن المقروء بالسني لا يكفر لأنه مخلوق بلا نزاع
ومن أنكر أنه من القرآن أو سخر بآية منه أو استخف
أو أنكر كتابا من الكتب المنزلة علي الأنبياء فقد كفر وإن

لعمري

قال شيئي من القرآن لم ادر لم ذكر الله تعالى هذا في القرآن
كفر فقتل له لم لا تقرا القرآن اولم لا تكسر فيه فقال شجعت
او كرهت كفر قراءة القرآن علي وجه الهزل او مجالس
بضرب به المزق ونحوه كفر للاستخفاف اذ حال اية من
القرآن في المزاج والدعاء به كفر للاستخفاف ايضا وكذا
المزاج به مثل ان يقول لمن يقرأ القرآن ولم يتذكر كلمة
والتفت الساق بالساق او ان يقول لغيره بطريق
النظر كيف تقرا والنارعات شرا او تزعم او يقول قل هو
الله احد برا بوس برذي او قال الم شرع راي بيان
كرفتي او قال لمن يقرأ عند المريح سورة يس ردها
سرها او يجي بالقدح المملوء ويقول وكما سارها قافا
او يقول وكانت شرابا او يقول عند الكيل والوزن
وان اكالوهم او وزنوهم يخسرون او جمع الجماعة في موضع
فقال وجمعناهم جميعا او فخرناهم فلم تغار منهم احدا
او دعي الي الصلاة بجماعة فقال انا اصلي وحدي لان
الله تعالى قال ان الصلاة تنهي عن الفحشا والمنكر قيل
يكفر في الكل وقال الامام الكلا باذي يكفر العالم روي
الجاهل ولو قال لما عني في الاواني والباقيات الصالحات
يكفر وينبغي ان يقيد بما قاله الكلا باذي ونص في فتاوي
سمرقند فيه وفي قوله ان اقال قاعا صفتا شدة
استانه لا يكفر لكن فيه خطأ عظيم الكل من البرازية
وغيرها وفي التهمة من استعمل كلام الله في بدلة من
كلام كمن قال عند ازديحام الناس فجمعناهم جميعا ككفر
انتهى وفي جامع النصولين قال لغيره اي كونه تورا
اعطيتك كفر ولو قال في القرآن كلمة العجبية ففي امره

نظر كذا ذكره ابو القاسم المفسر ولو قرأ الظالمون الضاد
واصحاب الجنة مكان اصحاب النار ويقرأ كيف شأ فان
تعد كفر والا فلا لكن لم تجز امامته من يقرأ القرآن فقال
له اخرايين به بايك طرفا نست كفر انتهى وفي المحيط
من وضع رجله علي المصحف استخفافا كفر انتهى وفي
المختارات المنكرات في قراءة القرآن اللحن وتغيير الاصوات
والزمنة ونقل عن ظهير الدين المرغينا في انه قال من
قال لقرا من انما احسنت بكفر انتهى يقول المحقق
وقد اشتهر حديث من فسر القرآن برأيه فقد كفر ولم
اره في كتب الحديث الذي عندي الان وكذا لم اري في كتب
الفقه ان المراد به التهديد او الكفر الحقيقي فمن ظن
بنقل صحيح فليعلم بالحق هذه المحل رجاء به الثواب
من الله عز وجل وفي متن المقاييد السلفية ان النصوص
تحمّل علي ظواهرها والمدول عنها الي معان يدعيها اهل
الباطن الحاد بكفر انتهى وفي البرازية من قال بسم الله
عند اكل الحرام المقطوع كفر وكذا يكفر من يسمل عند
مباشرة كل حرام قطعي الحريم ولو قال بعد اكل الحرام
الحمد لله اختلفوا فيه انتهى وفي بعض المعشرات وان لم
ينوشيا لا يكفر وفي التهمة ان اراد الحمد علي ان رزقه
الله ذلك بكفر وفي المحيط والظهيرية رجلان تحاصبا
فقال احدهما لاحول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لاحول
ليس علي امر او ماذا افعل بلا حول ولا حول لا يعني
من جوع او لا ياتي من لاحول شيئا لا يكفي لاحول كفر في
كل ذلك وكذا بكفر لو قال كلاما سبق عند التبيين في
التهيل وكذا لو قال سبحان الله فقال الاخر الي كم سبحان

الله اولى من سبحانه الله او سلمت سبحانه الله كفر لا يستخفاف
في الكل باسم الله تعالى انتهى وفي جامع الفصولين من
عطس مرات فقال من عنده برصه صلى الله عليه وسلم مرة
اخرى فقال سبحانه ندم ان برصه صلى الله عليه وسلم او قال وليك
شدم او يلوك شدم او قال باكي فقد قيل لا يكفر وهو
الصحيح ان قوله برصه صلى الله عليه وسلم دعا ولو قال صاف قلبي عن
دعائك لا يكفر كذا انك انتهى وفي الجواهر سمع الاذان
او قراءة القرآن فقال مستهزئا صوت طرفه يكفر انتهى
وفي البنية قال لمؤذن يؤذن استهزأ بان من هذا
المحرور الذي يؤذن كفرن من ضحك عند التسميم استخفافا
للتسميم كفرن وفي بعض الكتب من قال لمؤذن يؤذن هذا
صوت غير مستعارف او صوت الاحباب كفرن ولو قال لغير
مؤذن لا يكفر يعني لوقاله لمن يؤذن في غير وقت الاذان
استهزأ انتهى وفي جامع الفصولين سمع الاذان فقال
هذا صوت المحرور او قال ابن ياتك يا سبا است
او قال هو يكذب او اعاد الاذان على وجه الاستهزاء كفرن
انتهى وفي الاشباه الاستهزاء بالاذان كفرن لا بالمؤذن
ومن ترك العبادة نهاونا ولا استخفافا يكفر لا لو تركها
تكا سلا او مولا انتهى نهاون الصلاة وتركها استخفافا
كفرن ولو فسقا ومجانة لا من قيل له صل فقال لا اصلي
قيل يكفر وقيل ان قاله في صلاة الفريضة لوقتها كفرن وان
اراد لا اصلي بامر لا يكفر وقيل ان اقال للمكتوبة لا يصليها
اليوم ان اراد الرد على الله كفرن وان اراد به الحكاية عن
بطالة نفسه وكسبه لا يكفر وقال الناطقي قوله لا اصلي

علي

علي اربعة اوجه لا في صليت اولا اصلي بامر لا فقد امر في
بها من هو خير منك اولا اصلي فسقا ومجانة فلا يكفر في
هذه الثلاثة والسراج لم اصلي اذ لم تجب علي اولا او امر
بها يكفر فيه قال واذا اطلق وقال لا اصلي بمجمل هذه
الوجوه الثلاثة فلا يكفر من قيل له صل فقال آنا سب
يصلون لاجلنا او قال اصبر الي يوم الجمعة او العيد او شهر
رمضان او قال ان الصلاة شديدة الثقل او شديدة
الصعوبة علي او قال تؤنا زكردني چه بر سر او ردي
او قال خيذر نماز كردم چه سر او ردم او قال چند است
نماز كز ادم كه ولم كرفت او قال نماز كردم ان شحت
كار كران است بر من او قال له تواند كداين كار را سر
بردار او قال خوش كار است بي نمازي فهدا كلفه كذا
في البرازية وغيرها وفي جامع الفصولين من قيل له بيا مسجد
نماز فقال مرا بسجدة كاره وهو مصر علي ذلك لا يكفر
ولكن يعزر علي ذلك انه وفي اداب المنازل لو ترك الصلاة
راحة او قال حبذا البطالة ترك الصلاة كفرن وفي بعض
الكتب قيل له صل فقال من يقدر علي تشبه هذا الامر
او قال من يقدر علي ان يبلغ هذا الامر نهايته او قال
للامر ما ردت من صلاتك او ما رجعت منها كفرن ومن
يفوت الصلاة ويقضي جملة ويقول لمن يفرض عليه ان
كل من يحجب ارامتي بونه حقوقه جملة واحدة كفرن انتهى
قيل لعبد صل فقال لا اصلي لان الثواب لسدي يكفر
لان صلاته لا تكون لمولاه من صلي الفجر وقال فمررت
زكرا ردم كفرن لو قيل لفاسق صل تجد حلاوة الصلاة
فقال لا تصل هي تجد حلاوة الترك يكفر من لا يصلي

الا في الجمعة او في رمضان ويقول هذا ايضا كثير ويقول
صلاة في رمضان تعدل سبعين صلاة يكفر من صلي
الي غير القبلة متعديا فوافق الكعبة كفرو به اخذ الفقيه ابو
الليث وكذا اذا صلي بلا طهارة وكذا اذا صلي في ثوب
نجس قال الامام السعدي في الصلاة الي غير القبلة
وفي الثوب النجس لا يكفر وفي الصلاة بلا طهارة لا يكفر
وذكر الامام الحلواني انه لو صلي بلا طهارة لا يكفر ايضا
وقد اختلفت رواية النوار في الميسر فبعض اخذ
برواية النوار انه لا يكفر وبعض بر رواية الميسر
انه لا يكفر وقالوا الصلاة بلا طهارة ليست بصلاة لعدم
الشرط فلا يكفر واجيب بان استخفاف ولو ابتلى به
انسان ان كان مع جماعة وقاموا الي الصلاة فاستحي ان
لا يصلي فصلي بلا طهارة او كان هاركا من العدو فصلي
بدونها لا يكفر لعدم الاستخفاف وينبغي لمن اضطر اليه
ان لا يقصد القيام والركوع والسجود قيام الصلاة
وركوعها وسجودها الكل من البرازية وغيرها وفي الخاتمة
وذكر الامام السرخسي ان الصلاة بلا طهارة عمدا معصية
ولم يغفل كفر وقال الامام الحلواني يكون كفرا عند اكثر
المشايع قال وهكذا روي عن الامام وس في النوار
قال في ظاهر الرواية لا يكون كفرا وانما اختلفوا لاجل
وجه الاستخفاف بالدين فان كان علي وجه الاستخفاف
ينبغي ان يكون كفرا عند الكل انتهى وفي الجواهر قال لو
كان فلان قبله اوجه الكعبة لم اتوجه اليه كفو وفي
جامع الفصولين قال لو صارت القبلة الي هذه الجهة باصلين
كفر صلي الي غير جهة تحريمه ورد عن الامام انه قال انما

عليه الكفر لامراضه عن القبلة واختلف المشايخ في كفره
كما اختلفوا في كفر من صلي الي غير القبلة الحقيقية ان قبلته
جهة تحريمه وهذا لا سيما وقع تحريمه الي جهة انتصت
تلك الجهة قبله في حقه فصار كالواري القبلة وصلي الي
غيرها ولو صلي علي مكان نجس قال بعض المشايخ لا يكفر
انتهى من قيل له ان الرزاة فقال لا او يها قيل لا يكفر
مطلقا وقيل في الاموال الباطنة لا يكفر وينبغي ان يكون
علي الاقارب ان يمرت في الصلاة قبله ان ركب
الرزاة فقال لا ادري قالوا لا يكفر قيل هذا اذا قال له
علي وجه الرد والانكار للرزاة من قال عند دخول شهر
رمضان جالس الطويل والليل او الضيف الثقيل
او وقفا في مرة اخري ان قاله نهانا برضوان او استغلا
للطاعة كفر وان اراد به تعب النفس قال لضعفه
وجوعه لا يكفر من قال كم من هذا الصوم فاني هلك
شكر كذا في البرازية وفي جامع الفصولين قال عند
دخول شهر رجب يقف هاركا نذرا قاريم لو قال متهاونا
بالشهور المتصلة كفر لا لو اراد تعب نفسه انتهى
من قال هذه الطاعات جعلها الله عذابا علينا من
غير تأويل كفر اما لو اول بان مراده من العذاب هو
التعب والمشقة او عبر عنه بالفارسية ربح كسر
برمها لا يكفر وكذا لو قال لو لم يفرضها الله تعالى كانت
خير لنا كفر وان اوله بما ذكر لا يكفر قال للاسرة المعروف
عوغا او ردي لو قاله علي وجه الرد يخاف عليه الكفر
فيل رجل سرفلان بالمعروف فقال وفي بارا حبه
كرده است او قال ح جفا كرده است تأكد اورا امر

معروف كنتم اوقال انا اضرت العافية اوقال انا مالي
 بهذا الفضول كفر الكل من البرازية وعجزها يقول الحقير
 الظاهر ان قوله اضرت العافية يمكن تأويله فينبغي ان
 لا يكفر فيه كالا يخفي وجهه على النبي وفي ادب المنازل
 من قال الكفر افضل من ادب الفريضة كفر انتهى وفي القصة
 من انكر الخراج والعشر لا يكفر ولا يفتق خصوصا
 في زماننا **الباب السادس** فيما يتعلق بالشئ
 والعلم والعلم والاشراف في الوضوء واحد من
 الصحابة وبغضه ليس بكفر بل كبيرة وسخافة في العقل
 فيمزر انتهى يقول الحقير ينبغي ان يقيد بما عهد الشيخين
 كما سلك في وجهه قريبا وفي ادب المنازل سب
 الصحابة مرة واحدة ليس بكفر بل ضلالة ويمزر كلما سب
 الي ثلاث مرات ولوب اكثر من ثلاث مرات يقتل
 انتهى وفي الاشباه الاستهزاء بالعلم والعلم كفر انتهى
 وفي الخلاصة من ابغض عالما بلا سب ظاهر خيف
 عليه الكفر وفيها الرافضي اذا كان سب الشيخين
 يعني ابا بكر وعمر وبلغتهما فهو كافر ولو بغض عليا
 عليهما فهو مبتدع وفيها من انكر خلافة الصديق ككفر
 انتهى وفي البرازية من انكر خلافة ابي بكر فهو كافر
 في الاصح ومن انكر خلافة عمر فهو كافر في الصحيح انتهى
 وفي المناقب للمكرري من انكر خلافة الشيخين او ابغضهما
 لمحبة النبي عليه السلام لهما ككفر وان اعترف بخلافتهما
 وفضلتهما وقال احب عليا كثر منهما لا يواخذ به
 ان شاء الله تعالى وفي المشتقي سئل الامام عن مذهب
 اهل السنة والجماعة فقال ان تحصل الشيخين وتحب

الختين

الختين وتري المسح على الخفين وتصلي خلف بروفاجر انتهى
 وفي الخزانة من قال ابو بكر الصديق ليس من الصحابة كفر لان
 الله تعالى سماه في القرآن صاحبا ولو قال عمر وعثمان وعلي
 لم يكونوا من الصحابة لا يكفر ولو قذف سورة النبي عليه السلام
 سوي عابثة لا يكفر بل عذر اما لو قذف عابثة يكفر لانه
 خالف نص القرآن انتهى يقول الحقير ما مر نقلا من الشفا
 في سب النبي عليه السلام يشعربان قذف كل من سابه
 صلى الله عليه وسلم لم يكون كفرا ان يؤرم نسبة نقص الح
 قدره الجليل صلى الله عليه وسلم كل عداوة واصيل فليتامل
 فيه علي وجه وجهه وفي الشفا من قال لرجلها شمي لعن
 الله بنيها ستم وقال اردت الظالمين منهم يعود بقتل اجتهاد
 السلطان وكذا لو قال لمن هو من ذرية النبي عليه السلام
 قولا قبيحا او من سلالة اولاده علي علم منه انه من ذرية
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن نقية تحصيل بعض ابايه
 واحتجاج النبي صلى الله عليه وسلم من سبه منهم انتهى وفي
 المحيط من قال لعالم عويلم قاصدا به الاستخفاف كفر انتهى
 وفي الظهيرية قال لفتية قص شاربه ما اقع قص الشارب
 يكفر للاستخفاف بالعلم انتهى يقول الحقير ولا يكفر ايضا
 لردده سنة قص الشارب لما مر ان رده سنة من سنن النبي
 عليه السلام كفر فعلي هذا ينبغي ان يكون استعجال قص
 الشارب كفرا ولو كان القاص جاهلا فتقيد صاحب
 الظهيرية بقوله لفتية قاصر كما لا يخفى علي منصف نا ظير
 وفي الخلاصة لو قال لعالم قصصت شاربك ولقت الامانة
 علي العاتق استخفا فاكفر انتهى وفي البرازية الاستخفاف
 بالعلم لكونهم علما استخفا فالعلم وهو صفة الله تعالى

منه فضلا علي عبارة ليدلهم علي شرعه نيابة عن رسوله
قال استخفاف بهذا علم الي من يعود قال لفتية وان شئت جئت
او علوي علويك يكفر ان قصد به الاستخفاف بالدين
والا فلا لان التصغير قد يجي للتعظيم ايضا شتم العالم او العلوي
لا امر غير صالح في نفسه وعداونه بخلاف الشرع لا يكون
كفرا ولا خطا قال فعل وان شئت ان هانت كف فعل
كافران يكفر قيل هذا اذا اراد به كل افعاله لانه تسوية
بين الحق والباطل انتهى وفي المنية قتل فعل وان شئت ان
هانت وفعل كافران هان فعل كافرا ولو قال ذلك
لفتية معين لا يكفر انتهى رجل يجلس علي مكان مرتفع وهاجعة
يسئلون منه مسائل بطريق الاستهزاء او يضخكون كفه وا
جميعا قال الامام عمر الدين الكندي التهمة بالعلم علي
وجه السخرية ياخذ التهمة وضرب الصبيان كفه من رعي
الذي يجلس العلم فقال من علم به رجم او مرا يعلم او يجلس
علم به كاره او قال من يقدر علي اداسا يقولون اوست
يقدر علي ان يعمل بما امر به العلماء كثر الكل من البرازانية قال
صاحب جامع الفصولين في قول من يقدر علي الاتيان
بما يقولون توسع في مجلس العلم ما لا يتيسر علي كل احد
من كثرة الخوافل والرياضات والمجاهدات التي تخلي عن
الانبياء والصلوات تعجبا وتعظيما لثانته ومقرا بعجزه عن
شمله ونقصانه لا علي سبيل الاستخفاف والانتكار ينبغي
ان لا يكفر كما لو قال ليت صوم رمضان لم يفر من الصوم
انه لا يكفر لو قاله لاجل انه لا يمكن اراحموقه كما ياتي وفيه
ايضا لو قال مراجند ابي مشغولين وفرندهت بمجلس
علم نبي رسم فهذا اخطر عظيم لو اراد به انتهاون بالعلم قال

لعالم

لعالم روعلم را بكاسه اندر شكن كفر قال فساد كردن
به رد استخمد ي كردن كفر قالت لعنت يا در شوي دانشمند
كفرت لانها استخفت بالعلم قال لعالم ايراحار في استعملك
لواراد به علم الدين كفر خاسم فقيها في امر وبين له الفتية
وجها شرعيا فقال خصمه اين را استخمد بود او قال را
شتمه مكش كديا من يس بزد ضيعا عليه الكفر وفي بعض
الكتب قال لمن يذكر شيئا من العلم لاي شئ يصلح هذا الكلام
ينبغي ان تكون للدرهم لان العزة للدرهم اليوم كفر ومن
قال ساذ اعرف الشرع او قال ساذ اصح الشرع كفر
انتهى وفي البرازانية من القى الفتوي علي الارض او قال
لخصمه عند روية الفتوي جهه بارنامه او ردي او جهه
شرعت ابن يكفر لانه رد حكم الشرع لكن اذا قال
ليس الامر كما افتوا او قال لا يعمل به لا يكفر الا انه ان
كان من العوام يجرر لانه باشر المنكر انتهى وفي المنية نظر
الي فتوي خصمه فقال له جند بارنامه فتوي او ردي فقد
كفر ان اراد به الاستخفاف بالشرع انتهى وفي البرازانية
من قال درم بايد علم به جهه كارهيد او قال اينها كه سم
اموزنه باستانست او بادانست او تزوير است او قال
من علم حيل را منكرم يكفر في الحل من قال لخصمه حكم الشرع
في هذه القضية كذا من برسم كاركتم نه بشرع قيل يكفر وقيل
لا انتهى وفي جامع الفصولين وسيل الحاكم ممن قال من
برسم كاركتم يحكم قال ان اراد فساد الخلق وتركهم الحق
وانتاعهم الرسوم لارد الحكم لا يكفر انتهى قال لخصمه اذهب
سعي الي الشرع فقال بياده بيارتا بروم او قال تابياده
بناري بروم يكفر از عاند الشرع ولو قال الي العااضي

فقال ذلك الجواب لا يكفر ولو قال يا من شرعية روفقال ان
حينها سود نداد او قال بس زود او قال من شرعية
جدا ثم او قال مراد بوهت شرعية راجع كتم يكفر في
ذلك كله ولو قال سري الى الشرع فقال الى ساعة
اخرى قال بعض العلماء يزور ولو قال ايكه كد سيم كرفني قاضي
وشرعية كجا بود يكفر ومن المتأخرين من قال ان اراد به
قاضي البلد لا يكفر الكل من البرازية وغيرها قال صاحب
جامع الفصولين بعد ذكر هذه المسئلة اقول غرضه انه وقت
الاخذ كان يتواضع ولا يعانده ولا يطلبه الى القاضي وليس
غرضه انكار الشرع واستخفافه فينبغي ان لا يكفر وان لم يرد
به قاضي البلد وفيه قال خصمه ما تقول ليس بشرع في حاجنا
عاليا وقال اينك شرع راكفر قال لخصمه من باتوا بحكم
خدا كما كنتم فقال خصمه من حكم ندام او قال انجا حكم الله
وراد انجا حكم نيت او خد احاكمي ترا شايد او ايجار
يوس هشت حكم به كند فهد الكله كفر قال صاحب الهداية
نقلنا عن الفتاوى الصغرى في قوله انجا حكم نيت لوقاله
علي وجه رد الحكم يكفر لوقاله لا علي وجه رد الحكم يكفر
لوقاله علي وجه الخزن بان تغير الزمان وهذا حكن انتهى
وفي الجواهر قال لاخر لا تذهب الي مجلس العلم فان ذهبت
اليه تطلق او تحرم امراتك مما رجة او جدا كفر ولو قال لا ي
شي اعرف العلم كفر انتهى وفي اداب المنازل قال التوحيد
ليس في علم الشرعية او الحقيقة ليست في علم الشرعية او
الحقيقة احب الي من الشرعية ومراده علم الفلاسفة كقرائنه
يقول الحقير الظاهر انه لا يكفر بقوله التوحيد ليس في علم
الشرعية ان كان مراده من التوحيد الذكر والسجاء علي

عاده الصوفية واصطلاحهم والله اعلم وفي المختارات
قال لاضرر منكم خدا جنين است فقل حكم خدا جنين است
فقال حكم خدا راجع كنتم او قال جدا ثم يكفر انتهى وفي البرازية
قال ابو القاسم قوله جدا ثم استخفاف بامر الله فيكفر والصحيح
انه لا يكفر بقول النبي عليه السلام اتدرون ما حكم الله فيكم
انتم من اهان الشرعية او المسائل التي لا بد منها او قال
لا اعرف الحلال او الحرام او استخف بالمسجد ومخوه مما
يعظم في الشرع ككفر الكذا في يتيمة الفتاوى الباب السابع
في الاقرار بالكفر والرضا به صريحا او ضمنا وفي التشبه بالكفرة
وفي الرضا بكفر غيره وتشبيه الغير بالكفرة وفيما يناسب جميع
ما ذكر من اصغر الكفر اذ هم به يكفر لانه مناف لتواجب التعظيم
ولو وقع في قلبه انه ليس بهومن لا يكفر مالم يعتقد كفرا كذا
في المسئلة ومن عزم علي الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال
كذا في الخلاصة ضرب احدا فقليل له است بلم فقال
لا ان قاله محمد الكفر وان قال غلط لا يكفر ولو قال هب
اني است بلم لا يكفر وقيل في قوله لا جوابا بمن قال له است
بلم لا يكفر ايضا قيا على هذا ولان معناه عند الناس
افعاله ليس بافعال اهل الاسلام كذا في البرازية يقول
الحقير قوله قيا على هذا قيا س مع الفارق كما لا يخفى
علي متا مل محق وفيها من تكلم بكلمة ليست بكفر فقل له
كفرت بهنه فقال كما فرشته كبر يكفر انتهى يقول الحقير
علي قيا من قوله هب اني است بلم ينبغي ان لا يكفر
هنا ايضا اذ لا ينفخ بينهما فرق يعتد به كما لا يخفى علي المتتبع
وفيه تكلم بكلمة ليست بكفر قيل له اي شئ تفعل فقد لمك
الكفر فقال عازا ا فقل ان الزماني الكفر يكفر قال هر ساعه

سار ككافري كبير ولا يكفر بخلاف قوله هر زمان كافر شو
قال لا بد من كافر كافر عند بعض العلماء هذا ان لم ينوشوا
اما اذا نوي نفسه كفر بالاتفاق انتهى يقول الحق فيه نظر
ان سياتي بعد نحو حقيقة ان الاصح في امثاله انه ان لم يرد
به كفر نفسه لا يكفر وفيها قال في الاعتذار لغيره كنت كافرا
فأست قتل يكفر وقيل لا لان هذا الكلام للبالغة لا للتحقيق
قال انما لم يكفر لان المحدث كافر ولو قال ما علمت انه كافر
لا يعذر بهذا الا انه امر ظاهر قال استقبلني امر كذا
ان الكفر او قال اتعبني حتى اردت ان اكفر يكفر فيهما انتهى
وفي بعض الكتب قال لا ضرر عني اصير كافرا يكفر فيهما انتهى
قال رعي فقد كفرت يكفر قال هر چه فلان كذب كنم كذب
يكفر انتهى وفي المسئلة قال ان من بس هم كلامه نعان بر سرهم
كفر انتهى وفي الخاتمة استند مرصه فقال ان شئت عرفني مسلما
وان شئت توفي كافرا قال غير واحد من العلماء انه يصير مرتدا
انتهى وفي جامع الفصولين قال لا مرارة بالكافرة فقالت
هجينيم او قالت جينيم مر اطلاقه او ان هجينيم بنم بانوا
بناشمي او هجينيم بنم من مراند ارمي كفرت في ذلك كله
ولو قالت اكر جينيم مراند ارمي لا تكفر وقيل تكفر ايضا لانه
على المجازاة والتحقيق والاول اصح ان الغالب فيما بين
الناس انهم يريدون بهذا التعليق قاله صاحب الذرية
قال وعلي هذا لو قالت لزوجهها يا كافر ونحوه فقال
هجينيم او مر هجينيم ارمي برون اي واكر هجينيم بنم
ترا اند ارمي كفر الزوج ولو قال هجينيم يا من نعتاش فهو
على الاختلاف والاصح انه لا يكفر ولو قال ارجو لك جود نيم
او قال بكرة اه كره جنونم يا من باش الاظهر انه يكفر قال

لا جنبي

لا جنبي يا كافر ونحوه فقال هجينيم يا من صحبت مدار واكر
هجينيم بنم بانوا صحبت اند ارمي الي ارض ما من الفاظ
خارجي بين الزوجين فهو على ما من في كل ذلك قالت لزوجهها
اي مع فقال لها ليس جند بن كاه مع راجر اداسته من قال
بهم جود كره كافر شدي او قال خشيت ان اكفر يكفر انتهى
يقول الحق وجه التاويل فيهما ظاهر فينبغي ان لا يكفر فيهما
لواراده والله اعلم وفيه ايضا قال ابن روزگار مسلما في
ورزیدن نیست رد كابر كافر في ورزیدن نیست قتل
كفر وقيل لا قتل له تواضوا رزمي يا مع فقال بجيبا مع ويزعم
انه لم يعتقد المحوسية فلو قال اردت به الكفر لكني لم اعتقد
الكفر يكفر مسلم وكافر في مكان فتودي يا كافر فاجاب
المسلم فلو كان في عمل واحد للداعي فتوهم انه يدعوه
لذلك العمل لم يكفر ولو لم يكونا في عمل واحد خيف عليه
الكفر كافر مسلم فاعطاه المسلمون شيئا فقال مسلم
كاشكي زمي كافر يودي يا مسلما في شدي ومسلما نان
وسراجيزي دادندي او شني ذلك بقلبه كفر اسلم وله اب
كافرات الاب وترك ما لا فقال ليني لم اسلم الي الاب
حتى اخذ ماله لا يكفر قال وينبغي ان يكفر قياسا على المسئلة
الاولي او لا يكفر في الاولى قياسا على هذه يقول الحق
فيه نظر ان في الثانية كان القابل سبوقا بالكفر حقيقة
فتني امتداده الي وفاة ابيه بخلاف الاولى اذ فيه تني حصول
الكفر في زمان كان فيه الاسلام موجودا وهذا ايضا بالكفر
بخلاف تني الامتداد فافترقا لكن ذكر في الخلاصة انه يكفر
في كلتا المسئلتين لانه تني الكفر انتهى والله اعلم بالصواب
وفي جامع الفصولين ايضا تنازع مع قوم فقال من اراده

72

مع نزع لا يكفر وعليه النوبة والاستغفار قال انا بري من
 الثواب والعقاب قيل يكفر كذا قال الامام السرخسي
 ومن قال ارسلاني بزارم فقد قيل يكفر انتهى وفي الخاتمة
 قالت لولدها اي مع خبواي كافر بجه او اي جهود بجه
 قال اكسر العيال لا يكفر وقال بعضهم يكفر ولو قال رجل هذه
 الالفاظ لولده اختلفوا فيه ايضا والصحيح انه لا يكفر ثم لو
 لم يرد بها كفر نفسه قال لدا بته اي كافر خذ او ند قالوا
 لا يكفر اذ الدواب مما تتد اولها الايدي ولا مثل هذا
 الكلام يجري على لسان الجهال ولا يريدون به كفر أنفسهم
 انتهى وفي جامع الفصولين قال لدا بته اي كافر خذ او ند
 قالوا لا يكفر وفاقا وقال في بعض المواضع لو نحت الدابة
 بمسكة كفر وفيه قيل له يا كافر يا يهودي او نحوها فقال
 لبسك او قال هجين كبر او قال كافر كبر لا لو قال بوني
 او سكت انتهى وفي الخاتمة قال انا يهودي او نصراني
 او بري من الله تعالى او من الاسلام ان فعلت كذا كانت
 بينا فان باشر الشرط هل يكفر اختلفوا فيه وكذا لو
 حلف بذلك على امر ماض وقد كان فعله اما لو لم يكن
 فعله او حلفنا شيئا انه فعله لا يكفر وفاقا ولو حلف
 عالما بانه فعله قال اكسر المشايخ انه يكفر وقال الامام السرخسي
 الاصح انه ان كان يعرف هذا يمينا ولم يكفر به لا يكفر في
 الماضي والمستقبل وان كان جاهلا او كان عنده انه كفر
 في الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط
 لانه اذا باشر الشرط وعنده انه كفر فقد رحن بالكفر
 والرضا بالكفر كبر انتهى وفي جامع الفصولين ولو اعتقد
 انه يمين لا يكفر وعليه الكفارة في المستقبل لا الماضي

لانه غموس قالت لزوجه الوضوء بعد هذا او ان لم تشر
 لي كذا كفرت تكفر المحال انتهى وفي الخاتمة قال لغيره اي ح
 او اي ترسا او اي جوهود لا يكفر عند اكسر العيال فان قل
 الخطاب تعوي او سكت لا يكفر الخطاب وانما قال الخطاب
 وهجين يكفر قال لا ضربا كافر فقال لا بل انت لا يكفر انتهى
 وفي جامع الفصولين قال لا سرائة كافرة فقالت لا بل انت
 او عكسه لا تقع الفارقة بينهما كذا في فتاوي ابي الليث وعلي
 قياس قول البلخي فيما ياتي ينبغي ان تقع الفارقة وهو ما لو
 قال لغيره يا كافر ولم يقل الخطاب شيئا قال الفقيه البلخي
 كفر الشاتم وقال غيره من شايخ بلخ لا يكفر فاستفتيت
 هذه المسئلة بخاري فاجاب بعض ايتهم انه يكفر فخرج
 الجواب الي بلخ فمن افتى بخلاف الفقيه البلخي رجع الي قوله
 وعلي قياس ما تقدم ينبغي ان لا يكفر علي قول ابي الليث
 والاختار للمفتوي في جنس هذه المسائل ان قابل مثل
 هذه المقالات لو اراد الستم ولا يعتقه كافر الا يكفر ولو
 كان اعتقه كافرا في طبعه علي اعتقاده انه كافر كبر لانه اعتقد
 دين الاسلام كفر ومن اعتقد دين الاسلام كفر اكفر انتهى
 وفي التمهيد قال لغيره يا كافر ينظر ان كان في الشتم شبهة
 الكفر لا يكفر الشاتم بيانه ان الشتم لو كان عريفا او عشارا
 او عورانا لا يكفر الشاتم وان كان فاسقا معلنا مصرا علي
 فسقه جاهلا في علوم الدين يكفر الشاتم انتهى بقول المحقق
 وينبغي ان يقيد قوله ويكفر الشاتم بما مر من ان ذلك لو
 اعتقده كافرا الخ وفي جامع الفصولين اراد ان يفعل فعلا
 فقيل له اكرايين كاركني كافر باشي فعله ولم يلتفت الي
 قوله لا يكفر انتهى وفي اداب المنازل قال لكافرا سلم

فقال له اضربوه فليكن كل امرئ على دينه او قال ينبغي
لكل امرئ ان يحفظ دينه يكفر انتهى وفي البرازية قال
لاضركن ان شئت مسلما وان شئت كافرا كلاهما عندى
سواكفر لان الرضا بكفر غيره كفر من لقن غيره كلمة الكفر
ليتكلم بها ككفر الملقن ولو كان التلقين على وجه اللعب
والضحك عزم على ان يامر غيره بالكفر كان بعينه كافرا تخافا
فقال احدها لصاحبه الكفر خير مما انت تفعله قال الفقيه ابو
الليث ان اراد تقبيح معاملته دون تخسين الكفر لا يكفر وقيل
يكفر والمختار هو الاول قال مسلم جهود ربه ان تقول لا يكفر
لانه يراد به الشتم وتقبيح الافعال اجتمع المجوس يوم النيروز
فقال مسلم ضوب سرت نهادند بكفر انتهى وفي المنية لا باس
باجابة دعوة اهل الذمة ان لم يكن فيه تعظيم شعارهم
المخصوصة بهم مجوسي اتخذ دعوة لخلق راس ولده ودعي
الناس اليها فن حضر من المسلمين او اهدي اليه شيئا
لا يكفر لان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجازاة
الحسن بالاصان سنة ايضا وخلق الراس ليس من
شعار اهل الضلالة لكن الاول للمسلمين ان لا يوافقوا اهل
الذمة على مثل هذه الاحوال لاطهار الفرج والسرور
فيكره للمسلم ان يهدي اليهم في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر
به بخلاف اهدايه شيئا للمجوس في يوم النيروز حيث يكفر
وقال الامام ابو حفص الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين
سنة فاهدي يوم النيروز الى بعض المشركين بيضة
يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر بالله تعالى واحبط
عمله في خمسين سنة وما يهديه المجوس المجوس يوم
النيروز من اطعمتهم الي من لهم به معرفة من المسلمين

لا يحل اخذ ذلك على وجه الموافقة منهم وان اخذه لا على
ذلك لا باس به ولو اخذ عنه اسلم لمن امن بالله واسلم
اهدي مسلم الى مسلم يوم النيروز شيئا ولم يرد به تعظيم
ذلك اليوم لكن جري على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر
لكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك كيلا يكون تشبها باو ذلك
من شرقي في يوم النيروز شيئا لم يكن ليشرية في غير
ذلك اليوم ان اراد به تعظيم البيروز يكفر وان فعل
لاجل السرف والتعم لا لاجل تعظيم النيروز لا يكفر وسئل
ابو حفص عن ابي عبد الله المشركين فقال ان اراد به تعظيم
ذلك اليوم كفر وان كان لفسق لا يكفر ومن وضع على
رأسه قلنسوة المجوس قيل لا يكفر لانه يوجد بكاساته
مصدق جنان وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا يلبسها
الا من التزم التجسس الكلى من البرازية وفي الثانية بعد
قوله لا يكفر وهذا لما يصح ان البسه ضرورة ولا يقتضيه
انه يكفر اولسه استخفا فبالدين يكفر وعن بعضهم
انه ان فعل ذلك يريد تقبيح فعلهم لا يكفر انتهى وفي
جامع الفصولين الصحيح انه يكفر ان يمكن رفع الضرورة بان
يلقى القلنسوة ويخرجها عن تلك الهيئة حتى تصبح شبهة
قطعة لبد فيدفع ضرر البرد عن نفسه انتهى وفي الملتقط
من وضع قلنسوة المجوس على راسه فقيل له كفر فقال
ينبغي ان يكون القلب سويا ومستقيما ككفر انتهى وفي
البرازية من شدد الزنار ودخل دار الحرب قال
الاستر وشي ان فعل ذلك لتخليص الاسير لا يكفر ولو
دخل للمجارة يكفر ومن ربط على وسطه حبلا وقال
هذا زنار يكفر ولو وضع على راسه شبه قلنسوة المجوس

المختار انه لا يكفر ومن شبه بالمجوس نفسه او النصارى
 علي طريق الزناج او الهزال كفر الباب الثاني
 في كلمات الفسقة والعموم وافعالهم في الميتة من قبل له
 حرام حلال نكروي فقال تاحرام بانهم كره حلال نكروم
 لا يكفروا هو عاصاه وفي البرازية قيل رجل كل سنة
 الحلال اولم لا تاكل الحلال اولم تاكل الحرام فقال الحرام
 احب الي او يجوز لي الحرام اولم اعرف الحلال والحرام
 او مراصم بايد او مرا حلال شاكيد او نهي بايد يكفر في
 كل من ذلك ولو قال في الجواب اتيني بواحد لا ياكل الحرام
 او بواحد يا كل الحلال او من به او اسجد له يكفر قال
 خوسن كارتست حرام خوزدن كفر قال صاحب المحيط
 وعندي شك يقول الحقير في اشكاله نظرا لان التهاون
 بالمعصية كفر وكذا استحسن ما يقع شرعا وقوله
 خوشن كارتست لا يستحسن للتهاون والاستحسان بلا
 شك فينبغي ان يكفر فيه بلا اشكال ويؤيد ما ذكرناه
 ما ذكر في فتاوي قاضي خان من قال خوشن كارتست بي
 ماري قال يكفر انتهى وفي البرازية قال نعم الامور
 اكل الحرام يكفر قيل له حلال واحد احب اليك ام حرامان
 فقال ايها اسرع او قال مال يؤيد ضواه حرام يجثي عليه
 الكفر انتهى وفي الخانية من قال اني احتاج الي كثره المال
 فالحلال والحرام عندي سوا لا يحكم بكفره انتهى وفي
 مختارات النوازل يجثي عليه الكفر انتهى وفي البرازية
 تصدق علي فقير بشئ حرام راجيا ثوابه يكفر ولو علم الفقير
 ذلك ورعي له فامن المعطي كفرا جميعا لكن هذا في حرام
 لمينه اما في حرام لغيره كما اذا اخذ من شخص مائة ومن

اخر مائة فخلطهما ثم تصدق به لا يكفر تنبي ان لا يكون حرم
 الله الحمر او لا يومر بصوم رمضان لما شق عليه الصوم لا يكفر
 ولو يمتني ان لا يكون حرم الله الظلم او الزنا او قتل النفس بغير
 حق يكفر وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الاوقات
 انتهى وفي الخانية من تنبي ان الاكل فوق الشجر لا يكون
 حراما كان كافرا لان اباحته لا تليق بالحكمة انتهى وفي الميتة
 شارب حمر شاربا انك يتادي باشاره استأفني ابو
 بكر الطرخاني انه يكفر انتهى وفي البرازية فاسق شرب
 الحمر واقرباؤه يثرون الدراهم عليه كفروا جميعا وكذا
 لو قالوا مبارك باذ وعلي هذا من اخذ المكس والضرايب
 مقاطعة فن قال له مبارك بارك كفر انتهى قال صاحب جامع
 الفصولي اقول لو اعتقدوا انه حسن او مباح كفروا اما
 لو اعتقدوا انه قبيح وحرام وقالوا مع ذلك فينبغي ان لا
 يكفروا وان غايته الغرض والرضا بالمعصية وهو مقصية
 لا كفر انتهى يقول الحقير فيما ذكره نظرا لانه وان ذكر في الخانية
 في كتاب الكراهية ان قول النبي عليه السلام التلذذ بالمعصية
 كفر محمول علي التهديد والتشديد لكن لا يخفى ان مثل هذا
 الغرض والسرور علي المعصية يستباحها او التهاون
 بامرها والتهاون بالمعصية كفر كما لا يستباح وفي المعصيات
 ان استخفاف المعصية وتهاونها صغيرة كانت او كبيرة
 كفر وفي التهديد من استخف بالظلم والمعصية او الكفر يكفر
 انتهى فعلي هذا يجثي ان يكفر وفي المسائل التي مر ذكرها
 والله اعلم وفي جامع الفصولين ايضا شرع في الضار فقال
 لاصحابه بيانيد يا يكي بزيم كفروا لو قال شاربا مكس
 بكه شاربا ما شاد نيت كفر قال احب الحمر ولا اصبر عنه

كفر وقيل لا قيل له ثبت وتشرب الخمر ثم لا تتوب فقال كني
از شير ما در در شكيد لا يكفر لانه استهزا او تشويه بين
الخمر والدين في الحب قال وفي مجموع النوازل قيل له شرب
فقال خمر شر او ردم لا يكفر وكذا في جميع المعاصي تكلم بمنه
فقيل له تا ثم به فقال نعمي اثم لا يكفر فلو تعلم ان نكاحه
فسد بهذا القول فجدد النكاح بمهر جديد لا يلزمه المهر
انتهى وفي بعض الكتب من اجاز بيع الخمر كقوله يقول الحفير
فيه نظر اللهم الا ان يحمل على الاجازة شرعا فكيف لا يتحمل
بيعه وفي البرازية قال علماؤنا من قال اروج المشايخ
حاضرة تعلم الغيب يكفر من قال انا اعلم الاشياء المسروقة
يكفر ولو قال اضرب يا ضار الجني يكفر لان الجني كالا سر لا يكون
الغيب ومن صدقهما كفرا ايضا لقول النبي عليه السلام من
افى كاهنا فصدقه فيما قال فقد كفر بما انزل الله علي محمد قالت
لزوجها تو سر خدا ميد اني فقال نعم يكفر لان السر والغيب
واحد ومن ادعى علم الغيب كان كافرا وقيل لا يكفر ان اراد
تهديدها وتخويفها بانه يعلم ما يجري في غيبته لا حقيقة اطلاق
على الغيب انتهى وفي بعض الكتب ان ارباب الرسل
والنبيين والكهنة لو اخطوا عن الامور المستورة مستدلين
بالايات والدلائل كالاتصالات الفلكية وغيرها لم يكن
ذلك اخبارا عن الغيب لم يصح انتهى وفي البرازية من سال
بحسب ساجه سوراين سال كفر انتهى وفي مختارات النوازل
والاستدلال بسير النجوم وحركات الافلاك على الحوادث
بقضا الله وقدرته جائزة كاستدلال الطبيب بالنبض
من الصحة والمرض ولعلم يعتقد بقضا الله وادعي العلم
بالغيب نفسه يكفر انتهى وفي الخاتمة سمع صوت هامة

فقال

فقال يموت واحد قيل لا يكفر وقيل لا يكفر لان هذا انما
يقال علي وجه التفاول وكذا لو خرج الي السفر فصاح
العميق فرجع فهو علي هذا الخلاف ايضا انتهى وفي مختارات
النوازل جد ذكر صوت الهامة والاصح انه لا يكفر اه وفي
الذخيرة لو قال لا اعلم الكاين وغير الكاين كقوله انتهى وفي
جامع الفصولين قال من بوره ونايوده يدانم كفر انتهى
وفي البرازية من قال النصرانية خير من اليهودية يكفر لانه
اثبت الخيرية لما هو قبيح شرعا وعقلا ثابت فجه بالقطعي
وينبغي ان يقول اليهودية شر من النصرانية امرأة لزوجها
كافر بكون بهتان باز تو انكفر لان المقام مع زوجها فرضي
وهي رجعت الكفر علي العرض انتهى وفي النية من قال كافر
بكون يه انما يتولون لا يكفر لانه يراد به الاستبعاد
انتهى وفي جامع الفصولين من قال كافر يكره ان به از خيانة
كرهت كفر عند اكثر العلماء وقيل لا انتهى وفي الظهيرية لو قال
الخيانة شر من المحبوسية كفر انتهى وفي الاشياء تاجر قال
الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر
الا انهم اراد ان دينهم خيرا انتهى وفي جامع الفصولين معلوم
صيان قال اليهود خير من المسلمين فانهم يقصون حق
معلم صيانهم كقوله قال مولفه اقول لو اول بان مراده تعبير
عامة اهل بلدة وبيان تغير الاحوال عن قانون الشرع
لا اهانة الاسلام ينبغي ان لا يكفر بانه علي ما ياتي في قوله
الكفر خير مما انت تفعله ولكن ينبغي ان لا يصدق قضا اذا اطلق
المسلمين بلا تخصيص قوم بخلاف قوله خير مما انت تفعل والله
اعلم يقول الحفير وعلي قياس ما مر اننا نقلنا من الاشياء
ينبغي ان يصدق قضا ايضا كما لا يخفى وفيه لو قال جه

تقرر است ثم است دهقا بايركه بان مجور ضرور شد
تتویند لوقاله منها ونا بسنة يكفر قال چه كارايد سبكت
بست يكفر لوقاله استحق بالسنة قال فلان را مصيبت رسيد
او قال للمقري برزك مصيبت رسد ترا قيل كفر وقيل لا
ولكنه خطا عظيم وقيل ليس يكفر ولا خطا و به يعني ان كل مكره
مصيبة انتهى وفي الخلاصة قيل ان فلان اقضاي بدرسيد
فقال قضاي خدا بد نبود فهدا مذهب القدرية ان الخير
من الله والشر منا انتهى يقول الحقير فهدا مذهب القدرية
الي اخره محل نظر لان من قال قضاي خدا بد نبود لو اراد
نفس القضا بمعنى التقدير ولم ير به المقضي ينبغي ان لا
يكفر لان قضا الله تعالى وخلقه ليس بقبيح وانا القبيح
فعل العبد اياه وكسبه فلو اراد ذلك الغايل بقوله
الشر منا انه بكسبا او بسا نه نقضا ينبغي ان لا يكفر
ان الشر وان كان منسوباً الي الله تعالى خلقاً لكنه سبب
الي العبد ايضا كما قال الله تعالى ما اصابك من حسنة
فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك فينبغي ان لا
يكفر ان اراد به هذا التاويل المستحق بالتعويل فتأمل
والله الهادي الي سواء السبيل وفي جامع الفصولين
قال خداي رخصت من همه نيكوني كرهه است بدعي
او مست كفر انتهى يقول الحقير لو اراد الغايل بقوله بدعي
ان رخصت ما ذكرناه من التاويل السابق ينبغي ان لا
يكفر كما لا يخفى قال لوقاله فلان قضاي بدرسيد فهو خطا
عظيم وما يقال في الدعائي بدر ما بكردان قال المراد
به المقضي انتهى يقول الحقير فعلي هذا لو اراد بالاعتضا
في قوله قضا بدر سيد المقضي ينبغي ان لا يكون خطا ايضا

وفي البرازية توجه عليه بين فارادان بحلف بالله فقال
المتخلف سوكوند بخداي خراهم شوكوند بطلاق وعتاق
خواهم قيل يكفر المتخلف وقيل لا يكفر فان قال بين
مغلظة خواهم لا يكفر انتهى وفي جامع الفصولين فان قال
لا اريد اليمين بالله بل بالطلاق كفر عند اصحابنا وعامة
انه لا يكفر انتهى وفي المحيط من قال بالله وبراسك قال
بعض الشايخ يكفر قال الرازي اخاف علي من قال بحيا في
وحياتك وما اشبه ذلك الكفر ولولا ان العامة يقولون
ولا يعلمون لقلت انه شرك لانه لا يمين الا بالله اهو وفي جامع
الفصولين قال لا يخرج خداي وحاكياي تركهم ولوقاله بخدا
او حيان وسرته اختلف فيه انتهى وفي البرازية لا يجوز ان
يقال لعمر فلان افضل كذا لانه لا يصح التحلف بغير الله فان
قال ووفي بالشرط برقي يمينه ويكون كبيرة ولا يكفر به
من قال كلما فعلت من امور الاسلام اعطيت للكافرين
فعلت كذا والحال ان فعله لا يكفر ولا تلزم كفارة اليمين
لانه بين خموس لكه يا ثم لانها من الكبائر قال يابن رستاهي
رزي يابست مرا هج روزي كم نيست فهدا مخاطرة
انتهى وفي جامع الفصولين قيل انه يكفر وقيل يخشى عليه
الكفر وفيه ايضا قال الرزق من الله ولكن ازبنده جنيت
خواهر قيل يكفر از حركه العبد ايضا من الله وهو ميرحي
الرزق من الحركة انتهى يقول الحقير علي قياس ما مر من
باب ما يقال في الله تعالى من انه لو قال از خداي ينيم ا بن
كار را و بر سبب بد اثم فهو حسن ينبغي ان لا يكون
هدا شرك لو اراد الرزق من الله تعالى وحركة العبد
سبب بتقدير الله ان قد جرت سنة الله تعالى برط السببات

بالاسباب والله تعالى اعلم بالصواب وفي اداب المنازل
من قال انكسب واجب علي كل حال فهذا ابدعة وليس بكفر
لظهور تاويله من قال تا سر فلان سيرا ست مراكمي
بنور اوقاتا اين وديا زي من محاسن مراجري كينم بنور
قال يكفر يقول الحقير في اطلاقه نظر وينبغي ان يكون
فيه خلاف كما سر قبل مخوضه اسطر فتدبر وفي المسئلة
قال لا ضرر ينبغي ان شجده سجدة لله تعالى وسجدة لحي لا يكفر
لان المراد منه الشكر والمنة لا حقيقة السجدة حتى المذهب
قال مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر انتهى
وفي اداب المنازل قال من ارتكب كبيرة لا تقبل توبته
ابدا كفر لانه رد للنصوص انتهى وفي البرازية من قيل
له راحق خدا اوجق بد راحق ما در اوجق هاية اوجق
شهر نمي بايد اوست فقال في جواب كل واحد منها
لا كفر في ذلك سلطان عطس فقال له رجل يرحمك
الله فقال اخر لم تقول للسلطان هذا كفر انتهى وفي
المختارات من قال سلطان ظالم انه عا دل يكفر وقيل
لا يكفر لانه قد عجل في شئ ما انتهى وفي المسئلة ان
الذي قال لا يكفر هو السيد الامام ابو شجاع من كبار قداما
الحنفية واما الذي قال يكفر هو الشيخ الامام الاجل
علم الهدى ابو منصور المازريدي وفي البرازية من
قال سلطان زمانا عا دل يكفر لانه جابر بيقين ومن
سمي الجور عدل لا يكفر وقيل لا يكفر لانه تاويله انه عا دل
لغيرنا او عا دل عن طريق الحق وعلم من هذا انه لو اراد
به حقيقة اللفظ يكفر عند الكل قال فان قيل عدله في
فضية جزئية يعني لصدق الاطلاق فلا يكفر قلنا لا سلم

بل في العرف لا يطلق الا على من استمر على وثيرة الشرع بين
الرعايا كما لا يقال لمن صلى وزكى فوعمرة مرة حصل وزك
ولمن صدر منه ظلم مرة ظالم فصيح انه وصف اخذ المكس والظرب
والحاكم لا يرسم الشرع عا دلا ففعل الظلم عدلا والقبض فعلا
حسنا وفي الظهيرية من قال لا يساوي بدرهم من لاد درهم
له كفر ومن قال لرجل صالح لتأوك عندي كلفا كثر يبر يخاف
عليه الكفر انتهى وفي المحيط من قال ما امرني فلان افعل
ولو لا كفر يكفر ومن قال للمعاصي هذا ايضا طريق ومذهب
يكفر انتهى يقول الحقير الظاهر انه هذا فيا لو قاله مستحسنا
لها اما لوقات فزينة خالية او معالية بانه قال مستهزئا
بها او مخزئا من اتحان العصاة اياها مذهبها ومخوز لك
فينبغي ان لا يكفر حينئذ والله اعلم وفي ايضا من رمي الي الصلح
فقال انا اسجد للمصنم ولا ادخل هذا الصلح قيل يكفر قال
وفيه عندي نظر يقول الحقير وفي المسئلة قال بت راسجدة
كتم وبادي صلح نكتم لا يكفر لانه براد به التبعيد انتهى
ولعل هذا الدليل هو وجه نظر صاحب المحيط والله اعلم
وفي الجواهر من قال قتل فلان او دم فلان حلال او مباح
قيل ان يعلم اتخاذه القتل بوجه شرعي كفر ومن قال لهذا
العاقل صدقت او احسنت او قال لا ير يقتل بغير حق او لقاتل
رجل سارقا جورت له او احسنت كفر وكذا يكفر من قال
سال فلان لي حلال قيل تحليل المالك اياه ومن صدقه
فيه يكفر ايضا انتهى وفي خلاصة الحميدي من قال
احسنت لما هو فيني شرعا او جورت كفر انتهى في البنية
من قال انا فرعون او ابليس لا يكفر ومن صم صمنا يكفر

ومن قال له يتعن هذه المعصية فقال لا اتوب حتى يشاء الله
وراي ذلك عذرا يكفر ومن انكر حكمة المطر ونفي تكفير انتهى
وفي اداب المنازل من قال لا خرا شرب الخمر ووقع قول
من يقول انه حرام كفر ومن استحسن باطلا من كلام اهل
البدعة او قال له معنى صحيح وهو كلام ذي معنى كفر انتهى
وفي الخلاصة قال لا خرا فرد الزكاه ثوابا سارما ان كان
مراة ضعف المخاطب وكونه دليلا لا يكفر انتهى وفي جامع
الفصولين لو قال درويشي ندجي است فهو خطا عظيم
ولو قال فلان كسى برك خوشين مجرا هدمرد مجشي
عليه الكفر انتهى وفي الشفا للقاضي عياض من قال لعن
الله العرب او لعن الله بني هاشم او لعن الله بني اسرائيل
او لعن الله بني ادم وذكر اسم لم يرد الانبياء وانا اراد الظالمين
منهم فغلب التاريخ بقدر اجتهاد السلطان هو يقول
الحقير في الجاه الصغير للسيوطي ان النبي عليه السلام
قال حب العرب ايمان وبعضهم كفر فمن احب العرب فقد
اجنبى ومن ابغضهم فقد ابغضني ومتقضى ظاهر هذا الحديث
ان تكون لعن العرب وسبهم وبغضهم كفرا ومما يخاف
من الكفر اللهم الا ان يحمل هذا الحديث على التهديد
والتاكيد لا التحقيق وح لا تكون كفرا لكن يكون خطا وانما
والله اعلم من شتم دين الاسلام او ايمانه كفر وتطلق
اسماته ثلاثا عند البعض وهو الاشبه ولو شتم في عالم او طوي
يكفر وتطلق اسماته ثلاثا اجماعا كذا في مجموعة الفاضل
الطهراني يورد زاده نقلا عن الحاروي يقول الحقير كبرت
الطلاق الواقع في المسئتين المذكورتين ثلاث غير

صحيح

صحيح لما سياتي في احكام المرتدان امرأة المرتدتين هذا
طلاق عند الله وعند من تطلق لكن لا يكون ثلاثا الا بوقوع
الردة ثلاث مرات وفيها نقلا عن الحاروي ايضا ولو شتم
فم سلم يكفر وتطلق اسماته باينا وهو الاصح مما قال البعض
من انها تطلق ثلاثا ولو شتم انفسا سلم يكفر وقبل لا يكفر
ولو شتم في كافر يكفر عند الامام لا عندها وهذا الخلاف
في الكتابي وامام المسنك فلا يكفر بشتم اجماعا انتهى
قال العلامة الشهير كال باشا زاده في مجموعة نقلا عن
الميتة وانا يكفر بسب الغم لان الغم موضع الايمان والقران
وموضع ذكر الله تعالى فمن شتم موضعها فقد شتمها وذلك
كفر وانا لا يكفر عندها بسب اقواه الكفار لانها مواضع
كلمة الكفر ولا يكفر احد بسبها وقول الامام قول عمر وابن
عباس وابن سمور وقولهما قول علي وزيد بن ثابت
وبه اخذ مالك ولو شتم حيوانا من مأكولات الما فعند
الامام يكفر لانه شتم نعمة الله وذلك كفر عظيم وعندها
لا يكفر بل يستغفر الله ولا يثني عليه ولو شتم حيوانا لا يוכל
كطير وخنزير لا يكفر اجماعا وروي عن ابن عباس ان
من شتم كلبا يكفر لانه يباع ويشترى ويهدى ويورث
فصار من نعم الله ولو سب طعاما حكمه اجماع يكفر ولو
شتم بغيرها لا يكفر انتهى يقول الحقير وعلي قياس ما مرنا
من الدليلين ينبغي ان يكفر بشتم الطعام بغير كلمة اجماع
عند ابن عباس وابي حنيفة لانه شتم نعمة الله ففي اطلاق
قوله ولو شتم بغيرها لا يكفر نظر فتأمل وتدبر وفي الخلاصة
السجدة للحجايرة قال بعضهم هي كفر مطلقا وقال اكثر
المشايخ ان اراد بها العبادة يكفر وان اراد بها الخيبة

صحيح

لا يكفر يقول الحقير يدخل في التهمة العظيم لما ذكر في الخاتمة
 ان السجود للتعظيم ليس بكفر لان الله تعالى امر الملائكة
 بالسجود لادم عليه السلام والله تعالى لا يامر احدا
 بعبادة غيره انتهى وفي جامع الفصولين من قبل الارض
 بين يدي سلطان او امير او محد له فهو علي وجه التهمة
 والتكريم لا يكفر ولكن لا بد من لانها كبيرة اما لو سجد بنية العبادة
 له او لم تحضره النية كقول مولف اقول ان الم تحضر النية
 ينبغي ان لا يكفر اذ لا عبادة الا بالنية حيث لا عبادة تكون
 للتمجيد والتكريم وان لم ينو اما الاغتباط بالسلطان
 وغيره فبكره لانه من عبادة الفساق ولو قبل يد غيره لا بأس
 به لو عالما او سلطانا وبه يغني وفيه ايضا ولو قبل غير يد
 عالم او سلطان فلو اراد به تعظيم الملك فلا بأس به
 ولو اراد به عبادة لئلا به عن خاص الدنيا بكره وافني
 الصدر الشهيد في هذا الفصل بالكرهية بلا تفصيل وعن
 الرازي انه قال كنا نقبل يد الماسون وبشر يقول هذا
 فسق قال ابو جعفر لا بأس بتقبيل الوجه لوفيقها وزاهد
 اعزاز الدين وفي الجامع الصغير كره تقبيل الوجه والجمجمة
 والراس انتهى وفي الظهيرية السجدة للعبادة قال بعضهم
 كفر مطلقا هذا اذا سجد لاهل الكراهة مثل الملك
 عند الامام وكل قادر على قتل الساحد عندها اما
 لو سجد لغير اهل الكراهة علي القولين يكفر عندهم بلا
 خلاف انتهى يقول الحقير قوله بلا خلاف غير مسلم لما مر
 قبل نحو صحيفة من الخلاصة والخاتمة من انه لو اراد
 بالسجدة التهمة والتعظيم لا يكفر وفي الظهيرية ايضا
 واما تقبيل الارض فهو قريب من السجود الا ان

وضع

وضع الجبين والخذ علي الارض الخس واقع من تقبيل الارض
 واما تقبيل اليد المحيما ممن بحق الكرامة شرعا بان كان ذا علم
 وشرف برحمي ان ينال الثواب كافعله زيد بن ثابت باس
 عباس رضي الله عنهما وان فعل ذلك لصاحب الدنيا بفسق
 انتهى وفي البرازية لا يصلي علي غير الانبياء والملائكة اي
 لا يقال لهم صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك لقوله تعالى
 لا تجعلوا رعاي الرسول سبكا كدعا بعضكم بعضا والملائكة
 ايضا رسل الله تعالى وتلكم ايهم بالرفض ولا يجوز اللعن
 علي معاوية رضي الله عنه لانه كاتب الوحي لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم وزوال الفتح لكنه اخطا في اجتهاده فتجاوز
 الله تعالى عنه بركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم ويكفر
 الانسان عنه تعظيما لمتبوعه وصاحبه يقول الحقير ولقوله
 عليه السلام ان اذكر اصحابي فاسكوا اي اسكوا
 لانكم عن ذكرهم سوء ونحوه قال واما اللعن علي
 يزيد والحجاج فجوز ولكن لا ينبغي ان يفعل لعدم اليقين
 في كفرهما وقد نهى النبي عليه السلام عن لعن اهل القبلة
 ويحكي عن الامام الصفار انه قال لا بأس باللعن علي
 يزيد واللعن علي شخص ولو فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن
 علي الجنس لقوله تعالى الا لعنة الله علي الظالمين وقد
 ما شتهر في رساتيق شروان ان من قال درويش درويشان
 يكفر لان معناه جميع الاشياء باطل وهذا باطل فان
 معناه سكنة المساكين او فقر الفقراء وكانه قال اسكن
 اليك سكنة المساكين او افقر اليك فقر الفقراء ولا
 دلالة فيه علي اباة شئ ما وان ارعني انه لازم بالتخصيص
 لازم في هذا المقام كالوقال كل حل علي حرام انه علي

٢٧٢

الطعام والشراب الكل من البرازية يقول المحقق وهذا
باطل الخ محل كلام وهو ان ما ذكر من ان معنى قولهم درويش
درويشان سكنة الساكنين او فقر الفقراء فاما معناه
اللقوي المتبادر من ظاهر اللفظ واما معناه العرفي الذي
جرى عليه اصطلاح الملاحدة والقلندرية ونحوهم فهو ما ذكره
ايضا من ان جميع الاشياء مباحة لك وهذا ليس بباطل كما
توهم بل هو امر واقع جار عليه عرفهم واصطلاحهم يشهد
بذلك قطعا استعمالهم هذه العبارة في مقام عرض احد هم
شيئا من مأكول او ملبوس او نحوهما على واحد او جماعة
منهم اظهار المحذور بهذا الموجود كانه يقول نحن من جماعة
سماة بدرويشان الذين عادت منهم من قديم الزمان ان
لكل واحد منهم التصرف في مال الاخر بلا تكلف حيث جرى
لهم الاصطلاح على ان مال احد هم للاخر مباح بلا طلب
واقتراح هذا او التفصيل المذكور ظاهرا لا تضاح فالحق
الحقيق بالقبول والاقبال الذي بشرح له البال بلا تردد
واستكمال والله اعلم بحقيقة الحال ان يكفر من قال
ذلك المقال ان كان هو من تلك القيام والقيام او اراد
ما ارادوه من ذلك الكلام الجدير بالسلام او لم يعلم معناه
لكنه قاله تقليدا وتشبها باولئك الاقوام ان يجتنب عليه
الكفر فيجد وجوبها واحتياط الايمان والاسلام وان لم
يوجد شيء من ذلك في القابل بل قاله غير عالم ولا متأمل
فلا يكفر لكنه يجتنب يلزم ان يستغفر والي الله ينهل غاية
الامران لا يرضى في التكلم بامثال هذه المقالة
الصادرة من اقوام ليست لهم بالدين مبالاة والله ر
المولى العلامة ابراهيم عني الله عنه عمده وسهوه

حين

حيث قال في الجواب عن السؤال عن حال القهوة الا فتا
باباحة ما كتب اهل النجور على قاطية مما لا يكاد يجزى عليه
من نجاشي الله ويتقنه **الباب التاسع** فيها يتعلق بالموت
واحوال الآخرة في الخلاصة لوقال لاخر قبض الله روحك
على الكفر عن سائر لا يكفر واليه مال الصدر القاسمي برهان
الامية انتهى وفي البرازية سلم رعي علي غيره فقال خد اي
خان وي كافر يستند اختلافوا فيه قال الفضلي لا يكون
كفرا او قيل يكفر ولو قال لظالم اماتك الله على الكفر
لا يكفر لانه طلب سلب الايمان منه من يتقنه الله على
ظلمه وان اية المخلوق من قال لمن مات كان الميت ينبغي لله
او لا ينبغي له فتبين كفى بكل ذلك قال لاخر مات فلان وبذل
روحك لك او قال فلان لا يموت بموت نفسه او مات بغير
موت نفسه نجاشي عليه الكفر من انكر البعث او القياس
او الجنة او النار او الميزان او الصراط او الحساب او صحيف
الاعمال يكفر في كل واحد من ذلك وفيها ايضا من قال بخلود
اهل الكبار في النار فهو مستع ومن انكر عذاب القبر او
شفاعة الشافعين يوم القيامة فهو كافر انتهى وفي التمهيد
لوقال المحض والصراط والميزان ليست على الحقيقة وإنما
المحوض الماء والصراط هو الدين والميزان هو العدل فهذا
خطا في التاويل وليس يكفر من انكر عذاب القبر قال بعضهم
لا يكفر لانه ثبت بحجج الواحد والاصح انه يكفر من قال المؤمن
لا يدخل النار ومعنى الورود المحصور لا الدخول كافر ومن قال
الجنة والنار يغنيان ولا يبقى ان كفو فيه من قال ان الاجساد
تفنى وتصير ممدوسة ثم ان الله تعالى يخلق يوم القيامة جسدا
غير هذا الجسد ويدخل الروح فيه ويقبضه ويشبه فقد كفر انتهى

عين في

وفي البرازية طلب من مديونه رراهم العشرة وقال اعطها
لي في الدنيا فانه لا دراهم في الاخرة فقال اعطني عشرة اخري
وخذ مني عشرين في الاخرة او اعطيكها في الاخرة كعز في
الاصح لانه استخف بالاخرة انتهى في الخاتمة بعد ذكر هذه
المسئلة قال الامام الفضلي بكفر المديون لان في كلامه
استخفا في القيامة وقال غيره من المشايخ لا يكفر انتهى
يقول الحنفية في قول المشايخ نظر لان ذلك المديون وان لم
يستخف بالقيمة ظاهرا حيث اقر بوقوف اداء المديون فيها لكنه
نهاون باسم القاصرة فيها باعطاء الحسنات واخذ السيئات
ولم يبال به مع انه امر عظيم هائل يخاف منه كل مسلم عاقل
فكان استهزائه واستخفه يدل على ذلك قوله اعطيك
دراهمك مع انه يعلم انه لا دراهم في الاخرة ولا فرق بين ان
يقول ما قاله جدا او هزلا ان المزاج لا يجوز في امور الاخرة
لان كل امر منها مدهش موحش فيه هول فلا يليق فيه
سحق القول فخر المزاج فيها استخفافا او تهانا بها
فخرج الى الاستخفاف بالدين الذي هو مناط الكفر باجماع
المسلمين غاية الامر ان يكون هذا الكلام مما يخشى منه
الكفر وزوال الاسلام فيلزم لقائله التوبة والاستغفار
بالوجوب وتحديد الايات بالاحتياط والاهتمام وفي
البرازية من قال سرا بمحشره كار ولا اخاف المحشر
اولا اخاف القيامة كعز في كل من ذلك قال لا ضرا اعطني
حق والاخذتلك يوم القيامة فقال كجاسي وان انتهى
او قال ان تجدي في القيمة لا يكفر لانه يقول انك لا تجدي
وانما تجدي في الله تعالى انتهى وفي بعض الفتاوي لو قال
امين تجدي في ذلك الزحام او في ازدهام يوم القيمة

لا يكفر

لا يكفر وقال بعض العلماء بكفر من قيل له ان لم تعطني حق اليوم
لتعطيني يوم القيمة فقال كثيرا ما ينبغي الي يوم القيمة تكفرون
قال اعطني برا اعطيك يوم القيمة شفي فقد كفر وقد لو قال
بكمه انتهى وفي البرازية من قيل له رعي الدنيا لتال
الجنة اولت الاخرة فقال لا ابيع النعمة بالسنة كعز انتهى
وفي الحاوي من زعم ان الحيوانات سوي بني ادم لا حشر
لها كعز انتهى وفي البرازية من قال لو اسرت ان ادخل الجنة
مع فلان لا ادخلها او قال لا ادخلها بدونك او بدون
فلان او قال ان اعطاني الله الجنة لا جلك ولا جمل هذا
الحمل لا اريد ها كعزاه وفي الخلاصة من قال ان اعطاني
الله الجنة دونك او دون فلان لا اريدها او قال لا اريد
الجنة مع فلان او قال اريد الدنيا ولا اريد الجنة كعز انتهى
وفي المسئلة لو قال اكر من اخذ اي بهشت رهدلي لو اخذهم
الاصح انه لا يكفر انتهى يقول الحنفية الظاهر ان الاصح بل
الصحيح هو ما في الخلاصة من انه يكفر لما اراد لعطاء الله
وتهاون بالجنة وكلاهما لا يكفر كما لا يخفى قال صاحب
جراح الفصولين بعد ذكر كفر من قال لا اريد الجنة واريد
روية الله تعالى اقول رضوان الله تعالى اكرم من الثواب كما
تنطق به السنة والكتاب والجنة من حسن الثواب فيكون
رضوانه تعالى اكرم من الجنة فينبغي ان لا يكفر بطلب الاعلى
دون الارضي قال ويؤيده ما ذكر ان الدنيا حرام على اهل
الاخرة والاخرة حرام على اهل الدنيا وكلاهما حرامان على
اهل الله انتهى يقول الحنفية في بحث لان ذلك انما يصح ان
لو قال خير في الله تعالى بين دخول الجنة بحر ما في عن لقاءه
وبين حصول لقاءه بحر ما في عن دخول الجنة لاردت لقاءه

رون الجنة ١ ما بدون هذا التقيد فينبغي ان يكفر لان كل
 من الجنة واللقاة من الله تعالى فكانه قبل احدي النعمتين
 ورد الاخرى فهو اساة الرب في حق الله تعالى علي ان اللقا
 انا يحصل للمؤمنين بعد دخول الجنة فالدخول شرط لذلك
 الحصول فيصير بقوله ذلك مستلزما او مستحضا او متهاونا
 بنعمة الله والله اعلم بما ابرهم واعلم وفي الحارثية لوقال بكولي
 يا بن جهمان سياتي ديان جهمان فخرج كونه خواهي باس يكفر
 انتهى قال اذهب الي جاف جهمان او الي سفير جهمان او الي باب
 جهمان ولكن لا ادخلها ككفر ولو قال الي جهمان او الي طريق
 جهمان ككفر عند البعض كذا في مجموعة بعض الفصول اعادنا
 الله من يرانه واهلنا بحسرة جنة بحسرة افضل من فار
 برضوانه الباب العاشر في المسائل المتفرقة
 التي هي بالفاظ الكفر والخطا متعلقة في المختارات تطويل
 الركوع في الصلاة او السجود لمجي احد حرام جدا حتى قيل
 يجزي علي فاعلم الكفر وهذا اذا عرف الشخص الذي يجزي
 اما ان لم يعرفه فلا باس به انتهى يقول الحقي والمرفق هو انه
 لو لم يعرفه يكون لغرض شرعي وهو ان ينال ذلك الحيا في
 ثواب الجماعة فيجوز اما لو لم يعرفه ربما يكون لغرض دينوي
 وهو قصد تعظيم بالتوقف له فحرم وفيها من شك في وقت
 المشاوم ذلك صلى العشاء بين ان كان دخل وقت
 ما صلى العشاء قبل يكفر لانه اهان امر الشرع وفيها الرابطة
 العمل فلا اجرة ولا وزير عليه وقال بعضهم بكفر انتهى سلم
 قال لكافر ابي اول كافرة اي لا يكفر ان السلم قد يكون له
 اب كافر وام كافرة كذا في البرازية يقول الحقي قال في
 الظهيرية تعظيم الكافر كفر فلو سلم علي ذي نجاسة ككفر ولو

قال

قال المجوسي بال استاذ تعظيما ككفر انتهى فعلي قياس هذا ينبغي
 ان يكفر ايضا لوقال ابي واسي تعظيما للكافر او للكافرة
 والله اعلم وفي الخلاصة في كتاب الصلاة الاقتدا باهل
 الاهوا جازا لا الجهمية والقدسية والرافضي العالي ومن يقول
 بخلق القران والخطابية والمثبة وحملته ان من كان من
 اهل قبلتنا ولم يخلوا في هواه حتى لا يحكم بكونه كافرا تجوز
 الصلاة خلفه وتكره انتهى وفي البرازية سبيل الزعفراني
 ممن يزعم انه راى ابن ادهم يوم التروية بكوفة وراه ايضا
 في ذلك اليوم بكعة قال كان ابن سنان بكفرة ويقول هذا
 من المعجزات لان الكرامات واما انا فاستجبه له ولا اطلق
 عليه الكفر وقال محمد بن يوسف بكفر وعلي هذا ما يحكم به
 خوارزم ان فلانا كان يصلي سنة الفجر بخوارزم ويصلي
 فرضه بكعة وقد ذكر علمادنا انا هو من المعجزات الكبار
 كاحيا الموت وقلب المصاحبة وشق القمر واشباع الجمع من
 الطعام القليل وخروج الماس بين الاصابع لا يمكن اجراوه
 بطريق الكرامة للمولوي وطى المسافة من قبيل المعجزات لقوله
 عليه الصلاة والسلام روي لي الارض فلو جازت لغيرة
 لم يبق فائدة التخصيص اولا لانه كالا سر بالجسم وذلك
 خاصة بالنبى عليه السلام لكن في كلام القاضي الاكام الحيا
 من يد الدعوى في كتاب الدعوى ما يدل علي انه ليس بكفر
 هو كلام البرازية قال صاحب جامع الفضولين بعد ذكر قول
 الزعفراني الذي سركه قبل اسطر اقول ينبغي ان لا يكفر
 ولا يستجبه لانه من الكرامات لان المعجزات ان المعجزات
 لا بد فيها من التحدى ولا تحدي هنا فلا معجزة وعند اهل السنة
 تجوز الكرامة انتهى يقول الحقي لقد احار فيها افاد وبوافقه

ما في مناقب الامام الاعظم للبرازي ايضا ولا يلتفت
 اليها قاله محمد بن يوسف المعروف بابي حنيفة البخاري
 من تكفير من قال رضي بن ادهم في يوم عرفة بعرفات
 وبالبصرة في ذلك اليوم ايضا فان ظلي المسافات من
 قبيل الكرامات لا المعجزات وعلي تقدير ذلك لا يلزم
 التكفير لكون المسئلة مختلفا فيها فانه ذكر في كتب الكلام
 ان ما هو من المعجزات الكبار كخلق البحر واغراق العصا
 حية هل يجوز وجوبه كرامة ام يخص صاحب المعجزة
 اختلف اهل السنة في ذلك والصحيح عدم جواز كرامة
 وان جاز استدراجا كاحيا الحضر عليه السلام بعد قتله
 من الدجال فلما كان مختلفا فيه لا وجه لتكفير المجوز انتهى
 وفي مختارات الخوازل ساحر سحر ويدعي الخلق من
 نفسه يقتل ليرده وساحر سحر وهو جاحد لا يستتاب
 منه ويقتل اذا ثبت سحره دفعا للضرر من الناس وساحر
 سحر ولا يتقرب به لا يكفر واسا المرمون واهل النيرجات
 من خدمه الشياطين ويدعي علم الغيب فهما كافران ايضا
 انتهى وفي الخلاصة من قال به جبهه كارا يدسبست
 يكفر يقول الحق لعل وجهه ان الحق سنة وهو استخف بها
 فكفر وفيها رجل له اربع نسوة والعجارية فاراد ان يشري
 جارية اضرب فلا له رجل يخاف عليه الكفر انتهى يقول الحق
 وذلك لان الله تعالى نفي عنه النجوم بقوله والذين هم لفر وجهم
 حافظون الاعلى ان واجهم او ما سلكت ايمانهم فانهم غير
 ملومين وفيها في كتاب الكراهية سمعت القاضي الامام ان
 الناظر ان راز بالمناظرة فحجبل الخصم يكفر ورايت
 في موضعه وعندي لا يكفر ويخشي عليه الكفر انتهى وفي الثانية

من سبع قولا كذبا فقال لقائمه هذا ابن شروخ نزار است
 كره اناد او قال بران دروغ تو ابركت كند قال بعضهم هذا
 قريب من الكفر انتهى وفي اداب المنازل ومن كذب فقال
 له اخر بارك الله في كذبتك كفر القائل انتهى وفي الظهيرية
 من ذبح شاة في وجه انسان وقت الخلعة او القدوم او ما
 اشبه ذلك من المجوزات كفر انتهى وفي البرازية الجوزة جهار
 طاق تحذف المحلات والاسواق عند قدوم الحاج والفراسة
 والامرا ويذبح الابل والبقر والغنم لوجه القادم وقد ذكر
 ان المذبح ميتة واختلف في كفر الذابح انتهى وفي المسبة
 قال الامام الفضلي بكفر الذابح وقال الامام اسما عيل
 الزاهد بكراهة اشد الكراهة ولا يكفر لانا لا نسيئ الظن
 بالمومن انه يتقرب اليه الاذي بهذا الكفر انتهى وفي مناقب
 الامام الاعظم ان رجلا سأل عن قال لا ارضوا الجنة
 ولا اخاف من النار ولا اخاف الله تعالى والكل الميتة واصلي
 بلا ركوع وسجود واسئد بالمارة واغض الحق واصب
 الفتنة فقال اصحاب الامام اسره هذا الرجل شكل فقال
 الامام هذا رجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار
 ولا يخاف الظلم من الله في عذابه ولا كل السمك والجرار
 ويصلي على الخنزيرة ويشهد بالتوحيد ويبغض المومنين
 وهو حق ومحب المال والولد وهما فتنة فقام السائل وقيل
 راسه فقال اسئد انك للعلم ومحا انتهى وفي اخر الفتاوي
 الظهيرية سئل الامام الفضلي عن قال انا لا اخاف
 النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارجوه فقال
 قوله لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى
 خوف عباده بالنار بقوله فاتقوا النار التي اعدت

للكافرين ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف
 ربك ذلك كفر انتهى وفي البرازية راي فتوى شيخ الاسلام
 حلال الدين الكرلافي ان سجن الرقص كافر انتهى
 والكرلافي المذكور هو صاحب الكفاية في شرح الهداية
 وذكر في التمهيد ان من اباح اللعب والرقص والفنا والشعر
 يفسق ولا يكفر لان ضررها تثبت بخبر الواحد انتهى يقول
 الحقيق التحقيق في وجه التوفيق القاطع للزواج في امر
 الرقص والسماع يستدعي تفصيلا عظيما ذكر في عوارف
 المعارف واحيا العلوم وخونها وطلاقة ما اجاب عنه
 العلامة الخميني الشيرازي بحال باثا عليه رحمة الخالق
 ماثا لمن استغنى عن ذلك بقوله
 ما في الواحد ان حقت من صرح

ولا الخليل ان اخلصت من باي
 فقتت سعي علي رجل وحق لمن

رعاه مولاه ان يسعي علي الراس
 الرخصة فيما ذكر من الاوضاع عند الذكر والسماع للعارفين
 العارفين اوقاتهم الي احسن الاعمال الساكنين المالكين
 لضبط انفسهم عن قبايح الاحوال فهو لا يسمعون الا من
 الله ولا يشاكون الا له ان ذكره نأحووا وان شكره
 بأحوال وان وجدوه صأحووا وان شددوه استأحووا وان
 سرحوا في حضرة قرب ساحووا اذا غلب عليهم الوجد بقلبانه
 وسرحوا من موارده ارادتهم فمنهم من طرقت طوارف الهيبه
 فخر وزاب ومنهم من برقت له بوارق اللطف فخر وطاب
 ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع القرب فسكر وغارب
 هذا ما عن لي في الجواب والله اعلم بالصواب ومن يكن

وجهه صحيحا فلم يمتح الى قول النبي له من ذاته طرب قديم
 وسكر ايم من غير دن انتهى جوابه مفصلا بعبارته السنية
 وقد اخذ اكثر ما ذكره من نظم ونثر من الفتوحات المكية
خاتمة في ذكر فوائد عديدة مهمة الكية سديدة
 الاولى في حكم من صدر عنه ما يوجب الكفر وفي بيان من
 يقتل سياسته لا كفر او خلاصة ذلك ما ذكر في الكتب المستبرقة
 ان ما في كون القائل به او الفاعل به او الاعتقاد به كفر
 اختلاف يورس صاحب التنويه اي تجديد الايمان والرجوع
 والتبري عن ذلك وتجديد النكاح ايضا وانما يومر
 احتياطا وما هو خطأ ولم يقل احد بالكفر به يومر صاحبه
 بالرجوع والاستغفار فقط اي لا يومر بتجديد الايمان والنكاح
 وانما كان كفر بخلاف فقد قالوا ان من ارتد والعميان بالله
 تعالى يقول او فعل هو كفر وفاقا بمرض عليه الاسلام
 في الحال وتكشف شهرته ويجبى ثلاثة ايام فقط ان
 استمهل وقيل مطلقا ومرض عليه الاسلام في كل يوم
 من التأجيل فان اسلم وتاب بالتبري عن كل دين سوي
 الاسلام او عما انتقل اليه نجى وان لم يتب يقتل وقتله قبل
 المرض ترك للندب بلا ضمان وتبين اسرارة المرتد بلا طلاق
 عند الامام وسن حي يصح منه تطليقها لكن عليه مهر المثل
 او المسمى لو بعد الدخول وعليها العدة ولو قبل الدخول فعليه
 نصف المسمى ويجدد بينهما النكاح ان رضيت زوجته بالعود
 اليه والا فلا تجبر ويقضي عبارات المفروضة التي تركها
 في الاسلام السابق لان ترك الفروض معصية وهي
 تبقى بعد الرد وما ادى منها في السابق يبطل ان الكفر
 محبط للعمل بخلاف ولكن لا يجب قضاؤه بعد الاسلام

سوي الحج فانه يجب وهذا الا انه بالردة صار كانه لم يزل كافرا
واسلم وهو غني فعليه الحج دون فضا سائر العبادات
والمولود بينه وبين امراته قبل تجديد النكاح بالوطئ بعد
الردة يثبت نسبه منه لكن يكون زنا ولو اراد مزارا وجدر
الاسلام والنكاح في كل مرة فعلى قول الامام تحلل له امراته
بلا اصابة الزوج الثاني ان عنده الردة ليست بطلاق وابي
الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعند س رته و ابا وه
ليس بطلاق وعند ك لا طلاق وهذا اذا اراد الزوج
اما لو ارادت المرأة قال بعض المشايخ لا يفسد النكاح
ولا يومر بتجديده سد هذا الباب عليهن ويمزرها
الحاكم او يحبسها قدر ما يري حتى تسلم وتتوب وقال
عامة المشايخ يفسد النكاح بلا طلاق لكن يجبرها القاضي
على الاسلام وتجديد النكاح مع زوجها ولو بدى ر وعيها
العدة ولها السكنى لا النفقة ولا يثنى لها عليه لو قبل الدخول
وبعد الدخول يجب نكاح المسمى او مهر المثل وتحرم زيجته
المرتد وصيده مطلقا ويحول ملكه عن ماله موقوفات
اسلم عاد ويتوقف مغاضته وبهيم وسراومه وهبته
واجارته واعتاقه وتدبيره وكتابته ووصيته وقبض
ديونه ان اسلم نفقه والا بطل ولا تقتل المرتدة عندنا
لكنها تحبس ابد حتى تتوب وعند الشافعي تقتل وصح
اسلام ضبي ومعتوه يقتل الاسلام ومعرفة الحق من
الباطل وكذا الاسلام المكروه لو حرمها لالو زيا جحود الكفر
توبة وجحود الردة يعود الي الاسلام الكل خلاصة سافي
الخلاصة والخاتمة والبرازية وغيرها وفي مجموعة الفاضل
ابن المويدي نقل من الحاوي من تكلم بكلمة الكفر تطلق امراته

لو مسلمة والا فلا وهذا ان لم يكن مرتدا بها والا تطلق مطلقا
وعدم الارتداد بها ان تكلم بها خطا او ناسيا ويعلم معناها
او عمد او لم يعلم معناها ولو علم معناها فتكلم بها عمدا كان
مرتدا ولو ان تطلق لو تكلمت بها عالمة بمعناها هذا في حق
الدين فلي اما في حق غيره ففرقوا بين كلامها فقالوا لو اهان
عالما تطلق امراته وان اهانته لا تطلق ولو عالمة بانته
كفر انتهى وفي الاشباه كل مسلم ارتد يقتل ان لم يتب الا
المرأة ومن كان اسلامه يتبعها والكسبي ان اسلم والمكره
على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا انكار الردة توبة فاذا
شهدوا على مسلم بالردة وهو منكرا لا يقرض له لا تكذيب
الشهود بل لان انكاره توبة ورجوع وفائدة قولهم يقبل
الشهادة بالردة من عدلين ثبوت احكام المرتد ولو تاب
من ضبط الاعمال وبطلان الوقف وبنوثة الزوجة والمرتد
ان امانات او قتل على ردة لا يدفن في مقابر اهل ملته
الاسلام بل يلقي في حفرة كالكلب والمرتد افع من الكافر
الاصلي انتهى وفي مجموعة بعض العلماء المرتد الذي لا يقتل
ان لم يتب يحبس حتى يتوب انتهى وفي المسية والسا صر
وهو الكاهن لا يستتاب ويقتل عند الامام ومحمد خلافا
لابي يوسف والزنديق يستتاب عندها وعند الامام
فيه روايات انتهى وفي بعض الفتاوي السا صر يقتل
ان اعلم انه سا صر ولا يستتاب ولا يقبل قوله ارجع
عن السحر واتوب بل ان اقر انه سا صر فقد حل ربه
وكذا اذا شهد به الشهود ولو قال كنت محاصرا وقد
تركته فلو قتل الاخذ يقبل قوله والا فلا وكذا لو ثبت

ذلك بالشهود وكذا الكاهن انتهى وقال العلامة ابن كمال
 باشا في رسالة الرنديق قال العتية ابو الليث اذا تاب
 الساحر قبل ان يوضع تقبل توبته ولا يقتل وان اخذ
 ثيابا لم تقبل توبته وكذا الرنديق المعروف الداعي وقال
 الامام قاضي خان والفتوي على هذا القول وانما قال
 هذا لان هناك قول اخر ذكره البرازي ان الساحر لا يستتاب
 ويقتل والرنديق عند سبستاب انتهى قال صاحب
 الخلاصة وفي النوازل الحناق والساحر يقتل ان اخذ
 لانها ساعيان في الارض بالفساد فان تابا ان كان
 قبل الطفر بهما قبلت توبتهما وبعدهما اخذ لا تقبل ويقتل
 كما في قطاع الطريق وكذا الرنديق المعروف والداعي
 اليه اي المذهب الامار قال رحمه الله والاباحي على هذا
 ولا تقبل توبته انتهى كلام العلامة وفي المختارات ساحر
 سحر ويدعي انه يخلق ما يفعل بكفر ويقتل لردته وساحر
 سحر وهو جاحد ولا يعتقد به لا يكفر قال الامام الساحر
 ان اقرب سحره او ثبت بالنية تقبل ولا يستتاب منه واليه
 والذي والحر والعبد فيه سوا وقيل ساحر المسلم يقتل
 وساحر اهل الكتاب لا يقتل وامام المرأة اذا اقرت به او
 شهد الشهود عليها بانها ساحرة لا تقتل ولكن تحبس
 وتضرب حتى يستبين لهم التوبة بتركها وكذا الامة والذمية
 واسا الغرغرين واهل النيرجات من خدمه الشياطين ويدعي
 علم الغيب فهما كافران ايضا والمراد من الساحر غير السحرة
 ولا صاحب الظلم ولا الذي يعتقد الاسلام انتهى يقول
 الحنفية ان الساحرة لا تقتل بعارضه ما في الخلاصة انها
 تقتل برمتها لو تقتل انها تخلق ما تفعل وان لم تقتل

المرتدة لكن الساحرة تقتل بالاشهاد روي عن عمر رضي الله
 عنه انه كتب الى عماله ان اقلوا الساحر والساحرة انتهى
 فلعن في المسئلة روايتين والله اعلم وفي التمهيد اهل الاهوا
 اذا ظهرت بدعتهم بحيث يوجب الكفر فانه يباح قتلهم جميعا
 ان لم يرجعوا ولم يتوبوا وان تابوا او اسلموا تقبل توبتهم
 جميعا الا الاباحية والغالبية والشيعة من الروافض والقرمطة
 والزارقة من الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال من الاحوال
 وتقبل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصالح تعالى
 حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقبل بعضهم ان تاب قبل الاخذ
 والاظهار تقبل توبته والا فلا وهو قول الامام
 وهو قول حسن جدا فاما في بدعة لا توجب الكفر فانه
 يجب التفرير بماي وجه يمكن ان يمنع عن ذلك فان لم يمكن
 بلا حسن وضرب يجوز صبره وضربه وكذا لو لم يكن المنع
 بل سيف ان كان رئيسهم ومعتداهم جاز قتلهم سياسة
 وامتناعا والمبتدع لولده دلالة فمودة للناس الموبدعة
 ويتوهم منه ان ينشر البدعة وان لم يحكم بكفره جاز للسلطان
 قتله سياسة وزجرا لان فسادا اعلى واعلم حيث
 يوثق في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل اصحابها
 عاصا ولو لم يكن كفرا لا يباح قتلهم عاصا بل يقتل معلمهم و
 رئيسهم ومعتداهم زجرا وامتناعا انتهى واما حكم سب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال الخزيير الشهير بحكم
 جلي من عظماء اعداء دولة السلطان سليم خان بن بايزيد
 خان العثماني في رسالة لطيفة انهما رد اعلى البرازية
 في حكم تلك المسئلة اعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم
 كفر وارادة لانه مناف لتعظيمه والايمان الثابت

بالارادة القطعية التي لا شبهة فيها فسيب مجرور له فيكون
كفرا فيقتل فيقتل به ان لم يتب فهذا الجمع عليه بين المجتهدين
لكن ان تاب وعاد الى الاسلام تقبل توبته فلا يقتل عند
الحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنبلية علي ما صرح
به شيخ الاسلام علي السبكي في كتاب السيف المسلول
في سب الرسول وذكر في الحاشية من سب النبي عليه السلام
يكفر ولا توبة له سري تجد بدالايان وقد قال بعض المتأخرين
لا توبة له اصلا فيقتل حدا استدلالا بقوله عليه السلام
من سب نبيا فاقتلوه لكن الاصح انه لا يقتل بعد تجد يد
الايان ولا نه عليه السلام نهى عليا رضي الله عنه من قتل
من قال لا اله الا الله محمد رسول الله من اهل مكة الذين
اسره عليه السلام يقتله بما روي عنه عليه السلام انما
يسمى النبي عليه السلام فقال علي رضي الله عنه هذا
من خوف السيف فقال عليه السلام استرحت قلبي وقال
في اخذ تلك الرسالة المفهوم من كلمات صاحب الشفا
ان قتل الساب ليس حدا عند الحنفية بل كفرا او الكفر يزول
بالتوبة والاسلام فيزول القتل بزوال سببه ثم قال
وبالجملة فقد تبيننا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول
توبة الساب المسلم عندهم سوى ما ذكر في الفتاوى
البرازية وقد عرفت بطلانها وضحا غلطه فيما سري او ايل
الرسالة فتذكر وقال هذا الذي ذكرناه الي هنا حكم المسلم
الساب واما الذي اذ صرح بسب النبي عليه السلام
او عرض او استخف بقدره او وصفه بخير الوجه الذي كفر
به ففيه اختلاف فعند الحنفية لا ينقض عهده فلا يقتل
لان ما هو عليه من الكفر بالله اعظم ولكن يميز ويؤرب

وعند

وعند الشافعية والمالكية ينتقض عهده فيقتل اه يقول
المير يويد ما ذكره من تحطئة ما في البرازية ما ذكر في بعض
الفتاوى نقل عن كتاب الخراج للامام ابي يوسف ان من
سب النبي عليه السلام يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل
عنده وعند الامام خلافا لمحمد انتهى هذا وقد اجاب
العلامة ابو السعود الحنفى عن هذه المسئلة حين استفتي
عنها بما حاصله ان المسئلة اخذت من علم
السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان بن سليم
خان في امراجه بين القويين والرعاية بين المذهبيين
بان الاولي ان ينظر الى حال الشخص النايب عن سب
النبي عليه السلام فان فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام
وصلاح الاحوال يعيل بقول الحنفية في قبول التوبة ويكتفي
بالتعزير والحبس تاريخا وان لم يفهم يعيل بمذهب الغير
فلا يعتمد علي توبته واسلامه ويقتل حدا فامر السلطان
جميع قضاة بمالكه ان يملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من
النفع والنجاة هذه خلاصة ذلك الجواب شكر الله عليه
يوم الحساب الفريدة الثانية فيما يكون اسلاما عن
الكافر وما لا يكون عابدا للصم والشرك بالله والمنكر
لوحدا نية تعالى كالثنوية والمناوية ان قال لا اله الا الله
او قال اشهد ان محمدا رسول الله او قال اسلمت او انت
بالله او انا علي بن الاسلام او علي الحنفية يحكم بالسلام
كذا في الوجيز وفي المسئلة وكذا لو قال انا مسلم او قال انا
علي بن محمد او علي الاسلام وعن محمد نصراني قال انت
بالله ومحمد وبها جاء من عنده وقلت الاسلام
وتركت ديني انه يصير مسلما العثماني ومن لا يقر بوحدا نية

الله تعالى ان اقال لاله الا الله صار مسلما حتى لو رجع
عن ذلك يقتل ولو قال انا مسلم صار مسلما فلو قال اردت
به اني مسلم اي علي الحق لم يكن مسلما وثنى قال اشهد
ان محمدا رسول الله صار مسلما لو قال اشهد ان لاله
الا الله لانه منكر للاسرى جميعا فبايها شهد رخل في
الاسلام وكذا لو قال انا مسلم او انا علي دين محمد او قال
انا علي الاسلام يحكم باسلامه ولو مات بصلي عليه لان
هذه الالفاظ دليل الاسلام ظاهرا وبنا الاحكام علي
الظاهر من يقول بالتوحيد ومحمد الرسالة لو قال لاله
الا الله لم يصير مسلما واذ اقال مع محمد رسول الله صار
مسلما وكذا لو قال ابتدا محمد رسول الله او دخلت في دين
الاسلام قال واليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين
لو قال واحد منهم لاله الا الله محمد رسول الله لا يحكم باسلامه
حتى يتبين عن دينه بان يقول وتراث من اليهودية او النصرانية
لان بعضهم يقولون محمد رسول الله الي العرب لاني سني
اسرائيل وايضا لا بدح التبري ان يقول دخلت في دين
الاسلام لاحتمال انه تراث من اليهودية ودخل في
النصرانية او علي عكسه فلا يحكم باسلامه ما لم يقل دخلت
في الاسلام وعن بعض المشايخ ان اقال اليهودي دخلت
في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تراث من اليهودية
لان قوله دخلت في الاسلام اقرار منه بدخول صا رب
في الاسلام وهكذا ذكر الكرخي لو اعترف اليهودي انه
علي دين الاسلام او قال انا مسلم قال الامام اولاد لا يكون
هذا اسلاما حتى يبرأ من اليهودية ثم رجع وقال يكون
اسلاما يهودي او نصرانيا قال انا مسلم او قال اسلمت

بال عن اي سني تريد ان قال اردت به ترك الدين اي
اليهودية او النصرانية والدخول في دين الاسلام يكون
مسلم حتى لو رجع بعد ذلك يقتل وان قال انا مسلم
في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يبال عنه حتى صلي بجماعة
مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل ان يصلي بجماعة فليس
مسلم وعن الحسن ابن زياد اذا قيل لذي اسلم فقال اسلمت
كان اسلاما لانه خاطبه بجواب ما كلف به اما المجوسي
ان اقال اسلمت او قال انا مسلم يحكم باسلامه لا يهمهم
لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يدونه شتيمة فينا
بينهم مسلم ونصراني تنازعا في شرايين فقيل انما يباع من
المسلم فقال النصراني انا مسلم لا يصير مسلما لم يقل انا
مسلم تلك قالوا ينبغي ان يصير مسلما بانا مسلم كافر صلي
مع المسلمين بجماعة يحكم باسلامه حتى لو انكر صار مسلما
لا لو صلي وحده اذا كفر لا يصلون بجماعة علي هيئة جماعة
المسلمين وقال الساطعي اذا صلي صلاة في وقتها وحده
متوجها الي القبلة صار مسلما لا لو في غير وقتها والى غير القبلة
ولو صلي الجمعة معا صار مسلما ولو افتدي بلم وصلي خلفه
حكم باسلامه لا لو ام المسلمين لو شهد واعلى كافر انه
صلي بجماعتنا صار مسلما اما ما كان او ما موتا ولو
يشهد وانه كان يودن ويقيم فان جعلته مسلما كان الا ان
سه في السفر والحضر وان قالوا سمعنا يودن في المسجد
لا يحكم باسلامه حتى يقولوا يودن للمجد ولو قالوا
رأينا يصلي سنة وقال صليت صلاة في لا يقبل شهراتهم
حتى يقولوا صلي صلاتنا واستقبل قبلتنا يقول الحقيق
هذا يبرأ منهم لو قالوا ابتدا صلي صلاتنا الي اخره

51

يحكم باسلامه وقد صرح بذلك في المنيّة وعن محمد رحمه
 الله قالوا صلى وحده صلواتنا واستقبل قبلتنا يحكمكم
 باسلامه انتهى قال بعض المشايخ لو اذن كافر وقت
 الصلاة صار مسلماً كافر ام اوج او اري الزكاة لا يحكم
 باسلامه في ظاهر الرواية وعن ام لو اصرم ولبي وشهد
 المناكح مع المسلمين يكون مسلماً لا لولي ولم يشهد المناكح
 او شهدها ولم يلب وان شهد واحد وقال رايته يصلي
 في المسجد الاعظم وشهد اخر وقال رايته يصلي في مسجد
 كذا تقبل شهادتهما ولا يقتل ويحير علي الاسلام كافر
 لقن كافر اخر اسلام لم يكن مسلماً وكذا ان اعلم القران
 او قرأ القرآن لنفسه شهد نصرانيان علي نصراني انه
 اسلم وهو ينكر لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل
 وامرأتان من المسلمين وبترك علي ربه وجميع اهل
 الكفر فيه سوا ولو شهد نصرانيان علي نصرانية انها
 اسلمت جاز واجبرت علي الاسلام وهذا كله قول الامام
 يقول الحق وجه الفرق بين كون اليهود عليه نصرانيا
 وبين كونه نصرانية حيث تقبل الشهادة عليها لا عليه امر
 دقيق بالقبول حقيق فتأمل والله ولي التوفيق وفي التوارد
 تقبل شهادة رجل وامرأتين علي الاسلام وشهادته
 نصرانيين علي نصراني اسلم يقول الحق جميع ما ذكر من
 اول الفايده الثانية الي هنا خلاصة ما في الحاشية والوجيز
 والدرر خالط بين عباراتهم حاذفا مكرراتهم وفي
 البرازية محور الكفر توبة انتهى وفي الدرر والفرق ايمان
 الياس غير مقبول بخلاف توبة الياس لان الكافر اجنبي
 غير عارف بالله تعالى وابتدا ايماناً وعرفاً والناسق

عارف

عارف حاله حال البقا والبقا اسهل من الابتداء انتهى وفي
 شرح القاصد والظاهر من كلام النبي عليه السلام قبول توبة
 المؤمن المذنب ما لم تظهر علامات الموت انتهى وفي الكشاف
 في تفسير قوله تعالى انما التوبة علي الله للذين يعملون السوء
 بجهالة الاية ان وقت الاختصار وهو الوقت الذي لا تقبل
 فيه التوبة فارواه في غير القبول وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما قبل ان ينزل به سلطان الموت عن الضحاك كل توبة
 قبل الموت فهد قريب وعن النخعي ما لم يوحذ بكظم اي محرم
 نفسه وروي ابو ايوب عن النبي عليه السلام ان الله يقبل
 توبة العبد ما لم يفرغ منها في الكشاف وقال الله
 بقلب صاف ان يقبل الله توبتنا ويغفر لنا ما كنا نرجو
 خوفاً وميتاً باننا نسيا انه كان لدعائنا به سمياً مجبياً
 الفايده الثالثة في اصول مفاتيح اهل السنة
 والجماعة ومما اوجب الشرع علي كل مسلم حفظه وسماحه
 وكمال الاجمال في هذا الباب ان يقول كل واحد من ذوي
 الالباب انت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 والقدر خيره وشره وتخصيل ذلك هو ان يعتقد ويقول
 كل فرد من ذوي العقول انه هو الاله الواحد الاحد الصمد
 الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد الحي القيوم
 العليم السميع البصير الحكيم الرحيم العزيز بلاقته الموجود
 بلا علة الواحد بلا عدد الغني عن الاستعانة والمدد المقدس
 عن الاحتياج الي الامكنة والازمنة والمدد المتفرد بصفته
 القدم المحتجب عليه الزوال والعدم الصانع الخالق لجميع
 الكائنات العالم بكل ذرة من الجزئيات والكلية
 من جميع الاشياء الموجودات مما صهي وفات من حمار وحشي

حل به الوفاة وما هو حال وما هو مستقبل واثاب
 الابرار من الاوقات ومن جميع ما كان وما يكون ابد
 من الحركات والسكنات العارضة لجميع المخلوقات لا يميز
 عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السموات الاول
 الاخر فلا بد اية له ولا نهاية وكل شيء لو وجد اية دليل واية
 هو شيء لا كمالا شيئا وهو رب العزة والعظمة والكبرياء
 لا يشبهه شيء مما سواه وهو رب كل شيء ومولاه لا ضد له
 ولا ند ولا حاد له ولا عد ولا شريك له ولا نظير ولا معين
 له ولا وزير هو واجب الوجود لذاته قديم باسماؤه وصفاته
 ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا مصور وليس بركب
 ولا متجزئ ولا متجزئ ولا متبعض وكل هذا ثابت مقرر وهو
 يري بذلك كيف ان يراه المومنون وهم في الجنة فضلا منه و
 احسانا ورحمة ومنه وما ورد في النص من المشكلات
 في الصفات نحو الرحمن على العرش استوي ويحيي ويميت
 ربك ويد الله فوق ايديهم ونحو ذلك مما ورد في
 الاحاديث والآيات نؤمن بظاهره ونؤمن بباطنه عن
 حقيقته ونفوض علمه الى عالم السر والخرافات لا من
 الشائيات ولا نقول لها ان فيه ابطلا ما ورد من الصفات
 والله خلق العرش والعرش وما بينهما والافلاك وهو
 منزله عن الزمان والمكان ان هو خالقهما فلا يقال انه هنا
 او هناك هو المتصف بجميع صفات الكمال والقدس عن
 حالات النقص والزوال خلق الاشياء بلادة ولا مثال
 ولا صورة وكلها بعلمه مشمولة بمصورة الكل سخرة تحت
 عظيم قدرته ولا تتحرك ولا تسكن شجرة وذرة الابرار
 وكل ما يقع في العوالم كلها من خير وشر ونفع وضر وحركة

وسكون

وسكون وما كان وما سيكون بعلمه ومشيئته ومخلقه وبارادته
 لا يحل في شيء ولا يحل فيه غيره من حي وجماد تقالي ربنا من
 الحول والادنى لا تعدنزه من التقايص والنفخا وقدرته
 صالحة لجميع الاشياء لا يجري عليه زمان واحوال ولا يرزني
 ابد بشيء من المحال لا خالق ولا رازق غيره وهو المطلب
 فضله وخبره وهو العلي الغني عن كل شيء ويحتاج اليه ما سواه
 من جماد وحى لا يوصف بالمناهية والكمية والكيفية وله
 صفات قدسية ازلية هي قسمان ذاتية وفعلية فالاولى
 الحياة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام
 والثانية التخليق والتزويق والتكوين والانشاء والابداع
 والصنع وغير ذلك من صفات الفعل كذا في العقيدة الكبرى
 للامام الهمام وصفاته كلها لا هو ولا غيره بالجرم والجسم
 ولم يزل ولا يزال باسماؤه وصفاته لم يحدث له اسم
 صفاته واحدة بالذات غير خاتمة بحسب التعلقات
 وان جميع صفاته لا كصفات احد من مخلوقاته لانه تعدس
 وتعالى شئ لا كسائر الاشياء فيعلم لا كعلمنا ولا يقدر لا كقدرتنا
 ويتكلم لا كتكلمنا ويسمع لا كسمعنا ويرى لا كرويتنا من هاهنا
 عن الاعضاء والاجزاء والكيفية كذا قاله علما ملتنا لم يتجدد
 له العلم بحسب تجدد المعلومات وازادته ارادة واحدة
 لا تتجدد بتجدد المرادات ان يعلم المدوم حين عدمه معدوما
 ويعلم انه اذا اوجده كيف يكون باقيا ويعلم الموجود موجودا
 وانه كيف يكون فانيا ويعلم القايم حين قايما فانما
 فقد فقد علمه قاعد احوال فقوره ذلك القاعد من غير ان
 يتغير علمه او يحدث له علم زائد والتغير والاختلاف انما هو
 في العلوم وهذا بخلاف بين الاسلاف وبسبح كلام

عين في

النفس وصوت ارجل النملة تحت الثري ويهرج البعوضة
 السور في الليلة الظلمة ويرى هو الحكم العدل المزه عن
 الحور والميف والمثبه والعضد الغدرة وغير ذلك صفاته
 بلا كيف وما يليق اسماؤه اليه تعالى بالنظر في البدايات
 فالكله بالنتائج والغايات وهو متكلم بكلام واحد هو
 صفة في الازل مناف للسكرات والافه وليس بحرف ولا
 صوت ولا له كيفية كذا اعتقده كل من آمن به وخافه
 وهو متكلم بذلك امر به ناه بحره وبيان لوعبر عنه بالعربية
 فهو تورا او بالسريانية فهو زبور وانجيل او بالعربية
 فهو قرآن واختلاف العبارات لا تستلزم اختلاف
 الكلام كذا حقته على الكرام وكلامه تعالى قديم مقرر
 بالالسنن محفوظ في القلوب سموع في الاذان وفي
 المصاحف مكتوب لكنه ليس بحال في شئ من ذلك تراه
 عنه كلام رب الممالك وقد اسمع موسى بلا كيف كلامه
 ورفع بالتكليم منزله ومقامه واسماؤه تعالى توفيقية
 لا يجوز اطلاق اسم عليه لم يرد به الشرع في كل اصل
 وفرع ولا يجب عليه تعالى شئ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد
 ان عذب فبعده وان اثناب فبعضه على رمة العبيد
 هو خالق الجواهر والاعراض وافعاله يستعمله بالاعراض
 ولكنه راعي فيها حكما جلية ومصالح تفضلا على عباده من
 طالح وصالح لقد قدر الاشياء في الازل وقضاهها وكتبها
 في اللوح المحفوظ وامضاها ولا يلزم منه الاجاب والاجاب
 ان كتبها لعله يصدورها من العباد بالاختيار والتقدير
 تاج للعلم وهو تاج للمعلوم كما هو في كتب الكلام مرقوم
 وذكر وان علمه تعالى حضوري لا حصولي فان كل حوارث

الكاينات واقعة نظرا اليه تعالى والى علمه الزه عن الزمان
 في اوقاتها المخصوصة وساعاتها المحدودات ولا تستظر
 بالقياس اليه اذ لا يمر عليه زمان ولا تجري عليه احكام
 يقلب الملوان فلا تتفاوت الاشياء في علم الملك المتعال
 بالمعنى والحال والاستقبال ثم ان الله خلق عباده سلما
 من الكفر والديان فحاط بهم وامرهم ونهاهم فامس من امن
 بفعله واقرارته وتصديقه بمون الله وتوفيقه بمون الله
 وكفر من كفر بفعله وانكاره بخذلان من الرحمن لم يجزا حدا
 منهم على كفر وايان ودين ولا خلقهم مومنا وكافرا بل
 اشخاصا مجربين وكل افعال العباد مختارهم وكسبهم
 والله خالقها كما هو خالقهم وربهم لا جبر ولا تفويض ولكن
 امرين امرين ان كل فعل يصدر من العبد فهو بكسبه
 ويخلق الله بلاد شك ولا بين غير ان الطاعات التي امر بها
 هي رضائه وعلمه وامره ومحبه ومشيئته وتقديره وقضائه
 والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته لا محبة ولا
 بامره ولا رضائه والمؤمنون يعرفون حق معرفته كما وصف
 نفسه في كتابه لكن لا يقدر احد ان يعبه حق عبارته
 كما يليق بعظيم جنابه لا يفر الكفر والشرك اللذين هما اعظم
 الفحشا ويفر ما دون ذلك لمن يشاء يجب على العباد رحمة
 الله وشكره وكان التعظيم وصفه وصحة وذكره وله تعالى
 كتب انزلها على انبيائه كل منها حقا وصوابا امر فيها
 الامم ونهي وحاطبهم بها خطا با واول الانبياء ادم عليه السلام
 واخرهم محمد صلى الله عليه وسلم وهو افضل منهم واكرم ثم
 الافضل بعده ابراهيم عليه السلام ثم موسى ثم عيسى ثم
 نوح عليهم افضل الصلاة والسلام وهو الاخير

هم اولو العزم وهم افضل من سواهم علي ما يقرب به الجزم وكلهم
كانوا معصومين عن الكفر بطلقاتا وبعد النبوة عن جميع الكبائر
ومنغرات الصفائر بمصحة من في قد رت الفلك والداير
سايروا ناصد من بعضهم الزلات والخطايا وقد تجاوز
عنهم واهب العطايا وهم افضل من جميع الملائكة الكرام
عليهم الصلاة والسلام ومحمد حبيب الله لم تصدر منه معصية
في مدة عمره ان كان ممتازا عن غيره في الكرامة ولقد عرج
بحسب الي السموات العلي وراي بلا كيف ربه عز وجل
والملائكة عباد الله المكرمون الذين لا يعصون
الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وهم عن جميع المعاصي
مفصومون وبالذكورة والا نوثه والاكل والشرب لا يوقنون
وان منهم رسلا الي الخلق من الله الحليل منهم جبريل
واسرافيل وميكائيل وعزرائيل ومما يجب ان يعلم ان
الاستطاعة مع الفعل ولا يكلف العبد باليس في واسعه
والعدوم ليس بشئ والامن من الله كفر والياس من
الله كفر والاجل واحد لا يتقدم لحظة ولا يتاخر والحرام
رزق من الله وكل شيء يستوفي رزقه المقوم المقدور
والسعيد قد يثني والشقي قد يبعد واوضح بعض
من الي جو التحقيق صعد ان كل ما يحدث في عالم الالكوان
له صورة اجمالية في النوع المحفوظ علي وفق القضا
الازلي المنزه عن الزمان ويسمى نوع القضا ان الصورة
تفصيلية في نوع المحو والاثبات علي وفق ما اقتضته الحكمة
الالهية ويسمى نوع الرضا وهو الذي يلحقه التبديل والتغيير
بارادة الملك العدير وعبر عن هذا في القرآن بسما الدنيا
ووقع الاشارة الي هذين الوجهين من قول رب الارباب

بحو

بحو الله ما يث ويثبت وعنده ام الكتاب وافضل البشر
بعد الانبيا ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله
عنهم اجمعين ثم الصحابة من الغير ونكف عن ذكر جميع الصحابة
الاخير وضروب الدجال وراية الارض ويا جوج وما جوج
ونزول عيسى وطلوع الشمس من المغرب وسائر شرائط
الساعة واحوال يوم القيمة علي ما وردت به الاخبار الصحيحة
كلها حق والاعتقاد بها واجب وعمود الروح الي الجسد في
القرحق وضفطة القبر لكل ميت وعذاب القبر لكل من الكافرين
ولبعض عصاة المؤمنين حق وتنعم اهل الطاعة في القبر حق
وسوال منكر ونكير حق والبعث من القبور بالاجار
حق والسؤال والحساب حق ووضع الميزان حق ورايت
صحابة الاعمال حق والقصاص فيما بين الخصمات في
العصيات باخذ الحسنات وطرح السيئات حق ووض
النبى عليه السلام حق والصراط علي متن جهنم حق والشفاعة
ثابتة للانبيا والاصيار المتقين في حق اهل الكبائر من
المؤمنين وفي رفع الدرجات لبعض من اهل الجنات والجنة
والنار مخلوقتان الآن وهما باقيتان ولا يفنيان واهل
الكبيرة في النار لا يبقى بل يخرج بفضل الله تعالى وفي
الجنات ترفي واهل الجنة والنار مخلدون فيها ابدًا ولا
يفني عقاب الله وثوابه سرمد اعلم ان جميع ما ذكرت
في هذا الفصل من اسماء سمات كائيل الاعتقادات
انما هو خلاصة ما ذكر في المنظومات والشواهد
من المختصرات والمطولات ولم ارها مذكورة بهذه الجمعية
في شيء من الكتب الاعتقادية والكلامية وانما هي من
خصائص هذا الكتاب فليفتتم بنظرها وضمها من احتاج

من اولى الالباب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 هذا احرم ما اردت ابراراه في هذه المجموعة من السائل
 المحبة المهمة المطبوعة والي الله العظم ثناء والعميم فضله
 واحسانه انضرع في ان يعصمها من الخطا والزلل في كل
 قول وعمل ويختم لنا على عقائد اهل السنة ويجعلها لنا
 من النيران جنة وسببا لدخول الجنة ويثبتنا على المتزل
 الثابت في الحياة الدنيا وفي الاخرة ويغنينا في بحار رحمة
 الزاخرة بجزية رسوله المريد بالمعجزات الباهرة الفاخرة
 صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه المنتمين اليه
 والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين ربنا لا تزعج قلوبنا
 بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب
 احسننا بفضلك الواسع المبين مع عبادك الصالحين
 المفلحين في دار الكرامة التي اعدت للمتقين دعواهم
 فيها سبحانك اللهم ونخيتهم فيها سلام واخر دعواهم
 ان الحمد لله رب العالمين آم الكتاب بعون الملك الوهاب